

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٤/٢/٥٥٢)

٢٢-٩٢٠٢٢١

حتر . ناهض
العراق ومأزق المشروع الامبراطوري الأميركي /ناهض
حتر . - عمان ، دار أزمنة، ٢٠٠٤.
(٢٦٠) ص.
رأ. (٢٠٠٤/٢/٥٥٢).
الواصفات ، الظروف السياسية //العراق//تاريخ العراق /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية

رقم الإجازة التسلسل ٢٠٠٤/٣/٥٧
ISBN 9957-09-159-X (ردمك)

- المقاومة العراقية ومأزق المشروع الامبراطوري الأميركي ، ناهض حتر
 الطبعة الثانية ، 2004
 جميع الحقوق محفوظة بموجب اتفاق ©



أزمنة للنشر والتوزيع

تلفاكس : ٥٥٢٢٥٤٤

ص ب : ٩٥٠٢٥٢

عمّان ١١١٩٥ الأردن

شارع وادي صقرة، عمارة الدوحة، ط ٤

E.mail: Elias@Farkouh.Net

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, stored in all retrieval system or transmitted in any form or by any mean without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة ، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

- لوحة الغلاف : تفصيل من جدارية جواد سليم (العراق).
 تصميم الغلاف : أزمنة (إلياس فركوح) .
 الترتيب والإخراج الداخلي : أزمنة (إحسان الناظور، نسرين العجو) .
 الطباعة : مطبعة السفير . هاتف (٤٦٥٧٠٥٢ ، ٤٦٥٧٠١٥) .
 تاريخ الصدور : آب 2004 .

ناهض حنّ

العراق

ومازق المشروع الامبراطوري الأميركي

مؤلفون: (زي كاز) «ميرال بيردال» (قيدون) «نقلا» «نقلا»
مؤلف (زي كاز) «نقلا» «نقلا» «نقلا» «نقلا» «نقلا»
2003 و 2002 مؤلف (كاز) «نقلا» «نقلا» «نقلا» «نقلا»
ومساهمات من:

ليث الشبيلات (الأردن)

عبد الأمير الركابي (العراق)

أوراق

2004

بنته بضمك تقاربا

يشكر المؤلف : يومية «العرب اليوم» (الأردن) ويومية
«النهار» (لبنان) وأسبوعية «شيخان» (الأردن) على
تفضلها بنشر هذه اليوميات خلال عامي 2002 و 2003

(١٤٢٦) تكاليفها

(١٤٢٦) تكاليفها



توطئة

في صيف ٢٠٠٢ ، كان ما يزال يحدونا الأمل بأن يتخذ الرئيس العراقي صدام حسين ، خطوة نوعية باتجاه المصالحة الوطنية مع المعارضة «غير الأميركية»؛ والشروع ، توأ ، في إعادة بناء الجبهة الوطنية العراقية ، وتشكيل حكومة ديمقراطية في البلد المهْدُ بالغزو الأميركي.

وكنا نحسب أن خطوة كهذه من شأنها الآتي: (أ) سحب البساط من تحت أرجل المعتدين، وعزل عملائهم من قوى «المعارضة» المرتبطة بمشروعهم الاستعماري؛ (ب) فإذا حدث - بالرغم من ذلك - العدوان ، تكون إمكانات التصدي له أكبر وأكثر فاعلية ؛ (ج) وإذا حدث الاحتلال ، تكون هناك مرجعية وطنية تحُول دون انقراط الدولة. وتصبح هذه المرجعية ، عندها ، عنوان وحدة العراق ، وعنوان المقاومة ، وعنوان الشرعية.

وقد سجلنا ، عبد الأمير الركابي وأنا ، هذا الأمل في مبادرة يبدأ منها هذا الكتاب الذي يضمّ مختارات من يومياتي التحليلية حول التطورات العراقية التي أثبتت أن ما اقترحنه، في آب ٢٠٠٢ ، كان يشكل ضرورة وطنية استراتيجية للعراق ، في مجابهة الغزو الإمبريالي وعقابيله.

وتمتد معالجتنا - يومياتنا للشأن العراقي، هنا ، على مدار سنتين من المعاناة النفسية والنظرية والنشاط السياسي، منذ صيف ٢٠٠٢ وحتى صيف ٢٠٠٤ . وهي تمثّل مختارات أساسية من تعليقاتنا، ولا تشمل عليها جميعاً.

كان العراق عشية العدوان الأميركي في آذار ٢٠٠٢ ، يترنح من الإفكار الشامل والتفكك جراء الحصار الذي فرضته واشنطن على البلد ، بعد عدوانها الشرس عليه في العام ١٩٩١ . وقد أدار النظام العراقي ، سنوات الحصار الصعبة ، بسياسات كانت تسيّر في اتجاهين هما: (١) السعي إلى التفاهم مع الإمبريالية الأميركية ، ومحاولة الخروج من الحصار بوسائل دبلوماسية واقتصادية. (٢) الانعزال عن المجتمع العراقي ، وضبطه بوسائل أمنية ومعيشية (البطاقة التموينية) ؛ وبالمقابل إدامة وتعزيز ولاء نخب ضيقة من رجال الأمن والأعمال والعشائر ، وتمويل طبقة جديدة من أغنياء الحصار في بلد جائع ومنهك.

ولذلك ، فإن المقاومة التي أبدتها العراق للغزو الأميركي- البريطاني ، بدت لي مدهشة حقاً ، على العكس من الواهمين الذين كانوا ينتظرون حرباً نظامية مديدة ، يخوضها العراق ضد غزو متفوق عسكرياً على نحو كاسح . وقد تملك هؤلاء الذعرُ والإحباطُ عندما انتهت الحرب «النظامية» في نهاية أسبوعها الثالث (2003/4/9) ، ثم عاد هؤلاء ، لكي يفاجأوا باستمرار المقاومة العراقية المسلحة ، منذ ذلك ، ومن دون انقطاع ، وتصاعدها ، وتمكّنها من تحقيق خسائر موجعة في صفوف الغزاة.

والأمر أنه لم تكن هناك حرب نظامية عراقية ضد الغزاة منذ البداية ، بل مقاومة مسلحة فدائية تقوم بها تشكيلات منظمة، ولكنها غير نظامية. فالنظام العراقي ، وبأجهزته العسكرية والأمنية والمدنية ، كان مفككاً وآيلاً للسقوط ، وغير قادر ، بالتالي ، على تنظيم مواجهة عسكرية تقليدية. إلا أن نواة النظام العراقي وتشكيلاته الموالية ، واصلت القتال ، بعد سقوط بغداد ، بضراوة وكفاءة عاليتين ، مستفيدة من تحييد التفوق العسكري للأميركيين وتورطهم في احتلال ضعيف ، عسكرياً وأمنياً وسياسياً.

وقد جعلتنا هذه المواجهة التي خاضتها نواة نظام الرئيس صدام حسين ، أكثر إلحاحاً على تقييمنا الجدلي لهذا النظام ، بوصفه ظاهرة تاريخية معقدة ، وليس مجرد دكتاتورية «جمهورية موز» ... كما تحاول الميليشيات الإعلامية للغزاة أن تصوّره.

ولعله من الضروري أن نشير ، هنا ، إلى أن المقاومة الصدامية - البعثية ، قد شكّلت ، بالفعل ، حلقة أساسية في عملية تكوّن المقاومة العراقية ، إلا أن الأخيرة اتسع نطاقها لاحقاً ، ويتسع يوماً بعد يوم ، ليشمل قوى جديدة ، وأشكالاً مختلفة من النشاطات الكفاحية، المسلحة والسلمية. واعتقادنا الراسخ هو أن الفشل الحتمي للمشروع الأميركي في العراق ، سوف يدفع بأوساط عراقية متزايدة إلى صفوف المقاومة ، بحيث أنها ستتحوّل ، في المدى المنظور ، إلى عملية وطنية شاملة ، لن تتمكن الاتجاهات الطائفية والإثنية من وقف ديناميتها.

لن ينجح الأميركيون في بناء نظام عراقي يحظى بالشرعية الوطنية ، ويكون ، بالتالي ، قادراً على تنظيم الهيمنة الأميركية في ظل استقرار أمني وسياسي مديد. وأراهم ملزومين إلى ما يلي: (1) المزيد من التورط العسكري لضبط الأمن ، ودعم ترتيباتهم السياسية بالقوة (ما يحتاج إلى حوالي نصف مليون جندي) ، أو (2) القبول بمسار سياسي آخر تحت المظلة الأوروبية والدولية ، وهو ما يفتح الباب أمام قيام جمعية وطنية تأسيسية بالانتخاب الحر ، وبزوغ حكومة وطنية لن تقبل ، حتماً ، بالوجود العسكري الأميركي في العراق أو الخضوع للإملاءات الأميركية: (3) الانسحاب لصالح مرحلة من الفوضى المعممة في العراق والمنطقة.

وسوف يستهلك الأميركيون ، الوقت والجهود ، في محاولات متعاقبة لتفادي هذه الخيارات الصعبة. ولكن من دون جدوى. فالتسويات الطائفية والإثنية ، مستحيلة في العراق الذي لا تلحمه سوى دولة وطنية مستقلة. ولعل تراث الحركة الوطنية العراقية وتجذّر حضورها الحي، أن يكونا أكثر فاعلية مما تحسب جميع الأطراف.

الأطروحة الأساسية ، في هذا الكتاب ، هي الآتية :

(1) إن هيمنة الولايات المتحدة الأميركية في الجيوسياسية العالمية ، ترتبط ، بالرغم من الجبروت الأميركي ونحرره (على المدى القصير) من المنافسين ، بشروط محددة لا يمكن تجاوزها ، هي: (أ) اتباع استراتيجيات مرنة للتدخل ، بالشراكة مع الحلفاء الأطلسيين و/أو تحت مظلة الأمم المتحدة ، (ب) استخدام القوة العسكرية في حدود «مبدأ باول» ، أي بالحد الأعلى من القدرة وبالحد الأدنى من التورط الميداني؛ (ج) الاعتراف بضرورة إجراء التسويات مع القوى المحلية والإقليمية ، وبالطبع ، الدولية.

(2) لقد تحدّت إدارة بوش الصغير ، هذه الشروط الأساسية في مغامرتها الاستعمارية في العراق ، فحصلت الفشل. وهي تعرّض ، بذلك ، الهيمنة الأميركية للخطر ، أولاً من الإنهاك العسكري والمالي ، وثانياً من تراجع القدرة على الإدارة المتزامنة له «الأزمات» ، وثالثاً من إتاحة الفرصة لتجذّر الأقطاب المنافسين ، ورابعاً من إمكانية انفجار التمردات على نطاق عالمي.

(3) تعاني القوة الأميركية الجبارة من نقاط ضعف أساسية ، هي: (أ) التكاليف المالية الباهظة جداً لإدامة قوات كبيرة في ميدان القتال ، (ب) ورُهاب الرأي العام الأميركي إزاء الخسائر البشرية في حروب مديدة ، (ج) واستحالة وقف الأليات السياسية الداخلية ، وإقامة نظام استبدادي كامل لا غنى عنه لدعم الاستراتيجيات الامبراطورية.

(4) إن المقاومة المسلحة المصمّمة ضد القوة الأميركية ، تظهر ، لكل ذلك ، بوصفها استراتيجية ناجعة وقادرة على تحقيق النصر .

(5) نقرأ ، مع سمير أمين ، أزمة الهيمنة الأميركية المتأكلة على النطاق العالمي ، من خلال المقارنة التي يعقدها بين الهيمنتين الإنجليزية والأميركية ، كالتالي :

«الهيمنة الإنجليزية في القرن التاسع عشر ، كانت تركز على قدرة توفير بريطانية عالية، وعمليات تصدير للرساميل قادرة على تمويل تنمية الأطراف (المستعمرات) ، أما الهيمنة الأميركية ، فلا تستند إلى شيء مشابه. الولايات المتحدة تستورد رساميل طائلة

قادمة من كل أنحاء العالم ، وادخارها يساوي صفراً ، وازدهارها يقوم على إفقار الآخرين جميعاً . وبديهي أن هذه الوضعية الطُفيلية لا يمكن أن تستمر على المدى الطويل. إنها رمز لهشاشة الهيمنة الأميركية* .

ونلاحظ أن هذه الهشاشة ، بالذات ، هي مصدر العُصاب الأيديولوجي اليميني لغلاة المحافظين الجدد في إدارة بوش الصغير ، والقائلين باستعادة الاستراتيجية الامبراطورية ، كحلٍّ لأزمة الهيمنة الأميركية. إلا أن هذا «الحل» ليس له أي أفق ، بل إنه يقود إلى مأزق ، كما هو الحال في العراق.

(6) الامبراطوريات أصبحت من الماضي. ولن تتمكن عصابة من المهوسين - حتى لو امتلكت أعظم قوى الدمار والموت - من بناء امبراطورية جديدة ، على الضد من معطيات التاريخ المعاصر.

(7) وبالخلاصة ، فإن هيمنة الولايات المتحدة الأميركية ليست قَدراً لا يُرَدُّ ، بل ثمة إمكانية تاريخية موضوعية للتصدي لها ، وإرغامها على عقد التسويات ، وربما ، غداً ، هزيمتها نهائياً .

ناهض حنّرة
عمان في 2004/3/7

هشاشة الهيمنة الأميركية* .

هشاشة الهيمنة الأميركية* .

هشاشة الهيمنة الأميركية* .

هشاشة الهيمنة الأميركية* .

المواطنة والإنسانية .. في مواجهة الاستئصالية

ليث الشبيلات

طلب مني الصديق ناهض حتر أن أقدم لكتابه: «العراق .. ومازق المشروع الامبراطوري الأميركي». وهي مناسبة للمشاركة في طلة هامة على موضوع شديد الأهمية خصوصاً في هذه الأيام من تاريخنا التي تفرز فيها الأحداث الفث من السمين ، والمنتمي لأمته جغرافياً وتاريخياً من المنتمي إلى موقف هلامي تحت ستار شعار هلامي في ظاهره الرحمة ومن قبّله العذاب: الديمقراطية . تلك الكلمة التي باتت تستفزنا رغم أننا من المناضلين لتحقيق مضامينها . يستفزنا مثلاً حمل لواء الدين من قبل أنظمة لا شغل للقائمين عليها سوى الخمر والميسر واللهات وراء القيان مما يوصف بأنه أكثر سر مكشوف لجماهير يهبط عليها التوجيه الإيماني من قبل شيطنة 'أولي الأمر' وأبليستهم.

سعدت للتكليف ورأيت فيه فرصة للتوسع في بسط أفكارى أيضاً ، وتوضيح نهج ارتحت له كثيراً في علاقتي الإنسانية والنضالية . ففي مطلع العمر ، مر كل واحد منا في فترة أدلجة تحتوي على كثير من الخبرات ، وترفع الهمة طلباً لإرساء القيم واحترامها . ولكنها كانت تحمل نقيضها لدى كل واحد فينا ، إلا من أنقذه الله بعد ذلك بسبب التجربة ومعافضة الدنيا وتذوق الإنسانية التي تعلن كل أيديولوجية أنها تخدمها كقيمة عليا . النقيض كان يتمثل في أن كلاً منا ، في خندقه ، كان استئصالياً في فكره الإنساني . تناقض رهيب ! كل منا كان يحلم بخدمة الإنسانية ، ولكن أية إنسانية ؟ فبدلاً من أن يرى التنوع في الإنسانية المطلوب خدمتها ، كان يرى العكس ، يرى بأن على الإنسانية أن تتبنى أحادية مذهبه لترقى إلى مستوى الإنسانية، وإلا فقدت في ظنه إنسانيتها والحقوق المتصلة بتلك الإنسانية ! فالإسلامي كان يرى الإنسانية في دينه ، بل في تطبيق دينه كاملاً غير منقوص ، ويرى أن الخروج عن الدين خروج عن الإنسانية وتخلُّ عن حقوقها . وكذلك اليساري كان يحلم بأن المجتمع الإنساني هو فقط المجتمع الاشتراكي ، وأن غيره فائض لا مانع من التخلص منه ! والرأسمالي المتوحش ، الذي هو كالفيني Calvinist بالضرورة ، أدرك ذلك أم لم يدرك (تطور الرأسمالية الربوية

اليهودية إلى الرأسمالية الربوية المسيحية كان على يد الكالفينيين الذين انشقوا عن الكثلكة التي كانت تحرم الربا حتى عام 1952 ويعتبرون أن الغني في الأرض هو صاحب الجنة في السماء!) "لا بأس" عنده من حصد الأعداد الزائدة التي لم يخترها الله لنعيم الدنيا والذي هو عنده جزء لا يتجزأ من نعيم الآخرة.

ومن خطورة الفكر الاستثنائي الذي هو واضح لدى من يسمي نفسه سلفياً عندنا وبيوريتاني puritan وأصولي fundamentalist لدى الغربيين (قبل أن يعاد إطلاق لقب أصولي علينا جميعاً إنسانيين كنا أم استثنائيين) أنه لا يتوقف في الفرز عند أي حد؛ فالدين الواحد يصبح مذاهب أحدها فقط هو "المجتمع الإنساني" الذي "يستحق" الملتحقون به الحياة، أما الآخرون "فلا مانع من استثنائهم"؛ والماركسيون ينقسمون إلى لينينيين وتروتسكيين وستالينيين وماويين... إلخ. كل فرقة منهم يصل بها الأمر إلى رغبة استئصال الآخر ملحقة إياه بالرأسمالي والديني الرجعي، بل ومعتبرة إياه أشد خطورة من العدو التقليدي!

ففي غياب الإرشاد الديني الموسوعي واندفاع الجماهير نحو الله بنية صادقة دون إرشاد سابر للأعماق واع، بل بإرشاد مسطح يستعمل رياضيات بدائية لحل معادلات معقدة، مررت كالملايين من غيري في تجربة الخلط، ورؤية أيديولوجيتي كوجه وحيد آخر للإنسانية، حتى بدأت أنزل معتقداتي النظرية على الواقع وأقوم بتصليح ما اعوج منها بسبب من خطأ في المنهج الفكري وليس خطأ في المعتقد نفسه. وفهمت الدين كما كان على المرشدين الموسوعيين الواصلين إلى درجة الأستاذية، وما أقلهم في عصرنا، أن يفهموني إياه؛ بأنه رحمة للإنسانية جمعاء وليس رحمة لأبناء مذهبي فقط ("وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ" وليس للمسلمين حصراً)، وأن ابتلاء الله لنا في الدنيا ليس في مقدار قدرتنا على إجبار الناس على الإيمان وطاعة الله وتوزيع المكاسب والجوائز عليهم أو حرمانهم منها بمقدار إيمانهم، بل إن الابتلاء يكمن في مقدار قدرتنا على العدل بين الناس كبشر لهم حقوق أساسية دنيوية لا تزيد ولا تنقص بإيمانهم أو كفرهم، مثل حق الحياة والعمل وحرية المعتقد ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (الإسراء: ٧٠)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٢)، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩) صدق الله العظيم. رأى سيدنا عمر رضي الله عنه، قاتل أخيه في حروب الردة، وكان قد تاب ورجع، فقال له: "لا أحبك! فسأله الرجل: وهل يمنعني ذلك حقاً يا أمير المؤمنين؟" فقال له: "لا"، فقال الرجل: "وما ضرني؟ فإنما يأسى على الحب النساء!".

عندما حررت المنهج، وفهمت بأن حقوق الناس ومكافأاتهم أو عقوبتهم في الحياة الدنيا تكون بمقدار التزامهم المواطنة داخل حدود الوطن، وبالإنسانية في العالم الأوسع، وليس

بمقدار إيمانهم بالله من عدمه ، وعندما أدركت بأن الذي يتصرف بعكس ذلك لا يعتدي على الإنسانية فحسب ، إنما يتخطى ذلك بالاعتداء على الألوهية أيضاً ، إذ أن الله وحده قد اختص ذاته بتوزيع المكاسب حسب ما في القلوب، وكل من يحاول أن يفعل ذلك من البشر يكون قد تآلى على الله وزاحمه بشراكة بغيضة آثمة مرهوضة. عندما توصلت إلى هذا الفهم وتذوقته وجدت نفسي في راحة نفسية وطمأنينة قلبية لا مثيل لهما. فلا داعي بعد ذلك لتصنَع مواددة المناضل الوطني غير الملتزم بالدين ، أو إجبار نفسي على مواددة الملتزم بالشعائر الدينية رغم تركه النضال ونكوصه في مواجهة الطغيان . فالأول وإن كان غير مؤمن إلا أنه حجة على من زعم الإيمان ولم ترتفع به أعماله إلى مستوى التضحية والعطاء المطلوبين من المؤمنين. ونشأت على أساس من ذلك تحالفاتي المحلية والعربية والعالمية ، أنجاز بكل ثقلي إلى المناضلين ضد الظلم أين ما كانوا ، وأبتعد عن الذين يقولون ما لا يفعلون ولو قاموا الليل وصاموا النهار. وعلمت أولادي هذا المنهج . وقد سألتني أحدهم مرة إن كان مخطئاً في ليس قميص يحمل صورة 'شي غيفارا' لأنه تعرض للنقد في هذا الأمر من قبل بعضهم ، فأخبرته بأن حمل صورة المناضل الإنساني غيفارا شرف، وأن غيفارا حجة علينا معشر المؤمنين بالله والمنهج الديني ، فغيفارا لم يكن يعلن إيمانه بالآخرة وبالجنة، وكان يعتقد ، على ما يظهر ، أن الحياة الدنيا هي الحياة، ومع ذلك فقد ضحى بحياته دفاعاً عن الإنسانية وفي مواجهة الظلم ، بينما نحن الذين نعتقد بالعالم الآخر والذين عقدنا بيعة مع الله ، إن نحن وفيها فيها حصلنا على الجنة ، نتردد في هذا العصر عن الوقوف في وجه الحاكم الظالم لننصحه بالكلام ناهيك عن مقاومة الغزاة بالسلاح ! فمن أنبل ؟ هو الذي قدم كل شيء غير طامع في الحصول على شيء ؟ أم الذي يحجم عن تقديم شيء مع أنه موعود بكل شيء ؟

وعلى أساس من هذا فقد تخطيت كل الحواجز التي كانت تفصل المؤدلجين عن بعضهم بعضاً فيما سبق ، ومنهم بالطبع الصديق ناهض حتر الذي مر خطه الفكري بالتجربة الإقصائية نفسها وتخطاها ، وقد اختلفنا بعد ذلك ولكن ليس على أساس أيديولوجي ، بل في كيفية التعبير عن رفضنا لمشروع الوطن البديل ولشعار الليكود بأن 'الأردن هو فلسطين' والذي بات يبطنه عندنا أولئك المسؤولون المرحبون بمبادرة جنيف المتخلية عن حق العودة ، أولئك الذين أعادوا اكتشاف البارود بالترويج لشعار 'الأردن أولاً' - وهو عندنا حال من احوال الصادقين لا يحتاج إلى تكبير وترويج - ثم تصرفوا عملياً بما يفتال المضامين النبيلة للشعار الذي أريد به باطل، فأصبح الأردن ثانياً عندهم معشر المروجين لشعار 'الأردن أولاً'. وبقي الأردن أولاً بالضرورة عند كل الوطنيين ، العربيين والإسلاميين واليساريين منهم ، الذين ارتابوا في الشعار وتوقيت طرحه والمراد من ورائه .

أقول إنني ، مع الصديق ناهض حتر، في الموقع نفسه من الرفض الحاد لمشروع التوطين ، إلا أنني ، وكثير من محبي ناهض ، نأخذ على صديقنا معالجته للموضوع بلغةٍ تشعر عامة الفلسطينيين بأنهم متهمون وبأن 'لهم ثلثي الخاطر' - كما يقال - بحل التوطين ! مع أن العكس هو الصحيح ؛ فرفض التوطين أشد ما يكون عند الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ، إلا عند الكمبرادور . والشعب الفلسطيني بغالبيته الساحقة يرفض رفضاً باتاً فكرة استبدال أية قطعة أرض عائدة لأي مواطن بأمثال أمثالها في خارج فلسطين ولو في أجمل بقاع الأرض . ويتساوى الشعب الأردني مع الشعب الفلسطيني في رفضه للتوطين كما جسدت ذلك "جدارية فلسطين" التي قادت برنامجها وتنفيذها المناضلة الأردنية العظيمة المرحومة الدكتورة عايدة الدباس ، تلك الجدارية التي ساهمت كل قرية أردنية فيها دعماً لقرى ومدن فلسطين ولشعار "حق العودة .. العودة حق" .

والخطر في عدم مراعاة الحذر في الخطاب السياسي عند مهاجمة الذين يخونون الأمة وثوابتها عظيم ! إذ أننا نصبح كمن أطلق الرصاص على نفسه في قدمه . فبدلاً من تعبئة الطرفين الرافضين للمشروع الخياني في وحدة مقاومة له ، ندخل الشك والشرخ في الصفوف، فيتسلل منها الزاعمون بأن الأردن هو أولاً لتنفيذ حقيقة برنامجهم المتمثل بـالأردن ثانياً . ومن معرفتي القريبة بناهض وأفكاره ومشاعره العربية الصادقة أرى أنه في هذا الأمر أقرب إلى الصورة الممدوحة مما يبدو عليه ، فكم من عروبي زعماً ناقداً لناهض جبن عن التصدي لمهمات نضالية عروبية في مفترقات رئيسية من حياتنا كانت تحتاج إلى رجولة للتصدي لها ، بينما لم ترمش لناهض عين وهو يلبي الدعوة للمشاركة في نشاطاتها وتحمل المسؤولية فيها ، بل وكان المبادر فيها . ففي مذكرة الـ 99⁽¹⁾ المتعلقة بصلب موضوع الكتاب الذي تقدم له ، ذهبت بالفكرة والصياغة الأولى إلى أول محطة طبيعية مثل هذا التحرك، إلى زميل عضو معي في الأمانة العامة السابقة للمؤتمر القومي العربي ، وتفاجأت بفرائصه ترتعد وهو يخبرني أن الكلام عن الخطر على النظام يعرض للمساءلة. فخرجت من عنده غاضباً وخطر ببالي ناهض مع أن العلاقة معه كانت تمر بفتور . وكعادتي في عدم التوقف عند الصفائر في الأمور الكبرى اتصلت به فوراً والتقينا في المساء نفسه ، ولم يقبل الفكرة فحسب ، بل وتقبل المنهج في ضرورة صدور هذه الوثيقة عن رجال النظام وليس عن المعارضة التقليدية . وللأسف لم ير فضيلة هذا الأمر ونجاعته كثير من المتخندقين وراء متاريسهم ، فانتقدوني أولاً لمشاركة ناهض في هذا الجهد وانتقدوا في الوقت نفسه قبول ظهور اسمي مع أسماء شخصيات كانت (وما تزال) تستحق كل الملامة الشعبية ، وبعضهم يستحق حتى المحاسبة على مواقف أو أفعال سابقة ، شخصيات ذهلت لقبولي الاتصال بها

بعد أن كان وما يزال لي موقف واضح منها . ولكن من أجل "عيونك يا أردن" ، كما قلنا ناهض وأنا ، ومن أجل عيون الأمة العربية ، كان الأمر يستوجب التفافاً وطنياً شاملاً للجميع حماية للأردن أولاً (١) من سوء موقف الحكومة الأردنية من العدوان على العراق ، ومن خطورة شعارها المريب توقيتاً ومضموناً "الأردن أولاً" . إلا أن كثيراً من واسعي الأفق من أمثال المناضل بهجت أبو غربية أطال الله عمره ، وكثير من مفكري العالم العربي وسياسييه اعتبروا الوثيقة إحدى أهم التحركات السياسية التي وقعت وقتها في العالم العربي وكانت ستفضي إلى تغييرات كبيرة ليس على الساحة الأردنية فحسب ، بل وتفيض آثارها باتباع أسلوبها في العالم العربي لولا سقوط بغداد بعدها بأسبوع . ولو صدرت الوثيقة عن المعارضة التقليدية (إن وجدت معارضة جدية) لما كان لها أثر يذكر سوى تسجيل موقف للتاريخ ، أما وقد وقع عليها أربعة رؤساء وزراء سابقين ورؤساء سابقون للنواب والقضاء ونواب للرئيس وما يزيد عن ستين وزيراً سابقاً ، ومدراء سابقون في جهاز المخابرات العامة ، فقد أحدثت خضة اضطرت الحكومة معها للبدء بتعديل موقفها ولو ظاهرياً .

بعد هذا الاسترسال أعود إلى السبب المباشر لهذه المقدمة : العراق الحبيب وموقفنا منه وموقف ناهض الصلب منه ، فأقول إن مقالات ناهض التي كان 80٪ منها على مدى الأشهر الأخيرة منصباً على موضوع العراق ، كانت وما تزال مقالات تحليلية تحفيزية تعبوية راقية تعكس صدق انتماء ناهض العروبي وعزمه النضالي الذي لا يلين ، وإيمانه بأن عدم محبة العراق والدفاع عنه ، وعدم محبة فلسطين والدفاع عنها ، هو الوجه الآخر لخيانة مستقبل الأردن والمقاومة على مستقبل بقاء الكيان . فلتن صدق من صدق مع شعار "الأردن أولاً" فإنه سيجد لا محالة بأن العراق أولاً وفلسطين أولاً هما الضمانتان الأساسيتان للأردن أولاً . ومن رأي في ظروف اليوم العراق ثانياً وفلسطين ثانياً فقد قاد الأردن إلى موقع الأردن عاشراً ، هذا إذا بقي أردن دون عمقه الاستراتيجي العراقي والفلسطيني . إنها مقالات جديدة بإعادة القراءة ، وبالعزم على أن يساهم الكثيرون منا بالحملة الإعلامية النضالية الضرورية لحماية الأردن ، وهي لا تتأني إلا بالمشاركة في حماية القدس وبغداد . إن الخصلة الرئيسة التي تشدني إلى ناهض ، هي معرفتي بأنه ليس منظرراً في الصالونات، وأنك إذا اتفقت معه على برنامج نضالي فإنك ستجده معك حتى النهاية في صلابة ثابتة ، بتنا نفنقدها كثيراً في هذه الأيام الحالكات .

وكما أن دفتي الكتاب تجمعان مقالات ناهض حول العراق ، فإن خير مساهمة مني في مقدمة الكتاب كلمتان ، الأولى رسالتي إلى سماحة الإمام حسن نصر الله (2) ، والثانية كلمتي التي ألقيت ونشرت بمناسبة الاعتداء الأثم على قبر مؤسس حزب البعث الأستاذ ميشيل عفلق

رحمه الله (3). وإن من أسباب السعادة والفعال الحسن أن أكتشف بأنني أنهيت هذه المقدمة الساعة الحادية عشرة من مساء ذكرى مولد سيدنا عيسى ابن مريم الطاهرة البتول عليه وعلى والدته وعلى نبينا محمد أفضل الصلوات وأتم التسليم . أعادها الله علينا وقد تحررت عروبة عيسى الناصري الأصيل من اختطاف الغرب لها وإخضاعها للتطهير العرقي في محاولات بائسة رمت إلى تغريبه وإحاقه بحضارة كان الأجدر بها هي أن تلتحق به فعلياً وبحضارته الشرقية. فالشرق هو قبلة الغرب ، وإن الغرب لفقير في روحه دائماً إلى قبلته الشرقية التي بها ومنها وفيها تجلت القيم الإنسانية العليا .

24 كانون أول 2003

الوثيقة رقم (1)

رسالة الشخصيات الأردنية إلى الملك عبدالله الثاني

حول الموقف الأردني من الغزو الأميركي للعراق

حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

فإن الظروف العصيبة والمأساوية التي تمر بها أمتنا وتعرض فيها للعدوان الاستعماري المتمثل في غزو قطر عربي شقيق كان على الدوام عمقاً وسنداً وفيماً لأشقائه العرب ولم يتخل يوماً عن معاركهم القومية ، ندعونا أن نتوجه إليكم ، والشعب الأردني يرزح تحت ثقل الحزن والقلق العميقين ، فقد تعود أن يكون في خندق أمتة وفاءً لعروبته ولقيم الحق والعدالة والحرية والشرعية ، في الوقت الذي تتهدد عاصمة الخلافة العباسية بالاحتلال ويهدد شعب العراق بالموت والإذلال . إنه ليذهلنا ويهزنا من الأعماق غياب الموقف العربي الرسمي الفاعل بالمستوى الذي يرتفع إلى ضمائر الشعوب ويدافع عن وجودها ومصالحها الحقيقية . إننا ونحن نتابع مسلسل العدوان الأميركي البريطاني المستمر على العراق ، لنؤكد قناعتنا الراسخة بأن أنظمة الحكم في الوطن العربي ، وهي المطالبة بالوقوف إلى جانب العراق ، إنما تقف بذلك إلى جانب الحق العربي ، وتدافع بهذا الموقف عن شرعيتها المهددة من هذا العدوان .

لقد فشل المعتدون في الحصول على مشروعية الأمم المتحدة ، وهم ينفذون عدوانهم اليوم خارج المؤسسات والشرعية الدولية والقانون الدولي . ومن هنا فإن الواجب الوطني والأخلاقي

والقانوني يفرض على الحكومات العربية دون استثناء بما فيها الحكومة الأردنية ، أن تعلن بوضوح عدم مشروعية العدوان على العراق ، وأن العراق بات اليوم الطرف المعتدى عليه ، كما هو موقف دول كثيرة في هذا العالم وفي مقدمتها فرنسا وروسيا والصين وغيرها من الدول الأخرى مثل ألمانيا وبلجيكا والنمسا وماليزيا .

إننا نعتقد بكل أمانة أن مصلحة «الأردن أولاً» تستوجب مثل هذا الموقف الاستراتيجي وإعلانه ، تأكيداً لمشروعية النظام ودفاعاً عن مستقبل الأردن الذي يهدده الخطر الجاثم على أرض فلسطين وشعبها إلى جوارنا ، والذي يتمثل في مخطط شارون وهو الذي ما انفك يعلن بوقاحة لا نظير لها أن الأردن شوكة في خاصرة «إسرائيل» ، وأنه قد يجتاح الأردن في ساعات ويرحل العائلة المالكة من أجل إقامة مشروعه المعلن «الأردن هو فلسطين» في ظل ديمقراطية مزعومة تصدرها لبلدنا الإدارة الأميركية وتعطي الفلسطينيين حلاً سياسياً يغنيهم عن فلسطين.

إننا نناشد جلالتهم ، ونحن ندرك إمكانيات الأردن وحجم التحديات التي يواجهها وطبيعة الظروف والتعقيدات المحيطة به في المنطقة ، أن تبادروا وشعبكم من ورائكم إلى دفع ودعم الجهود الدولية التي أخذت تتصاعد بإدانة العدوان الأميركي البريطاني على العراق شعباً وأرضاً .

إننا يا صاحب الجلالة ، ونحن على يقين بأنكم تألمون كما نألم لما يتعرض له العراق الشقيق من مجازر وتدمير ، وتفخرون كما نفخر بال مقاومة البطولية التي يواجه بها العراقيون هذا الغزو الظالم دفاعاً عن مثنوى الحسين والحضارة الإنسانية التي يزخر بها العراق ، لا نقبل إلا بالوقوف في صف الشرعية الدولية وصف أمتنا العربية والإسلامية ، الذي نؤمن أنه صف الأردن ملكاً وشعباً وحكومة ، بإدانة العدوان الاستعماري الغاشم على العراق ، ورفض الأردن الاعتراف بأية نتائج سياسية أو قانونية تنجم عن هذا العدوان ، وهو الموقف الذي يشكل الحد الأدنى ، ويقطع دابر المتخاذلين والمشككين ، والذي نتطلع إلى جلالتهم لاتخاذهم ليلتف حوله الشعب الأردني بكل فئاته .

والله يحفظكم ويسدد خطاكم

عمان في 30 آذار 2003

مضر بدران، أحمد عبيدات، طاهر المصري، عبدالرؤوف الروابدة، عبدالهادي المجالي، ضايفي الجمعاني، نجيب الرشدان، د. عبدالرحمن شقير، علي السحيمات، ذوقان الهنداوي، سالم مساعدة، أيمن هزاع المجالي ، مروان عبدالحليم النمر، د. ناصر الدين الأسد، عدنان أبو عودة، هاني الخصاونة، تيسير كنعان ، سعيد التل، حسن المومني، د. كامل العجلوني، رائف

نجم. حمد الله النابلسي، عبدالرحيم ملحسن، محمد فارس الطراونة ، محمد السقاف ، فهد أبو العثم، جودت السبول، موسى العدوان ، عبدالكريم الدغمي، أحمد العقابلية، إسحق مرفقة، عادل الشريدة ، شفيق الزوايدة ، جمال الصرايرة ، واصف عازر، مصلح الطراونة ، د. حمزة حداد، نادر الظهيريات ، يعقوب زيادين، جودت المحيسن، بهجت المحيسن ، عايد العضابلية، د. محمد البطاينة، حسني عايش، د. حسن خريس، د. نبيه معمر، عبدالوهاب حسين الطراونة ، د. فارس الفايز، د. عبدالوهاب الطراونة، صالح كنعان الفايز، الشايش الخريشة، سلامة الحيارى، حسني الشياب، خليل عطية، د. محمد العوران ، محمود الخرابشة، سميح بينو، جميل الهلسا، د. رؤوف أبو جابر، عادل شفيق المحاميد ، عادل الخوالدة، رسمي أبو رحية، علي جدوع قباعة، محمود أبو وندي، جورج حداد، د. فهد الفانك، طارق مصاروة، د. حسين أبو عرابي، د. حسان بدران، د. حيدر رشيد، حيدر تركي الزين، سامي المجالي ، د. أسامة العزب، عبدالرزاق أبو العثم، عمر مشهور حديثه، هاشم الشبول ، د. حمدي الخصاونة ، د. سليمان الطراونة، خالد الضمور ، د. عبدالله الزعبي ، زيد ذوقان الحسين ، منور الريماوي ، زايد الردايدة، مسلم بسيسو ، عبدالغفار فريجات ، د. ممدوح العبادي، زياد الخصاونة، لبيب قمحاوي، موسى المعايطه، جميل النمري ، إبراهيم الغرايبة، محمد الشواقفة، نواف الشديفات، ناهض حتر، ليث فرحان الشبيلات.

الوثيقة رقم (2)

نص رسالة المهندس ليث الشبيلات إلى سماحة الإمام حسن نصر الله ،
حول موقف حزب الله من المقاومة العراقية

سماحة السيد حسن نصر الله حفظه الله

الأمين العام لحزب الله

الإخوة أعضاء المكتب السياسي للحزب المجاهد سددهم الله

الموضوع : الموقف مما يجري في العراق/رسالة مفتوحة

أخاطبكم في موضوع يحظى بالإجماع الشعبي في بلدي وفي الوطن العربي والعالم الإسلامي ، ناهيكم عن مركزيته في الحركة العالمية ضد العولمة ، وهو يرتكز إلى ثوابت قومية

و دينية وثورية هي في صلب وجدان أبناء الأمة. ولما كان حزيكم العظيم قد وصل في مواقفه وجهاده ، وبقيادتكم الرائدة ، إلى أعماق وجدان أبناء الأمة ، ونجح في تحرير الأرض اللبنانية المحتلة ، فقد تضاعفت بذلك مسؤولياته الفكرية والسياسية . فإضافة إلى مسؤولياته العملية في الساحة اللبنانية ، أصبحت مواقفه السياسية على المستويين القومي والإسلامي ، تحت المجهر بأكثر وأكثر ، بحاسبه ضمير الأمة الجمعي على المقاييس التي أحبه من أجلها واحترمه بسبب منها . فما قتل المنتبي إلا شعره الذي ألزمه الموقف الذي ساقه إلى الحتف ، ولو هرب لسقط ولسقط شعره ولسقط قوله : " الخيل والليل والبيداء تعرفني ... ونحن المهتدون بالعميقة والمتمسكون بمبادئ أهم ثورة في العصر الحديث أولى بأن نكبل بمعتقداتنا ونلزم الموقف الذي كان في أمسنا هو الموقف الصحيح . فلا مناورة في الموقف الاستراتيجي كما هو موقفكم وموقفنا من أصحاب ما يسمى بـ "المسيرة السلمية" ، في فلسطين ، إنما المناورة في ما دون ذلك .

لقد بات واضحاً للصغير والكبير مدى التناقض الذي أوقع ثوار الأمس أنفسهم فيه ، وكنا قد رأينا ذلك التوجه الخطير منذ صيف عام 1990 وتمنينا أن نكون مخطئين فيه ، وهرعنا إلى ساحة أحيابنا مستطلعين ناصحين ، فما عدنا إلا بخفي حنين ، ولكننا بقينا نمني النفس بأن بروز التناقض في المنطقة علناً وبوضوح سيدفع بالثوريين والمتمسكين بحب الإمامين الحسين عليه السلام والخميني رضوان الله عليه إلى الخندق الذي يرضي الأئمة ومن قبلهم ورائهم الرسول الأعظم صلى عليه وسلم ، إلا أن الأمر استفحل وازداد سوءاً . لذلك وأمام الخطر الماحق الذي تتعرض له ثوابت الثورة فإن المرشح لأن يكون هادياً مهدياً لا ضالاً ولا مضالاً هو حزيكم العظيم وشخصكم الكريم ، وإنها لمسؤولية تاريخية وابتلاء من الله لكم عظيم أن تعلنوا الموقف العقائدي والثوري والوطني الصحيح فيما يخص الاحتلال الأميركي النجس للعراق ، الموقف الشرعي الذي لا يختلف حوله إلا الضالون المضلون والمتمثلين : إذا احتلت أرض المسلمين فإن الجهاد (وليس المقاومة السلمية) يصبح فرض عين لا مجال لأي تردد بشأنه ، يلي النداء الواجب كل فرد ذكر أو أنثى دون إذن من والد أو حاكم أو شيخ أو ملا أو عالم أو أي ولي أمر آخر . ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، .

لم أنفاجاً شخصياً بموقف ورثة الثورة العظيمة بالاعتراف بمجلس الحكم في العراق . مع أنني والملايين من أبناء الأمة نعتقد أن الاعتراف بالشاه أهون بدرجات من الاعتراف بخون العراق الذين أتت بهم الدبابات الأميركية ونصبتهم حكاماً أراجوزات على العراق العظيم وهم لا يملكون من أمرهم شيئاً ، حتى العطسة يعطسونها بإذن قيصرهم برايمر . لم أنفاجاً لأنني منذ زيارتي الأولى لإيران في عام 1990 اكتشفت أن المنطق الذي بات يحكم السياسة الإيرانية

لن يوصل إلا لمثل هذا الموقف ، وها قد ثبت صدق ما استشرفت والذي كنت أدعو الله سبحانه
أن لا يثبت .

بكل الألم أنعي لنفسي وللأمة ثورة كانت روحنا وحياتنا في الثمانينيات ، ثورة أدخلها
ورثتها في إغماء سريرية كانت تننفس فيها من خلال الموقف الداعم لكم ، بينما الموت
يزحف عليها من قبل المواقف الأخرى ، موت سريري تطور إلى موت شبه كامل بعد اعتراف
ثوار الأوس بمجلس برايمر هذا وقرضاي من قبله ، فبعد شعار 'الموت لأميركا' الذي
تلاحظون معي بأنه اختفى في السنوات الأخيرة من الطقوس التي فرضها الإمام الثائر
وجعلها جزءاً من مظاهر التعبد ليحمي الثورة والثوار من الانحراف ، أصبح الشعار العملي
تأييد من يقولون : 'تعيش أميركا المنقذة' . ولقد باتت المسؤولية القيادية الفكرية والسياسية
عليكم منفردين لإنقاذ الفكر الثوري من السقوط ، والمعتقد الديني من التلوث ، لا يطلب منكم
سوى إعلان الموقف الصحيح مما يجري في العراق ، كي تمايزوا عن مسيرة الانحراف
المرعب الذي يكاد يدفن مبادئ الثورة والثوار ، وتقتذوا أبناء الأمة المقلدين لقياداتهم من
الضلال الذي يكاد يؤدي بهم .

عندما خالف الإمام الخميني الإجماع الذي سبب في رأيه تنويم السادة الشيعة سياسياً ،
فأعلن ضرورة وجود نيابة للإمام الغائب ترعى شؤون الناس وتقودهم ، وأطلق الرأي المنفرد
بولاية الفقيه الذي ما يزال له معارضون من السادة العلماء ، قام بمسؤولية تاريخية لم تمنعه
عنها مجاملات زملائه من العلماء الذين كان معظمهم أعلى منه مرتبة في العلم . لقد اتخذ
الموقف الصحيح ، وانتزع راية قيادة الأمة بجدارة ، ونهض بالأمة من سبات عميق نهوضاً
أرهب المستكبرين المستعمرين الكفار . وصدق القائل : «من عمل بما يعلم أورثه الله علم ما لا
يعلم» .

سماحة الأخ الحبيب السيد حسن وإخوانه المجاهدين الأبطال:

ليس فينا خير إن لم نقلها ، وليس فيكم خير إن لم تسمعوها . ولقد بات واجباً علينا
إشهار النصيحة لكم ، حتى يطمئن الناس المذهولون بأن هنالك من لا يحابي أحب الناس إليه
عندما يتطلب الموقف الشرعي النصيحة . فمن غير المعقول أن نسمع منكم موقفاً يعتبر موقف
الخون المتعاملين مع الأميركيين في العراق بأنه مجرد اجتهاد . نحن نعرفكم جيداً وثقتنا فيكم
أشد من ثقتنا بأنفسنا ، ومن أجل ذلك نناشدكم وبكل قوة أن تصححوا الموقف الذي لا تنتهم
نيتكم فيه وإن كنا نرفض خروجه منكم معتبرين بأن لكل جواد كبوة . فهل تدعوننا بذلك إلى
اعتبار الموقعين على معاهدات مع العدو مجرد مجتهدين لم يصيبوا ؟ رغم أن كل هذه

المعاهدات أقل ندالة من إعانة الكافر على احتلال بلادنا وتنصيبه حاكماً عليها .

لقد دان الإخوان المسلمون في العالم أولئك المنتسبين إليهم في العراق الذين شاركوا في مجلس أذنان الاستعمار ، وإنكم لمطالبون بإدانة موقف بحر العلوم ومحمد باقر الحكيم الذي عين شقيقه عبد العزيز في مجلس الحكم النجس هذا . لقد أصبحت الخيانة مجرد وجهة نظر ، وأصبح موقف هؤلاء دنيئاً إلى درجة اعتبار المقاومة العراقية البطلة مجرد أعمال إرهابية تقوم بها فلول البعثيين ضد المحررين الأميركيين؟ عيب ! عيب ! ما معنى رفض الاحتلال سلمياً ؟ احتلال أقر بكونه احتلالاً حتى قرار مجلس الأمن المستخذي للأميركان . وقبل ذلك ما معنى الحياد الإيجابي ، ومن أية سيرة للإمام الحسين استقاها هؤلاء ؟ لو طبق الحسين الحياد الإيجابي مع أبناء جلدته ودينه الأمويين لما كانت كربلاء ولما قام المذهب ! فكيف بالحياد الإيجابي مع الروم إذا ؟؟؟؟؟ أينسف أصحاب المذهب الذي تُشكل كربلاء والتمسك بالموقف الصحيح دوراً مركزياً فيه مذهبه بكل هذه السهولة ؟؟؟ إن لم يكن هذا نفساً للمذهب فماذا نسميه إذا ؟؟؟ هل يزيد بن معاوية ابن أبي سفيان عدو لله، وبرايمر بن أميركان خادم للرحمن ؟؟ هل كان الحسين مستعداً للاستعانة بالروم لتحرير بلاد الإسلام من ظلم يزيد ؟؟ ألم يكتب الإمام علي بن أبي طالب وأسد الله الغالب كرم الله وجهه إلى العليج الكبير فيصر الروم وقد بدأ يحرك جيوشه على ثغور المسلمين : لا يفركنك الذي بيني وبين معاوية ، فوالله لو حدثت نفسك بالغزو لأسيرن إليك تحت راية صاحبي هذا ؟ أين الاقتداء ؟ ثم أين الاقتداء ؟ ثم أين الاقتداء ؟ أم إن الاقتداء اختياري انتقائي ؟؟؟

هل يحتاج نزول الأعداء أرض المسلمين إلى فتوى بالجهاد ؟ أم إن المسألة الشرعية في ذلك بينة واضحة ومحسومة ؟؟؟ رغم ذلك ألم يضطر السيد الخامنئي في أيلول 1990 إلى إصدار فتوى توجب جهاد الأميركيين لطردهم من الخليج ؟؟؟ كان ذلك قبل العدوان العسكري الأول على العراق . لكن الفتوى كان فيها خطأ بل قل خطيئة ربطها بقوله : إذا بقوا مدة طويلة . هل لاحظتم الآن كيف لمحت الانحراف منذ ذلك اليوم فأبرقت له برقية مشهورة نشرت في الصحف أشكره فيها على الفتوى وانتقد ربطها بمدة زمنية . ولو سلمنا له بالمدة الزمنية جداً ، فإننا نتساءل عن المدة الشرعية المسموح بها لبقاء الأميركيين ؟ اليست اثنتا عشرة سنة وثلاثة حروب (اثنتان في العراق وواحدة في أفغانستان) كافية لحلول العدة الشرعية ؟ لقد صدرت الفتوى عند نزول الجيوش الأميركية في الخليج وقبل إطلاق أية رصاصات . والآن بعد أن احتلت العراق وأفغانستان هل يصبح الحكم الشرعي هو التفاهم مع برايمر ومجلس برايمر؟ وقرضاي وحكومة قرضاي؟ وتسليم المجاهدين الأفغان إلى الأميركيين؟ منذ العام 1990 اختبأ الخائفون من أميركا خلف حجة أنهم لا يجاهدون الأميركيين تحت

راية صدام، وقد أخرجناهم علناً في طهران في مؤتمر القدس في كانون أول 1990 بقولنا إن باب الجهاد ليس ضيقاً يقف فيه صدام عقبة مانعاً المخلصين منا أن يجتازوه ، فلقد حل الأميركان ضيوفاً ثقيلاً على منطقة الخليج ، وإن طول شواطئه الإيرانية آلاف الأميال، فإرفعوا راية جهادهم وسيتبعكم الجمع المؤمن!

وفي رسالة مفتوحة موجهة إلى السيد محمد باقر الحكيم قبل اثنتي عشرة سنة (2 نيسان 1991) ردأ على رسالة منه كتبت له : (... أولئك الآخرون الذين رفضوا سابقاً - وهم على حق - أن يكون صدام هو العراق والعراق هو صدام ، ولكنهم ناقضوا هذا الرفض عندما انحروا العراق من أجل أن ينحروا صدام ولو كان العراق أعز عليهم من أحقادهم على صدام لقالوا : فليحيا العراق وليُنَجَّ شعبه وأرضه من المعاهدات المكبلة حتى لو عاش صدام بدلاً من يهمننا سقوط صدام حتى لو كان ذلك عن طريق رهن الشعب العراقي إلى الأعداء لأجيال قادمة)... (كما أن وقوف مجاهدي خلق في خندق واحد مع العراق ضد بلدهم أثناء حرب السنوات الثماني تسبب في حرقتهم وفي خسارتهم لأية شرعية عند شعب ايران ، فإن وقوفكم اليوم مثل هذا الموقف الذي لم يطلق رصاصة واحدة في وجه الأميركان الغزاة ، بل وجه رصاصه كله ضد قيادة بلده وشعبه أثناء هجوم الأعداء على البلاد ، قد أسقط التعاطف معكم وقلبه إلى استياء وخجل من تمرغ شعار الإسلام العظيم في مثل هذا الوحل المشين . أرجو أن يرتفع العاملون للإسلام الى مستوى شعاراته ، فالإسلام عملاق ولا يليق أن يحمل شعاراته إلا عمالقة ...).

إننا لنأسف أشد الأسف عندما لا تدين كثير من المراجع الدينية وكذلك السلطة المنبثقة عن الثورة في إيران دخول إسلاميين إلى الفراش الأميركي في العراق. فإن اختار هؤلاء مسيرة الضلال البين فإن الأمة لن تجمع على ضلال ، سيسقط كل ضال مضل لا هاد ولا مهدي . وهنا تقع عليكم المسؤولية التاريخية بعدم إعطاء أي عذر للذين استخدموا للأميركان ورضوا التعاون مع أعداء الإمام ، أعداء الإسلام ، وأعداء الانسانية . فتداركوا الأمر سدكم الله ، وتبرأوا من العملاء والسياسيين المستترين بالدين ، وأعيدوا للناس بوصلتهم الصحيحة . إنهم سيجدونها لا محالة ، ولكن الذي لا يساعدهم على إيجادها سيُسقط نفسه من الضمير الجمعي للأمة لا محالة.

إن إعلانكم الموقف الصحيح بالتبرؤ من كل من يجامل الأميركان تحت أية حجة أو شعار سيتسبب بانضمام معظم أولئك المترددين إلى الجهاد في العراق ، وستنقدونهم من سوء الحساب في الدنيا وفي الآخرة . فلقد أورثكم جهادكم راية الإمام رحمه الله ، لا لأنكم زاحتم

غيركم عليها ، بل لأن غيركم قصر به عمله ، فلا تتأخروا في هذا الجهد الواجب، وأنقذوا السادة الشيعة في العراق من التردد بين طريق الرحمن البين وطريق الشيطان الذي يزينه لهم بعض العلماء للأسف .
سددكم الله وحماكم وحفظ جهادكم ومذهبكم من كل سوء .
والسلام مع جزيل المحبة والاحترام

أخوكم ليث الشبيلات

الوثيقة رقم (3)

نص الكلمة التي ألقاها المهندس ليث الشبيلات في رابطة

الكتاب الأردنيين في الندوة التي أقامها منتدى الفكر الاشتراكي والجمعية

الفلسفية الأردنية (20/ 10 / 2003) حول مؤسس حزب البعث العربي ميشيل عفلق

ميشيل عفلق : وجهة نظر إسلامية

يفرض فقه الواقع لا البراغماتية ، وفقه الحياة العملية وليس فقه التنظير المتعالي الذي يفشل عند التنزيل على أرض الواقع ، يفرض على كل صادق منا أن يعرض تجربته وتجربة تياره الفكري للمراجعة . وقد كنا فيما سبق من عقود نجعل الانتماء إلى مبدئنا العقائدي القول الفصل والأخير في علاقاتنا مع الآخرين . قد كنا كذلك جميعاً ، لا أستثني أحداً إلا من رحم ربي، نعتبر من ليس معنا أنه بالضرورة علينا ! كنا جميعاً في ذلك استثنائيين لا نرى في أحلامنا الطوباوية سوى مجتمعات كاملة الطهر ، أي منتمية بالكامل إلى مبادئنا . فالقومي كان ينظر للإسلامي بأنه رجعي عميل لا يليق به إلا الاستئصال (خصوصاً بسبب توظيف الإسلام من قبل الحكام لمقاومة الشيوعية واليسار المستقوي بالسوفييات) ، والإسلامي كان يعتبر القومي واليساري التقدمي ذيلاً للغرب وأفكاره وعاملاً على تغريب الأمة . وهكذا كنا (وما يزال بعضنا) نستعمل أبسط الرياضيات لحل أشد المعادلات تعقيداً ، معادلات لا يمكن فهمها . وبالتالي حلها - إلا بالرياضيات متقدمة ، لا بمعادلات سطحية بسيطة . كنا جميعاً في

التعامل مع فكرنا 'مطهرين' puritans لا نرضى إلا بالمجتمع الطاهر من تأثير الـ «غير» أو حتى من وجوده كلياً ، وليس بالضرورة الطاهر من الأعمال السيئة . كنا يومها قريبين في تصرفاتنا من 'المطهرين' الأنجلوساكسون الذي أنتجوا المحافظين الجدد في الولايات المتحدة اليوم ، ولو تمكن بعضنا من الحكم فإن استئصال الآخر كان سيكون منهجه ، كما حدث فعلاً في حالة كل من استلموا الحكم منا . ولم نصح إلا عندما بدأ العدوان على بلادنا يتفاقم بوجهه السافر ، وحضر جند الغرب جنباً إلى جنب مع جند الصهاينة لفرض وجودهم المادي وسيطرتهم الكلية على بلادنا ، عندها اكتشف المخلصون منا بأن الدفاع عن الوطن هو قاسمنا المشترك ، وفعلاً تمايز الناس حسب إخلاصهم للوطن وليس حسب انتمائهم العقائدي ، فسقط النذل المستفيد من نظام حكم مستهدفة بلاده في الوقت الذي انحاز فيه الصادقون من خصوم النظام نفسه إلى الخندق المدافع عن الوطن رغم الآلام والمآسي السابقة التي لقوها على أيدي جلاوزة ذلك النظام.

وأستغل مناسبة الحديث عن الأستاذ ميشيل عفلق من وجهة نظر عربي إسلامي الانتماء للولوج مباشرة إلى ما يمكن تسميته بـ «النقد المقارن» لأستخلص العبرة من قاعدة ثبتت بالتجربة والبرهان بعكس ما توقعنا لها النظريات الاستباطية ومفادها : «كم من حملة نقائص فكرية وجدوا أنفسهم في خندق واحد في الدفاع عن بلادهم وأمتهم ، والتقوا بسبب من صدقهم مع تلك المبادئ في محصلة نضالهم بوجدان الأمة ، وكم من مفكر أو قيادي حمل فكراً منتمياً للأمة لكنه انسلخ عن وجدان الأمة بسبب من عدم ارتفاع أعماله إلى مستوى مبادئه وشعاراته فوجد نفسه في خندق المتخاذلين رغم صدق أحاسيسه التي لم تترق أعماله إلى مستوى التضحية من أجلها : ذلك الخندق الذي هو نفسه للأسف خندق الفاسدين والمتآمرين عن سابق عمد وإصرار ضد مصالح أوطانهم!!!».

من هذه المقدمة الملخصة يمكننا تلمس الإجابة عن التساؤل عن كيفية ثناء شخص إسلامي مثلي على الأستاذ ميشيل عفلق ، في الوقت الذي قد يقع فيه كثير من زملاء الكاتب في التسطيط المدمر الذي قد يكفر الآخرين بمجرد العمل ، ناهيك عن تكفيرهم ومعاداتهم بسبب من مبادئهم العلمانية مثلاً أو انتمائهم لدين غير دين الإسلام ؛ وهنا سأفترض عدم صحة واقعة إسلام الأستاذ ميشيل ، لا لأن مثل تلك الواقعة ليست غريبة على مفكر صادق جريء مثل الأستاذ ، الحكمة ضالة أمثاله أنى وجدها أخذ بها ، بل لأزيل أي تشكيك يفسر انحيازي إلى الأستاذ اليوم بأنني إنما أفعل ذلك تعصباً لواقعة إسلامه . فأقول إننا إن لم نفرق في الشأن الديني بين البيعة مع الله وبيعة المواطنة اللتين قرر أسسهما الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم في أول دستور مكتوب وجد على سطح الكرة الأرضية ، صحيفة المدينة المنورة،

فإننا سنمزق نسيج مجتمعاتنا التي ترعرعت واشتد عودها بسبب من ذلك الدستور ، ونهبط بها بفهمنا القاصر إلى مدارك الأسفلين. لقد وصف عليه الصلاة والسلام المسلمين بالأمة التي يتعاضد أفرادها بينهم (أي أنهم تتكافل دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويفدون .. إلخ)، ثم وصف عليه الصلاة والسلام المسلمين ويهود بني عوف بأنهم أمة ملزّمون جميعهم بالدفاع عن دولة المدينة المنورة ونظام حكمها من كل اعتداء يقع عليهما من الأعداء. فمن أراد أن يبايع سيدنا محمد بصفته رسول الله (وليس كرئيس للدولة فقط) وطلب أجراً على ذلك الجنة، يبايعه الرسول عليه الصلاة والسلام على ذلك ، ومن ضمن البيعة بالضرورة بيعة حماية الوطن والنظام ، لأن الجهاد جزء لا يتجزأ من الإيمان والبيعة ، ومن أراد أن يبايع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كرئيس للدولة ، بيعة المواطنة فقط ، كان له ذلك . ولو أن يهود بني عوف وفوا بيعتهم ولم يغدروا بها كما فعل أحد كبارهم ، مخيريق ، لما كان أشكل على بعضنا فهم سعة الإسلام وكيف أنه أقام دولة المواطنة التي تحكم بشرع الله ، وليس دولة المطهرين - puri-tan state التي يحتاج فيها الإنسان للدخول في الإسلام ليصبح مواطناً ! والفرق بالطبع كبير. لقد خالف مخيريق اليهودي الشهم قومه معاتباً إياهم على غدرهم في ما بايعوا عليه الرسول صلى الله عليه وسلم إذ بايعوه على الدفاع عن المدينة المنورة إذا تعرضت للغزو (كما جاء في صحيفة المدينة المنورة : دستور الدولة الوليدة) وأوصى بماله الوافر إلى النبي صلى الله عليه وسلم إن هو خرج مع القوات المدافعة عن الدولة وقتل ، مسجلاً شهادة في سبيل الوطن وليس شهادة في سبيل الله والدين ، فقال فيه الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم: "مخيريق خير يهود" في الوقت الذي رجع فيه ثلث جيش المسلمين بقيادة رأس المنافيين عبد الله بن أبي بن سلول ، ولم يدافعوا عن عاصمتهم ودولتها حتى نزلت فيه آية ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مَاتَ مِنْهُمْ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾. وبهذا نفهم بأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يقم دولة "المطهرين" البيوريتانيين المسلمين على الأرض ، وقبل من غير المسلم بيعة المواطنة ، فوسع الناس بإنسانية رسالته ولم يحصرها في المسلمين . كما منع من ناحية أخرى محاكم التفتيش ، حتى تلك التي تستهدف الكشف عما في قلوب المسلمين ، إذ لم ينكل ولم يضطهد ولم يكفر ولم يستئصل المنافيين من المسلمين، رغم أن الوحي يعلمه علماً يقينياً بما في قلب فلان من النفاق . لماذا ؟ حتى لا يقول الناس أن محمداً يقتل أصحابه ! وحتى لا تكون سنة لحروب وفتن أهلية يكفر بعضنا فيها بعضاً بالأعمال. فوسع المجتمع ليكون مجتمعاً إنسانياً يقبل التنوع ، وحماه من الغلو والظن والأخذ بالريبة وبالتالي من الفتن.

إن أعظم هدية أهديناها في السابق إلى المستعمر كانت ضيق صدرنا ببعضنا بعضاً،

والاستثنائية التي كان يغذيها الفكر البيوريتاني القومي والبيوريتاني الإسلامي والبيوريتاني اليساري. فدخل البعثيون والشيوعيون في مذابح استثنائية في العراق مثلاً ، لا يقبل طرف وجود الآخر فوق الأرض . وفعل غيرهم مثل ذلك كما في الجزائر. حتى أنهكتنا صراعاتنا فيما بيننا أكثر مما أنهكتنا الصراع مع صنائع الاستعمار من الأنظمة الخادمة المستخذية للغرب. ولئن صحونا الآن فإن الصحوة ليست شاملة ، ناهيك عن أنها متأخرة وبعد خراب البصرة.

والآن وقد قطعت جهيزة قول كل خطيب إذ أعلن الأميركيان بأن «البعث» عدو يجب استثنائه ، وضموه في ذلك إلى الإسلام الثوري والإسلام الجهادي ، فلا يجرؤ إلا عميل ثقافي على تصنيف البعث والبعثيين وإسلام الصادقين من المجاهدين الأفغان وابن لادن على أنهما عميلان للغرب كما كان خصومهما ينعوتهما في السابق رغم الأخطاء الكبيرة التي أوقع بها هؤلاء أنفسهم فيها. فشتان بين الخطأ والخطيئة ، فكل ابن آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون ، وقد علمنا الإمام علي بن أبي طالب درساً بليغاً في ذلك عندما طالبه الإعلاميون الاستثنائيون من حوله بلعن الخوارج ، فأجابهم بمقولته الخالدة : ' ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه '. نعم لقد قطعت جهيزة قول كل خطيب (ولئن طبقنا اليوم الفتوى السهلة الممتعة التي سلح الإمام الثائر الخميني الناس بها حتى لا يغير بهم أشيائهم وملايهم فيضلوهم من بعده ومفادها: انظروا إلى موقعكم من أميركا ، فإن هي رضيت عنكم فاتهموا انفسكم' لعلمنا أين يقع 'البعث' في الخارطة ، ولعلمنا مقدار الخطيئة التي يرتكبها ورثة الإمام إذ يغازلون أميركا كاللواتي يتمنعن وهن الراغبات ، فيستتبطنون شعارات تنسف وجودهم وتنسف المذهب العظيم الذي يعتقونه والذي أنتج المعارضين والثائرين ، مثل شعار 'الحياد الإيجابي' عند حلول الغزو الاستعماري الكافر في البلاد ، وشعار 'المقاومة السلمية' للأميركان بعد أن كان شعار 'الموت لأميركا والموت لإسرائيل' محور شعاراتهم.

وعوداً إلى موضوعنا نقول : لئن أسلم الأستاذ أم لم يسلم ، فإن البيوريتانية التي تسيطر على الغرب تعتبر كل العرب مسلمين وتتعامل معهم دون تفریق على هذا الأساس ، تماماً مثلما جاءت حملة كاملة من حملات الفرنجة في الحروب التي أطلقوا عليها هم اسم 'الحروب الصليبية' تستهدف المسيحية الأرثوذكسية في القسطنطينية. ومثل هذا التعميم المخل لا يقوله جهلة عوام في أميركا ، بل أساتذة في مراكز بحوث يُزعم بأنها شديدة الاحترام ، فقد قرأت قبل عقد من الزمان في إحدى أكثر المطبوعات السياسية احتراماً في الولايات المتحدة وهي دورية 'فورين أفيرز' Foreign Affairs مقالاً عن مؤتمر لمتشددين إسلاميين عقد في الخرطوم حضره أشخاص ذكرتهم المطبوعة ومن ضمنهم جورج حبش ونايف حواتمة. فكل نائر على الاستعمار عندهم متشدد إسلامي مهما كانت قبلته .

لم تسنح لي الفرصة للالتقاء بالأستاذ ميشيل ، فعندما كان كثير من زملائي الطلاب الجامعيين منخرطين في العمل السياسي وكثير منهم تعرفوا عليه أو على "الحكيم" أو على الأستاذ السباعي أو الأستاذ النبھاني وأمثالهم وانخرطوا في العمل معهم ، كنت أعتبر القيادة الطليعية السياسية فرض كفاية إذا قام به نفر سقط عن الآخرين ، حتى ألحقتني الظروف بالعمل السياسي بعد بلوغ الأربعين ، ولكنني التقيت الكثيرين من تلامذة الأستاذ . وكما في كل الفئات والجماعات ، فإن منهم من صدق مع مبادئه فالتزمها قولاً وعملاً وحفظ أخلاقه من الانغماس في مغانم السلطة عندما استلم "البعث" الحكم في سوريا والعراق ، ومنهم غير ذلك . ولكن لا يمكن القول أبداً إن من فسد منهم قد فسد بسبب فساد المبدأ ، بينما نستطيع الجزم بأن الملتزم منهم قد زاده الالتزام بمبادئ البعث خلقاً ووطنية ، فكما أن وجود ثلاثمائة منافق في جيش المسلمين في "أحد" لا يعتبر منقصة في مبدأ الإسلام ، بل منقصة ذاتية في ذواتهم، فإن ذلك ينطبق على جميع المبادئ الإنسانية. وصدق الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إذ يقول : " الحق مقياس الرجال ، والرجال ليسوا مقياساً للحق " . ولقد أعجبت بمن عرفت من الملتزمين منهم رغم أخطاء ارتكبوها وصل بعضها إلى مرتبة الخطيئة مثل استئصال شأفة الخصوم السياسيين ، ولا أجد لهم عذراً أبداً في ذلك ، إلا أننا معشر المنتقدين لم نرق في الحقبة نفسها إلى مستوى أرفع من ذلك ، فالكل في النصف الثاني من القرن العشرين كان لا يتسامح ولا يتعايش إلا قسراً مع الآخر ، ولو تمكن الآخرون من السلطة لارتكبوا التصرفات القمعية الاستثنائية نفسها في حق الآخرين كما حدث في حالة كل الذين استلموا السلطة ، وإن كان الأمر على درجات متفاوتة من البطش ، فيما عدا الحالة السودانية التي لم يصل الاستئصال فيها إلى البطش الدموي . فلئن كان النقد والإدانة واجبين في حق البطش والبطاشين ، فإن الإدانة لتسحب أيضاً على البيوريتانيين الآخرين الذين كان البطش كامناً في داخلهم ينتظر فرصة السلطة لكي ينطلق ويظهر غيرهم إرضاءً لله زعماً ، أو للشرعية الثورية أو للشرعية الجماهيرية أو غير ذلك من الأصنام الحديثة . ومن معرفتي بالتلامذة الملتزمين عرفت أستاذهم ، فقد سئل سيدنا الإمام الشاذلي رضي الله عنه عن كتبه فأشار إلى تلامذته قائلاً : هؤلاء كتبي .

لا شك بأننا أخطأنا في وصف الفكر البعثي بأنه إلحادي لأنه مجرد علماني ، وقد ساعدنا على ذلك سوء تصرف الكثيرين من البعثيين والقوميين في فترة المد اليساري ، إذ كانوا يسخرون من الدين ويعتبرونه رجعياً خليقاً بالتحالف مع الاستعمار ، فلم يكونوا منصفين في ذلك . ونحن بدورنا سحبتنا تصرفاتهم ومواقفهم على أنها مقياس لمبدئهم ، وهو أمر غير

صحيح. فمن معرفتي القريبة في العقد الأخير بالبعثيين علمت بأن عقيدة البعث ترفض الإلحاد ولا تقبل موقفاً حيادياً منه كما هو الحال أيضاً في الفكر القومي الاجتماعي. فمع أن الفكرين علمانيان يفصلان الدين بالكامل عن الدولة ، إلا أن ذلك لا يعني الترحيب بالإلحاد ، بل رفضه وعدم السماح بتغلغله. ولئن سألت بعثياً عن الرسالة في شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة لما استطاع أن يعلن رسالة غير الرسالة التي حملها العرب للإنسانية : رسالة الحضارة الإسلامية . ولكن التصرف لا شك لم ينسجم مع الفكر ، مما ساعد الخصوم على الطعن في المبدأ من خلال الطعن في الرجال. وإن محاضرة الأستاذ الشهيرة في ذكرى الرسول العربي الكريم ككفيلة ببيان رأي مؤسس البعث ومفكره في الإسلام ، وكذلك حملة الإيمان التي قادها الرئيس صدام حسين.

لا شك أن ممارسات البعثيين السيئة ، وخصوصاً موقفهم من الانفصال ، والأذى من ذلك الخلاف بين البعثيين السوري والعراقي وعجز جميع الوساطات عن راب الصدع إلا بعد فوات الأوان ، أسقط أسهم البعث ومصداقيته إلى أدنى الحدود ، لكن تمسك البعثيين رغم الخطيئات الكبرى تلك بفضيلة عدم خيانة الأمة بالانحياز إلى المشروع الاستعماري كما فعل غيرهم من الأنظمة الأخرى لدليل على نظافة المعتقد البعثي ، حتى إن الأميركيين أعلنوا رغبتهم في استئصال شأفة البعثيين من كبيهم إلى صغيرهم لاعتبارهم أعداء المشروع الاستعماري الأميركي.

وإن الاعتداء الحاقق اللاأخلاقي على قبر الأستاذ ميشيل من قبل برابرة العصر الذين يطبقون المعايير المزدوجة في كل سلوكياتهم من التمثيل بجثث الموتى إلى الدوس على الوثائق الدولية في ما يخص الأسرى إلى عشرات التصرفات التي لا تخرج عن أخلاقيات مبيدي الشعوب والأمم الأصلية في الأميركيين ، فهو دليل على مدى حقدهم على ميراث الأستاذ ميشيل. خصوصاً وأن صلب المقاومة العراقية الباسلة يتكون من البعثيين. ويعتبر الأميركيون بذلك أن كل قتل أميركي تقع مسؤوليته على المفكر الذي جمع القوم على مبادئ العروبة والأمة الواحدة والنضال ضد الاستعمار والهيمنة. ولا يدركون بأن تدنيس القبور وإزالة آثار الزعماء الذين يمرون على الأمة في تاريخها يعتبر صبيانية فوق اعتباره نذالة . فتزوير التاريخ مستحيل ، وإن الأمم الحية لتحفظ تراثها بغض النظر عن رضاها أو عدم رضاها عن زعامة معينة أو فترة محددة . لقد قامت الدنيا ولم تقعد على تدمير صنمي بوذا في بلاد الأفغان وعُيِّن العالم من ضمن ما عُيِّن ضد الطالبان بسبب من هذا العمل . أما تدنيس قبر زعيم من زعماء الأمة العربية فلا يعتبر جريمة في عرف اللانظام الدولي ، ولم يحرك احتجاجاً من

قبل أي مسؤول عربي . ويمكننا فهم ذلك كدليل على أن زعماء الأمة الحقيقيين الذين ماتت أجسادهم ، ما يزالون أحياء في وجدانها، يحركون الناس ، بينما يثبت زعماء الدول العربية مرة أخرى بأنهم جثث متحركة قد ماتت قلوبهم إذ ماتت عندهم الشهامة والغيرة على الأرض والعرض.

فكل الاحترام لذكرى الأستاذ ميشيل ، ولنضالات أبطال العراق من شتى المشارب ، وللرئيس الشرعي للعراق المناضل البعثي صدام حسين .

والحياة لأمتنا ورسالتها الخالدة والخزي والعار للخونة وللعملاء .

احتمالات الوضع العراقي

يتم الآن تداول مبادرة انفتحت عليها مجموعة من القوى والأحزاب والشخصيات الأردنية تتضمن دعوة إلى السلطة العراقية للانفتاح وإطلاق مبادرة باتجاه قوى المعارضة العراقية المعارضة لواشنطن، وقوى المعارضة العراقية عموماً. كما تطالب المعارضة بالاستجابة لمبدأ الحوار مع السلطة. هذه المبادرة كانت ثمرة للندوة التي عقدت بتاريخ 2002/7/28 في فندق «مرمرة» وسط عمان، ونظّمها «مركز الأردن الجديد للدراسات». وقد دارت خلالها مناقشات مطوّلة. الملفت في وقائع الندوة هو حضور ممثلين عن قيادة «حزب البعث الأردني» ومشاركتهم في النقاش، وإعلانهم الموافقة على المبادرة، واستعدادهم لتوقيعها. هنا ورقة عبد الأمير الركابي ومدخله ناهض حثرت التي حملت خطوط «المبادرة».

«النهار» البيروتية

(1) واجبات الوطنيين الأردنيين نحو العراق

ناهض حثرت

يحضّر الإمبرياليون الأميركيون لعدوان جديد على العراق، بل قل لتصعيد في العدوان المستمر على هذا البلد المحاصر حصاراً شاملاً مشدداً منذ 11 عاماً. وجرى خلالها استكمال عدوان سنة 1991 بالعزل السياسي، والحصار الاقتصادي، ومنع البلد من الاستخدام الحر لموارده، أو التعامل الحر مع السوق الدولية، مما أدى إلى إضعاف البنى العراقية في المجالات بكافة.

ويعاني العراق اليوم نكبة شاملة من حيث تراجع قدراته التنموية، ومن نزيف سكاني حاد يهدّد بنيته الاجتماعية وموارده البشرية. وتعاني بيئة العراق تلوثاً خطراً متعدد الأشكال، ويرزح معظم العراقيين في ظروف الفقر المدقع، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والعامة، بالإضافة إلى العزلة الثقافية. وهناك مؤشرات تدعو إلى القلق حول انهيار منظومة القيم التقليدية الإيجابية في البلد، وتهديد بنيته الاجتماعية - السياسية بالتفكيك. وبداً من أن يهبط المجتمع الدولي لإنقاذ العراق، نراه يطأطئ الرأس أمام نيات الإمبرياليين التي تستهدف، في الدرجة الأولى، الإجهاد نهائياً على ما بقي من قدرات

العراق ، وتسليم السلطة إلى حكومة دمي من عملاء الاستخبارات المركزية الأميركية . رغم كل ذلك فإنّ هذا المشهد لا يدعونا إلى اليأس ، بل إلى إطلاق صرخة ضمير ، والتدخل الفاعل للحيلولة دون تحقّق السيناريوهات الأسوأ . إنّ الدفاع عن العراق ، بالنسبة للوطنيين الأردنيين ، ليس مجرد قضية قومية ، بل إنّ قضية العراق الذي يمثّل العمق الاستراتيجي للأردن ، هي قضية أردنية مئة في المئة . وأهمية العراق - بالنسبة للأردن - لا تتوقف عند حدود المساعدات النفطية أو الشراكة الاقتصادية ، فهذه من الشؤون الثانوية ، أمام ما يمثله العراق المستقل القوي الموحد من جدار استراتيجي يستند إليه الكيان الوطني الأردني في مجابهة المخططات الإسرائيلية لشطب هذا الكيان وتحويله إلى وطن بديل وحديقة خلفية لإسرائيل التي سوف يكفل لها تحطيم العراق وإخضاعه ، انتقالها إلى التحكم في مسار الأحداث في المشرق العربي .

وإذا ما لاحظنا أنّ السجال في الولايات المتحدة لم ينته بعد بخصوص العدوان على العراق ، فقد تساهم هبة عربية واسعة رسمية وشعبية ، في دفع الإدارة الأميركية إلى إعادة حساباتها . ومن المعروف أنّ هناك تيارات أميركية ، داخل الإدارة وخارجها ، تشكك في حسابات الحرب التي لم تستقطب ، بعد ، تأييداً أوروبياً أو دولياً . ويناقش الأميركيون ، بصفة خاصة ، حجم القوات العسكرية المطلوبة لإنجاز المهمات المطلوبة في العراق (وبصورة خاصة إسقاط النظام العراقي) ، وإذا كان النقاش مستمراً عن توجيه ضربة جوية شاملة وغير مسبوقه في قدرتها التدميرية ، فإنّ هنالك سجلاً حول عند القوات البرية ومهامها والفترة اللازمة لمكوّنها في الميدان . . . وهل تظل لمدة ستة أشهر كما في السيناريو الأكثر رواجاً ، أم أنها ستمكث في إطار سيناريو احتلال مديد . وهو ما يدفع بالإدارة الأميركية إلى تكثيف جهودها لتكوين جبهة عراقية وراءها ، تكون قادرة على ترتيب شؤون السلطة في العراق ، وتأمين الولاء للإمبريالية الأميركية من دون الاضطرار للوجود العسكري الأميركي المديد . ويتصل القرار الأميركي بشن الحرب ، بأشكال تمويلها ، وحجم ذلك التمويل ، ومداه . ومن المقرر أن تصدر الحكومة الأميركية سندات محلية ودولية لتمويل حرب قصيرة المدة . بيد أنّ استمرار التورط العسكري الأميركي لفترة تزيد عن ستة أشهر ، سوف يتطلب المزيد من التمويل بالسندات ، والضغط تالياً على مصادر التمويل وارتفاع أسعار الفائدة ، مما يؤذن بهبوط أسعار الأسهم وبدء موجة من الجمود وربما الكساد .

وهو ما سيؤدي بدوره ، إلى تراجع التأييد السياسي الداخلي للإدارة الأميركية ، ويهدد مجمل مشاريعها العدوانية دولياً .

أشرت إلى اتجاهات السجال الأميركي حول الحرب على العراق ، لأؤكد ما يلي :
- إن قرار الحرب لم يتبلور بعد ؛ على الأقل من حيث حجم العدوان وطبيعة المهمات المنوطة به .

- إن هذا القرار يرتبط بكسب المعركة السياسية في الميدان العراقي . فبقدر ما تكون الإدارة الأميركية قادرة على تحشيد القوى العراقية ، وترتيب صفوفها في مركز قوي قادر على الاستقطاب ، وتكوين صورة سياسية واقعية ومقبولة لعراق ما بعد الرئيس صدام حسين ؛ فستكون - أي الإدارة - مطمئنة إلى القيام بعدوانها السافر على العراق ، ضمن حسابات عسكرية ومالية وسياسية مريحة .

وأريد - هنا - أن ألتقط هذا الخيط المركزي بالذات في لوحة الصراع بين الإمبريالية الأميركية والنظام العراقي ، لأقول - بوضوح كلي - إن حسم هذا الصراع يتوقف على مدى قدرة الجانبين على استقطاب العراقيين .

إن لواشنطن عملاء مباشرين ومؤيدين ضمنيين في صفوف المعارضة العراقية ، في مقابل توى الحركة الوطنية العراقية (ومن ضمنها النظام العراقي) ، بيد أن القسم الرئيسي من الشعب العراقي خارج الميدان السياسي كلياً . فإذا ما تمكن الأميركيون من توسيع نطاق القوى العراقية المؤيدة لبرنامجهم ، وخصوصاً بانتقال بعضها من الحياض إلى المشاركة في «الترتيبات» ، واستطاعوا تكوين بديل يتمتع بقدر من الصدقية ، فإن ما سيحدث ، واقعياً ، هو تشديد العزلة السياسية على النظام العراقي ، وإضعافه ، وتحطيم قدرته على مقاومة عدوان شامل شرس ، تحتاج مجابهته ، عملياً ، إلى استنهاض كل طاقات الشعب العراقي في الداخل والخارج .

وبينما يتحرك الأميركيون - بكثافة ، وبشيء من النجاح - في ميدان المعركة السياسية (وهي الأهم) ، فإن النظام العراقي لا يفعل شيئاً - للأسف - لاستقطاب القوى الوطنية العراقية وأغلبية العراقيين في جبهة وطنية للمقاومة . ويتطلب إنشاء مثل هذه الجبهة ، وقف أساليب الحكم العرفية ، وإلغاء القوانين المانعة للحريات ، وإجراء تغييرات ملموسة في البيئة السياسية الداخلية تسمح بحدوث انفراج سياسي وطني ، وتمكين كل

فئات الشعب العراقي من المشاركة السياسية، ولا سيما إجراء انتخابات بلدية وبرلمانية حرة بإشراف جامعة الدول العربية .

أستطيع الآن أن أحدّد واجبات الوطنيين الأردنيين حيال العراق في مجابهة العدوان الأميركي المحتمل، كالتالي :

(1) مساندة الحكومة الأردنية - والضغط عليها إذا لزم - لمتابعة سياساتها الراضية للعدوان على العراق .

(2) استذكار الدور المميز الذي لعبه الملك الراحل حسين في محاولة صياغة مبادرة عربية نحو العراق ، ودعوة القيادة الأردنية الحالية إلى القيام بمبادرة مماثلة .

(3) مخاطبة الإدارة الأميركية والمؤسسات الأميركية المختلفة، عبر الاتصالات والرسائل والبيانات وسواها من الوسائل، للتنديد بالعدوان، والتحذير من عواقبه، وإظهار حجم وقوة تأييد الشعب الأردني للعراق .

(4) تنظيم حملة واسعة تشمل كل أشكال التعبير السلمي ، للإعراب عن رفض الشعب الأردني للعدوان على العراق، وفي الوقت نفسه، تعرية المواقف الديماغوجية اللامسؤولة التي تشجّع القيادة العراقية على اتباع سياسات انتحارية .

(5) تشجيع القيادة العراقية على اتخاذ مبادرات سياسية جديدة نحو التفاهم مع قوى الحركة الوطنية العراقية، والممثلين الحقيقيين لكل فئات الشعب العراقي، على صيغة فاعلة ، لتكوين جبهة وطنية عراقية هدفها رد العدوان وكسر الحصار وتعزيز وحدة المجتمع العراقي، واستنهاض طاقاته في عملية تاريخية لإعادة البناء الوطني .

(6) تشجيع القيادة العراقية على اتخاذ سياسات مرنة إزاء الأمم المتحدة والقوى الدولية وجيران العراق، في عملية سياسية تهدف إلى تفكيك الجبهة المعادية .

(7) دعم مطالب الحركة الوطنية العراقية، في التحول الوطني نحو الديمقراطية في العراق، وفي الوقت نفسه مساعدة القوى العراقية المترددة على عدم الانزلاق نحو الاضطفاف الأميركي ، وحسم خيارها نحو المشاركة في الجبهة الوطنية العراقية المأمولة .

إنّ الدفاع عن العراق وأهلنا وربعنا فيه، يتطلب منا اليوم وقفة شجاعة مثابرة ، تحرّر صفوف الحركة الوطنية الأردنية من الديماغوجيين (وبعضهم مستفيد من مأساة الشعب

العراقي)، وتركز النشاط الأردني حول المساعدة الأخوية المخلصة نحو المصالحة الوطنية، والشروع في هجوم سياسي وإعلامي مضاد للحملة الأميركية .

(2) دور للمعارضة ،غير الأميركية، في العراق؟

عبد الأمير الركابي

ها نحن نلتقي أمام ظرف عصيب ، وعلى مشارف لحظة من اللحظات التي يمكن أن يترتب عليها انقلاب شامل في الأوضاع العربية والعراقية ، ولا أريد أن أبدو مهتماً بالمبالغات أو بترويج السيناريوهات المتداولة هنا أو في الصحافة العالمية، ولست أفضل الانسياقات المعروفة التي تجعل مما يكتب في الصحافة العالمية والمعادية حقائق ماثلة . فالمشاريع السوداء ومخططات تمزيق المنطقة وتفتيتها ماثلة وموضوعة في جدول أعمال القوى المعادية، وأنا متحدث منحاذا ميال للبحث عن مواطن الإرادة المضادة الكامنة في روح شعوبنا ضد الهيمنة وكل صنوف السيطرة التي تعاني منها منطقتنا والعديد من أم المعمورة وشعوبها .

وبصفتي هذه ، فإنني أرجو أن لا يداخل أحد التباس ما حول أغراض وخلفيات ما سأقوله ، فنحن هنا بصدد توجيه الأفكار نحو ما يساعدنا على مقاومة عدوان وشيك ومخاطر محدقة شبه أكيدة ، وجلنا لا بد يهمه أن يجد مخرجاً لما نحن فيه ، وكلنا - مهما قيل في العلن - يعلم بأن مثل هذا المخرج غير متوفر ، وأن الوضع العربي العام سيئ للغاية ، وإمكان مجابهة المخاطر التي تلوح في الأفق ضئيل جداً وضيّق إلى أبعد الحدود .

وهذا ليس سرّاً نذيعه ، وهو مُقرّ حتى لدى أولئك الذين يردون عليه بالقول ، أن لا طريق أمامنا اليوم غير قبول المجابهة بما هو متاح ومتوفر بين أيدينا، مع كل ما يخفيه باطن هذا النداء من ملامح اليأس والعجز ، وما ينطوي عليه من فقدان للفعالية والإبداع المطلوبين من الشعوب والأمم في مثل هذه الحالات .

وبالمقارنة بوقائع تاريخية مستمدة من تجربة عالمنا العربي الحديث أدعوكم لأن تشتركوا معي في تفحص حقيقة وضعنا الحالي بالعودة لمجابهات فاصلة ومحطات كبرى مرّ بها عالمنا العربي الحديث والمعاصر ، وأنتم تعلمون أن عالمنا العربي قد شهد محطة أولى من محاولات النهضة وحملات الغرب المجهضة لها .

- حدث ذلك مع تجربة محمد علي في مصر في القرن التاسع عشر .
- وحدث من ثم إبان تجربة عبدالناصر في الخمسينيات والستينيات .
ولا داعي لأن أتحدث عن التجربة الحالية أو المجابهة الراهنة لأضيفها إلى المحطتين المذكورتين دون أن أبين توفر طاقة الاستمرارية والرغبة في التجاوز .
- ففي التجربة الأولى ترافقت الهزيمة مع تطور وصعود أفكار النهضة الحديثة الإسلامية الإصلاحية والعلمانية ، مما أتاح نوعاً من احتمالية الرد على التحدي .
- وفي التجربة الثانية ظهرت حركة سياسية فكرية تنحو إلى الإقرار بالهزيمة ، وإلى تحميل الجهة التي قادت المعركة في حينه المسؤولية مع إعلان الشك في قدرتها وفي جدارتها بأن تكون قيادة قومية مؤهلة وقادرة على نوال النصر ، وذهبت قوى كانت محسوبة على تلك القيادة إلى تحليل بنية المشروع القومي والشك في صلاحيته كما كان متحققاً آنذاك ، فأعلنت وقتها من قيمة التغيير الشامل وضرورته لصلاح دور أكبر للحركة الجماهيرية .

وكانت التطورات والأطر التاريخية العالمية التي رافقت التجريبتين المذكورتين تنطوي على كل ما هو لازم حتى يُنظر إليهما بتقدير يجعلهما جديرتين بموقع الأحداث الكبرى والفاصلة . فلقد ترافق الحدث الأول ونتائجه مع طلائع الاستعمار القديم ، وما كان يطرأ على أوروبا الحديثة وثورتها المعارضة من تحولات تعزز هذا المظهر ، بينما التقت التجربة الثانية مع بداية انحسار حركة التحرر العالمية وتوطد ظاهرة الاستعمار الجديد على المستوى العالمي .

غير أن الملاحظ في ما يخص عالمنا العربي ، أنه ظلّ في حالة تفاعل مع تحديات العصر على مرّ تلك العقود والتجارب ، وأنه أجاب - بحدود ما - على الانكسارات والهزائم ، فكريباً في الحالة الأولى ، وسياسياً بالدرجة الأولى في الحالة الثانية ، وهذا وبإلأسف ما قد تراجع واختفى من المشهد العربي الفكري والسياسي في الوقت الحالي .
وربما ظن بعضهم أن المقاربة بين ما نواجهه اليوم وما واجهناه في المناسبتين أنفتي الذكر غير جائزة ولا ممكنة ، وهناك في هذا الخصوص قدر كبير من الاختلاف ومن غياب الإجماع على تقويم اللحظة الحالية وتحديد مكانتها . وهذا يعود لأسباب كثيرة ومتداخلة مصدر بعضها نابع من التقويم الذي يمكن اعتماده في تشخيص طبيعة النظام أو الجهة التي يفترض بها الوقوف في المكان الذي كان يحتله تباعاً كل من محمد علي وعبد الناصر ، وهذه المشكلة التي تجابهنا منذ عقد من الزمن وأكثر على المستويين

النظري والسياسي ، ربما يمكن حلها بالاستعاضة عن التركيز (طبيعة المركز القيادي المفترض) بمحاولة تشريح الحالة العامة .

فهذا الاتجاه يكفي لمنحنا ما نحتاجه من عناصر التقويم ، ولا يمكن لأحد أن يتطلع اليوم إلى اللوحة العربية والعالمية كما هي معاشة وكما تتطور تبعاً ، دون أن يداخله إحساس قاطع بأن ما نعيشه هو لحظة حاسمة من لحظات التاريخ ، ولست أظن أن أحداً يشك في تواتر واتساق آليات المواجهة الجديدة مع الإمبريالية كما هي مجسدة ثم يذهب إلى الاعتقاد بأن النذر والتهديدات التي تمهد للعدوان الأميركي على العراق هي مجرد قضية عارضة وعابرة . إنني أصادف أشخاصاً عديدين يرددون مثل هذه الأماني التي تنسى أن تضع ما يجري حالياً في السياق المحكوم بعملية إعادة الهيمنة وفق الشروط الجديدة على منطقتنا ، وأجد ، ومعني آخرون ، أن مثل تلك الآراء هي من مظاهر غياب الفعالية وتراجع الدينامية القومية والوطنية للذين يميزان هذا الطور من تاريخنا العربي .

ولنحاول - اختصاراً وتركيزاً - أن نتفحص هذا الطور حسب ما تجلّى أمامنا خلال العقد الأخير من تاريخنا ، ولننظر للمجابهة الشاملة الدامية والرهيبية المفروضة علينا من زاوية انعكاساتها في مجال الوعي لدى النخب العربية و بين ممثلي الأفكار في العراق والعالم العربي ، ثم لنضع لها عنواناً أو تعريفاً يميّزها عما كان قد سبقها إبان القرنين المنصرمين وخلالهما ، وقد سبق وقلت إن المناسبة والتجربة الأولى قد أحيطت أو أتبعبت بتطلع بديل كانت تحمله أفكار النهضة ، وأن المناسبة الثانية قد استثارت طموحات ومشاريع بديلة . أما في الطور الحالي فإن أهم ما يُلحظ هو غياب الفعالية الفكرية والسياسية وتوقف الأفكار والمشاريع التي تمثل نوعاً من التطلع البعيد والرغبة في الرد على التحديات .

وأول ما يظلمنا الآن هو هيمنة منطقتين سيطرا على عموم الوعي العربي خلال العقد الماضي ، فمن جهة هنالك مصادرة تقوم بها قوى العدوان والهيمنة منتزعة شعارات الجماهير ومشوهة مغزاها وطبيعتها ، بينما هناك في المقابل هيمنة مضادة يمارسها سلوك الهزيمة والعجز وخطابهما ونموذجهما . فالولايات المتحدة تصادر شعار الديمقراطية وتحوِّله إلى سلاح تبرّر بموجبه العدوان باسم حقوق الإنسان ، والسلطات - وفي مقدمتها السلطة العراقية - ترفض مناقشة السبل والوسائل الضرورية الفضلى لخوض المعركة الشاملة والمديدة والكارثية .

وبين هذا وذاك تنضاء كل قدرة على إعلاء صوت الحقيقة ، وبغيب من اللوحة احتمال هو الأكثر انسجاماً مع مواصلة التطلعات التي تحاكي رغبتنا جميعاً بالحفاظ على دفع العملية الحضارية في منطقتنا وتتفق ومعظم التحديات التي أفرزتها آخر التحولات العالمية المعاشة اليوم .

لقد ارتفع بعد عام 1967 صوت النقد للتجربة الناصرية ، وقيل إن النهج الأحادي والدكتاتوري والنظم التي تحجب الفعالية الشعبية لن تستطيع قيادة المواجهة مع الإمبريالية ، وقد جاء «حزب البعث العربي الاشتراكي» إلى السلطة في العراق عام 1968 حاملاً تلك التصورات ، فعمد منذ أيامه الأولى إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين ، واعتمد نهجاً جبهوياً في التعامل مع الأحزاب والقوى الوطنية ، ولقد كنت واحداً ممن أطلق سراحهم وقتها . وفي عام 1972 عندما أراد حزب «البعث» أن يؤم النفط قام بالاتصال بـ «الحزب الشيوعي العراقي» وطلب إليه ، رغم عدم التوصل إلى الاتفاق الجبهوي وقتها ، أن يشترك في الحكومة بوزيرين ، ثم قامت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بعد ذلك التاريخ بعام ، وقبل هذا وذاك سعى النظام في حينه للاتفاق مع الأكراد وحقّق اتفاق آذار . وفي الفترة التي كان فيها هذا النهج قائماً تحققت أكبر الإنجازات في ميادين التنمية وآخرها ما عرف بـ «خطة التنمية الانفجارية لعام 1978» ، وهو العام الذي تم عنده التراجع عن ذلك النهج ليدخل العراق تاريخاً متواصلًا من الحروب التي تعرفون مآلها وما انتهت إليه .

ولم يتمكن الشعب العراقي خلال تاريخه الحديث برمته من تحقيق أي نصر وطني أو أي إنجاز حقيقي دون أن تكون قواه الحية موحدة وإرادته مكوناته الأساسية حرة ، وليس هذا وحسب ، بل إن المواجهة الأخيرة نفسها عام 1991 ، أثبتت هذه الحقيقة وعادت فأنتهت بصورة كلية أي تردد بخصوص الأسس التي ينبغي اعتمادها من أجل تحسين شروط المواجهة ، وأولى تلك الشروط العمل على إحياء دور الحركة الوطنية العراقية في المواجهة ، واعتماد نهج التحول الوطني نحو الديمقراطية ، وإقامة نمط من الديمقراطية المقاتلة .

على مدى الفترة المنصرمة منذ وقوع العدوان على العراق كانت هناك قوى وأصوات وطنية عراقية تتبنى هذا الطريق ، وتسعى في ظروف القاهرة من أجل الخروج من منطق الإصرار على اعتماد وسائل وبنى تمت تجربتها وانتهت إلى هزيمة منكرة ، وهذه القوى والأصوات تعلم بأنها كانت وما تزال ضحية الهيمنة المتبادلة لمنطق المصادرة الأميركية

ومن يدعمها من قوى المعارضة المرتبطة بقوى العدوان ، ومنطق تكريس وسائل الهزيمة ، وهم يعلمون بأن الأجواء العامة الفكرية والسياسية في العالم العربي لا تساعد على حضور صوتهم أو على تحوّل دعوتهم إلى حقيقة ماثلة وإلى مشروع يجري تبنيه عربياً . إلا أنهم لا يملكون إلا أن يواصلوا مرةً أخرى ، وعلى وقع احتمالات العدوان الأميركي ، دعوتهم نفسها ، منبهين إلى المخاطر الكبرى والكارثية التي تنتظر المنطقة برمتها وتنتظر بلداناً منها ، خصوصاً من دول الجوار الأقرب .

لسنا هنا في صدد فحص مواقف الأردنيين شعباً ومسؤولين ، فالوقائع كثيرة وكافية ، وهي تشهد بأن المسألة العراقية شأن أردني داخلي ومصيري ، ولسنا في وارد التقليل من قيمة الدعم الشعبي الأردني ، ونحن بلا أدنى ريب نريد لهذا الدعم أن يُعزّز ويقوى ويتصاعد ، غير أننا نريد أيضاً الإشارة إلى احتمالات وجود أشكال أخرى من الدعم لم تستعمل ولم يجر التفكير بها ، ومن ذلك إعلاء صوت المطالبة بالانفتاح العاجل من جانب النظام في العراق على القوى الوطنية ، حتى وإن جاء مثل هذا النداء متأخراً . وليكن الجميع على اقتناع بأن اعتماد الوسائل نفسها التي اختبرت سابقاً في المواجهة لن ينجم عنه سوى الخسارة . فما جُرب في العام 1991 لن ينتهي لحصيلة مغايرة لما انتهى به أول مرة . هذا والعراق اليوم منهك ومدمر ، والعالم العربي أسوأ حالاً ، والولايات المتحدة في ذروة الشراسة والعريضة .

٢٠٠٢/١٠/٢٩

خيارات الهزيمة

من لندن إلى واشنطن ، ومن سيدني إلى روما وبرلين وسيثول ، إلى عشرات العواصم والمدن الكبرى في الأمريكيتين وأوروبا وآسيا ، ولدت حركة جماهيرية ضخمة مضادة للعدوان الأميركي على العراق ، ولهذه الحركة طابع أممي ، وهي تجسيد سياسي لوعي أممي يتشكّل حول قضية دولية ، مضمونها الضرورة الموضوعية الناشئة في عالم اليوم ، لإفشال مخططات اليمين الإمبريالي الأميركي الهادفة إلى :

1. تحقيق سيطرة عسكرية مطلقة على النطاق الدولي .
2. تجاهل وتهميش الهيئات الدولية بما فيها مجلس الأمن .
3. تهميش الأقطاب وإعادة الاستعمار المباشر على العالم الثالث .

4. السيطرة المطلقة على حوالي نصف الاحتياطي العالمي من النفط، والتحكّم تالياً، وبصورة مباشرة، بحركة الاقتصاد العالمي. **الجمهورية العربية السورية** وما تزال الجبهة الأممية التي تتشكل في مواجهة الإمبريالية الأميركية، جنينية ومرتدة، إلا أنها موجودة، وتعبّر عن وعي يتجاوز الدينيات والإثنيات والثقافات، ومن مصلحة الشعوب العربية أن تندمج في هذا الوعي وفي هذه الجبهة، إذ أنه من المستحيل هزيمة اليمين الأميركي إلا على النطاق الدولي، وفي إطار جبهة أممية. **الجمهورية العربية السورية** إلا أن العرب والمسلمين ما يزالون، للأسف، أسرى الرد الثقافي على الهجوم الإمبريالية المصمّمة، أساساً، لحشر الشعوب في مأزق الدوران في دائرة مغلقة من الصراع الثقافي بين رجعية اليمين الأميركي ورجعية اليمين المحلي. ولا تستقطب هذه الدائرة، فقط، الجماهير العربية والمسلمة، ولكن أيضاً مثقفين علمانيين وتقدميين انهياروا تحت ضغط الصراع، وتحولوا إلى سلفيين، وهذا المناخ هو الذي يزيّن الإرهاب، وهو أسوأ رد ممكن على الهجوم الإمبريالية، فهو يقوّيها ويعزّز ادعاءاتها، ويمنع الجماهير من الاندماج في الوعي الأممي وفي الحركة الأممية القادرة وحدها، على التصدي المثمر للهجومية الإمبريالية. **الجمهورية العربية السورية**

الإرهاب - وهو بطبيعته، فردي ونخبوي - والرد الثقافي - وهو بطبيعته، رجعي - كلاهما يؤذنان بهزيمة حتمية لا منجاة منها إلا بالحركة الجماهيرية الديمقراطية التقدمية الأممية التي تحشد طاقات الشعوب، على كل صعيد، في معركة البشرية نحو الخلاص.

٢٠٠٢/١١/١١

إلى اليسار .. دُرُ

مئات آلاف المتظاهرين ضد الحرب والرأسمالية في فلورنسا الإيطالية، إعلان عن روح أوروبا المتحضرة الشعبية العائدة إلى جذورها الإنسانية التقدمية في مدينة النهضة التي أنهت عصور الظلام القديمة، إيداناً بالنهضة الجديدة القادمة، تحت الرايات الحمر، لتضع حداً لعصور الظلام الحاضرة بقيادة اليمين الأميركي. **الجمهورية العربية السورية** مظاهرات فلورنسا، وعنوانها التنديد المبدئي بالعدوان الأميركي على العراق، ليست

ردة فعل عابرة ، وإنما استكمال للحركة الشعبية الجبّارة التي تشهدها البلدان الرأسمالية ونصف الرأسمالية ضد العولمة وتخريب البيئة وأولوية التجارة على المجتمع . . . وضد الحرب وعودة الاستعمار ، وضد الصهيونية . . . وقد وجدت هذه الحركة - التي تعبّر في مضمونها الأساسي عن ولادة جديدة لليسار العالمي - في النضال ضد الكولونيالية الأميركية الاستعمارية ضد العراق ، الشعار الجامع لكل التيارات المعادية للعولمة . وهي ليست مصادفة ، فالمسألة العراقية أصبحت بالفعل ، مسألة دولية وفق السياقات التالية :

- 1 . الأهداف الأميركية في العراق لها طابع دولي من حيث أنّ الولايات المتحدة الأميركية تريد قلب المعادلات الدولية اقتصادياً (بالسيطرة على معظم احتياطيات النفط العالمية) وسياسياً (من خلال فرض إعادة الاستعمار . . .).
- 2 . إنّ كل نزعات الاستغلال الرأسمالي الهمجية ، والعداء للإنسانية والشعوب والكيانات الوطنية والثقافات والحريات والحق في الاختلاف . . . وكل ما نطلق عليه مصطلح «الأمركة» يتلخّص في العدوانية الأميركية نحو العراق .
- 3 . والعراق . . . سيكون الميدان الذي تبدأ فيه الحرب الأميركية المفتوحة على كل ظواهر التمرد في العالم . . . وقد تنتقل من آسيا إلى أوروبا . . . ومن الحرب الإقليمية إلى الحرب العالمية .

ولذلك ، فإنّ مظاهرات فلورنسا ليست مجرد جمع من البشر . وإنما هي صوت صاعد من أوروبا الشعبية اليسارية ضد اليمين الهمجي الأميركي ، وسيكون لهذا الصوت مفاعيله على غير صعيد ، وفي المدينت القصيرة والمتوسطة والبعيدة . ولنلاحظ أنّ المتظاهرين تداولوا علماً أميركياً بالصلبان المعقوفة (النازية) بدلاً من النجمات . . . إنّهُ حشد ضد النازية الجديدة .

ولنلاحظ ، أيضاً ، أنّ إسرائيل فقدت مكانتها السابقة لدى اليسار الأوروبي ، فلم تعد إسرائيل في الوعي الشعبي الأوروبي ، ذلك الكيان المضطّهد المهدّد من قبل أعدائه العرب . . . بل جزء من صورة الوحشية الأميركية . . . وجزء من النازية الجديدة ، والاستعمار الجديد .

. . . وأنّ نضال الشعب الفلسطيني المشابر والبطولي ، وكل هذه الآلام والتضحيات لم تذهب سدى . . . ففلسطين اليوم أصبحت في صلب الضمير العالمي .

ولنلاحظ أنّ ملايين البشر في البلدان الغربية ، يخوضون اليوم ، معركة الدفاع عن العراق ، في تعبير حي عن ولادة أممية جديدة ، تعصف بأوهامنا القومية والسلفية . . .

فلا توجد في البلدان العربية والإسلامية، حركة شعبية مشابهة. . . ليس فقط بسبب غياب الديمقراطية. . . وإنما أيضاً، لأن العرب والمسلمين، هم خارج العملية التاريخية، بسبب تخلفهم المريع اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً. . . ولأن الرد الوحيد على التحدي الاستعماري في يد العرب والمسلمين، ينطلق من التخلف والأوهام، ويصب في الخيارات الإرهابية، وهي تنزل برداً وسلاماً على قلوب الاستعماريين، لأنها تساهم في تعطيل نمو الحركات الشعبية اليسارية المتعاطمة في الغرب.

مظاهرات لوكا بانا تشبه زعماء، *** ارفاقا فعال في قبة بيدها المظلمة
مظاهرات فلورنسا. . . لحظة تاريخية تدفعنا إلى التفكير العميق في ضرورة إعادة تكوين اليسار الأردني والعربي، وفي إعادة تكوين الحركات الوطنية الشعبية التقدمية الإنسانية القادرة وحدها على إعادة تشغيل قطار التحديث والاستقلال والتنمية، وتقديم الأمل لمئات الملايين من البشر المنتظر أن يساهموا كلهم في النضال والعمل وإنجاز النهضة. . .

رأه قصصنا قبة بيدها المظلمة لتتحدثنا بالعدالة والكلمة، في العالم،
٢٠٠٣/٢/١

الامبراطورية الأميركية.. هل هي ممكنة؟

كان خطابه الحربي ضد العراق، سلسلة غير مترابطة من الترهات البلهاء المضحكة، وكأنه يحرض أطفالاً سذجاً. . . ومع ذلك، فإن النواب والشيوخ الأميركيين، وقفوا وصدقوا، مراراً، لرئيسهم جورج دبليو بوش، أفهؤلاء يمثلون الشعب الأميركي حقاً، أم شركات النفط؟

كيف يشكّل العراق المدمر المحاصر المنهك تهديداً للسلام العالمي، وللولايات المتحدة الأميركية؟؟ انظروا إلى هذه القصة الساذجة: بغداد سوف تسلّم قنينة بيولوجية أو كيميائية إلى «منظمة القاعدة»، وهذه سوف تستخدمها في عملية إرهابية داخل الولايات المتحدة، والرئيس بوش لن يسمح بذلك أبداً، ولذلك سوف يشن الحرب على العراق (تصفيق!).

الخبراء الأميركيون في مجلة Foreign Policy عدد يناير (2003) يرفضون هذا الاحتمال لاعتقادهم (1) أن العراق إذا كان يخفي أسلحة، فهو يفعل ذلك لأسباب دفاعية عند نقطة الصفر، وليس للهجوم أو الإرهاب. (2) أن النظام العراقي - وهو

خصم أيديولوجي لمنظمة القاعدة - لن يسلمها أسلحة لا يستطيع ضبط استخدامها ، معرضاً نفسه لرد فعل انتقامي من دون أن يكون قد حقق مكاسب سياسية خاصة به . على كل حال ، لا مجال للمناقشة العقلانية مع الإدارة الأميركية التي وضعت أجندتها للحرب ، وقررت أن تستخدم كل «قواتها» ضد العراق ، بما في ذلك ضربة صاروخية ربما من (1000) قذيفة كروز دفعة واحدة ، وهي تحشد وتستمر بالحشد ، لتبدأ العمليات في يوم ما من النصف الثاني من شباط المقبل . «الملك محمد السادس» .

وأثناء الاستعداد ، تحاول واشنطن أن تحصل على قرار بالحرب من مجلس الأمن ، وأن تستقطب حلفاء علنيين ، ولكنها لا تربط نفسها بهذه المحاولة ، لأن الحرب ستكون في موعدها ، حتى لو خاضتها واشنطن بدون تفويض دولي . . . وبمفردها !! وهي ضامنة النصر (تصفيق) !

ولكن النصر الأميركي في أفغانستان ، لم يتمكن من شطب «القاعدة» وإنهاء التهديدات «الإرهابية» ، بل إن هذه التهديدات سوف تزايد حسبما تتوقع مصادر أميركية . . . ولن يكون هذا هو الثمن الوحيد الذي سيدفعه الشعب الأميركي لحرب الاحتكاكات النفطية ضد العراق ، فالثمن الأهم هو القمع الداخلي ، وانخفاض مستوى المعيشة ، فتكاليف الحرب يدفعها المواطن . . . والغنائم للشركات النفطية .

العالم كله له مصلحة في السلام والاستقرار ما عدا واشنطن . ولذلك ، فهي تطلب من رعاياها (في كل العالم) الحذر وحزم الحقائق للرحيل ، هذا ثمن آخر يدفعه الأميركيون من أجل «الامبراطورية» ، فبعد سنوات لن يخرج من الولايات المتحدة الأميركيون سوى الجنود ، أو من هم في حماية الجنود!

الحرب قادمة .

الحروب قادمة . على الأرجح ، سيطر العالم ، في هذه الحالة ، على الولايات المتحدة الأميركية تستطيع وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تستطيع أن تشعل الفتيل ، فهي لن تستطيع السيطرة على النتائج ، فالمسألة ليست في عداد «النصر» أو «الهزيمة» ولكن في السؤال عن الدفع بالفوضى العالمية إلى الحد الأقصى . في هذه الفوضى ، من يستطيع أن يقدر الاحتمالات الفورية والمتوسطة وبعيدة المدى؟

السؤال هو عن الإمكانية الموضوعية لتحقيق مشروع امبراطوري في العالم المعاصر

الذي يزدحم بالأقطاب والمنافسين والدول القومية الراسخة والشعوب الحرة والقوى المضادة للعولمة والإمكانات غير المحدودة للمقاومة بشتى صورها! بل هل يمكن إنشاء «امبراطورية» مع وجود اقتصاد السوق الذي يتطلب، بالضرورة، إدارة سياسية لا امبراطورية! *بعض تلك القوة التي ربما كانت الهياكل التي كانت تأتي من القوى* وهل يمكن إلغاء عدة قرون من الحداثة، والحداثة معناها الأساسي قدرة الشعوب على صنع مصيرها بنفسها. . هل يمكن ذلك؟؟؟ *بعض تلك القوة التي ربما كانت الهياكل التي كانت تأتي من القوى*

الإمبريالية الأميركية في غاية القوة، وقوتها تأتي من استثائها بالتفوق في مجالات حاسمة مثل حركة المال، والتكنولوجيا، ووسائل الحرب، والإعلام، غير أن لكل قوة تاريخية - غير إلهية - حدوداً. وأنا لا أتحدث عن «حدود القوة» بالمعنى العام وبعيد المدى، فهذه بدهية، ولكنني أتحدث عن نقاط الضعف الأميركية في اللحظة القائمة. أولاً: تعاني الولايات المتحدة الأميركية من أزمة اقتصادية هيكلية، فهي تستهلك أكثر مما تنتج. . وهو ما يغرقها بالديون الخارجية، المسيطر عليها فقط أن الدولار الأميركي هو العملة الدولية، وهذا وضع لا يمكن أن يدوم، وتريد واشنطن الحفاظ عليه بالوسائل الحربية، وهكذا نصل إلى توصيف المرجعية الكاملة: السعي إلى الحفاظ على وضع قديم بات مستحيلًا بالحرب، وهذا له معنى تاريخي، وهو أن القوة الأميركية ليست قوة تقدمية صاعدة، وإنما هي قوة رجعية أفلة. . وله معنى سياسي مباشر: فليس لدى هذه القوة، إذن، ما تمنحه للبشرية - مثلما كان الحال مع قوة فرنسا الثورية أو قوة روسيا الاشتراكية - والآمال الأميركية خادعة لأن أميركا تريد أن تستهلك أكثر على حساب البشرية، وتريد إدامة هذا الوضع غير المعقول. إننا نتحدث عن لصووية مكشوفة، تستعيد الاستعمار القديم، وليس عن قوة دولية لديها قيم عالمية إنسانية.

ثانياً: إن للقوة الأميركية، خارج وسائل الحرب، منافسين كبار يهددون، بالفعل، تفوقها في المجالات الأخرى: أوروبا، اليابان، الصين، النمور الآسيوية، والهند. . ولذلك، فالولايات المتحدة الأميركية ملزومة، في هذه اللحظة التاريخية، على استخدام وسائل الحرب حتى الحد الأقصى، ومن دون توقف، من أجل تأمين استمرار تفوقها العام على الصعيدين الدولي. ولذلك، نراها تنتقل من حرب إلى أخرى، من يوغسلافيا إلى أفغانستان إلى العراق. . ولن تتوقف، وستواصل افتعال وتضخيم

الأزمات السياسية الدولية وصولاً إلى الحرب المستمرة، فإذا توقفت أميركا عند الحرب، فسوف تتراجع ويندثر تفوقها الدولي، ولذلك تضرب واشنطن عرض الحائط بالشرعية الدولية، وبالأمم المتحدة، وبتحالفاتها التاريخية (مع أوروبا الغربية). إنها تريد أن تكون حرة، حرية مطلقة في استخدام وسائل الحرب، وبإحلال الحرب محل الدبلوماسية، وهي ستواصل، فمن سيكون عدوها غداً!

لقد أعلن الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش حرباً مفتوحة ضد «الإرهاب». و«الإرهاب» هنا هو كل معارضة أو منافسة للولايات المتحدة، وهذا يعني أننا موعودون بسلسلة لا تنتهي من الحروب من قبل الإمبريالية اللصوصية المكشوفة التي من شأنها أن تضطر البشرية إلى وضع حد لها مثلما فعلت مع الهتلرية.

ثالثاً: في أعقاب سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، بدا أن الولايات المتحدة الأميركية قد توصلت إلى الهيمنة السياسية والعسكرية والفكرية على العالم، ولم تستطع واشنطن المحافظة على هذا الوضع، بوصفها زعيمة العالم الرأسمالي، إلا لبرهة، اضطرت بعدها إلى الانتقال السريع نحو مبدأ السيطرة المباشرة، بوصفها قوة امبراطورية. فالهيمنة (التي هي سيطرة غير مباشرة) لا تستطيع قوة مأزومة أفلة رجعية أن تمارسها على النطاق الدولي أو أن تسدّد فواتيرها. ولم يكن أمام واشنطن من مناص، سوى المبدأ الامبراطوري الذي تبنته، صراحة، بعد أحداث 11 أيلول 2001. رابعاً: غير أن تطبيق المبدأ الامبراطوري يتطلب استخدام الجنود في حروب تقليدية، ومواجهة «الإرهاب»... إلخ. وهذا يعني احتمال ارتفاع التكاليف البشرية من قتلى وجرحى بين صفوف القوات الأميركية، ما يتناقض مع الحساسية الأميركية المتجذرة منذ حرب فيتنام، بينما يتناقض منهج الحروب المتصلة العدوانية، وتجاهل الشرعية الدولية كلياً، مع الآليات الديمقراطية الأميركية، وهو ما يتطلب، في النهاية، فرض الاستبدادية السياسية في الداخل على صعيد الحريات المدنية، والكذب، والتضليل، والديموغوجية، والقمع، وهذه مشكلة سيجد العالم كله نفسه مضطراً إلى مواجهتها عاجلاً أم آجلاً.

خامساً: طالما أن الولايات المتحدة الأميركية تجرد نفسها في وضع تعادي فيه العالم كله، يكون من الطبيعي أن تطلب من الأميركيين، في كل العالم، الاستعداد للعودة إلى بلادهم عشية العدوان على العراق! وهذا لا ينبع من الخوف فقط، بل مما تضمّره الولايات المتحدة للعالم كله أيضاً.

تدخل واشنطن، الحرب ضد العراق، إذن، من دون أي غطاء سياسي، ومن دون قوات كافية لفرض الأمن، وهذا ما يضعفها ليس بالمعنى السياسي فقط، بل بالمعنى الميداني أيضاً. فإذا تمكّن العراقيون من تشغيل مقاومة فعّالة، فسيكون العالم كله في جانبهم... وسيعطون مثلاً تحتذيده شعوب الأرض!!

٢٠٠٣/٢/٨

(آي بور شابو) . انطباعات من العراق عشية الحرب

كنت مملوءاً بالهواجس حين وصلت إلى مطار صدام الدولي ببغداد السابعة من صباح الجمعة 2003/1/31.. إننا ندخل في شباط... وفي مواعيد الحرب، ولساعات وساعات، يومياً، ترهقنا متابعة التطورات والتفاصيل وتقليب الاحتمالات، لم أعد أقدر على الصبر، ولكنني أباطئ الخروج إلى بغداد، أهي تناقضات الحب؟ لا أريد أن أرى جمالات مدينة معشوقة، قيد السحق، وأريد أن أراها... ولا أحب الوداع! والصداع المجنون ينفجر في عيني... دمعين حارقتين..

بغداد هادئة مسترخية؛ سيارات قليلة ونسمات شتائية دافئة في صباح الجمعة، النهار والنخيل، لا يوجد ما هو غير اعتيادي في هذا الصباح الحلو، لا مظاهر أمنية، لا توتر في ابتسامات الترحيب. تفقدت (دجلة) - الذي يغتاله الأتراك بسرعة، وتصميم - وجدته أعلى قليلاً عما كان عليه قبل شهرين، وحمد مرافقي الله على غيئه. فجأة، أحسست بالجوع، وتركّز تفكيري في الإفطار، القيصر والدبس، عما قليل، في فندق الرشيد. على مدخله غطت سجادة حمراء، وباحكام، صورة أرضية للرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، كان رواد الفندق في زيارتي السابقة، يدوسونها إجباراً، وكان ذلك يسعدني.. بل إنني شاهدت مرةً بابانيين سعداء مثلي، على مدخل الرشيد، يتبادلون التصوير الفوتوغرافي لمشهد لم تكن تلتقطه إلا في بغداد، دست على السجادة التي تغطي هذه المناكفة.. فقد يعتبرها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، سبباً كافياً لإطلاق بضعه مئات من صواريخ كروز المحملة رؤوساً غير تقليدية على العاصمة العراقية!!

النوم، بعد صححو مستمر لـ [30] ساعة، عسير. شيء ما ينقصني هذا الصباح: لم أشاهد الفضائيات، لم أستمع إلى الإذاعات، لم أقرأ أرزمة الصحف، لم يعزف الموبايل في رأسي مرة كل [3] دقائق، قلت: أحسن. قرأت فصلاً من كتاب لميشيل فوكو وجدته جيداً، ولكنه ليس أجود من حفريات الراحل هادي العلوي المشابهة في التراث العربي، وقررت أن أكتب مقارنة (لاحقاً) وجعلت أفكر أن العلوي، في هذه الحفريات في تاريخ الجنسانية، أهم من فوكو. **جولة بجهة مدينتي العوازل - المائدة**

العلوي... وفوكو... وليس مديعات ومذيعي «الجزيرة»! إنها إجازة حقيقية، ومع ذلك فحق الناس في المعلومات والاتصالات... حق أساسي وأساس للمشاركة.

على الغداء في مطعم البلام على النهر بالقريعات، دهشت لأننا لم نجد مكاناً إلا بصعوبة. عشرات العوائل العراقية تزحم المكان، رائحة شواء الكباب اللذيذ تتصاعد في الجو، ولكن السمك المسقوف يستوي على مهل، وعلى نار الجمر الهادئة. اخترت سمكة كبيرة على أن تكون حرة، أي من سمك النهر لا من سمك البرك، الشمس مشرقة قوية، وآلاف النوارس تتلاعب على الماء، الرجال والنساء، الأولاد والبنات، والنسيم... يضاعف الجوع، وبما أنني كنت مصمماً على استنطاق الآراء والتوقعات فقد استعدت حديث الحرب على المائدة... غير أن محاولاتي تبددت، ووجدتني - مع الآخرين - مستغرقة في كثير من الحديث عن (لقمة الصياد)، حيث أطيب قطعة من السمكة: الصدر... سألت عن المطاعم الأخرى... وفهمت أنها جميعاً مزدحمة في هذه الجمعة الربيعية، أهي قدرية؟! أم الإصرار على متعة اللحظة المشمسة... وغداً أمر! فلم ألاحظ ذلك الغول القديم: الخوف، حولي... أين نظرت: الجو عابق بالمواد العائلية... وانتبهت إلى هذا المشهد المتكرر: رجال هادثون بابتسامات رزينة تلاطفهم نساء ودودات، بعضهن جميلات، صبايا أو كهلات، بعضهن (نساء بيت)... المحجبات قليلات جداً، وما لفتني أنهن يظهرن، على كل حال، في وضع الإقبال على رجل في المركز، لم أرد أن أناقش هذه الملاحظة على المائدة.

الجمعة، وليس ثمّة ما تفعله بعد الغداء، واقتراح بزيارة بابل، الزملاء العراقيون هوتوها علينا... مجرد [100] كم.

أعاني من تشنّج عضلي في قدمي اليمنى . . أخذت أعالجه في السيارة المنطلقة إلى بابل ، بينما فقدت الصبر ، وأخذت ألح على الاستماع إلى «مونتني كارلو» ، كانت نشرة الأخبار جيّدة ووافية . الراديو يوقر إذن ، مصدرراً للمعلومات ، ولكن العراقي - في وطنه - توصل إلى الخلاصة : واشتظن مصمّمة على الحرب طمعاً بالبتروول ، إنّها تحشد عسكرياً وسياسياً ، ولكن لا شيء يدعو إلى الهلع ، وهذا هو الوجه الإيجابي من العملة ، أما الوجه السلبي ، فهو غياب المواطن عن المشاركة ، المؤمن بالقيادة وغير المؤمن كلاهما غائب ، هناك استعدادات بالطبع ، ولكن ماكنة الاستعدادات تلك . . محصورة .

[100] كم من الناس والبيوت والنخيل وكثافة السيارات وسيارات النقل في مساء الجمعة على طريق بغداد - بابل ، عالم كامل من حياة شغالة مستمرة - وستستمر - (بليكس يتذكر ضميره جزئياً ويكذب بوش الابن : «لا صلة بين بغداد والقاعدة ، لا دلائل على إخفاء أسلحة أو تهريبها إلى سورية أو الأردن . . لا» . . وبوش الابن - على كل حال - كذاب ، من الدرجة العاشرة . . ، ولكن ثمانية زعماء أوروبيين يلغقون حذاءه ، ويقسمون وحدة أوروبا . الشعوب الأوروبية - على العكس - متحدة وحاضرة ، وسوف تنزل إلى الشوارع في [15] شباط القادم لكي تقول : لا للحرب ، هناك إلحاح من المواطن الأوروبي على أن يكون حاضراً في التاريخ ، هذه هي الحداثة ! وفي الولايات المتحدة الأميركية نفسها ، النقاش يحدث ، الأقلية [26٪] فقط مع حرب منفردة - بدون قرار أممي - تشنها أميركا على العراق) .

في بابل ، من دكان عاديّات سياحية اشترت كتابين ممتازين : (بابل - تاريخ مصوّر) من تأليف جون أوتس وترجمة سمير عبدالحليم الجليبي . (القلاع الملكية في بابل - القلاع الرئيسية والقصر الصيفي لنبوذخ نصر في بابل مع المخططات الكاملة) ، من تأليف روبرت تولدفاي وفريدريش نيتسل ، وترجمة د . علي يحيى منصور .

وأنا أقرأ فصولاً من الكتابين في الليل الطويل الخالي من الاتصالات الإعلامية وسواها ، كنت أفكّر في أن أفضل الدراسات عن الآثار في بلادنا ، ما يزال ينتجها غربيون . . مثلما أن أفضل الآثار في بلادنا موجودة في متاحف غربية ، مثلما هو حال روائع بابل .

إلى ذلك اشترت (وكل ذلك بمبلغ [20] دولاراً، لا غير) أربع خزفيات تمثل أسد بوابة
عشتار . .

بالقرب من البوابة هناك (شارع الموكب) الذي يمتد لأكثر من [1400] متر، قسمه
الجنوبي كان يسمى في زمن نبوخذ نصر، (عشتار لامارسو) أي : حامية جيوشها . .
وقسمه الشمالي . . (أي بور شابو) أي : لن يطأه العدو . .
إنها حكمة . . لا (صرخة) عراقية - عمرها [2600] سنة .

وقد تبدو في حسابات موازين القوى التقانية المادية، نفجاً، ولكن، في الحسابات
الأعم، التاريخية، فالحديث هو عملاً لا يمكن أن يطأه الأعداء أبداً : الروح، الإرادة،
والتراث، من نبوخذ نصر إلى العباسيين إلى ثورة العشرين والدولة العراقية الحديثة
بكل تناقضاتها وإنجازاتها ومآسيها .

لقد ذوى العراق في فترات تاريخية عدة، وكان في الحرب العالمية الأولى، أضعف من
أن يكون (هو) نفسه العراق التاريخي . . ومع ذلك، فقد فرض على الإنجليز، تسوية
في شروط صعبة للغاية . .
وبعد أكثر من ثمانية عقود من تطور الروح العراقية في إطار الدولة الوطنية
الحديثة، يكون مجنوناً فقط من يفكر في تحويل العراق إلى (مستعمرة) . . .

في طريق العودة من بابل، غفوت (لحظة) . . وفتحت عيوني على أضواء الليل المبهجة
تنير النخيل والشوارع والسيارات والبشر . منذ وقت طويل لم أكن في مزاج رائع كما
أنا الآن، سألت : **سألت : سألته لأنه ربي، فبعضها له صفة كذبة في بعض الأحيان فبعضه**
- هل وصلنا إلى بغداد؟! - بقية جوابه، **هل أكلت ففتحت عيني فقلت: فبعضه**
. . . وكنت أعرف الجواب . . .

إذا كان الكتاب بالعربي، فهو بدولار أو اثنين أو ثلاثة، ولكن إذا كان بالأجنبي
فبعشرين، ثلاثين . . وأربعين دولاراً . . !
فكم هو غريب منطق التسعير عند يحيى باع العاديات والكتب في المدرسة المستنصرية
التي بناها أبو جعفر المنصور لتكون جامعة للعلوم الدينية والدينية، وهي الآن، ما
تزال، قائمة مزاراً لمحبّي التاريخ في شارع النهر ببغداد . .

- ولماذا يا يحيى؟! (سورة لا اله الا الله [108] ولله الحمد والمنة [110])

- بتخسر والله!

ويحيى لا يعرف الإجابة ، ولكنه يعرف - كناجر - القرار الرشيد ، كتبه كلها - بالعربية واللغات الأوروبية - من إصدارات حكومية عراقية قديمة ، وهي تتحدث عن آثار العراق وحضارته وتاريخه ، وبعضها - بالعربي - أفضل طباعة . . إلا أن الطلب - الآن - على الكتب التي باللغات الأجنبية ، ولذلك ارتفعت أسعارها عنده !! فالأجانب يأتون لشرائها ويدفعون .

بالعشرات في فندق الرشيد ، وبالمئات في البلد . . الصحفيون ومصوِّرو المحطات التلفزيونية والإعلاميون في كل مكان هنا حيث (موقع) الحدث العالمي : العراق عشية الحرب .

والعالم الواقف على قدم واحدة بشأن القضية العراقية ، يريد أن يعرف المزيد عن العراق ، تاريخه وحضارته وناسه وثقافته وفنونه ، عداك عن اتجاهات الشارع واستعدادات الدولة والمجتمع لمواجهة الغزو الأميركي ، والصحافة العالمية تأتي لكي تشبع الطلب المتزايد . ولذلك ، وبالرغم من أن الحرب نفسها ما تزال غامضة على مسافة أسابيع ، فإن الصحفيين والصحافيات في غاية الحماس والديناميكية . إنهم يتراكمون ، يبحثون ، يسجلون ، ويكتبون تقاريرهم ويصنعون ريبورتاجاتهم حول كل شاردة وواردة ، ابتداء من المزاج السياسي للنساء العراقيات . . وانتهاء بالفنون التشكيلية .

محطات التلفزة الألمانية ، تحفر أكثر في المجتمع البغدادي ، وتبحث عن نماذج حيوية ومقنعة لكي تنقل الصورة بلامحها الواقعية ، وهل هناك أفضل من ريبورتاج عن أكاديمية عراقية جدّة وست بيت ومثقفة ولها آراء سياسية ديمقراطية ، لكي يقترب الأمان من قلب العراق . . ريبورتاج تلفزيوني عن أنموذج للمرأة العراقية التي تكافح الحصار على أكثر من جبهة ، من العمل إلى البحث عن الأعمال المنزلية إلى الاستعدادات العائلية للحرب . . وفي كل مسار من مسارات الحياة اليومية هذه ، هناك معاناة مضاعفة ، من السعي إلى الحصول على الكتب (النادرة) إلى تقصي الأبحاث الجديدة (غير المتوفرة في البلد) إلى تدبير لوازم الأسرة ، وإعداد الطعام الجيد في ظروف صعبة ، فإلى التفكير في وسائل توفير المياه العذبة أثناء العدوان المرتقب .

يسأل الصحفي الألماني مستفزاً : فهل تفكرين ، إذن ، في حياة أفضل بالهجرة إلى

الولايات المتحدة الأميركية؟ والإجابة بسيطة: لا . . أميركا ليست حلمي ، أريد أن أبقى هنا . . أنا أحب وطني . . وسأحاول أن يكن الوضع ملائماً بالرغم من كل الصعوبات!

أقصد أن الصحافة العالمية ، وخصوصاً الأوروبية - تميل الآن - إلى إنتاج صورة أكثر أصالة وحيوية وواقعية عن العراق وشعبه ، أليس هذا مظهراً من مظاهر تنامي الصراع الذي تخوضه البشرية التقدمية الإمبريالية الأميركية في المفصل العراقي؟! إن الطلب على الحقيقة بشأن العراق قوي . . والصحافة العالمية تتراكم في بغداد لتلبية هذا الطلب المتنامي ، بينما الصحافة العربية تكاد تكون غائبة ، عداك عن أنها غارقة في متابعة الشأن الإخباري . . ولا تعمل على إنتاج الصورة ، أم أن العرب يعرفون العراق كفاية؟!

هل نعرف العراق كفاية حقاً؟!

ربما نكون واهمين - على الأقل فيما يتصل بانجاهات الشارع العراقي - فمع اقتراب مواعيد العدوان . . تحدث تبدلات في المزاج العام ، وتتجمع اشتعالات الوطنية العراقية في صيرورة لا نعرف مداها . . لكن من الواضح أن الحكومة العراقية قد كسبت جولات سياسية مهمة عند الأوساط المترددة أو البائسة أو المعارضة ، موضوعياً أو ذاتياً ، فبغداد حاولت وتحاول - ومن دون التباسات - تجنّب الحرب . . ومع ذلك فإن واشنطن لا تتراجع . . لقد سقط القناع عن المستعمر الجديد ، والرجال والنساء ، الذين يسوا من إمكانية تحسين ظروفهم المعيشية في ظل الحصار - بل والذين يتوقون ، بإلحاح ، إلى التغيير الديمقراطي - لا يتصورون (العراق العظيم) محتلاً ، إنها فكرة مرعبة ومخجلة تحطّ كالكابوس على العقول والأفئدة ، والنتيجة هي الاتجاه ساعة إثر ساعة إلى تقييد الصراع الداخلي ، وشحن الاستعداد للمقاومة ، وقد انتابني ، أكثر من مرة ، شعور قوي - وأنا أتحدث مع عراقيين يائسين عن الإصلاح الداخلي - بأن الأميركيين يكونون بلهاء حقاً إذا اعتقدوا أن أحداً في العراق سيستقبلهم بالورود!!

٢٠٠٣/٢/١٣

هدية بن لادن للإمبرياليين

أرسل الشيخ أسامة بن لادن ، هدية جديدة إلى عصابة الإجرام في البيت الأبيض . إن دعواته التحريضية الملتبسة لن تقدم أو تؤخر شيئاً في حسابات الحرب ، ولكنها منحت

السياسة الأميركية، الفارغة والمفضوحة والمحرجة والممزولة، بضاعة تسوقها ؛ أولاً ،
لادعاء وجود علاقة بين بغداد و«القاعدة»، وثانياً، لتذكير الغرب المنقسم بشأن القضية
العراقية بـ «العدو» المشترك، المدجج بالكرهية للغرب كله.

وواقع الحال أنه يوجد إجماع غربي ، رسمي وشعبي ، ضد «القاعدة» ونهجها . . بينما
تغطي القضية العراقية العادلة بتأييد حماسي من قبل الشعوب الغربية التي نزلت إلى
الشوارع بالملايين في أضخم حركة احتجاج شعبي يشهدها العالم، منذ نهاية الحرب
الباردة، ضد العدوانية الإمبريالية الأميركية. وفي السبت المقبل (15 شباط) ستعبر هذه
الحركة عن نفسها بكل قواها في أجواء تشكّل تحالف فرنسي- ألماني- روسي ، مضاد
للصوص النفط وخدم الصهيونية والعنصرية الأميركيين.

والخلط بين «القاعدة» المكروهة - عن حق - لعنصريتها ، وبين الشعب العراقي العظيم
التقدمي في نزعاته نحو العدالة والتحديث والتنمية ، هو - أي ذلك الخلط - هدية ثمينة
لواشنطن التي تستطيع أن تستخدم رسالة بن لادن لتثويه صورة العراق والعراقيين .

وإذا كانت اقتراحات بن لادن المتعلقة بتكتيكات مواجهة العدوان الأميركي ، هي الجزء
المضحك من رسالته، فإن الأجزاء الأخرى منها، «الاستراتيجية»، هي في غاية
الخطورة تجاه وحدة المجتمع العراقي وصلابته وقدرته على مواجهة الأحداث الجسام
القادمة. ففي واقع الحال، وشتنا أم أبيتنا، فإن القوة الوحيدة المؤهلة حتى الآن لمجابهة
المعتدين في العراق، هي نظام الرئيس صدام حسين الذي يكفّره بن لادن ، ويعتبر أن
راياته «جاهلية» . . وهو إذ يحرم القتال، تحت الرايات الجاهلية ، ويدعو، في الوقت
نفسه، إلى قتال الأميركيين، فإنما هو يدعو في الحقيقة إلى اغتنام فرصة العدوان
الأميركي لتأسيس بؤر مسلحة لـ «القاعدة» في العراق خارج سيادة حكومته وخارج
نطاق الإجماع الوطني العراقي . إنها دعوة صريحة للعراقيين السائرين في ركاب الخط
الرجعي لـ «القاعدة» ، من أجل استغلال العدوان الأميركي . . للانقسام عن المجتمع
العراقي، وتكفيره، وبذر الانشقاقات في صفوفه، سعياً وراء تأسيس حضور سياسي
لابن لادن في العراق الذبيح .

وبن لادن لا يكفّر ، حسب ، حزب البعث الحاكم، ولكن سائر الاشتراكيين
والقوميين . . فهو ، بذلك، يحرض العراقيين، علناً، ضد مكونات الحركة الوطنية
العراقية من البعثيين والشيوعيين والقوميين العرب والوطنيين العراقيين الديمقراطيين
والعلمانيين . وإذا كان بن لادن يستثني ، حكماً، المسيحيين العراقيين، فكأنهم غير

موجودين أصلاً- وكأنهم ليسوا جزءاً من الشعب العراقي ومن حركته الوطنية - فإن في رسالته، رسالة أخرى إلى جماهير الشيعة في العراق، تستبعدهم طائفيًا ، من الجهاد الذي رسم حدوده بدقة طائفية!

رسالة بن لادن صادرة ، بالطبع ، عنه . . ولم تطبخها السي أي إيه ، ولكنها مطبوخة على نار التفاهم العميق بين عقليتين هما وجهان لعملة واحدة .

٢٠٠٣/٢/٢٣

انتفاضة البشرية ضد «الامبراطورية»

أسبوع حافل بالأحداث الجسام ، مسار الأحداث ينقلب بالاتجاه المعاكس .

14 شباط:

في مجلس الأمن الدولي : الإمبريالية الأميركية تتلقى صفة مدوية . . رئيس المفتشين الدوليين هانز بليكس ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي يقدمان تقريرين إيجابيين حول تعاون العراق في تنفيذ القرار (1441)، وأهم ما في التقريرين أنهما يكذبان الادعاءات الأميركية .

فرنسا، الناهضة إلى دور القطب الدولي الآخر في عالم ما بعد الحرب الباردة، فرنسا «القديمة» من القارة القديمة، تقود محوراً كبيراً من ألمانيا وروسيا والصين، ضد الحرب . الآن، ظهر أن المحور الدولي ضد الحرب . . جاد ، وحتى النهاية . . فالحرب، وإن كان ميدانها العراق ، موجهة ضد أوروبا وروسيا والصين، لشطبها من قائمة «الأقطاب» - سياسياً واقتصادياً - نحو بناء الامبراطورية الأميركية .

الآن تظهر العقبات الكبرى أمام قيام تلك الامبراطورية الشيطانية .

15 شباط:

في شوارع العالم كله : الملايين ينتفضون ضد لصوص النفط الأميركيين . . ضد الحرب والإمبريالية ، إنها انتفاضة البشرية ضد «الامبراطورية» الأميركية!

ليس بالآلاف . . وليس هنا أو هناك . . بل بالملايين وفي كل مكان . . البشر - من كل الأديان والقوميات والثقافات - يقولون : لا للحرب . . وأكثر : لا للنازية الجديدة المتحكمة في البيت الأبيض .

البشرية لا تدافع - فقط - عن العراق ، العراق عنوان . إنها تدافع عن حقها في الطاقة

الرخيصة ومستوى الحياة الكريمة، والحرية والسلام، وكل منجزات الديمقراطية الحديثة المهتدة الآن بالنازيين الجدد.

17 شباط:

من «مجلس الأمن»، حيث ألقى وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع كلمة أولى موجزة وحاسمة، ذكرت بالأسلحة النووية الإسرائيلية، وأعلنت صراحة، أن الحرب الأميركية على العراق هي مفتاح مشروع لشرق أوسط إسرائيلي. . ظهر أن محوراً عربياً يتشكل «داخلاً» و«خارجاً» ضد النظام العربي التابع للإمبريالية الأميركية. سورية، ولبنان، في المقدمة، يطر حان الأقصى: الإدانة الكاملة للعدوانية الأميركية. هذا الموقف جرّ العرب إلى «اليسار» بدرجات متفاوتة.

رئيس مصر، أكبر دولة عربية، كان استعجل وأعلن التسليم للقضاء والقدر الأميركيين، ولكنه عاد أدراجه قليلاً - بعد التطورات - ودعا إلى قمة عربية! تطور مذهل، مذهل حقاً. . ومحرج لكثير من الأنظمة العربية المتورطة في ترتيبات ميدانية أو سياسية لحرب كانت تظن بأنها محسومة الوقوع. . ومحسومة النتائج! البيان الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب، ليس سيئاً؛ إنه صدى للتطورات الدولية ناقصاً أن النظام العربي كمبرادوري تابع في جوهره ومرتب - بأكثر مما هو ظاهر - مع الأميركيين.

18 شباط:

الانقسام في الاتحاد الأوروبي يتكرس، مؤكداً جدية المحور الألماني - الفرنسي. توني بليز - الذي أنهكه ملايين البريطانيون بمظاهراتهم المعادية للحرب - «يتراجع». في تراجع صدى لتراجع الأميركيين بالرغم من أن كارهاة نفسها مستشارة الأمن القومي الأميركي كونداليزا رايس تعلن أن مظاهرات البشرية لن تغير نهج واشنطن العدواني. بالنسبة لي، لم تكن التطورات التاريخية في مجلس الأمن، أمس الأول، مفاجئة، وقد كتبت، غير مرة، عن احتمال تحوّل المحور الألماني - الفرنسي إلى قطب دولي. . وقد كان. . فاستجمع حوله، أيضاً، روسيا والصين وسط هدير شعوب العالم ضد الإمبريالية الأميركية. . المعزولة، دولياً، والتي لا تؤيدها سوى حكومات أقلية معزولة هي الأخرى في بلدانها.

وأمام الضغط تراجع الإمبرياليون الأميركيون، مؤقتاً، غير أنهم تراجعوا. ومن الواضح الآن أن الجبهة العالمية المعادية للحرب في العراق، تتصلب وتوسع وتكتسح،

وقد تتجاهل واشنطن، إرادة البشرية، وتشن عدواناً إمبريالياً لصوبياً مكشوفاً لا يحظى بأي تغطية سياسية أو قانونية، فيكون السؤال: كم تستطيع عصاة الإجرام في البيت الأبيض أن تستمر في العدوان، في مجابهة ما هو متوقع من انفجار الاحتجاجات الرسمية والشعبية، على مستوى الكرة الأرضية. لقد هزم العدوان سياسياً. وستولى مقاومة حازمة وجادة - تنهض إليها بغداد - هزيمته عسكرياً، وسيكون مآل الامبراطورية الأميركية وخيماً في مشروعها للسيطرة المنفردة على العالم.

ولا نقول إن الحرب نفسها أصبح مشكوكاً في وقوعها، ولكننا نقول إن الباب انفتح أمام ممارسة المزيد من الضغوط لوقفها، وينبغي أن تكون لدينا الإرادة لوقفها، ليس فقط لأنها مأساة إنسانية، ولكن أيضاً، لأنها سوف تجر العالم إلى كابوس الخضوع للامبراطورية الأميركية التي تستهلك أكثر مما تنتج، ولا يمكنها الحفاظ على وضعها إلا بممارسة البلطجة اللصوبية في الكون كله. ولذلك، فإن الكون كله يقول الآن:

لا!

إن الانقلاب النسبي في موازين القوى لغير مصلحة الإمبريالية الأميركية، يضعنا أمام دروس أساسية نشير إلى عناوينها:

* لا توجد قوة مطلقة، فكل قوة تاريخية - غير إلهية - لها حدود، ولذلك - وبالرغم من اختلال موازين القوى - تبقى السياسة ممكنة، ولا معنى تالياً، للقول إنه من المستحيل عمل شيء إزاء إرادة البيت الأبيض. لقد تبين أنه يمكن صد الأميركيين، وإحراجهم، وعزلهم، بحيث ظهر أن الاستسلام المسبق لقدرية المخططات الأميركية، لا يعبر عن الذكاء، وإنما عن الخواء وقصر النظر.

* ونلاحظ هنا أن النظام العربي الكمبرادوري غارق حتى أذنيه في التبعية للإمبريالية الأميركية، بحيث أنه عاجز عن التقاط حركة التاريخ، وتبصر موازين القوى الفعلية، واكتشاف الإمكانيات الفعلية لتعديل تلك الموازين لمصلحته.

لقد تعامل الراسميون العرب مع الخطط الأميركية لاحتلال العراق وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، وكأنها خطط إلهية حتمية لا راد لها، ولا يمكن صدها أو مناقشتها، وقد تبين أن ذلك يعبر عن عقلية كمبرادورية مرتعدة أكثر مما يعبر عن وقائع الحياة.

وإذا كان النظام العربي قد «صحح» على الهدير الفرنسي - الألماني، الروسي، فجأة، وأراد أن يستدرك نفسه، خوفاً من غضبة الجماهير، اللاحقة، فمطلوب منه الآن أن

تكون صرخته، في القمة العربية الطارئة، مدوية، ترفض الحرب من دون التباس. ولا يمكن الاحتماء - هنا - بالشرعية الدولية، فلا بد أن تكون هناك رسالة واضحة إلى واشنطن تهددها بالقطيعة، السياسية، والاقتصادية، والأمنية، إن هي اعتدت على العراق، ولا بد أن يتم عزل الأنظمة العربية التي تقدم أي تسهيلات للعدوان وإدانتها. * وأردنياً؟

فعدنا في الشهرين الأخيرين نندب حظنا، ونعد خسائرننا المتوقعة جراء الحرب الأميركية على العراق، واعتبرنا أن إرادة الأميركيين.. قضاء وقدر، فلم نتحرك في مبادرة، ولم نرفع صوتنا.. ولم نحرك مسيرة شعبية!! فماذا يقول الآن أولئك «الأذكياء» و«الواقعيون» الذين يستعجلون الحسم الأميركي في العراق. هناك ثغرة انفتحت في الجدار، والثغرة ستوسع حتى يسقط الجدار كله! وخطط اللبلة والأمركة القسرية، الماشية - والتي ينتظر أصحابها المحليون، سقوط بغداد، لكي ينجزوها نهائياً ومرة واحدة وإلى الأبد - هي التي ستسقط، وسيكون تراجع المشروع الامبراطوري الأميركي، مدخلاً لاسترداد القوى الاجتماعية الوطنية في البلاد، حضورها ودورها وحققها الكامل في ديمقراطية كاملة.

في عام (1990) لم تكن القضية العراقية واضحة، ومع ذلك قامت عمان بمبادرة - نشعر اليوم بمدى أهميتها - تجتّب الحرب، ونزل الأردنيون بمئات الآلاف إلى الشوارع ضد العدوان الأميركي، وأنا أسأل الآن: ما الذي فعلته الليبرالية الجديدة الكمبرادورية بالأردن الذي يبدو اليوم ساكناً من دون مبادرات رسمية أو شعبية!

القضية العراقية أصبحت - وهي كذلك - قضية دولية، فانتصار الإمبريالية الأميركية، في العراق، سيؤدي إلى استلحاق أوروبا وروسيا وشرق آسيا، نهائياً، ويعيد رسم الخارطة الدولية برمتها - وليس فقط خارطة الشرق الأوسط - ولذلك، فإن الأقطاب الدوليين المرشحين (فرنسا، ألمانيا، روسيا..) يواجهون الحرب الأميركية على العراق بصلاية.. بينما يلهث الحكام العرب لإرضاء البيت الأبيض.

* والشعوب العربية؟ هل لديها أو هام بأن الإمبريالية الأميركية ستحررها من استبدادية النظام العربي وفساده ولا معقوليته؟! أخشى ذلك، وإلا ماهو السر وراء صمت الجماهير العربية؟! الإمبريالية الأميركية لا تحمل لنا وعوداً سوى الموت، وسيادة إسرائيل الشارونية،

وتصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء كل الحقوق الدستورية والاجتماعية لمصلحة الكمبرادور التجاري والسياسي والثقافي .
هكذا أنظر إلى القضية العراقية بوصفها قضية أردنية 100٪ ، وإذا انتصر الإمبرياليون الأميركيون في العراق ، فستكون هذه مأساة للمجتمع التقليدي الأردني ، ولإمكانات نهضة اليسار الأردني ، ولإمكانات نهضة الحركة الشعبية الديمقراطية . . . ولإمكان نهضة الثقافة الوطنية . . .
هل نتنفس الصعداء؟ ليس بعد . . . غير أننا نلاحظ ، حسب ، أن الصراع مع الامبراطورية الأميركية ممكن ، وقد نهضت له البشرية كلها !! ونحن؟! متى؟!!

٢٠٠٣/٣/٤

«الإمارات» .. في حرب ليست حربها!

لم تشرقرارات القمة العربية في شرم الشيخ إلى المبادرة الإماراتية ، ولكنها رفضتها من حيث المبدأ ، حيث ألحّت على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للعراق أو البلدان العربية .

وبالرغم من أن الإمارات وقّعت على بيان الإجماع العربي - وهذا معناه السياسي والأخلاقي أنها سحبت مبادرتها - إلا أنها أعلنت أنها ستطرح تلك المبادرة ، مجدداً ، على مؤتمر القمة الإسلامية في قطر!

و «المبادرة الإماراتية» التي تقوم على مبدأ التدخل في شؤون العراق ، والطلب من قيادته الاستقالة ، وإخضاعه لإدارة دولية - عربية مشتركة ، هي ، بالطبع ، ليست «عملية» طالما أن بغداد سترفضها حتماً . فلماذا ، إذاً ، الإصرار على طرحها؟! أليس لمساعدة الأميركيين على الخروج من العزلة السياسية الخائفة التي يعانونها في الشأن العراقي؟!!

واشنطن تريد «المبادرة الإماراتية» ، وتريد أن تتم مناقشتها ، وتتمنى أن يقرها اجتماع عربي أو إسلامي - وهذا مستبعد - من أجل الحصول على غطاء عربي وإسلامي أو حتى إعلامي يبرر خطتها العدوانية غير المشروعة لتغيير النظام العراقي بالقوة . . . سيما وأن التحالف الأوروبي - الروسي ، أوضح أن القرار 1444 لا يتضمن ، بحال من الأحوال ، تغيير النظام العراقي! وكذلك أعلن الإجماع العربي . وعلى ذلك هناك ما

يشبه الإجماع الدولي الذي يرفض «شريعة الغاب» - حسب تعبير وزير الخارجية الروسية - ويتخوف من أن تصبح الخطة الأميركية للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، سابقة (تخريب) النظام الدولي كلياً.

إنّ اللافت للانتباه أنّ واشنطن التي «أبدت» المبادرة الإماراتية، لم تلتزم بالكف عن خططها الخاصة باحتلال العراق، فيما لو قبل الأخير بالوصاية العربية - الدولية. فكل ما يريده الأميركيون هو الترويج لخططهم الاستعمارية. ومما يؤسف له أنّ الإمارات - التي تحظى، لإنجازاتها واتزان سياساتها الخارجية، باحترام العرب - مصرّة على تقديم مبادراتها. ولو كانت «الإمارات» جادة في مبادراتها لصاغتها كالتالي: وقف خطط الحرب، وانسحاب الجحافل الأميركية، وإرسال قوات عربية ودولية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعراق، بما فيها تلك الخاصة بالتحول الديمقراطي في العراق. وبالرغم من أنّ هكذا مبادرة لن تكون مقبولة أيضاً، فإنها ستكون جادة. لا مجرد أداة قد تستخدمها الخطط الاستعمارية الأميركية.

والأميركيون في مأزق حقيقي ناجم عن المعارضة الدولية، الرسمية والشعبية، المتصاعدة ضد سياساتهم وخططهم بشأن العراق. لقد أصبح واضحاً أنّ قرار واشنطن بالحرب في مأزق. فالحرب - من دون قرار دولي - ستكون عدواناً صريحاً مداناً ومنذراً بانفجارات سياسية وشعبية - وربما أمنية - ولهذا السياق احتمالاته الصعبة التي تحتاج إلى قرار استراتيجي أميركي بكسر العظم مع أوروبا وروسيا. والعالم، ومواجهة خيارات إعادة تأسيس النظام الدولي على أساس مزدوج من تعدد القطبية والفوضى في إطار عداء عالمي للامبراطورية الأميركية. ومن جهة أخرى، فإنّ الانسحاب الأميركي الآن، يعد اعترافاً صريحاً من واشنطن بحدود قوتها، وبوجود أقطاب دوليين لا يمكن تجاوزهم في السياسة الدولية.

والمعارضة الشعبية - على صعيد العالم - تلقي بثقلها على الاتجاهات الرسمية، وتضيق دائرة مؤيدي الحرب، بينما تتواصل الضربات السياسية الموجهة لواشنطن، في مجلس الأمن الدولي، وفي القمة العربية. بل وفي تركيا، حيث انشق حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم على نفسه، وفشل في تأمين موافقة برلمانية على الانتشار العسكري الأميركي على الأراضي التركية. وقد تحصل هذه الموافقة لاحقاً، ولكن في مواجهة الغضب الشعبي والمعارضة السياسية وتفكك الحكومة الإسلامية التي تواجه خيارين

صعبين ، أولهما خسارة الشارع التركي إذا ما واصلت ، حتى النهاية ، تأييد الحرب الأميركية ، وثانيهما ، خسارة التحالف مع الأميركيين والعسكر - الحكام الفعليين لتركيا - إذا ما انسحبت من مشروع الحرب !

والسؤال هو : كيف ستحل واشنطن مأزقها التركي ؟ . بالرشوة . . بانقلاب على الهيئات الديمقراطية . . بينما هي تحارب في العراق «من أجل الديمقراطية»؟ وكلما ضاق الخناق أكثر على السياسة الأميركية ، لا نفهم الضرورة الملحة لـ «المبادرة الإماراتية» التي من شأنها أن تفتح ثغرة سياسية أمام واشنطن لاستعادة المبادرة السياسية ، والسعي إلى تفكيك المعارضة الدولية للحرب العدوانية على العراق . فهل ينجح الإماراتيون في دفع القمة الإسلامية إلى تبني مبادرتهم ، معتمدين على تركيا وإيران وثقلهما الإسلامي ؟ لن يحدث ذلك على الأرجح . . وستنتهي القمة الإسلامية إلى نقطة قريبة من بيان الإجماع العربي . .



٢٠٠٣/٣/١٦

رأس المال الرمزي

لكل دولة رأسمال رمزي مكوّن من قيم وثوابت ونزعات ثقافية واستراتيجية معنوية ورموز . . إلخ ، وبالرغم من أنّ مكونات الرأسمال الرمزي هي مكونات رمزية ، فهي تشكل في الوقت نفسه ، رأسمالاً قابلاً للترجمة إلى معطيات مادية ، داخلياً وخارجياً .

الرأسمال الرمزي للدولة هو الذي يمنح للمواطنة مضموناً ووجداناً . والولاء للدولة يغدو ، بالتالي ، ولاء للوجدان الذاتي ، وليس ولاء خارجياً لأشخاص أووضاع . هكذا تنطلق مبادرات المواطنة ، الإنتاجية ، التطوع ، الفداء ، وهذه كلها تترجم ، في النهاية ، إلى معطيات مادية من الأعمال والإنجازات والإبداع .

سأضرب هنا ، مثالا توضيحياً . إنّ الرأسمال الرمزي الذي كوّنهُ الأردن من خلال وقفته الشجاعة مع الخليف العراقي العامين 1990/1991 ، هو الذي أتاح استيعاب البلد للآثار الناجمة عن حرب الخليج الثانية . ولا أشير فقط ، إلى الموقف السياسي ، بل إلى آثاره الأعمق . إنّ القيم الشعبية الأصيلة مثل الوفاء والشهامة والرجولة ، جرى إحيائها ، بقوة ، من خلال الموقف السياسي الأخلاقي الذي ميّز الأردن في تلك

الأزمة . وبالتبعية ، تكون لدى الأردني شعور قوي بالاعتزاز الوطني . تلك اللحظة كانت مهمة جداً في تطوّر الوطنية الأردنية ، وتالياً الدولة الأردنية .
ومثال آخر أطرحه على صيغة سؤال : هل حسب أحد ، دور الرأسمال الرمزي الممكن في التخفيض الجذري لتكاليف مشروع وطني كبير مثل قناة البحرين الأحمر والميت ؟! الإجابة هي - ويا للأسف - كلا! فالحسابات هي من نوع آخر «بنس × بنس» .
ولذلك فالكلفة كبيرة جداً . ولا بديل عن قروض صعبة واستثمارات أجنبية غير متاحة!

ماذا لو تم استثناء «إسرائيل» من المشروع وجعله أردنياً خالصاً ، وقد كان كذلك قبل معاهدة 1994 ، وتم طرحه بوصفه - كما هو - مشروعاً تنموياً نهضوياً ، وجرى التحشيد الاجتماعي الوطني لإنجازه؟ سيحقق أي خفض في التكاليف ذلك الذي ستجزه قوة العمل الاجتماعية + الإبداع الوطني + الحماسة + أموال المخصصة التي يتم - الآن - هدرها لتمويل أشكال مختلفة من النفقات .

.. وأنا أتابع أخبار المفاوضات الأميركية - التركية حول ثمن التسهيلات العسكرية التي تريده «أنقرة» من الغزاة الأميركيين ، سقطت الدولة التركية من عيني . ليس فقط ، لأنني عربي وأردني أقف ، سياسياً ووجدانياً ، في صف العراق . . . بل ، أيضاً كمراقب . المعارضون في البرلمان التركي ، والمتظاهرون الشجعان تحت الرايات الحمر ضد المشاركة التركية في العدوان الأميركي على العراق ، هم الذين أنقذوا شرف الدولة التركية .
أنقرة لا تفاوض على بيع موقف سياسي ، ولكنها تفاوض على بيع الرأسمال الرمزي للدولة التركية : هيبتها وخطابها وصدقيتها وتماسكها الداخلي . وهذا سيترجم لاحقاً ، إلى انشقاقات وتصدعات عميقة .
التسهيلات التركية للغزاة سوف تخلق فجوة تاريخية من الصعب ردمها مع العراق . وستفقد تركيا كل احترام في أوروبا . . وفي العالم ، بوصفها دولة يمكن شراؤها ! هكذا يدافع المعارضون عن المصالح الاستراتيجية لتركيا ، بينما يفكر الحكام ببضعة مليارات من القروض .
كيف صورت الصحافة الأميركية ، تركيا ، أثناء المفاوضات على «الثن»؟ على شكل راقصة شرقية تلف وسطها بالعلم التركي ، بينما يقوم العم سام بإلقاء الدولارات

عليها!! هكذا بدت صورة الدولة التركية، وقد خسرت، كلياً، رأسمالها الرمزي!!

إذا علّمت الدولة مواطنيها أنّ الموقف السياسي لها يمكن بيعه، فهي تنسف أسس المواطنة، وتدفع بالمواطن إلى مساومة الدولة على الولاء..؟! إنه مسار مظلم للتفسيخ الوطني والأخلاقي.. وهو، بالتالي، مسار خسارة صاخبة. وخارجياً، تفقد الدولة سياج الاحترام والهيبة، وتبخس «ثمنها»، وتؤذي مصالحها الاستراتيجية. ومن جديد أضرب مثلاً: التشدد اللبناني على بضعة مبادئ أساسية إزاء إسرائيل.. أي ذلك الرأسمال الرمزي المحتشد في الصراع ضدها والذي أدى إلى نتائج أفضل، براغماتياً، مما حصل عليه البراغماتيون.

انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان، وهي ستسحب من مزارع شبعا في أي تطور لاحق. وابتلعت احتجاجاتها للصوصية حول الاستخدامات اللبنانية لمياه الليطاني.. وأكثر من ذلك، التشدد اللبناني القائم على عدم مناقشة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من حيث المبدأ، أي مبدئياً ونهائياً في موقف غير معروض للمساومة، أدى إلى قناعة أميركية بالتعامل مع الموقف اللبناني، وإلى القبول به استثناءً.

العراق ليس، حسب، بلداً شقيقاً وجاراً. إنه عمقنا وحليفنا الاستراتيجي. كان كذلك في زمن الملكية، وظل كذلك، في ظل الجمهورية، قبل أن تتبلور العلاقات الاستراتيجية، وتأخذ كل أبعادها منذ الثمانينيات. وأنا لا أتحدث عن الجانب الاقتصادي في العلاقات الأردنية-العراقية، بل أتحدث عن عمقها الاستراتيجي. سقوط العراق سوق يكشفنا أمام الإسرائيليين والأميركيين.. سوف يكشفنا أمنياً وسياسياً واقتصادياً ومعنوياً، وسيكون أماننا القيام بالكثير الكثير لندراً عن أنفسنا الأخطار.. وأولها خطر الوطن البديل!

.. وأما، كيف نفكر ببضعة تفاصيل- على هامش الأزمة الحاضرة- ولا نفكر بالقضايا الكبرى؟! أحرار كيف لا يكون صوتنا ضد الحرب العدوانية على العراق، عالياً وصاخباً بحجم علاقاتنا الاستراتيجية مع هذا الجار، الذي سيظل جاراً.. وإلى الأبد؟! أحرار كيف لا نتلمس رؤوسنا.. كيف لا نقول: لا.. بينما السكين تقترب

من رقابنا؟! الهامس: أية وقت يخطف، وقع بنا فأبداً في به تبتد الخلة الهبة

الصرخة المدوية ضد الحرب . . يحتاجها الأردن الآن، أكثر مما يحتاجها العراق نفسه! فنحن أمام خطر كبير، هو ضياع رأسمالنا الرمزي على حدودنا الشرقية!

٢٠٠٣/٣/١٩

لماذا ينبغي أن نقول : لا ؟!

يقع الإنذار الأميركي للعراق في باب الوقاحة الاستعمارية الفجة . إنه إعلان صريح عن الشروع في سياسة امبراطورية همجية لصوصية عارية من كل شرعية أو مضمون أخلاقي، وتهدف إلى سيطرة الإمبريالية الأميركية المباشرة باسم الرب اليهودي على ثروات العالم وحياة الشعوب .

إنه إنذار موجه إلى العالم كله . وقد شرح التابع البريطاني للمستعمرين الأميركيين، توني بليير، ذلك، بجلاء، حين أوضح أن الأزمة حول العراق «ستحدد مستقبل السياسة الدولية المقبلة» . . و . . «أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع بقية العالم» .

وإذا كانت أبسط معاني الشرف الوطني والكرامة الشخصية والإنسانية تفرض على القيادة العراقية أن ترفض ذلك الإنذار المتعطرس، فإنّ النظام الدولي القائم المهتد الآن بالزوال معني بالدفاع عن نفسه . ويبدأ ذلك بالتنديد بالإنذار الأميركي، بوصفه عملاً لا شرعياً ويمهّد لحرب عدوانية ليس لها أي مسوغات من أي نوع .

وقد بادرت فرنسا - الناهضة إلى موقع القطب الدولي الثاني - إلى الإعلان بأنّ الإنذار ذلك «يخالف إرادة مجلس الأمن الدولي»، وقالت الرئاسة الفرنسية في بيان دقيق إنّ «تجاهل الولايات المتحدة الأميركية للرأي العام العالمي والشرعية الدولية ينطوي على مسؤولية جسيمة» . وجاءت التعقيبات، الألمانية والروسية والماليزية في السياق نفسه، ولا أحسب أنّ دولة مستقلة ذات سيادة وتحترم نفسها ومصالحها الاستراتيجية سوف تصمت عن الإدانة الصريحة للإنذار الأميركي، لأنه يتحدى - بالفعل - إرادة العالم كله، ولأنه يمثّل سابقة خطيرة جداً قد تنال غداً أو بعد غد من أي دولة بلا تمييز بين أصدقاء الولايات المتحدة أو أعدائها، فالامبراطورية ليس لها أصدقاء ولا حلفاء، بل

إنها تملك تابعين صغاراً ليس لهم سوى الإذعان غير المشروط لإرادتها الامبراطورية .
إذا سمح العالم لواشنطن بأن تفرض إرادتها في العراق ، فهي سوف تفرض إرادتها غداً
في باريس وبرلين وموسكو ، فما بالك في دمشق والرياض والقاهرة وعمان !!
ولذلك ، لا بد من إغراق العدوانية الأميركية نحو العراق بنهر جبّار من الرفض المبدئي
الحازم ، وهذا النهر يتشكّل من ملايين الروافد الكبيرة والصغيرة . إن كل صوت ،
رسمياً كان أم شعبياً ، مهم الآن أن يصدح بالرفض لإنقاذ العالم .
ولم تعد المسألة هي الدفاع عن العراق ، أو صدّام حسين ، بل الدفاع عن الذات الوطنية
والضمير الشخصي والشرف الإنساني ، وهذا هو السر في أن البشرية كلها تتظاهر ضد
العدوانية الأميركية ، وفي أن عواصم العالم تقول «لا» للحرب ولا تشتري الوعود
الأميركية ، وترفض أن تكون سياساتها سلعة للبيع . فحتى الدول الأفريقية المنهكة
بالجوع لم تَبِعْ نفسها ، لأن ما تريد أن تشتريه الولايات المتحدة اليوم ليس مجرد موقف
سياسي عابر ، بل مستقبل العالم .

والعالم يدافع وسيدافع عن نفسه ، وإن الاستقلالات المتتابعة في الحكومة البريطانية
احتجاجاً على موقفها التابع للامبراطورية الأميركية ، ليس ، حسب ، تعبيراً عن يقظة
ضمير بضعة سياسيين يستجيبون للرأي العام المناهض للحرب على العراق . إن
المعارضة البريطانية للحرب هي معارضة بريطانية مئة بالمئة . إنها معارضة تهدف إلى
إنقاذ بريطانيا من موقعها المتدهور في السياسة الدولية . إنها معارضة من أجل
الاستقلال البريطاني ، ومستقبل بريطانيا في أوروبا . . . والعالم .

القوة الأميركية الجبّارة هي الآن قوة عسكرية مكشوفة سياسياً ، ولذلك فهي معرضة
للسقوط سياسياً ، ونحن نعرف أن العراق ليست لديه الإمكانيات لرد العدوان الأميركي
عسكرياً ، ولكننا نرجح أن لديه الإمكانيات الكافية والإرادة الكافية للصمود والمقاومة .
وهذا كاف من أجل هزيمة وتفكيك المشروع الامبراطوري الأميركي . وهكذا ، فإن
الاعتذار بهول القوة الأميركية ليس ذا قيمة ؛ لأن الكلمة الحرة ، كلمة الضمير الصادرة
عن كل دولة ، وكل جماعة ، وكل شخص ، لها دور كبير وأساسي وحاسم في الضغط
على الولايات المتحدة ، وعرقلة نجاح عدوانها على العراق ، من أن يتحوّل إلى بداية
للعصر الامبراطوري الأميركي .
ينبغي أن يفشل العدوان الأميركي على العراق ، وهذه ليست مهمة عراقية فقط . إنها

بالأساس مهمة عربية ودولية لا بد أن ينهض لها كل شخص ذي ضمير ، وهذه ليست فقط مسألة مبدأ ، بل أيضاً ، مسألة سياسية واقعية طالما أن الحرب في الأساس والمآل هي قضية سياسية .

الأردنيون يقولون : لا . . . للإنذار الأميركي ! ولا للعدوان على العراق ! إنهم يسكنون قلوبهم من الانفراط على شعب شقيق سوف يذبح بألوات الموت الأميركية ، ويتحسبون من «المطالب الأميركية» القادمة . . على مستوى الإقليم . . وعلى مستوى الوطن .

والأردنيون يعرفون مصالحهم جيداً . . ولذلك فإنهم يقفون - من دون تردد - مع العراق دفاعاً عن الأردن واستقلاله وصورته وهيبته وشرفه ومستقبله !

إذا سقط العراق فلن يكون كياننا الوطني في مأمن . . ولن تكون مصالحنا الاستراتيجية مصانة ، ولن تنشأ دولة فلسطينية على جثة الاستقلال العراقي ، وسندفع الثمن أضعافاً . ولذلك نقول «لا» حاسمة للإنذار الأميركي وللحرب الأميركية التي بدأنا منذ أشهر ، ندفع ثمنها كساداً وتراجعاً في حيوية اقتصادنا ومستوى معيشتنا . . وسندفع أثمناً أعلى حين تمنع الحرب علينا التزود بالنفط العراقي الرخيص ، ونجمد العلاقات الاقتصادية مع العراق .

وليس صحيحاً أنه ليس لدينا ما نعمله ! فلنقل : «لا» ! «لا» قد تنقذ طفلاً عراقياً من الموت . . وقد تساعد مقاتلاً عراقياً على الصمود . . وقد تبذل شفاه جريح . . وتطمئن شهيداً . وهذا ال «لا» قد تساهم في حسم المعركة السياسية الدولية ضد الامبراطورية الأميركية . . وفي أسوأ الأحوال هذه ال «لا» قد تنقذنا من عذاب الضمير !

٢٢/٣/٢٠٠٣

ملاحظة على هامش الصمود

المهم ، الجوهرى ، الأساسى - الآن - أن هناك رجالاً يقاتلون دفاعاً عن أرض العراق وكرامة العرب ومستقبلهم ! القتال ! إرادة القتال هي المقدس الوحيد في لحظة تاريخية ستظل مدخرة زمنياً طويلاً ، وتتفاعل ، وتصنع البديل التاريخي الضروري الذي تحتاجه

الشعوب العربية لكي تظل في التاريخ، ولكي تصنع زمن الحداثة العربية. الرسالة لن تصل إلى العقول المتأمركة والقلوب الصدئة لأشباه المثقفين منطري الاستسلام والعبودية. ولكنها وصلت إلى عقول وقلوب أطفال مصر! كان يحتشد، أمس، مع الجماهير المصرية، مئات الأطفال في سن العاشرة ممن أطلعتهم الأرض المصرية نباتاً جديداً لنهضة وطنية جديدة! أطفال وشباب ونساء ورجال لم يسبق لهم «الاشتغال في السياسة» وصلتهم رسالة العراق، مثلما وصلت إلى قلب اليمن، وإلى قلب بلدنا الذي لا يعرف سوى النبض العربي! وأمس... وغداً في كل مكان من المحيط إلى الخليج: دماء جديدة لحركة التحرر الوطني العربية الجديدة، سوف تتدفق من الدم العراقي! لم نسكت يوماً على غياب الديمقراطية في العراق أو نقد سياساته مثلما يفعل الصامتون على العدوان على أرضه الآن! أما اليوم فليس ثمة إلا حروف الع راق تضيء الوجدان... الفخور بالمقاومة. العراق المحاصر المنهك يقاتل!! جنود العراق - الذين تعيش عوائلهم على الحصص التموينية - يذودون عن تراب الرافدين!! متمسكين حتى الموت بالواجب والشرف! وشعب العراق... الصبور... والعراق الذي يُذبح - ولا يهون! بغض النظر أين ومتى وكيف ستنتهي هذه الحرب الإمبريالية والجبانة ضد العراق، فأيام المقاومة هذه ستظل ذخراً تاريخياً للنهضة القادمة.

٢٠٠٣/٣/٢٣

السؤال الرئيسي

لا! ليس النفط وحده هو هدف اللصوص الإمبرياليين من وراء عدوانهم الإجرامي ضد العراق الشقيق. فبالنسبة لنائب وزير الدفاع الأميركي، ولفويتز، فالحرب على الشعب العراقي وتقتيل الأطفال العراقيين بالقصف الصاروخي غير المسبوق، ضرورية لأن «صدام حسين، كان لأكثر من عقد، أحد المعارضين الأساسيين للسلام بين العرب والإسرائيليين، وليس أمراً عارضاً أن يكون هو الرجل الذي نظم قمة بغداد لجامعة الدول العربية لطرد مصر من الجامعة بسبب توصلها إلى سلام مع إسرائيل 1979، كما أنه ليس عرضياً أن واحداً من أهم الإنجازات في عملية السلام في مؤتمر

مديره تحقق إثر هزيمته النكراء في حرب الخليج . إنه رجل يعلن عن مكافأة لمفجري القنابل الانتحاريين . إن إسقاطه سيسهم بكل تأكيد في خلق أجواء مؤاتية أكثر للتقدم بالنسبة للقضية العربية - الإسرائيلية» (نيوزويك ، 25 آذار 2003) .

بالطبع . لن أقف ، هنا ، لأسأل عن مآل عملية «السلام» منذ كامب ديفيد 1 وحتى كامب ديفيد 2 . . . ولماذا أدى هذا «السلام» بالذات إلى كل هذه الحروب الإسرائيلية العدوانية ضد اللبنانيين والسوريين ، وخصوصاً ضد الفلسطينيين . . . ولم يؤد إلى أي تقدم في حل القضية؟! .

لن أسأل لماذا أدى السلام على الجبهة المصرية إلى الاجتياح الإسرائيلي على الجبهة اللبنانية . ومجازر شارون في صبرا وشاتيلا ؟ ولن أسأل لماذا أوصلت أوصلو شارون - رجل السلام !- إلى الانفراد بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة ، محوياً حياة أكثر من ثلاثة ملايين إنسان إلى جحيم يومي من المجازر والحصار والانتهاكات الأكثر بشاعة لحقوق البشر؟! .

غير أن السؤال الآن هو : ماذا إذا كان خيار الرئيس صدام حسين في الدفاع المستمر القصوي عن القضية الفلسطينية ، تعبيراً عن أيديولوجية الدولة العراقية ، لا عن عواطفه (الشريرة)؟ هل سيقبل المحتلون الأميركيون بانجهاث الشعب العراقي كما تقرها الديمقراطية؟! أم أن هذه «الديمقراطية» الموعودة مصممة مسبقاً بحيث تستبعد أي اتجاه أصيل في الحركة الوطنية العراقية ، فلا تكون سوى سجال بين عملاء واشنطن وعملاء تل أبيب؟

الديمقراطية هي بنية لاتخاذ القرار الوطني ، وما يفعله المجرمون الإمبرياليون ، الآن ، أنهم يقوّضون الوطن العراقي ، ويسعون إلى حرمان الشعب العراقي من الاستقلال والسيادة على قراره ، وعلى ثرواته . فالحكومة العميلة التي سينصبها المحتلون - في خططهم اللصوصية - لن يكون لها أي سيادة على النفط العراقي الذي ستذهب عائداته لتسديد ديون العراق ، بما فيها تكاليف العدوان الأنجلو أميركي الحالي على شعبه الأبي . إنهم سيدقّعون الشعب العراقي ثمن الصواريخ التي تقتل أبناءه في حرب «التحرير» هذه ! وسيواصل العراق تسديد الخوات المفروضة عليه على صورة تعويضات ! ولن يحصل على أي قرش من نفطه قبل تسوية مطالب الآخرين ! ولكن الحكومة الأميركية ستقدم الدعم السياسي للإدارة العراقية «الحليفة» من أجل الحصول

على «مساعدات» و «منح» دولية ! وكذلك : تشجيع الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى العراق «الديمقراطي» الذي سيتحول ، إذن ، إلى شحّاد دولي ! وسوف تُعقد «المؤتمرات» ، ويتجوّل «قرضاي» العراقي بين العواصم ، لاستجداء بضعة ملايين تساعد البلد الذي يملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم ، على إعادة بناء ما دمّره المعتدون الأميركيون !

الحرب الإمبريالية ليست ضدّ الرئيس صدام حسين . إنها حرب مفتوحة ضدّ الدولة العراقية . ونحن لا نجادل في ما إذا كان الرئيس العراقي دكتاتوراً أم لا . ولكننا نلح على أنّ الاتجاهات الأساسية للسياسة العراقية في عهده هي استمرار وتطوير (وأحياناً بصورة خاطئة) للاتجاهات الأساسية لأيدولوجية الدولة العراقية المعاصرة وهي : (1) الاتجاه الاستقلالي . (2) الاتجاه التنموي - وخصوصاً في المجالات العلمية والتقنية والصناعية . (3) اتجاهات العسكرة التي تضمّر المخاوف المشروعة من التحديات الإقليمية (تركيا وإيران . . .) وتأخذ بعين الاعتبار ضرورة استكمال المدى الحيوي للعراق (الكويت) . (4) الاتجاه إلى تبني سياسات قسوية حول القضية الفلسطينية من أجل تأكيد مركزية بغداد في الحياة العربية ، والارتباط بين المركز العراقي الواقع على الطرف . . . وقلب العالم العربي . (5) الاتجاه إلى تفعيل الوطنية العراقية والاندماج الوطني . (6) العلمنة والنزعات الثقافية (والتي نعرفها في غير مجال وخصوصاً في النتاجات الأدبية والتشكيلية . . .) .

هذه الاتجاهات - وغيرها - هي التي صاغت أيدولوجية الدولة العراقية المعاصرة الهادفة إلى الاندماج الداخلي ، والتمحور على الذات ، وتحقيق اختراق نهضوي . وقد عبّر الرئيس صدام حسين عن هذه الاتجاهات في سياساته التي قامت على نزعة إرادوية وعلى أساس الهندسة الاجتماعية ومنح الامتيازات الجديدة وتأكيد بعض القديمة للفئات الحاكمة . وهو ما يتطلّب ممارسة دكتاتورية . غير أنّ ذلك لا يعني البتة المساواة بين مضمون السياسات وأساليب تطبيقها ، بالرغم من أنّ الثانية تؤثر ، جدلياً ، على الأولى .

الإمبريالية الأميركية - المتجهة الآن نحو النازية - تتبنى في الداخل الأميركي ، الأساليب الصدامية . . . ولكنها ، بشأن العراق ، تريد أن تدمّر السياسات الصدامية المتفكّقة مع روح الدولة العراقية ومطالبها .

هذه الحرب ، هي حرب الإمبريالية ضد الدولة العراقية ، وتهدف إلى تفكيكها وتفكيك مشروعها الوطني ، وفرض الكمبرادورية على العراق . . بالقوة !
لذلك ، يقاتل - وسيقاتل - العراقيون دفاعاً عن وطنهم واستقلاله ، ودولتهم ومشروعها التاريخي . وهما تتجسّدان ، الآن ، في رئيس الجمهورية المطلوب رأسه من قبل المجرمين الإمبرياليين . . المدعومين من حلفائهم الكمبرادورين في العالم العربي .
غير أنّ اللحظة الراهنة التي يتماهى فيها الوطن والنظام في العراق - وبالرغم من أنّها ستكون طويلة ودامية - ليست هي اللحظة الأخيرة في التاريخ العراقي الذي لن توقف تطوّره دبابات وصواريخ الإمبريالية .

هذه اللحظة البطولية تؤسس للآتي من معارك الحرب التي سيكسبها الشعب العراقي حتماً . . الحرب من أجل دولة العراق الناهضة ، بوصفها مركزاً تقدّمياً ومتقدّماً من مراكز الأمة .

في هذه الحرب - بمعاركها القائمة والقادمة - يحدد المثقف الوطني معسكره ، ليس بناء على آخر التقارير من الميدان ، ولكن على أساس المبادئ في سياق عملية تاريخية لن تتوقف أبداً . لقد أغلق الغزاة المنطقة الرمادية ، وصار لا بد من الخيار : في صفّ الغزاة . . أم في صفّ المقاومة؟! في صفّ الاحتلال ، أم في صفّ الاستقلال والسيادة؟ . . في صفّ الإمبرياليين ، أم في صفّ العراق والدولة الوطنية . . والتنمية . . والتقدّم؟!
(...)

٢٠٠٣/٣/٢٤

كنت ، أمس ، في جنازة !

كنت ، أمس ، في جنازة . وبالرغم من أنّ المئات الذين أمّوا المقبرة ، يكونون أعمق المشاعر نحو العمّة الراحلة ، فقد شعرت أنّ أسمى الناس وقهرهم كان للرحيل الموجه للعلاقات الاستراتيجية بين عمّان وبغداد . الوجوه حزينة والقلوب مكسورة ، والشفاه تنطق بالخبر غير مصدّقة ! فقد أذيع للتو أنّ الخارجية الأردنية طردت دبلوماسيين عراقيين من عمّان ! أهكذا ، واعتزاز الأردنيين بصمود العراق العظيم ، في الأوج ! ماذا حدث؟ ماذا يحدث؟ كيف؟! ولماذا!! وعشرات الأسئلة التي واجهتها بالصمت . . . موجوعاً .

أنا - مثل سائر الأردنيين - لا أفهم ، ولا يمكنني أن أتفهّم هذه الخطوة التي تؤشر على اتجاه الريح في السياسة الأردنية نحو العراق . فإلى أين نحن ذاهبون؟! في ليلة مدمجة حين باشر السفاح أرئيل شارون في الربيع الماضي ، مجزرتة الجديدة ضد الشعب الفلسطيني ، طالب مئات الآلاف من الأردنيين حكومتهم ، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع العدو الإسرائيلي . وكانت الحكومة الأردنية تصد هذا الطلب الذي حظي بالإجماع الوطني ، بحجة الرصانة السياسية والحفاظ على المصالح الأردنية ، وعدم الانجرار وراء مغامرة . بل إن الحكومة الأردنية لم تُرض الرأي العام الوطني بأي إجراء ، ولو كان الطلب من السفارة الإسرائيلية بعمّان ، تخفيض عدد دبلوماسييها . وكان تفسير ذلك ، الإفادة من العلاقات الأردنية - الإسرائيلية ، لخدمة الفلسطينيين تحت الاحتلال ، وتمير المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين ، والحفاظ على قدرة الأردن على التدخل لحماية أهلنا . . . إلخ .

. . . فأين ذهبت كل تلك الواقعية السياسية والحكمة الدبلوماسية ؟ فجأة ومن غير سابقة ، تحوّلت الحكومة الأردنية إلى اتباع سياسة طرد الدبلوماسيين من البلد! غير عابئة بالحفاظ على العلاقات الأردنية - العراقية ، وعلى قدرة الأردن على التدخل في الأزمة . . . إلخ . . . إلخ . . . فإلى أين نحن ذاهبون؟! * * *

إن حملة طرد الدبلوماسيين العراقيين حول العالم ، لم تنجح إلا في بلدان معدودة - من بينها الأردن - وهي تهدف إلى ما يلي :

1. الرد على حملات التضامن العالمية مع العراق ، وإظهار أنّ الحكومة العراقية معزولة ، وأن دبلوماسييها يقومون بأعمال تمس بالأمن الوطني للبلدان التي تستضيفهم ، في إشارة ضمنية إلى وجود علاقة بين العراق و«الإرهاب» .
2. إظهار أنّ العدوان الذي تشنه الولايات المتحدة الأميركية ، خارج الشرعية الدولية ، على العراق ، يحظى بدعم سياسي دولي .
3. الضغط النفسي والإعلامي على النظام العراقي ، وخلق الشكوك لديه بأنّ دولاً عديدة توشك على سحب الاعتراف منه .
4. إرباك الدبلوماسية العراقية ، ومنعها من التحرك المشروع لمتابعة المصالح العراقية في زمن الحرب .

* * *

ينبغي أن نتذكر أن العلاقات الاستراتيجية الأردنية - العراقية، قديمة جداً. وقد حافظت عمان عليها في كل العهود العراقية، إدراكاً من السياسة الأردنية بأن العراق هو العمق الاستراتيجي للدولة الأردنية. ولقد التقطت القيادتان الأردنية والعراقية، منذ نهاية السبعينيات، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقة بين البلدين، وسعتا إلى تطويرها وتعميقها. وقد منح نظام الرئيس العراقي صدام حسين، الأردن، خلال العقدين الماضيين، مساعدات ضخمة على شكل منح مالية ونفطية، عداك عن امتيازات الأفضلية في الشراكة التجارية. وقد ساهمت المساعدات والاستثمارات العراقية في تحديث وتوسيع الاقتصاد الأردني، في كل المجالات. إلا أنه من الصعب أن نحصر أهمية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين في الجانب الاقتصادي. فلقد كانت بغداد الصدامية هي التي ساعدت عمان على تجاوز أزمة كامب ديفيد العام 1979، مقدّمة الدعم السياسي للأردن في حقبة الثمانينيات حيال أكثر من خصم إقليمي ومشروع دولي، وبصورة خاصة التهديدات الشارونية التي طالما استندت عمان إلى الجدار العراقي في مجابهتها. ولقد عملت الشراكة الأردنية - العراقية في الثمانينيات على تعضيد الوضع الداخلي في بلدنا، وتوسيع الدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة، وتوسيع السوق، وإنعاش فئات اجتماعية واسعة، وتحسين مستوى المعيشة والخدمات، وتخريج آلاف المهنيين، ودعم المنظمات الأهلية. وقد تبلور كل ذلك سياسياً، ودعّم، على نحو غير مسبوق، قوة الوطنية الأردنية.

وينبغي ألا ننسى، أخيراً، ذلك القرب الثقافي والوجداني الذي يجمع الأردنيين والعراقيين. وهو ما أسهم في تطوير العلاقات الشخصية الحميمة بين أعضاء البيروقراطيتين الأردنية والعراقية، وبين أبناء الشعبين. لكل ذلك، ولغيره، ظلّت العلاقات الأردنية - العراقية تتطور وتتعضّد؛ وقد كانت وقفة الأردن المشرفة في التضامن مع العراق العام 1990/1991 حين واجه العدوان والحصار، واحدة من ذرى السياسة الأردنية. وقد جلبت، للبلد، السمعة الطيبة والمهابة والاحترام في كل أنحاء العالم العربي.

... كنت، أمس، في جنازة!

كلمة الشعب الأردني الناصعة القاطعة تقول بالفم الملآن - في رسالة ال 99 - إن الحد الأدنى المقبول من الحكومة الأردنية هو إدانة العدوان الأميركي - البريطاني ، وعدم الاعتراف بنتائج السياسة أو القانونية . والإعلان ، رسمياً ، عن هذا الموقف ، هو الذي يفتح الباب أمام استعادة التوافق الوطني وصلابة الجبهة الداخلية .

نحن لا نبحث في الإجراءات والتفاصيل ، بل نركز على المسألة المبدئية ؛ مسألة المشروعية ، وهي المسألة المفصلية ، حاضراً ومستقبلاً . أولاً ؛ لأن عدم الإعلان رسمياً ، عن عدم شرعية العدوان على العراق ، يتعارض مع التزامات الأردن الدولية والعربية والدستورية . وثانياً ، لأن غياب الوضوح السياسي المبدئي إزاء العدوان الأميركي - البريطاني على العراق هو الأساس في اضطراب السياسات الفرعية والإجراءات . وثالثاً ، لأنه يضع الأردن - وهو جار العراق وشريكه - أمام الفراغ فيما يتصل بالموقف من نتائج العدوان - إذا نجح لا سمح الله - فهل يمكن التعامل مع المحتلين ، وهل يمكن الاعتراف بالاحتلال أو بالترتيبات السياسية التي ينشئها في العراق؟

إن تحديد الموقف المبدئي من العدوان ونتائجه ليس نافلاً ، إذ سيكون له ، في كل الأحوال ، تأثير جدي على الأحداث اللاحقة ، ومن شأنه أن يسهم في الجهود الرامية إلى وقف الحرب ، أو على الأقل ، في تقييد الخطط الأميركية لما بعدها .

ويمثل هذا الموقف ، بالطبع ، الحد الأدنى للإجماع الوطني الأردني . وهو ينسجم مع الحس العميق بالمسؤولية لإجماع رجال الدولة المخضرمين ، والقيادات الشعبية والثقافية والإعلامية الأردنية ، إزاء البلد ، ورأسماله الرمزي ، ومصالحه الاستراتيجية ، وأمنه ، وقدرته على مواجهة المصاعب .

وانطلاقاً من هذا «الحد الأدنى» الذي يدين العدوان وجرائمه ، ويفخر بالمقاومة العراقية ، تبدأ المواقف الأردنية بالتصاعد . والمشكلة الداخلية التي نواجهها هي أنه من دون التبني الحكومي للإجماع الوطني على «الحد الأدنى» ذلك ، فستظل السياسة الأردنية الخارجية مضطربة ، والأهم أن السياسة الداخلية ستظل عرضة للانشقاق المتزايد والأسئلة والقلق . وهو أسوأ ما نواجه به التحديات .

إن وحدتنا الوطنية هي الجدار الصلب الوحيد القادر على الحفاظ على الأردن وكيانه ومصالحه. والوحدة الوطنية ليست معطى مطلقاً، بل هي عملية سياسية مستمرة فاعلة إزاء المتغيرات، انطلاقاً من الثوابت، ولعله من المستحيل الحفاظ على «الوحدة الوطنية» وفي الوقت نفسه تجاهل الإجماع الوطني حول قضية مركزية مثل قضية استقلال العراق.

إن العدوان الأميركي - البريطاني على الأرض العراقية، هو عدوان استعماري مكشوف على استقلال وسيادة بلد شقيق وجار وحليف. وهو يجرح مشاعر الأردنيين، ويقلقهم على الأمن الوطني الأردني وعلى استقلال الأردن ومصالحه. ويدرك العقل الجمعي الأردني أنه من غير الممكن الحفاظ على استقلال الأردن مع خسارة استقلال العراق. ولذلك، لا يستطيع الشعب الأردني أن ينظر إلى ما يجري في العراق، من وجهة نظر محايدة! كما لا يستطيع أن يواصل حياته الطبيعية، بينما يخوض العراق، معركة الدفاع عن استقلاله، وبينما يتعرض العراقيون لمجازر إجرامية غير مسبوقة.

نحن جزء من المعركة، وموقعنا هو في الخندق العراقي، وإذا كانت إمكاناتنا أقل من أن نشارك في القتال ضد الغزاة، فنحن نملك الإرادة لكيلا نفد على «الحياد» إزاء حرب مدانة من قبل الرأي العام العالمي، وعارية من الشرعية، ولها أهداف استعمارية مكشوفة، وتهدد بتدمير العراق، وتقويض استقلاله، وتحويل موازين القوى الإقليمية، نهائياً، لمصلحة المشروع الشاروني الذي يتهدد الأردن.

فما الذي يستطيع الأردن أن يفعله؟

أولاً: تبني الإجماع على الحد الأدنى من إدانة العدوان، وهو ما يسمح بالتحرك الدبلوماسي ضد الحرب.

ثانياً: الدعم السياسي للمقاومة العراقية.

ثالثاً: إطلاق المبادرات للتضامن مع الشعب العراقي.

رابعاً: وقف كل الإجراءات التي يمكن اعتبارها ضارة بالموقف العراقي، أو أنها لا تحظى بموافقة الأردنيين.

خامساً: تغيير الخطاب الإعلامي غير المهني، والمضاد، في الوقت نفسه، لمشاعر الأردنيين.

والمطلوب - في الأساس - فيتو أردني واضح ضد المجازر والاحتلال - وما ينشأ عنه -

وهذا القيتو سيكون له أثر عملي حتماً .

أمامنا ، اليوم ، مهمة جوهرية أساسية هي استعادة التوافق الوطني ، وهذا ممكن الآن فقط ، بالتموضع في الخندق العراقي . .

أمامنا - شئنا أم أبينا - معركة سياسية وإعلامية ودبلوماسية تساوي وجودنا . . فلنخضها لكي نكون .

٢٠٠٣/٤/٦

ليست مباراة .. ولسنا متفرجين !

لثلاث نطل نتابع مجريات العدوان الأميركي على العراق كما نتابع مباراة طويلة بين فريقين ، ربما كان علينا أن نسأل : ما العمل . . رسمياً وشعبياً؟

لقد تطور الموقف الرسمي الأردني ، الأسبوع الماضي ، باتجاه إيجابي ، وزال جزء كبير من الغموض السياسي الذي أدى إلى إثارة علامات استفهام غير ضرورية إزاء السياسة الأردنية نحو العراق . غير أننا ما نزال في أول الطريق . والسؤال المطروح الآن على عمان ، هو : ما طبيعة الموقف من النتائج السياسية للعدوان الأميركي على العراق فيما لو نجح في تحقيق أهدافه قريبة المدى .

وعلىنا أن نلاحظ هنا ، أن القدرات الأردنية المحدودة في محاولة منع الحرب أو مساعدة العراق على التصدي للعدوان ، ليست كذلك عندما يتعلق الأمر بمستقبل العراق . ولعله ليس نافلاً أبداً أن تبلغ عمان ، الأميركيين ، رسمياً ، أنها لن تتعامل مع سلطة احتلالية غير شرعية في بغداد . وسيكون هكذا موقف جزءاً من الضغوط الدولية - وخصوصاً الأوروبية - التي انطلقت منذ الآن للاعتراض على الانفراد الأميركي بالشأن العراقي .

ونحن نأمل أن يكون هذا الإعلان مجرد مقدمة تؤمن حرية الحركة للدبلوماسية الأردنية التي ربما كان عليها أن تتحرك بقوة وكثافة منذ الآن للتنسيق مع التحالف الفرنسي - الألماني - الروسي ، لضمان سحب القوات الأميركية - البريطانية من الأراضي العراقية ، وتأمين قيام وضع سياسي شرعي في العراق .
المداخللة الرسمية الأردنية بهذا الخصوص ستكون مؤثرة حتماً وجدية ، وتعبّر عن تبلور سياسة أردنية فعّالة ومستقلة وتنسجم مع المصالح الأردنية .

الاحتلال الأميركي للعراق ليس له مستقبل ، وسيواجه مقاومة عراقية مديدة ومنهكة للمحتلين سوف تضطرهم للانسحاب عاجلاً أم آجلاً . وربما كان علينا أن نحسب ، بدقة ، جملة من التفاعلات والاستحقاقات التي ستركب الأردن وتؤذيه إذا لم يتبن سياسة واضحة وديناميكية إزاء التطورات .

إن قراءة المعطيات العراقية قراءة صحيحة تجلنا متأكدين من أن نجاحاً أميركياً في القضاء على نظام الرئيس صدام حسين ، لن يؤدي ، أبداً ، إلى وقف المقاومة العراقية . صحيح أنها ستتخذ أشكالاً أخرى ، ولكنها ستكون فعالة ومثابرة ضد سلطات احتلالية لا يمكنها أن تتصرف إلا كالمحتلين ، وتزداد شراسة كلما تصاعدت المقاومة التي ستحظى بتعاطف دولي غير ملتبس بالمواقف السلبية من النظام العراقي الحالي .

لقد أصبح العراق قضية دولية بكل معنى الكلمة ، فبالإضافة إلى الاعتراض الأوروبي - بما في ذلك البريطاني - على نشوء وضع احتلالي أميركي في العراق ، فإن الحركة الشعبية السلمية والمعادية للأمركة ، ستواصل وتصدع تعاطفها مع المقاومة العراقية التي ستحظى ، من دون شك ، بتضامن الشعوب العربية .

لقد أظهرت الحرب الاستعمارية ضد العراق منذ الآن ، وبوضوح كامل ، أن الوطنية العراقية قد ولدت من جديد ، وأن الشعب العراقي سيتحدى ويقاوم بشراسة للحفاظ على استقلال بلده . وقد بدأ الغزاة ، مبكراً ، بمواجهة هذه الحقيقة ، سواء بالانتقام من المدنيين بالقصف الحاقق والمجنون ، أو بمعاملتهم على الطريقة الإسرائيلية بالمدهامات والاعتقالات الجماعية - تحت مسمى الأسرى ! - وإذلال الرجال والنساء على الحواجز . . . إلخ .

وهكذا ، فإنه يتوجب علينا أن ندرك أن العراق لن يشهد استقراراً تحت السلطة الاحتلالية ، وأن القضية العراقية بكل أبعادها المحلية والإقليمية والدولية ، مرشحة لأن تظل ساخنة وحاضرة لأمد بعيد . ولا ننسى أن الشعب الأردني سيظل مشدوداً إلى تطورات القضية العراقية ، وأنه بطبيعة الحال ، سيصطف إلى جانب مقاومة العراقيين . وهو لن يقبل ، أبداً ، بتطبيع العلاقات مع وضع غير شرعي في العراق . . .

في حين أن الغزاة الأميركيين يخططون ، فعلاً ، لاستعمار العراق ونهب ثرواته ، بل والاستئثار بمشاريع «إعادة البناء» . . . بحيث أن كل تعاون من أي نوع ومن أي جهة يظل في إطار المقاولات الرديئة البائسة . . . والمدانة سياسياً .

نحن ، إذن ، أمام معطيات حاضرة ، نستطيع أن نستنتج منها عناصر أساسية لبناء سياسة أردنية مستقلة ومؤثرة ، تؤمن المصالح الأردنية . ونحن نتصور هذه المصالح من منظور استراتيجي ، وليس انطلاقاً من الحرص على «مساعدات» واشنطن ودعمها . إن نشوء وضع احتلالي في العراق ، سيضع الأردن بين احتلالين . بل إنه سيفاقم الأخطار الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر العدواني التوسعي فلسطينياً وأردنياً . وسيفقد الأردن ، بذلك ، العناصر الأساسية لأمنه الوطني ، وسيكون مكشوفاً بالكامل ، علماً بأن علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية ، لا تشكل ، بعد اليوم ، أي ضمان . أولاً ؛ لأن الأميركيين أنفسهم تحولوا إلى قوة احتلالية في العراق . وثانياً ؛ لأن العراق - بالنسبة إليهم - هو مجرد منطلق لإعادة هيكلة المنطقة . وثالثاً ؛ لأن هناك تطابقاً كاملاً بين اليمين الأميركي واليمين الإسرائيلي . وكلاهما عقائدي ومهووس ، ويسعى ، ضارباً عرض الحائط بكل القيود السياسية التقليدية ، إلى إنشاء امبراطورية أميركية - إسرائيلية في المشرق العربي . إلى ذلك ، يمثل تفكيك العلاقات الأردنية - العراقية ، بكل جوانبها السياسية والاقتصادية ، خسارة استراتيجية للأردن ، لا يمكن تعويضها في المدى المنظور .

الأردن ، إذن ، لا يملك ترف الانتظار ، والاستكانة ، أملاً في التوصل إلى تفاهم مع واشنطن بشأن العلاقات الأردنية - العراقية ، أو المراهنة ، مرة أخرى ، على تشغيل لعبة سلام أميركية في فلسطين ، تحت يافطة «خارطة الطريق» . ليس هناك من بديل عن حوار وطني جدي وقرار وطني إجماعي يتبنى سياسة مستقلة ومبادرة وفعالة تنطلق ، بالتأكيد ، من رفض مبدئي للتعامل مع نتائج العدوان الأميركي على العراق ، وتتحصن بالشرعية الدولية ، وتتحرك بالتفاهم مع سورية والتحالف الفرنسي - الألماني - الروسي ، ولا تتراجع عن مصالح الأردن الحيوية في استقلال العراق ، وتأمين استمرار وتوطيد العلاقات الأردنية - العراقية .

ليس لدينا شك في أن العراق سوف ينتصر ، ويطرده المحتلين - بقي النظام العراقي الحالي أم لا - ووقفنا إلى جانب الشعب العراقي في هذه المعركة ، ليس خياراً عاطفياً . إنه خيار استراتيجي ، لضمان الوحدة الوطنية والاستقلال والمصالح ، في إطار الشرعية القومية والدولية .

... وعلى المستوى الشعبي ، هناك أكثر من المظاهرات الأسبوعية ، على أهميتها البالغة ، أولاً: للوضوح السياسي المنهجي ، ينبغي تحديد المطلوب الواقعي من السياسة الرسمية . فالسياسة تمارس ، في النهاية ، في سياق وطني - محلي . ولكي تكون الحركة الشعبية مؤثرة ، عليها أن تحدد مطالبها بوضوح ودقة وعيانية ، وفي إطار الممكن الوطني .

ثانياً : نقترح تفعيل وتنويع وسائل الاحتجاج على الغزو عموماً ، ولكن ، أيضاً ، على التفاصيل : الجرائم بحق المدنيين ، إساءة معاملتهم ، تدمير المنشآت ، تدمير الأوابد الأثرية والحضارية والتراثية ، الاعتداء على المقدسات . . . إلخ ، ويمكن أن تنشأ مجموعات لمتابعة كل شأن من هذه الشؤون بدقة وعلى أساس الاختصاص ، وإغراق حكومات العدوان برسائل الاحتجاج ، والتنسيق مع القوى المضادة للحرب في أوروبا والعالم ، بمثابرة وإلحاح وبالتفاصيل .

ثالثاً : متابعة وتسجيل وإشهار كل خرق للقانون الدولي يقوم به الغزاة في العراق ، ومخاطبة الهيئات الدولية ، بكثافة ، حول كل طرف بالتفصيل ، وهذا نشاط نوعي تستطيع أن تقوم به نقابة المحامين .

رابعاً : تأمين المساعدات . . . إلخ .

الدفاع عن العراق واستقلاله وشعبه هو دفاع عن النفس ، ونحن جزء من هذه المعركة . . . لا متفرجين متحمسين لمباراة .

٢٠٠٣/٤/٧

في مواجهة الحملة الإعلامية - النفسية

خلال اليومين الماضيين ، أرهقت أعصاب الأردنيين ، جراء اختلاط المشهد الحربي في العراق ، وتضارب الأنباء حول مجريات المعارك ، وسط حملة إعلامية - نفسية شرسة شنها الإعلام المعادي مستخدماً قدراته الهائلة على تشكيل الصور وبت الرسائل في قصف إعلامي مركز ، خضعت له ، ومررته - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - الإذاعات والفضائيات العربية الموالية للغزاة وغير الموالية . . . بل إن فضائية «المنار» اللبنانية - وهي منبر وطني - ارتبكت هي الأخرى لساعات قبل أن تصحح مسارها .

إن القصف الإعلامي الأميركي الكثيف ، هو بداية حملة تستهدف - قبل كل شيء -

زعزعة الصمود الشعبي العراقي وشل إرادة الشعوب العربية وتحطيم أعصابها . ولعلي أقترح على القارئ الكريم أن يحتمي من القصف الإعلامي المعادي ، بالانتباه إلى الحقائق الثابتة ، وهي :

1. إن الغزاة الأميركيين والبريطانيين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية في العراق . وهو ما يستطيع كل منا الاحتجاج عليه بوسائل الاتصالات المتاحة ، وبصورة فردية وجماعية .
2. إن العمليات العسكرية الجارية في العراق ، هي عمليات غير مسبوقة من حيث حجمها وطبيعتها وتعدد أشكالها وتداخلها . ولكن ، وسط هذا الاضطراب ، ينبغي أن نلاحظ أن المقاومة العراقية مستمرة وستستمر .
3. إن تدمير المقاومة المنظمة التي تقودها الحكومة العراقية لن يكون سوى محطة في حركة المقاومة العراقية الشعبية التي لن تهدأ حتى يتم طرد الغزاة وعمالئهم من العراق . وهكذا ، فإن من أهم واجبات الوطنيين الأردنيين حبال العراق ، الاستعداد لتقديم الدعم السياسي والإعلامي للمقاومة الوطنية العراقية ، أولاً - وقبل كل شيء - بإدانة ومقاطعة النتائج السياسية للعدوان ، سواء أكانت على شكل حكومة احتلالية ، أو على شكل حكومة عميلة .

4. إن نقاط الارتكاز التي حققها الغزاة في الجنوب ، أتاحت لهم تمرير المئات من عملائهم مما يسمى «المعارضة العراقية» ، وهؤلاء يعملون في المناطق المحتلة لإثارة أحقاد طائفية وتمييع روح المقاومة ، غير أن ظواهر كهذه هي ظواهر سطحية ولا تعبر عن العمق الاجتماعي - السياسي العراقي . وهذه الظواهر يتم استخدامها إعلامياً في تشكيل صورة لا تعكس الواقع الفعلي .

الجوهري ، الأساسي - دائماً وأبداً - إن الإنسان قد يدمر ولكنه لا يهزم . المقاومة العراقية مستمرة وستستمر في وجه المحتلين المجرمين . وهي ستتصير ، في النهاية ، حتماً . . . فالشعب العراقي لن يقبل بالاحتلال ، وسيقاومه حتى يتم طرد المحتلين . في هذه المعركة ، يعرف كل وطني ، خندقه .

نكون أو لا نكون !

ما هي صورة المنطقة العربية إذا نجح الاستعمار الأميركي في السيطرة على العراق؟! هناك سيناريوهات عديدة ، ولكنها - جميعاً - تلاحظ الاتجاهات التالية :

- اتساع نطاق العدوان الاستعماري ليشمل سورية ولبنان .
- إحداث تغييرات جذرية في السعودية تحت يافطة «التحديث» ، لإحاقها (بالإخضاع) بالأنظمة «الديمقراطية» الخليجية!
- وحملة للقضاء المبرم على الحركة الوطنية المصرية وعلى الإسلام السياسي الأصولي في مصر .
- تنفيذ شكل ما لمشروع الوطن البديل .
- تصفية القضية الفلسطينية .

وهناك مشاريع وتصورات تتعلق بكيفية «تحديث» كل بلد عربي وفقاً لخطة أميركية استعمارية شاملة ، يجري تنفيذها بالعدوان العسكري أو بالضغط السياسي والاستخباري . . . إلخ .

وما هي الاتجاهات الرئيسة في الخطة الاستعمارية الأميركية؟

1 . السيادة المحدودة ، بحيث تخضع الدول العربية للسياسات الأميركية في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية ، خضوعاً كاملاً ، فتقبل باستقبال القوات الأميركية ، وتلتزم بتقديم التسهيلات لها ، بغض النظر عن أهدافها وطبيعة عملياتها . . . إلخ ، وتمتنع ، في الوقت نفسه ، عن معارضة السياسات الأميركية .

ونلاحظ ، على هامش الحرب العدوانية على العراق ، أن معظم الأنظمة العربية قد أذعن فعلاً لمبدأ السيادة المحدودة ، من حيث استضافة القوات الأميركية الغازية وتقديم التسهيلات لها ، أو من حيث الامتناع عن إدانة العدوان الأميركي على العراق ، بالرغم من أنه يجري خارج نطاق الشرعية الدولية ويواجه غضب الرأي العام العالمي والعربي .

إن الأنظمة العربية التي ما تزال تعاند الخضوع الكامل لمبدأ السيادة المحدودة ، لصالح الاستعمار الأميركي وقوى العولمة ، سيتم إخضاعها بالقوة أو بالضغط السياسية أو بالمؤامرات الاستخباري . . . إلخ .

2. السيطرة المباشرة الشاملة على النفط العربي ، إنتاجاً وإدارة وتوزيعاً وتسويقاً ، وفق النموذج المعد لإدارة النفط العراقي . وهو ما يتجاوز النموذج الخليجي الراهن .
 3. التراجع النهائي عن أي نهج تنموي ، وعن أي دور اقتصادي - اجتماعي للدولة ، واعتماد الخصخصة وحرية السوق ، عقيدة رسمية مقدسة . ويشمل ذلك ، بالطبع ، الخضوع التام للمؤسسات المالية الدولية ، و«تحرير» القيود - مهما كانت - على حرية التجارة ورجال الأعمال ، ومنع أي إجراءات لحماية المنتجات أو الخدمات أو البيئة أو العمالة المحلية .
 4. إعادة هيكلة أنظمة التعليم والثقافة ، و«تحريرها» من أي مضمون وطني أو قومي أو تقدمي أو إسلامي . . . و«تحديث» الإعلام ليكون ، بالكامل ، جزءاً من المنظومة الإعلامية الأميركية ، كما نراه حاصلاً الآن في معظم الفضائيات العربية .
 5. منع العسكرة أو الحصول على أسلحة حديثة - عداك عن الأسلحة الشاملة - خارج نطاق التنسيق مع القوات الأميركية .
 6. الخضوع الكامل غير الملتبس للمشروع الصهيوني ، والتطبيع مع إسرائيل بغض النظر عن القضية الفلسطينية .
- وهذه الاتجاهات العامة ، تتحول إلى مطالب محددة تختلف بين بلد عربي وآخر ، حسب ظروفه ووضع . ونحن نلاحظ أن معظم الدول العربية تستجيب بقدر أو بآخر ، أو أنها تتهيأ للقبول بالخطة الأميركية ، من دون قيد أو شرط . وهي خطة ينبغي تنفيذها بصورة «ديمقراطية!!» وهي معادلة تعجز الأنظمة العربية عن تطبيقها . . . إذ كيف ستقبل الأغلبية بالسيادة المحدودة والإفقار والتهميش والانتحار الثقافي والخضوع للمشروع الصهيوني؟! بالقمع! طبعاً بالقمع الكثيف البوليسي وغسيل الأدمغة بالإعلام الموجه ، ومراقبة المجتمع وحركات الأفراد وهمساتهم وسكناتهم ، وإخضاعهم للتحقيق في العقول ، والمطاردة!
- للخطة الأميركية ، إذن ، عنوان هو «الديمقراطية» القمعية ذات الأسنان والمخالب ، والمصممة ، في النهاية لمصادرة القرآن الكريم!! وإعادة هندسة المجتمع والثقافة وفق الاحتياجات الاستراتيجية للاستعمار الأميركي .
- هذه هي الحرب الكبرى ، ويخوضها الاستعمار الأميركي ضد الشعوب العربية بوسائل عديدة ، ومنذ وقت طويل ، ولكنه يريد ، اليوم ، أن يحسمها من خلال تدمير الممانعة العراقية ، وإخضاع العراق للاستعمار المباشر . وسكيون ذلك منطلقاً لتنفيذ سهل

ومتسارع للخطة الأميركية على النطاق العربي .

لقد قبل النظام الرسمي العربي بمصيره ، واستسلم - باستثناء اعتراض هنا أو معارضة هناك - لإرادة الامبراطورية الأميركية . وهي ، عنده ، فعالة لما تريد ، فما الجدوى من مقاومتها؟! بل ما الجدوى ، عنده ، من الاحتجاج على تدمير المدن العراقية وقتل المدنيين العراقيين بالآلاف!؟

النظام الرسمي العربي لم يعد يحتج أو يشجب - سقى الله تلك الأيام - إنه مستسلم بالكامل لقضاء الامبراطورية الأميركية وقدرها . لم تعد ، عنده ، رؤية أو إرادة لكي يدرا عن نفسه أو شرعيته أو كرامته . إنه راض بما يُرتَّب له من القيام بدور «الحكم الذاتي المحدود» في الشؤون البلدية والقروية ، بينما تنازل - أو أنه في طريقه لأن يتنازل - عن الدفاع والسياسة الخارجية وإدارة الاقتصاد والمجتمع . . . والثقافة الوطنية ، للضباط الأميركيين .

الجبهة المقابلة في هذه الحرب الكبرى ، هي جبهة الشعوب العربية . وليس أمامها سوى المقاومة ، وليس عندها بديل عن النصر . ومثلما إن العراق هو الآن مركز العمليات الاستعمارية ، فإن المقاومة العراقية هي مركز المقاومة الشعبية العربية . ولذلك ، نحن نتلهف على دعمها وضمودها . وهي ستستمر - سواء أبقى النظام العراقي الحالي أم رحل - وستساعد وتطرد المحتلين ، وتلهم الشعوب العربية كلها ، طريق الحرية .

لست متفائلاً أو متشائماً! فهذه لعبة نفسية بلهاء ، بل أرى السؤال التاريخي : نكون أولاً نكون! وأرى الضرورة التاريخية للمقاومة . لقد كتب التاريخ على الشعوب العربية أن تعود إلى نقطة الصفر في حركتها من أجل الاستقلال . وليس ثمة من بديل .

٢٠٠٣/٤/١١

من يوسف العظمة .. إلى صدام حسين

المطلوب أن يظل مصير الرئيس صدام حسين ، غامضاً إلى أمد بعيد . المطلوب ، أميركياً ، أن تفقد الجماهير العربية إيمانها بقادتها الوطنيين ، وبنفسها ، وبطريق الكفاح

الوطني ضد الاستعمار . ولكن «الغموض» يتبدد أمام الحقائق ، وأهمها أن الرئيس الشرعي للعراق لم يوقع على صك استسلام للقوات الغازية ، ولو حدث ذلك لكان نصراً تاريخياً للاستعمار الأميركي يمنحه شرعية ما في العراق . وهو لم «يظهر» ، فليس هناك بلد يستطيع أن يستقبله ، ولا صدام حسين من الذين يهربون ، ولا إدارة البيت الأبيض تتأني لحظة واحدة في تعقبه . وطالما أن الدفاعات العراقية تواصل الانهيار ، فالأرجح أن الرئيس تراجع تكتيكياً لتنظيم المقاومة . والاحتمال الثاني ، أن يكون في جنات الخلد ، شهيداً .

هل كان الرئيس دكتاتوراً؟ نعم! هل أخطأ في تكتيكاته السياسية ، والعسكرية؟ ربما!؟ غير أن الرئيس كان وطنياً عراقياً مخلصاً وعاملاً لنهضة العراق ومجده ، وكان قومياً عربياً ذا قامة تاريخية . وبإله من مجد أن يموت الرئيس شهيداً . فهذه ستكون المرة الأولى التي يضحى فيها زعيم عربي بدمائه دفاعاً عن وطنه . . منذ مأثرة وزير الدفاع السوري ، يوسف العظمة ، في معركة ميسلون ، دفاعاً عن دمشق ضد الاستعمار الفرنسي العام 1920 .

لقد انتهت مرحلة كاملة من تاريخ الدولة الوطنية العراقية ، وبدأت مرحلة جديدة ، هي مرحلة المقاومة الشعبية الهادفة إلى طرد المحتلين وإعادة تأسيس الدولة العراقية ذات السيادة التي تسترجع مرة أخرى المشروع الوطني العراقي في تحقيق التنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي وبناء القوة القادرة على صد الأطماع الإقليمية والتوسع الصهيوني .

مرحلة جديدة من الكفاح ، ولكنها لا تبدأ من الصفر . فالدولة العراقية الحديثة المتكونة منذ العشرينيات تختزن من الطاقات والخبرات ما سيجعل المقاومة العراقية حركة جبارة ونقطة تحول نوعية في عميلة استنهاض حركة التحرر الوطني العربية من المحيط إلى الخليج .

ما هي الطبيعة الاجتماعية السياسية لنظام الرئيس صدام حسين؟ ما هي أخطاؤه وخطاياه؟ وإنجازاته؟ وإخفاقاته؟ ودكتاتوريته؟! وسوى ذلك من الأسئلة والشؤون

. . هي قضايا يناقشها الوطنيون لاستخلاص الدروس من أجل تجديد الكفاح الوطني ،
ولكننا نرفض أن يلو كها الإعلام المعادي والمتأمركون لإقناع الشعب بأن القضية
المطروحة هي نظام الرئيس صدام حسين . . وليس الاحتلال الأميركي للعراق!

بل . . ليكن ما تريدون! قولوا ما شئتم . . تبقى الحقيقة : إن نظام الرئيس صدام حسين
مرحلة انتهت ، وما هو مائل الآن هو الاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق ، وهذه
هي القضية الوحيدة الجديرة بالنقاش الآن .

الاحتلال! في مطلع القرن الحادي والعشرين! وبعدها سافر همجي ، وبانقلاب
خسيس ، ولأهداف لصوصية وصهيونية! هذا هو الواقع المائل الذي ينبغي أن ينصب
حوله ، كل نقاش وكل اهتمام . وغير ذلك ، فهو القبول بالاحتلال وترويج الركون
أمامه .

. . شعبنا العراقي العظيم يحتاجنا اليوم في معركته التاريخية لطرد المحتلين .

٢٠٠٣/٤/١٣

رويداً : الحرب لم تنته

الرئيس الشرعي للعراق ، المناضل صدام حسين ، لم يستسلم ولم يهرب ، ولم يفرط
بالأمانة . فإما إنه استشهد ، وإما أنه انسحب إلى مواقع خلفية لمواصلة القتال . هذان
هما الاحتمالان الواقعيان الوحيدان اللذان يحاول الغزاة - وقد نجحوا في محاولتهم
هذه مؤقتاً - إغراقهما بتمثيلات إسقاط التماثيل ، وإطلاق عصابات الجناة لكي تعيث
فساداً في كل المناطق المحتلة من العراق .

وفي الاحتمالين ، فإن الحرب لم تنته بعد ، بل إن رئيس البيت الأبيض ، ما يزال يؤكد
أن الحرب لم تنته ، بينما تواصل قواته حشد طاقاتها التدميرية ، بما في ذلك استخدام
ذخائر ثقيلة من بينها القنابل من زنة 900 رطل!

هناك إذن فصل تال في هذه الحرب ، سيكون طويلاً . إنها حرب المقاومة التي سيشتنها
الشعب العراقي ضد الاحتلال حتى إخراجه من أرض الرافدين ، وهذه بدأت بشاثرها
مبكراً جداً .

ففي ليلة الأربعاء 9 نيسان، أوقع المقاومون العراقيون في حي الأعظمية، بالغزاة، وحسب اعترافهم، قتيلاً وثلاثين جريحاً، في اشتباك خلف ألبيتين للقوات الغازية واضطرها للمغادرة الحي مدحورة.

وفي يوم الخميس 10 نيسان حدثت واقعتان لهما مغزى كبير جداً. - عملية استشهادية في ساحة الفردوس قرب فندق فلسطين، أدت إلى قتل وجرح عدد كبير من جنود الغزاة، وأهميتها أنها حدثت في الموقع نفسه الذي أقام فيه الغزاة المسرحية الهزلية لإسقاط تمثال الرئيس صدام حسين بدبابة أميركية وبتهليل عصابة من بضعة عشرات من المرتزقة المجلوبين مع أعلام عراقية شطبت منها عبارة «الله أكبر»، وهي أعلام أعدها الغزاة مسبقاً.

- اغتيال عبد المجيد الخوئي في النجف الأشرف. وكان الخوئي قد أفتى بعدم مجابهة المعتدي. وجاء هو نفسه على دبابة أميركية.

وياله من فسخ إعلامي - نفسي، وقعباه: -

الغزاة بعد أن قتلوا الرئيس الشرعي للعراق.. أو بعدما اضطروه للتراجع التكتيكي، قاموا بما يشبه عملية انقلاب: سيطروا على الأحياء التي تقع فيها مراكز السلطة، ودمروا شبكات الاتصال، وقصفوا مكتب «الجزيرة»، وحاصروا مكتب قناة «أبو ظبي»، وقصفوا فندق فلسطين، حيث تقيم الصحافة العربية الدولية، بهدف السيطرة الكلية على الصورة الإعلامية، وبدأوا بصياغتها عن طريق وضع مجموعات من المرتزقة أمام الكاميرات، وهم يُسقطون تماثيل الرئيس ويحرقون صورته! وسط تسريب إعلامي مقصود لخبر مفبرك عن هروب الرئيس صدام إلى روسيا! ثم أطلقوا، بصورة متعمدة ومنسقة، عصابات النهب والإجرام لتعيث في كل المناطق المحتلة، لكي تغطي جرائم الجناة، جرائم الغزاة! ولكي تشل فعالية الشعب العراقي عن مقاومة المحتلين! فالأولوية عند العراقيين، اليوم، هي لدرء السرقة والقتلة، عن عائلاتهم وأحيائهم ودورهم.

إنه الفصل الثاني من العدوان الذي يتم تحت يافطة «تحرير» الشعب العراقي! بالقصف والقتل والترويع والكذب والسرقة وتخطيم مؤسسات ورموز الدولة، بل وحرمان الجرحى من العلاج. إنها جريمة جديدة في مسلسل الجرائم التي أن الأوان لكي ننهض من «ضبعها» الإعلامي النفسي، لكي نقول: «لا! لا! لا» مدوية ترفع يد الغزاة عن

شعبنا العراقي العظيم .

وقع الشعب العراقي ، إذن ، بين مطرقة «عصابة الأوغاد الدوليين» وسندان «عصابة الأوغاد المحليين» . إنها حملة منسقة لتدمير حياة الشعب العراقي ومعنوياته وإخضاعه . ولعله أصبح من الناقل السؤال : لماذا لم يرسل المحتلون جنودهم لحماية مؤسسات الدولة - ما عدا وزارة النفط! - أو أقله لحماية المستشفيات ، ولماذا لم يفعلوا شيئاً لإعادة الكهرباء والماء والخدمات في المدن المحتلة ؟

الحرب الاستعمارية الهمجية على العراق مستمرة ، وتزداد ضراوة في خضم فوضى مقصودة ، ينظر مجرم الحرب رامسفيلد لها من دون حياء! ومع ذلك ينشغل «مثقفون» أردنيون وعرب ، بالشماتة من الخط الوطني الكفاحي ، بل ويقوم بعضهم بهجوم معاكس على الروح الوطنية التي شبت في صدور المواطنين العرب على وقع اللهب العراقي . وبدأنا نقرأ ونسمع سلسلة من التخرصات الهادفة إلى الاستخفاف بصمود العراقيين وبسالتهم في التصدي للغزو الأميركي - البريطاني .

لقد صب الغزاة على العراق ما يوازي بضعة قنابل نووية ، وشنوا على بلد محاصر وشعب منهك ، حرباً إجرامية بأعتى وسائل الدمار وأكثرها تقدماً . ونحن الذين نتفرج على «المباراة» من بعيد ، نريد لفريقنا أن يكسب !! العار للمتفرجين وليس للعراقيين! إن استراتيجية الدفاع العراقية لم تقم - ولم يكن بإمكانها أن تقوم - على النصر العسكري ، بل على الدفاع وإطالة أمد الحرب لكي تحسمها الشعوب العربية والرأي العام العالمي . وهو ما لم يحدث حتى الآن ، وما يزال مطلوباً أن يحدث ، فالعدوان مستمر ، والمقاومة مستمرة .

٢٠٠٣/٤/١٤

حول مستقبل العراق!!

في الليلة الأولى للعدوان الأميركي على العراق ، استهدفت موجة من القصف المركز اغتيال الرئيس العراقي صدام حسين وأعضاء القيادة العراقية ، لدى اجتماعهم في أحد المقرات . وقد فشلت محاولة الاغتيال تلك . ولكنها تكررت أكثر من مرة ، خلال العدوان الأميركي المستمر ضد العراق .

المعتدون الأميركيون يعرفون القليل عن العراق ، ولكنهم يعرفون ، مؤكداً ، أن

نجاحهم في اغتيال الرئيس العراقي والأعضاء الرئيسيين في القيادة العراقية ، سيوفر عليهم مواجهات صعبة مع القوات النظامية . لماذا؟ لأن النظام العراقي المدمر كان يقوم على الزعيم الفرد والنخبة القيادية ، بحيث أن غياب الزعيم ورجاله ، سوف يؤدي ، حتماً ، إلى انهيار الآليات كلها ، ويفتح الباب أمام التفكك وطلب السلامة والخيانة . وهذه تُظهر واحدة من فضائل النظام الديمقراطي ! توزيع السلطات والصلاحيات ، وتدريب القيادات الوسطى والدنيا على المبادأة واتخاذ القرارات . كذلك ، بينما يملأ النظام القائم على الزعامة الفردية ، آلياته القيادية بتحشيدات من المواليين المتزلفين المستعدين للانهيار أو الخيانة - كما فعل قائد الحرس الجمهوري في معسكر الرشيد ببغداد ماهر سفيان - فإن النظام الديمقراطي يملأ مواقعه القيادية على أسس مهنية وأخلاقية ، ويتجنب ، بالتالي ، الضربة القاتلة التي قد يوجهها خائن تجتمع لديه صلاحيات واسعة .

ليس عندي شك في أن الرئيس صدام حسين قائد تاريخي . لقد طلب النهضة والمجد للعراق ، وكان ، بمعنى ما ، استشهادياً . وعلى الأرجح أنه نال مبتغاه . لكنه ، عبر ثلاثة عقود من قيادته ، أزاح حلفاءه الموضوعيين في برنامج نهضة العراق ؛ وبدلاً من نهج التحالفات السياسية ، اختار نهج الحكم الفردي بوساطة الأجهزة الأمنية التي أفرغت العراق من القوى الحية المناضلة المستعدة لتسديد ضربة الدم للوطن . لقد كان الوضع السياسي في العراق ، طوال العقدين الأخيرين ، يحول دون تكون القوى والأحزاب السياسية والهيئات المستقلة . ولذلك ، لم يعقب سقوط النظام ، سوى الفوضى . ولم يجد الشعب العراقي بين يديه آليات سياسية حاضرة لتنظيم صفوفه . وسياخذ العراقيون بعض الوقت لتأسيس تلك الآليات أو تدعيمها ، في إطار نهوض المقاومة الوطنية .

برنامج الرئيس صدام حسين هو برنامج المشروع الوطني العراقي : تأمين النفط ، والقطاع العام ، والتنمية الشاملة ، والتصنيع ، والتدريب العلمي ، وتعزيز القوات المسلحة ، والحصول على أسلحة الردع . ومشروع كهذا يستلزم بالطبع تحرير القوى العاملة الريفية وأبناء الفقراء ، وإدماجهم بالمشروع الوطني . وهذا ما حصل إلى حد بعيد ، حين تحول ملايين الفلاحين والبدو إلى جامعيين وعلماء ومهنيين وضباط وجنود وموظفين وعمال دائمين في المنشآت الصناعية . وقد نشأت ، بالفعل ، آليات لتوزيع

وإعادة توزيع الثروة النفطية على نطاق واسع وتنموي في العراق . وهو ما لم يحدث في أي بلد نفطي عربي آخر .

كان الرئيس صدام حسين مخلصاً لتقاليد الدولة العراقية تجاه الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ، أو صد الأطماع الإيرانية ، أو اتخاذ موقف مبدئي تجاه القضية الفلسطينية ، أو التأكيد على الوحدة العربية والتضامن بين البلدان العربية . وهو تضامن طالما ترجمه العراق ، عسكرياً ومالياً ومعنوياً .

بالمقابل ، فإن المشروع الأميركي الاستعماري للعراق ، يستهدف إعادة الخصخصة ، ووقف النزعات التنموية ، وتقليص دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي ، والسيطرة على الثروة النفطية لصالح الشركات الرأسمالية الأميركية ووكلائها المحليين . ومن النافل القول إن المستعمرين يريدون ، بالطبع ، اجتثاث النزعات القومية من السياسة العراقية والدولة العراقية ، وتحويل بغداد إلى مركز مضاد لحركة التحرر الوطني العربية ، وتمير صلح عراقي - إسرائيلي .

وهكذا ، فستكون «الديمقراطية» حكرأ على القوى المتأمركة المتأسرلة والأقلية الكمبرادورية ، بينما ستعرض أغلبية الشعب العراقي للإفقار والتهميش والقهر السياسي والاجتماعي .

المشروع الاستعماري الأميركي في العراق ، لن يكتب له النجاح أبداً ؛ أولاً ، لأن الاحتلال الأميركي لن يستطيع الصمود طويلاً أمام نهوض المقاومة الوطنية العراقية التي ستجتذب إلى صفوفها - بسرعة - أغلبية العراقيين ، وسوف تمنع استمرار أي حكومة عميلة للاحتلال ؛ وثانياً ، لأن المقاومة سوف تعيد إنتاج الوطنية العراقية ، ووحدة المجتمع العراقي وحيويته السياسية والثقافية والفكرية . وفي هذا الإطار بالذات ، سوف تستعاد الخطوط العامة للمشروع الوطني العراقي .

على المديين المباشر والمتوسط ، سيكون العراق مستقراً سياسياً وأمنياً للاحتلال الأميركي . . . غير أن الكفاح الوطني سوف يتصاعد ضد المشروع الأميركي كله . فالمعركة ، في النهاية ، ستتحذ أشكالاً عدة : إنها المعركة بين الاستعمار الأميركي وبرنامج القوائم على النهب والإفقار والإحراق والصهينة ، وبين الشعوب العربية وحقها في الاستقلال والحرية والتقدم والتنمية .

أي «يأس» ، إذن ، وأي «تفاؤل»؟! إنها حرب طويلة ، متعددة الأشكال ، بين معسكرين سياسيين - اجتماعيين .

٢٠٠٣/٤/١٧

المجد للشعب العراقي

خلال أسبوع واحد من «نصرهم» الزائف في بغداد ، ظهرت جملة حقائق تضع الغزاة الأميركيين في العراق ، أمام المأزق الموعود :

فهؤلاء لم يحققوا نصراً عسكرياً مجيداً ، بل ارتكبوا جرائم حرب ، وتأمروا لتنفيذ انقلاب ضد السلطات العراقية الشرعية ، وأطلقوا العنان لعصابات النهب والسلب والتخريب ، ولم يبذلوا أي جهد لضمان سلامة المؤسسات والحياة الدينية الحضارية أو لتأمين الاحتياجات الأساسية للسكان .

وهذه الفوضى المقصودة ارتدت على صانعيها ، ووضعتهم في أشنع صورة ، ليس أمام العراقيين فقط ، وإنما أمام العرب والعالم ، وسرعان ما تلاشى المشهد التلفزيوني المصطنع لإسقاط تمثال الرئيس صدام حسين في ساحة الفردوس ، لتحل محله المظاهرات التي تندد بالاحتلال وتطالب برحيله .

وهذا الاحتلال الذي يفتقر إلى أي شرعية دولية ، يصطدم بجدار الرفض العراقي ، المبني والشامل : الاحتلال مرفوض كلياً ونهائياً ، وحكومة الاحتلال سوف تولد ميتة سياسياً ، ولن تستطيع ملء الفراغ القانوني في العراق ، ولن تحظى بأي شرعية .

وقد تبين حالياً ، أن أدوات الاحتلال السياسية من «المعارضين» (ماذا يعارضون سوى إرادة الشعب العراقي؟!) هي أدوات غير صالحة للاستعمال! فقد أعلن العراقيون ، صراحة ، أنهم يرفضون التعامل مع أعوان الاستعمار الذين أصبحوا مجرد غربان مذعورة على قائمة الاغتيالات ، بدءاً بعبد المجيد الخوئي الذي قتل بالسكاكين في النجف الأشرف ، ومروراً بأحمد الجلبي الذي فشلت المحاولة الأولى لقتله ، وليس انتهاءً بمشعان الجبوري ، الذي سيدفع ثمن معجزة الموصل ، الثلاثة الماضي ، حين حرّض المحتلين على إطلاق النار على الجماهير التي انطلقت تهتف ضده وضد أسياده ، وتؤكد أن «الديمقراطية هي زوال الاحتلال» .

وأي شرعية من أي نوع تبقى لاجتماع «المعارضة» في الناصرية ، وقد زحمه آلاف

المتظاهرين المنددين بالاحتلال وعملائه؟

المظاهرات . . المظاهرات! سوف يغرق المحتلون من أقصى العراق إلى أقصاه بالمتظاهرين ضد الاحتلال الذي وقع في المأزق ، فقمعُ التعبيرات السياسية للشعب العراقي يعرّي المحتلين حتى النخاع ، ويطوح بكل ادعاءاتهم «الديمقراطية» ، ويظهرهم بوصفهم - كما هم فعلاً - لصوصاً استعماريين . وبالمقابل ، فإن التسامح مع النهوض السياسي للحركة الوطنية العراقية ، سيحاصر المحتلين بمطلب الشعب العراقي الذي يحظى بالإجماع : زوال الاحتلال فوراً .

الديمقراطية في العراق لها نتيجة واحدة : «لا» مدوية للاحتلال ! أما ذلك الوهم الأميركي عن وضع هجين من الاحتلال و«الديمقراطية» فليس له أي أساس واقعي . إن الصدام الحتمي بين الديمقراطية والاحتلال ، سوف يقود المحتلين - كما فعلوا في الموصل - إلى إطلاق النار ، وإلى وحشية القمع ، وهنا ، سوف تنتهي المرحلة الأولى «السلمية» من المقاومة الوطنية العراقية ضد المحتلين ، لتبدأ المقاومة المسلحة ، وستكون هذه مقاومة شعبية متجذرة متصلة نابعة من مبادرات أصيلة ذاتية ، لا يمكن هزيمتها ، وستجعل الاحتلال غارقاً بالدم .

بالاحتلال لن يكون هناك استقرار في العراق ، وستظل القضية العراقية ملتبهة ، وتؤكد نفسها بوصفها قضية دولية ، وأساساً للانشقاق في السياسة الدولية بين امبراطورية الشر الأميركية وبين العالم .

فأي «نصر»؟!

«النصر» الأميركي في العراق ، زائف عسكرياً ، وزائف سياسياً ، طالما أن الاحتلال لن يستطيع أبداً أن يحكم العراق بوسائل شرعية ، ولن يستطيع ، بالتالي ، أن ينفذ برنامجه الخاص بإعادة هندسة الدولة والمجتمع في البلد الشقي .

والمقاومة العراقية ، في حصارها السياسي للمحتلين ومشروعهم في العراق وفي المنطقة ، سوف تلهم أشكالاً عديدة من المقاومة العربية ، وتجدد الحركة الشعبية المعادية للعولمة على نطاق الكون .

المجد . . للشعب العراقي .

زادتني التجربة العراقية تعجباً من أولئك العرب المغرمين بالأمموزج الأميركي ، المتأمركين وأشباه المتأمركين . أميركا التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتحتل العراق ، هي ، بالطبع ، عدو قومي . غير أنني أتحدث عن شيء آخر ، هو أن النظام الأميركي ساقط أخلاقياً من وجهة نظر المعايير الغربية الحديثة . إن أميركا لا تمثل الثقافة الحديثة ، وإنما «ثقافة» رعاة البقر في تكساس ، مع تعديلات أساسية هي انعدام الأخلاق كلياً ، أو ، للدقة ، اعتماد العدمية الأخلاقية بوصفها عقيدة قومية .

مثل أي قاطع طريق ، لا تحفل الولايات المتحدة الأميركية بالمبادئ القانونية والمعاهدات والشرائع ، كما لا تحفل بالرأي العام . وقد أثبتت ذلك من خلال غزو مسلح للعراق ، بالرغم من رفض مجلس الأمن الدولي ومعظم دول العالم وشعوبه . وقد استخدم الغزاة ضد العراق ، من دون أي مبرر أو مسوغ ، قوات ضخمة وأسلحة تدمير غير مسبوقه . ولا نعرف - حتى الآن - حجم ما ألحقته بالبنى العراقية من خراب ، ولا عدد من أوقعتهم بين العراقيين من شهداء وجرحى ، إلا أن المعطيات الأولية تشير إلى كارثة . وقد مارس الغزاة الحرب مستخدمين ، إلى جانب القوة التدميرية ، حملة إعلامية - نفسية من الأكاذيب . ولم يعلنوا عن العدد الفعلي لقتلاهم وجرحاهم . وقد دخلوا إلى بغداد بوساطة انقلاب ضد السلطات الشرعية ، ولم يعرف شيئاً عن ذلك الذي أرادوا أن يصوروه باعتباره «نصراً» !

إن الإعلام الأميركي لا يتمتع بأي قدر من الصدقية أو الاستقلال أو الموضوعية ، وقد حرم الشعب الأميركي نفسه من المعلومات ، وتم قمع الحركات الأميركية المعادية للحرب ، بالعنف والاعتقالات والتخويث . والبلطجي لا يهتم بالآخرين وحيواتهم وآرائهم ، بل بالأسلوب .

لقد أصبح ثابتاً الآن أن سُرَّاق المتحف الوطني العراقي هم أعضاء عصابة منظمة للتجار بالآثار . فلمن تتبع هذه العصابة؟ لوزير الدفاع الأميركي رامسفيلد أم لنائبه . . أم لمستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس؟ أم إنها تتشارك مع الجنرال تومي فرانكس؟! إن سرقة آلاف القطع النادرة التي تمثل سبع آلاف سنة من الحضارة الإنسانية ليس عملاً يقوم به الغوغاء ، بل إنه عمل منظم لعصابة جاءت إلى بغداد على صهوة الدبابات

الأميركية ، وحظيت بالرعاية والحماية من المارينز . وهناك تحليلات ترى أن هذا التصرف نابع من عداوة أميركا - الفقيرة حضارياً ، والهمجية - للبلدان ذات التاريخ الحضاري العريق . ولذلك - مثلاً - كانت الطائرات الأميركية تتعمد قصف الكنائس الأرثوذكسية باهرة الجمال في العاصمة اليوغسلافية بلغراد . غير أنني أعتقد أن نهب المتحف العراقي وسواه من الأوابد الحضارية في العراق ، له ، بالإضافة إلى الحسد الحاقد في قلب راعي البقر ضد المتحضرين ، سبب بسيط واضح ، هو الشراكة بين البيت الأبيض أو الجيش الأمريكي - أو كليهما - وبين مافيات تجارة الآثار!

إنها جريمة العصر ضد الثقافة الإنسانية . . من أجل حفنة من الدولارات! ليس أكثر . مثلما أن تدمير المنشآت العراقية تم ويتم لحساب شركة «بكتل» الأميركية وعمولات جورج شولتز . وهل رأيت على شاشة «الجزيرة» كيف لغمت قوات الاحتلال الأميركي محطة توليد للكهرباء في بغداد ، لتمنع الكادرات العراقية من تشغيلها؟! لماذا لم يبادر المحتلون إلى إعادة الخدمات المدنية في العراق ، وخصوصاً في بغداد ، على الرغم من أنه يمكن تشغيلها في بضعة أيام؟!

لماذا كانت عصابات النهب والسلب تأتي برفقة الدبابات الأميركية أو بعدها بقليل وتحت حمايتها؟! ولماذا هذه الفوضى التي اجتاحت المدن العراقية ، والتي لم يخفف من وطأتها سوى إقدام العراقيين على مبادرات التنظيم والدفاع الذاتيين؟! أليس لأن المحتلين شركاء في النهب .

لقد لحق بالعصابات ، طبعاً ، غوغاء وجياع أرادوا الحصول على شيء ما يبيعونه حاجة . هؤلاء أعادوا المسروقات البسيطة إلى المساجد . ولكن السرقات الكبيرة ، وخصوصاً سرقة المتحف العراقي ، اقترفت عصابات متعاونة مع المحتلين . لماذا لم يفعل الغزاة شيئاً لإنقاذ المستشفيات من السرقة أو الخراب؟! . . أليس من أجل حفنة من الدولارات لعصابة الأوغاد الدوليين التي وضعت يدها ، أولاً ، على آبار النفط ، وتريد ، خلافاً لأبسط قواعد الشرعية الدولية ، ضخ النفط العراقي لحسابها!!

وهناك عدة تحليلات اقتصادية رصينة ترى أن الحرب الاستعمارية على العراق لن يتلوا تحسن أكيد في أداء الاقتصاد الأميركي ، وأن أعباء الحرب والاحتلال سوف تثقل ذلك الأداء على المستويين القصير والمتوسط . ولكن ما أهمية ذلك طالما أن أعضاء مجلس الحرب الأميركي سوف يأخذون حصصهم وعمولاتهم! إنه نظام فاسد

كلياً . لقد اقترف المسؤولون الأميركيون ، جرائم الحرب من أجل شركائهم التي توظفهم وتدعم حملاتهم الانتخابية! وها هم قادة «أعظم» دولة عرفها التاريخ ، مجرد سماسرة موت! إنهم ليسوا حتى نازيين ، بل أقل شأنًا ، لأنهم يفتقرون إلى الحس التاريخي ، ولا تدفعهم للحركة سوى العمولات ، مثلما يحدث في جمهورية موز ، وليس في بلد ينتمي إلى الثقافة الحديثة .

وهذا لا يتناقض - بل ينسجم - مع كون أعضاء العصبة الدوليين زمرة من المهوسين دينياً . إن الهوس الديني - وهو ، بحد ذاته ، ظاهرة مضادة للثقافة الحديثة - يعطي لأعضاء العصبة تلك ، المسوخ النفسي لارتكاب الجرائم والسراقات . فالهوس الديني يقود إلى العدمية الأخلاقية إزاء «الآخر» في الخارج والداخل ، فطالما أن «الآخر» ليس من زمرة المتعصبين ، فهو مستباح . ولنتذكر العقيدة اليهودية التي ترفض كل القيود الأخلاقية في السلوك إزاء غير اليهود ، وغير المؤمنين ، بما في ذلك القتل والغش والخديعة .

إن السلوك الأميركي إزاء العراق يدعو إلى التقزز والغضب من وجهة نظر إنسان متحضر ، حتى لو كان أميركياً ، ولنتأمل فقط دعوة واشنطن إلى رفع الحصار عن العراق ، المستمر بإرادتها منذ 12 عاماً . . مما أدى إلى قتل مئات الآلاف ولا سيما الأطفال في هذا البلد المنكوب .

الآن ، لم تعد واشنطن تريد التأكد من أن العراق قد نفذ القرارات الدولية وأنه لا يملك أسلحة دمار شامل . . وتريد رفع العقوبات عنه ، وإسقاط مديونته! لماذا! لكي تتمكن من سرقة النفط العراقي ، وتحرير تجارة العراق الخارجية . . لحساب الشركات الأميركية .

وقد كان منطقياً أن الدول التي كانت تسعى إلى رفع العقوبات عن العراق في ظل الحكم الوطني - مثل فرنسا وروسيا - تريد الآن الإبقاء مؤقتاً على تلك العقوبات ، لكي تضمن إشراف الأمم المتحدة على عائدات النفط العراقي ، والعقود التجارية مع العراق .

لا يوجد أي مضمون قانوني أو أخلاقي للسياسة الأميركية . . لا توجد قواعد أو معايير قانونية أو أخلاقية للسلوك السياسي الأميركي .

ماذا نتعلم من أميركا؟ العدوانية؟ الأكاذيب؟ الخديعة؟ انعدام المعايير الأخلاقية؟
المؤامرات؟ قمع الرأي العام الداخلي ، وتجاهل الرأي العام الدولي؟
احتقار الآخر؟ النهب؟ الاتجار بالآثار؟ إخضاع السياسة للعمليات؟! الفساد؟
الشراكة مع عصابات المافيا؟! احتقار الثقافة الإنسانية؟ تحفيز وتشجيع كل النزعات
الرجعية والعصبية والإجرامية باسم «الحرية»؟ وأية حرية هذه التي لا ترتبط بأية معايير
اجتماعية أو حضارية؟!

ليس لدى راعي البقر ما نتعلمه منه . وليس في أنموذجه ما يجعلنا نفكر في
الاقْتباس . . . أنقتبس من الهمجية؟!

الغزاة الآتون إلى العراق بوعد «الديمقراطية» ، اصطنعوا الفوضى ، وواصلوا التدمير
المنظم للبلد بعد انتهاء الحرب ، ولم يحملوا معهم مواد طبية أو إنسانية ، وعرقلوا
عامدين تشغيل المرافق المدنية ، وأتاحوا للعصابات استباحة المستشفيات ، وتخريب
المنشآت ، وتصعيب الحياة اليومية على شعب منكوب ، عداك عن نهب الثروات
الثقافية ، وهي - بالنسبة إليهم - مجرد «سلع مهربة» حصيلتها حفنة دولارات!

الغزاة الآتون إلى العراق بوعد «الديمقراطية» ليس في جعبتهم من مشروع سياسي
للعراق سوى أحمد الجلبي ومشعان الجبوري وجلال الطالباني! وهؤلاء - مثل سيف
مسلط على رقاب الشعب العراقي - هم عماد «الديمقراطية» الأميركية في العراق!
دكتاتوريون من الدرجة العاشرة!

والطريف أن هؤلاء لا يستطيعون ممارسة السياسة وإقامة الديمقراطية في العراق إلا
بحماية الحراب الاستعمارية! ولذلك ، فها هم يصرحون تباعاً عن «حاجة العراق» لبقاء
المحتلين ، وأن المطالبين بزوال الاحتلال . . هم «تيار» مرتبط ب«بقايا النظام البائد»!!
هذه هي «الديمقراطية» الأميركية التي تجعل من العمالة . . وجهة نظر!!

٢٠٠٣/٤/٢٢

إلى الرفاق البعثيين ..

لم يعد هناك أي أساس لانقسام البعثيين الأردنيين إلى جناحين : عراقي وسوري ،
وجماعات وشخصيات .
فالبعث العراقي انتقل ، الآن ، من السلطة ، إلى المعارضة . وهو سيكون منشغلاً وإلى

أمد بعيد ، بالشؤون العراقية . ومن أجل تجديد دوره في الحياة السياسية العراقية ، سوف يقوم ، حتماً ، بتجديد خطابه وبرامجه ، وسيعرض على الأرجح ، إلى انشقاقات وتباينات وتناقضات في المواقف كان يجمعها ويخفيها الوجود في السلطة . غير أن البعث العراقي سيعتد حتماً ، جزءاً أساسياً من الحركة الوطنية العراقية ، وسيكون له دور أساسي في مستقبل العراق . ولكن بالطبع ، لم يعد باستطاعته موضوعياً أن يكون مركزاً لحركة قومية في الأقطار العربية الأخرى .

والبعث السوري مُوجَّهٌ ، اليوم ، بسؤال مصيري . فإما أنه يقدم جملة من التنازلات للاستعمار الأميركي ، تمكن البعث من البقاء في السلطة ، ولكن في خط غير خطه ، وإما أنه يقدم «تنازلات» لتحالف وطني عريض قادر على الحفاظ على استقلال سورية ودورها القومي ويدفع بقوى التنمية الوطنية إلى آفاق جديدة . وعلى الرغم من أنني لست متفانلاً بفرض الخيار الثاني ، فإنني لا أرى طريقاً سواه للحيلولة دون استفراء المستعمرين الأميركيين بالبعثيين السوريين مثلما استفردوا بالبعثيين العراقيين .

وفي الحالتين ، فإن البعث السوري مُوجَّهٌ هو أيضاً ، بضرورة تجديد خطابه وبرامجه ، ومضطر ، موضوعياً ، إلى الانشغال بالشؤون السورية - اللبنانية .

بل ، وأكثر من ذلك ؛ إن البعثيين العراقيين المطاردين الآن والمهددين بالاعتقال والتصفية السياسية ، يحتاجون ، اليوم ، إلى نشاط تضامني حثيث من مركز بعثي خارج العراق . وقد وضعت الولايات المتحدة خطأ أحمر أمام البعثيين السوريين للقيام بذلك الدور . فهؤلاء طالما أنهم في السلطة ، ومسؤولون ، بالتالي ، عن كل كلمة تقال ، مضطرون للانكفاء ، والتذكير بأنه لم يكن لديهم علاقات طيبة مع النظام البعثي في العراق .

.. والبعثيون الأردنيون - بالمقابل - أحرار في اتخاذ نهج قومي مبدئي ، وتكثيف نشاطات التضامن مع رفاقهم البعثيين في العراق وسورية ، بالإضافة إلى القيام بدورهم الوطني الأردني في التصدي لبرنامج الخصخصة واللبلة والتأمرك .

وعندما أقول : أحرار . فذلك لأنهم خارج المعادلات الإقليمية وليسوا محكومين بحسابات دولية معقدة . وهم قادرون ، تالياً - بوصفهم حركة شعبية ديمقراطية - على القيام بدور فكري وسياسي وتضامني على الصعيد القومي . إنهم قادرون على أن

يكونوا «مركزاً قومياً»، وقد وضعهم التاريخ أمام هذا الامتحان ، فهل يجروون على أن يتصوروا لهم دوراً مركزياً على المستوى القومي؟! فهناك عدة شروط أساسية لا بد من توفرها من الجراءة - وحدها - لا تكفي بالطبع . فهناك عدة شروط أساسية لا بد من توفرها من أجل نهضة حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن ، بوصفه (1) تياراً مركزياً في الحركة الوطنية الأردنية ، (2) ومركزاً قومياً للبعث ، في آن معاً .

والشرط الأول - البديهي - هو قرار شجاع وتاريخي بالاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي .

والشرط الثاني هو حل الأحزاب والتجمعات البعثية القائمة ، وإعلان جمعية تأسيسية تمثل جميع البعثيين الأردنيين من دون استثناء ، سواء أكانوا حزبيين أم لا ، لتأسيس حزب موحد ديمقراطي للتيار البعثي في الأردن .

والشرط الثالث هو «النقد الذاتي» لتجربتي الحكم في العراق وسورية ، ولمنهج التبعية السياسية والتنظيمية لأحزاب سلطوية .

والشرط الرابع هو إعادة تعريف البعث ديمقراطياً ، على أساس نبذ الفكر السلطوي جذرياً ، ونظام الحزب الواحد ، أو القائد . . . إلخ ، من مخلفات الأنظمة الشمولية .

والشرط الخامس هو التأكيد على «الاشتراكية» وإعادة تعريفها بصفاتها خطأ سياسياً - اجتماعياً يؤكد على الدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة ، وعلى التنمية الوطنية المستقلة ، وإعادة توزيع الثروة الوطنية . وذلك ، لكي يستعيد البعث قواعده الشعبية ، ويجدد دماءه وقدراته النضالية .

والشرط السادس هو ديناميكية المبادرات القومية ، وخصوصاً التضامن الحثيث الإبداعي مع الشعب العراقي في مواجهة الاحتلال ، ومع الشعب السوري في مواجهة العدوان أو الضغوط العدوانية .

والشرط السابع هو المبادرة إلى الإفادة من تراث حركة التحرر العربية في تجديد فكر الحزب ، وتأكيد طابعه العلماني والتقدمي .

الحياة السياسية الأردنية تحتاج إلى حزب البعث . . . موحداً وجديداً ومجدداً .
والحياة السياسية العربية تحتاج إلى مركز شعبي ، يستطيع حزب البعث «الأردني» أن يكونه ، إذا كانت عنده الجراءة التاريخية ، والقدرة على الإبداع .

وبالنسبة إلى البعثيين الأردنيين . . هذا ليس خياراً ، إنه واجب !

٢٠٠٣/٤/٢٤

إلى الشيخ حسن نصر الله

معه حق الأمين العام لحزب الله ، الشيخ حسن نصر الله . . فنهضة الشعب العراقي السريعة الموحدة الواثقة ضد الاحتلال وأعدوان الاحتلال هي ، حقاً ، «بداية النهاية للعصر الأميركي في العراق والمنطقة» .

نعم . فمن الصحيح أن نقرأ بدقة ، الوجدان الحار المصمم لملايين العراقيين الذين زحفوا إلى كربلاء في أربعينية أبي الفداء الحسين بن علي . . إنها مظاهرة سياسية كفاحية ، لا مشاركة في طقس ديني فقط ! وهي استعراض لقوة الشعب ومخزونه الفدائي ، لا مجرد استعراض لقوة الطائفة فقط .

لقد أدخلت الجماهير المتدفقة إلى كربلاء ، الرعب في قلوب المحتلين ، وأعطتنا الطمأنينة ! فمن بين هذه الملايين الملتفة حول شعارات الوحدة الوطنية وطرد الاحتلال ، هناك الآلاف من مشاريع الاستشهاديين ! والشعب العراقي الذي حُرِم طويلاً من تنظيم نفسه في منظمات أهلية وسياسية مستقلة ، يجد اليوم في الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، مركزاً تنظيمياً كفاحياً أكثر مما هو مركز طائفي . و«الحوزة» تُقاطع الاحتلال وأعدوانه ، والتيار الأساسي في الحوزة (تيار الصدر) هو تيار وطني عروبي لا طائفي . ونحن لا نستعجل العراقيين ، فقوى المقاومة على الأرض أدرى بالمرحلة والمعطيات والتوقيت . وإذا كانت قد اختارت - إلى حين - المقاومة السياسية السلمية ، فقد بدأت هذه جسارة ، وقد نجحت فوراً في إنجاز ثلاثة أهداف رئيسية مرحلية للحركة الوطنية العراقية هي :

- 1 . تأكيد الوحدة الوطنية بين مكونات العراق العربي .
 - 2 . تأكيد الرفض الشعبي العام للاحتلال .
 - 3 . عزل أعدوان الاحتلال من أمثال أحمد الجلبي ومشعان الجبوري .
- وهذه مقدمات أساسية وضرورية لإفشال المشروع السياسي للاستعمار الأميركي ، وعزله . . والتحضير لانطلاقة المقاومة المسلحة والشعبية التي ستنتهي حتماً بطرد الاحتلال الأميركي ، وإنهاء العصر الأميركي في العراق والمنطقة .

المقاومة العراقية (ومقدماتها الجبارة بادية للعيان) سوف تلهب المنطقة وتحفز المقاومات العربية السياسية والاجتماعية والثقافية والمسلحة ، ضد الاستعمار الأميركي - الإسرائيلي .

هذه هي رؤيتنا لتطور الأحداث في العراق ، وهي تتقاطع مع رؤية الشيخ حسن نصر الله ، إلى حد كبير . . . ولكننا نأخذ على الشيخ ظللاً لبنانية ، وإيرانية في خطابه .
1 . فمن لبنان . . . جاءت ظلال طائفية ليست موجودة في العراق الموحد . فقد تجاهل الشيخ أن مظاهرات العراقيين المضادة للطائفية والاحتلال بدأت في الموصل ، وسقط فيها شهداء وجرحى برصاص المحتلين ، مثلما لم يشر بصراحة إلى الأهمية التاريخية لمبادرة الشيخ أحمد الكبيسي رئيس جمعية العلماء المسلمين العراقية ، في صلاة الوحدة الوطنية في مسجد أبي حنيفة ببغداد ، الجمعة الماضية ، ودعوته - وهي الأعلى والأولى - إلى رحيل الاحتلال ، قبل أن يفقد ماء وجهه . . . وما تلا الصلاة من مظاهرات عمّت عاصمة الرشيد تهتف بحياة العراق وزوال الاحتلال وأعوانه .

يا ليت الشيخ نصر الله قرأ العراق كله وقرأ عيون العراقيين كلهم ، فخرج نهائياً من الحساسيات اللبنانية ، ولم يقتصر على قراءة عيون المتظاهرين في كربلاء .
ويا ليت الشيخ نصر الله توقف لحظة ليحسب أول معتقل سياسي عراقي على أيدي المحتلين ، وهو سطاتم القعود من شيوخ عشائر الدليم الذي بادر إلى تأسيس «الجبهة الوطنية لمثقفى العراق» ، وجرؤ - قبل الجميع - على تصريحات جذرية ضد الاحتلال منادياً - وهو السنّي - بأن «النجف الأشرف» هو مرجع لكل العراقيين !!

2 . ومن إيران . . . ظلل في كلام الشيخ نصر الله عن أن «العراق كان في العصر الأميركي منذ عشرات السنين» ، وهذا افتئات على الحقيقة . . . فالعراق منذ العام 1958 كان دائماً - وعلى الرغم من الدكتاتوريات - مركزاً وطنياً معادياً للاستعمار ، وموطناً لمشروع تنموي وطني مستقل ، وحصناً للعداء للصهيونية .

وعلى الرغم من كل أخطائه وخطاياها ، وما تقاطع من سياساته مع السياسات الأميركية في إطار الحرب العراقية - الإيرانية ، لم يكن نظام الرئيس صدام حسين ، يوماً ، نظاماً عميلاً للاستعمار ، بل كان قوة عربية ومستقلة ، وظهيراً للعرب والفلسطينيين في مجابهة أميركا وإسرائيل .

وكانت دكتاتورية الرئيس صدام مزدوجة ضد الأطراف الأخرى في الحركة الوطنية العراقية ، ولكن أيضاً ، ضد الاحتكارات النفطية الأميركية ، وضد الكمبرادور . . .

و ضد الصهيونية!

فيا ليت الشيخ نصر الله يقرأ المشهد العراقي بعيون لا تخربط صفاءها الظلال اللبنانية والإيرانية ، ويا ليت تلفزيون «المنار» يرجع إلى نهجه الوطني العربي في معالجة الشأن العراقي ، فلا يغرق بالطائفية التي تقود حتماً إلى مغازلة الأميركيين ، بالإساءة إلى الرئيس صدام .

.. ولحزب الله دور عربي لن يكون إلا بتحرره من النزعة الإيرانية . فإيران اليوم تدخل على الخط في العراق ، ونظرتها في الأساس ، ضد - عربية ، ولن يكون لحزب يعيد إنتاج النظرة الضد - عربية دور عربي!

وإيران ما تزال تدعم «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» المعزول بين أبناء العراق ، وشريك الجلبلي في اجتماعات لندن ، والضالع في ترتيبات «المعارضة العراقية» ضد الوطن العراقي! ولو أرادت إيران العودة إلى صفاء ثورتها الأولى لكفت عن دعم هذه الجماعة ، لتدعم العراقيين الوطنيين ومن كل الطوائف والمذاهب ، بدلاً من أن تنقل الآلاف من الأكراد الفيلية من إيران إلى الكوت ، لتصور مشهداً تلفزيونياً يرحب برجلها المعزول شعبياً عبد العزيز الحكيم .

العراق العربي واحد موحد .. وما نأمله من الشيخ نصر الله ، أن يلعب دوراً في طهران ، لتكف أذاها عن الشعب العراقي .

و حين أقول «العراق العربي» ، فليس من قبيل التعصب القومي ، بل تأكيداً للحقائق على الأرض ، فقد أظهر الاستقبال الحافل للاستعماري غارنر في المناطق الكردية أن جمهوراً كردياً واسعاً ، منفصل ، وجدانياً ، وسياسياً ، عن الشعب العراقي . فبينما استقبلت الجماهير العربية رموز الاحتلال وأعوانه ، بالمظاهرات الجبارة ، شاهدنا - بأسى - استقبالات الإكرام الكردية للمحتلين! وإنها لمصيبة أن أكراد العراق - على الإجمال - ما يزالون يلتفون حول الحزبين الرجعيين العميلين للاستعمار بقيادة البرازاني والطالباني ، وإنني لأخشى أن يكون لهذين العميلين وميليشياتهما دورٌ مركزي في التصدي للحركة الوطنية العراقية . وستكون هذه أسوأ خطيئة يرتكبها زعماء الأكراد بحق شعبهم أولاً ، وبحق العراق ثانياً .

ونذكر الشيخ حسن نصر الله ، أخيراً ، بأن طهران تدعم - من دون تحفظ - الرجعيين من

الأكراد! فمن يا ترى الذي يقبع من زمن بعيد في العصر الأميركي : حكام طهران . .
أم نظام الرئيس صدام حسين؟! *

لا أريد لحزب الله - الذي نُجلّ دوره في المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل - إلا العلو . .
وهو لن يعلو إلا بعروبة صافية من الظلال .

٢٠٠٣/٤/٢٧

حين لا ينفع الندم !

ما يزال الخوف يشلّ العالم العربي ، مع أن «النصر» الأميركي في العراق ، سرعان ما
انكشف زيفه عن مأزق حقيقي . فكل ما أنجزه الغزاة هو أنهم استخدموا قوة نيران كافية
لإخماد مقاومة الجيش العراقي في جريمة سوف تتكشف أبعادها البشعة قريباً ، وفي
«انقلاب قصر» معزول أدى إلى انهيار نظام الرئيس صدام حسين وافتعال حالة من
الفوضى المدبرة . وبعد ذلك؟ لا شيء . فلم يستطع الغزاة أن يحققوا إنجازاً سياسياً
واحداً . لم يستقبلهم العراق العربي بالزهور ، ولم يمنحهم شرعية الوجود العسكري
أو السياسي . لم تحدث حرب أهلية ، بل انفجر الإجماع الوطني على رفض الاحتلال
وأعوانه .

ماذا يريد الشعب العراقي؟ جلاء المحتلين فوراً . . . بينما يعاني المعارضون السابقون ،
الأتون على الدبابات الأميركية إلى بغداد ، عزلةً كاملة ، وبعد ثلاثة أسابيع من انهيار
السلطة العراقية الشعبية ، ما يزال العراق يعيش حالة من الفراغ القانوني والإداري ،
بينما يملاً الإسلام السياسي (السني - الشيعي الموحد) الفراغ السياسي ، بحيث لم يعد
ممكناً تجاوزه .

والغزاة الأميركيون ، اليوم ، يواجهون بخيارين : الاعتراف بإرادة وخيارات الشعب
العراقي ، أو مواجهة المقاومة المسلحة . وفي الحالتين ، فإنهم سيضطرون إلى مغادرة
العراق . لقد هزموا الرئيس صدام حسين ، ولكن العراق هزمهم ، والمشروع السياسي
الأميركي في هذا البلد ، ولد ميتاً . فقد أصبح من الواضح أن حكومة عراقية عميلة
(تقبل بالترتيبات الأميركية ، النفطية والعسكرية والسياسية والثقافية ، المعدة للعراق)
لن يكون لها مستقبل .

فمِم يخاف العرب إذن؟ ولماذا هذه التنازلات . . والصمت . . والتسليم؟! والتخلي عن العراق . . والشعب العراقي؟! الخوف ليس سياسة ، وليس ، على الأقل ، مصدرأ لسياسات حكيمة . وإذا كنا - رهبةً وطلباً للسلامة - قد تخلينا عن العراق قبل الحرب وأثناءها وبعدها . . فلماذا - الآن - وقد دخل الغزاة الأميركيون في أزمة سياسية؟

إن القوة الإقليمية الوحيدة التي التقطت طرف الخيط - ويا للأسف - هي قوة غير عربية . إنها إيران ، المدركة بعمق أن طرفي الحرب (النظام العراقي ، وواشنطن وعملاؤها) قد خسراها ، وتستعد هي لجني ثمارها! وإذا كانت سورية هي البلد العربي الأكثر تأهيلاً للتأثير في التطورات العراقية ، قد شلها الخوف ، فإن العرب الآخرين دائخون من «الصدمة» ، أو أنهم لا يملكون الوسائل .

غير أن الوسائل متاحة إذا ما تحرر العرب من الخوف قليلاً ، وتجروا على ممارسة السياسة :

أولاً : هناك الاعتراض الذي يمكن تسجيله بقوة ومثابرة وعلنية ، على استمرار هذا الفراغ القانوني وحالة الفوضى في العراق .

ثانياً : وهناك الاعتراض على الاعتقالات السياسية غير القانونية التي يقوم بها الغزاة في العراق . ومنها اعتقال المسؤولين في الحكومة العراقية . فلا يوجد أي أساس قانوني لهذه الاعتقالات ، ويمكن - بل ويجب - التنديد بها . . والتنديد بكل اعتداء على القوى الشعبية العراقية .

ثالثاً : وهناك الاعتراض على الإجراءات غير القانونية التي يقوم بها الغزاة من منح عقود إعادة الإعمار ، إلى مصادرة الموجودات المالية العراقية ، إلى محاولات ضخ النفط . . إلخ .

رابعاً : وهناك الاعتراض على العجز والبطء والتراخي في إصلاح وتشغيل المرافق المدنية .

هذه العناصر - وسواها - تصلح أساساً لحملة سياسية - إعلامية يمكن القيام بها للتأثير في مسار الأحداث في العراق ، فالوجود الأميركي في العراق غير قانوني ، وهو مأزوم سياسياً . وصيغة «التحرير» الأميركية لا يمكن تكييفها قانونياً أو سياسياً . . فإما أن تنشأ سلطة احتلال مسؤولة بحيث تصبح المقاومة هي الشرعية العراقية المقابلة ، أو ينسحب المحتلون لحساب قوة دولية . . ولم لا تكون عربية؟ ولم لا يتم البحث في هذا مع

القيادات السياسية الفعلية على الأرض في العراق؟ قوات عربية لحفظ الأمن ، وتشغيل المرافق ، والإشراف على انتخابات حرة لجمعية تأسيسية عراقية؟! هكذا مبادرة سيصدها الأميركيون بالطبع ، ولكنها ستحرجهم ، وقد يجدون فيها - في وقت لاحق - «ملاذاً»!!

أقول : «العرب»! وقد أصبح ذلك - بالنسبة للكثيرين - مضحكاً ، ولكنني ألح على مداخلة عربية - رسمية وشعبية - في التطورات العراقية ، ليس فقط لأن الشعب العراقي الشقيق يحتاج إلى هذه المداخلة ، سياسياً وعملياً ، ولكن - أيضاً - لئلا يقع العراق فريسة التهديد الإيراني .

وإيران موجودة - فعلياً - في السياسة العراقية . . ليس عبر الشيعة العراقيين . كلا . ولكن ، أولاً ، لأنها لم تغلق حدودها مع العراق! وثانياً ، لأن لها أداة سياسية على الأرض هي جماعة «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» الضعيفة تقليدياً بين شيعة العراق ، ولكن القوية بالدعم اللوجستي والسياسي والأمني والمالي الإيراني . وثالثاً ، لأن إيران تدرك ، بوضوح ، الأزمة الأميركية في العراق ، وهي تدخل إلى تلافيف هذه الأزمة ، بقوة ، ومن غير خوف كالذي اعتراها قبل الحرب وأثناءها . عندها كانت تدرك قوة الأميركيين ، أو أنها أرادت أن يقوم الثور الأميركي بتحطيم عدوها - نظام الرئيس صدام حسين - وفي ذلك الوقت كان «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» ينسق مع الأميركيين . . ولكنه الآن لم يعد يتعاطى مع ترتيبات أميركية اتضح أنها كرتونية . ورابعاً ، لأن إيران تملك أداة إعلامية عربية فعالة هي تلفزيون «المنار» اللبناني الذي يخصص ثلاثة أرباع بثه للمهجوم السياسي على نظام الرئيس صدام حسين - وكل ما يمثله من اتجاهات عروبية - وللترويج السياسي لجماعة «المجلس الأعلى» الإيرانية .

يحتاج الشأن العراقي اليوم ، وأكثر من أي وقت مضى ، إلى مراجعة عربية ، رسمية وشعبية ، وإلى مبادرات ومداخلات . وبالنسبة لنا في الأردن ، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء التطورات في بلد هو شريكنا الاقتصادي رقم (1) وعمقنا الأمني الاستراتيجي الأساسي ! كما لا نستطيع أن نركن إلى الأميركيين . . فهؤلاء سيحملون

فشلهم ويرحلون . . وإذا ما أصبح عراقنا العظيم ، في النهاية ، محمية فارسية ، فهل سينفعنا الندم؟! .

٢٠٠٣/٤/٢٨

الأردن بين احتلالين !

وقع الأردن ، الآن ، بين احتلالين : إسرائيلي - أميركي في فلسطين ، وأميركي - إسرائيلي في العراق .

إنه وضع صعب جداً ومعقد جداً . . ويدعونا إلى اليقظة الاستراتيجية . ولكنه لا يدعو إلى الهلع . بل إن تجاوز الهلع يمثل المنطلق الحتمي لتجاوز المحنة . كما أنه لا شيء يدعو المتأمركين إلى الغبطة بالنكسات التي لحقت بالخط القومي في بغداد ودمشق . . فهذه النكسات سوف تلحق بالأردن الرسمي أيضاً ، بالرغم من صداقته مع الولايات المتحدة الأميركية . إننا شركاء في المحنة العربية .

ويسعى التحالف الأميركي - الإسرائيلي إلى إقامة حكومتين عميلتين في العراق وفلسطين ، وتأمين الاستقرار اللازم لنجاح المخططات الاستعمارية - الصهيونية . وهذه المخططات تهدف إلى إعادة تركيب الإقليم سياسياً ، والهيمنة - المباشرة والكاملة - على النفط والموارد الأخرى ، وفتح البلدان العربية للنهب وللمؤثرات المعادية للقومية العربية ، وتصفية القضية الفلسطينية . وفي إطار هذه المخططات ، فالمطلوب من الأردن - أميركياً وإسرائيلياً - أن يكون جسراً بين الاحتلالين ، غربه وشرقه ، وأحد الأمثلة على وظيفة الجسر : إعادة تشغيل الخط النفطي العراقي القديم إلى حيفا . غير أن هذا الخط ينبغي أن يسير ، بالطبع ، في مجرى أمني وسياسي ملائم . وإذا كان الأميركيون قد استطاعوا أن ينتزعوا من دمشق موافقتها «على ما يوافق عليه الفلسطينيون» ، فمن سوف يأخذ برأينا حول الترتيبات النهائية في فلسطين؟ أو من سوف يناقش معنا حقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن ، وفي مقدمتها حق العودة . وإذا قبلنا بكل ذلك ، فهذا لا يكفي! سوف تتم الآن العودة إلى مشروع الكونغرس مع كيان فلسطيني أسر لدى الإسرائيليين . وسوف تتم دعوتنا ، بالتالي ، إلى كونفدرالية ثلاثية مركزها تل أبيب .

هناك ، بين ظهرانينا ، من يقول : ولمّ لا؟ وتقوم «وجهة النظر» هذه على إيمان بأن

المخططات الأميركية ماشية حتماً . . فلماذا لا نتساق معهما ، ونحصل على مكتسبات اقتصادية ، وربما دور إقليمي يضخم تلك المكتسبات؟ ويعد أصحاب هذا «الرأي» أنفسهم ، واقعيين . فهل هم كذلك؟

للإجابة عن هذا السؤال ، ربما كان علينا أن نلاحظ الآتي :
أولاً : إن الغزاة الأميركيين تمكنوا ، بالفعل ، من إسقاط نظام الرئيس صدام حسين . ولكنهم لم يتمكنوا بعد من هزيمة العراق . والمعطيات الأولى عن الحراك السياسي العراقي تدلنا على أنهم لن يتمكنوا من العراق . فهم لا يملكون الوسائل السياسية اللازمة لإدارة هذا البلد ، بينما تشير النهضة السريعة والمدهشة للحركة الوطنية العراقية ، إلى مخزون هائل في طاقات المقاومة السياسية ، ولاحقاً المسلحة . العراق لن يستقر تحت الاحتلال ، وسيقاوم المحتلين ، ويفشل ، أولاً ، مشروعهم السياسي . . قبل أن يضطروهم للمغادرة . . وفي فلسطين تدلنا التجربة على أن حكومة أبو مازن سوف تفشل في إخماد المقاومة الفلسطينية .

نحن إذن ، بين احتلالين . . ولكننا ، أيضاً ، بين مقاومتين ، وعلينا أن نحسب هذه المعادلة بصورة دقيقة : لا نطلب الانتحار . . ولكننا نحذر من انتحار مضاد .
ثانياً : في الترتيبات الأميركية - الإسرائيلية ، لا يوجد دور للأردن . فلم يعد الأميركيون بحاجة إلى أدوار إقليمية . إنهم موجودون عسكرياً في عمقنا الاستراتيجي . ومشروعهم الإقليمي جذري وشامل ، بحيث أن الدورين المصري والسعودي . . معلقان ! فما بالك بالدور الأردني !؟

ثالثاً : لا توجد مكافآت اقتصادية!! ولنتذكر أنه - ومنذ نهاية الثمانينيات - لم تعد هناك حصة للبلدان العربية الفقيرة من عائدات النفط العربي . وكان نظام الرئيس صدام حسين ، يواصل ، على قدر طاقته ، هذه الآلية المعقدة للتضامن العربي ، في التسعينيات . وذلك في ظل الحصار الذي أنشأ ، بدوره ، آليات متشابكة في العلاقات الاقتصادية الأردنية - العراقية . وكل ذلك قد انتهى الآن . وبينما شهية الغزاة مفتوحة على النهب ، ولا يقتصر ذلك على النفط ، بل على أصغر تعهدات إعادة الإعمار ، فإن المنافسة الإقليمية في العراق ، سوف تقتصر على تعهدات صغيرة جداً من الباطن ، وعلى أعمال فرعية أخرى .

وبالطبع ، سوف يلحظ الأميركيون ضرورة التدخل الجزئي لمساعدة ومعالجة المديونية

بالمسكنات . غير أن الفاتورة السياسية ، الآن ، ستكون باهظة جداً .
رابعاً : والاستعداد لدفع تلك الفاتورة السياسية ، سوف يقود إلى خلافات داخلية ، مما
يضعف الدولة الأردنية ، ويعرضها تالياً ، للوقوع في مطب تسديد فواتير إقليمية
أخرى .

إن السير مع الأميركيين ، أو إحناء الرأس لهم الآن . . يقودان إلى مشكلة .
* ما البديل؟

- الديمقراطية .

ولا أعني : نصف ديمقراطية ، أو شبه ديمقراطية ، أو شكليات ديمقراطية . . بل أعني :
ديمقراطية تقوم على شرعية دستورية راسخة ، وسيادة القانون ، وتداول السلطة
- الفعلية - بين أحزاب فعلية (أي ذات صفة تمثيلية اجتماعية وفكرياً وسياسياً) في صيغة
تكفل المشاركة في اتخاذ القرار الوطني .
والدولة الأردنية ربما تكون مؤهلة - من الناحية الدستورية - أكثر من غيرها من الدول
العربية ، لبناء نظام ديمقراطي كامل . فالدستور الأردني لسنة 1952 ، يمكننا الالتزام به
نصاً وروحاً ، وبعد شطب التعديلات غير الدستورية وغير الديمقراطية التي لحقت به ،
في إقامة إطار دستوري حصين للنظام الديمقراطي الأردني .

وإلى ذلك ، فهذا النظام . . يحتاج إلى رافعتين :
الأولى : قانون انتخابات عامة يقوم على القائمة النسبية - وهي الصيغة الوحيدة التي
تكفل ولادة الأحزاب المؤسسية الكبيرة / الوطنية بالمعنى التمثيلي - ولا بد أن يكفل
القانون وبصورة لا تقبل أي ثغرة ، حرية ونزاهة العملية الانتخابية . ومن المفهوم ،
عندها ، أن الحكومات تتشكل ، حسب القواعد الدستورية ، من الأغلبية البرلمانية .
والثانية : شطب كل القوانين المانعة للحرية ، أو تلك التي تنتقص منها ، أو تلك التي
تحمي منتهكها .

وكل ذلك يبقى ، بالطبع ، في إطار الهيكل الدستوري - القانوني اللازم لنظام ديمقراطي
يحتاج أولاً ، إلى قرار سياسي وطني جريء بإنشائه ، ويحتاج ، ثانياً ، إلى دخول
ال جماهير إلى الحياة السياسية .

نواجه أخطاراً كبرى ، واستحقاقات كبرى ، فليكن الإجماع الوطني مسؤولاً عن

مواجهتها . ولا شيء يصنع الإجماع الوطني سوى الآليات الديمقراطية .
الخيار الديمقراطي - بالنسبة لنا الآن - يساوي وجودنا .

٢٠٠٣/٤/٢٩

بضع ملاحظات فقط

لم يعد الزميل محمد طمليه يثق بالعراق ، بل بدأ وشعباً ونخبلاً !
حسناً! فأبي ضرورة ، بعد ، لوجود العراق؟! الأفضل أن يختفي كلياً . . إذ ما هي
حاجة البشرية أو العرب ، لشعب لا يحظى بثقة الزميل طمليه؟!
الزميل ، على كل حال ، معذور . . فقد تمكنت منه الصورة الإعلامية التي نسجتها
الحملة الأميركية - عبر الفضائيات والصحافة الناطقة بالعربية - للعراقيين . فهو لاء «لا
يحابيون ، يسلبون وينهبون . ويحصلون على مملكات . .» و«يتظاهرون» (يا للعار!)
بعد صلاة الجمعة - من دون جدوى - وفي خلفية الصورة : جيش يختفي فجأة ، وقيادة
تستسلم فرداً فرداً ، وشعب «ملخوم» و . . حتى «النخيل خان أيضاً» (العرب اليوم
2003/4/27).

لا أريد أن أظلم الزميل . . فهو مثل عدد كبير من المثقفين العرب ، ينسى الصورة
الحقيقية للمشهد التاريخي ، لأنها لا تظهر على الشاشة ، وهي صورة الجريمة الأميركية
في العراق : غزو واستعماري غير شرعي ، وعدوان همجي يستخدم أسلحة فتاكة الخطورة ، ويدمر
البنى الأساسية للدولة ، ويقتل أبناءها بالآلاف ، ويقطب حكومتها الشرعية ، ويعتقل
العراقيين من دون سند قانوني ، ويستقدم عصابات المافيا لسرقة تراث العراق الحضاري
وتخريب مؤسساته وأرشيقاته .

بالمقابل ، الشعب العراقي - وحيداً ومعزولاً - يقاوم الغزاة بضراوة ، عشرين يوماً صعبة
من القصف البربري غير المسبوق ، حيث الكفاءة وقوة النيران . ينتقل ، بعدها
فوراً ، إلى المقاومة السياسية ، ويحضر للمقاومة الشعبية المسلحة .
وبالنتيجة ، فالعدوان مستمر . . والمقاومة مستمرة . . وقد تغيرت الوسائل
والأشكال . العراق لم يهزم ، لأنه يقاوم في مجابهة الاحتلال وأعوانه وعصابات

التخريب ورعاتها . وكان طبيعياً أن يلجأ العراق العلماني إلى المسجد . . إنها خطوة تنظيمية أساسية لشعب غير ملخوم أبداً ، فاجأ كل ذي بصيرة بقدرته على النهوض والمبادأة ووضع المعتدين في خندق الدفاع السياسي ، بعد أن كانوا في وضع الهجوم العسكري .

الآن ، في هذه المرحلة الثانية من العدوان الأميركي والمقاومة العراقية ، أصبح ميزان القوى أكثر ملاءمة للعراقيين . لقد تم تحييد التفوق العسكري ، التكنولوجي جانباً ، فأنكشف المأزق السياسي للمحتلين ، وأصبحت قواتهم في مرمى البنادق! وهذه حرب طويلة ، وعلى المثقف أن يعرف أين يقف . . وفي أي خندق؟! وبالطبع ، هناك مثقفون يتبعون الدبابات الأميركية ، ويلعقون أحذية الغزاة ، عن سابق إصرار وتصميم . هذه ليست مصيبة ، المصيبة أن يطلق المثقف الوطني بالنار على حلفائه وعلى نفسه .

وظيفة المثقف الوطني الآن ، أن يفضح الجريمة الاستعمارية ، وأن يعزز الثقة بأفاق المقاومة . وأول ما يفعله في هذا المجال : فضح الصورة الإعلامية التي ينسجها المستعمرون وأتباعهم .

وأما الزميل جميل النمري (العرب اليوم 2003/4/27) ، فهو أقل تواضعاً . إنه لم يعد يثق بالتاريخ! ويستنتج ، بمناسبة الفيلم الأميركي الطويل في العراق ، أن نصف قرن من مسيرة حركة التحرر الوطني العربية ، كان عبثاً في عبث! وأن الثورات العربية (ومنها ثورة 14 تموز 1958 في العراق) كانت كارثة! ولماذا؟ لأن الثورات احتقرت «نموذج الديمقراطية البرلمانية» وكان التاريخ يمشي وفقاً للخيارات الذاتية الحرة ، لا في إطار جدل مادي معقد ، فلو كان «نموذج الديمقراطية البرلمانية» فعالاً في الاستجابة لضرورات التقدم العربي ، هل كان نجاح الانقلابيون في وأده؟! لقد سقط ذلك النموذج في الخمسينيات والستينيات ، لأنه كان نسخة مزورة كرتونية من النموذج الأصلي ، وانتهى لعبة لمجموعة من الباشاوات والباكوات والمحترفين في تزوير الانتخابات وشراء الأصوات واستخدام النفوذ ، بينما السلطة في أيدي الدكتاتوريين والأجهزة والسفارات ، لا في أيدي البرلمانات!

الشعوب العربية تواجه منذ مطلع القرن الماضي ، استحقاقات التخلف ، ومهمات الاستقلال والتنمية والعدالة الاجتماعية والتقدم . ومن أجل النهوض بإنجاز هذه

المهام ، قامت الثورات ودعمتها القوى الشعبية . ولم يتم ذلك في فراغ ، بل في إطار مواجهة مستمرة مع قوى الاستعمار والصهيونية ، وقد تلاحقت ضرباتها الموجعة لحركة التحرر العربي وللغرب الذي يترجم فشلهم المتكرر في صد المعتدين ، فشلهم التاريخي في إنجاز مهام التحول الوطني الديمقراطي التنموي . في إطار هذا الجدل المادي التاريخي بالذات ، نرى حقيقة المشهد التاريخي : فالقوة التي تمنح التقدم العربي هي قوة الإمبريالية التي لم تكف ، لحظة ، طوال نصف القرن الماضي ، عن الهجوم ، من أجل منع العرب من الاستقلال والتنمية والتقدم . . وهي أرادت - وتريد الآن - بالقوة المسلحة الجبارة ، فرض الكمبرادورية ، وليس الديمقراطية ، في كل أرجاء الوطن العربي .

.. وأنا ، بطبيعة الحال ، لا ألوم الزميل العزيز . . فهو ، أيضاً ، أسير الحملة الإعلامية - النفسية المعادية . وأريد أن نرفض معاً الخيار بين أنموذجين ؛ أحدهما وطني مرتبط بالسلفية وعبادة الفرد . . وثانيهما يدعي الليبرالية السياسية ، بينما هو مجرد أنموذج لليبرالية الاقتصادية المتوحشة .

لماذا لا يكون خيارنا هو الخط الثالث : الوطني الديمقراطي . . الخط المعادي للاستعمار والكمبرادورية ، المتمسك بالتنمية الوطنية وبدور الدولة الاقتصادي الاجتماعي ، وبالعدالة الاجتماعية ، وبأصالة الثقافة الوطنية في إطار نظام سياسي تعددي يقوم على ديمقراطية سياسية مؤسسية تنبذ ، كلياً ، كل سلطة ، وكل صلاحيات غير دستورية وغير شرعية؟!

وأختم بما قاله وزير الخارجية الأردني مروان المعشر (الرأي 2003/4/27) نقلاً عن «نيويورك تايمز» وهو بالحرف : «من الصعب أن نتصور وقتاً أئمن وأكثر تبشيراً بالخير في الشرق الأوسط ، من الوقت الحالي» .
.. وأنا أوافقه الرأي! ولكن ليس لأن أميركا «انتصرت» على الرئيس صدام حسين! وليس لأن رئيس عصابة الأوغاد الدوليين سوف يعلن «خارطة الطريق»! كلا! فلدي أسباب أخرى . . مضادة . فأنا واثق من أن الشعب العراقي سوف يهزم المحتلين ، مثلما سيطيح الشعب الفلسطيني بخارطة الطريق! المقاومة العراقية بدأت

تتصاعد ، وسوف تتصاعد، وسوف تلهم الشعوب العربية ، وتدلها إلى طريق المقاومة . لن يعرف العراق ولا المنطقة الاستقرار تحت الاحتلال الأميركي، أو الإسرائيلي . والجديد الذي يبشر بالخير أن الشعب العراقي ، بكل ثقله وخبراته ووطنيته واستعداده للكفاح ، قد دخل الآن معركة كان يخوضها الرئيس صدام حسين وحيداً إلا من بضعة مؤمنين !

. . ومع ذلك كنت أتمنى على وزير خارجيتنا أن يكرس مقالته في «نيويورك تايمز» للتذكير بمبادئ الشرعية الدولية ، ومطالبة المحتلين بمغادرة العراق فوراً . أليس هذا هو الموقف الرسمي للحكومة الأردنية؟!

٢٠٠٣/٥/١

«الشامت» يجلس في ظل الدبابة الأميركية

يتحلّى أبناء الأردن بالأدب الجم ، وبالحياء والتواضع وعفة اللسان . إنهم أبناء عشائر لها تقاليد رفيعة في المحترمية والنبالة والشهامة . ويُعاقَب الخارج على هذه التقاليد ، بالنبذ الاجتماعي وفقدان الاحترام . ومن الملاحظ أنّ المثقفين الأردنيين ، من الموالاة والمعارضة معاً، ملتزمون ، عادة ، بالأداب الأردنية العربية ، ونادراً جداً ما ينخرطون في التجريح أو الإساءة بالرغم من الخلافات والاختلافات السياسية . ويستطيع الدارس أن يلاحظ أنّ لغة الخطاب السياسي الأردني هي ، في الغالب الأعم ، متحفظة ومهذّبة . وعلى الرغم من أنني من دعاة بث الحيوية والتجديد في لغة الكتابة السياسية الأردنية ، فأنا أتمسك بأن يتم ذلك من حيث جرأة التحليل ، والجرأة على المصطلح ، وتلوين الأساليب الكتابية ، ولكن ليس الجرأة على الحق والحقيقة والبشر ، وتجاوز الأعراف الأردنية التي تعتبر الردح والشتم والشماتة ، نقائص أخلاقية لا تغتفر ، فما بالك بالشماتة بسقوط عاصمة الخلافة العباسية؟!

لقد دأب بعض الكتاب ، في الآونة الأخيرة ، على تحدي المشاعر العامة والآداب العامة في بلدنا ، بكتابات تفتقر إلى التحليلات العميقة أو المعلومات أو الرأي ، وتنخرط في

هجاء سياسي من دون مضمون سوى الجرأة على الثوابت القومية، استقواءً بالبدابات الأميركية.

وإنني لحزين أن يصل أردنيون إلى هذا المستوى!

أصبح نظام الرئيس صدام حسين، الآن، جزءاً من التاريخ؛ ومجالاً للبحث التاريخي العلمي الذي تقع عليه مهمة الحكم على هذا النظام الذي ارتكب أخطاءً وخطايا، وحقق كذلك منجزات، وفتح آفاقاً. وكان، بالمحصلة، آخر قلاع حركة التحرر العربية في شكلها القديم، ووسائلها التقليدية. ومنذ العام 1990، تشن الإمبريالية الأميركية على هذا النظام، حرباً ضروساً، انتهت بإسقاطه واحتلال العراق. والأمر الجوهري الآن هو هذه الحقيقة الماثلة، وهي أن الغزاة الأميركيين يجثمون على قلب العراق وشعبه، وأن العراق يقاوم، وسيقاوم. ومهمة المثقف العربي الوطني، في هذه اللحظة التاريخية، هي أن يوضح حجم الجريمة الأميركية في العراق، من جهة، وأن يقدم المساندة الفكرية والسياسية للمقاومة العراقية من جهة أخرى. . . . وسوى ذلك، فسيجد المثقف العربي نفسه، شاء أم أبى، في خندق الاستعمار وأعدائه.

. . . وفي معركته مع الاستعمار الأميركي، لم يلجأ النظام العراقي، للأسف الشديد، وبالرغم من المطالبات المتكررة، إلى الأساليب الديمقراطية، من مثل المصالحة الوطنية، وإعادة بناء النظام السياسي على أساس التحالفات الوطنية، وتحشيد القوى الاجتماعية في جبهة واحدة. وربما كان ذلك مستحيلاً، فنظام الرئيس صدام حسين، من حيث تركيبته وطبيعته وأفقه، كان أقرب إلى الوسائل الإدارية والأمنية منه إلى الوسائل السياسية والديموقراطية. ولا نجادل في أنه ربما كان قدّم دعماً مالياً لنشطاء من مسانديه، غير أنّ القوى والشخصيات السياسية التي اجتمعت على نصرة العراق - ضد الحصار، وضد الحرب، والآن: ضد الاحتلال - تألفت على قضية سامية. والسؤال الرئيسي هنا، ليس إذا ما كان النائب البريطاني جورج غالوي قد حصل على مساعدات مالية من بغداد، ولكن إذا ما كانت القضية التي ناضل من أجلها صحيحة أم لا؟! وباعتقادنا أنّ النضال ضد الحصار وضد الحرب وضد الاحتلال، قضية سامية، أخلاقياً

وسياسياً.

إن أنصار القضية العراقية، من العرب وشعوب العالم، بالملايين، حركهم ويحركهم الآن النشاط... وقد عمل هؤلاء، ويعملون، من أجل قضية عادلة، ولا يعيب بعضهم، أبداً، أنه تلقى مساعدات مالية من بغداد، لتمويل أنشطة سياسية. وعلى كل حال، فهذه مسألة ثانوية تماماً. المسألة هي: هل قضية العراق عادلة أم لا؟ سأذكر الآن، «الشامت» بالعراق، وبيجورج غالوي، بأن عصابة الإجرام في البيت الأبيض، تقاضت وتتقاضى عمولات من شركات نفط ومقاولات وشركات أخرى، كانت مصالحها الدافع الرئيسي وراء الحرب العدوانية الإجرامية ضد العراق.

وأذكره بأن الغزاة لم يكتفوا بما اقترفوه من جرائم حرب ضد الشعب العراقي، ولكنهم استقدموا معهم عصابات المافيا التي قامت تحت حراسة المحتلين، بنهب الثروات الثقافية الحضارية للشعب العراقي...

وبالأساس: ما هي الحرب الأميركية على العراق؟ إنها عملية سطو مسلح! وإحلال دكتاتورية الاحتلال محل الدكتاتورية الوطنية، لضمان نهب النفط، واستعباد العراقيين، ومنع العراق من النهوض... ومن القيام بدوره في التصدي للصهيونية... وكان غالوي ضد هذه الحرب القذرة، فهو إذن في الموقع الصحيح، أخلاقياً وسياسياً، وبغض النظر عما إذا كان يحصل على تمويل من بغداد أم لا؟!

ثم يأتي السؤال عن «الوثائق» التي تم «الكشف عنها»، أو تلك التي سيتم «الكشف عنها» من الأرشيف العراقي... كيف سلمت هذه، بالذات، بما يخدم الاستعمار، ويسبيء إلى أنصار السلم، من بين مئات آلاف الوثائق العراقية التي أحرقتها أو بددتها عصابات التخريب القادمة مع المحتلين؟!

إن الحرب الإعلامية - النفسية الاستعمارية المتصاعدة الآن ضد الوعي العربي، تستخدم وسيلة أساسية هي التركيز على محاكمة نظام الرئيس صدام حسين وأنصاره، والإساءة المنهجية لكل أنصار القضية العراقية العادلة، من أجل إزاحة المشهد التاريخي الفعلي القائم، وهو المشهد المغموس؛ مشهد الاحتلال وجرائمه في العراق المحاصر الجريح المنكوب... المقاوم.

نظام الرئيس صدام حسين، بأخطائه وإنجازاته، أصبح من الماضي في حاضر الاحتلال. والشماتة - الآن - هي شماتة بالعراق، وبشعب العراق...

وبالعرب، وبمستقبل العرب!

و «الشامت» الذي يجلس في ظل الدبابة الأميركية، ليطلق سموم الكلام على شعبه، سيعرف، غداً، أن نيران المقاومة أقوى . . .

٢٠٠٣/٥/٤

عاجل : مبادرات أردنية من أجل العراق

ها تفني عبد الأمير الركابي من باريس، وكان متحمساً للدعوة التي أطلقها ملك البحرين لعقد مؤتمر وطني عراقي في المنامة، أو في عاصمة عربية أخرى. ويقول الصديق العراقي والناشط الديمقراطي الديناميكي: «إن هناك ضرورة ملحة للتدخل العربي في الشأن العراقي. فهل تتركون العراق للأميركيين وجماعاتهم؟» وتابع: «القسم الأساسي من القوى والشخصيات العراقية لا يشارك في مؤتمرات يدعو إليها المحتلون، وتقع تحت سطوة الجماعات المرتبطة بهم. ولكي يكون المؤتمر عراقياً وطنياً ويتمتع بالحرية في الحوار حول مستقبل العراق، فلا بد أن تنطلق الدعوة إليه من جهة عراقية أو عربية، وأن يستحضر القوى الوطنية العراقية التي يتم حتى الآن تجاهلها أو قمعها أو طمس صوتها».

ولقد فكرت بأسى في الاستسلام العربي إزاء الشأن العراقي. لم يستطع العرب أن يفعلوا شيئاً لمنع الحرب، بل كانت عدة عواصم عربية راغبة في الحرب العدوانية على العراق، ومشاركة فيها. والآن هناك ما يشبه الإجماع العربي على الصمت إزاء الاحتلال الأميركي للعراق، وترك شؤونه للمحتلين. ولذلك أستطيع القول إن مبادرة ملك البحرين، بصفته رئيساً للقمة العربية، هي مبادرة في الاتجاه الصحيح.

. . غير أنه من المنتظر أن تصدر المبادرات الرسمية والشعبية إزاء العراق، من الأردن. فالأردن له مصالح استراتيجية في العراق. فهذا البلد هو عمقنا الجيوسياسي، وهو شريكنا الاقتصادي الأول، بالإضافة إلى أنه شريكنا التنموي المحتمل. ولعله أن يكون نوعاً من الشلل الإرادي أننا، حكومة وشعباً، لا نتحرك إزاء العراق. فالعلاقات القومية ومصالحنا المباشرة وبعيدة المدى تدفعنا إلى كسر الطوق الأميركي حول الجار العراقي.

لقد نشرنا مستشفى ميدانياً واحداً في العراق، وهذا ليس كافياً، لا من الناحية العملية، ولا للتأثير المعنوي. وسيكون من المناسب أن نقتطع أموالاً من الموازنة، وأن نطلق حملة شعبية في آن معاً، لتقديم مساعدات عاجلة ونوعية وكثيفة، وخصوصاً في المجال الطبي، للشعب العراقي، من دون الاعتراف بالاحتلال أو التنازل عن إلزامه بواجباته حسب اتفاقيات جنيف.

نريد أن يشعر المواطن العراقي أن الأردنيين يساندونه مثلما ساند العراق الأردن، ليس لأسباب إنسانية، ولكن لأسباب سياسية بالدرجة الأولى. فالعاملون في عراق اليوم على نيد العروبة وكرهية العرب، كثيرون وفاعلون، سواء أكانوا من طرف الاحتلال وأعوانه، أم من طرف الإيرانيين وأعوانهم. وستكون خسارة كبرى بالنسبة للأردن أن ينتصر الخط المعادي للعرب - سواء كان أميركياً، أم فارسياً - في العراق.

التدخل الإنساني الكثيف والنوعي والاستثنائي في العراق، يظل بالنسبة للأردن واحداً من الأطر لمبادرة وطنية واسعة النطاق سوف تركز على مبادئ سياسية هي: (1) رفض الاحتلال، والمطالبة - الصريحة والملحة - برحيله عاجلاً. (2) رفض الاعتراف بأي ترتيبات سياسية ينشئها الاحتلال في العراق. (3) الإدانة الصريحة والمثابرة لجرائم الاحتلال الأميركي في العراق. وأنا أتساءل كيف أن الحكومة الأردنية، أو حتى الأحزاب الأردنية، لم يصدر عنها موقف بشأن مجزرة الفلوجة؟! (4) رفض أي إجراءات من شأنها العبث بوحدة الإقليم العراقي أو هويته. (5) تحريك المبادرات لإنقاذ التراث الحضاري العراقي المنهوب والذي ما يزال يتعرض للنهب. (6) المطالبة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين العراقيين لدى الاحتلال.

لقد أحسنت الحكومة الأردنية صنعا بإعلانها التمسك بموقف القضاء الأردني من لص المصارف أحمد جليبي، ورفضها أن يكون للجليبي أي دور سياسي في العراق. ولكن لماذا لا تفعل الحكومة الأردنية مطالبتها باعتقال الجليبي وتسليمه للعدالة الأردنية، والأهم من ذلك لماذا تترك له السيطرة على المؤتمرات العراقية؟! هل تبادر الحكومة الأردنية إلى استضافة مؤتمر أو ندوة لقوى وشخصيات عراقية من الاتجاهات القومية والديمقراطية. أو هل تسمح على الأقل، لجهة أردنية شعبية، باستضافة ندوة كهذه؟! لماذا؟

أولاً : نريد أن نبني علاقات رسمية وشعبية مع قوى عراقية عروبية ، وسيكون لها دور سياسي في عراق المستقبل .

ثانياً : هذه العلاقات ستكون أكثر تأثيراً و«أكثر ثباتاً» ، إذا كانت سياسية وثقافية وعلنية وليست أمنية .

ثالثاً : سوف نتعرف من وطنيين عراقيين عارفين بالوضع العراقي ، على المشهد السياسي الفعلي في العراق ، وتركيبته وآفاقه . . مثلما سنتعرف على مطالب الوطنيين العراقيين من أشقائهم الأردنيين .

وأخيراً ، أسأل الحكومة الأردنية : ما هو السبب في أنها تمنع العراقيين العائدين إلى بلدهم من المرور إليه عبر الأردن ؟! أنا أفهم وأنفهم الحرص الحكومي على الحيلولة دون استقبال لجوء جديد إلى الأردن ، ولكنني لا أجد ما يبرر منع العراقيين من العودة إلى بلدهم عن طريق الأردن ، مما يضطرهم إلى استخدام الحدود التركية أو الإيرانية . إننا نفتقد بذلك ، وبدون داع ، أصدقاء محتملين في عراق المستقبل .

ثم إنني أسأل الأحزاب الأردنية : لماذا توقفت عن متابعة الشؤون العراقية؟ وأين مبادراتها . . بل أين بياناتها حول العراق والتطورات العراقية؟!

إننا - حكومة وأحزاباً - مشلولون إزاء القيام بدورنا نحو بلد هو - كما قلنا - عمقنا الجيوسياسي وشريكنا الاقتصادي والتنموي رقم (1) ، ولسوف نندم على هذه اللامبالاة غداً .

٢٠٠٣/٥/٥

المجاز ... والتاريخ

«غزا المغول بغداد ودمروها . . . وكان ذلك إيذاناً بألف عام من الاندحار العربي . هل نواجه مرحلة طويلة سوداء بعد الغزو الأميركي للعراق ، وسقوط بغداد بين أيدي المحتلين والعصابات؟» . إن كان هذا مستتراً ، فقلنا بقدمنا عليه بقواتنا العربية . سؤال وضعته أمامي صحيفة عربية ، فوجدتني أفكر كالتالي : الإجابة هي نعم . السؤال مبني على مقارنة تقع في باب المجاز . وقد يكون تشبيه الغزو الأميركي للعراق

بالغزو المغولي القديم لهذا البلد المتحضر، وسيلة لإظهار الهمجية الاستعمارية الأميركية الخارجة على القانون الدولي، والإجرامية، والمعادية للبشر وموروثهم الحضاري.

ولكن، خارج هذه الحدود، لا توجد مقارنة ولا مجال للخروج باستنتاجات. فالغزو المغولي لبغداد، ينتمي إلى حقبة تاريخية خلدونية - إن جاز التعبير - وليس هو المسؤول وحده عن الفوات التاريخي للعالم العربي الحاصل بعده والممتد حتى نهايات القرن التاسع عشر، حين بدأ العرب يستعيدون حضوراً قومياً أزاله لعدة قرون، تغلبت «قوميات» أخرى، بل قل عصبيات أخرى، أنشأت دولها وفقاً للدورة الخلدونية، في إطار تاريخي فائت بكل عصبياته، لحساب الحدائة الرأسمالية، فالإمبريالية.

الغزو الأميركي الحالي للعراق يقع في مرحلة تاريخية جديدة نوعياً، هي مرحلة ما بعد الإمبريالية، والتي لها سمات تجديد الحقبة الاستعمارية، وتستعيد، بالنظر إلى ضحالة الثقافة الأميركية وهيمنة الأيديولوجية الدينية على النخبة اليمينية في الولايات المتحدة، مظاهر الهمجية المغولية.

تعيش الرأسمالية الأميركية أزمة مزمنة خانقة، ناجمة عن مفاعيل ميل ربحية الاستثمارات إلى التناقص، وإلى الانغلاق النسبي للفرص الكلية للاستثمارات المباشرة المربحة، الأمر الذي حفز الإقبال الكبير على الاستثمارات غير المباشرة في الأوراق المالية «الأسهم والسندات وسواها» في البورصات. نلاحظ هنا الأساس المادي للفساد والتزوير في الشركات الكبرى التي تقدم ميزانيات مزورة للحفاظ على سعر السهم، وعلى الرواتب الخيالية للمديرين.

وهذه مجرد ملاحظة من بين ملاحظات، وليس هنا مجال التوسع فيها، ولكننا أردنا فقط أن نشير إلى أن الرأسمالية عموماً، والرأسمالية الأميركية خصوصاً، تعاني من عجزات مزمنة منذ عقدين على تحقيق قفزة نوعية كالتالي تلت الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى السبعينيات.

والرأسمالية الأميركية تواجه هذا التحدي بالانحياز نحو اليمين: الاعتداء على المكتسبات الاجتماعية والحريات في الداخل، والتجاوز على القانون الدولي، والسعي إلى تحطيم إمكانية ظهور أقطاب جدد، وعملة دولية جديدة «اليورو» وهذه نقطة هامة جداً. فالولايات المتحدة بلد مدين يساعده على احتمال ديونه الخارجية الأكبر في التاريخ أنها بالعملة «الوطنية» (الدولار)، وهي تريد أن تحافظ على هذا الوضع بالقوة

المسلحة التي حققت في مجالها تفوقاً كاسحاً ليس إزاء بلدان العالم الثالث فقط ،
ولكن إزاء العالم كله . *عراق - العراق - العراق* .
إن السيطرة الاستعمارية المباشرة على منابع النفط ، وعلى البنى الجيو - سياسية لمناطق
النفط ، أصبحت اليوم المهمة الاستراتيجية الأولى للرأسمالية الأميركية . إن حاجاتها
الاقتصادية والسياسية المترابطة ، تلح عليها لاتباع استراتيجية امبراطورية . *العراق - العراق*
غير أن مشكلة الرأسمالية الأميركية هي أن موازين القوى الداخلية والعالمية لن تسمح
لها بتحقيق تلك الاستراتيجية . أولاً : لأنها ذات تكاليف اجتماعية وسياسية داخلية
باهظة جداً . ومن دون إعلان فاشية صريحة داخل الولايات المتحدة فمن الصعب
إرغام الشعب الأميركي على احتمال تسديد تلك التكاليف طويلاً . ثانياً : لأن القوى
الدولية الأساسية - خصوصاً في أوروبا - ستقاوم بصورة معقدة - ولكن ثابتة - تحولها
إلى أشباه مستعمرات أميركية . وثالثاً : لأنه من المستحيل شطب المئة سنة الأخيرة من
التطور العالمي : الدول القومية ، ومشاريع التنمية ، والثقافة الحديثة . *العراق - العراق*
نجاح المشروع الامبراطوري الأميركي يتطلب شطب الحداثة . فالحداثة هي من حيث
الجوهر ، إيمان الإنسان - بصفته فرداً وجماعة - بأنه صانع التاريخ ، ما يجعل التناقض
جوهرياً ، بين إرادة النخبة الرأسمالية اليمينية الأميركية وبين إرادة شعوب العالم .
وللأسف ، فإن ذلك لا يقود ألباً إلى انتصار البشرية التي ربما تعاني الولايات على أيدي
الجيش الأميركي مثلما عانت على أيدي النازية وأكثر . *العراق - العراق*
حرب أميركا على العراق هي حرب على العالم وعلامة في مسار ، ولم يهزم نظام
الرئيس صدام حسين في هذه الحرب بقدر ما كانت تلك هزيمة - وإن مؤقتة - للبشرية
كلها . . وهي التي أرادت منع الحرب ، بكل الوسائل : «الشرعية الدولية ، والمظاهرات
المليونية ، والأنشطة السياسية المتنوعة» ، ولكنها لم تستطع . . سوى أن هذه اللحظة
السوداء ليست نهاية التاريخ . *العراق - العراق*
لقد دخل المحتلون الأميركيون في العراق ، في مستنقع سياسي وأمني . *العراق - العراق*
فالعراق دولة متكوّنة حول وطنية صلبة ، ولها استراتيجياتها التنموية والإقليمية
المكتوبة في جذر تكوينها الوطني . ولعل من المستحيل شطب ثمانية عقود من تكوّن
الدولة العراقية الحديثة وتطورها عبر إسقاط تمثال صدام ، أو عبر الاحتلال العسكري
للأراضي العراقية . العراق ليس بئر نفط وصحراء وقبيلة ، إنه بلد بالمعنى الحديث
للكلمة . وللمجتمع العراقي حضور تاريخي كان كامناً تحت هيمنة نظام الرئيس صدام

حسين الذي كان يلخص - بصورة رسولية دكتاتورية - الاستراتيجيات العراقية . ويسقوط ذلك النظام ، خرج المارد العراقي من قمقمه . إن المعركة التي كان يخوضها الرئيس صدام - معزولاً ، وبوسائل قمعية - ضد العدوان الامبراطوري الأميركي ، سيخوضها الآن ملايين العراقيين الذين استردوا - أو في سبيلهم إلى استرداد - عافيتهم الثقافية والإنسانية . وبالنسبة للعرب وشعوب العالم ، فإن غياب الرئيس صدام من مشهد الصراع التاريخي بين الشعب العراقي والامبراطورية الأميركية ، سوف يزيح ذلك الالتباس المربك الذي يجبرك على الانتصار لدكتاتور ، ويطلق عقلك وقلبك في الانتصار لشعب مناضل يتمسك باستقلاله ، وحرية في استغلال ثرواته وبناء مشروعه الوطني .

٢٠٠٣/٥/٧

الفخر .. باللصوصية

يروى أحد العراقيين عن «ديمقراطية» أحمد جليبي أن الأخير كان برفقة حراسه (وهو لا يتحرك من دونهم لأن العراقيين ينوون قتله) حين شاهد هؤلاء عبارة مكتوبة على أحد الجدران في بغداد «أحمد جليبي . . حرامي» ، وقد أرادوا محو كلمة «حرامي» إلا أن جليبي رفض ، مؤكداً إيمانه بـ «حرية التعبير» للشعب العراقي ! وميليشيات جليبي (وهي مكونة من مرتزقة ليس لهم أي جذور سياسية محلية) كانت سطت ، بالفعل ، على مبان عامة ، وحوكلتها إلى مقرات وسجون . . حيث تودع المعتقلين العراقيين الذين يجهرون بالعداء للاحتلال ، وجليبي ، وهي حقيقة تجعلنا نتساءل عن «ديمقراطية جليبي» . . أما تسامحه حيال العبارة المكتوبة على الجدار البغدادي ، فأغلب الظن لأنها صحيحة . وشعوري هو أن جليبي لا يخجل من كونه حرامياً . إنه يفاخر بذلك . وهو على درجة من الصلافة بحيث يرى أنه إذا كانت اللصوصية هي «نقطة ضعفه» . . فليجاهر بها ! وليجعل منها ممارسة اعتيادية . وهو بذلك يصد عن نفسه ، ويسهم في تحقيق برنامج البنتاغون لتدمير هوية الشعب العراقي وأخلاقه .

سطا أحمد جليبي على 25 طناً من وثائق المخابرات العراقية ، وهو لا ينكر ذلك ! بل يعتز به ! وكان وثائق الدولة العراقية هي ميراث شرعي لحضرتة ! وليس ملكية عامة ،

ولا يجوز لمواطن - فرداً أو جهة خاصة - الاستئثار بها، إلا على سبيل السرقة . ولكن السرقة هي جزء من التكوين النفسي الأساسي لجلبلي ، إنه لا يشعر بالعار لأنه سارق . ولدى العراقيين الكثير من الشواهد على مساهمة ميليشيات جلبلي ، بصورة منظمة ، في نهب بغداد ، بعيد انهيار النظام العراقي الشرعي ، ونحن لا نستبعد ذلك ، بل نحسب أن أيديولوجية النهب واستباحة المال العام هي المساهمة الفكرية الأساسية التي جاء بها جلبلي إلى بغداد المحتلة . . الحرية للنهائين !

وجلبلي هو رجل العصابة الصهيونية المعادية للعرب والمسلمين في وزارة الحرب الأميركية ، وهو مستشارها بشأن تنفيذ برنامجها الخاص بتفكيك الوطن العراقي ، سياسياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً . وكل ذلك عند جلبلي ، ليس مجرد عمالة ، بل «مشروع العمر» . أليس هو الذي دأب طوال اثنتي عشرة سنة على تحريض الأميركيين على غزو العراق وتدميره وتفكيكه وإعادة تركيبه على مقاس جلبلي وأمثاله . ولا غرابة في ذلك ، فالعراق ليس وطناً لهذا المغامر ، فهو إيراني الأصل ، وهو غادر العراق طفلاً ، ولم يعرف التراب والماء والشمس والناس في أرض الرافدين . فهي لا تعز عليه ، ولا تعني عنده شيئاً . وقد جاءها مجتهداً في قوات الغزو .

ليس بلجلبلي في بغداد ، أهل ولا بيت ولا ناس ! وفي ثلاثة أسابيع فقط تعرّض لمحاولتي اغتيال ! ويتحسّب من الثالثة !! وهو مطلوب في الأردن ولبنان في قضايا مصرفية معروفة . . وليس له أي قاعدة سياسية في العراق ، ولا سند سوى الدبابات الأميركية . ومع ذلك فهو يعطي لنفسه الحق في أن يدّعي تمثيل الشعب العراقي ، بل ويسمّي عصابته من المأجورين بـ «المؤتمر الوطني العراقي» !!

للصوصية ، في «الأخلاقيات» الجديدة التي يشيعها جلبلي ، ميزة تدعو للاعتزاز وكذلك الجاسوسية . فلأول مرة في التاريخ يفخر حزب سياسي بأنه يشتغل مخبراً لدى المحتلين ، وأنه هو ، لا غيره ، الذي يقدم المعلومات اللازمة لاعتقال المسؤولين العراقيين الشرعيين !

لقد اتخذت عمان موقفاً صلباً من جلبلي ، وأكدت أنها لا تقبل بأن يكون زعيماً في العراق ، وأن أي حكومة عراقية ينبغي أن تكون ذات مصداقية ، أي من دون جلبلي المطلوب للعدالة الأردنية . وهذا الموقف ينسجم تماماً مع إرادة الشعب الأردني الذي

لن يقبل الاعتراف بحكومة يرأسها عميل للاستعمار . . ولص مصارف! وجلبني يعلم أن الاعتراض الأردني يصب الزيت على النار التي أشعلها العراقيون ضده، وهو لذلك يهدد ويتوعد، وهذه ليست المرة الأولى، فمنذ مطلع التسعينيات وجلبني يشن حملة مسعورة ضد الأردن، وهو يواصل الآن حملته مستقوياً بالدبابات الأميركية.

لا تخشوا جلبني! واصلوا المطالبة بالقبض عليه وتسليمه إلى العدالة الأردنية . . فلن يبكي عليه أحد في العراق! إنه عار تماماً. ولن ينفع حتى أسباده المتورطين في المستنقع العراقي، فهؤلاء يرجون الخلاص من جواسيسهم العلنيين! ألا ينصح ميكافيلي، الأمير، بأن يتخلص من الذين «سلموه بلدهم».

٢٠٠٣/٥/١٠

من أجل العراق فلنستمع إلى الساعدي!

الأستاذ الدكتور علي الساعدي، صديقي العراقي الأثير منذ العام 1991 . . حين خلف وراءه كل إغراءات الدنيا، وعاد إلى العراق، أملاً في أن يساهم، من موقع المعارضة الوطنية، في بناء الوحدة الوطنية العراقية . . الضرورية من أجل صد المستعمرين الأميركيين. إلا أن النظام العراقي كان يمشي «في خطه»، رافضاً كل دعوات المصالحة الوطنية والإصلاح الديمقراطي، حتى كانت الكارثة في 9 نيسان 2003. لكن الساعدي، الذي اضطر لمغادرة بغداد، وعاش في المنافي، قبل أن يحل بين أهله الأردنيين، لم يحد لحظة واحدة عن دعوته للمصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي في العراق. والآن، من أجل جبهة وطنية لمقاومة الاحتلال وإعادة بناء العراق . . . وكان الساعدي يحزم حقائبه ويحضر للعودة إلى بلده ليساهم في إعادة بناء الحركة الوطنية العراقية، حينما علم بأن «فتوى» صدرت بإهدار دمه من قبل ملاّ إيراني يستظل بالدبابة الأميركية . . فالعراق يعيش اليوم احتلالين؛ أميركي، وفارسي، والعرب غائبون.

وسألت الساعدي: لماذا هذه الفتوى. فقال:

لقد كتبت ونشرت العديد من المقالات والدراسات والرسائل داخل العراق وفي العديد

من البلدان العربية أثناء الحرب العراقية الإيرانية [1980-1988] وفي السنوات الأخيرة
أوضحت فيها :

1. إن ما يسمّى بـ «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» هو منظمة سياسية وعسكرية
إيرانية أسستها الدوائر الأمنية الإيرانية عام 1982 من إيرانيين في قيادتها وكوادرها وفي
تمويلها وأهدافها ، وعلى رأسها إيرانيون أمثال الرئيس الأول لها المدعو «آية الله»
مدرسي (وهو عضو في البرلمان الإيراني في حينه) أو رئيسها الحالي المدعو باقر حكيم
الإيراني الأصل والانتماء والهوى . وكذلك دلت على أن بقية قيادات التنظيمات
المتخذة في إيران أمثال الحزب القاتل للآلاف من أبناء شعبنا والمسمّى بـ «حزب
الدعوة» وغيره من «آيات الله» حائري وواصفي . . . إلخ ، هم إيرانيون ونشطاء
سياسيون قوميون فرس يعملون من أجل مصلحة قوميتهم ، وليس لنشاطهم أي علاقة
بالدين الإسلامي الحنيف .

2. إن تسمية تلك المنظمات بالأسماء الإسلامية هي فقط لتضليل البسطاء من المؤمنين
الشيعة في بلادنا .

3. إن تلك المنظمات السياسية بقياداتها والجانب الأعظم من أعضائها ليست عراقية لا
انتماء ولا انحذاراً ولا مقرأً وبالأخص أهدافاً .

4. لقد أظهرت بالأدلة الموثقة الدور الإجرامي الذي قامت به عائلة محسن حكيم بحق
شعبنا ، سواء في حياة الأب محسن أو الابن باقر ، بالوقوف ضد الإصلاح الزراعي
وضد الوحدة الوطنية العراقية (وذلك بتكفير المناضلين وتطبيق زوجاتهم ، وتكفير
مسيحيي العراق ، وهدر دم المتورين والتقدميين العراقيين) والذي وجد له تجسيداً في
مجازر 8 شباط 1963 وما بعدها .

5. لقد بينت أن باقر حكيم شاه عباس صفوي ، بتجنيدده للمخربين لقتل موظفي وجنود
الدولة العراقية في الفترة ما بين 1991 إلى آذار 2003 ، وتدمير مدننا وقرانا ، إنما يكمل
مشوار أجداده الصفويين الذين أحرقوا بغداد مراراً في القرون الأخيرة .

6. بينت النشاطات الجاسوسية الدنيئة لباقر حكيم وزمرته على مستوى النجف
والخارج بغية التصفية الجبرية لمناضلي شعبنا بدءاً من عام 1963 حينما كان وكيلاً صغيراً

لأجهزة الأمن العراقية ، وليس انتهاءً بالورقيات التي قدمها حكيم الصغير للمسؤولين الأميركان وأمام الكاميرات كعربون للثفاني المعمّم للأسيد الأميركان تحريضاً لهم ضد العراق الذي كان متهماً بامتلاك أسلحة كيماوية . وكذلك بيّنت بأن مجموعة فتاوي المدعو كاظم حائري حول العراق ليست إلا تعليمات فاشية آثمة تدعو للإبادة العرقية للشعب العراقي .

7 . كما أوضحت مراراً أنّ تحالف عصابات الإرهابيين من بعض المعمّمين هؤلاء مع الإدارة الأميركية لا يجمعه جامع مع شعارات «تحرير» العراق من الدكتاتورية . . إلخ ، لأنّ غاية ما تستهدفه تلك العصابات هو العودة بالعراق إلى عهد الإقطاع والهمجية ، حيث تتوفّر لهم السطوة والنفوذ والملايين من المداخيل باسم «الخمسة» ، ومن أجل تنفيذ المرامي الأشعبية لمطامع الشوفينية الفارسية المعبر عنها بالجمعية السرية لعصابات المعمّمين هؤلاء والمسماة «جمعية استخلاص الحرمين وبلاد بين النهرين» . وقد اندفع أنصار هذه العصابة في الآونة الأخيرة - مستقوين بالحليف الأميركي - باجتياح العراق بـ 3 آلاف من قوات الصفوة الإيرانية وبحوالي 15 ألفاً من القوات الإيرانية الخاصة التي أنشأتها الاستخبارات الإيرانية عام 1982 تحت اسم «فيلق بدر» وبعشرات الآلاف من المدربين الإيرانيين الذين اجتاحتوا الحدود العراقية بين العمارة والكوت في أواخر نيسان الماضي بحجة عودة 220 ألفاً من المهجرين الإيرانيين من العراق ، وهذه المعلومات موثقة ومعروفة لكل متابع للشأن العراقي . . أقول اندفعوا متوسلين بطريقة جديدة على شعبنا العراقي متّبعين أسلوب التصفيات الجسدية بدون قانون وخارج أي نوع من المحاكمات ، ولكن بالطريق الهمجي البربري الذي يسمونه «فتوى إهدار الدم» معلنين بداية نظام بربري لم يعرفه العراق ولا العالم العربي في تاريخه .

إنّ عراق القرن العشرين كله ، في العهد العثماني ، وفي الفترة الملكية ، وكذلك الجمهورية ، كان عراقاً علمانياً متسامحاً دينياً يتفرغ فيه رجال الدين لشؤون فقهم و دفاعهم عن أساسيات دينهم ومن أجل التوعية العقائدية ونشر التعاليم المقدّسة . هكذا كان رجال الدين في العراق من المسلمين الشيعة والسنة ومن المسيحيين على مختلف مذاهبهم وكذلك الصابئة المندائيين ويهود العراق . أما باقي الشعب فكانوا يمارسون حياتهم جهد الإمكان وفق العلوم الوضعية الصحيحة وآداب وأسس التعايش في المجتمع المتحضّر .

لذلك فإننا نؤكد بأن الريح الصفراء التي هبّت على بلادنا في الآونة الأخيرة بالتسلل من إيران تحت تسميات «فيلق بدر» و«المجلس الأعلى» و«حزب الدعوة» إلخ، إلخ . . . يجب أن توقف ، ويجب أن يهيب الجميع لإفشال محاولات التوسع الفارسي الأئمة لإبعاد نار الحرب الأهلية الماحقة عن العراق ، وإفشال مخططات الطامعين الفرس بأرضه وأهله .

٢٠٠٣/٥/١٩

تبرعوا .. لـ «الشهداء» الأميركيكان!

ينخرط برلمانيون وإعلاميون ومواطنون كويتيون ، في تأسيس «جمعية» أهلية للتضامن مع أسر (ضححايا!) القوات الأميركية - البريطانية ، الذين سقطوا في حرب (تحرير!) العراق . ويتوقع القائمون على المشروع ، الحصول على تبرعات كبيرة من أبناء الشعب الكويتي ، وتأمين (الأسر المنكوبة) في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ، بمستوى حياة لائق بعائلات أولئك «الذين قدّموا حياتهم من أجل حرية الكويت والعراق» .
أهذه ظاهرة سياسية . . أم سيكولوجية !؟

على حد علمي أنها المرة الأولى في التاريخ ، التي يبادر فيها أبناء أمة معتدى عليها ، إلى جمع التبرعات الشعبية لصالح الغزاة والمعتدين والقتلة . ولكن الكويت لها ظروف خاصة ، سياسية ونفسية .

سياسياً ، هناك إلحاح كويتي رسمي على التأكيد ، المرّة تلو المرّة ، على الانسحاب من العقد العربي . فطوال 12 عاماً من الحصار الإجرامي ضد الشعب العراقي ، وقفت الكويت ، موقفاً «مبدئياً» ضد الجهود العربية لرفعه ، وساندت ، دائماً ، المواقف العدوانية الأميركية ضد العراق ، وخرجت عن الإجماع العربي على عدم المشاركة في الحرب العدوانية غير الشرعية على البلد الشقيق ، وقدّمت ثلثي أراضيها معسكراً للمعتدين .

وتقف الكويت مع الاحتلال الأميركي للعراق ، وتهلل له ، وتريد ، اليوم ، أن تتضامن مع عائلات (ضححايا) الجيش الأميركي !
وأنا أفهم السيكولوجية الكويتية المبنية على تشغيل مستمر للروح الانتقامية من العراق ، جرّاء أحداث العام 1990 ، حين قامت القوات العراقية باحتلال الكويت ، وضمها ،

والسماح بأعمال النهب والسلب في الأراضي الكويتية، بالإضافة إلى ممارسات القمع والاعتقال . . . إلخ، وربما كان عليّ أن أقول هنا إن تأييد الجماهير العربية - الصحيح مبدئياً - لكل خطوة قومية وحدوية، افتقر إلى الحس النقدي إزاء الأساليب والممارسات العراقية الصدامية. وربما ترك ذلك كله جرحاً نازفاً في الوجدان الكويتي، وعداء مضمراً للعرب والعروبة.

سوى أن السيكولوجيا الانتقامية تؤذي، في النهاية، أصحابها. والسادية (الرغبة في إيذاء الآخرين) تتحول إلى ماسوشية (الرغبة في إيذاء الذات)، ولا أستطيع أن أنظر إلى تأسيس جمعية أهلية للتضامن مع عائلات القتلة الأميركيين والبريطانيين، إلا كتعبير عن مركب نفسي من شأنه أن يشل التطور الروحي للبلد، ويعرقل ذاتيته الوطنية.

الكويت، شاءت أم أبت، جزء من الأمة العربية، ولا يمكنها أن تتطور، روحياً أو سياسياً أو مادياً، إلا في الإطار العربي. بل إن الكويت، مثل غيرها من الكيانات العربية الصغيرة غير المركزية، هي أحوج من سواها إلى العروبة والتعريب، وهو ما كانت الكويت تعيه وتمارسه، بصورة لافتة، حتى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي.

إلى كل ذلك، فـ «القضية» التي يتصدى بعضهم في الكويت اليوم للدفاع عنها، هي قضية غير عادلة. لقد ارتكب الأميركيون جرائم حرب بشعة ضد العراق، دولة وشعباً. ولقد أصبحت «دكتاتورية صدام حسين» من الماضي، بينما نشأت في الحاضر دكتاتورية الاحتلال الأميركي التي تهدد الأمن القومي لجيران العراق (وخصوصاً سورية وإيران)، وتستعد لنهب ثروات الشعب العراقي في ظل نظام استعماري، وهي تفرض على العراقيين، وجودها، بالحديد والنار والاعتقالات وتزوير الانتخابات! ولا بد أن الأخوة الكويتيين قد اطلعوا على تقارير منظمة العفو الدولية التي تتهم الأميركيين بممارسة التعذيب الجسدي ضد المعتقلين العراقيين، بل إن الأخوة الكويتيين يعرفون ربما أكثر من غيرهم أن الولايات المتحدة الأميركية تريد تنصيب أزمها في نظام استبدادي جديد، عبر تشكيلات انتخابية مقيدة مسبقاً بالتعليمات والاستبعادات، وتحت إشراف بساطير الاحتلال.

لا توجد حرية في العراق المحتل، بل فوضى لن تقود إلا إلى دكتاتورية سافرة جديدة أو إلى حالة صومالية جديدة. إنها «قضية» غير عادلة. . . بل استعمارية وإجرامية؛

«قضية» لصوص النفط والصهاينة في العراق، ولذلك ، فإننا نحزن لإلحاق بعضهم في الكويت عن الدفاع عن هكذا «قضية»! ونحزن لاندفاعهم في العداة للجامعة العربية، وفي الإساءة إلى مشاعر العراقيين والعرب.

مطلوب من الكويت لحظة صمت وهدوء ومراجعة . فالتاريخ لم ينته يوم 2003/4/9، وسيضطر المحتلون ، عاجلاً أم آجلاً، إلى الرحيل عن العراق ، وعن المنطقة، بينما سيبقى العراق، وإلى الأبد، الجار . . والأصل .

٢٠٠٣/٥/٢٠

لماذا يريد برايمر استئصال البعث؟

كان عدد الصحافيين أكثر من عدد «المواطنين العراقيين» الذين «بادروا» ، أمس الأول، إلى إسقاط تمثال الرئيس العراقي الأسبق ، أحمد حسن البكر . وكالعادة ، سرعان ما كانت آلية أميركية ضخمة في خدمة محطمي التمثال، وسط استياء أهل الحي والمارة . وبيلاغة جارحة ، لخص أحدهم الموقف قائلاً : «هل سينصبون مكانه، تمثال الحرية؟» .

ولا يحتاج المرء إلى الذكاء، لكي يدرك أن الحاكم الأميركي للعراق، برايمر، هو الذي أرسل أولئك «الأحرار» الذين تذكروا فجأة أن تمثال البكر ما يزال منتصباً في بغداد! وربما يتذكرون، غداً أن منزل مؤسس حزب البعث، ميشيل عفلق، ما يزال سليماً من النهب والسلب والحريق!

لم يعد الهدف ، بالنسبة للمستعمرين الأميركيين ، استئصال الصدامية فقط، فقد بدأوا باستئصال البعثية الآن، وسيواصلون باتجاه استئصال التيار القومي برمته من العراق «الديمقراطي» الموعود!

لقد دفع الجنرال غارنر، وظيفته كرئيس للإدارة المدنية في العراق، ثمناً لإدراكه - وفريقه - أنه من المستحيل إعادة بناء الإدارة العراقية، بسرعة وكفاءة، من دون التعامل مع الأطر البعثية في أجهزة الدولة والمؤسسات، وحلّ محله برايمر الذي جاء بمهمة التخلص من التراث البعثي ، بوصفها المهمة رقم (1) ، بينما قرر تأجيل تشكيل

الحكومة العراقية الانتقالية . وفي هذا السياق ، أعلن برايمر حل حزب البعث ، وحرمان قيادته (حوالي 30 ألفاً) من حقوقهم المدنية، سواء في ممارسة العمل السياسي ، أو في تولي المناصب العامة . وبدأ للتو حملة «انتخابات» فاشستية تحت قعقعة سلاح المحتلين ، لاستبدال القيادات في المؤسسات الجامعية . وبينما كانت عضوية البعث ، شرطاً مسبقاً للحصول على منصب جامعي أو المشاركة في أي انتخابات جامعية ، أصبح التبرؤ من حزب البعث ، شرطاً مسبقاً للمشاركة «الديمقراطية» !

لقد حلت دكتاتورية الاحتلال محل الدكتاتورية الصدامية ، وفي الحالتين يتعرّض العراقيون لمحاكم التفتيش والإرهاب والإذلال والاعتقال والتعذيب الجسدي ، سوى أن كل ذلك يتم الآن تحت يافطة «الديمقراطية» . والأهم أنه يتم لمصلحة الاحتكارات النفطية الأميركية وإسرائيل .

لا توجد أسباب عملية تدعو المحتلين الأميركيين لاستئصال «البعث» من السياسة والإدارة العراقية ، فالبعث تيار أساسي في العراق ، ومن غير الممكن تأسيس حكومة ائتلافية من دون مشاركة هذا التيار الذي تخلى معظمه عن الرئيس صدام حسين في الأيام الأخيرة لنظامه . بل إن ذلك التيار يتمايز ، موضوعياً ، عن نظام الرئيس صدام من حيث أنه أوسع ، ويشتمل على اتجاهات نقدية ومعارضة ضمناً من حيث أن عشرات الآلاف من التقنيين والأكاديميين والإداريين كانوا بعثيين بصورة اسمية ، أو أنهم على الأقل لم يكونوا جزءاً من السلطة . وهكذا ، فإن مسعى جاداً لإنشاء حكومة ائتلافية وإدارة فعالة لا يمكن أن يستثني البعثيين ، فما الهدف ، إذن ، من السعي الفاشستي إلى استئصال البعثيين في العراق؟!

إنها ، أولاً ، حملة لاستئصال وتجريم الأفكار القومية العربية ، وبصورة خاصة فكرة المسؤولية القومية للعراق إزاء مساعدة الدول الشقيقة ، وخصوصاً إزاء القضية الفلسطينية . وضرب عروبة العراق هو هدف أميركي - صهيوني أساسي ، ولكنه يلتقي مع نزعات الأحزاب الرجعية الكردية ونزعات ملالي الشيعة الأتني من إيران ، وخصوصاً العميل المزدوج لواشنطن وطهران ، محمد باقر الحكيم الذي ينحصر الأجزاء الأساسية من خطابه الرجعية لشتم «البعثية العفלקية» وللافتخار بأن نظام الرئيس صدام قتل من أقربائه خمسة وعشرين «مجاهداً» (كان من بينهم عميل معروف للموساد الإسرائيلي!).

وهل ننسى «أحمد الجلبي» الذي يسعى إلى قطيعة شاملة مع العرب، لكي يستطيع الفرار من الأحكام الصادرة بحقه في الأردن ولبنان في قضايا اختلاس! وهي، ثانياً، حملة لاستئصال الأطر الوطنية من الإدارة العراقية، في إطار المسعى الاستعماري الأميركي لتحطيم الدولة العراقية، بأجهزتها الحديثة، وقواها المدربة، ونزعتها إلى الانسجام الوطني وتأكيد وحدة العراق. وهي، ثالثاً، حملة تهدف إلى تغيير التمثيل السنّي في العراق، من حزب البعث إلى الإخوان المسلمين. وهو ما يشكل ضربة قوية، تحت الحزام، للدولة العراقية. فالسنّة في العراق هم أهل الدولة وعصبيتها، وتمثيلهم من خلال حزب قومي علماني قادر على استيعاب الشيعة والمسيحيين وأبناء الطوائف الأخرى هو ضمانة لعلمانية الدولة، وقدرتها على توحيد العصبية العربية في أطرها الوطنية. غير أن الأميركيين يخططون لتهديط سنّة العراق من أهل دولة إلى طائفة، أي من ميكانيزم اجتماعي يؤمن وحدة العراق العربي إلى جزء من فسيفساء طائفية وإثنية. ولتحويل سنّة العراق إلى طائفة، فلا بد من تمثيلهم بوساطة منظمة دينية. لقد برزت، في أعقاب انهيار نظام الرئيس صدام حسين، قيادات علمانية وطنية من العرب السنّة من مثل سطاتم القعود مؤسس الجبهة الوطنية لمثقفي العراق التي جرى منعها بالقوة واعتقال مؤسسها.

سيادة الفكر القومي - العلماني شرط أساسي وأولي لوحدة الدولة العراقية بصورة عفوية، ما يكفل تقدمها والقيام بدورها الإقليمي، وهو ما يريد الاستعمار الأميركي إلغائه، بحيث يصبح الممثلون الفعليون للشعب العراقي هم المالكي (الشيعة) والشيوخ (السنّة) والكهنة (المسيحيون)، بينما يتمتع الأكراد بتمثيل قومي رجعي وانفصالي.

المشروع الاستعماري الأميركي في العراق، وفي المنطقة العربية، هو مشروع فاشستي يسعى لاستئصال القوى الوطنية والقومية بالقوة، العسكرية والأمنية، وبالاعتقالات والتعذيب الجسدي وتجريم مئات الآلاف بسبب أفكارهم، وهو مشروع رجعي يسعى لاستئصال الحدائث القومية العلمانية، والعودة بالمجتمعات العربية إلى عصور الظلام.

ماذا يريد العم سام؟

. . والعم سام - بأنبائه غير التقليدية وأظافره الحرارية - وحش نووي ضخم ، أبسط أسلحته «أم القنابل» و «الانشطارية» وسواهما من أدوات الموت! أسلحة وأسلحة وأسلحة . . والمزيد من الأسلحة المصممة للقتال من بعيد . . ومن غير خسائر .

وهو بلا عقل . بل تغريه قوته الجبارة على احتقار العقل ، والعقلانية . . والتاريخ . . والجغرافيا!

العم سام . . لص النفط الشره ! اللص عموماً . . سارق ثروات الشعوب ، والمصمم على تدمير البيئة والعالم . . لكي تستمر ماكنة أرباحه بالدوران! العم سام الحاضر في بلادنا منذ أكثر من نصف قرن ، أت اليوم من أجل أن يبسط ظله الثقيل من المحيط إلى الخليج . . فهذه الأمة التي تحوز معظم نفط الكرة الأرضية ، ولا تستطيع الدفاع عنه . . «لا تستحقه» . . إنه للأقوى الأقدر على القتل! العم سام . . أت في عملية سطو مسلح ، ولكنها دائمة !! ولذلك ، فهو يريد تفكيك الأمة ، وربما لا يريد إعادة بنائها أبداً «وفق النموذج الصومالي» ، لكنه يبشرنا بـ «الديمقراطية» على الطريقة العراقية!

يزعج العم سام أن الأمة العربية ما تزال تقاوم . لذلك فهو يريد استئصال المقاومة من الأساس بوصفها «إرهاباً» . . ويزعج العم سام أننا ما نزال «نتحقق» على إسرائيل ، وهو يريدنا أن نأخذها بالأحضان ، سواء انسحبت من أراضيها المحتلة أم لا!

العم سام . . يريد منا الكثير ، وقد أفصح عن بعض ما يريد في مذكرة وجهها إلى الحكومات العربية ، بعد احتلال العراق ، وقد نشرت صحف عربية وأردنية ، مقتطفات واسعة من تلك «المذكرة» . وبمطابقة هذه المقتطفات مع تصريحات المسؤولين الأميركيين العلنية ، نلاحظ أن تلك «المذكرة» هي أكثر من تصور نظري . إنها إنذار عاجل يتضمن تهديداً صريحاً باستخدام القوة - في حالة عدم الاستجابة للمطالب أمنية الطابع - أو باستخدام العقوبات المختلفة ، أو حجب الدعم ، في حالة عدم الاستجابة للمطالب سياسية الطابع .

والمذكرة هي خليط غير متجانس من الأفكار النظرية والسياسية والبرامج الأمنية ،

وهي تنطلق من هاجسين أساسيين هما: [1] حماية الولايات المتحدة الأميركية ومصالحها حول العالم من أي تهديد «إرهابي» من الشرق الأوسط. [2] توفير حماية دائمة وجذرية للأمن الإسرائيلي من دون المساس بالمخططات الإقليمية الإسرائيلية. وتكون «المذكرة» بذلك، هي جماع البرنامجين اليمينيين الأميركي والإسرائيلي، وهذا ما يشكل مصدر تناقض أساسي في السياسة الأميركية التي تحاول أن تؤصل لنفسها، فلسفياً، من خلال منظور استشراقي متكامل.

تفصل «المذكرة» كلياً ونهائياً وجذرياً بين السياق الأمني والسياسي فيما يتصل بموقف العرب من إسرائيل. فبغض النظر عن المطالب العربية من إسرائيل، سواء لجهة انسحابها من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، أو لجهة وقف التسليح غير التقليدي، أو لجهة وقف سياساتها العدوانية، فإن المطلوب من العرب (ومن دون أن يكون لهم الحق، أي حق، بالنقاش حول ازدواجية المعايير أو الشرعية الدولية أو الحق الشرعي في مقاومة المحتلين) القيام بالآتي:

1. ليس فقط تفكيك المنظمات المسلحة أو شبه المسلحة أو الداعية إلى الكفاح المسلح، بل مطاردتها أمنياً تحت إشراف أميركي، ومحاكمة أعضائها، وإدانتها بوصفها منظمات «إرهابية»، ومحاصرتها إعلامياً وسياسياً، وتجفيف منابع تمويلها، انطلاقاً من تجريمها أخلاقياً وقانونياً وسياسياً!

2. ليس فقط الكف عن أي تهديد باستعمال القوة لتحرير الأراضي العربية المحتلة، بل أيضاً الكف عن امتلاك أي قوة لدرء العمليات العسكرية الإسرائيلية. وبالنسبة لسورية - ابتداء - فالمطلوب خفض قواتها المسلحة، والاستغناء عن أسلحتها التقليدية التي تشكل تهديداً لإسرائيل، كالصواريخ متوسطة المدى.

3. ليس فقط مجرد علاقات سياسية مع إسرائيل، وليس فقط تطوير العلاقات العربية - الإسرائيلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل، وأيضاً، تفكيك كل الأسس العقائدية والروابط القومية والهيئات الإقليمية «كالجامعة العربية» والتي تشكل إطاراً لعزل إسرائيل، أو مواجهتها بكتلة عربية أو بالتضامن العربي... . فالمطلوب، باختصار، إعادة هيكلة المنطقة العربية، جذرياً، على المقاس الإسرائيلي، وهذا غير مرتبط - كما أسلفنا - بحل المشكلة الفلسطينية، أو تطبيق قرارات الشرعية الدولية بشأن الأراضي المحتلة التي ستكون موضع مفاوضات منفصلة تماماً عن تنفيذ

المطالب أعلاه .

وتنفيذ الشق الإسرائيلي من المذكرة الأميركية يقع في إطار أعم ، هو تنفيذ مطالب اليمين الأميركي بفرض شامل ونهائي للبرلة الاقتصادية الكمبرادورية في غضون عقد واحد «حتى العام 2013» ، وسوف يشمل ذلك بالطبع خصخصة النفط والمعادن وكل الفعاليات الاقتصادية ، وربط المنطقة ، بإحكام ، بالسوق الأميركية ، لا نحو الرأسمالية بشكل عام . وملخص ذلك تحويل البلدان العربية إلى مستعمرات أميركية .

وإذا كانت «المذكرة» تطلب من الحكومات العربية ، صراحة ، التعاون الأمني والسياسي لاجتثاث «الإرهاب» ، فهي تدعو إلى إعادة بناء الأنظمة السياسية والعقائدية والثقافية العربية ، بما يجفّف «البيئة» التي يخرج منها «الإرهابيون» .

تهاجم «المذكرة» ليس فقط حق أي بلد عربي في التدخل في شؤون بلد عربي آخر (بينما تمنح هذا الحق المطلق لواشنطن!) ، ولكنها تسعى إلى إلغاء الأسس الفكرية للرابطة العربية . وفي هذا الإطار فهي لا تناقش سورية في مسألة الانسحاب من لبنان بوصفها مسألة سياسية ، بل مبدئية أيضاً . وترفض ، في السياق نفسه ، ومن حيث المبدأ ، أي تدخل في الشأن الفلسطيني ، ولكنها تعطي هذا الحق لإسرائيل إلا أن كل هذه المطالب ينبغي تنفيذها بالوسائل «الديمقراطية» ، وهو ما يشكل التناقض الرئيسي في السياسة الأميركية الجديدة نحو العرب !

ونلاحظ أن المطالب الأساسية الواردة في «المذكرة» (فرض الكمبرادورية ، اجتثاث «الإرهاب» ، التطبيع الشامل مع إسرائيل . . . إلخ) قد صيغت في تصوّر استشراقي يهجم بإحداث تغيير ثقافي وأيديولوجي في البلدان العربية . . . فمن دون هذا التغيير ستظل الإجراءات التي تتخذها الحكومات الصديقة والحليفة ، والعمليات الحربية ضد الحكومات المتمردة ، ذات آثار مؤقتة وسطحية .

ينطلق الاستشراق الأميركي المسلح من قناعة المحافظين الجدد بأن الشعوب العربية تلهف إلى أنموذج متأمرك ، غير أن ما يعوق اللقاء التاريخي بين هذه الشعوب وبين الاستعمار الأميركي والمشروع الصهيوني ، هو سيطرة ثقافة قومية - إسلامية ، تبنتها أنظمة التعليم ووسائل الإعلام ، والخطاب الحكومي والمنظمات «الإرهابية» . . وهذه كلها تخلق قيوداً على نمو الاتجاهات المتأمركة - المتأسرلة بين العرب . ولا بد ، إذن ، من

تخطيط هذه القيود بالقوة المسلحة عند اللزوم ، أو بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية .

إنّ مطالبة سورية بإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية على أرضها ، ومحكمة أعضائها ومطاردتها تحت إشراف المخابرات الأميركية ، ليس له ، في الواقع ، ضرورة أمنية مباشرة ، فالأميركيون يعرفون جيداً أنّ دمشق ، ولا اعتبارات إقليمية وداخلية ، لا تسمح لهذه المنظمات بأكثر من دور سياسي وإعلامي . ولكنهم يريدون من الحكومة السورية - وهي الأخيرة في الوطن العربي التي تتبنى الشعارات القومية وتلح على التفريق بين «المقاومة» و «الإرهاب» - أن تقوم بنبذ منظمات المقاومة وتجريمها بوصفها منظمات «إرهابية» . كما أنّ الإلحاح على مغادرة سورية الأراضي اللبنانية وتعهداتها بالبراءة من حزب البعث العراقي وعدم التدخل في الشؤون العراقية ، يهدف لتحطيم الأيديولوجية القومية ، وتجريمها نهائياً .

إنّ أنظمة التعليم والثقافة ولغة الخطاب الحكومي في البلدان العربية الصديقة للولايات المتحدة الأميركية ، تنشئ البيئة التي تولد «الإرهابيين» الذين لا تكفي الوسائل الأمنية لاجتثاثهم ، بل لا بد من اجتثاث البيئة الثقافية والإعلامية ذاتها لمنع «الإرهاب» .

ويرى الاستشراق الأميركي أنّ «الإرهابيين» و «القوميين» والإسلاميين «المتعصبين» يفيدون من الصراع العربي - الإسرائيلي ، لجعل «الإرهاب» مشروعاً وذا سطوة . ويفكر المستشرقون الأميركيون كالتالي ؛ إنّ الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ، يرغبون بالعيش في الأمان والديمقراطية وتحسين الفرص الاقتصادية أكثر مما يرغبون بالصراع مع إسرائيل أو استرداد الضفة الغربية وغزة والجولان ومزارع شبعاء . ويستنتجون ، بالتالي ، أنّه لا يوجد رابط حقيقي بين حل المشكلات القائمة مع إسرائيل ، وبين «الإرهاب» ، فالإرهاب - كأيديولوجية ونشاط - ناجم عن عوامل ثقافية هي التي ينبغي التركيز عليها .

ولتحقيق هذه الغاية ، لا بد من تفكيك المؤسسات العربية التقليدية مثل «جامعة الدول العربية» ، وتغيير النمط التعليمي والإعلامي . وسيتم تمويل مشاريع إعلامية ضخمة لمخاطبة الشعوب العربية مباشرة ، إلا أنّ على الحكام العرب أن يكفوا ، بدورهم ، عن استخدام «اللغة المزدوجة» !

غير أنّ التدخل العسكري ، والضغوط السياسية ، وتفكيك المنظمات الإرهابية والقومية ، وخفض التسلح العربي ، وإجبار الحكومات على الشروع في علاقات

متعددة وغير مشروطة مع إسرائيل . . كل ذلك لن يكون ناجحاً من غير «ديمقراطية» تتيح للشعوب العربية، التعبير الحر عن نفسها، وهنا يجري الحديث صراحة، لا عن «ديمقراطية من أعلى إلى أسفل» - كما هو حادث في بعض البلدان العربية نصف الديمقراطية - بل عن «ديمقراطية من أسفل إلى أعلى» أي عن سلطات منتخبة .

ماذا ستستفيد الولايات المتحدة الأميركية من أنظمة ديمقراطية تستجيب لتطلعات شعوبها؟

تجيب «المذكرة» عن هذا السؤال كالتالي : «إن هناك تيارات سياسية تقوى وتنمو داخل الشعوب وتحجبها الحكومات عن أن تؤدي أي دور سياسي أو مجتمعي» . وتضيف المذكرة : «إن تجربتنا أثبتت أن هذه التيارات تكون قوية إلى الحد الذي يمكن أن تهدد به الحكومات نفسها ، كما أنها تهدد المصلحة العالمية في الاستقرار والأمن، لأن البيئة غير الديمقراطية تفرض ضغوطاً معيشية قوية على مواطني هذه الدول، فيلجأون إلى التعبير عن أنفسهم من خلال الانضمام إلى جماعات التطرف والإرهاب» .

ومن الواضح هنا أن التصور الاستشراقي الأميركي يفكر في صيغة ثابتة لاستيعاب «ديمقراطي» للحركات الإسلامية في البلدان العربية .

وفي الوقت نفسه، فهذا التصور ينزع إلى «الجزرية»، من حيث أنه يريد أن يستأصل من الأساس العناصر السياسية والثقافية التي تشكل، عنده، البيئة الملائمة لـ «الإرهاب» ولكل أشكال العداء للاستعمار الأميركي وإسرائيل .

تريد «المذكرة» إدانة أخلاقية للمقاومة بوصفها إرهاباً، وكذلك تخفيض القوى المسلحة العربية، وتخليها عن أي أسلحة - تقليدية - يمكنها المساس بإسرائيل، وذلك بانفصال كامل عن قضايا النزاع العربي - الإسرائيلي، وهذه ينبغي حلها في إطار التفوق العسكري الإسرائيلي الكامل، ومن غير أي تهديد «إرهابي»، ووفقاً للمتطلبات الأمنية والسياسية والعقائدية الإسرائيلية .

تلح المذكرة على ضرورة نسف الرابطة العربية وأفكارها ومؤسساتها، وإلغاء أي شرعية لسياسات التضامن العربي، سواء على المستوى الجماعي أم الثنائي . وفي هذا الإطار، فإنه من المفروغ منه أن الأميركيين يريدون إلغاء شرعية أي محاولة لتدخل دولة عربية في شؤون الأخرى، محتكرين هذا الحق على أنفسهم وعلى إسرائيل .

وعلى المستوى الاقتصادي يريد الأميركيون فرض لبرلة اقتصادية كمبرادورية شاملة، يتم بموجبها خصخصة كل الموارد والمؤسسات لصالح الشركات الأميركية ووكلائها .

ومن نافذة القول إنهم يريدون تغييراً جذرياً في مناهج التعليم والإعلام، وإحداث تغيير ثقافي نوعي . . . إلا أن النقطة المركزية في البرنامج الأميركي للبلدان العربية هي «الديمقراطية» التي يرون أن غيابها يولد «الإرهاب» . . . وهم غير قلقين إزاء نتائجها . . . فالديمقراطية يمكنها أن تستوعب التيارات الإسلامية . وهم يفكرون ، هنا ، بالأنموذج التركي ، من دون أن يفكروا بالمقارنة بين الحالتين . فالنظام التركي يقوم على مؤسسة عسكرية قوية وكبيرة في بلد موحد مكتمل وطنياً ، ولا يعاني من احتلال أراضيه ، ولا يواجه أطماعاً إقليمية ، بل إن له هو نفسه أطماعاً كهذه . بينما المطلوب الأميركي ، في الحالة العربية ، تهميش المؤسسات العسكرية ، والخضوع للأطماع الإقليمية الإسرائيلية ، والتغاضي عن مشكلة الوحدة وتحرير الأراضي المحتلة . . . إلخ ، ما سيجعل الديمقراطية العربية في مواجهة هذه التحديات .

إلا أن الأميركيين يتصورون أن «الديمقراطية» سوف تكون بيئة ممتازة لازدهار تيارات وثقافة موالية للغرب ومندمجة في الاستراتيجيات الأميركية . وهم يرون أنه بالإمكان استعادة الأنموذج الأوروبي الشرقي عربياً . ولذلك ، فثمة من قارن بين سقوط بغداد وسقوط جدار برلين .

نستطيع القول إن التصور الاستشراقي الأميركي الجديد لـ«الحياة العربية الجديدة» هو مجرد غطاء أيديولوجي للمشروع الاستعماري الأميركي المتحالف مع المشروع الصهيوني في المنطقة العربية ، وذلك لأن هدفه النهائي هو تأمين بيئة عربية ملائمة للنهب الاستعماري ، وتمكين إسرائيل من تحقيق طموحاتها .

إن التصور الاستشراقي الأميركي زائف تماماً ، ليس لأن العرب غير مؤهلين لـ«الديمقراطية» ، ولكن لأن ديمقراطية عربية «من الأسفل إلى الأعلى» ستكون ديمقراطية مقاتلة ضد الاستعمار الأميركي - الإسرائيلي ، ذلك لأن العداء العربي لأميركا وإسرائيل ، ليس ناجماً عن تعصب ثقافي ، ولكن عن مشكلات حقيقية هي الآتية :

- 1 . وجود دولة إسرائيل ، والذي يمثل جرحاً عميقاً في الذات العربية . وقد يتم التوصل إلى مصالحة سياسية بشأن هذا الوجود ، ولكن التعامل مع إسرائيل سيظل يشكل عاراً وإهانة للعربي . وهذه حقيقة لا يمكن القفز عنها . إن المعاهدات والاتفاقات والأشكال

المحدودة من التطبيع مع إسرائيل، تمت جميعها بإرادة حكومات غير منتخبة، وتم فرضها بالوسائل الإدارية والأمنية. وفي إطار أنظمة ديمقراطية عربية، لن تجرؤ حكومة منتخبة على إقامة علاقات من أي نوع مع إسرائيل.

2. إن إسرائيل تحتل، خلافاً للشرعية الدولية، أراضي فلسطينية وسورية ولبنانية. وهي تعرقل إقامة دولة فلسطينية لا تشكل سوى الفتات من أرض فلسطين التاريخية، وتحول حياة الفلسطينيين اليومية إلى جحيم، وتهدد الأردن بالغاء كيانه الوطني، وتمتلك أسلحة تقليدية وجيشاً قادراً على العدوان على أي بلد عربي، بالإضافة إلى امتلاكها ترسانة من أسلحة الدمار الشامل. وهذه كلها أسباب كافية لكي تبحث الديمقراطيات العربية عن وسائل ناجعة للرد على هذه التحديات، وليس تجاوزها. وإلى أن تولد هذه الديمقراطيات القادرة على تنظيم الطاقات الشعبية لمواجهة التحدي الإسرائيلي، فإن المنظمات التي تأخذ على عاتقها التصدي لإسرائيل المغتصبة المعتدية المحتلة المجرمة المهتدة للأمن العربي، ستظل موضع احترام وشعبية بوصفها منظمات مقاومة.

3. إن الرابطة العربية لها وجود تاريخي حقيقي وراسخ، سوف يتعزز بالديمقراطية ولا ينكفيء. والاتجاه نحو الوحدة العربية أو أقله التضامن العربي، هو اتجاه له أساس موضوعي وليس مجرد عقيدة يمكن غسل الأدمغة من تأثيراتها، فالمشكلة الرئيسية في الوطن العربي أن هناك بلداناً عديدة مثلمة الوطنية بسبب الرسم الاعتباطي للحدود بينها، كما أن المستعمرين أقاموا - باستثناء العراق، والسعودية إلى حد ما - دولاً من دون مجتمعات على آبار النفط، بينما عزلوا البلدان العربية ذات الكثافة السكانية والأصالة المجتمعية عن مصادر الثروة. وقد وجد العرب في السبعينيات، بعد عقدين من الصراعات الدامية في الحقبة الناصرية، شكلاً ما لإعادة توزيع الثروة القومية وإن بصورة نسبية ومشوهة. ولذلك فستظل العروبة والرابطة العربية والبحث عن أشكال مداواة جراح التجزئة الاستعمارية، ماثلة في السياسة العربية، بوصفها تحديات لا يمكن تجاوزها.

4. لقد أدت الليبرلة الاقتصادية الكمبرادورية المطبقة جزئياً في البلدان العربية إلى تهميش وإفقار عشرات الملايين من العرب. ومن البدهي أن نتوقع أن كمبرادورية كاملة تضع مصالح الشركات الأجنبية ووكلائها فوق مصالح المجتمعات العربية، وبصورة جذرية وشاملة، سوف تؤدي إلى تعميق الاتجاه نحو الإفكار والتهميش والهجرة

بالنسبة لأغلبية العرب، بحيث أن ديمقراطية حقيقية وكاملة ستؤدي إلى نهوض حركة التحرر الوطني والاجتماعي في البلدان العربية . وسيكون عدوها الرئيسي هو الاستعمار الأميركي .

غير أن الأميركيين، بالطبع، لا يريدون للعرب ديمقراطية وطنية ذاتية، وإنما تنظيم ديمقراطي شكلي محروس بالدبابات الأميركية، وخاضع للتفوق العسكري الإسرائيلي الكاسح .

٢٠٠٣/٥/٣١

لمن حبوب السيانيد؟

سخر السيد عدنان أبو عودة من القادة العراقيين الذين استسلموا ولم ينتحروا بالرصاص أو بحبوب السيانيد، وهو يتساءل: إذا كانت الحياة عزيزة على هؤلاء إلى هذا الحد . . فلماذا استهانوا بحياة الآخرين؟

. . وأنا أقرأ كلام أبو عودة، كنت أتساءل عما إذا كانت «درجة الصفر» للكتابة أو القول، ممكنة في الحوارات الاجتماعية - السياسية، أي الصراعية .

ودرجة الصفر للكتابة، هي الدرجة التي ينفصل عندها، القول عن قائله . وهي تستخدم، في النقد الأدبي، للتعبير عن صوت الكاتب إزاء النص الخالي من كل ذاتية . ولا أعرف إذا كان ذلك قد ضبط في نصوص أدبية تجريبية . غير أن النقد البنيوي يتعامل مع النصوص الأدبية، بمعزل عن منشئها، فهل نستطيع ذلك إزاء نص سياسي - اجتماعي؟!

وأبو عودة الذي تموضع، بعد تقاعده من المناصب الرسمية، في موقع القول الاجتماعي - السياسي، يمارس الكتابة، بكل ثقة، من درجة الصفر للكتابة . ويطلبنا بالنظر إلى كتاباته بمعزل عن شخصه وتاريخه . ولا أحسب أن ذلك ممكن، فأبو عودة لا يكتب أشعاراً في الحب أو نصوصاً في الصوفية . إن إسهاماته المهنية، في الوظيفة الأمنية والإعلامية والسياسية، معروفة جيداً . وأما إسهاماته الفكرية، فتقع في ثلاثة محاور، الأول: التنظير للعملية السلمية . وأهم مبادراته هنا أنه أول من نادى علناً بالتخلي عن عروبة القدس . والثاني: التنظير لـ«الحقوق المنقوصة»، والتوصل إلى

أطروحة جذرية تقترح إقامة فدرالية داخل الأردن بين «الطائفتين» الأردنية والفلسطينية . وهي أفضل صيغة واقعية لإنشاء «الوطن البديل» . والثالث : الإساءة إلى الأفكار القومية والتحررية ، والتشكيك بها ، وأبو عودة لم يقدم ، هنا ، أطروحات ذات شأن .

وبعد ،

- 1 . ليست لدينا معلومات مؤكدة حول ظروف «استسلام» أعضاء في القيادة العراقية . ولكن ما نعرفه جيداً أنّ هذه القيادة لم تستسلم رسمياً أو سياسياً . وأنّ الشخصيات البارزة التي وقعت في الأسر ، مثل طارق عزيز ، ظلّت متماسكة .
- 2 . مقارنة سلوك هتلر الانتحاري لا تضبط على عقلية الرئيس صدام حسين النضالية ، فبغض النظر عما إذا كان ذلك واقعياً أم لا . . فما يزال الرئيس صدام ، مؤمناً بدوره الجهادي وبقدرته على قيادة المقاومة . ويظهر أنّ عمليات المقاومة - المعتم عليها إعلامياً - منذ 9 نيسان ، تتم من مركز الرئيس والمجموعات المرتبطة به .
- 3 . وقد نسبت إلى الرئيس ، رسائل مقاومة - نعتقد أنها صحيحة - وهي تكشف إلحاحه على المقاومة . فالرئيس لم يفر خارج البلاد ، ولم يستسلم . ولم يختبئ؛ بحثاً عن السلامة ، بل اختفى لتنظيم أعمال مقاومة .
- 4 . لقد ارتكب صدام حسين ورفاقه أخطاء وخطايا وجرائم ، غير أن أبو عودة - ومن هم في خندقه - لم ينتقدوا ذلك في حينه . والهجوم على صدام حسين ورفاقه - الآن - ليس بسبب أخطائهم وخطاياهم . . ولكن بسبب مواقفهم الوطنية وتحديهم للاستعمار الأميركي ومحاولتهم - المليئة بالثغرات - للتصدي للعدوان الأميركي على استقلال العراق .
- 5 . لقد كان الرئيس صدام دكتاتوراً ضد شعبه ، ولكنه كان - بالمقابل - دكتاتوراً ضد الشركات الاحتكارية الأميركية . واليوم وقع العراق تحت دكتاتورية تلك الشركات بالذات في نظام احتلالي قمعي أسود ، هو الإطار الملائم لولادة دكتاتوريات الرجعية الدينية المعادية للعلمانية والتقدم والمجتمع المدني .

إنّ مرتكبي الجريمة الحقيقية في العراق هم أولئك الغزاة البرابرة الذين قاموا بعملية سطو مسلح على بلد مستقل ، مستخدمين تفوقهم العسكري لتدميره وتقتيل شعبه والانقلاب

على بناء الشرعية ومؤسساته، وتمكين شتى أنواع اللصوص من تدمير ونهب تراثه ومنشأته. وكل ذلك من أجل حفنة من الدولارات لعصابة منحطة من سماسرة الشركات الاحتكارية أصبح معروفاً كم تقاضى كل منهم لارتكاب الجريمة المخزية في العراق. وكان هؤلاء قد وصلوا إلى البيت الأبيض في انقلاب استخدم التزوير والإرهاب والغش.

لمن حبوب السيانيد؟

و... المساومات التي أدت إلى تعديلات متلاحقة في صيغة القرار الدولي الخاص بـ «تسريع» الاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق، تدل، بالطبع، على حدود القوة الأميركية، ولكنها، في الوقت نفسه، تدل على حدود قوة الأقطاب الصغار: روسيا وفرنسا وألمانيا.

ولكي نكون منصفين، فإن المساومات تلك دارت على محورين: الأول يركّز على الحفاظ على المصالح المباشرة الصغيرة - وخصوصاً لروسيا وفرنسا - فيما يتعلّق بالديون والعقود القائمة فعلاً مع العراق، والثاني يركّز على استنقاذ دور ما للمنظمة الدولية في البلد المنكوب. وهو ما سيحافظ على دور ما للأقطاب الصغار في المسألة العراقية، يمكنها من القيام بمساومات لاحقة.

وبالخلاصة، فإن أحداً لم يدافع عن المبادئ أو عن مصالح العراق، وانتهى الأمر إلى صدور قرار، بالإجماع، يكرّس نتائج الحرب العدوانية غير الشرعية على بلد مستقل ذي سيادة، جرى شطب استقلاله وسيادته خلافاً للقانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة... والأخلاق.

ما تزال روسيا، إذن، تبيع موقفها لقاء بضعة مليارات غير متكرّرة! وما تزال فرنسا ممعنة في خيانة مبادئها تحت تأثير المصالح الصغيرة لشركاتها!! وأما ألمانيا... فما تزال تريد السلامة!

كيف يقبل العرب باحتلال بلد شقيق، ويتكريس هذا الاحتلال اللصوصي بقرار دولي... لصوصي!! ومن دون مداخلة أو اعتراض أو معارضة؟! هل يحسب النظام العربي الرسمي، أنّه بذلك، أنقذ نفسه؟ كلا! بل أقدم بنفسه على نزع شرعيته، وأصبح معلقاً في الهواء، ينتظر ما تجود به مناقشات «عصابة الأوغاد الدوليين» حيال

«الشؤون العربية» !!

يريد بعضهم، السماح لألف فلسطيني / عراقي بدخول البلاد، والحصول على الإقامة والمواطنة، فهؤلاء - كما يقولون - لن يزيدوا كثيراً في الثلاثة ملايين أردني من أصل فلسطيني.

حسناً. وقد يكون هؤلاء مناضلين وصفوة الصفوة، غير أن هذه المناقشة - على هذا المنوال - هي مجرد مباحكة، وفي هذه الحدود فهي ممتازة لكشف السياسة الرسمية.

إن استقبال ألف فلسطيني/عراقي، هو سابقة لاستقبال عشرات الآلاف منهم، وإذا كان ذلك لا يهم بعضهم فهو يهم الوطنيين الأردنيين، لماذا؟ لأن استقبال الفلسطينيين/العراقيين، واستيعابهم، سوف يشكل سابقة سياسية لاستقبال الفلسطينيين/اللبنانيين، والفلسطينيين السوريين.. والغربيين.. والباحثين عن حياة أفضل من القاطنين في الضفة الغربية..

لقد نهجت الحكومات الأردنية، من دون انقطاع، نهجاً يقوم على السماح لهذه العائلة أو تلك، أو هذه المجموعة أو تلك، بالتسرب من الضفة الغربية إلى الأردن، ويقدر عدد الفلسطينيين (غير المواطنين) في الأردن بمئات الآلاف، وأحسب أن الوطنيين الأردنيين والفلسطينيين لديهم واجب التصدي لذلك النهج.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن 43% من الأردنيين هم من أصل فلسطيني، وهؤلاء، بالطبع، مواطنون أردنيون لا نقبل المساس بحقوقهم الدستورية كمواطنين أفراد، ونرفض أن يكون لهم حقوق سياسية بوصفهم كتلة خارج فلسطين.

وهذا سبب من بين عدة أسباب دعوتنا إلى الوقوف ضد معاهدة وادي عربة.. مثلما تدعونا اليوم إلى رفض أي دور أردني خاص في «خارطة الطريق» لأن «الموافقة» الإسرائيلية عليها تنطلق من شطب حق الفلسطينيين - اللاجئيين والنازحين - بالعودة إلى ديارهم، وهو ما أوضحتته الرئاسة اللبنانية من دون لبس، في تعليقها على «الخارطة». ومن المؤسف حقاً أن وزير الخارجية الأردنية لم يتصد لنظيره الإسرائيلي عندما قال الأخير إن مشكلة اللاجئيين الفلسطينيين ينبغي حلها في البلدان العربية.. ومن الواضح أن الحكومة الأردنية توافق، ضمناً، على هذا الحل، على الأقل فيما يتصل باللاجئيين في الأردن.

إن رفض الوطنيين الأردنيين المبدئي لسياسات التوطين والكونغردالية وقصة الحقوق المنقوصة ، لا يتعارض أبداً مع قبولهم المبدئي بالحقائق التاريخية التي ستؤدي في النهاية ، إلى أن قسماً من الشعب الأردني سيكون دائماً من أصل فلسطيني ، وينبغي أن يكون لهذا القسم كامل الحقوق ، وأن يلتزم بكامل الواجبات في إطار دولة واحدة موحدة ليس مسموحاً بازواجية الهوية على أرضها .

مطلوب من الإخوة القوميين ، التبصّر في طروحاتهم التي من شأنها في النهاية ، أن تبرّر نهج التوطين الذي لا بد أن تتصدى له جبهة أردنية - فلسطينية موحدة ، تفوّت الفرصة على استغلال مسألة معاداة التوطين ، لتفكيك الجبهة الداخلية ! وفي الوقت نفسه ، تلزم الحكومة الأردنية ، بإعلان سياسة واضحة إزاء التزامها بحق العودة على أساس القرار الدولي [194] .

ويا للأسف . . سيظل هناك دائماً تعارض بين «الإنساني» و«الوطني» في الشأن الفلسطيني . . طالما ظلّ الفلسطينيون من دون وطن ودولة مستقلة .

٢٠٠٣/٥/٢٩

المقاومة العراقية

تطورات الأسبوع الأخير في العراق ، مدهشة ، من حيث تطابقها مع السيناريو المقترح سابقاً ، من قبل الوطنيين العراقيين والعرب ، فما أن حصل المحتلون الأميركيون على قرار دولي بالوصاية على العراق ، حتى أوقف هؤلاء كل المشاريع العاجلة لاستحداث حكومة انتقالية تحضر لدستور دائم وحكومة وطنية . فالمشاريع تلك لم تعد لازمة ، بعدما أصبح بإمكان الأميركيين ، التصرف بالبتروال العراقي .

انقلب الغزاة على أعوانهم . وهذا درس ابتدأ من ميكافيلي الذي ينصح الأمير قائلاً : «تخلص من الذين سلّموك وطنهم» . وهذا ما يفعله الحاكم الأميركي للعراق ، «برايمر باشا» . لقد أوقف اتصالاته بأقطاب المعارضة العراقية السابقة ، وجرّد جماعاتهم من الأسلحة ، وطردها من المقار التي كانت استولت عليها عنوة ، في إطار عملية تصفية سياسية للعملاء . وهؤلاء سيجن جنونهم ، ولكنهم ما يزالون يعربون عن الولاء

للمحتلين، ويعرضون خدماتهم للمشاركة في عملية مطاردة البعثيين . وبالنسبة لبعضهم - كجماعة جليبي - فهذا طبيعي طالما أن هذه الجماعة من دون جذور ولا وجود، إلا في ظل الدبابات الأميركية . ولكن بالنسبة للحزبين الرجعيين الكرديين «الحاكمين» في شمال العراق، فالمصيبة أكبر . فهذان الحزبان مهددان بخسارة نفوذهما وقوتيهما الفعلية، طالما أن جيش الاحتلال يخطط للسيطرة على مناطق الحكم الذاتي الكردي، وربما يجرّد البشمركة من السلاح أيضاً .

بالمقابل، من الواضح أن هجمة «برايمر باشا» الهادفة إلى تفكيك المؤسسات الدفاعية العراقية نهائياً واستئصال حزب البعث، تمثل إشارة قوية على البرنامج الأميركي في العراق، من حيث أنه برنامج استعماري «تقليدي» يخطط لإقامة نظام استعماري في البلد، وليس إلى إعادة بناء نظام سياسي محلي موال للأمركيين .

«برايمر باشا» الذي يتخلّص من أولئك الذين سلّموه وطنهم، يقوم في الوقت نفسه، بعملية تدمير منظمة و «أيديولوجية» - أي جذرية - لمؤسسات الدولة العراقية، وهو ما يعني التحضير لإقامة إدارة استعمارية . فما هو رأي الأقطاب الدوليين «فرنسا، وروسيا . . . والمانيا» الذين منحوا للاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق، شرعية إقامة مثل هذه الإدارة!! وما هو رأي العواصم العربية التي تصمت إزاء الشأن العراقي . . . وتتسابق إلى الانخراط في خارطة الطريق . . . إلى الهاوية؟! .

لكن المؤشرات تتصاعد عن انطلاق مبكر للمقاومة العراقية التي استطاعت، خلال اليومين الماضيين، القيام بأعمال مؤثرة في بغداد والفلوجة والأنبار، غير أن هذه المقاومة ما تزال، في رأينا، «دفاعية»، بمعنى أنها تعبير عن بقايا نظام الرئيس صدام حسين . أي أنها ليست هي المقاومة الموعودة لحركة وطنية عراقية جديدة لم تنضج الظروف بعد لولادتها .

المقاومة العراقية، بقيادة صدامية - بعثية، لن تستنفد بسرعة، وسيكون لها تأثير وشأن، ونتوقع أن تتعزّز الأوساط البعثية والعسكرية التي كانت مترددة أو خاملة أو واهمة، قبل قرار «برايمر باشا» الأخير بحل حزب البعث ومطاردة أعضائه، وحل الجيش العراقي وتسريح ضباطه وجنوده . ومن البدهي الاعتقاد بأن هؤلاء المطاردين والمسرحين، سينضمون إلى المقاومة، أو يتأثرون بنداؤها، أو - على الأقل - يمنحونها الدعم السياسي .

المقاومة البعثية هي، في التحليل الراهن، مرحلة سنتلوها مرحلة أخرى من مقاومة وطنية واسعة ذات شعبية عراقية وعربية. غير أنه لا شيء يمنع من أن ينجح حزب البعث في استقطاب القوى الاجتماعية الوطنية العراقية على أساس برنامج المقاومة. ولكن قيادة حزب البعث للحركة الوطنية العراقية تتطلب قيامها أولاً بعملية نقد ذاتي عميقة وجريئة وواسعة، وإعلان أهداف واضحة للمقاومة تتمحور حول طرد الاحتلال وبناء نظام وطني ديمقراطي. وربما لا يثق معظم العراقيين بذلك، وهو ما سيمنعهم من الاندماج في مقاومة يقودها الصداميون والبعثيون أو منحها تأييدهم السياسي. إلا أن مبادرات مسلحة واسعة النطاق ومثابرة وفعالة، سوف تلهب المشاعر الوطنية العراقية، وتستنفذ العراقيين، خصوصاً وأن الاحتلال الأميركي-البريطاني، قد أسفر، أخيراً، عن وجهه البشع.

٢٠٠٣/٦/٣

الذي يقود المقاومة، سوف يقود العراق!

يتظاهر منتسبون لهيئة التصنيع العسكري أمام أبوابها المغلقة في بغداد. هؤلاء الذين يتحدثون باسم 63 ألف كادر علمي وفني وإداري في «الهيئة» الشهيرة، يريدون العودة إلى أعمالهم، وتشغيل مؤسساتهم، ويقترح بعضهم اقتراحاً عملياً وجيهاً: تحويل نشاط «الهيئة» إلى التصنيع المدني. ولكن هذا الحل «العملي» غير ممكن بالطبع. فالخطط الاستعماري الأميركي في العراق لا تستهدف إعادة البناء على أسس سياسية مختلفة - كما يظن الواهمون - ولكنه يرمي إلى تحطيم المؤسسات والمنجزات التراكمية للدولة العراقية الحديثة، وتفكيكها، ومسحها إلى محمية نفطية خليجية تتأسس على ائتلافات عشائرية.

و«هيئة التصنيع العسكري» العراقية، مؤسسة حديثة، علمية - تقنية؛ ويمكن أن تشكل دينامو للتصنيع العراقي الثقيل. ويمكن لحكومة عراقية مسؤولة، حتى لو كانت موالية للأميركيين، أن تفيد من هذه المؤسسة الجبارة في خطة نهوض تنموي، بل يمكن خصصتها وتحويلها إلى شركة برأسمال محلي أو عربي أو أجنبي. ونحن لا نشجع أمثال هذه الحلول، ونفضل الإبقاء على الهيئة، وتطويرها، وتعزيزها. ولكننا أوردنا البدائل الممكنة للتعامل مع الهيئة من موقع سياسي مختلف، لكي نصل إلى الاستنتاج

بأن الاستعمار الأميركي لا يريد عراقاً حديثاً «مصنعاً» ، بل مشيخة نفطية .
لقد كان الرئيس صدام حسين ، دكتاتوراً . . . وقد سقط ، فهل ينبغي هدم كل شيء بناه
نظامه في العراق؟! ولماذا يتم التفريط بمؤسسة علمية - تقنية ممتازة ، وبآلاف الكوادر
المدرّبة ، والإلقاء بالمنجزات والخبرات والمهارات إلى سلة المهملات؟! لماذا ينبغي
تفكيك الجيش العراقي وتدمير أسلحته؟! ولماذا لا تتم إعادة هيكلته سياسياً ، إذا كان
المشروع الأميركي لإعادة البناء صادقاً؟! كلا! المطلوب البدء من نقطة الصفر! لماذا؟
وهل يحسب أي وطني عراقي - أي عراقي يعزّ عليه العراق - الكلفة التاريخية لبناء
مؤسسات وخبرات ومهارت يتم الاستغناء عنها بجرّة قلم؟! *

ومن جهته ، وضع الحاكم الاستعماري الأميركي للعراق ، برايمر ، حدّاً لأوهام الأنصار
العراقيين لعملية «تحرير» العراق ، وقرّر إلغاء المخططات الخاصة بعقد مؤتمر وطني
عراقي تنبثق عنه - بالتوافق والانتخاب بين القوى السياسية العراقية المشاركة - حكومة
انتقالية للبلد المنكوب . وبراييمر - الذي يتصرّف كباشا مملوكي - سوف يعين بنفسه
- وبعد التشاور مع شيوخ العشائر - مجلساً عراقياً محدود الصلاحيات ، يعمل
بأمرته!! *

حاكم عسكري ، مطلق الصلاحيات ، يرفض أي مشاركة ذاتية من قبل العراقيين - بما
في ذلك الأعوان! - ويفكك مؤسسات البلد ، ويحطّم قدراته . . . ويرفض الالتزام
بأي من الوعود المعسولة المبذولة قبيل الغزو وأثنائه! هذه هي نتيجة «عملية التحرير»!
وهذه هي المحصلة العملية لقرار مجلس الأمن الدولي ، بالتخلي عن العراق للوصاية
الاستعمارية! ألم يثن الأوان لكي يعتذر أنصار «التحرير» الأميركي للعراق عمّا
اقترفت أيديهم بحق بلدهم؟! إذا لم يسارع هؤلاء ، اليوم ، إلى سحب أيديهم
للوجود الأميركي ، ومعارضته صراحة ، فسيتم شطبهم نهائياً ، بما في ذلك مرجعية
النجف التي ترى أنّه لم يثن الأوان بعد للمقاومة!! *

المشروع الأميركي في العراق أظهر أنيابه الاستعمارية البشعة ، بينما أفلست المعارضة
العراقية السابقة - بكل أطرافها - في سرعة قياسية . وفي السياق نفسه ، أظهرت

القيادات الدينية من «شيوخ» و «سادة» ، استعداداً عجيباً للتلاؤم مع الاحتلال !!
من يعبر اليوم عن الشعب العراقي؟ ومن يرفع راية العراق؟ ومن يواجه المحتلين . .
والتواطؤ الدولي والعربي مع المشروع الاستعماري الأميركي في العراق؟! من سوى
قوى المقاومة التي يقودها حزب البعث ! وإذا ما تمكنت المقاومة العراقية المسلحة من
مواصلة نشاطها الديناميكي الظاهر منذ فترة، فإن الشعب العراقي سيلتف حولها، وإذا
لم تبادر القوى العراقية الأخرى - الآن - إلى المقاومة، فهي تحكم على نفسها بأن تظل
ثانوية . . وربما هامشية، فالمقاومة هي الحقيقة السياسية العراقية الوحيدة، ومن يبادر
الآن إلى تشغيل المقاومة وإدامتها ، سوف يكسب تأييد العراقيين بالتأكيد .

٢٠٠٣/٦/١٦

«رجال بيض أغبياء»

مايكل مور ، الأميركي الحائز على جائزة الأوسكار لأفضل مخرج أفلام وثائقية لعام
2003 . . ألا تذكرونه حين تسلم جائزته؟ كيف ندّب به «الرئيس» بوش الابن قائلًا:
«نحن نعيش في عالم زائف، انتخبنا رئيساً زائفاً ، يقودنا إلى حرب ذات أسباب
زائفة، عار عليك .. عار عليك يا سيد بوش» . وكانت تلك صرخة تدافع عن شرف
أميركا قبيل الحرب الإجرامية التي شنها بوش الصغير على العراق .
لكن هذه لم تكن صرخة عابرة لمايكل المثقف المنتزم بقضايا العدالة والديمقراطية
وحقوق الأقليات والكادحين والأطفال في الولايات المتحدة الأميركية، وبقضايا
الحفاظ على البيئية والتعاون الدولي والسلام في العالم . ومايكل مناضل
سياسي، ومناضل بالكاميرا . . . وبالكلمة . وقد صدرت مؤخراً ترجمة عربية لكتابه
«رجال بيض أغبياء» ، وهو كتاب سجالي ضد اليمين الأميركي، أقترح عليكم قراءته .
في كتابه الممتع والجريء ، يدعو مايكل ، الأمم المتحدة، إلى إرسال قواتها إلى الولايات
المتحدة الأميركية، وإنقاذ الشرعية وإقامة نظام ديمقراطي ! وهو يضع بين مزدوجتين
«رئاسة» بوش الابن . . فهذه - عنده - رئاسة انقلابية نجمت عن تزوير قوائم المقترعين
وأوراق الاقتراع وخضوع القضاة للضغوط . . في انقلاب كامل، حول نتائج
الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2000 لصالح الخاسر . ويورد مايكل سيراً قصيرة

لرجال الانقلاب ، وعلى رأسهم ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وكولن باول وكونداليزا رايس ، ويظهر ، من خلال هذه السير ، أن هؤلاء مجموعة من المرتزقة والمرتشين الذين رهنوا كل نشاطاتهم السياسية لصالح الاحتكارات وخصوصاً النفطية .

يدين مايكل ، إدارة بوش بسلسلة طويلة من «الإنجازات» المعادية للفقراء والأقليات والبيئة في الولايات المتحدة الأميركية ، وفي مختلف الحقول ، ومنها التعليم ، والإسكان ، وحرية الوصول إلى المعلومات ، ومعايير سلامة مكان العمل ، وإعادة تدريب العمال المفصولين ، وسلامة مياه الشرب ، ومستوى معيشة الأطفال ، والحد من التلوث . . من بين قائمة تفصيلية طويلة جداً ، تظهر أن الشاغل الرئيسي لإدارة بوش هو كيفية إخضاع الأميركيين وحيواتهم ومستوى معيشتهم وصحتهم لصالح الشركات التي تدفع الرشاوي والأتاوات للطغمة اليمينية الحاكمة .

وأنا أنصح المناضلين العرب والأردنيين باقتباس أسلوب هذا التقدمي الأميركي المشيع بالمعلومات والتفاصيل والاقتراحات المضادة المحددة .

وعلى الرغم من أن بوش الابن ، قد أصبح رئيساً بالفعل ، فإن مايكل مور ، لا يخضع لهذا الواقع الانقلابي . وهو يطرح عليه ثلاثة أسئلة من شأنها التشكيك بصلاحيته لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية ، وهذه الأسئلة هي : [1] جورج ، هل أنت قادر على القراءة والكتابة بمستوى البالغين؟ [2] هل أنت كحولي؟ [3] هل أنت مجرم؟! ويناقد مور ، تحت هذه العناوين ملفات «الرئيس» التي أخفاها عن الرأي العام .

وينبغي أن لا تدهشنا - حسب مور - أمية بوش الابن في بلد يشتمل على 44 مليون أمي ، بينما ملايين الأخرى من أنصاف الأميين مستعبدة للشاشة الصغيرة «التي تتحكم بهم كلياً عبر برامجها ، خصوصاً الرياضية ، حيث تحقق أميركا الرقم [1] في نسبة المشاهدين . وكذلك الرقم [1] في عدد المليارديرات ، والإنفاق العسكري ، والموت بواسطة الأعيرة النارية ، وفي استخدام الطاقة ، وفي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ، وفي كمية النفايات والنفايات الخطرة ، واستهلاك الوقود والغاز الطبيعي ، وعجز الميزانية ، وانخفاض عدد المقترعين ، وعدد حالات الاغتصاب ، وحالات الوفاة الناجمة عن حوادث الطرق ، وعدد المولودين لأمهات تحت سن العشرين ، وعدد إعدامات المجرمين بحق الأطفال ، واحتمال موت الأطفال بأعيرة نارية ، وعدد الأطفال المنتحرين ، وفي الراسبين في مادة الرياضيات في الصف الثامن» .

وكذلك «الولايات المتحدة هي الرقم [1] بين الدول التي تملك حكومات شرعية في الأمم المتحدة، ولم تصادق على معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل!» . . ومن الكتاب ، أقتبس للقرءاء مقتطفات ملخصة حول سير أعضاء الإدارة الأميركية برئاسة بوش الصغير .

أعضاء العصابة:

* نائب الرئيس - ديك تشيني : نائب في الكونغرس عن مقاطعة وايومينغ . أثناء ذلك صوت ضد تعديل الحقوق المتساوية، وضد تمويل برنامج لرعاية الأطفال ، وضد قرار في الكونغرس يدعو جنوب أفريقيا لإطلاق سراح نيلسون مانديلا .
شارك تشيني في كل الإدارات الجمهورية، ولعب أدواراً سوداً . وتحت قيادة جورج بوش الأول، كان تشيني وزير الدفاع الذي شن حربين على بنما والعراق . وبين فترتي حكم آل بوش، كان تشيني مديراً تنفيذياً لشركة هاليبورتون أنداستريز ، وهي شركة خدمات نفطية لها معاملات مع بورما والعراق، أنكرها تشيني كذباً ، وكذب كذلك بشأن تلاعب في ملكيته في أسهم الشركة التي منحت مؤخراً عقوداً في العراق المحتل .
*النائب العام - جون أشكروفت : ساند دائماً قوانين الدواء لمصلحة الشركات، ولقاء ذلك تلقى هبات مالية كبيرة من شركات "AT&T" و"انتر برايز رينت أكار" و"موساثو" ، واشترى شركة المستحضرات الصيدلانية «شيرنج بلون» بمبلغ 50000 دولار لكي يساند «الاتحاد الوطني للبندية» ، وهي منظمة يمينية تدافع عن حق الإنسان المطلق بامتلاك السلاح واستعماله .
* وزير المالية - بول أونيل : كان رئيساً تنفيذياً لشركة «الكوا» ، أكبر شركة مصنعة للألمنيوم في العام ، وواحدة من أكبر الشركات الملوثة للبيئة في تكساس ، وتمارس الضغط السياسي عبر المؤسسة القانونية «فينسون أند الكنز» والتي كانت ثالث أكبر مساهم في حملة بوش الابن الانتخابية ، وقامت بالتحايل على القوانين البيئية لتكساس ، فقد سمح لـ «الكوا» بإنتاج 60000 طن من ثاني أكسيد الكبريت سنوياً .
* وزير الزراعة - آن فينمان : شجعت فينمان سياسات ساعدت المزارع العملاقة على تحطيم المزارع العائلية وإخراجها من العمل ، وذلك أثناء خدمتها في دائرة الزراعة والغذاء في كاليفورنيا، مما أدى إلى أن أربع شركات فقط تعالج 80% من لحم البقر المنتج في أميركا . وفينمان أقل أعضاء مجلس وزراء بوش غنى ، إذ تقدّر ثروتها

بـ 680000 دولار ، ولذلك فهي تكمل دخلها بالعمل في مجلس إدارة «كالجين» التي تعدّ أول «شركة لتسويق الأطعمة وراثياً» . وتحاول فينمان الآن سن قوانين تطلب بأن تتضمن لوائح مكونات الأطعمة الغذائية تعريفاً بالمكونات المعالجة بوساطة التكنولوجيا الحيوية .

* وزير التجارة - دون إيفانر : كان رئيساً تنفيذياً لشركة «توم براون» المحدودة ، وهي شركة نפט وغاز تساوي 1.2 مليار دولار .

* وزير الدفاع - دون رامسفيلد : صقر جمهوري قديم ، ومعاد شرس للسلام العالمي ، ونصير لمشروع «حرب النجوم» . دعم إنتاج أسلحة وصواريخ وقنابل محرّمة ، ودعم دائماً مصالح الشركات الاحتكارية ضد حقوق ومصالح المواطنين . وقد كافأته الشركات ، فكان مديراً تنفيذياً لشركة «G.D سيرد» للمستحضرات الصيدلانية ، وشركة «موتورولا» ، وعضواً في مجلس إدارات «تيلوغس» ، و«سيرز» ، و«الستايت» ، وشركة «تربيون» الإعلامية .

* وزير الطاقة - سبنسر ابراهام : مصنّف كعدو للبيئة . تلقى هبة من صناعة السيارات تقدّر بـ 700000 دولار مقابل مساندته لإيقاف الزيادة في المعايير الاقتصادية للوقود .

* وزير الصحة والخدمات الإنسانية - تومي تومبسون : تلقى كحاكم مبلغ 72000 دولار من شركة «فيليب موريس» كمساهمة في حملته الانتخابية لقاء دعمه حرية الترويج للتدخين ، وكذلك غطت الشركة نفقات رحلاته إلى الخارج لتعزيز التجارة الحرة .

* وزير الداخلية - تمايل نورتون : اشتهرت نورتون كمحامية بالعمل ضد قوانين البيئة والصحة العامة لصالح الشركات النفطية ، وأشهر مساهماتها الدفاع عن شركة «NL أندستريز» في دعاوى قضائية حول تعرّض الأطفال للطلاء الذي يحوي مادة الرصاص !

* وزيرة العمل - إيلين تشاو : عضو في عدّة مجالس إدارات لشركات احتكارية ، منها شركة للرعاية الصحية ، هي «C.R بارد» التي أدينت في التسعينيات لتصنيعها أنابيب قسطرة قلبية ذات عيوب ، وإجراء تجارب غير قانونية على الأجهزة !

* وزير الخارجية - كولن باول : عضو في مجلس إدارة «AOL غلنستريم أير وسبايس» التي تصنع طائرات نفّثة لكبار المتنفذين سيما في هوليوود والحكومات الأجنبية ، وساهم

في اندماج «AOL» مع شركة «تايم وارنر» لترتفع أسهمه إلى 4 ملايين دولار. *
مستشارة الأمن القومي - كونداليزا رايس : مقابل خدمتها في مجلس إدارة شركة
«شفرون»، خصّصت لرايس ناقلة نفط تقدّر حمولتها بـ 130000 طن تحمل اسمها !!
وإضافة إلى ذلك كانت رايس مديرة في شركتي «تشارلز شواب» و«ترانس أميركا» .
وبعد :

أنصحك أيها القارئ العزيز بأن تقرأ كتاب مور ، كاملاً . سوف يساعدك ذلك على
مضاعفة كراهيتك واحتقارك لعصابة جورج بوش الابن ! هؤلاء اللصوص الذين
يريدون «تحريرنا» !! من كل ما نملكه . . . وحتى آخر فلس ! من ثرواتنا الوطنية .

٢٠٠٣/٦/٢٣

حيّ، ويقاقل، وسيقاتل حتى النصر

قبل أقل من شهرين كان رامسفيلد يدعي بأن «مصير صدام حسين لم يعد مهماً» . فأبي
أوهام ، يومها ، كانت لدى الاستعمار الأميركي بشأن العراق؟! (1) إن الشعب
العراقي سوف يخضع للمحتلين - المتوحشين ، وقراراتهم - المصبوغة بالدم والجريمة -
لتدمير الدولة العراقية ، وتحويل العراق إلى مستعمرة . (2) إن الرئيس صدام حسين هو
مجرد دكتاتور معزول عراقياً - وقد انتهى أمره - بينما تكفي بضعة برامج ملفقة في
الفضائيات لحرقه نهائياً .

اليوم ، يقول رئيس سلطة الاحتلال الأميركي الغاشم في العراق ، بول برايمر إنه «يسعى
لمعرفة مصير الرئيس العراقي السابق في أسرع وقت لإقناع العراقيين بالتعاون مع
إدارته» .

حسناً . . . إن 70 يوماً من المقاومة بددت الأوهام الاستعمارية ، فالعراقيون لا يتعاونون
مع الاحتلال ، والرئيس صدام ما يزال يمثل الشرعية الوطنية .

يقول برايمر صراحة إنه «من المهم بالنسبة إلينا محاولة التوصل إلى (الرئيس صدام)
وعرضه حياً أو إثبات موته نهائياً» لماذا؟ لأن «الشكوك المحيطة بمصير (الرئيس) صدام
حسين تشكّل دافعاً للبعثيين أعضاء النظام السابق الذين يواصلون التظاهر . . .» ، ومع
ذلك فليس لدى قوات الاحتلال معلومات عنهم .

صحيح ، إن وجود الرئيس صدام حسين في بغداد ، حياً يرزق ، من شأنه أن يلهم

المقاومة العراقية التي يقودها البعثيون و «أنصار النظام السابق» حتى الآن . وهو سيُلهِم المزيد من العراقيين غداً ، ويعيد تأسيس شرعية «النظام السابق» السياسية ، طالما أن هذا «النظام» بالذات ، هو ، بالرغم من كل شيء ، ما يزال القوة السياسية الوحيدة المتمسكة بالشرعية الوطنية ، وبالمقاومة . وكذلك ، فإن وجود الرئيس صدام حياً وحرّاً ، يخيف العملاء وأنصاف العملاء ؛ فقد يعود الرئيس غداً إلى موقعه ، ويكون الحساب عسيراً . لكن برايمر ما يزال أسير الوهم . فالمقاومة العراقية لم تنشأ لأن مصير الرئيس صدام حسين يحوطه الغموض ، بل بسبب الاحتلال والوحشية وقرارات تدمير الدولة العراقية ، وعلى رأسها قرار حل القوات المسلحة ، والقرار الفاشي باستئصال البعثيين . ولذلك ، ستكون ضربة موجعة للمقاومة العراقية ، بالطبع ، أن يتم أسر الرئيس صدام أو قتله ، ولكنها لن تكون أبداً ضربة نهائية . فطالما استمر الاحتلال ، سوف تستمر المقاومة ، تغذيها الإجراءات الاحتلالية للصوصية (سرقة الثروات النفطية) والقمع الفاشي والتقتيل البربري للعراقيين ، وتجويعهم ، والسعي المنظم لتدمير حياتهم الوطنية ومؤسساتهم .

المقاومة الآن قد تكون مقتصرة على المناطق العربية - السنية من العراق . فالأكراد واقعون في أسر الوعي المتخلف للأحزاب القومية الرجعية . وربما أن الجماهير الكردية ستظل «مأمونة» من وجهة نظر الاحتلال ، لكن العرب الشيعة (الواقعيين ، مؤقتاً ، في وهم إقامة حكم طائفي شيعي في العراق بدعم من الأميركيين) سوف يدركون سريعاً أن المحتلين الأميركيين لن يتخلوا أبداً عن السلطة في العراق لأي كان . هؤلاء اللصوص لن يتركوا الكنز العراقي إلا بالسلاح . وهذا هو ما تفعله المقاومة العراقية التي سيلتف حولها ، في النهاية ، الشعب العراقي كله ، فيستعيد ، بالمقاومة ، وحدته وحرية وسيادته ودولته .

إن العملية الحقيقية لإعادة بناء العراق ، هي إعادة بناء وحدة المجتمع العراقي على أساس السيادة والحرية والتقدم . وهي عملية لا يمكن إنجازها من خلال «التنسيق» مع الاحتلال ، والبحث عن المناصب والمصالح تحت سيطرته . . بل بالنضال ضده ، بالوسائل السياسية والعسكرية معاً ، وطرده من أرض الرافدين ، وقبر مشروعه اللصوصي الصهيوني ، وتدفيعه ثمن الدمار والدماء والدموع .

سواء أكان الرئيس صدام حياً أم لا ، وبغض النظر عن مصيره ، فإن الشعب العراقي حي . . . يقاتل . . . وسيقاتل حتى النصر .

برايمر: رؤية لصوصية لمستقبل العراق

ليست لدى رئيس سلطة الاحتلال الأميركي في العراق بول برايمر، خطة واضحة بشأن هذا البلد. إنه يحك رأسه ويفكر بصوت عال في بدائل حول أشكال مقترحة أو متخيلة لإدارة الاقتصاد العراقي والثروات العراقية.

إنه حائر مثل ولد فاز بألف دينار. سوف يضع رجلاً على رجل مزهواً، ويخوض في «أفكار» عما سيفعله بالنقود. ولكن «النقود»، في حالة برايمر، ليست نقوده، وليس له أي حق فيها، إلا إذا كان السطو المسلح الذي قامت به القوات الأميركية في العراق يعطيها حقاً!

هذا المزيج من السداجة والغرور والجهل والغطرسة، هو أكثر ما أهانني شخصياً في حضور برايمر أعمال «المنتدى الاقتصادي العالمي» في البحر الميت. . على الرغم من أن مجرد حضوره هو إهانة تجر عنانها كالسم.

أريد التذكير بأن الولايات المتحدة الأميركية شنت عدواناً غير مشروع على بلد مستقل سيد يتمتع بدولة حديثة متجذرة منذ أوائل القرن الماضي. وكانت الحججة هي نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد تبين أنها غير موجودة، ثم أصبحت الحججة هي تحرير الشعب العراقي من سطوة نظام دكتاتوري سقط فعلاً، فماذا بعد؟! دمر المحتلون الأميركيون، الدولة العراقية الحديثة. وهذا هو برنامجهم الحقيقي الوحيد؛ تحويل العراق إلى منطقة خراب اجتماعي-سياسي تحوط آبار النفط. إن عدوهم الفعلي هو الدولة العراقية، ولذلك فإنهم سيواصلون تدمير كل مؤسساتها، بل «فكرتها». وانطلاقاً من هذه الرؤية للصوصية يفكر برايمر في توزيع جزء من عائدات النفط العراقي، وكأنها ملك أبيه، مباشرة على العراقيين، وكذلك تمويل صندوق تأمينات اجتماعية، والاستئثار بالباقي الذي يشكل حصّة الأسد. هكذا يبدو الأمر لبرايمر بصفته يمثل عقلية اللص «الرحيم»: نهب النفط و«إعاشة» العراقيين، وليس ضحك عائدات النفط في مشروع تنموي عبر مؤسسات الدولة.

الاحتلال الأميركي ينشئ إذاً دكتاتورية لصوصية في العراق، وهو نمط سياسي يقوم

على الإلغاء والتدمير ، وليس إعادة البناء . هنا ، أذكر الفضائيات الناطقة بالعربية والتي بثت وتبث آلاف الساعات التلفزيونية عن جرائم دكتاتورية صدام حسين ، أن هذه الدكتاتورية كانت مجرد نظام سياسي في إطار دولة وطنية حديثة ، حققت ، منذ زمن بعيد ، صيرورتها كدولة ، وراكمت بالفعل إنجازات مميّزة في البنى التحتية وأنظمة الإدارة والتعليم والصحة بالإضافة إلى التصنيع الثقيل ، وخصوصاً العسكري الذي يتطلب تضافر جهود مؤسسات وخبرات ومهارات ، طورها المجتمع العراقي ذاتياً . هذه الدولة الوطنية العراقية هي المستهدفة من قبل المحتلين الأميركيين الساعين إلى تحويل العراق إلى مستعمرة طوائف وإثنيات عرقية على سوق مفتوحة مستباحة . و«إعادة إعمار العراق» ، في إطار هذا التصور ، لن تتجاوز الترتيبات والمشروعات الخاصة بالنهب ، ولن تشمل أبداً ، على بناء آليات تنموية .

شر البلية ما يضحك ، فقد انتقل العراق من هيمنة دكتاتور وطني بقامة صدام حسين إلى هيمنة دكتاتور من الدرجة العاشرة مقتنع بأنه رسول العناية الإلهية لتمثيل العراق ، والتفكير في كيفية إدارة مصالح شعبه ! أما المشكلة الجديّة التي تواجه برايمر وشركاه ، فهي أن الاحتلال الأميركي سوف يكون عاجزاً عن إدامة تصدير النفط العراقي ، بالنظر إلى أن أنابيب تصدير النفط تمتد على مئات الكيلومترات وسط عراقيين مصممين على تفجير هذه الأنابيب وعلى منع تصدير نفط بلادهم بأي ثمن .

لن يهنا برايمر وشركاه في «التفكير الحر» في مستقبل العراق . إن الاحتلال الأميركي يفرق ، وسوف يفرق أكثر ، في التفكير في سبل مواجهة المقاومة العراقية رغم أنها - على ضخامتها - ما تزال في البداية . إن حملتين عسكريتين أميركيتين كبيرتين خلال الشهر الحالي فشلتا في وقف تصاعد العمليات المسلّحة ضد المحتلين الذين تفوقوا على إسرائيل في ارتكاب جرائم القتل الجماعي والاعتقالات ، فماذا سيفعل المحتلون غداً في مواجهة الانتفاضة العراقية المسلّحة المرجحة في تموز المقبل؟!

اليوم، على مائدة الغداء، سيكون كتاب وصحافيون أردنيون في ضيافة السفارة الأميركية بعمّان، في أحد المطاعم السياحية، مع المزة. سيتبادلون الابتسامات والمجاملات مع ممثلي السفارة، ويشربون ويأكلون ويدخن بعضهم النارجيلة باسترخاء. وبالمحصلة سوف يلاحظ تقرير «السفارة» إلى «الخارجية» أن هذا الفصيل من قادة الرأي العام الأردني، ليس معادياً للسياسات الأميركية في المنطقة، مثل عشرات الأردنيين المشاركين في المقاومة العراقية.

بعض الصحفيين، يرى أنه لا يجوز، مهنيًا، مقاطعة هكذا مناسبات. وبعضهم ليس مهتمًا بـ «المهنية» قدر اهتمامه بالرضا الحكومي، وبعضهم يراها - هكذا - مجرد مناسبة غداء، وربما أراد بعضهم أن يسأل عن 35 أردنيًا اعتقلهم الاحتلال الأميركي في العراق مؤخرًا.

اليوم هو 7/1، وتموز هو شهر عراقي بامتياز. بالأمس ذكرى اندلاع ثورة العشرين التحررية ضد المحتلين الإنجليز. في 7/14 ذكرى الثورة العراقية. في 7/17 ذكرى ثورة البعث. في تموز الحالي، العام 2003، نحن على موعد مع ثورة عراقية جديدة ضد الاستعمار الأميركي. وأشرب أولاً، نخب الشعب العراقي العظيم الذي لم ينم على ضيم الاحتلال، ولم يلق السلاح، ولم يصغر كتفيه، ولم يحن الهامات، وها هو ذا يجرع المحتلين، كؤوس الرعب والموت، مثلما جرعها، وسيضطرمهم، عاجلاً أم آجلاً، إلى الجلاء عن أرض الرافدين.

فكرة الاستعمار لم تعد مقبولة منذ القرن الماضي، وقد أحالتها الشعوب إلى مزبلة التاريخ. ولكن العصابة اليمينية الحاكمة في البيت الأبيض، مصممة على إعادة تسويقها في القرن الحادي والعشرين، مغلفة بسوليفان «الديمقراطية»، بعدما كان المستعمرون القدامى يغلفونها بسوليفان نقل «الحضارة»، والتبشير الديني... إلخ. بيد أن التاريخ لم يشهد، أبداً، مستعمرين متوحشين مثل الأميركيين. وبسبب التعقيم الإعلامي (غير المهني إن شئت!) لا نعرف بالضبط بعد، حجم الدمار الذي لحقه الغزاة الأميركيون بالعراق، ولا عدد الشهداء والجرحى، بيد أن المعلومات الأولية تتحدث عن عشرة آلاف شهيد عراقي سقطوا في ٢١ يوماً من القصف الإجرامي الحاقد على

التجمعات العسكرية والمدنية في العراق .

هل نسي الصحفيون والكتّاب الأردنيون المشاركون، اليوم، في مأدبة السفارة الأميركية بعمّان، مشاهد الفوضى المنظّمة التي أعتها الغزاة لتخطيط بنى وتراث وحياة الشعب العراقي، أو تلك المشاهد المذلة من الاعتقالات واقتحامات البيوت؟! هل نسوا الدماء وصرخات الأطفال المحروقين في المستشفيات المقصوفة؟ وهل أعطوا بعض وقتهم المهني للتأكد مما إذا كان الأميركيون قد استخدموا أسلحة دمار شامل ضد القوّات العراقية؟ ربما لم يفعلوا، ولكنهم يعرفون، بالتأكيد، أطرافاً من المناقشات حول أكاذيب الإدارة الأميركية حول امتلاك بغداد، أسلحة دمار شامل .

أسقط الغزاة الأميركيون، النظام «الدكتاتوري» في العراق، وأنشأوا، محله، دكتاتورية الاحتلال الحقيقية الفظيعة التي تعمل، من غير كلل، على تدمير الدولة العراقية برمتها، وتحويل العراق إلى مستعمرة نفطية . وإذا كان هذا البرنامج قد وقع في مأزق أمني وسياسي، فذلك بسبب المقاومة العراقية البطولية التي تفرض على المحتلين، الآن، مراجعة سياساتهم الإجرامية للصوصية، جزئياً، بدعوة البلدان الأطلسية - وربما بعض العربية والإسلامية - إلى مشاركتها الغنيمة العراقية، لقاء الاحتماء بها من الغضب العراقي .

كل ذلك، سأضعه جانبا، لكنني أذكركم بحملات الاغتصاب الوحشي التي قام بها جنود أميركيون متوحشون ضد العراقيات . لقد صور هؤلاء الجنّة، عمليات الاغتصاب، وعرضوها على الإنترنت في موقع خاص للتباهي، والإثارة .

هؤلاء الجنود المفتقرون لأبسط قيم احترام الحياة الإنسانية، ليسوا مجرد منحرفين . إنهم، بالأحرى، نتاج «الحضارة» الأميركية التي قامت، بالأساس، على الإبادة الجماعية للبشر في أميركا العذراء، وعلى استعباد الأفارقة لبناء الثروة لحملة البنادق المجرمين . إنها «حضارة» رعاة البقر الذين لم يتحضّروا أبداً، وما يزالون يطبعون السياسة اليمينية الأميركية بطابعهم : القتل، واللصوصية، ونهب ثروات الشعوب، وتخطيط قدراتها، وتجاوز القانون الدولي، وخرقه، ومناهضة السلام والديمقراطية والعدالة، وتدمير البيئة الكونية، وعرقلة المعاهدات الدولية لإنقاذها .

هنيئاً . . . مريئاً .

«العلوج» و «الطرايطير».. والأسئلة!

خلال أقل من شهرين ، حوكت المقاومة العراقية ، «النصر» الأميركي في العراق ، إلى مأزق أمني وسياسي ، وحوكت «بطل» الحرب بوش الابن ، إلى أضحوكة ، وتابعه البريطاني توني بليير ، إلى منبوذ . ويا للأسف أن وزير الإعلام العراقي السابق ، محمد سعيد الصحاف ، خانة ذكاؤه أو صبره ، أو جذبته الطائفية إلى الأسفل ، فلم يستطع أن يرى الصورة التاريخية ، ويسخر - حقاً - من «العلوج» و «الطرايطير» الذين دخلوا إلى المصيدة كالجرذان الغبية .

وفي تطور متسارع ، بدأت الأصوات في الكونغرس الأميركي ، تتعالى : «على الأميركيين الاستعداد لحرب طويلة في العراق» و «أين هو حلف شمال الأطلسي ، أين شركاؤنا؟» ، وثمة أفكار متداولة في الأوساط السياسية والإعلامية الأميركية عن إمكانية الانسحاب المبكر من الورطة العراقية التي بدأ الديمقراطيون يستفيدون منها فعلاً في الحملة الانتخابية .

الفشل عادة ما يقود إلى الاضطراب ، وإلى الوقوع في أفخاخ جديدة ، وهكذا انقباد «الرئيس» ووزير دفاعه رامسفيلد ، أمس الأول ، إلى خطابات «دفاعية» في مواجهة الانتقادات . إذن ، فقد بدأ الجدل ، ولن تعود حرب بوش في العراق ، بعد اليوم «مقدسة» وعنواناً للإجماع الوطني . والجدل سيفتح الأبواب لكل الآراء ، ويقوي من عزيمة الصامتين على القول ، وهناك الكثير الذي يمكن قوله بصدد الحرب على العراق : أكذوبة أسلحة الدمار الشامل ، وأكذوبة العلاقة بين الرئيس صدام حسين و«القاعدة» ، والمأزق الأمني ، والفشل السياسي ، وتعثر إعادة الإعمار في عراق ما بعد الحرب . هناك ، أيضاً ، الخسائر الأميركية في الرجال والهيبة ، وفضائح الاحتلال ، التي ستكون منذ الآن موضوع تقارير المنظمات الإنسانية .

لقد تعجّلت باريس وبرلين وموسكو ودمشق ، الانحناء أمام «الانتصار» الأميركي في العراق . لقد خذلها حسنها التاريخي ، واستجابت لمصالحها الصغيرة على حساب مصالحها الاستراتيجية . لو انتظرت عواصم الضد قليلاً ، لكانت اليوم في وضع تفاوضي أفضل ، ومع ذلك فالمقاومة العراقية أعادت لمشاريع الأقطاب الدولية ، صدقيتها وقدرتها على المناورة في مواجهة الامبراطورية الأميركية ، ولن يمضي وقت

طويل، قبل أن تعاود الجماهير المعادية للامبراطورية الأميركية، تحركاتها حول العالم. غير أن «المقاومة العراقية» ما تزال - بالنسبة لبعضهم - غامضة من الناحية السياسية: من يقود المقاومة . . وما هو برنامجها السياسي؟ ويعشى طارحو هذين السؤالين وغيرهما، أن يؤدي الانسحاب الأميركي المبكر إلى حرب أهلية مريعة، وهم يعترفون للمقاومة بالفضل في الضغط على المحتلين للسير في إقامة حكومة عراقية .

لأسباب أمنية ربما كان من الأفضل أن تكون قوى المقاومة العراقية، سرية، وأما برنامجها فهو واضح: دحر الاحتلال الأميركي - البريطاني، وإذا ما أخذنا بالاعتبار عمليات المقاومة التي يقوم بها أفراد مبادرون، والاشتباكات العفوية بين المواطنين والمحتلين، فإنه لمن الواضح بجلاء أن قوى المقاومة العراقية الرئيسية، ترتبط بنظام الرئيس صدام حسين، وأنها تتركز في المناطق المؤيدة له تقليدياً، وأن من يقومون بالأساسي منها - الهجمات المنظمة والتفجيرات الكبرى - هم خبراء مدربون وسليبو الأجهزة الحزبية والأمنية والعسكرية للنظام العراقي السابق. وبغض النظر عما إذا كان الرئيس صدام حياً أم شهيداً، وبغض النظر عما إذا كان يقود، شخصياً، المقاومة العراقية المنظمة أم لا، فمن الواضح أن هذه تنطق باسمه وترفع رايته، أو أنه يشكل - أقله - نقطة الالتقاء بين المجموعات المقاومة. يؤكد ذلك رسائل صدام حسين، فسواء أكان هو كاتبها أو كانت مكتوبة باسمه، فهذا يؤشر إلى الجهة السياسية التي تقف وراء قسم من عمليات المقاومة .

ومن أجل تسريع الالتفاف السياسي العراقي والعربي حول المقاومة العراقية، مطلوب من تلك «الجهة السياسية» أن تقوم بنقد ذاتي جذري للمرحلة السابقة، ونأمل أن تعلن أن هدفها، بالإضافة إلى طرد المحتلين، إقامة نظام سياسي ديمقراطي في العراق. أما الترتيبات التي ينشئها المحتلون، فهي مرفوضة من حيث المبدأ، وكل مشاركة فيها، تحت أي شرط، مجرد خيانة سوف يرسلها الشعب العراقي إلى مزبلة التاريخ.

٢٠٠٣/٧/٦

رئيس العراق، قائد المقاومة

سواء أكنّا مع الرئيس العراقي صدام حسين أم ضده، فقد أصبح واضحاً الآن أن الرئيس حي يرزق، وأنه لم يغادر العراق، ولم يستسلم، ولا يطلب السلامة، وكل ما حدث أنه في لحظة معينة من تطوّر المجابهة مع الغزاة الأميركيين، قرّر «النزول تحت

الأرض» ، وتنظيم المقاومة الوطنية ومواصلتها. (في خطابته المرسل من مخبئه وبثته فضائية «الجزيرة» أمس الأول)، ولكننا ننبه إلى حقيقة أن الرئيس يتبنى ، علناً ، المقاومة العراقية ، تنظيمياً وسياسياً . وهو يكون بذلك ، القائد السياسي العراقي الوحيد الذي يتبنى المقاومة المسلحة ، ولا يدعو إلى التفاهم مع الغزاة أو مقاومتهم سلمياً . وبالتالي ، فهو يمثل الجهة السياسية الوحيدة التي تتمتع بالشرعية الوطنية في العراق المنكوب بأعوان العلوج وأعوان ملالي طهران .

يعلن الرئيس صدام في خطابه أنه لم يستسلم ولن يستسلم ، وأن اختفائه إيجابي ، ليس على محمل الهرب ، وإنما على محمل التصدي في شروط لا تسمح له بالظهور العلني . ولكن ذلك لا يعني أكثر من أن الرئيس الشرعي للعراق ، مضطر بسبب عدوان غير شرعي ، للاختفاء لتنظيم وإدامة الدفاع عن سيادة بلده .

إن هذه الحقيقة تنسف قرار مجلس الأمن الشائن الذي يعترف بسلطة الاحتلال الأميركي - البريطاني في العراق . فهذه السلطة لا تتمتع بأي أساس قانوني طالما كان الرئيس الشرعي للعراق حياً يواصل الدفاع ، ولم يستسلم . ولذلك فإن وسائل الإعلام ترتكب مخالفة قانونية حينما تصف الرئيس صدام بـ«الرئيس المخلوع» أو بـ«الرئيس السابق» ، ولا تصف بالمهنية حين تسميه باسمه من دون لقب «الرئيس» . غير أن الأهم بالطبع هو أن وجود الرئيس صدام وصموده على أرض العراق يجرد سلطة الاحتلال من كل شرعية ، ويجعل من التعامل معها بالنسبة للعراقيين خيانة ، وبالنسبة للآخرين ممارسة تعدي على سيادة العراق .

ومن هذه الناحية فقد كان خطاب الرئيس العراقي واضحاً حين أعلن تحريم التعامل مع الغزاة تحريماً تاماً . ومنذ هذا الإعلان يصبح من حق المقاومة قانونياً تنفيذ الإعدامات بحق المتعاونين مع العدوان بصفتهم خونة .

وأعلن الرئيس أنه منظم المقاومة العراقية وقائدها ، وسيظل الأمر ، على المستوى السياسي ، كذلك ، إلى أن تتبنى منظمات أو قيادات سياسية معروفة ، ومعارضة للرئيس ، نشاطات مقاومة مسلحة .

بيد أن نقطة الضعف الأساسية في خطاب الرئيس العراقي هي تصوّره المعلن عن عراق

ما بعد التحرير . إنه تصوّر فقير ولا يشتمل سوى على الدعوة إلى «الحوار الهادئ» بين الطوائف العراقية ! ولا تساعدنا لغة الرئيس القروسطية على الاستنتاج إذا ما كان يقصد الطوائف الدينية أم السياسية والاجتماعية أم جميعها . ولم يذكر الرئيس شيئاً عن أسس الحوار الهادئ ذاك . وهل يقترح على العراقيين العودة إلى العيش في نظام دكتاتوري؟

إن المشروع السياسي الذي يتبناه الرئيس الآن على مبادئ مقاطعة الغزاة ومقاومتهم بالسلاح ودحرهم واستعادة السيادة الوطنية ، يظل أعرج ومهدداً طالما لم يعلن الرئيس عن نقد ذاتي جذري ، وطالما أنه لا يدعو إلى إعادة بناء النظام السياسي العراقي على أساس ديمقراطي يستوعب جميع القوى السياسية الوطنية في العراق ، ويلغي الامتيازات الفئوية والعائلية ، ويؤكد سيادة القانون ، ويطلق الحريات وفق دستور دائم .

يساوي الرئيس صدام حسين ، حتماً ، أكثر من ٢٥ مليون دولار!

٢٠٠٣/٧/٢١

سؤال العراق : إلى أين يتجه الصدر !؟

مات «مجلس الحكم الانتقالي في العراق» ، وليدأ ، بالسكتة القلبية ! غير أن جثته ستبقى ، بعض الوقت ، «معروضة» . . إلى أن تتفسخ وتتعفن ، ويقتنع المحتلون الأميركيون ، بضرورة دفن دमितهم القبيحة هذه . الخبر الأهم في أخبار «المجلس» أن أحد زعمائه ، عدنان الباجه جي ، التقى شمعون بيريس في لندن ! إذن ، فد «المجلس» يرى في تأسيس العلاقات مع إسرائيل ، أولوية تعلق على أولوية الماء والكهرباء ولقمة الخبز في بغداد! والسؤال ، هنا ، قاس : لماذا هي المصالحة ممكنة مع الإسرائيليين ومستحيلة مع البعثيين؟! والإجابة لديك أيها القارئ العزيز . غير أن أخبار «المجلس» الأخرى ، انطوت ، نواً ، تحت أخبار تصاعد المقاومة العراقية ، وانكشفت صور أعضائه على الشاشات ، لأن صور الرئيس صدام حسين عادت للظهور في الشارع العراقي ! وأذكر أنها مئة يوم فقط ثبت فيها أن الرئيس لم يهرب ولم يستسلم . . وأنه يقاتل . ومن القتال ، أعاد تأسيس حضوره في البلد المحتل ، حيث لا شرعية إلا شرعية المقاومة .

المجلس الطائفي والإثني الذي يقترح على العراقيين الرجعة قروناً إلى الوراء، رفضه السنة والشيعية والمسيحيون . وباختصار ، رفضه العراق العربي ، فلم يعد يمثل سوى الأكراد والتركمان . ذلك أنّ جماهير هاتين القوميتين ما تزال تسير وراء الأحزاب الرجعية . فماذا عن الأحزاب الأخرى المشاركة في «المجلس»؟ إنها بلا جماهير ، وبلا مصداقية ، وقد احترقت - الآن - إلى الأبد .

حزبا «الثورة الإسلامية» و«الدعوة» انكشفا بصفتهما أداتين إيرانييتين (الآن ينبغي أن نصدق صدام حسين . .) وهما ، اليوم ، ترقيان إلى العمالة المزدوجة . . ل طهران وواشنطن ! وقد ظهر أخيراً ، بالمناسبة ، أن الاستقبالات «الجماهيرية» لآل الحكيم كانت مدفوعة الأجر ، وقد ربّتها وكالات علاقات عامة متخصصة !
وأما الأحزاب الأخرى التي أقامها «البنّتاغون» ، أو قامت بالتعاون معه ، فأموالها الطائلة لا تكفيها لتأمين حماية زعمائها من أمثال الجلبلي والباجه جي ، وسواهما ممن لا تسعفنا الذاكرة في استحضار أسمائهم اللامعة !!

المؤسف أن تزج قيادة الحزب الشيوعي العراقي ، بهذا الحزب الذي بنى تراثه العريق على الكفاح ضد الاستعمار وأعوانه ، في هذا المستنقع ! كيف يقبل الأمين العام لحزب تأسس تحت اسم «لجنة مكافحة الاستعمار» أن يكون عضواً في مجلس هو أداة للاستعمار؟! وكيف يقبل أمين عام حزب العلمانية ، أن يكون ممثلاً على المقاعد الشيعية في مجلس طائفي؟! سؤالان سوف ينسفان هذه «القيادة» التي لا تمثل ، موضوعياً ، جمهور الشيوعيين العراقيين . . . فموقع هؤلاء في صفوف المقاومة .

بالمجلس الطائفي - بأغلبيته الشيعية - حاول الاحتلال الأميركي - البريطاني ، الحفاظ على «الهدوء» و«التعاون» في المناطق الشيعية . . غير أنّ هذه المحاولات انفجرت في وجه المحتلين في خروج مقتدى الصدر عن «صمته» و«حياده» ، فأعلن رفضه له «المجلس» وللترتيبات الاحتلالية ، وأعلن عن تأسيس «جيش المهدي» . فهل سيكون هذا «الجيش» ، منظمة طائفية ، أم منظمة للمقاومة؟ سؤال مهم جداً بالنسبة للتطورات العراقية ، فمن الواضح أنّ جماهير الشيعة تسير وراء الصدر ، مثلما تسير جماهير السنة وراء صدام حسين . فهل سيتجاوز الشعب العراقي محنة الطائفية ، أم تنتظره آلام جديدة؟!

٢٠٠٣/٧/٢٤

عدي وقصي .. شهيدان للمقاومة العراقية

كان نجلا الرئيس صدام حسين عدي وقصي، من نقاط ضعفه. لقد استحوذا على سلطات مطلقة في ظل نظامه، لا بوسائل سياسية، بل بفضل بنوتهما للرئيس مطلق للسلطات.

ونحن العرب نمكّن أولادنا من الحياة، ونمنحهم ما لدينا من دون تحفظ أو حذر ممّا أو استعداد منهم، وإذا كان لدينا الكثير من المال أو السلطة أو كلاهما، فستكون المحصلة كارثة علينا وعلى الناس. وهذا مظهر من مظاهر التخلف البشع في الحياة العربية، يحتاج إلى وقفة نقدية، ومعالجة تربوية وقانونية.

لقد كان زعيم الاتحاد السوفياتي جوزيف ستالين، دكتاتوراً لم يعرف التاريخ لجبروته مثيلاً، ولكنه أرسل نجله إلى الجبهة برتبة مقاتل، وحين وقع الأخير في الأسر، رفض والده أن يبادل بجنرال ألماني أسير لدى القوات السوفياتية. وكان ردّه على التهديد بقتل نجله، أن تبادل الأسرى يتم، حسب الأصول، جندي بجندي، وجنرال بجنرال، ووفقاً للدور. بل إن ستالين كان غاضباً على نجله الأسير لأنه لم يقاتل حتى الموت، فوقع في الأسر!

«ستالين» هو المثال التاريخي الذي سار على هده صدام حسين. فقد أراد الأخير أن يبني العراق قوة إقليمية كبرى، مثلما بنى الأول، الاتحاد السوفياتي قوة دولية كبرى، بإرادة الزعيم التي لا تلين، وبمجاهة حديدية قاسية وفادحة الثمن مع الخصوم الداخليين، وعسكرة المجتمع، وإلغاء الرأي الآخر، وفي الوقت نفسه، اتباع سياسة خارجية براغماتية وحربية في آن، ولكنها تركز، في كل الأحوال، على خدمة البرنامج الداخلي.

غير أن صدام الذي أخذ من «ستالين» طاقته النفسية الجبارة، وبعض قامته التاريخية العالية، لم يأخذ منه «حدائثه»، ومنها أولوية القرابة الأيديولوجية على قرابة الدم. وكانت هذه هي النقطة التي تسرّب منها الفساد والضعف والهزيمة إلى نظام الرئيس العراقي.

إننا لا نعرف سوى القليل عن قصي، بينما نعرف الكثير من القصص - الحقيقية والخرافية - حول فظائع وفضائح ارتكبتها عدي. ومهما يكن من أمر، فقد كانت نهاية

باب الأميركيين من

شياً طائفية لحماية

القرارات السيادية

دولة مادياً بصفتها

القرارات السيادية

رية والمدنية، على

بناء الدولة الوطنية

سست هذه الدولة

عضوياً. إن تجديد

من الغزاة حلّوا هذه

يش جديد، منبت

كي تدريباً وعقيدة

إلى إعادة الحياة إلى

بما في ذلك إعادة

براقية سوف يجبر

موم هذه الخطط.

أولوية انسحاب

غير ممكنة من دون

قيد أو شرط.

لغاؤها وبنائها من

بقراتي.

الرجلين، مشرّفة. لقد استشهدا في القتال ضد الغزاة الأميركيين، بعد أن رفضا الاستسلام، وتصديا، باستبسال، لمئات الجنود وعشرات المدرّعات والطائرات في موقعة ترفع الرأس فعلاً.

لقد أدّى عديّ وقصيّ، ضريبة الدم للعراق، ولوالدهما الذي يستطيع الآن أن يفخر بنجليه الشهيدين. . . ومن الناحية السياسية، أصبح عديّ وقصيّ، بعد استشهادهما البطولي، للرئيس لا عليه، وإضافةً إلى رصيده الذي استهلك النجلان منه الكثير.

لم يذرف «ستالين» دمعاً واحداً على نجلة حين قتله الألمان. . . وكذلك صدام حسين. سيزف الخبر إلى العراقيين، ويدعوهم - مجدداً - إلى المقاومة البطولية مثلما فعل ولداه.

. . . وفرحة الغزاة بهذا «النصر» الزائف - وهو في النهاية، مجرد جريمة دنيئة أسفرت عن قتل أربعة عراقيين جدد - لم تصمد أمام سلسلة جديدة من عمليات المقاومة العراقية التي لا تهدأ، ولن تهدأ حتى يغادر آخر غاز الأراضي العراقية. فالمقاومة العراقية ليست متعلّقة بأشخاص، ولكنها حقيقة سياسية في العراق المحتل. والدور الذي يلعبه الرئيس صدام في هذه المقاومة، سوف يتعرّز باستشهاد نجله، وسيلقى الآن من تعاطف العراقيين ونصرتهم ما يفجع الغزاة الذين لا منجاة لهم من شبح الرئيس، مقاوماً . . . أو شهيداً.

٢٠٠٣/٧/٢٧

حوار هادي مع أنصار الكولونيالية!

هل صحيح أن الاحتلال الأميركي في العراق «ضروري» لمنع الحرب الأهلية في هذا البلد؟!!

يرسم صالح القلاب سيناريو يصاب فيه الرئيس الأميركي بوش الابن بالجنون، ويقرّر الانسحاب المبكر والمفاجئ من العراق، فيبادر النظام البعثي إلى إعادة بناء نفسه، وتجميع صفوفه، ويسعى إلى استعادة سلطاته، حين تتصدّى له القوى العراقية الجديدة

على الأرض ، الحزبية والطائفية ، لتبدأ الحرب الأهلية . العقلانية السياسية تقتضي إذن أن يبقى الأميركيون في العراق إلى أن تتم إعادة بناء الدولة الجديدة في العراق . والقلاّب يلخص ، بصراحة ، فكرة يتداولها العديد من الكتاب ، مداورة أو مناورة ، وسناقش هذه الفكرة الآن .

1 . إن انسحاباً أميركياً عاجلاً ومفاجئاً من العراق هو احتمال واقعي فعلاً . ولقد لاحظنا مؤخراً ، أن السياسة الأميركية بدأت تستجيب للضغط التي تسببها المقاومة العراقية ، المسلحة والسياسية ، عبر تجديد المناقشات حول الحرب ، والكلفة البشرية والمالية للاحتلال ، والشكوك حول برنامج إعادة الإعمار ، وضغط واشنطن على العديد من العواصم للمشاركة في أعمال قمع الشعب العراقي . إن قوات الاحتلال الأميركي في العراق منهكة ومحبطة ، بينما تتعثر «الإدارة المدنية» في هذا البلد شديد التعقيد في تركيبته الاجتماعية والسياسية والثقافية .

وتشير المعطيات إلى أن المقاومة العراقية في طريقها نحو الانتفاضة وليس نحو الانطفاء ، وقد تنشأ ظروف متشابكة يصبح فيها الانسحاب من العراق ، قراراً أميركياً عقلانياً ، وفي هذه الحالة فإن «النظام البعثي» هو الأقدر فعلياً على المبادرة . ولتلافي هذه الإمكانية ، قتل الأميركيون عدي وقصي ، ويسعون إلى اغتيال الرئيس صدام حسين ، واغتيال أو اعتقال الرموز البعثية والصدامية ، غير أن ذلك كله لن يلغي الوجود الواقعي لقوة النظام السابق ، وقدرته على إعادة تنظيم نفسه ، بصورة عاجلة وكفؤة في حالة انسحاب الغزاة .

إن البعثيين وكوادر نظام الرئيس صدام يشكلون قوة اجتماعية سياسية لا يمكن تجاهلها في العراق ، وكل مسعى لاجتثاث هذه القوة ، بالإضافة إلى أنه يعبر عن نزعة فاشية ، هو مسعى غير واقعي ، ومن شأنه أن يقود إلى الحرب الأهلية .

2 . لم تظهر حتى الآن - ويا للأسف - قوى عراقية وطنية خارج صفوف النظام البعثي - باتجاهاته - وخارج نطاق التيار الإسلامي الجهادي المحدود في العراق . فالإخوان المسلمون والشيوعيون والقوميون «العرب» والليبراليون والأحزاب الشيعة والكردية ، كلها انتظمت وراء الاحتلال في «مجلس الحكم الانتقالي» وفقدت بالتالي شرعيتها ، بينما ما يزال تيار «مقتدى الصدر» الذي يجتذب أقساماً واسعة من الشيعة العراقيين ،

في الإطار الطائفي ، ومطالب الصدر الملموسة ما تزال محددة بانسحاب الأميركيين من النجف الأشرف ، وليس من العراق كله ، ويريد الصدر تأسيس ميليشيا طائفية لحماية الأماكن المقدسة ، وليس للمقاومة .

3. إن إعادة بناء الدولة العراقية في ظل الاحتلال سوف تطع هذه الدولة مادياً بصفتها مستعمرة أميركية . ومن الواضح أن الأميركيين يريدون الاحتفاظ بالقرارات السيادية في العراق ، وهم يسعون لإعادة بناء المؤسسات العراقية ، العسكرية والمدنية ، على أساس الارتباط التبعية بواشنطن .

إن الانسحاب الأميركي من العراق هو شرط لا غنى عنه لإعادة بناء الدولة الوطنية العراقية المستقلة ، ونذكر هنا أن الغزاة الأميركيين تعمدوا هدم مؤسسات هذه الدولة كلياً بحيث «يننون» ، من الصفر ، مؤسسات جديدة تابعة للاستعمار عضوياً . إن تجديد مؤسسة الجيش العراقي مثلاً ، لا يحتاج لأكثر من بضعة أشهر ، ولكن الغزاة حلّوا هذه المؤسسة العريقة ، نهائياً ، وبدأوا مشروعاً طويلاً المدى لتدريب جيش جديد ، منبت الصلة تماماً بتقاليد العسكرية العراقية ، وتابع تماماً للجيش الأميركي تدريباً وعقيدة وتسليحاً . . إلخ .

4. إن الاحتلال الأميركي في العراق لم يكن في عجلة من أمره ، لإعادة الحياة إلى البلد . ونلاحظ أن كل إجراء سياسي اتخذه ، تم تحت ضغط المقاومة ، بما في ذلك إعادة الاعتبار لقوى « مجلس الحكم الانتقالي » . إن تصاعد المقاومة العراقية سوف يجبر الأميركيين على تعديل خططهم وتسريعها ، ولكنه لن يغيّر من مضمون هذه الخطط . ولذلك تلح المقاومة العراقية على عدم التعامل مع الغزاة ، مركزة على أولوية انسحاب قوات الاحتلال من أرض الرافدين .

وبالمحصلة ، نستنتج أن إعادة بناء الدولة الوطنية العراقية ، عملية غير ممكنة من دون تحقيق ثلاثة شروط :

أولاً : الانسحاب الأميركي البريطاني من الأراضي العراقية من دون قيد أو شرط .

ثانياً : إعادة تنظيم المؤسسات العراقية العسكرية والمدنية ، وليس إلغاؤها وبنائها من جديد على المقاسات الأميركية .

ثالثاً : استيعاب البعثيين وكوادر النظام البعثي في إطار نظام وطني ديمقراطي .

كيف يمكن تحقيق ذلك، وتجاوز الحرب الأهلية في آن؟ ربما يكون الحل في إدارة أممية للعراق، تستند إلى قرار جديد من مجلس الأمن الدولي يعطي كامل الصلاحيات في العراق للأمين العام للأمم المتحدة لمدة سنة واحدة، يجري خلالها إعادة تنظيم المؤسسات العراقية، وانتخاب مجلس تأسيسي، على أن يبدأ كل شيء من نقطة الانسحاب النهائي للقوات الغازية.

هذه الرؤية، ربما تكون طوباوية، وقد تصلح، بالأساس، لبناء موقف عربي، ولكن في كل الأحوال، لا يوجد وطني عراقي أو عربي واحد، يمكنه أن يقبل بالاحتلال تحت أي ذريعة، حتى لو كان البديل، تجديد النظام البعثي أو الحرب الأهلية.

٢٠٠٣/٨/٤

حين يكون البيض كله في السلة الأميركية

بدأ في عمان، أمس، المؤتمر الأول لإعادة إعمار العراق الذي تنظمه الغرفة التجارية الأميركية - العراقية. وبغض النظر عن التفاصيل، فهذا النشاط ليس سوى واحد من فعاليات مختلفة تؤثر إلى البراغمية الأردنية الساعية إلى الانخراط في عمليات إعادة الإعمار في البلد المنكوب. وهو ما يلقي الترحيب من الإدارة الأميركية في بغداد وهي «صاحبة الأمر» في كل شاردة وواردة تتصل بتلك العمليات.

وكان رئيس الوزراء المهندس علي أبو الراغب، قد أعلمني في لقاء خاص، بأن حكومته قد توصلت مبكراً إلى تفاهم مع رئيس تلك الإدارة بول برايمر، وعد ذلك إنجازاً يدل على حرص هذه الحكومة وقدرتها على الحفاظ على المصالح الأردنية في العراق وفي كل الظروف.

ومن المعروف أن حكومة أبو الراغب كانت هي التي كسرت، بعيد تشكيلها في حزيران العام 2000، جدار الجليد الذي كان قائماً بين عمان وبغداد، بل وكان أبو الراغب هو رئيس الوزراء العربي الوحيد الذي كسر الحصار السياسي عن النظام العراقي السابق، حين قام بزيارة بغداد بالطائرة وأعلن هناك عن تجديد العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في كل المجالات، بما في ذلك السياسية. ولحكومة أبو الراغب دور معروف في مقاومة مشروع «العقوبات الذكية» التي كانت واشنطن ولندن، تريدان فرضها على

بغداد قبل الحادي عشر من أيلول 2001 ، وقبل تحول سياسة التحالف الأميركي - البريطاني إلى الحرب .
والنتيجة الأساسية التي يمكن للمرء أن يخلص إليها هنا هي أن السياسة الأردنية تنظر إلى العلاقات مع العراق كضرورة وطنية ، وأنها معنية باستمرار وتعزيز هذه العلاقات ، سواء أكان الرئيس صدام حسين هو الذي يحكم بغداد ، أم المحتل الأميركي برايمر . فهذه العلاقات إذن ، «استراتيجية» ، ولا علاقة لها بالعواطف القومية . وقد خدم أبو الراغب هذه «الاستراتيجية» في العهدين الصدامي والأميركي ، وهو يرى في الحاليتين ، أنه يخدم الأردن أولاً .
لا أعرف مصير الطلب الذي تقدمتُ به إلى رئيس الوزراء للموافقة على عقد مؤتمر أردني - عراقي يشارك فيه مثقفون وسياسيون مستقلون من البلدين للتوصل إلى نظرة مشتركة للعلاقات الأردنية - العراقية ، غير أنني أدرك - على نحو ما - أن الأولوية الحكومية هي للتفاهم البراغماتي مع «الواقع القائم» في العراق ، وليس للتفكير في المستقبل .
لقد أعرب رئيس الوزراء لي عن قناعته بأن الأميركيين باقون في العراق إلى أمد طويل ، وكان ذلك قبل اشتداد عود المقاومة العراقية ، وتزايد كلفة الاحتلال ، وبدء المناقشات (الأميركية) حول الانسحاب المبكر من هذا البلد ، ولا أعرف إذا ما كان ظل عند قناعته السابقة .

لم يعد الاحتلال الأميركي هو الحقيقة الوحيدة في العراق ، فالحقيقة الأخرى القائمة هي المقاومة . وتحت ضربات هذه المقاومة ، اتخذ الاحتلال سلسلة من القرارات التراجعية ، من بينها تشكيل «مجلس الحكم» ، والسعي إلى استقطاب شركاء دوليين ، والإعلان أخيراً عن انتخابات عامة في البلد المحتل في غضون سنة ، ما يعني ، وفقاً للقرار الدولي رقم 1430 ، انسحاب المحتلين .
إن قوات الاحتلال الأميركي في العراق منهكة تماماً ، بينما يتعزى المشروع الأميركي في العراق ، ويفقد كل صدقية سياسية ، وقد بدأت الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة تعمل باتجاه الانسحاب .

ولعله من الحصافة أن نتوقع أن المقاومة العراقية سوف تزداد قوةً وعنفاً وتأثيراً، ولربما تنشأ ظروف تتقاطع معاً لتجعل من انهيار الاحتلال وقفاً على عملية ضخمة تؤدي إلى سقوط عشرات الجنود الأميركيين في ضربة واحدة.

ربما كان من تمام البراغماتية أن لا نضع البيض كله في السلة الأميركية.

٢٠٠٣/٨/٧

أحجية السياسة الأردنية إزاء العراق

لم أعد قادراً على فهم السياسة الأردنية إزاء العراق.

* في عمّان، (الاثنين 2003/8/4)، صرّح وزير الإعلام الدكتور نبيل الشريف أن الأردن سوف يرسل قوات إلى العراق، إذا طلب منه ذلك «مجلس الحكم» (الذي عينته سلطات الاحتلال الأميركي - البريطاني). ونفهم، بالتالي ما يلي:

1. إن الحكومة الأردنية تعترف بـ «مجلس الحكم» ذلك، وتعتبره جهة مخولة بطلب استضافة قوات عربية وأجنبية في العراق.
2. إن الحكومة الأردنية - إذا ما تحققت شروطها المشار إليه - مستعدة لإرسال قوات إلى العراق المحتل.

* وفي الكويت، (الثلاثاء 2003/8/5)، رئيس الوزراء، المهندس علي أبو الراغب يؤكد مع الكويتيين «دعم مجلس الحكم الانتقالي» و «إدانة ممارسات النظام السابق». * وكان أبو الراغب في حديث لفضائية العربية، مطلع الأسبوع، قد أكد مرة أخرى، على الفكرة القائلة إن الاحتلال الأميركي مفيد في منع الحرب الأهلية في العراق، والحفاظ على وحدة هذا البلد.

وتتضمن هذه «الفكرة» التي لم يقل بها أحد (حتى من بين أعضاء «مجلس الحكم»! ومؤيدي الاحتلال في العراق) أن للاحتلال الأميركي - البريطاني ضرورة وشرعية، هي ضرورة الحفاظ على كيان البلد، وشرعية وحدة وسلامة أراضيه.

وهكذا تكون المطالبة برحيل المحتلين فوراً عن الأراضي العراقية، مضادة للمصالح

العراقية . كذلك ، يكون التعامل مع سلطات الاحتلال وهيئاته في العراق ، ضرورياً وشرعياً!
* وكانت حكومة أبو الراغب ، قد اعترفت بالإدارة المدنية الأميركية في العراق واقعياً من خلال استقبال رئيسها بول برايمر ، في مؤتمر البحر الميت . . . وعلى هامشه .
* في القاهرة ، (الثلاثاء 2003/8/5) ، يؤكد وزير الخارجية الأردنية مروان المعشر أن «الأردن يرفض إرسال قوات إلى العراق في ظل الاحتلال الأميركي» ، بل ونفى بشدة «صحة الأنباء التي زعمت» ذلك ، وأكد أن كل ما قيل في هذا الصدد غير صحيح!!
وقال المعشر إن «موضوع الاعتراف بالمجلس الانتقالي العراقي ليس وارداً ، بل نحن نريد أن تكون هناك حكومة عراقية شرعية ومنتخبة وممثلة لجميع فئات الشعب العراقي . . .» .

إذن وزير الخارجية الأردنية ينفي ما قاله وزير الإعلام الأردني! ويناقض تصريحات رئيس وزراء الأردن! فمن من هؤلاء الذي يعبر ، بالضبط ، عن السياسة الأردنية إزاء العراق؟! أم أن الحكومة الأردنية لم تكن تقدر اتجاه الإجماع العربي نحو المسألة العراقية؟! أم أنها تتبع تكتيك «لكل مقام مقال»؟

الاضطراب والتلاعب في السياسة الخارجية للدولة ، يسيئان لهيئتها وثقلها وسمعتها ، وربما أن الأوان لكي تنتهي هذه الملهاة بإعلان خطوط عريضة ملزمة للسياسة الأردنية إزاء المسألة العراقية ، والانضباط المهني في التصريحات والحركة الدبلوماسية والممارسة السياسية .
ولعل المجلس النيابي مطالب الآن ، بالضغط على حكومة أبو الراغب لإصدار هذا الإعلان بصفته جزءاً من متطلبات الثقة النيابية بها .
والمشكلة تبقى مع ذلك قائمة ، فأبو الراغب مستعد لإصدار أي إعلان يريده النواب في هذا المجال ، مضمراً نقضه في اليوم التالي . و لذلك ربما كان على المجلس النيابي أن يلاحظ أين يضع ثقته!

ثأرنا .. عند المحرّضين

صديقي ورفيقي عبد الأمير الركابي - أحد قادة التيار الوطني الديمقراطي في العراق - ليس «مسؤولاً حكومياً»، ولكنه، مثلما يليق بـ «رجل دولة»، خرج، يوم الجمعة الماضي، على إحدى الفضائيات، وقدم باسمه وباسم الشعب العراقي، اعتذاراً حاراً إلى ملك الأردن وحكومته وشعبه وقواه الوطنية، عمّا ارتكبه «السفهاء منا» بحق السفارة الأردنية في بغداد.

وحمل الركابي، أوساط «مجلس الحكم» التابع للاحتلال الأميركي كامل المسؤولية عن ذلك الاعتداء الإجرامي الذي يستهدف سياسياً، العلاقات العراقية - الأردنية. وذلك لأنه، وبغض النظر عن هوية منفذي الفعل الإجرامي، يأتي نتيجة التحريض السياسي والإعلامي، الذي يمارسه «مجلس الحكم»، ضد العرب عموماً، والأردن خصوصاً، في سياق الاستراتيجية الأميركية الهادفة إلى عزل العراق عن أمته. ولم ينس الركابي أن يؤكد امتنان الوطنيين العراقيين، للشعب الأردني الوفي، صاحب الوقفات العديدة المجيدة إلى جانب العراق والعراقيين؛ وحرص هؤلاء على توطيد العلاقات الاستراتيجية بين الجارين الشقيقين.

وأنا، بدوري، أوافق على التحليل الذي قدّمه الركابي، وأبرزه، لأنه صوت عراقي شريف في زمن أسود لن ينعنا، نحن الوطنيين الأردنيين، من أن نتذكّر، باعتزاز، وقفات بغداد العروبة مع الشعب الأردني. وهي لا تحصى .. وبالمال والرجال. إن الحفاظ على العلاقات الأردنية - العراقية، واستنقاذها من عملاء الاستعمار الأميركي حتى الغد القريب الآتي بانهباء الاحتلال وأعوانه، واسترداد العراق وحرية وسيادته، هي مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الأردنيين والعراقيين. وهي لا تمر عبر التجارة والصفقات المستعدة لبيع التراث القومي من أجل حفنة دولارات. وهي لا تستمر عبر التفاهم مع «برايمر باشا» وبالتعامل الواقعي مع المحتلين وعملائهم، بل عبر العمل المشترك على تسريع إنهاء الاحتلال، وقيام الحكم الوطني الديمقراطي في العراق الشقيق.

ثأرنا - «في السفارة» .. وغيرها - عند المحرّضين، وعند عملائهم. فنهجهم هو نهج

تفكيك العلاقات الأردنية - العراقية ، وضرب الوجود الأردني في العراق ، إلا إذا كان جزءاً من آليات الاحتلال . وقد أنقذنا الإجماع العربي (على عدم الاعتراف بـ «مجلس الحكم» ، وعدم إرسال قوات عربية إلى العراق) من عار القبول بذلك الدور الأسود ! فهل نجدنا نخالف ذلك الإجماع . ؟! وهل ستظل سياستنا إزاء المسألة العراقية ، على اضطرابها وغموضها اللذين يفتحان الباب أمام الغرق في مستنقع سياسي وأمني؟! وزير الإعلام الأردني ، الدكتور نبيل الشريف ، الذي دان الاعتداء الإجرامي على السفارة الأردنية ببغداد بكل كلمات الإدانة التي في القاموس ، لم يستطع أن يرى خلفية سياسية لهذا الاعتداء!! فهل هناك خلفية مالية مثلاً ، أم شخصية . . أم أن وجود «السفارة الأردنية» في بغداد ، ليس له معنى سياسي .

طيب ! وماذا عن «المهنية»!! أيجوز القول إن الأردن «يستنكر» الاعتداء على «سفارته»!!؟ أهى سفارة مدغشقر؟! أم أن الأجدد بالوزير ، الإعلان عن «غضب» الأردن ، وإصراره على معاقبة المعتدين ، وتحمله المسؤولية السياسية للمحرضين عليه في العراق ، وهم من بين أعضاء «مجلس الحكم» التابع للاحتلال الأميركي؟! أم أنه لم يعد في الأردن من يغضب له . . أو يغضب!!

٢٠٠٣/٨/١٤

النفط والكرامة

تقول وكالة الأنباء الكويتية إن رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس «أبو مازن» صرح لها بأن موقف القيادة الفلسطينية من الاحتلال العراقي للكويت كان خاطئاً . ومن المعروف أن عباس ألغى زيارة مقررة للإمارة لأنها اشترطت صدور بيان مشترك يدين النظام العراقي السابق ، ما يشكل «اعتذاراً» فلسطينياً للكويت بشأن أزمة 1990-1991 ، وهذا ما فعله رئيس الوزراء المهندس علي أبو الراغب الذي زار الكويت فعلاً ، وحصل على النفط ، ودان في بيان مشترك نظام الرئيس صدام حسين . والعراق ، بقيادة الرئيس صدام ، كان حليفاً استراتيجياً للأردن الرسمي والشعبي ، فقد وقف مع الأردن في أزمة العام 1970 وفي أزمة كامب ديفيد . ومنذ نهاية السبعينيات نشأ محور أردني - عراقي ، استمر فاعلاً ومؤثراً في حياة البلدين الشقيقين إلى أزمة الـ 1990-1991 حيث وقف الأردن حكومة وشعباً بقيادة الملك الراحل وراء الحل

العربي للأزمة ، وكان الموقف الأردني صحيحاً ومشرفاً ، ودفع البلد ثمنه غالباً . وخلال العقد الأخير ، وعلى الرغم من تراجع الموقف الأردني عن التأييد السياسي لبغداد ، فقد استمرت العلاقات بين البلدين في أنموذج فريد ، قد يكون فيه جوانب سلبية عديدة ، ولكنه كان قادراً على البقاء ، محققاً المصالح الإيجابية للجانبين ، وأريد أن أذكر هنا بأن الإمدادات النفطية العراقية للأردن لم تكن مشروطة سياسياً ، ولم تتوقف حتى في ظل حكومة عبدالكريم الكباريتي (1995-1996) التي كانت معادية صراحةً لنظام الرئيس صدام حسين .

إدانة النظام العراقي السابق تعني ببساطة إدانة مرحلة ثمينة من تاريخ الأردن الرسمي والشعبي ، وقد تكون تلك المرحلة بطبيعة الحال موضوعاً للدرس والمراجعة من قبل الأردنيين والعراقيين ، ولكنها ليست حتماً موضوعاً للإدانة .

العلاقات الأردنية - العراقية هي جزء مهم من الرأسمال الرمزي للدولة الأردنية . ومن المؤسف أن يكون لدى حكومتنا الاستعداد لـ «خصخصة» هذا الرأسمال أيضاً .

إن هذه البراغمية التي ليس لها معايير أو ضفاف هي وصفة ممتازة من أجل اللاتمسك الوطني ، لأنها ببساطة تنسف شعور المواطن بالكرامة الوطنية والشخصية ، وتحوله إلى فرد غير مبال ليس عنده رمزيات ولا معايير سوى البحث عن تحقيق مصالحه بأي ثمن . أنا أعرف الأردنيين وأعرف أنهم مستعدون للجوع لقاء الاحتفاظ بكرامة بلدهم ، ولكن قلة الخبز والكرامة معاً ، ستؤدي بنا إلى تفسخ اجتماعي - أخلاقي على المستوى الوطني سوف يعكس نفسه في تردي التعليم والعمل ، وشيوع اللامبالاة إزاء المجتمع والوطن .

ويبقى السؤال :

الكرامة : يخسرها الوطن . .

ولكن من الذي يربح الأغطية النفطية؟!

٢٠٠٣/٨/٢٤

بفضلكم أنتم يا سيد بوش

يقول الرئيس الأميركي جورج بوش الابن (جاءاً؟!) إن «الإرهابيين في العراق

وفلسطين يريدون إقامة نظامين شبيهين بنظام طالبان في البلدين ، وهو ، بالطبع ، لن يسمح بذلك !

الرئيس الأميركي يسخر من مواطنيه حتماً ، وهم أمة من الأغبياء على حد تعبير المخرج الأميركي التقدمي مايكل مور ، ولكنه لا يستطيع ، بالطبع ، أن يجعلنا ننسى أن قواته تحتل العراق ، وأن قوات حلفائه الإسرائيليين تحتل فلسطين ! هكذا تكون المشكلة الرئيسية ، في الحالتين ، هي الاحتلال . ماذا يا سيد بوش ، هل تعتقد أننا نفضل الاحتلال على نظام طالباني؟! كلا . ومع ذلك ، دعني أفند أذوبتك الجديدة .

الإسلاميون الفلسطينيون ليس لديهم نزعات طالبانية . إنهم جزء من حركة التحرر الفلسطينية التي تسعى إسرائيل إلى تدميرها بالعنف الدموي ، والمشكلة أن القسم الرئيسي من النخبة العلمانية الفلسطينية ، غرق في «الشراكة» مع الولايات المتحدة الأميركية في «العملية السلمية» ، وهي عبارة عن سلسلة من الأكاذيب التي تهدف إلى تمرير الأطماع الإسرائيلية من دون مقاومة . أذكرك يا سيد بوش بأن المقاومين الإسلاميين في فلسطين ساروا وراء حكومة أبو مازن ، وقبلوا هدنة لها معنى سياسي واحد : الرغبة في الاندماج في الحل السلمي . ولكن ، ليس ثمة حل حقيقي ، بل جملة إجراءات مجزأة هدفها الوحيد إرغام الفلسطينيين على الركوع أمام المشروع الإسرائيلي . ومع ذلك فالنيران الإسرائيلية لا تكف عن قتل «القابليين» والرافضين معاً .

إنها حرب إبادة يا سيد بوش . . حرب لم تتوقف أبداً من أجل «التطهير» العنصري . وحتى حين يكون الأمر متعلقاً بمجرد «التهدة» ، هل تتصور أن يحدث إفراج حقيقي من دون الإفراج عن الأسرى والمعتقلين؟ من دون الانسحابات؟ من دون وقف البناء في الحائط الشاروني المصمم لمنع قيام دولة فلسطينية؟ من دون وقف الاستيطان؟ من دون إزالة الحواجز وإعادة الحياة إلى طبيعتها؟! .

أنا أعرف بالطبع ، أن هناك حكومة فلسطينية تغمض عينيها عن الواقع القائم ، وتعتقد بأنه يمكن الشروع في حل ما ، استناداً إلى فتات من «التنازلات» الإسرائيلية . إطلاق بضع مئات من الأسرى ، وإعادة الانتشار لقوات الاحتلال ، خطوات ثانوية وشكلية مع استمرار الحواجز والحصار والقتل ، لكن هذا غير قابل للحياة يا سيد بوش . إنّ الدرس الأساسي الذي يخرج به أي سياسي مبتدئ بعد 35 عاماً من «المبادرات»

والمفاوضات . . . و«الحلول» هو أن تجزئة الحل تعني سقوطه في وحول المواجهة الإسرائيلية . . . إذا انسحب الاحتلال كلياً ونهائياً إلى حدود الـ 1967 وتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ، سوف يكون هناك إمكانية للسلام . كل ما عدا ذلك أكاذيب في أكاذيب . ودعني أقل لك يا سيد بوش إنني أؤيد «كلياً» استمراراً مثابراً لأعمال المقاومة المسلحة في فلسطين ، ولا أخذ على الاستشهاديين سوى أنهم لا يقومون بالمزيد من العمليات الاستشهادية ، وسوى أنهم لا يربطون هذه العمليات بهدف سياسي وحيد هو زوال الاحتلال . هذا هو الحل الوحيد الممكن : مقاومة مستمرة مثابرة تحت شعار واحد : زوال الاحتلال ، العسكري والمدني ، إلى حدود الـ 1967 . وإذا كان المحررون سوف ينشئون نظاماً طالبانياً في الدولة الفلسطينية ، فالمسؤول الأول عن ذلك هو سياسات الولايات المتحدة الأميركية التي دمّرت كل الإمكانيات الأخرى . ومع ذلك فإن موازين القوى داخل المجتمع الفلسطيني ، وتركيبته ، وثقافته ، وتاريخه . . . كل ذلك سوف يقود إلى نظام سياسي خاص بالتجربة الفلسطينية ، وليس عند أي فلسطيني - مهما كان متشدداً في سلفيته - الاستعداد لاستيراد التجربة الطالبانية المصنوعة بالأساس في دهاليز الأجهزة الاستخباراتية الأميركية .

وماذا عن العراق يا سيد بوش!

كان في العراق نظام علماني تحديتي كفو ، ولم يكن أصولياً ولا إرهابياً ، وقد تبين الآن أنه لم يكن يملك أية أسلحة دمار شامل . لقد دمرتم هذا النظام عن طريق غزو سافر لصوصي غير شرعي ، وأطلقتكم الفوضى في بلد كان مستقراً وقادراً على تطوير نفسه . لقد قمتم بتدمير النظام والبلد معاً . والآن تغرقون في مستنقع . . . ذلك أن هناك قوى عراقية كافية لمقاومة وجودكم الاحتلالي ، وقتل جنودكم ، وأسرهم في دباباتهم ومعسكراتهم . تريدون الهرب من هذه الحقيقة باستقدام قوات دولية ، مع احتفاظكم بـ«السلطات»؟! من يأتي إليكم سوى المرتزقة . . . ولن يكون هناك ثقل سياسي دولي ، إذن ، يوقف الفوضى .

الذين أتيتم بهم وشكلتكم منهم «مجلس الحكم» الانتقالي، ليسوا حتى أداة سياسية، إنهم معزولون تماماً. وحتى «الأكراد» منهم سوف يصطدمون في النهاية بالجدار الشعبي. (الجزيرة، ٢٠٠٣/٨/٢٥) .
الفوضى الأمنية لا تسمح بالشروع في أي خطوة سياسية أو إعمارية . تصدير النفط متعثر لأن الانفجارات تعصف بالأنابيب ، ولأن هناك حاجة ملحة لاستثمارات جديدة . الاحتلال يكلف 4 مليارات دولار شهرياً ، ولا توجد مصادر مالية لإعادة الإعمار . توجد فوضى وأنتم في قلبها محتلون مستعمرون . . إنكم إذن أهداف مشروع للمقاومين . . وشددوا المزيد من الضربات على البعثيين ، سوف يأتيكم الإسلاميون . أياي هؤلاء من السعودية أيضاً؟! ولم لا ! أنتم غزاة وهذه أرض واحدة، سواء من منظور قومي أو من منظور إسلامي . أنتم لا تستطيعون حماية «الحدود»، وهذا شيء حسن ، لأن المقاومين سيأتونكم من كل حذب وصبوب . الوجه السلبي أنه مع المقاومين ، سيأتي ضباط مخابرات وقرصنة ومهربون . إنها فوضى شاملة أنتم سببها . أولاً ، لأن «الاحتلال» ليست له أية مشروعية تمنحه الثقل السياسي أو الدينامية السياسية ، وثانياً لأن قوات الاحتلال بالكاد تستطيع أن تحمي جنودها من الموت الرابض عند كل ناحية .

استمروا من أجل منع قيام نظام طالباني في العراق . لا تنسجوا قبل أن تعلمكم المقاومة العراقية والعربية والإسلامية بعض الدروس . هل سيقوم بعد رحيلكم الأكيد ، نظام طالباني في العراق؟ سيكون ذلك بفضلكم أنتم يا سيد بوش .

٢٠٠٣/٨/٢٥

المقاومة العراقية .. في الداخل الأميركي

إذا كان الهدف الرئيسي للمقاومة العراقية هو إقناع الأميركيين بفشل مغامرة بوش الابن في العراق ، فهي نجحت في تحقيق هذا الهدف بنسبة 69٪ . وهي نسبة أولئك الأميركيين الذين يعتقدون الآن بأن الولايات المتحدة الأميركية بدأت تتعثر في العراق . وحسب استطلاع للرأي نشرته «النيوزويك» السبت الماضي ، فإن 40٪ من الأميركيين ، «قلقون جداً» من بقاء القوات الأميركية في العراق «وقتاً طويلاً» ، و 47٪ منهم يعتقدون أن بقاءها هناك يشكل عبئاً مالياً ضخماً على الخزينة الأميركية .

وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن 48٪ من الأميركيين يعطون الأولوية لـ«الاقتصاد والتشغيل» مقابل 23٪ فقط يعطونها لموضوعي «الإرهاب والأمن الوطني» نستطيع القول إن سياسات «عصابة الأوغاد الدوليين» في البيت الأبيض قد سقطت في الداخل الأميركي. وهكذا، فإن 49٪ من الأميركيين لن يصوتوا لدمية «المحافظين الجدد»، بوش الابن، في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، مقابل 44٪ منهم، ما يزالون يفكرون حتى الآن بالتصويت له. فكم ستكون نسبة هؤلاء بعد سنة؟!
العملة السياسية وثورة الاتصالات يمكن أن تؤثر في اتجاهات مختلفة، وفي الحقيقة، وعلى الرغم من سياسات التعتيم والتضليل، أصبح الرأي العام الأميركي مكشوفاً للمؤثرات العالمية، أكثر من أي وقت مضى. وإذا كانت «القيادة المركزية الأميركية» لم تعد تصدر - إلا نادراً - بيانات بالخسائر التي تتكبدها قوات الاحتلال الأميركي في العراق، فإن الأخبار تصل على كل حال. فالفشل مدو جداً.
كم من الجهود الكفاحية المضنية، وكم من الوقت احتاج الفيتناميون من أجل التأثير على الداخل الأميركي في ستينيات الحرب الباردة؟! بينما نلاحظ أن العراقيين في مطلع الألفية الثالثة ينجزون الكثير في بضعة أشهر.
إن أنهيار الاحتلال الأميركي في العراق هو مسألة وقت، ويمكن - مثلما تنبأ الرئيس صدام حسين في رسالة صوتية - أن يحدث في أي لحظة. لماذا؟
أولاً: لأن القوات الأميركية في العراق غير كافية لصد المقاومة أو وقف الفوضى الأمنية، بينما ليست لدى واشنطن قوات إضافية. والمحاولات اليائسة لتعويض النقص من المرتزقة ليس لها فعالية لسبب بسيط وهي أنها من دون غطاء سياسي، وبالتالي فهي تفتقر إلى الصدقية والهيبة والتصميم، وربما تصبح عبئاً ميدانياً.
ثانياً: إذا كان الهدف الرئيس للغزوة الأميركية في العراق هو تخصيص النفقة العراقي، ومن ثم تملكه للشركات الأميركية، فإن التكاليف الباهظة للاحتلال تدفعها الخزينة الأميركية وتشكل عبئاً على المواطن الأميركي لحساب أرباح خاصة بعيدة المدى. وعلى كل حال إذا ما وُضعت الأهداف الأيديولوجية جانباً، فإن العقلانية الأميركية تفترض «عن حق» أنه يمكن تحقيق قدر كبير من الأهداف النفطية الأميركية في العراق، بوسائل سياسية وتجارية.
ثالثاً: وفقاً لعقيدة بول الاستراتيجية التي اعتمدها الديمقراطيون الأميركيون في

التسعينيات ، فإن قوة أميركا تكون أكثر فعالية في صيانتها عن التورط في مستنقعات أمنية وسياسية ، بل في استخدامها المؤثر في ضربات حاسمة و فقط عند الضرورة القصوى . هكذا تغدو «الاحتلالات» عبئاً استراتيجياً تورطت فيه إدارة بوش الابن ، مرتين ؛ في أفغانستان ، وفي العراق ، ما قد يؤدي إلى شلل القوة الأميركية في التعامل مع النزاعات الدولية .¹¹ (الطبعة ، 2005) ولما قيلت بالاحتلال الأمريكية من قبل
إذن دعوني الآن أقدم هذه الفرضية : إن رئيساً ديمقراطياً سوف يأتي إلى البيت الأبيض ، العام 2004 مقيداً بالتزام الانسحاب من العراق ، في إطار العودة إلى «عقيدة بول» ، وقد تنزع الإدارة الجمهورية الحالية ، هذه الورقة من المنافسة الانتخابية ، وتقوم هي بالانسحاب في وقت مبكر ، من عراق تتضاعف كلفة البقاء فيه يوماً إثر يوم . والبديل «الاستراتيجي» سيكون التأثير السياسي ، والحصار ، ومنع قيام نظام معاد بالقوة ، وربما فترة من الفوضى والفراغ . وكل ذلك ، سوف يعني دوراً أساسياً للمجموعة الدولية والعربية ، في إعادة ترتيب الوضع العراقي .

٢٠٠٣/٩/١

حوار مع رئيس الوزراء بصفتته «زميلاً»

في لقائه مع فضائية «الجزيرة» نهاية الأسبوع الماضي ، كرر رئيس الوزراء ، المهندس علي أبو الراغب ، مرة أخرى ، فكرته القائلة إن «الاحتلال الأميركي حافظ على وحدة العراق» .

أهي فكرة خاطئة أم صحيحة؟ سنعالج هذا السؤال تالياً . ولكن من الضروري أن نلاحظ ، أولاً ، أن التحليلات السياسية ، الخاطئة والصحيحة ، تتم على مستوى التعليق السياسي الذي يمارسه صحافيون أو أكاديميون أو أصحاب رأي ، يتحملون مسؤولية مهنية ، ولكنهم لا يتحملون مسؤولية سياسية . وبالمقابل فإن كلام المسؤولين هو تصريحات عن مواقف حكومية . وبالتالي ، لا يستطيع المسؤول الحكومي أن يمارس التحليل السياسي علناً ، ذلك أن أحداً لن ينظر إلى هذا التحليل بصفتة تعليماً ، ولكن بصفتة موقفاً .

وهكذا ، فعندما يقول رئيس وزراء الأردن إن «الاحتلال الأميركي يحافظ على وحدة العراق» ، يستطيع المراقب أن يستنتج الآتي : بما أن الحكومة الأردنية حريصة على

وحدة العراق ، فهي ، إذن ، تؤيد الاحتلال الأميركي في هذا البلد ، ضمناً لوحدته . إن الالتزامات العربية والدستورية للحكومة الأردنية ، تفرض عليها ، الإعلان الصريح عن رفضها للاحتلال الأجنبي لبلد عربي ، ورئيس الوزراء الأردني مقيد بهذه الالتزامات ، ولا يعفيه منها ذهابه إلى منطقة التحليل السياسي .

ومع ذلك ، أود أن أناقش أبو الراغب ، بصفته «زميلاً» .
1. إذا كان هناك ، بالفعل ، أي «ضرورة» للاحتلال الأميركي في العراق ، فهذه «الضرورة» خلقها المحتلون أنفسهم عن طريق غزو العراق ، وتدمير نظامه السياسي ومؤسساته الوطنية وإشاعة الفوضى في ربوعه . ومن البدهي أن نفترض أن المحتلين سيتبعون ، باستمرار ، وحسب التطورات ، سياسات من شأنها أن تجعل وجودهم «ضرورياً» باستمرار . وهكذا ، فإن مناقشة المسألة من هذه الزاوية بالذات ، تدخلنا ، فوراً ، في القبول بالاحتلال ذاك ، من حيث المبدأ ، وبصفة دائمية .

2. وعلينا أن نلاحظ ، هنا ، أن الاحتلال الأميركي في العراق ، يؤسس لـ«ضرورته» عبر عملية معقدة من الهدم و«البناء» . فبعد قيامه بتحطيم بنى الدولة الوطنية العراقية ، بتراتها العلماني العروبي ، وتحويل العراق إلى منطقة فوضى اجتماعية وسياسية ، بدأ ببناء مؤسسات جديدة ، وفق الأسس التي تؤمن استمرار «ضرورة» الاحتلال . فقد تم تشكيل «مجلس الحكم» وفق معايير طائفية صريحة ، وهذه خطوة هدامة خلقت واقعاً سياسياً جديداً في العراق له «طابع لبناني» ، وربما كان من الصعب العودة عنه لاحقاً أو في ظل ثورة جذرية .

ويستطيع المراقب أن يلاحظ ، بالعين المجردة ، أن المحتلين ، ومنذ اللحظة الأولى ، وقبل أن تبرز عمليات المقاومة ، صبوا جام أحقادهم وإجراءاتهم التعسفية في المناطق السنية ، في حين شرعوا بإقامة تحالفات مختلفة الألوان مع زعماء الشيعة في إطار سياسة تكريس الطائفية ، وبناء الانقسام الطائفي .

لقد حل المحتلون ، القوات المسلحة العراقية والشرطة . . إلخ ، وشرعوا ، لاحقاً ، بتأسيس قوات عراقية جديدة على أساس الارتباط العضوي مع الاحتلال . فالأميركيون ينشئون المؤسسات العسكرية والأمنية الجديدة في العراق ، وفق المقاسات التي تؤمن استمرار السيطرة الأمنية المباشرة للمحتلين بأيد عراقية!

3. من المفروغ منه أن واحداً من الأهداف الأميركية المركزية في العراق ، هو خصخصة صناعة النفط العراقية ، وتمليكها ، من ثم ، للشركات الأميركية ، وهو ما سيحول

العراق إلى مستعمرة نفطية للأميركيين الذين سيستولون على كل النشاطات الاقتصادية في البلد ، ويخلقون فيها ، بالتالي ، طبقة كمبرادورية - من الوكلاء والمتعاونين و«الشركاء» - تصبح هي القاعدة الاجتماعية الدائمة للاستعمار الأميركي في العراق . وهذا البرنامج الاقتصادي - الاجتماعي لا يسمح ، بالطبع ، بإقامة ديمقراطية حديثة في العراق ، بل ويهدد بإنشاء نظام استبدادي يغدو نظام الرئيس صدام حسين ، معه ، ديمقراطياً!

والاحتلال الأميركي في العراق يمارس أشنع أنواع القمع والتنكيل والقتل بحق المدنيين العراقيين ، ما يجعل شارون وجماعته ، مجرد تلاميذ في مدرسة العنف الأميركية .

كل يوم إضافي من الاحتلال الأميركي للعراق يعني المزيد من المعاناة للشعب العراقي ، والأهم إنه يعني إتاحة الفرصة أمام المحتلين لتمزيق البلد ، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ، وربطه بالاستعمار الأميركي ، لتحقيق أهداف لصوصية ، من خلال مؤسسات استعمارية دائمة .

إن المقاومة العراقية المسلحة التي ترهق قوات الاحتلال ، وتشلها أمنياً وسياسياً ، تطرح بصورة ملحة ، ضرورة مغادرة المحتلين للأراضي العراقية . وهي الضرورة الوحيدة القائمة في العراق الآن . فالاحتلال المشلول بالمقاومة ، يحيل البلاد إلى الفوضى وتفاعلاتها التي لا يستطيع أحد تقدير مداها .

إن المشروع الأميركي في العراق (إقامة سلطة محلية تابعة مدعومة بوجود عسكري أميركي دائم) هو مشروع بلا مستقبل . وسيكون الأميركيون ، في غضون أشهر ، مضطرين إلى الانسحاب من العراق ، أو إلى المزيد من التورط في المستنقع العراقي .

ما الحل ؟ ما هو الموقف العقلاني الواقعي الذي يمكن أن يطرحه النظام العربي الرسمي من المسألة العراقية؟!

* انسحاب قوات الاحتلال من دون قيد أو شرط ، لصالح قوات من الأمم المتحدة ، تشكل بقرار دولي جديد يتضمن إجراءات نقل السيادة إلى حكومة عراقية منتخبة في غضون ستة أشهر أو سنة على الأكثر .

* إلغاء قرارات الاحتلال الأميركي بحل القوات المسلحة العراقية وتشكيلاتها

والوزارات العراقية الأخرى ، وإعادة مؤسسات الدولة العراقية إلى العمل ، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين ووقف الملاحقات .
* وقف كل القرارات الخاصة باستئصال البعثيين وأنصار النظام العراقي السابق ، وإتاحة فرصة متساوية لهؤلاء للمشاركة في انتخابات عامة وحرّة ، تستبعد ، كلياً ، المعايير الطائفية .

الاحتلال الأميركي في العراق ليس ضرورياً ، بل كارثة ينبغي العمل على وقفها فوراً .

٢٠٠٣/٩/٢

النار والأصابع في المشهد الغامض

جنازة «محمد باقر الحكيم» تنطوي على مبالغة في الأرقام والمشاركات والدلالات . هناك ، أولاً ، ردة الفعل من التضامن الطائفي أمام الحدث الزلزل . وهناك ، ثانياً ، قرار «مقتدى الصدر» بالمشاركة في الجنازة في رسالة مزدوجة تؤكد هيمنة الصدر ، على جماهير الشيعة ، وتظهر قوة هذه الجماهير في المعادلة العراقية . وهناك ، ثالثاً ، ذلك الإلحاح السنّي على التبرؤ من «مجزرة» قد تكون لها انعكاسات تشعل الفتنة الطائفية .

وعلى كل حال ، فهذه الفتنة لن تقع ، لاعتبارات عديدة ، من بينها أن مقتل الحكيم لم يحدث في سياق حسابات طائفية ، وسوف تنتهي جنازته إلى حلقة جديدة من التفاعلات داخل الإطار الشيعي ، باتجاه الحسم بين التيارين الأقوى : تيار «الصدر» وتيار «الحكيم» ، خصوصاً وأن غياب الأخير وثقله الشخصي ، سوف يفتح المجال أمام زعامة الصدر .
مستغلة أجواء التعاطف مع قائدها الراحل ، وذهور الأميركيين ، تقدمت ميليشيا «فيلق بدر» - التابعة لعائلة الحكيم - للعب دور أمني علني . وقد قامت هذه الميليشيا - علناً - بمطاردة واعتقال أمين سر البعث في النجف . وهو جزء من الأعمال الأمنية التي مارستها سراً منذ سقوط بغداد في 9 نيسان الماضي ، غير أن انتقال ميليشيا الحكيم من السر إلى العلن - وهو قرار لا يتضح بعد إذا كان الأميركيون قد وافقوا عليه - سوف يغضب الصدرين ، وسوف يتصدون له بالقوة . وليس مصادفة أن قوات الاحتلال البريطاني قد بدأت بالفعل حملة لتجريد أتباع الصدر من أسلحتهم .

يتبع الصدر خطأً مضاداً لحظ عائلة الحكيم ، فهو يرفض الاحتلال الأميركي والتعاون معه ، مثلما يرفض الهيئات التي شكلها المحتلون «مجلس الحكم ، لجنة الدستور ، مجلس الوزراء . . .» ، وهو يعتبرها هيئات غير شرعية وعميلة ، ولكنه لم يتوصل بعد إلى إعلان المقاومة المسلحة .

وعلى كل حال ، وعلى الرغم من أتباعه ، كغيره من زعماء الشيعة ، النهج السلمي ، فهو لم يُدُنْ عمليات المقاومة . ومن الناحية السياسية ، تشكل مواقفه دعماً للمقاومين . مقتل الحكيم ، إذن ، هو مجرد لحظة في التصعيد الآتي في تفاعلات دراماتيكية لا يعرف أحد مداها ، فالفوضى العراقية التي أطلقها الغزو الأميركي ، لم تُظهر بعد ، سوى الجزء اليسير من مكوناتها . ويكفي أن ننظر إلى لوحة الاتهامات الخاصة بمقتل الحكيم ، لكي ندرك أن كل جهة تسعى للإفادة من الحادث في إطار الصراعات القائمة . فتبار الحكيم ، سحب ، سريعاً ، الاتهامات الموجهة إلى «القاعدة» ، وهو ما يريده الأميركيون ، للتأكيد على اتهام أنصار الرئيس صدام حسين . وهذا يتيح ، بالطبع ، إطلاق أيدي قوات بدر ضد البعثيين والوطنيين في المناطق الشيعية ، ويعطي لمشاركة هذا الخط في «مجلس الحكم» مسوغاً . لكن الضغط الأميركي قد يستعيد اتهام «القاعدة» مجدداً للتأكيد بأن الولايات المتحدة تقاتل «الإرهاب» في العراق ، لتسويق استمرار الاحتلال باعتباره جزءاً من الحرب الأميركية ضد الإرهاب العالمي .

أما إيران نفسها فتتهم «الموساد» . وهناك كذلك اتهامات ضمنية لأكثر من قوة إقليمية . والحادث بذلك سوف يسجل ضد مجهول ، قبل أن تهز العراق ، سيارة مفخخة جديدة ، تتناول هدفاً جديداً .

بالمحصلة ، فإن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن الركون إليه في التطورات العراقية ، هو أن البلاد دخلت في طور الفوضى الأمنية غير القابلة للسيطرة . وهذا يعني أولاً ، أن مشاريع «إعادة إعمار العراق» قد أصبحت في مهبط الرياح . وهكذا فإن الجانب الاقتصادي من أهداف الغزو الأميركي للعراق ، لن يحقق أهدافه ، وسيكون ، حتى أمد بعيد ، «خاسراً» . وبصورة خاصة ، فليست هناك أي ضمانات الآن لإمكانية تجديد الصناعة النفطية العراقية ، أو تأمين استمرار تدفق النفط العراقي .

وأما الجانب السياسي من الأهداف الأميركية في العراق ، والمتعلق بإقامة نظام سياسي موالٍ ، فإن الهيئات التي تم بناؤها على هذا الطريق تفتقر إلى الصدقية والمشروعية

والقدرة . ولن يكون لها سوى دور هامشي في المشهد السياسي العراقي .

هل سيقا تل اليمين الأميركي الامبراطوري حتى الطلقة الأخيرة في العراق؟ أجزم

ذلك ، وهو ما سيؤدي إلى الأتي :

1. قوات الاحتلال (الأميركية و«الحليفة») سوف تغرق أكثر فأكثر في المستنقع ، وتتحول إلى كتلة عسكرية أسيرة عاجزة ، أمام تصاعد عمليات المقاومة المسلحة . . . وسيؤدي ذلك إلى تحرك القوى المحلية ، واكتسابها حضوراً على الأرض ، وهو ما سيفود إلى انفلات أمني شامل .

2. الساحة العراقية ستواصل استقطاب المقاومين والتدخلات الإقليمية على حد سواء .

وبالإضافة إلى الانفلات الأمني ، ستكون هناك فوضى سياسية وتقاطعات وصدادات من شتى الألوان والأشكال .

3. وبالمقابل ، سوف تنتقل الفوضى الأمنية - السياسية من داخل العراق إلى المدى الإقليمي والدولي .

«حرب العراق» . . . ما تزال في أولها .

٢٠٠٣/٩/٣

لماذا يؤيد الوطنيون الأردنيون المقاومة العراقية؟

تحت عنوان «هذا هو موقف الأردن» خصص السيد صالح القلاب ، مقالاً نارياً للهجوم على التيار الأردني المؤيد للمقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي ، وأريد هنا ، أنا أناقش طروحاته .

أولاً : يعترف القلاب بأن هناك «كتبة وسياسيين وحزبيين» أردنيين يعارضون سياسة الحكومة الأردنية في الانفتاح على «مجلس الحكم العراقي» والتفاهم مع المحتلين الأميركيين في العراق .

وبما أن هؤلاء أردنيون ، ويشكلون تياراً ، فربما كان من غير الملائم ، الحديث عن موقف «الأردن» ، بل الأصح القول : موقف الحكومة الأردنية ، فالدستور الأردني يشرع المعارضة ، بحيث لا نستطيع الادعاء بأن سياسات ما ، هي «أردنية» إذا لم تحظ بالإجماع الوطني . والحقيقة هي أن موقف الحكومة الأردنية من المسألة العراقية لا

يحظى بذلك الإجماع ، بل إنه لا يحظى بالشعبية ، ويمثل موقف الأقلية .
ثانياً : ليس صحيحاً أبداً ، أن مؤيدي المقاومة العراقية الأوردين هم من الذين لديهم
«ارتباطات سابقة مع نظام صدام حسين البائد» حسبما يدعي القلاب .
فأكثر النشطاء مشاركة على الدفاع عن المقاومة العراقية هم من معارضي نظام الرئيس
صدام حسين ، ول بعضهم - ومنهم كاتب هذه السطور - مواقف معلنة في معارضة ذلك
النظام عندما كان في أوج قوته . بل إن ما نلاحظه - وبالأسف - أن كثيرين من
المرتبطين سابقاً بنظام صدام حسين ، استنكفوا ، بعد نيسان 2003 ، عن النشاط
السياسي !

وعلى كل حال ، لم يعد الارتباط بماضي العلاقة مع نظام الرئيس صدام مفيداً ، بل
ضاراً ، وهو ما يعني أن أولئك المحسوبين على ذلك النظام ، والذين لم يغيروا
ولاءهم ، يستحقون الاحترام لشهامتهم ومبدئيتهم .
وخارج هذا السجال الممجوج ، فقط ، يمكننا أن نرى أن تياراً قوياً داخل النخبة
الأردنية ، يعكس الاتجاه الشعبي الوطني المعادي للاحتلال الأميركي في العراق وهيناته
وخططه . ويعبر هذا التيار عن نفسه بوساطة كتاب وحزبين وسياسيين من مشارب
مختلفة .

ثالثاً : هل ينطلق هذا التيار من معايير غير ملائمة للمصالح الأردنية؟
هذا السؤال يحيلنا إلى سؤال آخر حول هذه «المصالح» نفسها . فهل للأوردين مصلحة
في قيام نظام احتلالي أميركي على حدودهم الشرقية؟!
هل لهم مصلحة في السيطرة الأميركية على المنطقة . سأضع العواطف الوطنية
النبيلة - وهي شرعية تماماً - جانبا ، وأتحدث بلغة «المصالح» ، ولكن ليس مصالح
بضعة من رجال الأعمال اللاهثين وراء حصة من الكعكة العراقية ، وإنما عن المصالح
الاستراتيجية للدولة الأردنية .
إن استقرار الاحتلال الأميركي في العراق ، أو من ثم نجاح المشروع الأميركي في ذلك
البلد ، يتعارض ، مباشرة ، مع مصالح الدولة الأردنية ، وهي التالية : (1) إقامة
علاقات مباشرة وحررة مع العراق بصفتة شريكاً اقتصادياً استراتيجياً للأردن . (2) قدرة
الأردن على مقاومة الخطط الإسرائيلية - المدعومة أميركياً - لتصفية القضية الفلسطينية
على حساب الكيان الأردني . (3) قدرة الأردن على الحفاظ على سيادة واستقلال قراره
الوطني . ولذلك ينظر الوطنيون الأوردين ، بعين الرجاء ، إلى المقاومة العراقية

بصفتها القوة التي تعرقل الاتجاه إلى الإضرار بكيانهم واستقلالهم ومصالحهم الاستراتيجية في العراق . وعلى المستوى الداخلي ، فإن نجاح الأميركيين في العراق ، وفي المنطقة ، سوف يكرس أكثر فأكثر ، البرنامج النيوليبرالي الكمبرادوري الذي يعصف بمصالح الأغلبية الشعبية الأردنية ، وخصوصاً في الريف . وبما أن هذا البرنامج يعكس مصالح الأقلية ، فهو يتعارض موضوعياً مع تطور الديمقراطية الأردنية . وهكذا ، فإن نجاح الأميركيين في العراق يساوي إفقار الأردنيين وحرمانهم من الديمقراطية .
رابعاً : هل المقاومة العراقية قادرة على إفشال المشروع الأميركي في العراق وفي المنطقة؟!

هناك معطيات تجعلنا نتفاءل بأن ذلك ممكن في المدى المتوسط .

1. وضعت المقاومة العراقية حداً لتطلعات الأميركيين العاجلة للتدخل في بلدان أخرى في المنطقة .
 2. كذلك استطاع المقاومون العراقيون ، شل قوات الاحتلال الأميركي داخل العراق في سياق دفاعي مرهق ومكلف مالياً وبشرياً . وقد أدى ذلك إلى شل السيطرة الأمنية الأميركية على البلد الذي يغرق في الفوضى ، وهكذا أصبح رحيل المحتلين العاجل ، ضرورة ملحة لاستعادة الأمن والاستقرار في العراق .
 3. هذه التطورات طرحت ، مبكراً ، التدخل الأميركي في العراق ، على بساط البحث في الولايات المتحدة ، وبدأ يتشكل بالفعل رأي عام في أميركا يطالب بالخروج من المستنقع العراقي .
 4. إن «مجلس الحكم» الذي أنشأه المحتلون عبارة عن هيئة تابعة للاحتلال ، ولا تحظى بأي صدقية داخل العراق .
- فالقوى الأساسية بين العراقيين العرب ، من السنة والشيعة ، ترفض هذا «المجلس» والتعامل معه . وبالتالي ، فإن الاعتراف العربي بـ«مجلس الحكم» العراقي يشكل تدخلاً مضاداً لإرادة أغلبية العراقيين .

وتبقى الإشارة إلى هذه المفارقة : إن الكتاب والسياسيين الأميركيين بدأوا يعترفون جهاراً بالفشل الأميركي في العراق . بل إن «توماس فريدمان» ينقلب 180 درجة لكي يطالب بإحالة المسألة العراقية إلى الأمم المتحدة! وهو ما يعبر عن اتجاه بدأ يتصاعد في الولايات المتحدة ، ويحاصر الغلاة الامبراطوريين في وزارة الدفاع! أما المؤيدون

العرب للمشروع الأميركي في العراق ، فما يزالون يدسون رؤوسهم في الرمال ! وبدلاً من أن يروا الحقائق الجديدة في الميدان ، ما يزالون سكارى بمشاهد إسقاط تمثال الرئيس صدام حسين في 9 نيسان . . الماضي .

٢٠٠٣/٩/٤

الجلبي يريد اعتقال أكثر من مليوني عراقي!

لم أفهم على وزير إعلامنا ، الدكتور نبيل الشريف ، قوله إن «قضية أحمد الجلبي قضية قانونية نرفض تسييسها» . هذا القول له معنيان متضادان : فقد يعني أن الحكومة الأردنية ستواصل التمسك بتنفيذ الحكم القضائي الصادر بحق الجلبي في قضية بنك البتراء ، وقد يعني أنها - على الرغم من هذه القضية - ستتعامل مع الجلبي ، سياسياً ، بصفته الرئيس الدوري لـ «مجلس الحكم» الذي أسسه المحتلون الأميركيون .

وأنا لا ألوم زميلنا الدكتور الشريف ، فهو في وضع حرج ناجم عن غموض سياسة الحكومة الأردنية إزاء هذه القضية . فالافتتاح والدعم والتأييد والحماسة لتأييد المشروع الأميركي في العراق ، المرفوض من أغلبية الأردنيين ، تصطدم بأن أحد «أعمدة» ذلك المشروع ، هو شخص مطلوب للقضاء الأردني بأحكام قطعية ، وفي قضية كبرى أضرت بالاقتصاد الوطني بقوة . والجلبي ، إلى ذلك ، مستقوياً بسادته الأميركيين ، يدين ويهاجم الأردن ، ملكاً وحكومة وشعباً .

الحكومة الأردنية المقيدة إزاء الجلبي ، بحكم قضائي ، لا تستطيع التعامل معه بصفته رئيساً لمجلس الحكم ! إلا إذا قررت تسويق «تخريجة» تفصل فيها «القضائي» عن «السياسي» . . فيكون ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر !

غير أنني أعترض على إعلان الشريف ، وهو إعلان واضح تماماً ، بأن رئاسة الجلبي لمجلس الحكم . . هو شأن عراقي داخلي . كلا!

أولاً ، لأن مجلس الحكم لا يمثل سوى أعوان الاحتلال في العراق ، ولا يمثل الأغلبية العراقية . وهو هيئة تابعة للمحتلين ، ولا تحظى بأية شرعية وطنية أو تمثيلية ، سوى تمثيل الطوائف والإثنيات ، واستيلاء وتعزيز تقسيم الدولة العراقية ، طائفيًا وإثنيًا . ثانياً ، لأن الجلبي ليس سوى لص مدان ، وعميل محترف لوزارة الحرب الأميركية ،

وليس له أي جذور في العراق ، ووجوده هناك ، يرتبط ، حصرياً ، بوجود الاحتلال
الأميركي - البريطاني .

ثالثاً ، لأن الجلبلي فاشستي مهووس . وقد أعلن ، بصراحة ، عن برنامج أمني في
العراق ، يجعله مطلوباً من العدالة الدولية ، بصفته مجرماً ضد الإنسانية !
لقد طالب الجلبلي ، سادته الأميركيين بالآتي :

1. اعتقال أكثر من ثلاثين ألف بعثي . . مع أولادهم وإخوانهم وأبناء عمومتهم
وخؤولتهم وذرية هؤلاء من الذكور . . أي ما يقارب ، بالحسابات العائلية العراقية ،
حوالي مليون مواطن !

2. اعتقال جميع الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 50 سنة في المدن والبلدات
التي تتكرر فيها أعمال المقاومة . وهذا يعني ، ربما ، مليوناً آخر من المعتقلين ، أو أكثر !
وهذا البرنامج الأمني ، بالطبع ، غير قابل للتنفيذ ، فاعتقال مليوني إنسان ، يحتاج
إلى قدرات عسكرية وأمنية ولوجستية خيالية . ولكن هذا الاقتراح الذي يذكر
بمعسكرات الإبادة النازية ، يصدر عن عقل مريض بالسادية ، ووجدان منعدم الضمير .

وهذا الاقتراح الجنوني في عدائه البشع للشعب العراقي ، يكشف حقيقة هؤلاء
«الديمقراطيين» الذين استقدمتهم الدبابات الأميركية لإقامة «الديمقراطية» في العراق !
و«تخليص شعبه من دكتاتورية صدام حسين» !

والجلبلي ليس عراقياً في «وجدانه» . إنه حاقد ومريض نفسياً ، ويتماهي مع أحقاد
سادته في وزارة الحرب الأميركية ، الذين يريدون فرض المشروع الاستعماري
الأميركي في العراق حتى لو تطلب الأمر ، إبادة الشعب العراقي .

الحكومات العربية ، ومن بينها حكومتنا ، مطالبة بإدانة اقتراحات الجلبلي بصراحة
ووضوح وقوة ، انتصاراً للشعب العراقي الذي يحتاج اليوم إلى نصرته الشعوب العربية
وشعوب العالم في مواجهة إرهاب المستعمرين وأعدائهم .

٢٠٠٣/٩/٧

النجبة الأميركية تدرك المازق ، وتعلن الهزيمة

يكتب فريد زكريا ، في افتتاحية «نيوزويك» (مطلع أيلول 2003) الآتي : «ولزيادة
الطين بلة ، فإن العراقيين أثبتوا أنهم وطنيون أشداء . ففي كل حرب شارك فيها العراق

في نصف القرن الماضي ، كان العراقيون يحاربون بثبات ، حتى حين كانوا يدركون أنهم سيخسرونها» .

ويضيف : «الأميركيون الذين حاربوا في فيتنام ، ومن ثم في حرب الخليج الأولى ، يتذكرون أن الحروب النارية التي خاضوها مع العراقيين كانت أكثر شدة من تلك التي خاضوها في قتالهم ضد الفيتناميين الشماليين» .

وينقل عن قائد القيادة الأميركية المركزية ، جون أبي زيد قوله : «القوات الأميركية (باحتمالها للعراق) تغذي النزعة الوطنية للعراقيين والتي تتحول بدورها إلى عداة لأميركا» ، فيرى ، بناء عليه ، ضرورة أن تكون قوات الاحتلال في العراق «متعددة الجنسية» . ولكن زكريا ، يرى ضرورة أن تكون أيضاً « . . بتفويض دولي كامل » . .

وينتهي إلى الإقرار بأن الوقت «أصبح متأخراً لتحقيق النجاح في العراق ، ولكن ليس متأخراً لتجنب فشل معين؟؟ وهو أمر مرهون بإحالة المسألة العراقية إلى الأمم المتحدة» .

وفي العدد نفسه من «النيوزويك» ينقل أنطوني شديد ودانيال وليامز ، في تغطيتهما لحادث مقتل محمد باقر الحكيم عن مواطن عراقي تلخيصاً للوضع القائم : «حزب البعث ما يزال هنا . هناك فوضى . ليست هناك سيطرة» .

أما باباك ديهغا نبيشه وكريستوفر ديكي ، فهما يتناولان الاتهامات المتعددة التي تنال كلاً من حزب البعث ، والوهابيين ، وحتى الزعيم الشيعي المناهض للأميركيين ، مقتدى الصدر . . في التدبير لمقتل الحكيم ، وينتهيان إلى أن «التحدي القائم أمام الاحتلال الأميركي هو الإبحار في هذه المتاهة من المؤامرات السياسية» . . ويلاحظان أنه حتى العراقيين الذين تعاونوا مع أميركا بدأوا يفقدون إيمانهم .

وكريستوفر ديكي ، في مقال بعنوان «المن تفرع الأجراس» يشكك في الأرقام الرسمية المعلنة عن عدد القتلى والجرحى الأميركيين في العراق . وانطلاقاً من متابعته لعائلات الجنود القتلى ، والصحف المحلية ، يؤكد ديكي أن «وحدات الحرس الوطني تفقد عدداً من الجنود في العمليات القتالية (في العراق) يفوق ما كانت تفقده حتى في حرب فيتنام» .

ويكتب ها وارد فينمان مقالاً عن المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية ، الجنرال كلارك ، ويركز على موقفه من المغامرة العسكرية لإدارة بوش الابن في العراق . وينقل فينمان عن كلارك قوله : «إنك لا تستطيع أن تنتصر من دون أن تكون لك رؤية . إن ذلك يعني استخدام القوة عندما تكون مناسبة ، وكحل أخير ، وليس فقط لأنها

الأسهل . لأننا في العراق وجدنا أن الأمر ليس سهلاً» .

كل هذا وسواه في عدد واحد من أسبوعية أميركية رئيسية! وكل من يتابع الافتتاحيات والتغطيات الأميركية ، سوف يكتشف أننا لسنا بإزاء «وجهة نظر» . بل بإزاء «حملة» ضد المحافظين الجدد المسيطرين على إدارة بوش الابن ، ونهجهم الامبراطوري . وباختصار ، فإن النخبة الأميركية توصلت ، بشأن العراق ، ومبكراً جداً ، إلى هزيمة نفسية كاملة . لم يعد أحد يؤيد إدارة بوش في سياساتها العراقية : 69٪ من الأميركيين العاديين و99٪ من النخبة الأميركية ، يريدون الخلاص من ورطة العراق . وهو ما يمثل تعبيراً عن اشتغال آليات التصحيح في النظام السياسي الأميركي . لقد تبين أن النهج الامبراطوري المغامر للمحافظين الجدد من شأنه أن يشل قوة الولايات المتحدة الأميركية ، على المستوى الدولي ، بإغراقها في المستنقع العراقي ، وقد أصبحت هناك قناعة عامة لدى النخبة الأميركية بأن مشروع العراق ليس خاسراً فقط ، وإنما غير ممكن أيضاً . إذ بغض النظر عن التكاليف البشرية والمالية الباهظة للاحتلال ، فإن انعدام الأمن في العراق يجمد استغلال النفط و«عطاءات» إعادة الإعمار ، بينما لا توجد قوات أميركية كافية لضبط الأمن العراقي ، من دون شل قدرات الولايات المتحدة العسكرية على الصعيد العالمي .

وتقترح إدارة بوش الابن الآن حلاً وسطاً يتيح مشاركة قوات دولية في «تأمين» العراق ، ولكن تحت «قيادة أميركية» . وهو حل محكوم عليه بالفشل مسبقاً . لأنه من دون إنشاء إطار سياسي دولي مستقل عن الأميركيين ، ويؤمن انتقالاً سريعاً وموقوتاً إلى وضع سيادي عراقي كامل ، فإن القوات الأجنبية سينظر إليها بصفتها مرتزقة لدى الاحتلال الأميركي ، وهي ستغرق ، مثلها ، في المستنقع العراقي . وهذه هي رسالة تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد .

فساد الحل الأميركي الجديد ، يدركه الفرنسيون والألمان والروس ، والأميركيون أيضاً ما عدا صقور إدارة بوش الابن الذين يعانون الآن ، العزلة السياسية والأخلاقية في الولايات المتحدة الأميركية .

٢٠٠٣/٩/٨

القليل من الواقعية السياسية.. أيها «الواقعيون» !

لا توجد أية مبررات موضوعية للاعتراف العربي بـ «مجلس الحكم» التابع للاحتلال

الأميركي في العراق .

لا يملك هذا المجلس أي مضمون سيادي ، بل إنه هو ليس سيد نفسه ، باعتباره هيئة موظفين تابعين لرئيس الإدارة المدنية الأميركية في العراق ، بول برايمر . وهذا الأخير هو الذي يصرف رواتب أعضاء المجلس ، بمعدل 50 ألف دولار جُعالة شهرية لكل عضو .

وليس للمجلس ، أيضاً ، صفة تمثيلية ، بما في ذلك من وجهة نظر طائفية . فأعضاء المجلس من العرب الشيعة غير ممثلين إلا جزئياً عبر قوى وشخصيات تمثل تياراً غير رئيس . وهو حال المسيحيين . والمجلس ، في النهاية ، «يمثل» الأكراد الانفصاليين والأقلية التركمانية ، وليس العراق .

من الناحية السياسية ، يتشكل المجلس من لون واحد هو الائتلاف السياسي المتحالف مع الغزو الأميركي ، بينما القوى الأساسية للشعب العراقي ظلت خارج المعادلة ، إما لأنها ترفض هذه المعادلة مثل التيارات الوطنية والديمقراطية كالتيار الشيعي الرئيس الذي يمثله مقتدى الصدر ، وإما لأنها استثنيت من المشاركة بسبب مؤامرات ائتلاف المعارضة التابع لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) .

ومعروفٌ مخطط (البنتاغون) الرامي إلى بناء نظام سياسي في العراق مكون من عملائه بالذات ، ومبني على عقلية الغزو ، واعتبار يوم سقوط بغداد ، «عيداً وطنياً»!

ومن ناحية الواقعية السياسية ، لا يستطيع عاقل أن يعتبر «مجلس الحكم» هيئة دائمة وراسخة . فالتطورات الدراماتيكية في المسألة العراقية ، قد تجعل من هذا «المجلس» ، نسبياً منسياً في غضون بضعة أشهر ، وربما في بضعة أسابيع .

1 . فالمازق الأميركي في العراق يضغط على الإدارة لسحب ملف العراق ، نهائياً ، من بين أيدي البنتاغون والصقور الامبراطوريين ؛ والتعامل ، بصورة جدية ، مع البدائل الدولية . وسوف تتضمن هذه البدائل ، حتماً ، صيغةً سياسية جديدة .

2 . وإذا ما أصرَّ الأميركيون على صيغة البنتاغون في إدارة المسألة العراقية ، فإن قوى أساسية لم تشارك بعد في المقاومة المسلحة ، سوف ينفذ صبرها . وعندما تنفجر انتفاضة عراقية وطنية عامة - وهي قد تنفجر فعلاً بين لحظة وأخرى - فإن صيغة «مجلس الحكم» ستغدو في خيبر كان .

3 . إن أي صيغة سياسية في العراق لا تقوم على إنهاء الاحتلال ، والتمثيل العضوي

للقوى الاجتماعية - السياسية، بما فيها حزب البعث، لن يكتب لها البقاء في العراق. إن الأميركيين أنفسهم بدأوا بالتعاطي فعلاً مع قوى خارج «مجلس الحكم» وعلى رأسها الحركة الملكية الدستورية (الشريف علي). وقد فتحو خطوطاً مع تيارات سياسية كانوا يقاطعونها حتى أمس القريب. واللافت للنظر أن بعض الحكومات العربية هي أميركية أكثر من الأميركيين، وتلح على إنقاذ برنامج البنتاغون في العراق، عن طريق «الاعتراف» بـ «مجلس الحكم» من دون أن تلاحظ المتغيرات الميدانية والدولية، التي يلاحظها برايمر!

الواقعية السياسية - وليس الحماسة القومية - تقتضي منا أن نترتب إزاء التعامل مع الصيغ السياسية الأميركية في العراق. فهي متبدلة تحت ضغوط حقيقية داخل العراق (المقاومة)، وعلى المستوى الدولي (إصرار التحالف الفرنسي - الألماني - الروسي على صيغة دولية حقيقية في العراق). وربما كان من الحكمة، التبصر، وقراءة المتغيرات على الأرض، في السياسة الدولية، وإدراك أن الأميركيين هم الذين يحتاجون العرب في العراق، وليس العكس.

٢٠٠٣/٩/١٠
هلوسات بوش الابن تلقى ترحيباً أردنياً

ألقى بوش الابن، فجر أمس الأول، خطاباً حول العراق، يمكن وصفه بكلمة واحدة: الجنون. فهو يهرب من مأزقه العراقي بالهلوسات التالية:
- إعلان العراق ساحة حرب ضد «الإرهاب».
- الطلب من المجتمع الدولي أن يساهم في هذه الحرب، بالرجال والأموال، تحت القيادة الأميركية.
- الطلب من الأميركيين أن يمنحوه الوقت والتضحيات والأموال، للاستمرار في حربه.

وهذه هلوسات، لأنها تتجاهل حقيقة المأزق الذي يواجهه المشروع الامبراطوري الأميركي في العراق. إن هذا المشروع غير واقعي، فالعراق ليس صحراء اجتماعية - سياسية، بحيث يستطيع الأميركيون إعادة تشكيله على المقاسات المحددة في واشنطن. أما النزعة الوطنية الراسخة لمجتمع عريق ودولة متكوّنة منذ وقت طويل

وتستند إلى تراث غني وقديم، فسوف تعبّر عن نفسها في حركة مقاومة متصاعدة، وهي حركة لا تنقصها الروح ولا الكادرات المدربة ولا الأموال ولا الإمكانيات، ولن يكون هناك فرصة لتدميرها. والحل الواقعي الوحيد هو الاعتراف بأن العراق ينبغي أن يترك فوراً للعراقيين.

هنا، فقط، إذا قرّرت واشنطن الانسحاب من العراق، والتراجع عن مشروعها في هذا البلد، يستطيع المجتمع الدولي أن يتدخل لتأمين حاضنة دولية مؤقتة لإعادة بناء الدولة العراقية.

المجتمع الدولي لن يذهب إلى «ساحة حرب ضد الإرهاب»، صنعها الغزاة الأميركيون حين حطّموا بنى دولة قائمة وحديثة. وإذا كان بوش الابن قد بنى حسابات على أساس أن احتلال بلد مثل العراق، لن يكون مكلفاً بالرجال والأموال، فهذه مشكلته، وليست مشكلة الفرنسيين أو الألمان أو الروس الذين وقفوا بالأساس، ضد الحرب على العراق.

الاحتلال ولد المقاومة، وتحطيم بنى الدولة خلّف الفوضى الأمنية، وأصبح العراق جذاباً للمجاهدين والقوى الإقليمية وأذرعها السياسية والأمنية. فلن يكون هناك إذن، إعادة إعمار. وسيكون على الشركات الأميركية أن تعد للعشرة قبل أن تفكّر ببرامجها اللصوصية في العراق.

لن يذهب أحد مع بوش الابن إلى المحرقة العراقية، سوى المرتزقة. وبغض النظر عن التغطية الدولية من عدمها، فلن يكسب هؤلاء الشرعية، وسيظلون مجرد مرتزقة لدى الاحتلال الأميركي، وليسوا جزءاً من مشروع دولي لإعادة بناء العراق. فمشروع كهذا يتطلب أولاً إنهاء الاحتلال، ونقل السلطات بالكامل إلى العراقيين، تحت إشراف دولي مؤقت.

كان بوش الابن يريد جرّ العالم إلى الحرب العدوانية ضد العراق، بحجة أسلحة الدمار الشامل، وقد تبين أنها مجرد أكذوبة، ثم انفرد بالعراق بحجة إقامة «الديمقراطية» في البلد المنكوب، بينما كان يمني الشركات الأميركية بالغنيمة. العراق الآن ليس غنيمة، بل محرقة، فمن سيصغي إذن إلى هلوسات بوش الابن الجديدة؟!

الأميركيون أنفسهم بدأوا يتملّون بقوة إزاء المشروع الامبراطوري الفاشل في العراق . وليست لديّ معطيات تؤكّد أنّ بوش الابن سوف يحصل بالفعل على الـ 87 ملياراً التي طلبها من الكونغرس ، غير أنني واثق من أنّ الأميركيين سيضعون حداً لهذه المغامرة باهظة التكاليف في وقت أقصاه الانتخابات الرئاسية في العام 2004 .

فما الذي يدعو الأردن إلى «الترحيب» بهلوسات الرئيس الأميركي ؟ وما معنى أن يبادر وزير الإعلام نبيل الشريف إلى تأييد دعوة بوش الابن «إلى توسيع دور الأمم المتحدة في العراق» ، بل وإلى اعتبارها «مقدّمة لإعادة السلطة إلى العراقيين»؟! لا أعرف إذا كانت الحكومة الأردنية تقرأ المتغيّرات الحاصلة في المسألة العراقية . . لا أعرف حقاً، إذا كانت على الأقل ، تتابع الأخبار والتحليلات في وسائل الإعلام ! ولكنني أعرف أنّ هذه هي مهمة الشريف .

٢٠٠٣/٩/١٥

حول المنهاج الاستراتيجي للمقاومة العراقية

وثيقة «المنهاج السياسي والاستراتيجي للمقاومة العراقية» الصادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق) بالغة الأهمية من عدة زوايا :
أولاً: إنّها تكشف ، بالإعلان الصريح ، وكذلك بالتطابق بين الأحداث الفعلية والتصوّرات الاستراتيجية المطروحة للمقاومة ، أنّ هذه الأخيرة هي مقاومة بعثية - صدامية . وهذه بشرى سارة . فالقوى الأخرى المحتملة - حسب المعطيات المتوفرة لدينا - سلفية ورجعية ، وإذا ما تمكّنت من قيادة المقاومة فسوف تعطّيها طابعاً طائفياً . فالبعث ، ونظام الرئيس صدام حسين ، على الرغم من كل النقد الصحيح الذي يمكن توجيهه لهما ، علمانيان وقوميان ويصدران عن رؤية تنموية وطنية .

ثانياً: إنّ قيادة المقاومة العراقية تصدر عن رؤية استراتيجية للصراع القديم - الجديد بين الحركة الوطنية العراقية من جهة ، وبين الإمبريالية الأميركية من جهة أخرى . فهي تضع الصراع الدائر في سياقه الصحيح ، وطنياً وإقليمياً ودولياً ، بين الرأسمالية الإمبريالية ، وبين قوى حركة التحرّر الوطني ومشروعها الشعبي والتنموي . وهي ، بذلك ، تنأى بنفسها عن صراع الثقافات والأديان . . إلخ ، وتقطع ، منهجياً ، مع اتجاه

«القاعدة» والقوى السلفية عموماً. والثالث هو إبقاء المقاومة العراقية في العراق، الآن، التي تتمثل في «طرد قوات الاحتلال وتحرير العراق والحفاظ عليه موحداً ووطناً لكل العراقيين». والرابع: وبذلك، يكون الاحتلال الأميركي والهيئات السياسية والشرطية والإدارية التي تتعاون معه، والقوات التي تعمل الآن تحت إمرته أو التي قد يستقدمها في إطار دولي أو دونه، كلها أهداف مشروع المقاومة. والخامس: وكذلك، فاستراتيجية المقاومة، كما تحددها الوثيقة، تتطلب التعرض القتالي وغير القتالي لعرقلة المخططات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاحتلال، وبالتالي إفشال مخططات ما يسمى «إعادة الإعمار». وهذا بدهي طالما أن الأولوية هي لطرد المحتلين. والسادس: والمنهاج الاستراتيجي للمقاومة العراقية، لا يقطع، فقط، مع الاحتلال وأعدائه والمتعاونين معه في كل المجالات، داخل العراق، بل إنه، في تحديده للمهام الضرورية اللازمة لهزيمة الهجمة الأميركية في العراق، يحدد المسار المقاوم عربياً ودولياً.

فمساحة المعركة، بالنسبة للمقاومة العراقية، إذن، هي العراق كله. ولكن، بما أن هزيمة الهجمة الإمبريالية في العراق، سوف تمنع تعميم البرنامج الأميركي في المنطقة والعالم، فإن المقاومة العراقية، ترى بوضوح، المضمون الأهمي - التاريخي لصراعها الوطني.

. . . ومع ذلك، يبقى منهاج المقاومة العراقية، هذا، ناقصاً. فهو لا يتضمن نقداً ذاتياً للممارسات الاستبدادية والعائلية وأنماط التخلف السياسي التي مارسها نظام الرئيس صدام حسين. وهو لا يقترح شيئاً مختلفاً للمستقبل. . . وهو ما يعرقل، موضوعياً، نشوء «الجبهة الوطنية العراقية» التي نحسب أنها ضرورة حاسمة لانتصار المقاومة.

ما نزال ننتظر من المقاومة العراقية، أطروحة سياسية ديمقراطية تقترح نمطاً جديداً من الحكم الوطني الشعبي المؤسس على تحالف الفئات الشعبية والمثقفين الوطنيين من كل التيارات. ونحن واثقون أن إعلان البعث، نقداً ذاتياً، ودعوته إلى إطار جبهوي، سوف يجتذب إلى المقاومة العراقية، فوراً، قوى أساسية من التقدميين والشيوعيين

والديمقراطيين والوطنيين والإسلاميين المتنوّرين . وسيكون ائتلافاً يضم قوى الحركة الوطنية العراقية، على أساس علماني ديمقراطي ، ضمناً لانتصار المقاومة ونهوض العراق الجديد.

٢٠٠٣/٩/٢١

تسوية عاجلة في العراق؟

لا يريد الوطنيون العراقيون، تحويل بلدهم إلى ساحة لمنازلة الإمبريالية الأميركية . فهذه المهمة المقدّسة ، هي مهمة شعوب العالم كله، وليست مهمة شعب واحد، مهما علا شأنه وبأسه .

ما يريده الوطنيون العراقيون - بوضوح - هو الآتي :

- الانسحاب غير المشروط والفوري لقوات الاحتلال الأميركي - البريطاني من الأراضي العراقية .

- إسقاط الهيئات غير الشرعية والمليشيات التابعة للاحتلال .

- إسقاط التدخل الإيراني، الخطير جداً على مستقبل العراق وسيادته وحرية وعرويته .

- إطلاق ديناميات عراقية وعربية ودولية ، لها طابع محايد، لإعادة بناء العراق .

وقد اقترح التيار الوطني الديمقراطي العراقي (في بيان مطوّل للناطق باسمه عبدالأمير الركابي) على الأميركيين ، مشروع تسوية سياسية على هدي الأسس السابقة . ولم تمض أيام حتى كان الرئيس صدام حسين نفسه، يطرح مبادرة تسوية ، تنطلق من شرط وحيد هو الانسحاب الأميركي غير المشروط من الأراضي العراقية .

وما لم يقله الرئيس صدام - لكنه متضمن في مبادرته بالطبع - ما يلي :

(1) إنه يقترح على الأميركيين ، التفاهم السياسي ، لتنظيم انسحابهم ، (2) وإن ذلك سوف يفتح صفحة جديدة من العلاقات العراقية - الأميركية .

وهذه المبادرة تصدر عن الرئيس صدام بصفته القائد السياسي للمقاومة العراقية التي أغرقت جنود الاحتلال بدمائهم، وأنشأت سداً أمام نجاح المشروع الأميركي في العراق . وهو مشروع متعثر أصلاً، لأربعة أسباب، أولها أنه أيديولوجي يريد أن يفرض بالقوة العمياء، نمطاً سياسياً عن بلد متكوّن ، متجاهلاً واقعته الحيّاتي، وثانيها أنه باهظ التكاليف، وثالثها أنه يستند إلى قوى معزولة أو هي أداة لقوة إقليمية لها

أطماع تاريخية في العراق «إيران» ، ورابعها أنه لا يحظى بالدعم الدولي .
هناك لقاء موضوعي - وربما كان ذاتياً أيضاً - بين الرئيس صدام حسين ، والقوى
الديمقراطية المساندة للمقاومة العراقية ، حول ضرورة إيجاد حل سياسي للأزميتين ،
العراقية والأميركية .

وللأميركيين ، في رأينا ، مصلحة مستجدة في التفاهم مع الرئيس صدام حسين والقوى
الوطنية الديمقراطية العراقية ، للأسباب التالية :
أولاً : إن كثافة المقاومة العراقية ، وتصاعدها ، لا يتركز أمام القوات الأميركية من مفر ،
على المدى المتوسط ، سوى الانسحاب . وإن انسحاباً سريعاً على أساس تفاهم سياسي
هو أفضل للجمهوريين من خوض الانتخابات والدماء ترشح من قواتهم المشلولة في
العراق .

ثانياً : إن الهيئات التي أنشأها الاحتلال مثل «مجلس الحكم» ومجلس وزرائه ،
والشرطة العراقية ، أثبتت ، جميعها ، فشلاً ذريعاً . وبينما يتعمق الفراغ السياسي
والأمني في العراق ، تظهر الأحزاب الموالية للاحتلال الأميركي - البريطاني ، كدمى
عاجزة ، لا تستطيع تأمين الحد الأدنى من الشرعية أو الحضور .
ثالثاً : إن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ما تزالان عاجزتين عن تأمين الدعم
الدولي لمشروعهما العراقي .

رابعاً : إن العراق يتحول ، بالفعل ، إلى بؤرة تجتذب ما يسميه الأميركيون
بـ«الإرهاب» ، وهو ما من شأنه تهديد المنطقة برمتها .
خامساً : إن التفاهم مع الوطنيين العراقيين - وعلى رأسهم الرئيس صدام حسين -
سوف يمنح الأميركيين ، انسحاباً سريعاً ومدروساً في إطار صيغة سياسية . وكذلك ،
يعفيهم من الالتزامات المالية الباهظة لإعادة الإعمار ، في الوقت الذي يحافظ لهم على
قسم أساسي من مصالحهم في العراق الجديد .

الاحتلال مأزق للأميركيين ، ووطأة ثقيلة على صدور العراقيين . وهناك ما يجعل
الطرفين ، يتفاهمان على إنهائه سريعاً .
وربما كان «الاستسلام» المفاجئ لوزير الدفاع العراقي السابق ، سلطان هاشم ، وما
أحيط به من ترحيب وتكريم ، علامة على مسار جديد في التطورات العراقية
المتسارعة .

إنه الاحتلال يا غربي!

هل كان أحمد جليبي يأمل حقاً أن تسلمه القوات الغازية ، السلطة في بغداد ، ثم تعود إلى معسكراتها وراء المحيط؟! يقول جليبي ، معلقاً على القرار الدولي برفع العقوبات عن العراق : «إنه احتلال وليس تحريراً. لم نتفق على هذا» .

لقد استخدموك يا سيد جليبي ، ولم تستخدمهم ، واستخدموا «المعارضة» العراقية السابقة ، والمليشيات الإعلامية و «الثقافية» في الحرب الدعائية - النفسية التي حققت أهدافها بتقويض المقاومة العراقية ، وتمكين الغزاة من احتلال البلد . والآن ، جاء الجد . . يقول المحتلون بالفم الملآن : إنها عملية سطو مسلح ! وقد حازت على مباركة دولية . . وعربية ! فشدد ، يا جليبي ، شعرك . . لن نتاح لك فرصة المشاركة في الغنيمة ، فكما قلت : «ولا عراقي واحد في مجلس صندوق الإنماء الذي يسيطر على عائدات النفط العراقي وينفقها بقرار من سلطات الاحتلال» .

«إنها عملية سطو مسلح» . . هذا ما كان يدركه الرأي العام العالمي والعربي منذ ما قبل الغزو الإجرامي للعراق . ولكنها ظلت بالنسبة لجليبي وشركائه في «المعارضة» العراقية وقسم من العراقيين ، «عملية تحرير» من النظام الدكتاتوري!

الآن . . تفضلوا إلى الدكتاتورية الحققة على أيدي «برايمر باشا» وسياساته التي تصفها موظفة في الخارجية الأميركية نفسها بأنها فاشية . «برايمر باشا» يريد تحويل مليون بعثي إلى مطلوبين وربما معتقلين ، ويسرح مئات الألوف من الجنود والضباط والموظفين في ثلاث مؤسسات عراقية «الجيش والأمن والإعلام» قرر حلها بجرة قلم . وهو لا يفعل ذلك لحساب «المعارضة» التي انتهى دورها الآن ، ولكن لحساب سلطة الاحتلال الذي لم يعد يعرف الأميركيون متى ينتهي!!

سلطة احتلال مكشوفة وقمعية هدفها العلني الأول نهب النفط العراقي لصالح الشركات الأميركية التي موّلت وتموّل رجال إدارة بوش ، بينما تسعى إلى تحطيم الدولة العراقية لمصلحة التحالف الأميركي - الإسرائيلي . والأميركي لم يعد يخجل ، وهو يريد شركاء عراقيين! بل عبيد . هذا بينما ينشغل رجال الدين الأكثر وطنية بإنشاء «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وهدفها منع شرب الخمر وإجبار النساء على ارتداء الحجاب والمكوث في المنازل! بينما يتم تجاهل المنكر الحقيقي : الاحتلال!

برايمر باشا . . سيطارد الصداميين والبعثيين، ولكنه أيضاً ، وفي الوقت نفسه، سيحجم القوى السياسية للمعارضة السابقة بكل ألوانها وأشكالها ، وسوف يسمح للقوى الدينية بممارسة نفوذها إذا التزمت هذه بالعمل في نطاق تخصصها ضد العلمانية والمجتمع المدني!

يريد برايمر باشا أن يستأصل المقاومة العراقية، وكذلك الالتزامات السياسية نحو العراقيين، وسوف يعرقل بصورة منظمة، إعادة بناء السلطات العراقية، بحيث تأخذ الشركات الأميركية، الوقت الكافي لـ «إعادة إعمار» البلد، في عقود فاسدة تقدر نسبة الأرباح الصافية فيها بين 70 إلى 80٪! هناك حاجة ملحة لضخ النفط العراقي، في عروق الاقتصاد الأميركي، وبصورة عاجلة تُمكن بوش الابن من الحصول على ولاية ثانية . وهذه الحاجة هي التي تحدّد البرنامج الأميركي في العراق خلافاً للقانون الدولي والتزامات «سلطة الاحتلال» . . وقبلها الالتزامات السياسية نحو العراقيين .

سيمول صندوق الاتحاد العراقي، نفقات الحرب العدوانية على العراق، ونفقات إعادة ما دمّرتة الحرب . وهذه كلها تقع على عاتق المحتلين حسب اتفاقيات جنيف، بما في ذلك تأمين الحماية والخدمات وسبل المعيشة في الأراضي المحتلة . بينما تظل الديون الدولية وفوائدها الخرافية على عاتق العراقيين جرّاء الصفقة التي عقدها الأميركيون للحصول على اعتراف دولي، بالغنيمة العراقية!

وبالحساب، فإن أعباء الحرب وإعادة الإعمار والديون . . و 5٪ للكويت أيضاً، لن تترك للعراقيين ما يذكر لبناء اقتصاد قوي وحديث، بل ربما لا تترك لهم حتى إمكانية استمرار الحصة التموينية البائسة التي عاشوا عليها أثناء سنوات الحصار الجائر .

الصورة انضحت . . وتتضح ! والأوهام تسقط . . ولا يبقى أمام العراقيين سوى البندقية .

وكنا نحسب أن الانتفاضة العراقية ربما تحتاج إلى ستة أشهر، غير أن سياسات برايمر باشا، تسرعها، فأوامره الفاشية تضيف كل يوم قوى جديدة للانتفاضة الآتية . وهجمة برايمر على حزب البعث ستظهره من الأوهام حول «المصالحة» والاندماج، وتوحده مع آلاف الضباط والجنود المسرّحين، في قاعدة اجتماعية متسعة للمقاومة .

اصرخوا بالقتلة

أشعلت المقاومة العراقية، الجسورة والمتصاعدة والواثقة من النصر، جمرة الحركة العالمية المناهضة للامبراطورية الأميركية، وها هم المتظاهرون المعادون للحرب الإمبريالية على العراق، ينزلون إلى شوارع العالم، مجدداً، للاحتجاج على الاحتلال وجرائمه في هذا البلد المنكوب المقاوم. ويمكننا أن نتوقع، منذ الآن، أن هذه الحركة سوف تستمر وتتصاعد وتلتهب، كلما غرق الأميركيون، أكثر، في المستنقع العراقي.

إذن، ستظل سنة 2003، هي السنة التي تؤرخ لاستيقاظ البشرية ضد الوحش الإمبريالي الأميركي الذي كسر قيوده، وبات يعيث في الأرض فساداً، بلا رادع، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي العام 1990.

والحركة العالمية المناهضة للامبراطورية الأميركية، هي لقاء حركتين تقاطعتا في المسألة العراقية؛

1. الحركة الأولى هي الحركة المناهضة للعولمة، وهي على اختلاف تعبيراتها، ذات مضمون يساري معاد للرأسمالية عموماً، أو على الأقل، للرأسمالية الخاصة بقوى السوق المعولمة التي تجني المزيد من الأرباح على حساب إفقار الطبقات الشعبية والشعوب، وتخريب البيئة، وتخطيم الثقافات الإنسانية.

2. والحركة الثانية هي الحركة الأوروبية المناوئة للهيمنة الأميركية على الغرب الرأسمالي، وهي تتضمن بالطبع، قوى رأسمالية، ترغب بالتخلص - خصوصاً في ألمانيا وفرنسا - من سيطرة القطب الواحد. وهي تستجر المشاعر القومية والخصوصيات الثقافية في أوروبا وراءها.

وهكذا، أصبحت العصاة اليمينية الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية (بنزعتها الامبراطورية الصريحة المتمثلة في هتك الشرعية الدولية، والميل إلى الحرب، وتجديد الاستعمار، ونهب ثروات الشعوب بالقوة) عدواً مشتركاً للحركتين سابقتي الذكر، ونشأ عن ذلك اللقاء حركة جبارة عرفناها في الأشهر السابقة للحرب الأميركية على العراق، وبدا أنها خفتت أو تراجعت بعد انهيار النظام العراقي واستيلاء الغزاة على البلد، ولكن صدقية المقاومة العراقية، أعادت الأمل، ثانية، لعشرات الملايين من

الرجال والنساء ، الملتزمين والملتزمات بتقديم الدعم العالمي للنضال العراقي .

مكتبة أمية

وباستثناء بيروت ، غاب الوطني العربي عن مظاهرات السبت العالمية لنصرة الشعب العراقي ، وهذا مفهوم طالما أن الجماهير العربية مقيدة بسلاسل الإمبريالية الأميركية . غير أن الصمت العربي على جريمة الأميركيين في العراق ، مؤقت ، ولربما تكون المقاومة العراقية منطلقاً لتجديد النضال الوطني الديمقراطي من المحيط إلى الخليج ، وتحقق النبوءة الأميركية ، القائلة بـ«تعميم» النموذج العراقي ، ولكن على الضد مما يريده الغزاة المجرمون ، وهذا وصف دقيق لقوات الاحتلال الأميركي في العراق ، التي قتلت منذ نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في أيار الماضي ، أكثر من 1500 مدني عراقي ، ليس من بينهم شهداء المقاومة العراقية ، بل شيوخ ونساء وأطفال! يقتلهم جنود الغزاة بالروح الإجرامية المعروفة عن عصابات القتل الأميركية .

فاصرخوا بالقتلة!

مكتبة أمية

٢٠٠٣/١٠/١

رسالة مفتوحة إلى صديق...

حين سقطت بغداد ، نرفت مثل ذئب جريح في البراري ، ولكنني لم أبك ، كنت ما أزال أراهن على العراق . وكتبت ، في اليوم التالي ، مقالاً بعنوان : «الحرب لم تنته» . ولم يكن ذلك نبوءة وسط حالة من الهذيان العام بالهزيمة والشماتة ، ولكنه كان اعتصاماً بالرؤية التاريخية والتحليل الاستراتيجي . وليس هذا هو موضوعنا . موضوعنا هو الخوف على الأردن . . . كانت الدبابات الأميركية في طريقها إلى دمشق ، وصحيح أنها لن تتوجه إلى عمان ، لكن الدبابات الإسرائيلية ما تزال تحلم بمعادلة إقليمية - دولية تمكّنها من الاقتصاص من «ميشع» ، وتصفية القضية الفلسطينية ، في عاصمة الأردن . وحين كان «الأردن الذي في خاطري» معرضاً للدمار النهائي ، ظهرت المقاومة العراقية ، وتصاعدت ، وتمكّنت ، وحوّلت «النصر» الأميركي إلى بداية هزيمة استراتيجية للمشروع الامبراطوري القادم من واشنطن ، مشحوناً بنوايا التدمير الشامل للمنطقة ، مادياً وثقافياً!

أو تعاتبني ، بعدها ، لماذا أتابع المقاومة العراقية ، وإنجازاتها ، وأفكر فيها أكثر مما أفكر بالكرك؟! كلا . ليس الأمر هكذا!

أنا ، بالطبع ، عروبي ، حتى العظم . . . ولذلك ، فأنا أردني حتى العظم . وبالتحليل السياسي الملموس ، فالمعركة في العراق هي معركتنا ! ليس بصفتنا عرباً فقط ، ولكن بصفتنا أردنيين .

انظر :
إذا نجح الأميركيون في العراق ، فالأردن الذي نعرفه ، أردن قدر المجالي وحسين الطراونة وعرار ووصفي التل ويعقوب زيادين ، سينتهي إلى الأبد ، ولن تقوم له قائمة بعد . ولن يكون بوسعي أن أكتب عن الشرارة بين الإزميل والحجر ، أو لذعة الشكوى في أغنية الصبية الأردنية «يا يمه ثويبي ضيق» . أعني أن الكتابة ، عندها ، ستكون حيناً مريضاً إلى ماضٍ أفل ، وليس حفرة في الوعي الجماعي للبلد ، من أجل / في إطار مشروع وطني ديمقراطي تقدمي .

أنا أكتب للمستقبل ، ولذلك أحفر في الماضي ، وأتقد الحاضر .
والمستقبل - الآن - في العراق!
إذا نجح الأميركيون ، فسوف نحسم الليبرالية الجديدة الكمبرادورية المعركة الداخلية إلى أمد طويل .

وإذا انتصرت المقاومة العراقية ، فسنكون على موعد مع نهوض جديد للمشروع الوطني الأردني .

تقول لي إن خمسة وثلاثين ألف مواطن حضروا مباراة كرة القدم مع إيران ، في حين أنك تقدر أن مئة مواطن لن يأتوا للمشاركة في مظاهرة تأييد للمقاومة العراقية! سأقول لك : هذه حقيقة . . ولكنها «مؤقتة» ، واسمح لي ألا أقيد نفسي بالمؤقت مثلما تفعل حكومتنا التي استقبلت الحاكم الاستعماري للعراق بالأحضان ، ظناً منها أن المؤقت . . دائم!

وبالمناسبة : أنا وطني ، ولكنني لست سلفياً . وأنا أحب أن يذهب آلاف المواطنين لمشاهدة مباراة كروية أو الاستمتاع بسهرة غنائية ، بل وأتمنى مهرجانات يرقص فيها الناس في الشوارع ، ويتحررون من الكآبة والشلل الجسدي الذي يدمر الروح!
انظر .

أنا لست قطرياً . فهذه سخافة ، ولكنني متجذّر في المكان والزمان ، وأرى إلى الحياة بصفتها معطى مادياً وروحياً في آن . ولذلك لا أستطيع أن أفصل الحقوق السياسية عن تلك الاقتصادية . . عن تلك الثقافية . أعني أنني أفكر في سياق سياسي - اجتماعي محدد ، من أجل تغييره ، ولكن في ضوء الإجماع الوطني - الشعبي ، مستبعداً القهر ، بما في ذلك القهر الثقافي .

نحن - في الأردن - نحتاج إلى مشروع تنموي كبير ، يوظف إمكانات البلد في اختراق نهضوي أساسي ، ويوقف الهدر في الطاقات البشرية ، وتخريب البيئة ، واستخدام البلد كمشروع سياسي .

والمشروع التنموي الوطني يقوم على استثمارات لن يلجها المستثمرون الأجانب أو المحليون من القطاع الخاص ، بل لا يمكن أن تقوم بها إلا استثمارات جماعية ، تعوض نقص الأموال بالتعاون ومضاعفة الإنتاجية ، وهو ما يتطلب مشاركة واسعة شعبية وحقيقية في القرار السياسي . أي أنه يتطلب ديمقراطية كاملة غير منقوصة ، ترافقها جهود حثيثة لرفع السوية الثقافية للأغلبية ، لكي تدرك مضمون وأبعاد تدخلها السياسي في القرار الوطني ، فلا يكون لمصلحة استراتيجيات رجعية .

وهذا المشروع الذي يهدف إلى التنمية والعدالة والحرية في إطار وطني ، يتناقض ، كلياً ، مع المشروع الأميركي القائم على الخصخصة وتشجيع الصادرات (والتركيز ، إذن ، على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن . . بل والتنازل عن السيادة الوطنية كما يحدث في المناطق المؤهلة!) ، وإلغاء كل أشكال الحماية للإنتاج الوطني وللعمالة الوطنية .

المشروع الأميركي هو مشروع إفقار للأغلبية . ولذلك ، فهو مضاد للديمقراطية ، لأن الديمقراطية (وهي بيئة لاتخاذ القرار من قبل الأغلبية) سوف تعمل ضد المشروع الأميركي .

المشروع الأميركي يركّز على الليبرالية : حرية السوق ، حرية التجارة ، حرية الاستغلال . . وكذلك ، بالطبع ، القدر الملائم من حرية الصحافة والعمل السياسي مع الاحتفاظ بحق القرار . . للأقلية الرأسمالية .

المشروع الوطني الأردني . . والمشروع الإمبريالي الأميركي ، متناقضان .

ولذلك ، فالمقاومة العراقية هي ، أيضاً ، أداة استراتيجية للوطنية الأردنية .

٢٠٠٣/١٠/٧

على هامش لقطة عابرة!

اللقطة بلهاء تماماً :

والي العراق الأميركي بول برايمر - ببدلته البيضاء نصف الرسمية ، وبسطاره العسكري - يتربع على عرش هو كرسي بلاستيكي أبيض ، بين « جنوده » العراقيين في احتفال تخريج الدفعة الأولى من قوات الجيش العراقي الجديد .

لماذا لم يتوار برايمر من الصورة؟ لماذا لم يؤت - مثلاً - برئيس مجلس الحكم الانتقالي ليخرج جنود الجيش «الديمقراطي»؟! كلا . فالرسالة تبدد الأوهام ، وتقول بوضوح فح - وأبله - إن القوات المسلحة (الجيش والشرطة والمخابرات) في العراق الجديد ، هي شأن أميركي 100٪ ، الآن ، وفي المستقبل! وهذا هو معنى «إعادة البناء» . فالأميركيون سوف ينسحبون من العراق ، بالطبع ، وينقلون «السيادة» إلى أبنائه ، ولكن ، فقط ، بعد تأمين إقامة مؤسسة عسكرية عميلة ، تؤيد احتلال العراق ، بأيدي قوات عراقية مرتبطة ، بنويًا وعقائديًا وسياسيًا ، بوزارة الدفاع الأميركية .

اللقطة بلهاء تماماً . ولكنها - بفظاظتها - صفة مدوية للعراقيين والعرب المتأمرين ، وللداعين إلى «الاستقرار» في العراق ، وإلى التعاون مع الغزاة في «إعادة البناء» ، أي في بناء العراق على هيئة مستعمرة أميركية .

اللقطة وقحة تماماً :

. . . و . . . على هامش اللقطة : جنود برفصون ، احتفاء بتخرجهم . . . هؤلاء عمًا قليل ، سيشاركون مع الدوريات الأميركية ، في اغتيال النخيل ، وتجريف الأشجار ، واقتحام المنازل ، وقتل الرجال والنساء والأطفال على الحواجز ، وإطلاق النار على المتظاهرين . أفلم تروا الشرطة العراقية الجديدة ، «المدربة على احترام حقوق الإنسان» ، تطلق النار باتجاه ضباط وجنود الجيش العراقي القديم «الدكتاتوري» ، المحتجين ، في شوارع بغداد والبصرة ومدن أخرى ، على التجويع والمهانة؟! انظروا إليهم :

هؤلاء الحاقدون ، بطواقيهم الفارغة من شعار دولة مستباحة ، وبناطيلهم وقمصانهم

التي خيبت على عجل ، يتقدمون الجنود الأميركيين المدججين ، في اقتحام منزل آمن ،
واعتقال طفل «مقاوم»!
بل لاحظوا بدقة :

أفراد من الشرطة العراقية «الديمقراطية» وسط الشارع ، كالزعران ، يطلقون النار على
المتظاهرين من مسدس بيد ، ومن بندقية باليد الأخرى !!
هل يريد هؤلاء أن يؤكدوا لسادتهم أنهم تلاميذ نجباء مخلصون ، أم أن هؤلاء ،
بالأصل ، «بشمركة» وقوات بدر الطائفية ، ومن هم على شاكلتهم ، يرتدون ثياب
الشرطة ، ويؤسسون لـ «ديمقراطية» إجرامية ضد الشعب العراقي . هؤلاء وأمثال هؤلاء
من الحاقدين ، هم أنفسهم الذين كانوا يطعنون جيش العراق الوطني من الخلف في
كرديستان ، ويعذبون أسراه في إيران . وها هم ، اليوم ، يتلذذون بإطلاق النار على
ضباط وجنود الوطن المهزومين العزل ، في الشوارع!
واللقطة إجرامية :

لقد اكتشف ذوو المواطن البصراوي الذي قتله المحققون البريطانيون تحت التعذيب ، أي
مستقبل ينتظر العراقيين في ظل «الديمقراطية» الأميركية - البريطانية !! وهو - للعلم -
المواطن رقم 1523 الذي يقتله «محررو» الشعب العراقي ، منذ «نهاية العمليات
العسكرية الأساسية» في العراق في أيار الماضي !! ولكن ليس معروفاً - بعد - رقم
المتعقل القليل بين المعتقلين العراقيين الأحياء في المعتقلات «الديمقراطية» التي تملأ أرض
الرافدين!

القتل ، القتل ، القتل . . ثم القتل . . هذا هو شعار «الديمقراطية» الأميركية في العراق ،
والعقيدة العسكرية للقوات المسلحة العراقية الجديدة التي يؤسسها الأميركيون ، وسط
تهليل المتأمركين النجباء!
واللقطة عابرة :

فأربعون ألفاً ، ومئة ألف ، وأكثر . . لن يكبحوا انتفاضة العراق العظيم . فالقوات
المسلحة ، في أي بلد ، إذا لم تكن جزءاً من نسيجه الوطني ، وبنية منبثقة عن عصبته
ووحده العميقة ، سوف تفشل في أن تلعب دوراً سياسياً وطنياً ، وستكون مجرد
ميليشيا عميلة لن تصمد ، لحظة واحدة ، عندما يغادر المحتلون!

فهل من الضروري ، إذن ، أن نقول إن القوات «العراقية» الجديدة - خدم الاحتلال -

النظام العربي الرسمي إلى حدّ الضياع - فقط ، وإنما في العالم كلّهُ .
غير أن العراق هو الآخر في أزمة ، وأعني أزمة هيكلية تتحدّى بكثير واقع الاحتلال
الزائل . فالحقائق المرّة تقول : «البلد ليس له مستقبل» .

1 . إن المقاومة العراقية ما تزال بعثية ، وإنه لا توجد مؤشرات ، بعد ، على أنها سوف
تمتد وتتواصل لكي تصبح وطنية توحد إرادة العرب والأكراد والسنة والشيعية
والقوميين واليساريين والتعبيرات السياسية والفكرية العراقية الأخرى . وإذا كان بمقدور
المقاومة البعثية أن تطرد المحتلين ، فليس بمقدورها أن تستعيد بناء العراق الموحد الحدائني
التقدمي .

2 . ولقد فشل ما يسمّى «مجلس الحكم» في أن يملا الفراغ السياسي . وهو فشل
ضروري بالطبع ، ولكن له ذلك الأثر السلبي إذا لم يكن فشلاً يصب في طاحونة جبهة
وطنية عراقية موحدة ، تطرح مشروع العراق الجديد .

3 . ألا ترى أن الأميركيين الذين أقاموا بالقوة كياناً كردياً واقعياً في الشمال ، قد يلجأون
إلى التعامل الواقعي مع البعث في «المثلث السني» . . ومع حكومة شيعية أعلنتها مقتدى
الصدر بما يشبه مشروع انفصال الجنوب . . . المطروح للمساومة .

4 . نعم . سقط عملاء الأميركيين . . غير أن العراق الآن ، ثلاث مناطق ، وثلاثة
اتجاهات ، وثلاثة «أمزجة» . . وثلاثون مشروعاً !!! والبلد مهدّد بالتقسيم الفعلي . .
واستقدام القوات التركية قد يولد مشكلة كردية ، غير أنه قد يستقدم الأردنيين ، وقد

ينتهي البلد إلى التمسك ، في كل إقليم منه ، بالواقع المحلي القائم .
كل هذه الأخطار لم أقرأها في البيان الثاني الصادر عن حزب البعث في العراق . .
وكان الحزب ، وكان الرئيس صدام ، يفكران بالطريقة القديمة نفسها : سوف تطرد

الأميركيين ، ثم نستعيد وحدة العراق بالقوة !!
هيهات ! فوحدة العراق ضرورة مطلقة لهزيمة الأميركيين ، احتلالاً ومشروعاً وأهدافاً ،
وإعادة توحيد العراق ليست ممكنة ، بعد التاسع من نيسان ، بالحديد والنار .

السيد الرئيس .
تنزايد القوى العراقية الوطنية من كل المشارب القومية واليسارية والديمقراطية -
العلمانية ، التي تريد الاقتراب من حزب البعث ، وتريد العمل معه في جبهة وطنية
ديمقراطية لتحرير العراق ، والحفاظ على وحدته ، والعمل على بناء مستقبله بلداً

ديمقراطياً تقدماً علمانياً .

ولعل الرئيس صدام - بصدقته المتولدة عن الثبات والمقاومة - وحزب البعث - بقدراته التي ظهرت على الأرض - هما الأقدر، الآن، على أن يكونا محور جبهة التحرير الوطني العراقية. وهو ما يتطلب، أولاً، أن يصدر الرئيس صدام، والحزب، نقداً ذاتياً واضحاً وعميقاً عن فترة حكم الرئيس والحزب منذ العام 1968 في مراجعة شاملة. وثانياً، أن يعلن الرئيس والحزب عن استعدادهما للتخلي عن حكم الفرد وحكم الحزب الواحد، واستعدادهما لمشاركة كل القوى الوطنية في بناء عراق ديمقراطي.

هاتان الخطوتان، أصبحتا، اليوم، مدخلاً لا غنى عنه للانتقال بالمقاومة العراقية إلى مستوى الهجوم السياسي الشامل الذي سينتهي، حتماً، بسقوط الاحتلال ومشاريع التقسيم والرجعة الحضارية. السيد الرئيس.

إن آلاف الوطنيين العراقيين، عرباً وكرداً، شيعة وسنة، ومن كل التيارات الفكرية - السياسية، ينتظرون منك إعلاناً صريحاً بطي صفحة الماضي، بعد مراجعتها بالنقد الذاتي الجريء والشامل، منطلقاً للعراق الحر الديمقراطي الجديد.

٢٠٠٣/١٠/١٥

حكمة كيسنجر .. لتأمين نصف هزيمة!

«حكيم» الإمبريالية الأميركية العتيق، هنري كيسنجر، عاد اليوم إلى «الحكمة»! إن الفشل المدوي للصقور الامبراطوريين في العراق، أعاد له اتزانه ونظرتة الاستراتيجية التي كان أخفاها خوفاً أو مَلَقاً أمام صعود رامسفيلد وجماعته قبيل الحرب على العراق، وبعيد «الانتصار» السهل على دولة مدمرة.

يقول كيسنجر فيما يشبه الاعتذار، إنه أيد الحرب، ولكنه يرى إمكانية «الفشل في العراق»، وهو أي ذلك الفشل - سيكون كارثة على الغرب كله. لماذا؟ لأن ذلك «سيشجع كل العناصر المتطرفة وكل الذين يعتقدون أن الغرب في حالة تراجع». ومن هنا «تنبع أهمية التعاون بين أميركا وأوروبا»، وهو ما يتطلب، بالطبع، تفاهماً عميقاً، وتنازلات متبادلة لتكوين تحالف أميركي - بريطاني - ألماني - فرنسي، سيلتحق به الروس والصينيون. . . والعالم! وهو يقترح، بدايةً، التوصل إلى صفقة مؤثرة مع ألمانيا بالذات.

وربما تكون واشنطن تسير، بالفعل، في هذا الاتجاه. فنقل الملف العراقي من البنتاغون وصقوره إلى مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس - وهي بالمناسبة تلميذة قديمة لكيسنجر - والتعديلات التي أجراها الأميركيون على مشروع القرار الجديد بشأن العراق، والتي تلحظ بعض المطالب الفرنسية والألمانية، يقودنا إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة الأميركية تسعى جادة إلى تكوين تحالف غربي في العراق، وهذا التحالف لن ينجح، كما يحذر كيسنجر، إذ لم يستجب بعمق للأوروبيين.

إن نظرة كيسنجر الاستراتيجية صحيحة تماماً، فالعراق ليس «عملية هامشية»، يمكن تركها للمغامرين المتعصبين الهواة؛ إنه مفصل استراتيجي. وسيؤدي الفشل الأميركي في العراق، حتماً، إلى نهوض عارم في حركة التحرر الوطني العربية، وفي الحركات الوطنية، والحركات اليسارية المناهضة للعمولة في العالم كله، وهذه هي «الكارثة» التي يخشاها كيسنجر.

وحين تفشل الولايات المتحدة الأميركية في العراق وتضطر إلى الانسحاب العاجل، أو إلى المزيد من التورط في مواجهة حرب عصابات تمنع المشروع السياسي - الاقتصادي الأميركي من التحقق (وبالتالي انهياره كما تبشّرنا كل المؤشرات القائمة حين ذاك) سوف يتأكد للجميع بأنه يمكن، بالفعل، مواجهة القوة الأميركية وهزيمتها في حرب فدائية مثابرة ومخلصة ومصممة. والخور النفسي الذي أصاب ملايين الثوريين حول العالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وحتى الآن، سوف ينقلب إلى أمل، بينما تضطر الإمبريالية الأميركية إلى سلسلة من التراجعات تحت وطء تنامي الشعور بالإحباط والهزيمة، والعجز عن فهم العالم. وسيولد ذلك تناقضات جديدة، ويشعل تناقضات نائمة في أوروبا، وروسيا. . . والعالم.

وعلينا أن نلاحظ أن الولايات المتحدة الأميركية منذ انفرادها بالسلطة العالمية، لم تضع قواتها في تجربة قتالية مريرة على الأرض، بل استخدمت بحكمة قوات جبارة لإحقاق هزيمة عاجلة بخصم ضعيف، ومن ثم الانسحاب وحصد النتائج السياسية. وهذا هو «مبدأ باول» الذي تم استخدامه في العراق (1991)، وفي البلقان في التسعينيات. . . وسنذكر الآن أن الأميركيين، مثلاً، عاجلوا بسحب قواتهم من الصومال (1993) لدى سقوط أول قتلى المارينز على أيدي الميليشيات المحلية. ولم يكن ذلك، بالطبع، حرصاً على حياة الجنود، ولكن حرصاً على هيبة القوة العسكرية الأميركية التي يجب

أن تبقى مطلقة ، إلهية ، جبارة ، لها القدرة الكلية على التدخل الحاسم وهزيمة الخصم في إطار استراتيجية العدد «صفر» من القتلى . وهو ما يضاعف آلاف المرآت ، من دون حدود ، القوة الأميركية التي لذلك ينبغي أن لا تتورط في اشتباكات أرضية مديدة . وحتى في أفغانستان تم الاعتماد على هذا المبدأ ، واستخدمت قوات «تحالف الشمال» للقتال الأرضي ، وظل استخدام القوات الأميركية البرية في أضيق الحدود ، أو في إطار تحالف دولي .

ولكن في العراق الآن ، تتعرض القوات الأميركية للموت ، يومياً ، ويظهر عجزها عن حفظ الأمن ، كل ساعة . إنها تفقد صفتها «الإلهية» ، ولا يموت أفرادها فقط برصاص وقنابل المقاومين ، بل أيضاً بالانتحار يأساً ، وبالجنون ، وبالمرض النفسي المعروف بـ «رهاب المعركة» . إنهم أفراد القوات الأميركية «كلية القدرة» . . يائسون . . مهزومون نفسياً ، ويحتاجون إلى كل أشكال الدعم اللوجستي من الترفيه الجنسي إلى الأطباء النفسيين ! والهزيمة النفسية معدية . . إنها تنتقل إلى العائلات والصحافة والمجتمع وأصحاب القرار .

وفي هذه اللحظة بالذات ينبّه «الحكيم» كيسنجر إلى أن خسارة معركة العراق ، ربما تجعل الرأسمالية الغربية تخسر حرب الهيمنة على العالم .

.. والمشكلة التي لا يلاحظها كيسنجر هي الآتية : إن اضطراب الأميركيين إلى التحالف مع الأوروبيين في العراق ، يلزهم إلى تنازلات حقيقية ، ميدانية وسياسية ، وهذه نصف هزيمة بالطبع ، وستكون بالتالي ، وفي كل الأحوال ، «نصف كارثة» .
والتحالف الغربي نفسه - حتى إذا تمكنت واشنطن من استعادته - لن ينجح في العراق ، إذا لم يتفاعل مع الاستحقاقات الميدانية ، الاجتماعية - السياسية (وفي مقدمتها قوى المقاومة) وإلا ، فسيكون مصيره الفشل . وأما «النجاح» فسيكون بمثابة اعتراف تاريخي بأنه لا يمكن «صناعة الأمم» ، وأن العالم ليس خلاءً اجتماعياً - سياسياً يمكن للامبراطورية الأميركية أن تعيد صياغته كما تشاء .

ضريح «الأستاذ» تحت قبة إسلامية

«الأستاذ» . . هو «اللقب التاريخي» لمؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي، ميشيل عفلق . . . فـ «الأستاذ» - هكذا على الإطلاق - هو ، عند البعثيين، ميشيل عفلق، الذي احتل في الحياة العربية في القرن العشرين، موقعاً معنوياً، لم يُدأَنَّه موقع سوى الموقع المحفوظ، بالطبع، لجمال عبدالناصر!

وفي الأسبوع الماضي، أزلت قوات الاحتلال الأميركي، بالجرافات، ضريح مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي، ميشيل عفلق، في بغداد، وسوّته بالأرض! إنّه عمل بربري فظيع تقشعر له الأبدان. عمل منحط، سياسياً وثقافياً وإنسانياً، وهو دليل جديد على أنّ الولايات المتحدة الأميركية هي قوّة عالمية بلا ثقافة أو ضمير أو رؤية إنسانية. وهو ما يبشر العالم بمرحلة من الانحطاط المعولم. وهذا وجه من المعادلة يستدعي، بالضرورة، الوجه الآخر: مقاومة بلا حدود. إن أميركا قوة «مطلقة» من حيث قدرتها على التدمير وارتكاب الجرائم ضد البشر وإنجازاتهم وثقافتهم ورموزهم. ولكنها، بالطبع، قوّة «تاريخية»، أي أنّ لها حدوداً، ونقاط ضعف في بنية هشّة، ويمكن هزيمتها.

. . . ويقع ضريح عفلق في بغداد في الكرخ في نهاية شارع الزيتون، ومقابل صرح الجندي المجهول، في منطقة مفتوحة؛ وتعلوه قبة إسلامية زرقاء هي أثر معماري متميّز، ليس جميلاً فقط، ولكنه متناغم مع روح بغداد، كأنّه منها، ولها، منذ أن كانت. ويحيط بالضريح فضاء تشكّله حديقة واسعة، متسعة، متصلة بأفاق مدينة النخيل. وكان الرئيس صدام حسين الذي اعتنى، شخصياً، بإقامة هذا الضريح، وسجّى جثمان «الأستاذ»، بيديه، داخله؛ أراد أن يكون ميشيل عفلق، لحظة، في جدلية مدينة السلام، بغدادياً، عراقياً بقدر ما هو سوري؛ ومسلماً بقدر ما هو مسيحي، وبعثياً بقدر ما هو إسلامي!

وهذا الجمال الأخاذ من تناغم الأثر المعماري وفضائه، وتعبيره عن جدليّة فكرية - تاريخية فريدة، استفزّ راعي البقر المعولم، وجعلنا من مهمة تسوية الضريح

بالأرض، عاجلة، ومن الأولويات، في مشروع «إعادة إعمار العراق!»، وكأن رسل
الامبراطورية الأميركية، يعتبرون الجماليات العراقية، ضرباً من المقاومة، أو كأنهم،
بل إنهم، وهم الغارقون في فقر روجي ومدقع وانغلاق كامل عن العالم وحساسياته
خارج البلدة الأميركية، لا يستطيعون أن يروا ذلك العالم، إلا في صورة المدى
الأفغاني غير المعمور.

غير أن تدمير ضريح المفكر القومي العربي (المسيحي الأرثوذكسي) صاحب النص
الخالد «في ذكرى الرسول العربي»، لا يعبر، فقط، عن أحقاد الإمبرياليين الأميركيين
وحلفائهم العراقيين على حزب البعث (المطروح، بدون عقلانية أو جدوى، استئصاله
من الحياة العراقية) بل أكثر من ذلك بكثير.
لقد وقف الجنرال الاستعماري الفرنسي غورو أمام ضريح صلاح الدين الأيوبي في
دمشق (1920) وأطلق مقولته الشهيرة: «ها قد عدنا يا صلاح الدين!»، لكن الحاكم
الاستعماري الأميركي «المدني» بول برايمر (2003) قرّر إزالة ضريح عفلق من
الأساس. وهذه الهمجية المضاعفة، تذكرنا بالحملات الصليبية التي كان من صلب
أهدافها تقتيل المسيحيين العرب وتهميشهم وإلغائهم. لماذا؟ لكي يكون «الآخر»
واحداً غير متعدّد. فاكتمال العنصرية، فكراً وأداة، يستلزم اعتبار الآخر، مصمّناً
ومعطى واحداً، لا عيانية تاريخية متعدّدة.

ميشيل عفلق لم يكن جزءاً من تكوين السلطة في نظام الرئيس صدام حسين، ولكنه
كان مصدراً أساسياً من مصادر شرعية حكم البعث في العراق. ومن الطريف أن قادة
الأحزاب الكردية ذات النزعة الانفصالية، وكذلك القوى الطائفية الشيعية المرتبطة
بإيران، والمعادية بدورها للقومية العربية، تسمّي نظام الرئيس صدام بـ «النظام البعثي
العفلق»، في إشارة عدائية للخط التاريخي الاجتماعي-السياسي-الثقافي الذي يمثله
عفلق، بصفته مثقفاً مسيحياً شامياً عربياً.
فهل كان تدمير ضريح عفلق الفخيم في بغداد، قراراً من أعضاء مجلس الحكم الطائفي
المحتشد بالأكراد ذوي الأصول الفارسية والتركية والمملوكية، أم كان توجيهاً صادراً

عن أيديولوجست التغيير الإمبريالي الشامل في الشرق الأوسط، «لوفيتز»، مهندس الحرب العدوانية على العراق والمنطقة؟! لا نعرف بالضبط، ولكن اجتماع الإرادتين، الامبراطورية الأميركية، والطائفية المعادية للعروبة، ظاهر في الفعلة السوداء، مثلما هو ظاهر في ذلك التفاهم العميق بين الانفصاليين والطائفيين، وبين المحتلين، في كل المجالات، وخصوصاً من أجل عراق «جديد»، يراد بناؤه خارج المعادلة العروبية.

هذه البربرية الأميركية، في استهدافاتها الأيديولوجية عميقة الغور، لم تستهدف رمزاً بعثياً فقط، بل أكثر: استهدفت رمزاً حضارياً، قل اجتماعياً - سياسياً - ثقافياً، لتركيبية الحركة القومية العربية - والقومية العربية نفسها - في الهلال الخصيب. فهذه الحركة - والتي صاغت المدى العربي كله - نشأت، أولاً، في مدن الهلال (العثمانية) بنسبها الحضري الفريد المؤلف من العرب السنة والعرب الأرثوذكس. وقد كان هذا النسيج، بالذات، هو الأساس الاجتماعي - السياسي للقومية العربية. وقد لعب العرب المسيحيون عموماً، أدواراً أساسية على المستوى الفكري والدينامية السياسية في الحركة العربية. وقد كان هذا مظهرًا لما هو أعمق. فالتكوين القومي العربي، اجتماعياً وسياسياً ورؤيويًا، يفقد معناه التقدمي، حين يفقد التعددية الدينية الداخلية. وتأسيس القومية العربية على قاعدة التحالف الإسلامي المسيحي، هو الذي أعطى للقومية العربية، أبعادها الحديثة والعلمانية والإنسانية والتقدمية. وفي هذا المعنى، فالعرب، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية، هم جسد الروح الإسلامية. وهذه الإحالة إلى مستوى ثالث، هي جلياً، هي التي تجعل العرب «أمة واحدة ذات رسالة خالدة»، فلا يكونون، مجرد أمة إسلامية، كالفرس أو الأتراك أو الأفغان. فبعثياً فيقال للفرس «أمة واحدة ذات رسالة خالدة»، فيالعراق «أمة واحدة ذات رسالة خالدة» والتكوين القومي العربي، بصفته هذه، هو جدار معاد للإمبريالية، بجسده العلماني وروحه المحمدية، بكل تلك الآفاق التاريخية التي يفتحها أمام حركة التقدم. وهذا هو بالذات ما أراد برايمر تدميره، حين أمر الجرافات بإزالة ضريح «الأستاذ»! ف«الأستاذ» - بالرغم من كل النقد الصحيح الذي يمكن توجيهه إلى مساهماته الفكرية وممارساته السياسية - هو، في الأخير، رمز للعروبة التقدمية في الهلال الخصيب،

القادرة، وحدها، على استيعاب الإثنيات والطوائف في حركة علمانية نهضوية تحررية.

.. سوى أن إزالة الرمز - في حضوره المادي - لا تساوي سوى بربرية الاستعمار الأميركي الهادف إلى تمزيق المنطقة، إثنيًا وطائفيًا. فالرموز غير مرئية، ولا يمكن تدميرها! وإزالة الحجارة، عادة، ما تثبت معانيها في القلوب، ليس تكراراً لنظام استبدادي مثل نظام صدام حسين، ولكن اتصالاً لمعنى العروبة في أفق التقدم.

٢٠٠٣/١٠/٢٠

أسامة بن لادن .. في الوقت المناسب لجورج بوش!

«شكراً يا شيخ! لقد ظهرت في الوقت المناسب! ويا ليتك تكثف من رسائلك العراقية، خلال هذه السنة الصعبة، سنة الانتخابات الرئاسية. ولا بد أنك تعلم أنني أعاني الأمرين بسبب ورطة العراق. إن نسبة الأميركيين الذين يرغبون بالتصويت لي، تتدنّى باستمرار. وليس هناك سوى معجزة من الرب لإنقاذي. لقد أرسلك الرب من أجلي، يا شيخ أسامة! من سواك يستطيع أن يقنع الأميركيين بحربي على الإرهاب؟ من سواك يقنعهم أن ما نواجهه في العراق هو إرهاب وليس مقاومة؟ وبالنسبة، شكراً جزيلاً على إشارتك الرائعة بتكفير أنصار حزب البعث، هؤلاء البعثيون اللثام. إنهم عدونا المشترك - مثل الشيوعيين - هل تذكر؟! أنا وأنت نعلم أن البعثيين، بقايا النظام الدكتاتوري الملحد، هم الذين يدبرون كل تلك الأعمال الدموية ضد جنودي في العراق. هؤلاء يجب أن يخرجوا من الصورة، لكي نظل، أنا وأنت، ملكي الزمان. بنا، معاً، تستقيم هذه الحرب الصليبية ضد الإرهاب الإسلامي. وبالطبع، فأنا مدين لك، بالآثار الممتازة التي ستتركها تحيتك للمثلث السنّي. هذه التحية الرائعة سوف تستفز العناصر الشيعية، سوف تدفعها إلى صداقتنا، نحن الأميركيين الذين سنقيم العدل في العراق، وفي المنطقة. وأنت تعرف أهدافنا جيداً يا شيخ منذ كنت رفيق السلاح ضد الكافرين!».

«يا شيخ أسامة: أرجوك كثف رسائلك العراقية. هؤلاء الأوباش الفرنسيون والألمان

والروس ، أعطوني ، بعدما أتعبوني ، قراراً من مجلس الأمن ، لا أعرف ماذا أصنع به ! كلمات بلا معنى ! أعطوني كلمات ، أما الرجال والأموال فلا ! فانظر إلى حالتي : إنني أسير من فشل إلى فشل في هذا العراق الذي يسبح على بحار من النفط ! لا أستطيع أن أفرط ببرميل واحد . فهذه غنائمي . غير أن الأميركيين تعبوا من نزيف الدم والمال على هذا المشروع الرائع ! فقط لو أنهم يصبرون ! دعهم يا شيخ - يصبرون ! دعهم يقتنعون بأن قواتنا في العراق ما تزال تطارد أشباح 11 أيلول ! ما تزال تخوض الحرب المقدسة ضد الإرهاب . . . دعهم يقتنعون أننا ، إذا غادرنا العراق ، فسوف يأتي إلينا بارهابيه . رسالة واحدة لا تكفي ! يا ليتك تبعث بالمزيد ! ومن أجل الصدقية ، ما رأيك بعملية انتحارية ، هنا . . . في الولايات المتحدة الأميركية ! افعلها يا شيخ أسامة ! افعلها من أجل الرب . . . ليس الآن . . . ولكن في الوقت المناسب من اشتداد الحملة الانتخابية !! أو سنفعلها نحن ! ما رأيك ! وقل ما تشاء في الوقت المناسب !» .

«يا شيخ أسامة . . . لو تصدق أن الرب أعطاني الإشارة ، ووعدني بأنه سينقذني . . . مثل 11 أيلول ! لولاك ، لكنت الآن ما أزال أدافع عن صحة رئاستي ! الأميركيون لم ينتخبوني تلك المرة . . . والآن ؟ ! إنهم مصممون على طردي من البيت الأبيض ، حيث أنفذ مشيئة الرب !!» .

«لماذا تغيب يا شيخ أسامة ؟ لا تغب ! ودعنا الآن نلعب لعبة العراق ! بالطبع : العراق . إن لدينا هدفاً مشتركاً هناك : أن نمنع البعثيين والشيوعيين والعلمانيين وكل أولئك الملحددين من العودة إلى حكم البلاد !! دعهم يذهبون إلى الجحيم . . . وأنا أرحب بمعركة مقدسة بيننا . معركة دينية حقيقية ! أنت ستكون هناك ونحن كذلك ! نحن وأنت . . . أنا وأنت فقط في اللعبة . . . خذ أنت دماء العراقيين ومجدهم . . . وأنا أخذ نفطهم» .

«هذا لن يمشي على العراقيين . أعرف . ولكنه ربما يمشي على الأميركيين ! أنا بحاجة إلى أصواتهم وإلى الاعتمادات اللازمة لمواصلة هذه المهمة الإلهية . يموتون ! فليموتوا - الأميركيون والعراقيون معاً - من أجل مجد الرب !» . «ما ينقذنا من دعايا القميين» . «أرجوك يا شيخ أسامة ! أنا لا أعرف كيف أدبرها في العراق . . . ليس عندي أمل سواك !» .

جورج بوش ، بالطبع ، أغضب من أن يدعي هذه الرسالة ، ولكن ما رأيكم بـ «ولفويتز»
على لسان الرئيس!؟

٢٠٠٣/١٠/٢٧

بول ولفويتز في بغداد

نجا بول ولفويتز (نائب وزير الدفاع الأميركي والمنظر الأساسي للحرب على العراق) من صواريخ المقاومة العراقية التي استهدفته حيث يقم في فندق الرشيد ببغداد. ولكنها نجاة مهيبة ، تركته حياً ليشهد هزيمة ، بل وموت مشروعه السياسي في العراق والشرق العربي .

انطلق «مشروع العراق» ، بالأساس ، من رؤية ولفويتز العقائدية التي راهنت على الآتي :

1. إن نظام الرئيس صدام حسين هو مثل جدار برلين ؛ يقبع خلفه شعب متحمس لاستقبال الأميركيين ، والتحالف معهم لإقامة نظام على الطراز الغربي في عراق جديد ، يكون مرتكزاً للتغيير الأميركي الشامل في الشرق الأوسط .
2. إن عملية التغيير ، في العراق والمنطقة ، لا بد أن تكون شاملة وجذرية ، لاستزراع الليبرالية الاقتصادية والسياسية والثقافية في تربة خصبة تنتظر الأميركيين .
3. إن إقامة أنظمة نيوليبرالية مرتبطة بالولايات المتحدة الأميركية ، تمثل الحل الجذري لمشكلة الإرهاب الإسلامي ، والتهديدات التي تواجه إسرائيل ، وهو ما يتطلب تحطيم المؤسسات والثقافة التقليدية ، نهائياً ؛ ومن هنا ، كانت خطة الحرب الأميركية على العراق ، تتضمن إسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، وتفكيك المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة له ، وإشاعة فوضى كاملة في البلد ، تتيح إعادة بنائه ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، على أسس جديدة تتضمن تحالفاً وطيداً مستقراً مع الولايات المتحدة الأميركية .

وإذا ما فهمنا هذه الرؤية العقائدية الإمبريالية الليبرالية الجذرية ، استطعنا أن ندرك لماذا رفضت واشنطن ، التوصل إلى صفقة نفطية وسياسية ، لم تكن مستحيلة مع الرئيس العراقي السابق ، أو مع أوروبا بشأن حل سلمي في العراق . وكانت واشنطن تأمل في أن نجحها السريع والجذري في بلاد الرافدين ، سيكون بمثابة اختراق إمبراطوري تاريخي ، يضمن لها السيطرة الاستراتيجية على المنطقة العربية ، ولجم الأوروبيين ،

وتأمين بقاء الصقور الامبراطوريين في البيت الأبيض لعقود قادمة .

. . . غير أن هذه «الرؤية» العقائدية البلهاء ، سقطت على أرض العراق الذي أصبح فيتناماً أخرى : فشل أمني وسياسي ، وقتلى وجرحى أميركيون بالآلاف ، ينزل أهاليهم وعشرات الآلاف من أنصار السلم إلى الشوارع الأميركية ، مطالبين بالانسحاب من العراق .

وبينما تذهب توصلات الإدارة الأميركية للأوروبيين هباء ، يضغط الديمقراطيون ، بقوة ، من أجل عودة مكثلة بالغار إلى البيت الأبيض .

ولقد جاء لفلويتز ، مهرولاً ، إلى العراق المحتل ، محاولاً إنقاذ ما يمكن إنقاذه من «رؤيته» الخائبة ، وخصوصاً تحجيم اقتراح جنرالات الميدان الداعي إلى التراجع عن حل الجيش العراقي ، بل واستدعاء هذا الجيش إلى الخدمة من جديد . لقد جادل لفلويتز ، جنرالاته ، بضرورة عدم التسرع بالاعتماد على جيش صدام قبل «غربلته» ! وهو حل وسط «عملي» يحفظ له بعض ماء الوجه !

وقد ردت المقاومة العراقية على زيارة لفلويتز ، بتصعيد مدروس لعملياتها ، كما ونوعاً ؛ فشنت ، السبب الماضي ، هجمات مؤثرة ، أسقطت في إحداها مروحية أميركية أمام عدسات التلفزيون ، ثم شنت ، صباح أمس الأحد ، هجمة صاروخية جريئة استهدفت لفلويتز نفسه ، في فندق الرشيد !

ومعاني هذه الأحداث ، ظاهرة ، بحيث لا يحتاج استنباطها إلى ذكاء .

1 . فمن الواضح أن قوات الاحتلال الأميركي في العراق ، تعاني وطأة مأزق عسكري لم يعد ممكناً احتماله .

2 . إن التطور المذهل في عمليات المقاومة العراقية يكشف ويفاقم المأزق السياسي للبديل الأميركي في العراق .

3 . إن رؤية لفلويتز سقطت ؛ فالعراق لم يصبح أنموذجاً أميركياً للمنطقة ، بل منارة للمقاومة العربية ضد الغزوة الأميركية .

4 . إن تفكيك المؤسسات المدنية والعسكرية العراقية ، كان مجرد مغامرة غير محسوبة النتائج .

5 . إن المشروع الأميركي في العراق ، وصل إلى حضيض الهزيمة النفسية والمعنوية .

الاقتراب المخادع من الدائرة العراقية المغلقة

مقتل 15 جندياً أميركياً وجرح 21 آخرين في العراق ، ليس حدثاً نوعياً ، ولكنه واقعة اعتيادية لم يكن ممكناً إخفاؤها . بل إنها ليست المرة الأولى التي تم فيها إسقاط طائرات نقل مروحية بصواريخ المقاومين . وبالنسبة للإعلامي الذي يتابع الأخبار من عدة مصادر ، ولا يكتفي بالبيانات العسكرية الأميركية ، فإنه يستطيع أن يؤكد ، باطمئنان ، أن الأميركيين فقدوا في العراق ، منذ الإعلان عن نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في ذلك البلد ، ما لا يقل عن 500 قتيل و 4000 جريح في حالة خطر أو إعاقة . وهذه الأرقام ما تزال ، للأسف ، دون المستوى القيتنامي ، مع أن قوة النار العراقية لا تقل ، حسب تصريحات أميركية عديدة ، عن قوة النار التي واجهها الأميركيون في فيتنام . والفارق في النتيجة يعود إلى أن الأميركيين ، اليوم ، أكثر تجهيزاً ، وإلى أن المقاومة العراقية ما تزال في بداياتها .

وعلى كل حال ، فإن الأهمية العسكرية للمقاومة العراقية لا تقاس ، فقط ، بأرقام القتلى والجرحى في صفوف المحتلين . فهناك معايير أخرى أساسية ، منها عدد العمليات القتالية التي تصل إلى 30 عملية يومياً (بالتوسط) ، وهي كافية لكي تضع القوات الأميركية في حالة تاهب قتالي مستمرة ، ولكي تنهكها ، بالتالي ، لوجستياً ونفسياً ، وتشلها عن القيام بالمهام الأمنية الاعتيادية ، وهو ما يفتح المجال ، للأعمال «الإرهابية» وشتى أشكال الفوضى الأمنية . وبالمحصلة ، فإن قوات الاحتلال الأميركي في العراق هي في وضع دفاعي ، وهو ما يشطب ترتيباتها السياسية . وهذا مأزق دائري ، لا فكاك منه ، بالنسبة للأميركيين ، إلا بالانسحاب العاجل . وبالنسبة للعراقيين ، يظهر أنه لا بديل عن فترة قصيرة من وصاية الأمم المتحدة لترتيب انتخابات عامة ، وإنشاء حكومة وطنية .

وما تزال الأطراف ، وبالأسف ، تتجاهل هذه الحقائق . إن الأميركيين يسعون إلى تجنيد المرتزقة من أميركا اللاتينية . ويقوم بهذه العملية ، رئيس وزراء إسبانيا ، هوسيه مايا أثنار ؛ ما حدا بالزعيم الكوبي فيدل كاسترو لأن يصفه ، علناً ، بأنه «قواد» . وهي كلمة ، على قسوتها ، تصف شبكة العلاقات الأميركية بشأن العراق . لقد كشفت مجلة «نيوزويك» الأميركية ، في عددها الأخير ، ذلك الكرنفال المدهش

من الفساد الأسطوري ، الذي تقيمه «سلطة الائتلاف المؤقتة» في العراق المحتل ، نخب يافطة «إعادة الإعمار» . فبالإضافة إلى أن أحداً لا يعرف أين ذهبت 4 أو 5 مليارات دولار عراقية حتى الآن ، فإن شركتي «بكتل» و«هيلو بورتن» الأمريكيتين المرتبطتين بعصابة المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية الحالية ، تحصدان عطاءات خيالية الأرباح ، تتضاعف فيها التكاليف ، من دون مبرر ، عشر أو عشرين مرة على الأقل . ومع ذلك ، فإن هذه العطاءات لا يتم تنفيذها حسب المواصفات ، ولا تخضع لأي رقابة ، ويتم تحويلها عبر شبكة فساد أميركية وعراقية (من رجال الأعمال المرتبطين بالاحتلال) إلى لا شيء . وكمثال ، فإن عطاء بتركيب مكيفات للغرف الصفية ، يتحول ، عبر سلسلة من المقاولين المحليين ، إلى مجرد عطاء لتركيب مراوح سقفية ، يتم تنفيذه بأسوأ المواصفات !

وبالمحصلة ، فإن إعادة الإعمار التي أنجزها نظام الرئيس صدام حسين ، العام 1991 ، في ثلاثة أشهر ، ومن دون تمويل دولي ، ووسط الحصار ، وبمئات الملايين ، تحتاج ، مع الأميركيين ، إلى عشرات المليارات ، وبضع سنوات ، إذا افترضنا استتباب الأمن ونجاح الاستقرار السياسي .

إن العراق يتعرض الآن لنهب منظم من قبل الغزاة الأميركيين وحلفائهم المحليين . وبينما يعاني 75٪ من العراقيين من البطالة ، فإن «سلطة الائتلاف المؤقتة» توظف أميركيين وعملاء من دول مختلفة ، برواتب خيالية يصل بعضها إلى 1200 دولار يومياً - أكرر يومياً - في حين أن آلاف العراقيين المؤهلين جيداً جاهزون للملء الوظائف نفسها بـ 600 دولار شهرياً !

نحن ، إذن ، أمام قصة لصوصية وفساد دولية ، وائتلاف اللصوص والفاستدين في حرب العراق ، لا يكرر مشروع مارشال في العراق (إعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية) ، بل يقيم مشروعاً ضخماً للنهب . فهؤلاء لا ينهبون الأموال العراقية فقط ، وإنما ، أيضاً ، أموال الشعب الأميركي بإجمالي 87 مليار دولار في المرحلة الأولى .

المقاومة الوطنية العنيدة المتصاعدة ، والفوضى الأمنية ، وبالمقابل ، فساد القوى التابعة للأميركيين ، وفساد هؤلاء الأخيرين ، كلها عوامل تشل المشروع السياسي الأميركي في العراق . وهو لا يعدو كونه مشروعاً للسطو والنصب والاحتيال ، تقوم به عصابة تتحكم بالقرار السياسي للدولة الأعظم في العالم !

هكذا ، يبدو مضحكاً الكلام العربي - الإيراني - التركي عن دعم «مجلس الحكم الانتقالي في العراق» . فليستطع أعضاء هذا المجلس أن يخرجوا إلى الشارع أولاً ، قبل أن يحصلوا على الدعم الإقليمي لممارسة السيادة في العراق . إن هؤلاء الغارقين حتى الأذنين في شبكة الفساد المالي والإداري ، في «العراق الجديد» ، لا يستطيعون المطالبة بخروج الاحتلال الأميركي من بلادهم لأنهم موجودون بالاحتلال ، ولخدمة الاحتلال ، وتحت حمايته . وعندما يضطر المحتلون لمغادرة العراق ، فسيكون أولئك العملاء أول الهاربين معه ، وقبله ، مثلما حدث لجماعة لحد في جنوب لبنان .

لا قرارات مجلس الأمن ، ولا بيانات دول الجوار ، ولا الحملات الدعائية المضادة ، بقادرة على تغيير حقائق الأزمة العراقية التي لا يمكن حلها إلا بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط ، لصانعي الأزمة ؛ الغزاة الأميركيون ، ومعهم عملاؤهم ومجالسهم وشركاتهم !! أما «جدولة الانسحاب الأميركي» على أساس الاعتراف بصنائه العراقية ، فهو مجرد خلاف على التفاصيل !

«دول الجوار» تتحدث هي أيضاً عن «مجموعات إرهابية» في العراق ، وبالشطارة السورية ، فهي ترد الصاع صاعين للأميركيين ، وتطالبهم بإجراءات وتنسيق ما يحول دون تسرب «الإرهابيين» من العراق ، باتجاه دول الجوار !! فماذا عن المقاومة المشروعة للاحتلال؟ وماذا عن نهب ثروات العراق؟! وماذا عن مطالبة المحتلين بالانسحاب الفوري لصالح الأمم المتحدة على الأقل؟ وألف ماذا أخرى تفجر أزمة الاجتماع في «اجتماع الأزمة» الذي ازدراه دعي عينه الغزاة ، وزيراً لخارجية العراق؟! ومع ذلك تُقسّم ثلاث عواصم عربية على مقاطعة اجتماع لا يحضره معاليه !!

٢٠٠٣/١١/٥

«الحزب الشيوعي العراقي» يبرر الاحتلال ويهاجم المقاومة؟!

نشرت صحيفة «الجماهير» الأردنية (2003/11/1) نص رسالة ، قالت الصحيفة إن الحزب الشيوعي العراقي ، وجهها إلى «جميع الأحزاب في العالم» ، وهي رسالة دعائية ، الهدف الجوهرى منها هو :

1 . تبرير مشاركة الحزب المذكور في «مجلس الحكم» الذي أنشأه المحتلون الأميركيون في العراق ، واعتباره «ذا صلاحيات» ويتضمن «إمكانات كامنة (!) للحصول (!) على

المزيد من هذه الصلاحيات» .

2. إدانة المقاومة العراقية للاحتلال الأميركي .

وبذلك ، فإن الحزب الشيوعي العراقي لا يكتفي ، فقط ، بخيانة تاريخه النضالي المجيد بالانضواء في هيئة طائفية عميلة ، بل يستخدم علاقاته العربية والدولية ، للمشاركة في الحملة الدعائية التي أطلقتها الإدارة الأميركية ضد المقاومة العراقية الباسلة .

ولكن الرسالة بانخة ضائعة ماسخة كذابة . وعلى سبيل المثال ، فهي تغفل التركيز على الحدث الجوهري ، وهو العدوان الأميركي على العراق ، واحتلال أرضه ، وتدمير بناه ، وقتل ما يزيد عن 13000 من أبنائه وبناته ، بل تقول إن العراق شهد «تطورت وتغييرات غير عادية ، أدت إلى نشوء وضع جديد تماماً ، بالغ التعقيد! ومحمل بالكثير من المخاطر من جانب ، وبإمكانات واقعية للخروج بالبلد من المحنة المريرة وإقامة البديل الديمقراطي ، من جانب ثان» . وهكذا ، تواصل الرسالة الحديث عن «التعقيدات» و«الجوانب» وتقول إن الحرب «أصبحت الخيار الأرجح بفعل مواقف النظام المقبور واستهتاره بمصير الشعب والوطن» ، وهذه كذبة صريحة ، لأن نظام الرئيس صدام حسين ، لم يدخر وسيلة لتجنب المواجهة مع الصقور الامبراطوريين في الإدارة الأميركية ، العازمين على الاستيلاء على العراق ، لنهب نفطه ، وتحويله إلى ركيزة استراتيجية للإمبريالية الأميركية والصهيونية .

وينسى الحزب الشيوعي العراقي ، ألف باء الماركسية الشيوعية ، بل والمبادئ الوطنية البسيطة ، حين يلح على هدف بناء «الديمقراطية» بغض النظر عن الاستقلال والسيادة على الأرض والثروات الوطنية ، وكذلك ، بغض النظر عن المضمون الاجتماعي للديمقراطية . وتقول الرسالة إن «(مجلس الحكم) يضم (معظم القوى) التي يمكن لحزبنا التحالف معها لتحقيق مشروعه الوطني الديمقراطي» . انظروا : إن الحزب الشيوعي العراقي الذي يركز على ابتهاجه «بسقوط دكتاتورية صدام حسين وحزب البعث» ، يرى في اللص أحمد الجلبي والأحزاب الطائفية ، وعملاء السي . أي . إيه ، ومخلفات الطبقات الإقطاعية الرجعية البائدة . . يرى في هؤلاء ، حلفاء لتحقيق «المشروع العظيم الديمقراطي» !! في العراق .

هل فقد الحزب الشيوعي العراقي ، البصر والبصيرة ، بحيث يكون هدفه المركزي ، إقامة «الديمقراطية» تحت الاحتلال ، وبالشراكة مع الرجعيين والعملاء والقوى

الطائفية؟! الحقيقة أن هذا الحزب ذا التراث المجيد ، يخضع ، اليوم ، لسيطرة مجموعة طائفية . وقد حصل على عضوية «مجلس الحكم» على مقعد من المقاعد المخصصة للطائفة الشيعية . وهذا هو ما يفسر القصة برمتها .

يتجاهل الحزب الشيوعي العراقي ، الحديث عن المخاطر الناجمة عن خصخصة القطاع النفطي ، بل القطاع العام برمته ، وإقامة الأجهزة الحكومية والعسكرية والأمنية العراقية تحت إشراف المحتلين ، بحيث يتم ضمان ولاء الدولة العراقية الجديدة للاستعمار الأميركي بصورة دائمة ، ويتجاهل الأهداف اللصوصية وراء العدوان الأميركي سواء لجهة نهب الثروة النفطية العراقية ، أو استخدام ورشة «إعادة الإعمار» لتسمين أرباح الشركات الأميركية المرتبطة ب«عصابة الأوغاد الدوليين» في البيت الأبيض . يتجاهل الحزب الشيوعي! العراقي ، كل ذلك ، ويركز على أن «مجلس الحكم» يمثل ركناً أساسياً في العملية السياسية التي يتمثل هدفها النهائي في تحقيق استقلال البلاد ووضعها على طريق التطور الديمقراطي! وهذا يتم بالطبع من خلال النضال السلمي والتعاون مع المحتلين في «وحدة صراعية» ، وذلك «لأن الأساليب العنيفة ليست الأنسب والأجدي ، طالما لم تستنفد الصيغ السلمية» . نعم . هذا صحيح ، ولكن بإزاء حكم وطني ، وليس إزاء الاحتلال الأجنبي .

ليست الماركسية فقط ، وليست الشيوعية فقط . . بل المبادئ الوطنية الأولية تؤكد أولوية وراهنية النضال المسلح ضد الاحتلال الأجنبي . . وهو ما يؤكد ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يرفض الحزب الشيوعي العراقي أن تستظل به المقاومة العراقية! فيقول في رسالته : «إن من شأن العمليات المسلحة في ظروف بلادنا الراهنة أن تلحق الضرر بالهدف المتوخى ، والمتمثل في الخلاص من الاحتلال . فهذه العمليات ، على العكس تماماً ، توفر المبرر للقوى المحتلة لإطالة أمد بقائها في بلادنا!!» .

وهذا «التحليل البليغ!!» ينطوي على إيمان عميق بالقدرة الإلهية غير المقيدة للغزاة الأميركيين! وكأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهم ، ومن المستحيل إجلاؤهم عن البلاد ، إلا بالتفاهم معهم ، وتسليمهم ثروات البلاد ومقاليدها ودولتها وجيشها ، وإقامة قواعد دائمة لهم على الأرض العراقية!!

ليس هذا تحليلاً ، وإنما كذبة سخيفة . ف«مجلس الحكم» نفسه الذي يشارك فيه الحزب الشيوعي العراقي ، لم يكن لينشأ لولا العمليات المسلحة المؤثرة للمقاومة العراقية . وليس من الضروري أن يكون المرء شيوعياً أو حتى مسيئاً لكي يرى الأثر الفعال

للمقاومة العراقية في تهشيم الاحتلال الأميركي في الميدان ، وتعريته سياسياً ، وعرقلة مجمل المشروع الأميركي في العراق ، وتفعيل قوى السلام في الولايات المتحدة والعالم ضده .

وتحاول رسالة الحزب الشيوعي العراقي ، تشويه سمعة المقاومة العراقية بخلط الأوراق ، بين عمليات تقع في صلب استراتيجية المقاومة ، مثل تخريب أنابيب النفط والغاز وشبكات الكهرباء ، وهي أعمال ضرورية لمنع المحتلين من تصدير المنتجات النفطية العراقية ، أو مثل قتل المتعاونين مع الاحتلال . . وبين بعض العمليات غير المبررة التي نفذتها ، على الأغلب ، عناصر من «القاعدة» ضد أهداف إنسانية .

ويعرف الحزب الشيوعي العراقي جيداً جداً أن المقاومة الوطنية العراقية بقيادة حزب البعث ، لها أسلوب واضح وخطة محددة ، ومن اليسير على أي محلل مبتدئ أن يميز بين عملياتها الدقيقة المؤثرة المخططة استراتيجياً مثل قصف بول ولفويتز في فندق الرشيد ، أو إسقاط مروحية تنقل جنود الغزاة ، وبين العمليات الانتحارية العشوائية مثل نسف مقر الصليب الأحمر .

وأي محلل مبتدئ لا بد أن يلاحظ أن العراق لم يكن يعرف الإرهاب والإرهابيين قبل الاحتلال الأميركي المسؤول ، وحده ، عن إشاعة الفوضى الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق .

٢٠٠٣/١١/٥

من صحافي أردني إلى السفير الأميركي في عمان

يُقال إن مئة إعلامي أردني - على الأقل - حضروا مأدبة الإفطار التي أقامها السفير الأميركي في عمان ، الاثنين الماضي . . أي في اليوم التالي لـ «الأحد الأميركي الحزين» في العراق!

هؤلاء - مثل الأنظمة العربية - أقفل الله على أبصارهم وقلوبهم ، فلا يصدقون أن الولايات المتحدة الأميركية على شفا الهزيمة في العراق . إنهم مهزومون من الداخل ، بحيث لا يستطيعون أن يتصوروا أمتهم . . وهي تقاتل . . وتنتصر!

وبالنسبة لبعضهم - ممن يرغبون بهزيمة الأميركيين في العراق - فإنهم يلبون الدعوة ، لكيلا يحسب عليهم رفضها !! أو هم يأخذون سمة الدبلوماسيين! حسناً! أنا لا أعتب على الميليشيات الإعلامية التابعة للتحالف ، ولكن على الزملاء

الشرفاء الذين لا يقدرّون أنفسهم ، ولا يستطيعون أن يروا في تلبيتهم دعوة الغزاة ما يضير وطنيتهم!

حسناً! أنا أدهش - ونحن أقرب العرب إلى فلسطين ، وأهلها أهلنا - كيف لا يشرك إعلاميو «السفارة» بالدم الفلسطيني على مأدبة حلفاء شارون الذين يدعمون ، بالمال والسلاح والمواقف ، المجازر الصهيونية الوحشية ضد شعبنا الفلسطيني المقاوم .

هل نسي هؤلاء الثفتو الأميركي الأخير الذي يحمي جدار الفصل العنصري الذي ينشئه الاحتلال في الضفة الغربية لتمزيقها إرباً ، وتحويل مدينتها وقراها إلى معازل عنصرية ، والحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية؟!

هل نسي هؤلاء أن الأردني - وخصوصاً الأردني من أصل فلسطيني - متهم بالإرهاب أو بمساعدة الإرهاب ، من قبل الأميركيين ، حتى لو كان بريئاً ، تلاحقه ال(إف . بي . أي) وتحصي عليه أنفاسه ، وتراقب حركاته المالية إلى ذويه في فلسطين المحتلة ، باعتبارها تحويلاً للإرهاب؟!

هل نسي هؤلاء . . . كل هذا؟! وماذا عسى السفير الأميركي أن يقول لهم؟! هل حدث مرة أن اعتذر عما تقوم به حكومته ضد الفلسطينيين . . . أم أنه ينتظر منذ «هم» أن يعتذروا له عن كونهم فلسطينيين مشردين لاجئين ، أم أن كابوس الحقوق المنقوصة التي لا تشبع ولا تقنع خارج فلسطين الحبيبة ، هو الذي يعمي بصائرهم ، ويدفعهم إلى موائد السفير الأميركي؟

العدوان الأميركي على العراق ، بالنسبة لي ، هو الشكل العنيف من العدوان الأميركي على الأردن .

والهدف في الحالتين ، واحد : تدمير بني الدولة الوطنية ، والمجتمع ، والثقافة ، من أجل إحلال الكمبرادورية الشاملة في المنطقة . بيد أن ذلك المشروع ، فيما يتصل بالأردن ، أخطر ، إذ إنه ينطوي على إلغاءه ، ككيان وطني ، وتحويله إلى «سوق حرة» تستوعب الحل النهائي للقضية الفلسطينية .

وأنا ، بالطبع ، لست ضد الحوار مع الأميركيين ، غير أنهم باحتلالهم للعراق ، ألغوا كل حوار غير المقاومة .

وبالنسبة لي ، كوطني أردني ، فإن الولايات المتحدة الأميركية هي عدو بالمعنى الحرفي - لا بالمعنى الأيديولوجي فقط - طالما أنها تحتل العراق . وأحسب أنه على الوطنيين

الأردنيين مقاطعة كل نشاط أميركي إلى أن ينسحب الأميركيون من أرض الرافدين! بل دعني أقلها صريحة: لقد وجدت في دعوة السفارة الأميركية لي، إهانة جرحت مشاعري الوطنية وكرامتي كأردني. وقد اعتذرت عن تلبية الدعوة، في رسالة وجهتها إلى السفير الأميركي في عمان. وهذا هو نصها:

السيد إدوارد غنيم المحترم
سفير الولايات المتحدة الأميركية في عمان
تحية وبعد،

فقد تلقيت دعوتكم لحضور مأدبة الإفطار التي تقيمها السفارة الأميركية في عمان، للإعلاميين الأردنيين [2003/11/3] وإنه ليؤسفني أنني لا أستطيع تلبية هذه الدعوة، طالما أن قواتكم تحتل بلداً عربياً شقيقاً، العراق.

منذ 20 آذار 2003، تقوم القوات الأميركية بعدوان سافر وهمجي ومستمر ضد العراق. وقد قتلت ما يزيد عن 3000 عراقي - بمن فيهم نساء وشيوخ وأطفال - وكذلك قامت هذه القوات المدججة بأسلحة الدمار البربرية، بتدمير بنى الدولة العراقية، واحتلال العراق، وإسقاط النظام العراقي الشرعي، ومطاردة واعتقال أعضائه، وحل الجيش العراقي، وإشاعة الفوضى في البلد، من أجل نهب ثرواته - بحجة إعادة الإعمار - وتحويله إلى ركيزة مؤيدة لإسرائيل.

إنها عملية سطو مسلح يمولها الشعب الأميركي على حساب البرامج الاجتماعية الضرورية لرجالهن ونسائهن وأطفالهن. وإنني لأشعر بأن العراقيين والأميركيين معاً هم ضحية إدارة غير شرعية تسيطر عليها عصابة من المجرمين واللصوص، ومن بينهم من لا يتورع عن إهانة ديننا القومي، الإسلام العظيم، ونبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وكل رموزنا القومية.

إنكم ترتكبون جرائم ضد الإنسانية والثقافية في العراق. وقد تسبب غزوكم لهذا البلد الأمن، بإشاعة الفوضى، وتدمير جزء عزيز من تراثه الحضاري، وبينما تسببت قواتكم بأبشع صور الدمار وتلويث البلد باليورانيوم المنضب، فإنكم تواصلون تدمير بيئة العراق، واقتلاع النخيل، النادر على المستوى العالمي، بالإضافة إلى أنه يمثل رمزاً عراقياً وعربياً. إنكم تنكسون بالشعب العراقي، وتواصلون قتل أبنائه وبناته، واعتقالهم وتعذيبهم

وسرقة أموالهم ، مصممين على تدمير البلد ، وإرجاعه إلى الوراء الطائفي
الكمبرادوري .

إنني أدعوكم إلى الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من الأراضي العراقية ،
وحقن الدماء ، على أن تصطحبوا معكم الهيئات العميلة التي أوجدتموها في هذا البلد
من المرتزقة واللصوص والجواسيس .

إنني أدعوكم إلى تسليم كامل السلطات في العراق إلى الأمم المتحدة ، لكي يكون
بالإمكان استعادة المؤسسات الوطنية العراقية بما في ذلك حزب البعث ، وفي غضون
سنة أشهر على الأكثر ، يستعيد بعدها العراق سيادته .

وبالطبع ، فإنكم سوف تتحملون التعويضات التي تقررها الشرعية الدولية جراء
عدوانكم السافر اللاشعري على بلد آمن ، ظهر باللموس ، أن حججكم لغزوه
(امتلاكه أسلحة الدمار الشامل ، وارتباطه بالإرهابيين) هي حجج كاذبة .

٢٠٠٣/١١/٩

«ديمقراطية» المتعاونين .. تدوس جموع العبيد

حين زار الرئيس الأميركي ريتشارد نكسون ، المنطقة العربية في صيف 1974 ، حاملاً
معه وعود السلام والازدهار ، أقامت له الجماهير في القاهرة ودمشق وعمان ، أعراساً
حقيقية! لقد كانت هناك رغبة حقيقية لدى العرب بالتفاهم مع أميركا . . ففي يديها
99% من أوراق الحل مع إسرائيل ، ونمط الحياة الأميركي يجتذب القلوب والعقول ،
والتعاون مع أميركا جذاب ومبشر .

ووسط ذلك الهوس بالأميركيين ، كان اليسار العربي هو الوحيد المتخصص في العداء
الثابت المنهجي للإمبريالية الأميركية ، بينما النظام العربي (القوي آنذاك بأجنحته
الرجعية والقومية والإسلامية . .) يتدرج في علاقاته مع واشنطن ، من التحالف
الكامل إلى التفاهم العميق إلى التواطؤ العلني!

حسناً : لقد انتقل معظم اليساريين إلى الموقع الأميركي اليوم ، ولكن الجماهير العربية ،
على العكس ، استدارت نحو اليسار (في استفتاء للرأي أجراه موقع «الجزيرة نت» ،
قرر أكثر من 44% من المشاركين أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي تمثل الخطر
الأكبر على الأمة العربية ، بينما حصلت إسرائيل على الموقع الثاني 34% ! ، وهذه

النتيجة ، تبدو لي أقل من المتوقع ، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار إن الفلسطينيين مثلاً ، لأسباب واضحة ، سيظلون يعتبرون إسرائيل هي الخطر رقم 1) .

إن كراهية أميركا هي اتجاه متجذر ، اليوم ، في صفوف الجماهير ، والشبيء الجديد هو أن اتجاهها في النخبة الثقافية العربية ، بدأ يتبلور ، وراء المثقفين الفرنسيين ، على محور «احتقار أميركا» ، فالإعجاب بأي شيء أميركي يصبح اليوم أكثر فأكثر ، معيباً ، رخيصاً لا يليق بمثقف أصيل .

ومن نافل القول إن الطبقة الحاكمة الأميركية ، تعرف جيداً أن العرب يكرهون أميركا ، ويتمنون زوال امبراطوريتها ، ولذلك ، ليس صعباً الاستنتاج بأن «البيان الديمقراطي» الذي أدلى به الرئيس جورج بوش الصغير ، أمس الأول ، كان موجهاً إلى الأميركيين ، وليس إلى العرب ، والهدف منه تبرير الحرب على العراق ، واحتلاله ، وتصوير المقاومة العراقية على أنها إرهاب معاد للحرية .

غير أنني سأخذ ذلك البيان على محمل الجد ، وألاحظ الآتي :

أولاً : البيان تجديد ، في عرض سطحي ، لنظرية ولفويتز ، نائب وزير الدفاع الأميركي ومنظر الحرب على العراق ، والقائلة إن البلدان العربية ، مهياة ، مثل أوروبا الشرقية ، إلى الانتقال نحو الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، والتحالف مع أميركا ، والتجفيف الجذري لمنايع الإرهاب . والمطلوب مواصلة حرب ريغان متعددة الأشكال ضد المنظومة السوفياتية ، بحرب ظافرة جديدة ضد النظام العربي .

ولا تعترف هذه النظرية بالفروق التاريخية والثقافية ، أو بالاحتياجات التنموية والاجتماعية في العالم العربي ، وتريد إحداث انقلاب أيديولوجي ، بالقوة العسكرية وبالضغوط السياسية . كما أنها لا تربط بين إمكانية نجاح هذا الانقلاب وبين التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية .

لقد كان ولفويتز ، يراهن على أن العراقيين سوف يستقبلون «المحرر الأميركي» بالورود ، ولكنهم استقبلوه هو شخصياً بالصواريخ أثناء إقامته في بغداد ، قبل بضعة أسابيع .

ثانياً : من الطريف أن بوش الصغير تجاهل أعرق «الديمقراطيات العربية» ، وهي «الديمقراطية اللبنانية» ! والسبب واضح ، هو أن لبنان يتحالف مع سورية «الدكتاتورية» ، ويدعم المقاومة الإسلامية ضد إسرائيل ، ويقيم علاقات وطيدة مع إيران . وهذه كلها تجعل لبنان خارج نطاق «الديمقراطية» .

من الملفت للانتباه ، هنا ، أن بوش الصغير لم يطبق هذا المعيار على مصر التي يطالبها بأن تكون رائدة «الديمقراطية» العربية ، مثلما كانت رائدة السلام في المنطقة ، فلماذا؟ وهل أن السعودية وقطر وسلطنة عُمان والكويت . . هي أكثر ديمقراطية من مصر فعلاً! أم أننا نستطيع بذلك أن نرى أن مصر لا تسير حسب المطلوب الأميركي ، في فلسطين والعراق 100%!

ثالثاً : شكراً لبوش الصغير لأنه اعترف بأن الولايات المتحدة الأميركية تدعم الاستبداد في العالم العربي منذ 60 عاماً . . غير أنه ما فاتته أنها انتقلت من دعم الاستبداد إلى الاحتلال - وهو أعلى درجات الاستبداد - والحقيقة أن بوش الصغير ينتقد السياسات الأميركية القديمة التي كانت تعطي للنظام العربي المحلي ، هامشاً من الاستقلال الداخلي . . . بينما تريد واشنطن ، في عصر الامبراطورية ، الانتقال إلى الحكم المباشر أو شبه المباشر للمنطقة العربية ، تحت شعار «الديمقراطية» !!

رابعاً : من الضروري أن نلاحظ أن بوش الصغير يركز على الإجراءات الخاصة بالبرلة الاقتصادية والأمركة السياسية بالدرجة الأولى . فمصر وسورية ، يشكلان مجتمعين مدنيين متحضرين متقدمين ، بما لا يقاس ، عن التنظيمات الاجتماعية - السياسية في الجزيرة العربية . كذلك فإن النظام السياسي الإيراني يحتوي على آليات ديمقراطية غير متوفرة في البلدان الخليجية . وهو ما يجعلنا نؤكد أن المعايير الأميركية ، هي سياسية بامتياز .

خاصاً : الديمقراطية - كما هو معروف - هي آلية جماعية ملزمة لاتخاذ القرار ، وتقوم على تداول السلطة ، وهي دائماً ، ديمقراطية خاصة بفئات اجتماعية معينة . وإذا صدقنا ، حقاً ، أن بوش الصغير يعني بالفعل ، الضغط باتجاه التحويل الديمقراطي في العالم العربي ، فهل يكون ذلك لمصلحة الأغلبية الشعبية؟! أي لمصلحة الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التنمية الوطنية المستقلة ، والتحرر الوطني ، والمعادية بالتالي ، للولايات المتحدة وإسرائيل؟! أم أنه يريد «ديمقراطية» خاصة بالفئات الاجتماعية الكمبرادورية حليفة واشنطن وتل أبيب ، أي ديمقراطية للأقلية التي تمارس حكمها بالحديد والنار . . على جموع من «العبيد»!؟

في تحقيق نشرته «النيوزويك» في عددها الأخير ، إشادة بالسر جنت «البطل» خالد دودين الذي تمكن ، بشجاعته وثقافته العربية ، من اكتشاف أن المعتقل العراقي في بلدة الفلوجة ، والذي لم يكن يشير الشبهات الكبيرة لدى القوات الأميركية ، كان «صيداً

ثمينا». لقد ثابر خالد دودين بـ «شغف كبير» على نبش الأوراق في منزل المعتقل ، وقراءتها بدقة ، ليكششف أن شاكر محمود حسين هو خبير أسلحة عراقي مهم ، وأحد أبطال المقاومة العراقية .

أليست هذه علامة من علامات الحرب الشجاعة التي يخوضها «الديمقراطي العربي» ضد العربي «الشرير» . . و«المستبد»؟!!

رجاء ، شاهدوا بسطار خالد دودين على رأس . . محمود شاكر حسين . . هذه هي «الديمقراطية» الآتية إلينا من واشنطن .

٢٠٠٣/١١/١١

البعث العراقي المقاوم

تقدمي وإنساني.. لا طائفي وسلفي

أصدر حزب البعث العراقي ، بياناً جديداً يعدد إنجازات المقاومة العراقية خلال الأشهر الستة المنصرمة من الاحتلال الأميركي للعراق . وهي بحق ، إنجازات ضخمة ، وتحدث عن نفسها . والمهم أن الحزب يتبناها بالكامل ، وهي (1) التعرض القتالي لقوات الاحتلال من كل الجنسيات وفي كل المناطق ، (2) وللشرطة التي هي «قفّاز للمحتلين» ، (3) وللبعثات الدبلوماسية المطلوب منها مغادرة العراق طالما هو يخضع للاحتلال ، (4) وللخطوط النفطية وعمليات الاستخراج ، (5) وللمطارات ، (6) وللمتعاونين مع الاحتلال في مجلس الحكم والهيئات العميلة الأخرى .

ولم يأت البيان على ذكر العمليات الانتحارية التي استهدفت بعض الأهداف الدولية والمدنية ، مما يدل على أنها خارج أهدافه . سوى أن الحزب صمت عنها ، ولم يدنها ، وهذا مفهوم تماماً . وهو يعالج ويحدد مفهوم المقاومة واستراتيجيتها ، في موقف مضاد للعمليات الإرهابية ، بالتأكيد على تصليب «المشروع الجماهيري» للمقاومة ، وتطويرها باتجاه حرب التحرير الوطنية ، وهو اتجاه يتناقض مع الأساليب الإرهابية الفردية والنخبوية والمعادية للجماهير .

ويلح الحزب على محورية تطوير صيغ الاشتباك المسلح مع قوات الاحتلال وتطوير أدواته وقدراته ، مما يشير ، مرة أخرى ، على اعتماد الحزب ، الوسائل العسكرية التقليدية للحرب التحررية ، ونبذ الأساليب الإرهابية .

وباعتقادنا أن هذه التوضيحات ، على المستويين السياسي والفني ، تكشف ، بجلاء ، عن الاستراتيجية القتالية للمقاومة العراقية التي ينبغي عدم الخلط بينها وبين بعض الأعمال المعزولة الإرهابية التي لا تلتزم بالمعايير الإنسانية أو القانونية . وهي معايير يؤكد الحزب على التقيد بها في كل أنشطته المسلحة .

ويلفت الانتباه أن الحزب يعي بوضوح ، عظم المهمة الملقة على عاتقه من حيث أنه يخوض معركة عراقية وإقليمية وكونية تهدف إلى إفشال المشروع الأميركي في المنطقة والعالم ، على سائر المستويات ؛ السياسية والاقتصادية والثقافية .

وفي تحليله للوضع الإقليمي يظهر الحزب واقعية سياسية مذهلة . فعلى الرغم من قناعته الاستراتيجية «بانعدام احتمالات الدعم من قبل الأنظمة العربية كلها» فهو يميز ، بدقة ، بين المواقف والمواقع والاتجاهات . وهو يظهر إعجاباً بحركة الدبلوماسية السورية ، وتضامنه مع سورية - بشار الأسد التي بدأت تظهر نذر العدوان عليها .

ويلاحظ الحزب أن (1) تصعيد «مجلس الحكم العميل» ضد سورية ، (2) وتعزيز موقفي إيران وتركيا في مواجهة ما يمكن تسميته «الإرهاب المعاكس» الآتي من العراق «مجاهدو خلق وحزب العمال الكردستاني . . .» ، (3) والضغط الأميركي المتصاعدة على الرياض والقاهرة . . . إن هذه المعطيات ، قد تقود إلى انفراط الحد الأدنى من إجماع دول الجوار ، والاستفراد بسورية ، وانفتاح الباب أمام مشاركة قوات إقليمية وعربية في الحرب التي يخوضها الاحتلال الأميركي ضد العراق وشعبه .

والحزب الذي يعلن ارتباطه بوضوح بـ «الرفيق الأمين العام أمين سر قطر العراق . . .» يختتم بيانه بالتأكيد على «وطنية الالتزام وقومية الانتماء وتقدمية الفكر وإنسانية الرسالة» ، وهو بذلك ينأى بنفسه ، كلياً ، عن كل شبهة ارتباط بالسلفيين والسلفية ، ويبدد الإشاعات عن انتقال الرئيس صدام حسين إلى الأصولية ، أو تحالف البعثيين مع تنظيم «القاعدة» .

ويبدو أن بيان البعث العراقي ، قد كُتب قبل حصول المستجدات المتمثلة في (1) التسريبات الأميركية حول سقوط تجربة «مجلس الحكم الانتقالي» ، وبدء المشاورات لاستبدال تجربة سياسية جديدة به . (2) الإعلان الأميركي الرسمي عن وجود «حالة حرب» في العراق . (3) القبول الضمني من الإدارة الأميركية بالنقد

المتصاعد عن حالة الفساد في عمليات ما يسمى «إعادة الإعمار» .
وهذه كلها عناوين للفشل السياسي والأمني والاستراتيجي للمشروع الأميركي في العراق ، وهي تؤكد الخط العام لبيان البعث العراقي ، سوى أنها قد تعدل في استنتاجاته ، فالأرجح أن الأميركيين يفكرون - الآن - بإمكانية إعادة الجيش العراقي السابق إلى الخدمة ، وإقامة «حكم عسكري مؤقت» في العراق بمساعدة عربية .
وإذا ما حدث تطور كهذا ، فربما تجد المقاومة العراقية نفسها أمام استحقاقات جديدة .

٢٠٠٣/١١/١٢

هل يمكننا بناء استراتيجية أردنية مستقلة إزاء العراق ١٩

منذ بضعة أشهر ، كان لدى السياسة الخارجية الأردنية ، يقين ثابت بأن الأميركيين باقون في العراق إلى أمد طويل ؛ وبأنهم لا يواجهون مشكلات جدية ، وبأن «مجلس الحكم الانتقالي» الذي أنشأه المحتلون ، هو «حقيقة سياسية» ، وبأن عملية إعادة الإعمار «ماشية» وواعدة للاقتصاد الأردني . وهكذا ، يكون من «الحكمة بمكان أن نأخذ كل ذلك بعين الاعتبار ، ونحدد المعسكر الذي نقف فيه ؛ المعسكر الأميركي» .
وفي بضعة أشهر ، حدثت متغيرات جمة أساسية ، بحيث أن التفكير الأميركي الآن ينصب على بناء «استراتيجية الخروج من العراق» . ويعود ذلك ، بالدرجة الأولى ، إلى اشتداد المقاومة العراقية الفعالة المنظمة التي تحولت هي إلى «الحقيقة السياسية» الرئيسية في العراق المحتل ؛ وتآكل «مجلس الحكم» بسرعة ، وانتهائه إلى العزلة والتفكك والتلاشي . ومع ذلك ، فقد كانت الدبلوماسية الأردنية تصر على ربط حضور الأردن ، مؤتمر الجوار العراقي في دمشق ، بحضور وزير خارجية مجلس الحكم . . الأفل .

وفجأة ، انطلقت حملة أميركية ضد هذا المجلس «العاجز» و«الخائف» و«الفاقد» والذي يعرفل خروجنا من العراق» . وأصبح واضحاً أن نية واشنطن تتجه الآن إلى إقصائه . لماذا؟ لأن الأميركيين أصبحوا يريدون الخروج من العراق ، وهو ما يستلزم بناء سلطة محلية موالية لها مصداقية وفاعلية ، وقادرة على تأمين العراق ، أميركياً ، من دون الوجود العسكري الأميركي . و«مجلس الحكم» ، كما هو معروف ، يعتمد ، كلياً ، في وجوده السياسي ، على قوات الاحتلال الأميركي . وهو معني باستبقائها

أطول وقت ممكن ، ليس لبناء سلطته الخاصة ، ولكن لنهب أكثر ما يمكن من الأموال .
لقد اتضح - وللأميركيين أكثر من غيرهم - أن مجلسهم العراقي الذي يحتاج أعضاؤه
إلى حماية أمنية كثيفة ودعم سياسي مثابر ، هو فاسد تماماً ، و«ليس ذي صلة» !!
ليس من المفروض أن وزارة الخارجية الأردنية تعرف ، أفضل من الأميركيين ، الوضع
العراقي ، بحيث تستطيع أن تأخذ المسافة السياسية الكافية من «مجلس . . .» تدل
المعطيات على أنه هش . . . وزائل؟!
وإذا ما اعتبرنا أن خبرة وزارة الخارجية الأردنية ، في الشأن العراقي ، محدودة ، وأنها
لا تقرأ الصحف الأردنية ، ولا تستمع إلى المعارضين . . . أفليس من المفروض أنها
خبيرة بالشأن الأميركي ، وتقرأ الصحف الأميركية ، وتتابع المناقشات الداخلية في
واشنطن؟! أليس عندها أصدقاء ، هناك ، تحاورهم؟! وتعرف ، من خلالهم ،
الاتجاهات ، بحث لا تضطر إلى ممارسة السياسة الخارجية ، يوماً بيوم؟!

يقول النائب الديمقراطي الأميركي ، تشارلز رانغل الذي يحشد زملاءه لإقالة وزير
الدفاع الأميركي من منصبه : «الخطوة الأولى لاستعادة جنودنا إلى الوطن ، هي إعادة
دونالد رامسفيلد إلى بيته» . فهل لدى وزارة الخارجية الأردنية ، تقديرات عما إذا كان
الرجل سيعود إلى بيته فعلاً . . . وأنا أعني ، بالطبع ، تقديرات عن الاتجاهات المشككة
في واشنطن إزاء العراق؟! وعن التطورات الحاصلة في العراق . . . فعلاً؟! وما هي قوة
حزب البعث . . . وهل استطاع أن يعيد بناء منظماته واتصالاته وعلاقاته الاجتماعية -
السياسية؟! وما هو الحجم الفعلي للمقاومة العراقية ، والحجم الفعلي للخسائر في
صفوف القوات الأميركية؟ . ولماذا يتوقع رئيس الإدارة المدنية الأميركية في العراق ،
بول برايمر ، شهوراً صعبة آتية؟!

من المعروف أن الأردن يرتبط بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأميركية ، غير أن
الأردن ليس شريكاً في صنع القرار الأميركي ، ولا هو محسوب في هذا القرار!
وفي الوقت نفسه ، للأردن علاقات استراتيجية مع العراق ، ولا يمكن حشرها بالمسرب
الأميركي . . . فالولايات المتحدة ليست كل شيء في العراق . . . إنها عامل رئيسي من
بين عدة عوامل رئيسية . لماذا لا يكون لدينا رصيدنا الخاص في العراق ، وعلاقاتنا

الخاصة مع القوى العراقية ، والصدرين والتيارات القومية والديمقراطية والمثقفين والفعاليات وشيوخ العشائر؟!

لماذا لا تصغي عمان إلى نبض العراق والعراقيين من كل الاتجاهات ، ومن داخل العراق ، وخارجه؟!

يمكننا ، بالطبع ، أن نستمر بالسير وراء السياسات الأميركية التي تتغير ، في العراق ، كل 48 ساعة . ولكن ذلك سيجعلنا نصطدم بالحجارة على الطريق ، قبل أن نرتطم بالجدار!

صحافيون وقادة رأي ونواب وشيوخ أميركيون يهاجمون الإدارة الأميركية التي «تفتقر إلى البصر والبصيرة» في العراق ، فلماذا نغض البصر والبصيرة عن الورطة الأميركية في البلد الجار .

الحكومة الأميركية - وليس العكس - هي التي تحتاج إلى الحكومة الأردنية في الشأن العراقي . ولكن هذا يتطلب أن يكون لعمان استراتيجية خاصة بها إزاء هذا الشأن المحوري ، إقليمياً ودولياً . . .

إن العلاقات الأردنية - العراقية هي من الأهمية ، بحيث لا يمكن الاستمرار بالتعامل معها من المنظور الأميركي . . . ويوماً بيوم؟! وعلى قاعدة الخوف . . . والاسترضاء . . . والرغبة في الحصول على المكاسب الآنية .

ندعو إلى رؤية استراتيجية أردنية مستقلة نحو العراق ، وإلى حضور إعلامي وسياسي وإنساني في هذا البلد ومعه ، وإلى علاقات منفتحة ، وحيوية مع كل أطراف المعادلة العراقية ، وخصوصاً مع المقاومة والقوى السياسية المؤيدة لها ، فهذه القوى المقاتلة على الأرض ، وحلفاؤها في الداخل والخارج ، هي التي ستحكم عراق المستقبل ، سواء على الضد من الأميركيين ، أو في إطار تسوية معهم! وللأردن مصلحة استراتيجية ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، في حدوث ذلك . ويستطيع الأردن أن يتفاهم سياسياً مع المقاومة العراقية من دون أن يقطع مع الأميركيين . وهو يمتلك الوسائل والخطوط . . . ولا يحتاج سوى الإرادة .

أكثرية الشيوعيين العراقيين في صف المقاومة

وصلت إلى الزميل رئيس تحرير «العرب اليوم» ، بالبريد الإلكتروني ، تحية من القيادي الشيوعي العراقي البارز ، باقر إبراهيم ، المقيم في السويد ، والمحترم من قبل أجيال من المناضلين الشيوعيين العراقيين المستقلين عن قيادة «الحزب» المنخرطة في التعاون مع الاحتلال الأميركي في العراق .

يقول الأستاذ باقر إبراهيم : «سررنا لنشركم مقالة الأخ ناهض حتر بعنوان (الحزب الشيوعي العراقي يبرر الاحتلال ويهاجم المقاومة)» ويضيف : «لقد وزعت المقالة على مواقع عديدة (على الشبكة) وعلى الأصدقاء» ، ويرفق نص مذكرة أصدرها باسمه تحت عنوان (رسالة مفتوحة إلى أحزاب النضال العربي من أجل التحرر والتقدم والديمقراطية) .

وأنا أستأذن الزميل رئيس التحرير في نشر مذكرة باقر إبراهيم ، في هذه المساحة ، إجلالاً للمناضل الشيخ الذي لم يتعب من الكفاح ، ولم تطوه السنون ، وها هو في ثمانينياته - أمد الله في عمره - يواصل العمل من أجل استقلال العراق وتقدمه ودمقرطته ، وحفز الشرفاء على مساعدة نضال الشعب العراقي ، وقطع العلاقات بالأطراف المتعاونة مع المحتلين الأميركيين ، بمن فيهم الحزب الشيوعي العراقي . ويؤكد باقر إبراهيم ما ذهبنا إليه ، عدة مرات ، من أن أكثرية الشيوعيين العراقيين ، هم من معارضي سياسة قيادة الحزب الحالية ، وأنهم يطمحون إلى المشاركة في بناء «جبهة وطنية مناهضة للاحتلال» ويدعمون الكفاح المسلح ضده .

والحقيقة أن أفاق تحرير العراق والحفاظ على وحدته وإعادة بنائه ، تكمن في هذا المفصل بالذات ، فمن دون التلاقي الكفاحي بين أطراف الحركة الوطنية التقدمية العراقية ، (خصوصاً بين البعثيين والشيوعيين) فإن المقاومة العراقية لن تتمكن من «تصليب خطها الجماهيري» وتوسيع أطرها السياسية ، ونبذ الانقسامات الطائفية والإثنية .

وتالياً نص الرسالة :

من باقر إبراهيم إلى التقدميين العرب

الرفاق الأعزاء

تحيات حارة

يقدر أكثر المؤرخين ، أن الحزب الشيوعي العراقي ، تأسس في آذار 1934 ، ويوجد إجماع لديهم بأن الماركسيين الأوائل قد أسهموا في النشاط الوطني ، كما كانت لهم صلات بالأوساط الأمية قبل تأسيس الحزب ، ومما له مغزاه أن المنظمة التي اعتبرت كبداية لتأسيس الحزب الشيوعي ، كانت تسمى (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) ، وفي هذه التسمية نلاحظ الجمع بين جانبي النضال من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل التقدم الاجتماعي وتحقيق الاشتراكية .

وهذان الجانبان لم ينفصلا يوماً في كل تاريخ الحزب ، وينبغي أن لا ينفصلا ، وللأسف فإن القادة الحاليين للحزب الشيوعي ، قد تنكروا لهذا التاريخ ، وتحول العداء للإمبريالية ، عندهم ، إلى لقاء وتعاون معها كما يجري في عراق اليوم . بدأ هذا التحول يتضح أكثر فأكثر ، منذ ثلاثة عشر عاماً مضت ، أي قبيل الحرب العدوانية الأولى على العراق في 17 كانون الثاني 1991 . ومعلوم أن تلك الحرب سبقها انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ، وما رافقها من ارتدادات واسعة النطاق في صفوف اليسار في بلدان عديدة .

يبرر قادة الحزب الشيوعي ، لقاءهم مع مخططات الإمبريالية الأميركية وحلفائها ، بذريعة تلاقي المصالح للخلاص من الدكتاتورية في العراق ، وبزعم العمل المشترك لإقامة الديمقراطية فيه .

إن القمع البوليسي الشرس الذي طال أمده في العراق ، توجه إلى جميع قوى النضال من أجل تحرير وتقدم العراق ، وقد أغلق النظام السابق ، بالفعل ، كل الفرص أمام الحل السلمي للأزمة الداخلية ، وأمام وقف نزيف الدم وإصلاح الأوضاع . كل ذلك وفر الظروف الملائمة لإضعاف قدرات العراقيين على صد خطر الغزو الإمبريالي ، وما رافقه من إلغاء استقلال البلاد ، وتحطيم اقتصادها ، وحل جيشها الوطني ، وتدمير تراثها الثقافي . . وأخيراً عرض ثرواتها للبيع في المزادات العالمية كما أعلن عن ذلك مؤخراً .

كانت القيادة الأميركية وحلفاؤها ، قد حققوا كل ذلك ، بعد أن هياؤوا القوى السياسية

العراقية التي استجابت للوعود الكاذبة في إنقاذ العراق من الدكتاتورية وفي تحقيق الديمقراطية . ومن بين هذه القوى كان الحزب الشيوعي العراقي ، إضافة إلى أحزاب أخرى كانت في صف الحركة الوطنية العراقية .

إن مشاركة الحزب فيما يسمى بـ «مجلس الحكم» ، وفي الوزارة العراقية التي نظمها الاحتلال ، كان مخططاً لها مسبقاً قبل الحرب وقبل احتلال العراق ، وإن قادة الحزب غير صادقين حينما يدعون أنهم لم يكونوا مع خيار الحرب أو مع احتلال العراق ، أو أنهم يريدون الآن إنهاء هذا الاحتلال . إن الحزب الشيوعي ، والقوى الأخرى المتعاونة مع الاحتلال ، قد ارتبطت مصالحها به ، وسيكون من دون جدوى تعليق الآمال على إصلاحهم ، ولذلك فإن القوى الشعبية المناهضة للاحتلال ، مضطرة لاعتبارها قوى ابتعدت عن ساحة النضال الوطني والديمقراطي والإنساني .

تدعي هذه الأطراف أنها ستلجأ إلى المفاوضات مع المحتلين بعد إعطائهم الزمن الذي يريدونه ، وهو غير محدد ، وكل هذه الادعاءات تهدف إلى إبقاء الاحتلال وتكريسه . إن النضال الشعبي ، بجميع الأساليب الضرورية ، وتحت قيادة جبهة وطنية مناهضة للاحتلال ، هو وحده الذي سيضع العراق ومستقبله على الطريق الصحيح .

ونحن ندعم المطالبة بإجراء انتخابات حرة بإشراف دولي محايد ، تنبثق عنها سلطة شرعية تحفظ للعراق استقلاله وثورته ، وتعيده إلى الأسترتين العربية والدولية . نعبّر لكم عن اعتزازنا بتضامكم مع الشعب العراقي ضد الحصار والحرب ، ونضالكم اليوم من أجل استعادة العراق استقلاله وقيام النظام الديمقراطي فيه ، ويسرنا أننا قد ساهمنا معكم في هذا النضال الإنساني .

نحن نتطلع أن يدعم حزبكم وكل الأحزاب التقدمية والاشتراكية ، والهيئات المناصرة لحقوق الإنسان ، نضال الشعب العراقي ، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لضحايا الحرب والاحتلال . ونرجو أن يدين حزبكم موقف قيادة الحزب الشيوعي العراقي وكذلك الأحزاب والشخصيات التي سعت للحرب العدوانية وللتعاون مع المحتلين ، ونطلب إليكم قطع الصلات بهذه الأطراف . وبدلاً عن هؤلاء ، نرجوكم أن تسمعوا أصوات الوطنيين العراقيين ، من كل الاتجاهات ممن يناهضون الاحتلال ويناضلون بثبات لاستعادة استقلال العراق ، ومن أجل تقدمه .

في الختام أود أن أشير إلى أنني كنت عضواً في الحزب الشيوعي العراقي منذ عام

1948، وأحد قاداته الذين أسهموا بإعادة بنائه بعد حملات القمع البوليسية التي استهدفت تصفيته في أعوام 1963 و 1971 و 1978. إن أكثرية مناضلي الحزب الشيوعي واليسار العراقي ، والذين انخرطوا في ذلك النضال منذ عقود طويلة من السنين ، قد عارضوا سياسة قيادة الحزب الحالية ، وإن الكثير منهم قد اطلعوا على هذه الرسالة مسبقاً.

٢٠٠٣/١١/١٧

الاحتلال الأميركي في العراق .. على شفا الانهيار

كان مضحكاً منظر جلال الطالباني ، وهو يقرأ محاطاً بأحمد جلبي وعدنان باجه جي .. «قرارات» !! مجلس الحكم التي كان تلقاها ، للتو ، من سيده برايمر .
الثلاثة : سمسار القضية الكردية ، واللص الظريف ، والمملوك العتيق ، كانوا يرتجفون من دواخلهم : لقد قرر المحتلون أن يهربوا من العراق ، مخلفين وراءهم رتلًا من العملاء .. لسكاكين الشعب العراقي ! أليست هذه هي ، باختصار ، سياسة «التعريق» الأميركية المستجدة؟!

لقد اكتشف جورج بوش الصغير فجأة (يا لذكائه!) أن العراقيين يريدون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم !! ولذلك استدعى برايمر عاجلاً من بغداد ، بحيث أن الأخير لم يجد متسعاً من الوقت لاستقبال رئيس الوزراء البولندي بالاحترام الواجب لعميل دولي!

وبوش الصغير الذي انهيار نفسياً جراء المأزق العراقي ، لم يعد يفكر إلا بالخروج «الكريم» من جحيم العراق ، قبل احتدام انتخابات الرئاسة الأميركية في النصف الثاني من العام المقبل . لقد كسرت المقاومة العراقية ، إرادة رئيس القوة الكونية الأعظم ، فابتلع أكاذيبه وخططه وعنجهيته ، وقرر «تعريق» الصراع ، كالتالي :

1. إقامة مجلس موسع وحكومة عراقية ، تسمح بإعلان إنجاز المهمة الأميركية في العراق ، والتعجيل بسحب معظم - بل ربما كل - القوات الأميركية من البلد ، قبل حزيران 2004 .

2. إعادة تفعيل مركز عمليات القيادة الأميركية الوسطى في قطر .

3. المراهنة على أن الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية ، سوف تصمد أمام انتفاضة

حزب البعث - المقاومة العراقية ، بحيث يتحول الصراع الدائر الآن في العراق بين الاحتلال والمقاومة ، إلى حرب أهلية مديدة .

4. وسوف تقدم الولايات المتحدة ، بالطبع ، الدعم السياسي واللوجستي للحكومة العراقية العميلة المعتقد بأنها سوف تصمد أمام البعثيين . وربما يشمل هذا الدعم القصف الجوي للمواقع المحررة من قبل المقاومة العراقية .

وبطبيعة الحال ، فإن الإدارة الأميركية تأمل بأن يسمح لها هذا الترتيب بـ :

1. الخلاص من الضغط الداخلي بشأن العراق وكسب الانتخابات الرئاسية .
2. الاستمرار بالمشروع الأميركي في العراق ، ولكن بدماء العراقيين .
3. الرهان الأميركي المستجد يشمل على ثلاثة احتمالات :

1. انتصار نهائي للقوى العميلة .
2. حصر الحرب الأهلية في حدود تسمح بالوجود السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة في العراق من دون كلفة .
3. وفي أسوأ الأحوال ، تقسيم البلد إلى منطقة سنية تسيطر عليها المقاومة ، وجنوب وشمال نفطيين ومواليين للنفوذ الأميركي .

٢٠٠٣/١١/١٨

الاحتلال الأميركي المهزوم يكشف جرائمه ضد الشعب العراقي

تشن قوات الاحتلال الأميركي في العراق ، «عمليات قتالية حربية» باستخدام المدفعية والقصف الجوي والصاروخي ، ضد أهداف مبهمه ، نفهم ، وسط تعميم إعلامي كامل ، أنها مواقع ومعسكرات وتجمعات للمقاومة العراقية .

فهل أن المقاومة ظهرت إلى السطح ، وانتقلت إلى مرحلة القتال العلني والسعي إلى السيطرة على مواقع ميدانية ، أم أن القوات الأميركية تقوم بعمليات عقاب جماعي إجرامية ضد مواطني المناطق العراقية الأكثر تأييداً للمقاومين؟!

ونحن نرجح الأمرين معاً ، ففي التعميم القتالي الصادر عن القيادة البعثية ، منذ أسبوعين ، توجيه واضح يتضمن (1) نشر العمليات الكبرى باتجاه الجنوب والشمال . (2) الظهور العلني وتحرير مناطق أثناء الليل والانسحاب نهاراً . وقد رأينا أن المقاومة ضربت في الناصرية (نسف مقر القوات الإيطالية) وصعدت بصورة غير مسبوقه ، في

الموصل التي شهدت اشتباكات عنيفة وإسقاط مروحيتين أمس الأول .
وهكذا ، يمكننا القول إن المقاومين قد يكونون باسروا ، بالفعل ، نشاطات علنية ليلية ،
استدعت ، من الأميركيين ، الشروع في عمليات حربية كلاسيكية ضد مواقع ثابتة .
وإذا ما تأكد هذا التطور ، نكون إزاء بوادر سقوط السيطرة العسكرية والأمنية لقوات
الاحتلال ، والانتقال إلى حرب التحرير الوطنية .
غير أن ذلك لا يعني ، مطلقاً ، أن القوات الأميركية لا تشن حرباً كلاسيكية ضد المدنيين
العزل ، بهدف القتل والترويع والتدمير ، ومعاينة المناطق المؤيدة للمقاومة ، ومنعها
من إيواء المقاومين ، أو تعظيم كلفة هذا الإيواء .
وسنلاحظ هنا ، أنه بالإضافة إلى عمليات القتل الجماعي ، فإن القوات الأميركية
تحاصر العديد من المدن والبلدات ، وتعتقل عشرات الآلاف من أبنائها ، بل ربما تجاوز
عدد المعتقلين لأسباب سياسية أو أمنية في العراق ، منذ أيار الماضي ، أكثر من خمسين
ألف رجل وامرأة وصبي .

إن القوات الأميركية التي تشن معركة في ظلام العراق الدامس ، وقد جن جنونها ،
تقوم بعملية إجرامية واسعة النطاق ضد العراقيين من العرب السنة على أسس عنصرية
حاقدة تستكمل كل عناصر الجريمة ضد الإنسانية ، كما هو منصوص عليها في الشرائع
الدولية .

وتمارس قوات الاحتلال ، جرائمها ، وبالأسف ، وسط صمت عربي وإسلامي
مخجل ، وعلى مرأى من العالم «المتحضر» الذي يخوض العراقيون ، وحدهم ،
معركته ضد الامبراطورية الأميركية .

وتقوم قوات الاحتلال الأميركي ، حرفياً ، بعملية تدمير شامل للمناطق السنية ، وتمنع
التغطيات الإعلامية المحايدة ، بل تمنع التغطيات الإعلامية كلياً في العديد من الأحيان
والمواقع ، وأصبح معروفاً أن واشنطن تمارس ضغوطاً غير مسبوقه لمنع وسائل الإعلام
من نقل الحقائق عن العراق الذبيح . . والمقاوم .

إن يقيننا الكامل بانتصار المقاومة العراقية ، مهما بلغت التضحيات ، ليس نابعاً من
تفاؤل سطحي أو إيمان مجرد ، بل هو نابع ، بالأساس ، من فشل المشروع السياسي
الأميركي في العراق . والحرب ، كما هو معروف ، ما هي إلا تصعيد
للسياسة ، فالسياسة الفاشلة تؤدي إلى حرب فاشلة . وعلى الرغم مما أظهرته المقاومة
العراقية من قدرات تنظيمية وعسكرية وتقنية وبطولات ، فإن حتمية انتصارها لا تتبع

من تحليل المعطيات العسكرية ، بل من استراتيجيتها السياسية القائمة على عدم المساومة مع المحتلين وأعدائهم ، وإعلان هدف واضح يتمثل في إجلاء الاحتلال وإعادة السيادة العراقية من غير قيد أو شرط .

إن هذه الاستراتيجية هي التي شحذت المقاومة العراقية ، وزودتها بالطاقات والمقاتلين ، وكسرت «هيبة» الاحتلال وأعدائه ، وحاصرت المحتلين والعملاء ، واستقطبت أوساطاً متزايدة من الجماهير العراقية ، وهي سوف تستقطب مع كل انتصار سياسي ونجاح عسكري ، المزيد من العراقيين من كل الطوائف والإثنيات ، وفي النهاية ، فإن استراتيجية المقاومة حتى التحرير هي وحدها التي تتطابق مع استراتيجية الدولة الوطنية العراقية ووجودها .

صوت المقاومة هو صوت الحقيقة العراقية ، ولذلك فإنه سوف ينتصر . إنه صوت الشعب العراقي الذي يعيد الآن توحيد صفوفه تحت راية المقاومة . . . حيث لا بديل ! حرية العراق ووحدته وسلامته وسعادة شعبه ، لا طريق لها جميعاً إلا بالمقاومة .

وللمقاومة تضحيات يدفعها الشعب العراقي بإباء وعزة نفس وكرم ، وهذه التضحيات الجسام ليس ، فقط ، من أجل العراق ، بل من أجل العرب والمسلمين وشعوب العالم ، فهل أن الأوان لكي نقول «لا» للاحتلال الأميركي وصنائه ، وجرائمه في أرض الرافدين؟! هل أن الأوان لكي تعلن الجماهير العربية وأحزابها وقواها تأييدها العلني الصريح للمقاومة العراقية ، ومن دون لبس أو التباس؟! .

٢٠٠٣/١١/٢٠

تجديد الحرب الإيرانية - العراقية

إنها صفقة مخزية حقاً ، وخطيرة جداً ، تلك التي عقدها ، في طهران ، وفد مجلس الحكم العراقي العميل ، مع أركان الجمهورية الإسلامية (ومن التيارين المحافظ والليبرالي معاً) . لقد اعترف الإيرانيون ، رسمياً - وباسم رئيس الجمهورية - بالمجلس الذي لم يحظ حتى الآن باعتراف رسمي آخر ، بصفته السلطة الشرعية في العراق . وقرر الطرفان إقامة شراكة استراتيجية بين إيران والعراق .

ووفقاً لعضو المجلس ، موفق الربيعي ، فإن هذه الشراكة تشمل كل الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية . . . إلخ ، فما هو مضمون هذه الشراكة؟! .

* تأمين مصالح إيران ونفوذها في العراق ، وحل مشكلتها مع الأميركيين .
* مقابل التزام إيراني بالدعم السياسي والعسكري والأمني للحكومة العراقية العميلة التي سينصبها الأميركيون ويرحلون .

وطالما أن عملاء أميركا في العراق ، يعرفون ، جيداً جداً ، بأنه لا قبل لهم بملء الفراغ ، ومواجهة المقاومة العراقية ، فقد بادروا إلى عقد صفقة تحالف مشبوهة مع طهران ، تضمن الآتي :

1 . ممارسة ضغوط طائفية وأمنية متصاعدة في أوساط الشيعة ، لمنعهم من الالتحاق بالمقاومة العراقية ، وتحشيدهم ضدها على أساس طائفي .

2 . تقديم الدعم العسكري للحكومة العراقية العميلة القادمة في مواجهة المقاومة .
و«مجلس الحكم» الذي أخذ من طهران تفويضاً بتمثيل العراق ، وتفويضاً بإتمام الصفقة مع واشنطن ، في طريقه إلى إقناع الأخيرة ، بالآتي :

1 . إن القواعد الأميركية الباقية على أرض العراق ، بعد انسحاب قوات الاحتلال الرئيسية ، لن تستطيع حفظ وجودها أو التخلص من التورط بمهمات أمنية أو الحصول على الشرعية إلا بقيام حكومة عراقية قادرة على ملء الفراغ السياسي ، وعلى مجابهة المقاومة .

2 . وهذا مرهون بتحشيد جماهير الشيعة سياسياً ، وتنظيمهم في «بشمركة» طائفية مدعومة من إيران ، تستطيع بالتحالف مع البشمركة الكردية ، تأليف جيش عميل قادر على مجابهة المقاومة العراقية .

3 . وإن كل ذلك مرهون بالتعاون مع إيران ، وهو ما يتطلب إخراجها من دائرة الاستهداف الأميركي ، وتأمين مصالحها في العراق .

وسيبدل «مجلس الحكم» كل ما بوسعه لإقناع الأميركيين بأن صفقة شاملة مع إيران ، سوف تنقذ المشروع الأميركي في العراق ، وتؤسس له ركائز ثابتة ، فإذا اقتنع الأميركيون ، أصبح طريق «مجلس الحكم» ممهداً لاستلام السلطة في العراق ، وتنفيذ البرنامج الاستعماري الأميركي بأدوات إيرانية . وإذا لم يقتنعوا ، تصبح الصفقة مع إيران ، احتياطاً استراتيجياً لـ«المجلس الحكم» ، في حال إذا ما اضطر إلى مواجهة ظروف انهيار مفاجئ للاحتلال الأميركي ، واضطراره إلى الانسحاب من دون ترتيبات .

العراق - كما قال الرئيس صدام حسين - «كيمياء سرية» ، لا يدركها الطائفون العملاء؛ فالتيار الوطني في صفوف الشيعة ، سوف يتغلب على الطائفيين والنفوذ الإيراني ، وينضم إلى المقاومة ، على الأقل سياسياً . ومع ذلك ، فإن الصفقة الأثمة التي عقدها «مجلس الحكم» مع الإيرانيين ، هي في غاية الخطورة على مستقبل العراق وإيران والمنطقة . إنها ترمي إلى تجديد الحرب الإيرانية - العراقية . وهذه المرة ، سوف يستخدم العدوان الإيراني على العراق ، أدوات محلية ، ويغذي حرباً أهلية لا يعرف أحد إلى أين تمتد حرائقها .

وهي فرصة من أجل قيام «وحدة وطنية» في إيران بين التيار المحافظ الذي يحلم بالثأر القومي - الطائفي من العراقيين ، وبين التيار الليبرالي الذي يريد استخدام الورقة العراقية ، لترتيب علاقاته مع واشنطن .

وبالأسف ، فإن طهران لا تسأل نفسها عن حقّ «ها» في تنصيب سلطة في العراق بالرغم من أنف الشعب العراقي ، ولا ترى التبعات الخطيرة جداً على مستقبل العلاقات الإيرانية - العربية ، جراء انخراطها ، وعلى أسس طائفية صريحة ، في خدمة الاستعمار الأميركي في العراق .

٢٠٠٣/١١/٣٠

الضحية رقم (2)

نحن نواجه ، اليوم ، الحقيقة المرة : كان الأردن هو الضحية رقم (2) للعدوان الأميركي على العراق . والذين هلكوا لتلك الحرب ، وأيدوها ، وزينوها ، ودعموها . . من الأردنيين ، كانوا كأنما ينتحرون!

بعد عراق صدام حسين ، نواجه مأزقاً اقتصادياً (وبالتالي اجتماعياً) قاتلاً : * لقد خسرتنا المنحة النفطية العراقية السنوية ، والتي كانت تبلغ - بالإضافة إلى الخصومات الأخرى - ما يساوي 500 مليون دولار تقريباً . وكان هذا المبلغ - الضخم بالحسابات الأردنية - يذهب في اتجاهين : بعضه القليل لدعم المشتقات النفطية للصناعة والاستهلاك ، ومعظمه الأساسي لدعم الخزينة وتمويل الموازنة العامة للدولة . فماذا نفعل الآن ؟!

لقد عوضنا الأميركيون ، لقاء موقفنا السياسي ، بـ 700 مليون دولار هي بمثابة إبرة مورفين : استهلكنا 500 مليون دولار منها هذا العام ، ومنتظر الباقي للعام المقبل . فماذا

بعد؟! سوف يدفع المواطنون الثمن، بل إن الاقتصاد الوطني كلّه سيتلقى ضربات موجعة. حيلة اللجوء إلى مبيعات معيّنة في قمع الإنتاج المحلي، وبالتالي، إن زيادة أسعار المشتقات البترولية لن تحلّ المشكلة، ولسوف يتم البحث عاجلاً في التعدي على الحقوق التعاقدية التي ترهق الموازنة العامة، بينما نواجه، قريباً، الاستحقاقات الكاملة لسداد أقساط وفوائد المديونية العامة.

* هل حسب أحد ما النتائج غير المباشرة لهذه الضربة؟ الزيادات في الأسعار، وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع القدرة الشرائية وانخفاض الطلب؟ وإذا ما أضفنا انكشاف السوق الأردنية أمام المؤثرات الخارجية بسبب إلغاء معظم أشكال الحماية الجمركية للمنتجات الوطنية، فماذا نتوقع؟! يقول وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور، إن العجز في الموازنة العامة للعام المقبل سوف يصل إلى حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ولن ينخفض عن التقديرات الراهنة؟! لا بد أن نحسب ذلك، ويعترف أبو حمور بأن النمو المتوقع للعام الحالي قد لا يتعدى 3% بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية نتيجة الحرب الأميركية على العراق، فماذا يتوقع للعام المقبل! هل ما تزال لدى الحكومة الأردنية، الأوهام نفسها عن المشاركة في الاستثمارات المجزية في العراق المحتل؟! ربما كان من الحكمة أن نتوقع اضطراباً متصاعداً بعيد المدى في البلد الجار، يواجهنا بالمزيد من المشكلات، بدلاً من الأوهام الاستثمارية.

* لقد تراجعت صادراتنا إلى العراق بنسبة 46% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وهي ستراجع أكثر، فما الذي يمكن عمله لإنقاذ الصناعات الوطنية وفرص العمل فيها؟! حيلة اللجوء إلى مبيعات معيّنة في قمع الإنتاج المحلي، وبالتالي،

لقد أعلن أبو حمور أنه سيوقع قبل نهاية العام الحالي اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي لإقامة مناطق صناعية مؤهلة بشراكة أردنية - إسرائيلية - أوروبية على غرار الاتفاق المشابه مع الأميركيين، ويقول إنه التقى نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، واتفق معه على إقامة هذه المناطق.

إذن، فالبديل الإسرائيلي، هو، بالإضافة إلى أنه يمس بسيادتنا وحرية قرارنا السياسي، وهمي، لأن الصادرات من المناطق المؤهلة «وهمية»، فهي تحدث خارج العملية الاقتصادية الوطنية، ولا تفيد غير الفئات الكمبرادورية!

ونحن بعدد عراق صدام حسين، أضعف سياسياً، وها هي الحكومة الأردنية ترعى

اتفاقية عبدربه - بيلين ، والتي تنص على إلغاء القرار الدولي 194 ، بينما أصبح مشروع التوطين السياسي النهائي في الأردن على الأجندة ، الآن وفوراً ، ومن دون شروط ، وبلا ثمن ، بل أصبح عنوانه «جميلاً» أيضاً: التنمية السياسية .

نحن أضعف الآن! أضعف من أي وقت مضى ، ومع ذلك يسخر وزير خارجتنا مروان المعشر ، من «حزب الله» (الذي يملك أوراقاً حقيقية ستمكّنه من الإفراج عن الأسرى اللبنانيين والعرب لدى إسرائيل) بينما تسخر إسرائيل منا ، وتفرج عن امرأة كانت ترفض العرض الإسرائيلي بالإفراج عنها مقابل إبعادها عن الأراضي الفلسطينية ، وذلك قبل أن يتدخل وزير خارجتنا - بكل ثقله - في هذه القصة التي حوكت إلى فضيحة . أين الأسرى الـ 71 الآخرون؟ خصوصاً المناضلون منهم؟! هل سيتم الإفراج عنهم بعد 71 سنة؟! أمانة الله يا دكتور مروان ، أن تترك الأمر لحزب الله . . لكي نضمن (1) الإفراج عن أسرانا ، (2) وعدم إبعاد ذوي الأصول الفلسطينية منهم!

٢٠٠٣/١٢/١

لماذا لا يدفعون ثمناً عادلاً؟

من المفروغ منه أن النهج الحكومي الأردني يبني سياساته على أساس التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية . ومن الواضح أن هذا «التحالف» ليس هيناً بالنسبة للاستراتيجية الأميركية ، فتأمين الاستقرار العميق في بلد يقع بين فلسطين والعراق ، وحده ، ثمين جداً . فما بالك بالسلام الثنائي مع إسرائيل ، والتطبيع والتعاون معها في ظل انهيار عملية السلام على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية؟! وما بالك بالعلاقات الطبيعية مع اليمين الإسرائيلي ، ودعم «المبادرات» المصممة لتخفيف الضغط عن المشروع الاستعماري الأميركي المتأزم في العراق؟! ما بالك ، أخيراً وليس آخراً ، بالوقوف إلى جانب الترتيبات السياسية التي ينشئها الأميركيون في أرض الرافدين ، أو بالأبواب ، من دون سؤال أو ملاحظة؟! لماذا لا يدفعون ثمناً عادلاً؟ هل يتصور الأميركيون ماذا يكون عليه الحال لو أن عمان تتخذ سياسات مضادة للتوطين؟ أو أنها تدير ظهرها لإسرائيل الشارونية؟ أو أنها تدعم المقاومة الفلسطينية . . أو - وهذا هو الأهم - المقاومة العراقية؟! ماذا لو وقفت عمان ، بقوة ، ضد مجلس الحكم العراقي العميل؟! ماذا لو أنها دافعت ، بقوة ، عن مصالحها الاستراتيجية في

العراق؟! ورفعت ، هناك ، راية السنة؟! ستقولون لي إن إسرائيل ستجتاح الأردن مثلاً؟! أي أنها ستأتي إلى مقبرتها كما يحدث للأميركيين في العراق؟! ثم ستقولون إن الأميركيين يحمون النظام الأردني الذي لا يواجه أي مخاطر داخلية؟! انظروا... إن الولايات المتحدة الأميركية هي التي تحتاج النظام الأردني وليس العكس. ولكي تدركوا ذلك جيداً ، تفحصوا تجربة أميركا في العراق.

وما يحيرني بشدة أن النهج الحكومي الأردني يقبل القيام بأقوى الأدوار في الشرق الأوسط... بلا ثمن!!

كيف نقبل - مثلاً - توقف المنحة النفطية العراقية وكأنه قدر؟! نحن لم نعرف الحرب ضد نظام الرئيس صدام حسين الذي كان يمنحنا 500 مليون دولار سنوياً... بل كنا جزءاً من التحالف ضده! أي إننا تحالفنا ضد أنفسنا!!

كيف نقبل - مثلاً - أن نشطب القرار الدولي 194 هكذا.. مجاناً... وبمبادرة منا؟! هل علينا أيضاً أن ندفع تكاليف التوطين؟! وما يحيرني ويدهشني أن مشكلة الأردن الاقتصادية التي قد تدخله في مأزق اجتماعي - سياسي لا يستطيع أحد أن يقدر تبعاته وتفاعلاته ، هي ، بالحسابات الأميركية ، صغيرة جداً... بل قل تافهة . فكل ما يتطلبه إنفاذ الاقتصاد الأردني من وهدهة العميقة ، لا يتجاوز عشرة مليارات دولار ، أي ما يوازي كلفة الاحتلال الأميركي للعراق في شهرين!! وهذا المبلغ الصغير بالحسابات الأميركية ، يتضمن شطب المديونية الأردنية ، وتمويل جملة المشاريع الإنمائية الأساسية في البلد ، ومن ضمنها قناة البحرين ، وإحداث انطلاقة اقتصادية تكفل إقامة نموذج ديمقراطي ناجح في الشرق الأوسط.

لا يفكر عباقرة المجموعة الاقتصادية استراتيجياً ، ولا حتى فنياً ، بل يتذاكون علينا في إدارة لعبة بائسة من الدوران حول الذات ، وإفقار البلد والناس لحساب الأقلية الكمبرادورية . كيف سيواجه الأردن في الآن نفسه ، استحقاقات سداد المديونية العامة ، وخسارة المنحة النفطية العراقية ، وتمويل الحد الأدنى الضروري من المشاريع الإنمائية اللازمة لاجتذاب الاستثمارات؟ بل كيف يتدبر البنود الاعتيادية في الموازنة العامة؟! وهل تعتقد الحكومة الأردنية ، أن «تلفيق» موازنة 2004 ، هو نموذج لحل استراتيجي؟! ناهيك ، يا أفكاري ، عن حالة الفساد والفساد في الأردن... ونحن ، الأردنيين ، نخجل من أن نقول لحكومتنا كيف تمنحون الولايات المتحدة ، كل

هذه الخدمات الاستراتيجية الثمينة جداً ، وتقبلون ، بعد ذلك ، بمساعدات هزيلة
وبضع مناطق صناعية مؤهلة بالشراكة مع إسرائيل؟! «ما أملهنا» : «المشكلة تكمن في
ونحن نخجل لأننا نأبى أن نساوم على مواقفنا السياسية!! غير أن هذا الخجل لا معنى
له طالما أننا نسير في الركب الأميركي . فلماذا مجاناً؟! «لا» : «في العراق» : «في العراق»
لا يمكننا «الاستمرار» من دون شطب المديونية ، ومن دون المنحة النفطية العراقية ، ومن
دون مساعدات سخية وبالمليارات! هل تستطيعون أن تقولوا ذلك للأميركيين؟! قولوه
رجاء ، الآن ، ضعه على الطاولة . . فأصدقاؤكم في أزمة حقيقية في العراق
وفلسطين . . وهم يحتاجونكم أكثر من أي وقت مضى!! «لا» : «في العراق» : «في العراق»
لماذا لا يدفعون ثمناً عادلاً؟! «لا» : «في العراق» : «في العراق»

٢٠٠٣/١٢/٩

الانتصار النهائي والشامل للكمبرادور الأردني

كشف ملحق صحيفة «العرب اليوم» أمس عن «قصة المرحلة» ، بل قل عن «قصة
القصص» : عطاء تدريب الشرطة العراقية في الأردن . «قصة المرحلة» : «قصة المرحلة»
لقد كنا نعتقد ، واهمين ، بأننا إزاء القصة القديمة ؛ القيام بمهمة «سياسية» لقاء صفقة
مالية للخزينة! صفقة تساعد الدولة على مواجهة الاستحقاقات الصعبة للفاتورة النفطية
المستجدة بعد توقف المنحة العراقية أو تغطية عجز الموازنة المرهقة أصلاً بخدمة
المديونية . «قصة المرحلة» : «قصة المرحلة» : «قصة المرحلة» : «قصة المرحلة»
وكان اعتراضنا ينطلق من البعد الوطني الاستراتيجي ؛ فالشرطة العراقية الآن ، هي
سياج المحتلين وأداتهم في مواجهة المقاومة العراقية ، ولتأسيس نظام عراقي لن نقول إنه
سيكون عميلاً وحليفاً لإسرائيل وسيطاً مسلطاً على العرب ، بل نقول إنه سيكون
بمواصفات سياسية واجتماعية وأمنية تحول بين استعادة العلاقات الثنائية الاستراتيجية
التي كانت بين عمان وبغداد . وإذن فنحن نساهم بأيدينا في تكبيد بلدنا ، خسارة
استراتيجية هي خسارة العراق!
ثم إنه تدخل في الشؤون الداخلية للعراق ، سوف يجعلنا طرفاً في أزمة مديدة لها
استحقاقات ، وتترتب عليها تبعات ، بل إننا - بصراحة - نخسر الوطنيين العراقيين
والعرب السنة . . ولن نربح الآخرين في المعادلة العراقية . إنه باختصار ، خطأ
استراتيجي .

وكنا نظن أن الحكومة الأردنية ترتكب خطأ استراتيجياً من أجل مصالحها التكتيكية! وهنا تحدث المفاجأة: إن ذلك الخطأ الاستراتيجي، بكل أبعاده شديدة الخطورة على البلد وأمنه، وعلى مستقبل العلاقات الأردنية-العراقية، وما تتضمنه من أبعاد سياسية وتنموية وثقافية وأخلاقية، إنما يتم تقديمه على طبق من ذهب إلى شركة خاصة! إذن، فنحن إزاء خصخصة أدوار أمنية وسياسية للدولة الأردنية. . . .

وكنا نحسب أن «الخصخصة» سوف تنتقل بالبلد من «اقتصاد السياسة» إلى «سياسة الاقتصاد». إننا لن نحصل بعد على المال جراء دورنا السياسي، بل حصيلة تصدير السلع والخدمات التجارية، فماذا حصل!! لم نستطع أن نتقدم خطوة واحدة في مجال السلع والخدمات التجارية، بل تراجعنا، وبالمقابل ظل دورنا السياسي والأمني مطلوباً. . . . ولكننا-انسجماً مع «الخصخصة»- تنازلنا عنه. . . إلى القطاع الخاص.

شركة خاصة محلية هي وسيط بين سلطات الاحتلال الأميركي في العراق وبين شركة أميركية تدير لحساب المحتلين عملية تدريب الشرطة العراقية، وذلك على الأراضي الأردنية، وبموافقة وتشجيع الحكومة الأردنية التي تقدم الحماية والقرار السيادي والتسهيلات للصفقة، مقابل أقل من 3% من قيمتها الإجمالية!!

غير أن للقصة بالطبع، وجهها الإيجابي، فالعملية سوف تؤمن مئات فرص العمل للأردنيين العاطلين!!!

نحن إذن، بإزاء الانتصار الشامل والنهائي للكمبرادورية في الأردن! ومع عطاء تدريب الشرطة العراقية نكون قد حصلنا كذلك على القصة الكاملة، التي تشرح وتجسد مفهوم الكمبرادورية الأردنية في تشابكاتها العولمية.

الكمبرادوري هو وكيل محلي لشركة/ مصلحة أجنبية، وقد وسع الكمبرادوري الأردني نطاق نشاطه، فأصبح وكيلاً محلياً للاحتلال الأجنبي في بلد ثالث، ووسيطاً/وكيلاً على النطاق الدولي، لشركة في المركز الإمبريالي. ونلاحظ هنا، أن مجالات النشاط الكمبرادوري لم تعد محدودة بخدمات النقل أو التزويد كالسابق، أو إدارة نشاط اقتصادي محلي كما هو معهود، بل امتد النشاط ليشمل «التدريب العسكري». . . في إطار مشروع سياسي على المستوى الإقليمي!! أليس ذلك . . . إبداعاً.

المآزق الأميركي في العراق يتجدد (1 - 2)

في النصف الأول من تشرين الثاني الماضي ، حدث تحول رئيسي في تكتيكات الاحتلال الأميركي في العراق . ولم يحدث ذلك ، فقط ، جراء التصاعد المنسق النوعي لعمليات المقاومة العراقية خلال شهر الجهاد «رمضان المبارك» ، بل أيضاً وبالقدر نفسه ، جراء الضغط الفكري والسياسي الكثيفين اللذين تعرضت لهما إدارة بوش الصغير ، من قبل النخبة الأميركية ، والتي - أي النخبة - أظهرت ميولاً انهزامية مبكرة في أعقاب أولى بوادر الفلتان الأمني في العراق .

لقد توصلت إدارة بوش الصغير إلى تبني قناعات سياسية ونصائح عملياتية ، كانت متداولة في الصحافة الأميركية منذ ثلاثة أشهر على الأقل . ويمكن تلخيصها بالآتي :

1 . المشكلة الأمنية في العراق ، بالأساس ، سياسية . ولا يمكن التعاطي معها إلا على المستوى السياسي .

2 . المقاومة العراقية المسلحة ليست نشاطاً معزولاً «بقايا النظام السابق ، اليائسة» ، بل هي ، من جهة ، خصبة الإمكانيات ومنظمة وتتمتع بقدرات استخباراتية مؤثرة ، وهي من جهة أخرى ، تتحرك في وسط اجتماعي صديق . ولذلك يواجه المحتلون مصاعب جمة في اكتشاف ومطاردة واعتقال المقاومين الذين «يقاتلون من منزلهم» أي أنهم يشبكون مع المحتلين ثم يعودون إلى الاندماج في وسطهم الاجتماعي .

3 . إن الخزان الاجتماعي والسياسي والتنظيمي للمقاومة ، يتمثل في «العرب السنة» الخائفين على مصيرهم في «العراق الجديد» ، ويقاتلون بالتالي ، وباستماتة ، دفاعاً عن وجودهم ودورهم ومصالحهم .

4 . وعلى الرغم من أن طابعها الغالب هو الطابع «العربي - السنّي» ، فإن المقاومة العراقية المسلحة تضمّ فعلياً كل ألوان الطيف العراقي ، وهي ، على كل حال ، تمارس - وستمارس أكثر فأكثر - الهيمنة السياسية في العراق ، لأنها تستجيب لنوازع الوطنية العراقية التي أذلها الاحتلال الذي يظهر وكأنه مستمر إلى الأبد .

وبناءً على المنطلقات السابقة ، انجهدت إدارة بوش الصغير إلى اتباع تكتيكات جديدة :

1 . خلق إطار سياسي جديد على أساس تسريع وبرمجة نقل السلطة إلى العراقيين . وقد تم الإعلان ، عاجلاً ، عن اتفاق بهذا الشأن تم إملأؤه على «مجلس الحكم» .

2. الاستعداد للتفاهم مع السنّة العربية لمنحها حصة أكبر من ترتيبات السلطة العراقية الجديدة . وقد باشرت الإدارة المدنية الأميركية في العراق ، مساعي حثيثة في هذا الاتجاه .

3. وفي الوقت نفسه ، باشرت قوات الاحتلال سلسلة من عمليات المطرقة الحديدية ضد المجتمعات المحلية للمقاومة في خطة واسعة النطاق للعقاب الجماعي ، شملت هدم مئات المنازل واقتلاع آلاف الأشجار ، واعتقال عشرات الألوف والتعذيب الجسدي «نجم عنها أكثر من 500 شهيد وأكثر من 500 معاق» والقتل العشوائي ، وقصف الأحياء السكنية ، بالمدفعية والدبابات والطائرات .

4. تسريع نقل المهمات الأمنية - إلى الشرطة العراقية ، والشروع في بناء جهاز استخبارات بالتعاون الوثيق مع التشكيلات الأمنية - «العراقية» التابعة للمخابرات الإيرانية «خصوصاً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» وقد نفذت هذه مئات عمليات الاغتيال للبعثيين وكوادر نظام البعث .

5. فرض تعميم إعلامي كثيف على الأحداث في العراق ، وخصوصاً أعمال المقاومة بما في ذلك شل الفضائيات العربية ، والترويج الدعائي لفكرة أن «الوضع الأمني يتحسن» .

ويأمل الأميركيون ، من وراء كل تلك التكتيكات المتداخلة ، أن يتمكنوا من إدماج العرب السنّة في المشروع السياسي الأميركي للعراق الجديد «عن طريق تكثيف استخدام أسلوب العصا والجزرة» ، وعزل المقاومين البعثيين ، وبسط الأمن ، وتكوين حكومة عراقية مستقرة في أقرب فرصة ، بحيث يستطيع بوش الصغير أن يقدم «قصة نجاح» في العراق للناخبين الأميركيين ، وتجديد رئاسته . فهل تسير الأمور في هذا السياق؟! سنرى غداً .

٢٠٠٣/١٢/١١

المآزق الأميركي في العراق يتجدد (2-2)

اصطدم «الإطار السياسي الجديد» الذي اقترحه الأميركيون ، لإنشاء حكومة سيدة في العراق ، بعقبة كأداء . فالمرجع الشيعي الأعلى (السيستاني) اشترط ، قبل كل شيء ،

انتخابات عامة . وهو يريد لها ثلاثة أسباب :

1. إسباغ الشرعية على النظام العراقي الجديد - طائفي الطابع ، خصوصاً وأن نواته الراهنة المتمثلة في مجلس الحكم لا تحظى بأية شرعية ، وطنية أو دينية ، وهي تركز ، كلياً ، إلى قوة المحتلين . وهو وضع مهدد ، ويهدد استمرار هيمنة المراجع الدينية على الجماهير الشيعية ، ويشجع انتقال أوساط متزايدة من هذه الأخيرة إلى صفوف المقاومة العراقية المسلحة .

2. التحرر من السيطرة الأمنية - السياسية لـ «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» الذي يلعب بسبب ارتباطاته المزدوجة مع المخابرات الإيرانية ومع المحتلين ، دوراً استبدادياً إرهابياً في أوساط الطائفة الشيعية ، ويمنع ، بالمراقبة والاعتقال والاعتقال ، الأصوات الوطنية أو المخالفة .

3. تسوية التمثيل الشيعي بين الأطراف المتصارعة (المجلس الأعلى ، تيار الصدر ، حزب الدعوة ، المرجعيات . .) وانضباطها من خلال حصصها الفعلية في البرلمان المنتخب .

ومن الواضح أن «المجلس الأعلى . . » يرفض صيغة الانتخابات العامة المبكرة ، لأنها تجهض سيطرته ، وتخفف حصته ، وتضعف دوره . وربما كان «مثلو» العرب السنة ، في «مجلس الحكم» - هم الآخرون - حذرين إزاء انتخابات عامة قد تطيح بهم ، مثلما قد تكرر أغلبية شيعية مصطنعة .

وعلى كل حال ، يريد التحالف الإيراني - الكردي ، تجاوز هذه العقبة ، وسواها ، بالقفز على السلطة ، وتأسيس نظام إرهابي حديدي نواته من الميليشيات الكردية والميليشيات التابعة لـ «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» . ويتعهد عبد العزيز الحكيم ، باسم طهران ، للأمرين ، بأن قوات بدر المتحالفة مع البشمركة ، سوف تحسم الوضع الأمني في العراق . ولا توجد معلومات حول ما إذا كان مسعود البرازاني ، شريكاً في ائتلاف الطالباني - الحكيم . فهل سيوافق الأميركيون الذين يداهمهم الوقت ، على هذه الصيغة الإجرامية؟! ليس بعد . ولكنهم ، خصوصاً إذا فشلت محاولاتهم لاستيعاب العرب السنة وعزل المقاومين ، قد يمنحون ائتلاف الطالباني - الحكيم ، «عطاء» الأمن العراقي ، وهو ما سيفجر الموقف كله ، للأسباب التالية :

1. إن الأقسام المسالمة أو المحايدة من العرب السنة ، ستنخرط ، عندها ، في القتال ، وستندلع حرب طائفية .

2. إن تيار الصدر لن يقف مكتوب اليدين، وهو يرى منافسيه في «المجلس الأعلى . . .» يؤسسون سلطة القوة. وعندها، فإن «جيش المهدي» سوف يتحوّل من ميليشيا سياسية إلى ميليشيا عسكرية.
3. وسيكون هناك تفاعلات كهذه على مستوى العراق كلّ، سبق أن شاهدناها في لبنان.

- المطرقة الأميركية على المجتمعات المحلية للمقاومة العراقية من شأنها، بالطبع، أن تفرض على المقاومين، التراجع التكتيكي، فرجال حرب العصابات لا يواجهون القوات النظامية وهي في حالة هجوم، ليس فقط حفاظاً على قواهم . . . ولكن أيضاً لأنّ انشغال قوات الاحتلال بعمليات حربية يحقق أهدافهم الأساسية، وهي:
1. وضع قوات الاحتلال في حالة العمليات الحربية من دون توقف، فإذا توقفت هاجموا.
 2. التعبئة السياسية لجماهير المقاومة، واستقطاب المزيد من الشباب للمشاركة في عملياتها.
 3. الإدانة الأخلاقية والسياسية للمحتلين، و تعرية عملائهم، والتشكيك بترتيباتهم السياسية.

مشكلة الأميركيين في العراق ليس لها حل، وذلك:

1. لأن استراتيجية حرب العصابات المنظمة المصممة لا يمكن هزيمتها.
2. ولأنّ الدولة الوطنية العراقية لها من الصلابة والتجذّر التاريخيين ما يجعل انقراطها صعباً . . . وجمع تناقضاتها أصعب!

سيجد الأميركيون أنفسهم، شهراً وراء شهر، لا سنة وراء سنة، أكثر تورطاً في العراق، غارقين أكثر فأكثر في مشكلاته الأمنية والسياسية، وعاجزين عن تحقيق «التزاماتهم» المعلنة، ليس في بناء «عراق ديمقراطي موحد»، بل في تشكيل نظام سياسي رشيد في البلد، وبسط الأمن، وتحقيق الاستقرار الكافي لنهب الثروات العراقية.

ولن يتمكن الأميركيون من تقديم «نموذج ديمقراطي» للعرب والمسلمين في العراق، بل

سيغرقون في الانحطاط الأخلاقي للمحتل المخرب المجرم السفاح . أميركا تخسر «القلوب والعقول» في العراق ، وفي العالمين العربي والإسلامي ، وفي العالم ، وتظهر ، على حقيقتها ، بوصفها امبراطورية الشر والقوة الحمقاء التي تسيطر على الأرض والسماء ، ويستطيع مئات من الرجال الشجعان ، شلها وإذلالها . . وهزيمتها!

٢٠٠٣/١٢/٢١

لنلا نموت قهراً !!

طلبت موعداً عاجلاً من وزير الداخلية ، المهندس سمير الحباشنة ، لكي أدم طلب حزب «الجبهة الدستورية» ، تنظيم مسيرة سلمية ، تحت عنوان : «الحرية والكرامة للشعب العراقي» . وقد تجاهل معالي الوزير ، طلبي ؛ مثلما تجاهلت وزارة الداخلية ، الرد على طلب «الجبهة الدستورية» حتى الآن . وهي تستطيع ، بموجب القانون ذي المضمون العرفي ، أن تؤجل الرد إلى اللحظة الأخيرة (24 ساعة قبل موعد المسيرة) وهذا يعني ، واقعياً ، تفويت الفرصة على الجهة المنظمة لاستقطاب المشاركين ، أو إغراقها في الحزن والقنوط ، أو دفعها إلى نشاط محموم بكلل بالرفض !!

إن قانون الاجتماعات العامة الحالي ، يسلب من الأردنيين ، فعلياً ، الحق الدستوري الصريح بالاجتماع وتنظيم المسيرات السلمية . وهو يدفع الأحزاب إلى البقاء في المكاتب ، بعيداً عن الشارع والناس . إن الحكومات في بلادنا ، كما هو معروف ، لا تحب المسيرات أو التجمعات ، بل هي لا تحب أن يعبر المواطنون ، أفراداً وجماعات ، عن مواقف سياسية ، بحيث تظل السياسة حكراً على الأقلية الحاكمة والتصريحات الرسمية .

منذ سقوط بغداد في 9 نيسان الماضي ، أجفلت الأحزاب الوطنية ، خوفاً ، وجمّدت كل نشاطاتها الجماهيرية ، إلا أن الأردنيين - بعد أسر الرئيس صدام حسين وإظهاره على الفضائيات في صورة مهينة - أصبحوا في حاجة ماسة إلى التعبير عن غضبهم على الغزاة الأميركيين ، وتضامنهم مع الشعب العراقي والمقاومة العراقية ؛ وذلك ، بدلاً من اجترار القهر ، والبكاء حتى الموت . . مثلما حدث ، بالفعل ، مع سيدة أردنية لم تحتل الإهانة .

لا أعرف إذا كانت الحكومة الأردنية تدرك حجم مشاعر السخط لدى الأردنيين . ربما كانت الهوة بين النخبة الحاكمة ومحيطها البرجوازي ، وبين الناس ، من الاتساع ،

بحيث أن الحسابات لا تتطابق، وهو ما يشير الأسئلة حول جدية المشروع الحكومي للحوار الوطني. فالحوار - على الخلافات - لا يمكنه أن يبدأ، إلا من شراكة وجدانية. وهذه غائبة تماماً. *المسألة هي أن الحوار الوطني ليس هو الهدف، بل هو الوسيلة.* إن المحتلين الأميركيين يمارسون في العراق، الأساليب الشارونية الإجرامية وبصورة مضاعفة، ابتداء من هدم المنازل وتجريف النخيل، ومروراً بالحصار والاعتقالات الجماعية، وانتهاء بارتكاب المجازر. ومع ذلك، لم تبادر الحكومة الأردنية، مرة واحدة، إلى التعبير عن مشاعر الأردنيين باستنكار هذه الجرائم، والمطالبة بوقفها، بل إنها أجازت لشركة خاصة، تدريب «الشرطة العراقية» على الأراضي الأردنية. وهذه «الشرطة» - كما هو معروف - ليست سوى أداة بيد المحتلين للتكيد بالشعب العراقي وتخطيط مقاومته المشروعة. *المسألة هي أن الحوار الوطني ليس هو الهدف، بل هو الوسيلة.* وإذا كانت الحكومة الأردنية، مقيدة عن التعبير، ومضطرة إلى «التعاون» مع المحتلين، فإن الشعب الأردني ليس مقيداً، وهو يتمتع بالحقوق الدستورية اللازمة للتعبير عن نفسه بحرية. وإذا أصرت السياسة الرسمية على اتجاهها المؤيد للاحتلال الأميركي في العراق، وهيئاته غير الشرعية، وتابعت، في الوقت نفسه، عرقلة حرية الأردنيين في قول كلمتهم في هذا الشأن، فإن الوعود «الديمقراطية»، برمتها، سوف تفقد مصداقيتها.

وأنا أأمل أن تنتبه الحكومة الأردنية، عاجلاً، إلى أنه من غير الممكن أن تستمر في تجاهل المشاعر الوطنية الأردنية. فهذه، في النهاية، حقيقة سياسية، وستعبر عن نفسها بطريقة أو بأخرى. ومن ذلك التباطؤ في العمل، وتدني الإنتاجية، وشيوع روح السخرية إزاء مشاريع الإصلاح والحوار والدمقرطة. *المسألة هي أن الحوار الوطني ليس هو الهدف، بل هو الوسيلة.* وبصفتي وطنياً أردنياً متجذراً، أريد التأكيد على أن ثمة فارقاً نوعياً بين إيماننا العميق بالكيان الوطني الأردني وشرعيته التاريخية وقدرته على الحضور والتطور، وبين النظرة غير الواقعية التي تظن بأنه يمكن فصل الأردن عن أمته وقضاياها. وهذه ليست قضية عاطفية، بل هي قضية سياسية مئة بالمئة. فللأردن مصلحة استراتيجية في استقلال العراق وقيام حكم وطني عروبي في هذا البلد الذي يمثل عمقنا الأمني وشريكنا التنموي الأول. كذلك، فإن استقلالنا، بل وجودنا الوطني كله، لن يكون آمناً، طالما

أن العراق محتل، وسورية مهددة.. وفلسطين ممزقة، أرضاً وشعباً وكياناً.

٢٠٠٣/١٢/٢٢

www.albasrah.net

الفيلم الأميركي الساذج «صدام أسيراً» لم يصمد لـ 48 ساعة. لقد استيقظت العقول والضمائر من هول الصدمة، وتبين للقاصي والداني، أن سيناريو الفيلم مفبرك مئة بالمئة، بينما ترسخ الاشمئزاز من الانحطاط الأخلاقي للامبراطورية المهزومة في العراق.

لقد أصبح مفروغاً منه، الآن، أن الرئيس صدام حسين، وقع في الأسر منذ ما لا يقل عن شهر، وتم تصويره تحت تأثير مخدر، وفي وضع مدروس من قبل خبراء نفسيين وإعلاميين، بهدف إحداث صدمة تروّع المقاومين العراقيين والمواطنين العرب.

ولا نعرف بالضبط، كيف تمت عملية الأسر، فهناك رواية عراقية «تم تأكيدها من مصادر مختلفة» تقول إن الرئيس ورجاله قاوموا حملة أميركية كبيرة في معركة حامية الوطيس انتهت برشق المقاومين بقنابل الغاز المخدر «المحرمة دولياً»، وهناك رواية من المخابرات الإسرائيلية تقول إن الرئيس صدام تعرّض لخيانة بعض حراسه في 2003/11/16، وسوف تأتينا الأيام القادمة بالأخبار والتفاصيل، وسوف تنكشف في النهاية، الحقيقة الكاملة للواقعة، مثلما انكشف الفيلم الأميركي عن إسقاط تمثال الرئيس في ساحة الفردوس يوم 2003/4/9. وقد كان ذلك عرضاً مرتباً بصورة مسبقة بمشاركة 150 مأجوراً من كومبارس أحمد الجلبي.

مرة أخرى، تسقط المصدقية الأميركية في الوحل! وتسقط معها الميليشا الإعلامية التابعة للامبراطورية، في وهدة الكذب والتضليل، من دون التزام بأدنى معايير المهنية أو أدنى معايير الضمير والشرف الإنسانيين، والأدهى أن هؤلاء العملاء والجبنة والخبراء في لعق الأحذية والتطبيع، لا يجدون - مثل أي محترفة - حرجاً في وصف الرئيس صدام، بالجن!! أنا أقترح عليكم، ببساطة، أن تقاطعوهم. كذلك: أفلخوا الفضائيات! أديروا لها ظهوركم، ولا تغتروا بما يظهر عليها من «مناقشات حرة» هدفها التضليل! وتحضير الأذهان لاستقبال الأفلام الأميركية في موعدها!!

نحن لا نحصل على الأخبار أبداً من الصحافة والفضائيات، بل على تغطيات مبرمجة

أميركياً ، لذلك أدعوكم إلى توسيع نطاق ثغرة الحقيقة في جدار التعقيم الإعلامي ،
بمتابعة الموقع الإلكتروني التابع للمقاومة العراقية : www.albasrah.net

و حين نحصل على الأخبار والمعلومات الحقيقية ، سيكون بإمكاننا أن نميز الأسود من
الأبيض . وفي كل الأحوال ، فإنني أقترح على القراء الأعزاء ، التسلح ، دائماً ،
بالروح النقدية إزاء الإعلام المرئي والمكتوب ، وتمحيص المعطيات ، والتساؤل حول
اتساقها المنطقي الداخلي ، والمشاركة في التفكير بدلاً من التلقي السلبي ، وأمل أن
يكون ذلك أساساً للإقدام على المشاركة في العملية السياسية الوطنية والقومية
والإنسانية ، بدلاً من الاسترخاء أمام المؤثرات السمعية البصرية والشلل النفسي
والسياسي .

وإنه لمن المؤسف أن الغزاة الأميركيين استطاعوا أن يبيعونا فيلمين بتذكرة واحدة خلال
بضعة أشهر ، وإذا كنتم تذكرون ، فإن فيلم 2003/4/9 كان صدمة نفسية - إعلامية
تبددت مع انطلاق المقاومة في الأيام التالية ، ووقتها انبرت الميليشيات الإعلامية والكتبة
الأغبياء في إثرها تدعو الأمة إلى الركوع ، وتهاجم صدام حسين لأنه «فر» من العراق ،
ولم يقاوم !! وفي 12/14 يتكرر المشهد نفسه : فيلم «استسلام» صدام حسين المقاوم
على أرض العراق . . . وتنطلق الأقلام نفسها في زفة شبيهة !! وفي الحالتين ، علينا أن
نتنبه إلى أن الهدف واحد . وهو تحطيم روح المقاومة المسلحة في العراق ، وروح
المقاومة المعنوية والسياسية في العالم العربي . ولا تستصغر دورك ، عزيزي القارئ ،
فأنت عندما تكره الغزاة الأميركيين ، تقاوم ! وعندما تهلّل للمقاومين . . . تقاوم . فماذا
ينقصك لكي تصبح فاعلاً؟ ابحث عن المعلومات بنفسك ! وفكر ملياً إذا كان من حق
كاتب أو «خبير» باع وطنه وهويته وشرفه ، وهلل للاحتلال ولإسرائيل وللوطن
البديل . . . إذا كان من حقه الأخلاقي أن يصف الرئيس صدام بـ «الجن» ! بل إذا كان من
حقه أصلاً ، أن يناقش القضايا الكفاحية !

عقلك هو سلاحك ! فكر وحلل وشارك ! كيف ؟ اكتب للصحافة العربية والغربية ،
أرسل المعلومات التي تحصل عليها إلى أصدقائك بالبريد الإلكتروني أو باليد . ثابر ،
على إرسال الاحتجاجات إلى كل المنابر العربية والدولية . طالب جامعة الدول
العربية ، وحكومتك ، بإدانة البربرية الأميركية في العراق . احتج لدى الأمم المتحدة
ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ! اكتب ! تبرع للعراق ! قل كلمتك

ولا تمس . . . ثابر أنت ، أيضاً ، يمكنك أن تكون مقاوماً من موقعك في كفاح الأمة ، ضد
الهجمة الإمبريالية - الصهيونية .

المقاومة العراقية مستمرة صاعدة تمشي بثقة في سياق استراتيجية النصر ، فلنعجل
بانتصارها من أجل العراق . . . ومن أجلنا !
وفي هذا السياق فإن الاحتجاج على التصوير المهين للرئيس صدام ، بصفته - وبغض
النظر عن كل الانتقادات الممكنة لسيرته السياسية - رمزاً وطنياً عراقياً وقومياً عربياً ، هو
احتجاج ينبع من الضمير الشخصي ، ولا بد من إعلائه ، فردياً وجماعياً .
أما أولئك الذين في قلوبهم مرض الماسوشية والهوان والعمالة . . . فماذا سيفعلون
عندما يحول الرئيس الأسير «محاكمته» إلى محاكمة للاستعمار الأميركي
وسياساته . . . وإلى نداء قومي للمجابهة . . . والكفاح ؟!
صدام رئيساً محاصراً . . .
صدام مقاوماً بالسلح . . .
صدام مقاوماً بالكلمة . . .

لا يستطيع الإنسان الشريف ، والعربي المخلص ، إلا أن يصطف إلى جانبه في هذه
المعركة العراقية - العربية - الكونية ضد امبراطورية الشر .

٢٠٠٤/١٢/٢٤

مقبرة جماعية حديثة في الفلوجة ٩!

إثر الإعلان عن وقوع الرئيس صدام حسين في الأسر في 2003/12/14 ، هب أهالي
عدة مدن عراقية للمشاركة في مظاهرات عنيفة ، تأييداً للرئيس الأسير ، واحتجاجاً على
عرض صورته بطريقة مهينة . وقد كانت هذه المظاهرات في مدينة الفلوجة من القوة
بحيث اضطرت القوات الأميركية إلى مغادرة مواقعها ومعسكراتها في المدينة المقاومة ،
على عجل ، تخاشياً لغضب الجماهير المسلحة . وحين قامت جموع من الأهالي بمداومة
معسكر أميركي في الفلوجة ، أخلته القوات الغازية المرعوبة ، من دون احتياطات ،
فوجئ العراقيون بوجود مقبرة جماعية حديثة في أرض المعسكر ، دفن فيها أشخاص
من دون إعلان أو شواهد قبور أو شهادات وفاة . وقد صورت فضائية (LBC) الموقع ،
وبث الخبر ، لمرة واحدة ، في إحدى نشراتها ، ولم تكرر ، كما لم تنشره صحيفة

«الحياة» - كالعادة - في اليوم التالي . **الأميركيون يفتقدون الغزاة** .
إن وسائل الإعلام العربية تخضع - كما هو معروف - إلى مونيتر مراقبة . وهو يتدخل ، بطريقة أو بأخرى - ولكن بانتظام - لمنع تكرار أي خبر ضار ، قد يفلت من قيود التفاهات التي توصلت إليها واشتطن مع الفضائيات والإذاعات العربية . ولذلك فإننا كثيراً ما نسمع أو نشاهد خبراً عراقياً لا يتكرر في النشرات التالية . وإذا كانت الضغوط تقع ، بالدرجة الأولى ، على فضائيتي «الجزيرة» و «العربية» الأكثر انتشاراً واللتين لم تعودا تزوداننا بتغطيات موضوعية عن الأحداث في العراق ، فإن الفضائيات الأخرى ، تقع تحت طائلة الضغوط والمراقبة معاً .
ومع ذلك ، وبالنظر إلى فداحة مضمون التقرير الذي بثته (LBC) ، لمرة واحدة ، فقد أردت التأكد من صحته ، مخافة أن يكون عدم تكرار بثه ناجماً عن اعتبارات مهنية . وقد هاتفت مراسل (LBC) في عمان ، الزميل باسل الرفايعة ، وبواسطته هاتفت مراسلها في العراق ، الزميل إبراهيم خياط . وقد أكد لي صحة التقرير ، وتصوير جثة عراقي مقتول حديثاً في كيس بلاستيكي في المقبرة غير الشرعية ، في المعسكر الأميركي .

ولم يتسن للإعلاميين ، بعد ذلك ، إجراء أي تحقيق في الموضوع الذي تم «إقفاله» . وسنظل - ربما لوقت طويل - لا نعرف شيئاً عن المقابر الجماعية التي يقيمها الغزاة الأميركيون في معسكراتهم لإخفاء جثامين ضحاياهم من العراقيين ، وكذلك - ربما - لإخفاء جثامين قتلاهم من الجنود الأميركيين غير المجنسين والمرزقة .
فضيحة بحجم الجريمة الكبرى تلك التي يرتكبها الأميركيون ضد الإنسانية في العراق . وفضيحة أكبر للعرب والأوروبيين الذين يصمتون ، ويقبلون - ضمناً أو علناً - الاحتلال الأميركي في العراق ، وهبثاته وجرائمه !! وفضيحة مضاعفة لأولئك الذين طالما جلدونا بمقابر جماعية ، حقيقية أو متخيلة ، خلفها النظام العراقي السابق ، ولكن «ضمائرهم» لا تحركها المقابر الجماعية الجديدة التي ينشئها السادة الأميركيون !
لقد تجاوز عدد الأسرى العراقيين ، 23 ألفاً . وهناك إحصاءات تشير إلى سقوط الآلاف من العراقيين بين قتيل وجريح في هذه الحرب الأميركية المستمرة ضد الشعب العراقي ، عداك عن هدم المنازل واقتلاع النخيل وتدمير البيئة . . . والآن هناك ، أيضاً ، المقابر الجماعية .
هل سيغفر العراقيون للعرب ، حكومات وشعوباً ، هذا الصمت المخزي عن الإجمام

الأميركي في العراق؟! هل نغفر لأنفسنا هذا الخنوع أمام مشهد الموت الجماعي . . . بلا شواهد أو بواكي في البلد الشقيق .

بعد ثمانية أشهر من سقوط بغداد، أصبح واضحاً أن المشروع السياسي الأميركي في العراق في أزمة عميقة، يحاول المحتلون المجرمون، الخروج منها بالتدمير الفيزيائي لجماهير المقاومة، وبالتدمير السياسي لوحدة الشعب العراقي، وتفسيخه طائفيًا وإثنيًا. فهل ما يزال بيننا من يعتقد بأن الاحتلال الأميركي «ضروري» في العراق، لمنع الحرب الأهلية؟! إن الاحتلال الأجنبي هو الذي يخلق الأسس لتقسيم العراق، ويشجعها، حفاظاً على وجوده، ولتلافي هزيمة حتمية، في المغامرة العراقية. وربما أنه لن يقتنع بهذه الهزيمة، قبل أن يرتكب الجريمة الكاملة في العراق. فهل نسمح بذلك؟! منذ الإعلان عن أسر الرئيس صدام، لم تتوقف أعمال المقاومة العراقية، بل إنها تشهد الآن، تصاعداً، فمنذ 12/14 ولتاريخه، نفذ المقاومون العراقيون مئات العمليات ضد قوات الاحتلال الأميركي، وأوقعوا عشرات القتلى والجرحى في صفوفه، وكبدوه خسائر متزايدة في الآليات، وسط تصاعد غضب عارم بين جماهير المقاومة. إن التعقيم الإعلامي على نشاط المقاومة العراقية المستمر والمتصاعد لا يلغي المغزى السياسي للأحداث. وهو يشير، باختصار، إلى أن المأزق الأميركي في العراق، ما يزال قائماً، ومرشحاً أكثر من ذي قبل للتفاعل مع التعقيدات العراقية والإقليمية. وهو ما يضاعف على عاتق حكومتنا مهمة عاجلة وضرورية، هي الضغط العلني على الأميركيين لوقف جرائم الإبادة ضد المدنيين في المثلث السني، وإتاحة المجال أمام الإغاثة الإنسانية للمناطق المنكوبة.

المقاومة العراقية تستعيد المبادرة وتتجاوز «المثلث السني»

٢٠٠٤/١٢/٢٨

عادت وتيرة العمليات المسلحة ضد الاحتلال الأميركي في العراق، إلى المستوى الذي بلغته عشية الإعلان عن وقوع الرئيس صدام حسين في الأسر. هل يثبت هذا أن الرئيس لم يكن يقود المقاومة؟! إذا قصدنا بالقيادة، الشؤون التنظيمية والميدانية، فهو لم يكن له دور عملياتي، غير أنه أصبح معروفاً أن بنية المقاومة العراقية وتشكيلاتها موجودة بقرار من القيادة العراقية، منذ وقت ليس قصيراً. كذلك، رأينا أن للرئيس

حضوراً سياسياً مؤثراً فيما يعرف بـ «المثلث السنّي» وأوساط المقاومين . وقد كان للإعلان عن وقوع الرئيس في الأسر، آثار نفسية عابرة . ومن الواضح أن المقاومة العراقية قد استوعبت هذه الصدمة المعنوية مثلما استوعبت الهجوم الأميركي المضاد، واستعادت حيويتها، بل وقدرتها على توجيه ضربات موجعة مثلما حدث في كربلاء أمس .

والسؤال الرئيس الآن هو : هل أوجدت المقاومة العراقية لها شبكة في هذه المدينة الشيعية المقدّسة، أم أن منفذي العمليات الاستشهادية الكفؤة قد جاءوا من خارجها؟! وعلى كل حال ، فقد لاحظنا، يوم الجمعة الماضي، حصول تطوّر سياسي هام جداً - وكان متوقّعا غداً وقوع الرئيس في الأسر - يتمثل في اتساع دائرة التأثير الأخلاقي والسياسي للمقاومة العراقية المسلّحة خارج أطر ما يسمّى بـ «المثلث السنّي» إلى الأوساط الشيعية . فلأول مرّة يعلن أحد آيات الله، تأييده الصريح للمقاومة المسلّحة ضد الاحتلال ، حين فآخر آية الله أحمد البغدادي ، في خطبة له في مدينة الصدر ببغداد، بعمليات مسلّحة تحدث فعلاً في الديوانية والعمارة والحلّة والبصرة - وهي مدن ذات غالبية شيعية - ضد المحتلّين . وقد ألمح آية الله البغدادي ، بقوة، على أن المقاومة المسلّحة ليست محصورة في المثلث السنّي ، واعتبر أن هناك تعميماً مقصوداً من قبل وسائل الإعلام على المقاومة المسلّحة في المناطق الشيعية . وبغض النظر عن حجم الظاهرة التي يشير إليها البغدادي ، فإنّ الذي يهمنا هو انتصار فكرة المقاومة المسلّحة وتفوقها الأخلاقي، بحيث أصبحت المشاركة فيها عنواناً للوطنية . وطالما أن الفكرة انتصرت ، فإنّ الأفعال ستأتي .

ولم يكتف آية الله البغدادي بالإعلان عن وجود مقاومة مسلّحة في المناطق الشيعية، بل دان، صراحة، «مجلس الحكم» العميل، بصفته مجلساً طائفياً، ويعمل على تقسيم العراق . وهكذا ظفرنا، أخيراً، بصوت وطني عراقي متماسك من بين آيات الله الذين لم نعرف منهم، حتى الآن، سوى عملاء أميركا وعملاء إيران . . أو ذلك الصوت المتردّد المتقلقل الذي يمثله مقتدى الصدر .

ها هو ذا صوت عربي شيعي وطني عراقي معاد للطائفية وللاحتلال معاً، ويدعو إلى المقاومة المسلّحة، وإلى النضال من أجل وحدة العراق، وليس لدينا شك بأنّ هذا الصوت سيعلو وستدعمه أصوات أخرى . وهذه نتيجة حتمية لصعود واستمرار المقاومة العراقية التي راهنا منذ البداية أنها ستهيمن على الحركة السياسية العراقية،

وستعيد تشكيل الوطنية العراقية ووحدة الشعب العراقي والدولة العراقية .
وعلىنا هنا أن نتوقف لنشير إلى أن التيار الوطني العراقي العريض ، يتشكل بالأساس من مثقفين من كل الطوائف ، بل إن للمثقفين التقدميين من الأوساط الشيعية ، مواقع مؤثرة في هذا التيار الذي يستعيد الآن - بفضل المقاومة - مواقعها ، ويغدو منظوره الوطني العراقي العروبي ، أكثر فأكثر ، القوة المعنوية الأساسية في العراق المقاوم .
إذن ، لا بد أن نصحح خطأ شائعاً وقاتلاً معاً فيما يتصل بالمقاومة العراقية ، فليس «السنة» بصفتهم طائفة هم الذين يقاتلون في العراق ، بل التيار الوطني العروبي الذي بقي قوياً في صفوفهم بسبب ملاسبات عديدة لا مجال لشرحها الآن . وإذا كانت بنى المقاومة التي أسسها النظام العراقي السابق موجودة بصورة رئيسية ، في المنطقة السنّية ، فهي تعمل وفق منظورات وطنية عراقية عروبية لا طائفية . أما القوى الطائفية السنّية فهي لا تقاوم ، بل تبحث عن حصة في «الكعكة» . ولذلك فهي اغتمت وقوع الرئيس صدام حسين في الأسر ، لتبادر إلى تأسيس مجلس طائفي هو «مجلس شوري أهل الجماعة والسنة» لكي يكون مرجعية طائفية للتفاوض مع الأميركيين .
الوطنية العراقية تنبذ الطائفية بصورة حتمية ، فهي تسبب التعدد الطائفي المذهبي في العراق العربي ، وهذه الوطنية أسست ذاتها على منظور وطني علماني توحيدى ، وهو المنظور الذي لا يكون ، بعد ، مجرد منارة عربية مثلما كان دائماً ، بل منارة عالمية للنضال ضد الامبراطورية الأميركية .
ويبقى أن نلاحظ - بإجلال كبير - المرونة التنظيمية والقدرة القتالية العالية للمقاومين العراقيين ، وتجزهرهم وروح التضحية غير المسبوقة التي يبدونها في مواجهة (ماكنة) عسكرية غير مسبوقة في التاريخ من حيث إمكاناتها وقوتها . إن هؤلاء الأبطال تلامذة هوشي منه وصدام حسين ، يحققون ، بنجاح باهر ، الأهداف التكتيكية للمقاومة ، والمتمثلة في إشغال قوات الاحتلال بصورة دائمة في عمليات حربية مستمرة ، هجومية أو دفاعية ، وإنهاكها ، ومنعها من الاستقرار ، أو إقامة علاقات اعتيادية مع المجتمع العراقي ، وتخريب خططها السياسية وعرقلة مشاريعها ، ما يضعها في النهاية أمام خيار وحيد هو الانسحاب من دون قيد أو شرط .
وإذا ما استمرت المقاومة العراقية على هذا المستوى من الكفاءة - وهي ستستمر - فإنّ الهدف التكتيكي التالي ، سيكون الانتفاضة الوطنية المسلحة .

شاهدت الأردنية (م. م. ح) البالغة من العمر ٧٠ عاماً، الرئيس العراقي صدام حسين - على الفضائيات - أسيراً بين أيدي الغزاة! فانهارت تماماً، وانخرطت في بكاء متصل عنيف هدقواها، وانتهى بها إلى الموت. لقد أصابتها الصورة الأميركية - الموجهة بدقة - في مقتل. وهكذا يكون علماء النفس والإعلام الأميركيون، قد توصلوا إلى ما هو أكثر من مبتغاهم: «الصورة القاتلة».

وقتل إنسان واحد بالصورة - حتى لو كان ذلك الإنسان امرأة متقدمة في السن - يشكل نجاحاً باهراً للحرب النفسية - الإعلامية باستخدام الصور المصممة بإتقان والمعممة في بث فضائي متكرر ومثابر وواسع النطاق. ذلك يعني أن القدرة على إحداث صدمة عميقة الغور لدى المشاهدين المستهدفين، إذن، هي تحصيل حاصل. الصورة تساوي، بالتالي، قصفاً مركزاً بغاز الأعصاب، غير أن ردود الأفعال، هنا، متعددة بتعدد المعطيات الشخصية: البكاء، الهستيريا أو الحزن؛ والقنوط؛ والإحساس بالقهر والآلام المعوية المصاحبة؛ والانقلاب على الذات، وانهيار الإيمان؛ وخلخلة القناعات، وشل القدرة على التفكير، وبالتالي، شل القدرة على نقد الصورة، واكتشاف السياق.

وعلى الفور تبدأ ميليشيا إعلامية مدربة، سعياً حثيثاً إلى تثبيت الصورة في وعي المتلقين، باستخدام المعايير الثقافية المحلية. سوف يتم التركيز، إذن، على وصف الرئيس الأسير بـ«الجن»، في نص متكرر يقوم على تغييب السياق (الاحتلال والمقاومة) واستحضار البطل القومي «مهزوماً». وبالطبع، ينفصل النص الموجه عن كتابه الذين ليس في سيرهم الشخصية أو طروحاتهم، اهتمام بالمعايير النضالية أو الفروسيّة.

كل ذلك سوف يستمر لـ (٤٨) ساعة، تبدأ - بعدها - التساؤلات، ويبدأ نقد «الصورة». سوف يلاحظ المشاهدون أن بطلهم كان في حالة تخدير طبي، وأن الرواية الأميركية عن حادث أسره، تشوبها شكوك أساسية. هل تم إطلاق قنابل غازية على الموقع؟ هل كانت هناك معركة مغفلة من الخبر الأميركي؟ هل نجم وقوع الرئيس في الأسر، على هذا النحو، عن خيانة؟ تساؤلات تدعمها قصص متعددة يجري تداولها،

في الصحافة والمجالس والشارع والمسجد والنادي .
وليس مهماً، هنا، التدقيق في صحة هذه القصص، فهي، بغض النظر عن كونها
حقيقية أم لا، تشكل، بمجموعها، نقداً حقيقياً للرواية الأميركية المفبركة بوضوح،
وفي القلب منها: الصورة القاتلة . إذن، فقد بدأت العقول المشلولة، بالعمل .
وتكفي - الآن - عملية ضخمة للمقاومة العراقية، لكي يتم إلغاء التأثير الفاجع لوقوع
الرئيس في الأسر .

ومع ذلك تظل «الصورة القاتلة» في خلفية المشهد كله، تلقي بظلالها وكأنها ذكرى
أليمة لحادثة اغتصاب . وبقدر ما هي عنيفة وحاضرة، كالكسكين، في الجملة العصبية،
بقدر ما ستحفز، لا إرادياً، المشاعر الإرهابية، بل قل الرؤية الإرهابية . فالمشكلة أن
«الصورة» تستدعي «الصورة» المضادة؛ والإهانة القومية تستدعي العنف الذي يمكن
تحريكه في لحظة موضوعية . وربما أن الأميركيين الذين تورطوا إلى أبعد مدى في
استعداد العرب، معميو البصيرة عن النتائج الوخيمة، ويغترون بالقوة العسكرية غير
المسبوقة؛ وربما أنهم لن يعودوا قادرين على التراجع، مصممين على إحراز انتصارات
تكتيكية في إطار استراتيجية مهزومة، طالما أنه لا يوجد حل، أميركياً، للمعضلة
العراقية (عداك، بالطبع، عن المعضلة الفلسطينية العالقة) .

في العراق، خرج الوطنيون من مناطق العرب السنة في مظاهرات عنيفة مؤيدة للرئيس
صدام حسين . وقد تم قمعها بالرصاص، وانقضت عن قتلى وجرحى، ولكنها انجلت
عن تأكيد امتناع تمثيل العرب السنة في العراق، خارج أطر نظام الرئيس صدام حسين .
لو كان تم قتل الرئيس بدلاً من أسره، ربما كان انفتح باب التفاوض الأميركي - السني
في العراق . ولكن وجود الرئيس صدام حسين حياً وأسيراً - أي حاضراً وغير مهدد -
منع، إلى إشعار آخر، تمثيل العرب السنة في الترتيبات الأميركية لـ «العراق الجديد» .
هل سيجرؤون على إعدامه؟! بذلك سيعقدون المشكلة إلى أمد بعيد، يتجاوز أمد
وجود الاحتلال الأميركي في العراق .

الأردنيون لم يخرجوا - بعد - في مظاهرات . غير أنهم الآن أكثر تعاطفاً مع الرئيس
الأسير، وأكثر إيماناً به . وقد برزت في عمان والمدن الأردنية الأخرى، على التو،
أشكال مبدعة من الردود على الصورة القاتلة . أكثر الأفلام الرقمية (السي دي) توزيعاً
في الأردن، هي تلك المسجلة عن فضائية العراق السابقة: أغاني في تمديح الرئيس،
وصوره في عزه . وبما أن مشاهدة التسجيلات الفلمية لها زمن مؤقت، اتجه آخرون إلى

اقتناء صور الرئيس التي تباع في شارع الملك طلال في وسط عمان، في برواز جيد، بسعر ٨ دنانير، وتلقى إقبالاً منقطع النظير. وهكذا تكون الصورة بالصورة. وربما أرجو الانتباه إلى أن ظاهرة الولاء للرئيس صدام حسين، ذات أصالة راسخة لدى الكتلة العربية السنية (وحلفائها التقليديين في الأوساط المسيحية) في العراق والأردن وفلسطين. وهي أقل ظهوراً لأسباب معروفة، ولكنها موجودة بقوة في سوريا ولبنان. وهي تمتد، بصيغ مختلفة، إلى مصر وبلدان المغرب العربي. أعني أن الرئيس صدام، ربما انتهى إلى أن يكون الممثل العضوي لـ (كتلة الأمة) الرئيسية، بينما أعداؤه المصممون يخرجون من الأقليات الطائفية والإثنية. الصراع على صدام حسين، يأخذ، في النهاية، صورة الانقسام الكبير بين (كتلة الأمة) والأقليات - ما عدا المسيحية - وهنا تظهر الحرب الأميركية على «الإرهاب» والرفض العربيين، وكأنها حرب على كتلة الأمة. وهو ما ينذر بخطر الصراعات الأهلية، لكنه، أيضاً، يهدد الحضور الأميركي في المنطقة، على نحو جذري.

وفي هذا السياق البدائي، تسقط الأيديولوجيات السياسية لصالح الاستراتيجيات الطائفية. ألم نشاهد الأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن نصر الله - والذي أقام مجده على مقاومة إسرائيل - في موقف العداء للمقاومة العراقية، والتصالح الموضوعي مع الاحتلال الأميركي في العراق، بل والتأييد المباشر لمجلس الحكم (الشيوعي) الذي أسسه المحتلون الأميركيون في بغداد؟! ألم تسع إيران - وقد حصلت على ما تريد جزئياً - إلى استخدام ورقة الشيعة العراقيين، لإبرام صفقة العمر مع الولايات المتحدة الأميركية؟

وسنعود إلى المشكلة التي تواجهها جميع الأطراف الآن في «العراق الجديد». وهي أن الرئيس الأسبق ما يزال - تاريخياً - رئيس العراق. فليس لدى هذا الشيوعي - وبالأسف - زعماء وطنيون حاضرون معترف بهم من أصول شيعية. ويفتقر زعماء الشيعة العراقيون إلى أي تصور دولتي سيادي. إنهم ينظرون إلى أنفسهم بصفتهم ممثلين لطائفة تابعة للمركز الإيراني. ولذلك لم يستح رئيس مجلس الحكم العراقي، عبد العزيز الحكيم، من الإعلان عن «حق» إيران في الحصول على تعويضات حرب من العراق. إنه عاجز عن النظر إلى نفسه إلا كعميل إيراني. ولدهشتي، فإن مقتدى الصدر - المعروف بأنه يمثل التيار الشيعي العربي - لا يرى أفقاً سياسياً لتجاره سوى الانضمام إلى الحكيم، ويقترح دمج «جيش المهدي» وفيلق بدر معاً.

وأما زعماء الأكراد، فإنهم يثبتون، كل يوم، أنهم مجرد انفصاليين مضطرين للخضوع للمعادلة الإقليمية. إنهم لا يفكرون في العراق، ولكن في كردستان. وما يهمهم، في النهاية، هو الحصول على «كركوك» الغنية بالنفط في إطار فيدرالية عراقية فضفاضة، تأخذ بعين الاعتبار الفيتو الإقليمي على الانفصال القانوني، ولكنها تعمل على إنشائه فعلياً.

من يبقى في هذا المشهد ليمثل الدولة الوطنية العراقية، سوى الرئيس الأسير؟! فهل يمكن تجاوزه؟ نعم. ولكن بديل ديمقراطي من التيار القومي التقدمي. فائتلاف الطوائف لا يصنع وطناً، بل حرباً أهلية.

لذلك، واجهت «الصورة القاتلة» بالسخرية. وكنت مسروراً، في داخلي، لأنّ الرئيس ظلّ حياً مثل شوكة في حلق الأميركيين البلهاء. وبصفتي يسارياً وديمقراطياً ومدرباً على حساسية معادية للأداء الصدامي، فلم أكن، فيما مضى، أحدّق في صورته. وكان بالنسبة لي، اسماً وفكرة، أكثر مما هو صورة، رأيت، دائماً، أنها تنطوي على عنجهية تسوؤني. الآن، وجدت الصورة التي أرى فيها صدام حسين - الإنسان. إنها صورته أسيراً، مشعث الشعر، بلحية طويلة هي مزيج من الملح والفلفل، قريباً إلى القلب، وفي عينيه نظرة الحكمة والصبر على الأذى والاستخفاف بجبروت القوة.

والآن أصبحت عنجهيته على العملاء الذين اقتحموا زنزانته، تشكل استعلاء الأمة على أعدائها. ويأتي في سياقه تماماً، معبراً عما في قلوب الناس. يقول ضابط استخبارات أميركي، محقّقاً، إن صدام حسين «يمثل تحدياً فريداً. فهو يرى نفسه متفوقاً على العالم الغربي، أخلاقياً وروحياً وثقافياً». وهو كذلك بالفعل. لأول مرة أحببت صدام حسين من قلبي، لقد أصبح واحد منا!

٢٠٠٤/١/٢

لوحة ٢٠٠٤ المعقدة، عراقياً وفلسطينياً

المنجمون يتوقعون سنة سيئة لجورج بوش الصغير في العام ٢٠٠٤. ونحن نريدهم، بالطبع، أن يصدّقوا، بل نحسب أن العراقيين يحدسون الرغبات العميقة للبشرية إزاء عصابة «المحافظين الجدد» الإجرامية التي تحكم البيت الأبيض، فحوّلوا إلى تنبؤات

تجلب الانتباه والتصديق .
وعلى كل حال ، يبدو أن كبار العرّافين تحوّلوا إلى مهنة التحليل السياسي . فإدارة بوش الصغير ، تواجه ، بالفعل ، تهديدين كبيرين ، أولهما استمرار وتصاعد المقاومة العراقية المسلّحة والسياسية ، وثانيهما هجمات إرهابية كبيرة داخل الولايات المتحدة الأميركية . وأي من هذين التهديدين كفيل بإطاحة «الرئيس» وإدارته ، واستقدام الديمقراطيين . وإذا لم تكن هذه هي نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة ، يكون التنبؤ باغتيال بوش الصغير له ما يبرره . فالعالم لا يستطيع أن يتعايش أربع سنوات أخرى مع رئيس غربي تتحكّم به عصابة من المجرمين .

سوف تفشل الخطة الأميركية لـ «نقل السلطة إلى العراقيين» في حزيران المقبل ، فشلاً ذريعاً ، لثلاثة أسباب : (١) لأن الاستعمار هو نفسه مهما تعددت أسماؤه . والوطنية العراقية لن تقبل بأقل من السيادة الحقيقية على القرار والمواد والعلاقات الخارجية وأي صيغة لا تكس آثار عدوان آذار ٢٠٠٣ ، لن تؤدي إلى الاستقرار والأمن في العراق . (٢) لأن «العراقيين» الذين يريد الأميركيون نقل «السلطات» إليهم ، ليسوا سوى عراقي أميركا . ولا يتمتعون بأي شرعية وطنية . (٣) لأن المعادلة العراقية معقدة للغاية ، فـ «الفيدرالية» ستوحد العرب ، بكل طوائفهم ضدها . والقوى الكردية . من دون «فيدرالية» تضمن الانفصال الواقعي لكردستان العراق ، ستتحوّل إلى ميليشيات منبوذة . وفي الوقت نفسه ، فإن إيران التي تحتل بمخابراتها وميليشياتها ، جنوب العراق ، سوف تدخل ، بل هي دخلت بالفعل ، في مواجهة تتصاعد مع التيارات الشيعية العروبية التي تنسف صدقية «الحكيم» و«مجلسه» ، بينما تستعصي ، أكثر فأكثر ، مشكلة تمثيل العرب السنة خارج الأطر البعثية .

وسوف تتغذى المقاومة المسلّحة والسياسية من مفاعيل هذه اللوحة المعقدة . وسوف يستمر الفشل الأمني والسياسي والاقتصادي - بالتالي - للمشروع الأميركي في العراق . وسيكون الأميركيون مواجهين بخيابين ؛ الرحيل ، أو البقاء في المواجهة الميدانية . أما أوهام ترتيب البيت العراقي والانسحاب إلى قواعد آمنة ، فليس لها أسس أو ركائز داخلية .

من جهة أخرى ، يظهر أن تنظيم «القاعدة» ليس في حالة تمنعه من التخطيط للقيام بعمليات كبيرة داخل الولايات المتحدة الأميركية . ووفق المعطيات التحليلية ، فلا يمكن ، مسبقاً ، تقدير الضربات الممكنة وحجمهما . إلا أنه من المنطقي أن توجه

«القاعدة» ضربة لجورج بوش الصغير في وقت ما عشية الانتخابات الرئاسية الأميركية، لإظهار فشل إدارة بوش الصغير في حماية الأميركيين. ولسوف تكون هنالك تساؤلات أميركية ملحة عندها عن ضرورة الانشغال في «إعادة بناء العراق» بينما تتعرض الولايات المتحدة نفسها للهجمات؟! وعلى الجبهة الفلسطينية، تأمل إدارة بوش الصغير بتجميد الوضع في السنة الانتخابية الحالية. وهي آمنت الضغوط من الأنظمة العربية الخائفة، ولكنها لا تأمن من حليفها شارون. وهي لا تطالبه بشيء سوى عدم التصعيد بصورة حاسمة خلال العام ٢٠٠٤. وتقديري الشخصي أن شارون سوف يستغل هذه السنة بالذات إلى أقصى حد يمكن. فالقضية الفلسطينية - ويا للأسف - لم تعد قضية عربية أو دولية، بل أصبحت، منذ أواسل ١٩٩٣، ويوماً إثر يوم، قضية محلية. ولا أعرف ما الذي ستفعله الحكومة الأردنية، إزاء تطورات دراماتيكية تنشأ في فلسطين. ولكن الوضع خطير جداً والاحتمالات صعبة للغاية. فانهيار الحياة في الضفة الغربية - بسبب الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات والاعتداءات اليومية والحصار. الخ - سيضغط، هذه السنة، بوتيرة غير مسبوقه على الأردن. وإذا ما أضفنا إلى ذلك، جملة المصاعب الاقتصادية الجمة التي يواجهها البلد، فرمما كان علينا أن نتوقع الأسوأ. وهو ما يحتاج إلى مجابهة جدية تحشد الطاقات، وتسد الثغرات التي تزداد اتساعاً.

بوش الصغير في العراق إلى فشل، وشارون في فلسطين - ويا للأسف - إلى نجاحات لن يردعها إلا تدخل عربي جماهيري مؤثر، واستعادة القضية الفلسطينية، بل قل انتشالها من محليتها كقضية ثنائية تدور في فلك الحل الثنائي، إلى قضية نضالية عربية ودولية.

إن وضع ٩٩٪ من أوراق القضية الفلسطينية في أيدي الأميركيين هو الذي أوصل الفلسطينيين، وأوصلنا، إلى المأزق الحاضر: إذا فشل بوش الصغير في العراق فهو سيرد بمنح اليمين الإسرائيلي «بطاقة خضراء» لتنفيذ برامجه العدوانية بالكامل. . . وإذا نجح فستكون لديه القوة لكي يضع ثقل «العراق الجديد» وراء اليمين الإسرائيلي!

المستجدات العراقية : هل يغامر الأميركيون بخسارة الحرب؟

التحرك السياسي النوعي للمرجعية الشيعية التقليدية (الصامتة) في العراق ، خلال الأسبوع الماضي ، يعكس اختتام الاستحقاقات العراقية الناجمة عن جملة تطورات هي :

* الإعلان عن وقوع الرئيس صدام حسين في الأسر ، وتلاشي «عناصر» النظام السابق .

* استمرار وتضاعف الأعمال المسلحة للمقاومة العراقية التي بلغ عدد منظماتها - حتى الآن - ٣٧ منظمة ، ما يعكس انتشارها واستقطابها مجموعات جديدة ، بما فيها مجموعات من الأوساط الشيعية .

* والأهم : إن التأثير المعنوي والسياسي لفكرة المقاومة المسلحة ، بدأ يتزايد في الشارع الشيعي . وهو ما دعا بعض آيات الله إلى الإعلان عن تأييد المقاومة المسلحة (آية الله البغدادي ، آية الله الخالصي .. إلخ) .

* إقدام الحزبين الكرديين (البرزاني والطالباني) على طرح مشروع انفصالي يضم ، إلى المنطقة الكردية ، كركوك والموصل ، تحت شعار «الفيدرالية» ، أجج الوحدة السياسية العميقة للعراقيين العرب ، سنة وشيعة ومسيحيين ، والتحالف العربي التركماني ضد الانفصالية الكردية . وإذا أخذنا بالاعتبار أن ثلث الأكراد العراقيين مستعربون تماماً - وخصوصاً أكراد بغداد - نستطيع أن نتصور أن المشروع الفيدرالي على أساس إثني لم يكتب له النجاح ، أو أنه ، على الأقل ، سيواجه معارضة شعبية واسعة جداً ، وقادرة على محاصرة الانفصاليين .

* وعلينا أن ننتبه ، هنا ، إلى أن البرزاني - الطالباني هما القاعدة الأساسية من القواعد الثابتة للمشروع الأميركي في العراق . وهو يضع الأميركيين في معادلة صعبة . فتأييدهم للأكراد يوقعهم في مواجهة مع الأغلبية العراقية ، بينما تراجعهم عن الحل الفيدرالي - الانفصالي ، سيوقعهم في مشكلة مع الأكراد !

* القاعدة الأخرى للاستعمار الأميركي في العراق - المتمثلة في «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» - تأكلت ، وتراجع نفوذها ، وهي اضطرت - تحت الضغط الشعبي - إلى العودة للاحتماء بالخطة التقليدية للمرجعية الشيعية (السيستاني) .

* وقد فشلت جميع المحاولات لإحداث فتنة طائفية شيعية - سنية . وذلك لأنه لا يوجد ، في الحقيقة ، عوامل اجتماعية - سياسية راسخة للاقتتال الطائفي . . . على الرغم من أن الانقسام الطائفي موجود . . . ولكنه غير قابل للتفاعل ، بسبب الاتفاق العميق على معاداة الاحتلال الأجنبي والإلحاح على وحدة العراق . والأهم : بسبب المعاناة المعيشية المشتركة ، الإفقار ، وانهيار الخدمات في كل المناطق العراقية .

* ما تزال «القيادات» العربية السنية ، البديلة ، عاجزة عن تجاوز الحضور التمثيلي للبعثيين وكادرات النظام السابق . وهؤلاء مندمجون ، عفويًا ، في حركة المقاومة المسلحة .

في إطار هذه الخلفيات ، سوف نلاحظ أن الشعار المركزي الذي يتمسك به السيستاني ، وهو الانتخابات العامة للمجلس الوطني الانتقالي من دون تأخير نقل السلطات إلى العراقيين ، يشكل شعاراً تصعيدياً ضد الترتيبات السياسية الأميركية المتفق عليها مع «مجلس الحكم» .

يلح السيستاني على إجراء الانتخابات العامة على «البطاقة التموينية» . وهو يحرص العملية السياسية ، بالتالي ، بالعراقيين الذين كانوا يقيمون في العراق قبل الغزو الأميركي . ويعزز ذلك بالفتوى التي تحرم المناصب السياسية على «الأتين من الخارج» . وهو اتجاه ينسف ، كلياً ، شرعية القوى السياسية للمعارضة العراقية السابقة ، ويمنع الأميركيين من تعيين أعوانهم في المجلس نصف المنتخب الذي يقترحونه ؛ ويعرقل التدخل الإيراني .

الانتخابات العامة تحت إشراف الأمم المتحدة ، تنتقل بالعملية السياسية إلى الإطار الوطني والشعبي ، وخاصة الصفقات السياسية بين المحتلين وبين القوى والشخصيات السياسية . ولذلك ، فإن الأميركيين الآن يواجهون مأزقاً أساسياً . فالتقبول بـ«الانتخابات العامة» يقلص نفوذهم في التشكيل السياسي العراقي الجديد ؛ وتجاهل مطلب السيستاني سوف يطلق حركة مقاومة سياسية ومسلحة واسعة النطاق ، لدى الأوساط الشيعية السلبية حتى الآن .

وإذا كانت هناك - بالمقابل - أوساط سنية ترفض الانتخابات العامة السريعة ، مخافة تغول شيعي ، فهي تواجه ، الآن ، العزلة ، بينما يظهر مطلب الانتخابات العامة . . . كمطلب وطني .

المشروع الأميركي في العراق ، يتعثر على كل المستويات . ومن الواضح أن الأميركيين

الذين لا يمكنهم الاحتفاظ طويلاً بوضعهم كمحتلين ، يحاولون إدارة العملية السياسية بقدر أكثر من الواقعية والاعتراف بالحقائق العراقية التي لا يمكن تجاوزها . غير أنهم سيلحون ، في النهاية ، على صيغة تضمن «ولاء» النظام العراقي الجديد لـ«التحالف» مع الولايات المتحدة الأميركية ، وتمكينها من : (١) الاحتفاظ بنفوذ سياسي ديناميكي وقواعد عسكرية ثابتة في العراق . (٢) والحصول على حصّة الأسد في الاستثمارات النفطية .

وطالما أنّ الأميركيين يلحون على هكذا صيغة ، فإنهم سيصطدمون بـ«ترتيباتهم» السياسية ، ويستهلكونها ، ويستولدون قوى المقاومة العراقية من حيث يتوقعون ولا يتوقعون . فلن يكون هناك استقرار في العراق من دون انسحاب أميركي شامل ، عسكرياً وسياسياً ، ودون إطلاق العملية السياسية الوطنية من كل قيد استعماري . وكلما كان انسحاب الأميركيين من العراق أسرع ، ربما يكون لهم نفوذ أكثر في «العراق الجديد» ، وحصّة أكبر من استثماراته النفطية . وإذا استمروا - بالمقابل - في الورطة العراقية ، زمنياً أطول ، فإنهم يغامرون بخسارة الحرب كلياً .

٢٠٠٤/١/٢٠

والعراقيون من ضحايا المقاومة؟

تثير العمليات المسلحة للمقاومة العراقية ، في الآونة الأخيرة ، قضية خلافية من حيث أنها توقع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين والشرطة العراقيين . علينا أن نلاحظ ، أولاً ، أن هناك تعميماً إعلامياً فظاً مفروضاً بالكامل بوقوع ٢٤ عملية مسلحة يومياً في العراق ، ولكن البيانات الأميركية لا تغطي أكثر من عملية واحدة إلى عمليتين في اليوم .

كذلك ، فإن التغطيات الإعلامية نفسها تخضع للضغوط والفلترة والانتقائية ، وهي تركز ، بصفة خاصة ، على العمليات العسكرية الفاشلة ، أو تلك التي تؤدي إلى مقتل عراقيين . والهدف واضح ، وهو خلق الانطباع بأن المقاومة العراقية المسلحة غير كفؤة وتستهدف العراقيين . وهذه صورة غير صحيحة .

ويخضع الإعلاميون العرب والأجانب المحايدون في العراق ، لضغوط شديدة متواصلة ، سياسية وأمنية . ويستطيع المشاهد العربي أن يلاحظ بنفسه التغيرات

الدراماتيكية في تغطيات الفضائيات العربية للحدث العراقي ، نحو التحيز شبه الكامل للمحتلين الأميركيين وصنائعهم . وأما الوكالات الأجنبية التي لا يمكن ضبطها سياسياً ، ومن الأعلى ، فإنها تتعرض ، بدورها ، للإرهاب الميداني ، وفي ١٣ / ١ / ٢٠٠٤ قالت صحيفة «الغارديان» البريطانية . «إن وكالة رويترز للأنباء ، رفعت شكوى رسمية ضد وزارة الدفاع الأميركية بعد اعتقال ثلاثة من موظفيها في العراق على أيدي القوات الأميركية ، وتعرضهم لمعاملة قاسية» . وتعلق «الغارديان» على الموضوع بالقول : «إن الصحفيين العاملين في بغداد عبّروا عن قلقهم من احتمال معاملة السلطات الاميركية ، موظفي وسائل الإعلام في العراق ، باعتبارهم أهدافاً في حملتها» .

وهكذا ، علينا أن نعامل الأخبار الآتية من العراق ، على كل حال ، بكثير من الحذر ، فهي مجتزأة ومنتقاة ومفلترة ، للتوصل إلى صورة مفبركة وغامضة . يقول القادمون من العراق إن القسم الرئيسي من البنية التحتية العراقية ما يزال مهتماً ، عداك عن الضعف المريع في الخدمات العامة ، والبطالة والفقر وتردي مستويات العيش بصورة تقبض النفس . كما أنهم يشيرون إلى انعدام الأمن بصورة شاملة ، وإلى اشتعال المعارك الليلية في بغداد ، وبمختلف صنوف الأسلحة بين قوات الاحتلال وبين المقاومين . وهذا كله لا نجد له أثراً في التغطيات الإعلامية القادمة من العراق . بل إن إحدى الفضائيات العربية ، تبشرنا بأنها ستذيع سلسلة من الحلقات عن الحياة العائلية للرئيس صدام حسين . . . و«جرائمه» . . إلخ ، في مثل فاضح على ما يريد الأميركيون من تغطية متحيزة للماضي ، والتعظيم على الحاضر الأسود .

ومع ذلك ، يبقى أن هناك عراقيين يقضون جراء عمليات المقاومة ، وهؤلاء قسمان : الشرطة العراقية والمترجمون والعاملون مع المحتلين ، وتمثل هذه الفئات أهدافاً مشروعاً للمقاومين ، أولاً لأنها ، عملياً ، جزء من قوات الاحتلال ، ولا تتميز ؛ من الناحية السياسية ، عن المحتلين . وثانياً ، لأن الوجود الفعلي الميداني للمحتلين والشرطة العراقية والمترجمين متداخل ، بحيث يصعب توجيه ضربات جراحية للأميركيين دون مرافقيهم .

وأما القسم الثاني من العراقيين الذين يقضون جراء عمليات المقاومة ، فهؤلاء أبرياء يضعهم حظهم السيئ في ميدان الانفجارات أو الاشتباكات . وهم ليسوا مقصودين

لذاتهم . وضعهم هو مثل وضع المدنيين في وقت الحرب . وما يجري في العراق هو حرب بكل معنى الكلمة .

غير أن الانتباه ينبغي أن يتوجه إلى العراقيين الذين يستشهدون برصاص الأميركيين وقصفهم المدفعي والجوي عن قصد وسابق إصرار . وهؤلاء بالآلاف يقتلون بدم بارد ، وقرارات سياسية إجرامية من قبل عصابة السطو المسلح التي تحتل العراق . . . وهي عصابة لن يخلص العراقيين منها سوى المقاومة المسلحة .

٢٠٠٤/٢/٩

إنهم يصنعون معجزة القرن الحادي والعشرين

ربما تركّز - من جهة - على قراءة خطاب النخبة الأميركية ، لتعرف أنّ حرب بوش الابن في العراق ، لا تحظى بتأييد هذه النخبة التي تميل إلى نقد الحرب ، وما بعدها . . . سواء لجهة انعدام الصدقية في أسبابها (فضيحة «المعلومات» الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة) ، أو لجهة الإدارة الفاشلة للاحتلال المستحيل .

والميل العام للنخبة الأميركية ، كما تظهر في كتاباته ، لا يكتفي بمعارضة سياسات بوش الابن في العراق ، بل يترفع عن هذه السياسات ، باعتبارها رزمة رخيصة من الأكاذيب والفشل والعقائدية البلهاء . وعندما يتوصل استراتيجي أميركي رئيسي مثل برجنسكي إلى وصف «القوة الأميركية» في عهد بوش الابن بأنها «عمياء» . . . وبلا صدقية ، نستطيع أن نرى مدى العزلة التي تعيشها عصابة المحافظين الجدد في البيت الأبيض .

وربما تركّز - من جهة أخرى - على الاتجاه العام للأميركيين العاديين الذين ألهمهم خطاب المرشح الديمقراطي (كيري) . وهو خطاب يرتكز على نقد حرب بوش الابن في العراق . وتقول استطلاعات الرأي إنه إذا جرت الانتخابات الرئاسية الأميركية اليوم ، فإنّ (كيري) سيفوز بنسبة ٥٠٪ ضد ٤٥٪ لبوش الابن .

وربما تركّز - من جهة ثالثة - على التطورات العراقية نفسها ، فتري كيف أنّ إدارة بوش الابن - المتبجحة إلى أشهر مضت - قد أذعنّت للمعادلات الداخلية الحرجة ، واستدعت الأمم المتحدة (التي كانت منبوذة من قبل المحافظين الجدد في مثل هذه الأوقات من العام الماضي) إلى العراق ، لكي تنقذ المشروع الأميركي من التلاشي . وإدارة بوش الابن مستعدة ، اليوم ، لعقد أي صفقة داخلية تمكّن «الرئيس» من التقدّم للانتخابات الرئاسية

المقبلة، وقد أنجز (١) نقل السلطة إلى العراقيين المتعاونين في إطار معقول من الاستقرار؛ (٢) نقل القوات الأميركية إلى معسكرات آمنة داخل العراق!! وسوى ذلك من أحلام اليقظة! لكن لن يكون هنالك استقرار في العراق طالما بقي الاحتلال . . . ولن يكون الاحتلال في مأمن أبداً . . فهو سيضطر إلى القتال في الشوارع، كما هو الحال الآن - وأكثر.

وربما تركّز - أخيراً - على استمرار عمليات المقاومة المسلحة وتعاضم السخط على المحتلين، وأساليبهم الفاشية، وفشل هيئاتهم المدنية في استعادة الحياة الطبيعية في العراق.

غير أنك قد تترك كل ذلك . . وتركّز على خبر صغير يتعلّق بأطفال العراق! لقد أصدرت «سلطة التحالف المؤقتة في العراق قراراً يقضي بمنع هؤلاء من اللهو بألعاب تشبه الأسلحة!».

وهو قرار يعكس مدى ثقة قوات الاحتلال بنفسها!! ويدلنا كم هي أعصاب جنود الاحتلال . . هادئة!! إن التقارير المتتالية المتسرّبة حول الانهيارات النفسية بين هؤلاء، وإصابتهم بالآلاف، بما يسمّى «رهاب المعركة»، يمكن طيها ونجاهلها . . ولكن قراراً صغيراً يتعلّق . . بالصغار، يكشفها!! لقد أطلق جنود الاحتلال النار على أطفال يلعبون ببنادق بلاستيكية . . و«برايير» - «الإنساني» - لا يريد تكرار هذه الوقائع المخجلة . . وبما أنه لا يستطيع أن يثبّت أقدام جنوده، ويهدئ من روعهم، وجد أن الحل الأسهل . . هو منع الأطفال من اللعب بالبنادق البلاستيكية.

حقاً . . هل كسب بوش الابن، «عقول العراقيين وقلوبهم»!! أم أنه خسِر - على الأرجح - عقول جنوده . . وثبات قلوبهم!؟

حيّ الله العراق . . رجالاً ونساء! شبيهاً وشباناً! كباراً وصغاراً . . إنكم تصنعون معجزة القرن الحادي والعشرين، وتمسكون بالثور الأميركي الهائج، من قرنيه!

الاحتلال المستحيل : كيسنجر عاجز عن الرؤية أيضاً!

يقرب الاستراتيجي الأميركي ، هنري كيسنجر ، من تقديم تصوّر ملموس للوضع في العراق اليوم ، لكنّه يظل عاجزاً عن التوصل إلى مقارنة مطابقة وديناميكية للمسألة العراقية ، طالما إنّه يفكّر من منظور الامبريالي الأميركي .

يقول كيسنجر إنّه ، بخلاف ألمانيا واليابان ، ينظر الشعب العراقي إلى نتائج الحرب الأخيرة ، بوصفها هزيمة لنظام الرئيس صدام حسين ، وليس بوصفها هزيمة للعراق ، وهو ما يمنح العراقيين من التعاون مع المحتلين ، ويمثل قاعدة للتمرد المسلّح .

ويتجاهل كيسنجر ، هنا ، أنّ القوى الرئيسية في المقاومة العراقية المسلّحة ، هي بالذات ، قوى خرجت من نظام الرئيس صدام ، ما يدفع إلى التفكير بأنّ الوضع ربما كان أكثر تعقيداً مما يحسب .

وعلى كل حال ، أريد أن أصحّح المقارنة ، ففي ألمانيا واليابان - بعد الحرب العالمية الثانية والاحتلال الأميركي - كان هنالك بورجوازيان امبرياليان مهممتان في بلدين صناعيين رأسماليين . وكان مشروع «مارشال» الأميركي ، استراتيجياً ومتطابقاً مع الإنتاجية الوطنية تحت هيمنتهم ، وفي إطار التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية .

وفي العراق اليوم ، لا توجد مثل هاتين البورجوازييتين العريقتين ، وليس العراق بلدًا صناعياً رأسمالياً ، وليس ثمة مشروع أميركي لإعادة بناء العراق كمركز رأسمالي ! فالعملية الأميركية في العراق ، هي عملية سطو مسلّح تستهدف تحويل العراق إلى محمية نفطية مثل المحميات النفطية الأخرى في الخليج . وهكذا ، لاحظنا منذ اليوم الأول للاحتلال الأميركي للعراق ، أنّ الأميركيين يستهدفون تدمير الدولة العراقية وبنائها الإنتاجية - وليس العكس - وعلى سبيل المثال ، قام المحتلون الأميركيون بتسريح منتسبي هيئة التصنيع العسكري ، وتفكيك مختبراتها ومصانعها . ولو كان الأميركيون يخططون فعلاً إلى إعادة بناء العراق ، مثلما كان لمشروعهم في اليابان وألمانيا ، ما كانوا فعلوا ذلك ؛ بل كان يتوجب عليهم ، عندها ، الحفاظ على تلك الهيئة التي تضم الخبرات العراقية ، العلمية الصناعية ، وتحويلها إلى هيئة مدنية ، تشكّل ركيزة لنهوض صناعي لاحق . وهو ما ينطبق أيضاً ، على المؤسسات العسكرية والعلمية العراقية

الأخرى التي جرى تسريحها، وتدميرها كلياً. إن المشروع الأميركي في العراق، هو مشروع إحلال الكمبرادورية، وتخطيم كل النزعات والإمكانات العراقية للتحديث الصناعي والاجتماعي، وتحويل العراق إلى مستعمرات نفطية وسوق مفتوحة. ولذلك، فإن المقارنة مع ألمانيا واليابان، هي بلا معنى.

العراقيون يواجهون مشروعاً استعماريّاً تقليديّاً، يستنهض، بصورة ميكانيكية، الحركة الوطنية والمقاومة المسلّحة اللتين ستوسعان بانتظام، متجاوزتين الحساسيات الطائفية. وأي تركيب سياسي مصطنع، أو حتى ناجم عن انتخابات عامة، يشترع بقاء الاحتلال، وبأية صورة كانت، لن يصمد، يوماً واحداً، أمام المقاومة. وسيضطر المحتلون الأميركيون، دائماً، إلى مواجهة الخيار بين القتال في الشوارع. أو الرحيل عن العراق. ويريد كيسنجر أن يتجاوز هذا الخيار من خلال توسيع غامض لصفوف «الائتلاف» الاستعماري في العراق. ولكن النتيجة تظل واحدة.

ويلاحظ كيسنجر أن هناك ثلاثة مواقف أساسية في العراق اليوم، شيعية وسنية وكردية. وهو يعترف بصعوبة التوفيق بين هذه المواقف، إلا أنه يعجز عن التوصل إلى إدراك حقيقة أنه من المستحيل معالجة الاتجاهات والمطالب الطائفية والإثنية، والحفاظ، في الوقت نفسه، على وحدة الدولة الوطنية العراقية.

وهو يتصور هذه الدولة بوصفها «دولية سيادية» لا «دولة قومية» متجانسة عضويّاً. وهذا وهم استشراقي لا يفهم طبيعة «الدولة الوطنية» التي تشكل نموذجاً ثالثاً في العالم العربي. فالأمة العربية - في واقعها التاريخي - تتكوّن من شعوب ووطنيات، من دون المساس بالرابطة العربية، والانقسام: شيعي - سني في العراق، لا يعرقل الوطنية العراقية في انتمائها العربي الأوسع. وقد تمكّنت الدولة العراقية الحديثة، فعلياً، من تكوين نخبة وطنية عراقية تتجاوز الانتماءات الطائفية، بل إن هناك أكراداً مستعربين مندمجين بالفعل في إطار تلك النخبة، وإعادة بناء عراق حديث موحد، مشروطة بالاستناد إلى إعادة تكوين تلك النخبة، سياسياً، وتجاهل كل انتماء لا يتأسس على المواطنة العراقية. وهذا الخيار التاريخي تؤسسه حركة وطنية ديمقراطية، تطرح على الأكراد - في النهاية - خيار الوحدة أو الانفصال؛ بحيث لا تظل القضية الكردية، عاملاً تقسيمياً في العراق.

أخيراً، فإن كيسنجر يعترف بأن القوة العلمانية الرئيسية في العراق، هي حزب البعث.

ولكنه لا يجزؤ على الاستنتاج بأن إدماج هذا الحزب في العملية السياسية (الديمقراطية؟) في العراق، ضروري من أجل «إعادة البناء»، مؤكداً، مرة أخرى، أن المشروع الأميركي في العراق، هو عملية هدامة ولا ديمقراطية، وتستهدف نفس إنجازات الدولة الوطنية العراقية، وليس تحديثها.

طالما ألحّت الولايات المتحدة الأميركية على البقاء في العراق، فإنها ستظلّ في مستنقع يستهلك قواها وهيبته، ويمزّقها داخلياً، ويشلّها دولياً. والبديل الوحيد العقلاني حقاً، والاستراتيجي حقاً، هو الانسحاب الأميركي الكامل غير المشروط في العراق، لصالح مشروع أممي فعلاً وديموقراطي حقاً، لإعادة بناء الدولة الوطنية العراقية، انطلاقاً من إنجازاتها.

٢٠٠٤/٢/١٦

لا شرعية إلا للبنديقية المقاومة

لم ينجح الاقتراح السوري-الإيراني بالنص على المطالبة بانسحاب المحتلين الأميركيين في البيان الختامي لاجتماع الدول المجاورة للعراق + مصر والأمم المتحدة. وبالمقابل، دان الاجتماع الذي عقد في الكويت وبمشاركة «مجلس الحكم العراقي»، نظام صدام حسين، وأكد على محاكمة أعضائه. . . بالإجماع! فأصدقاء واشنطن وخصومها في الأنظمة العربية والإقليمية، كلهم، يكرهون صدام حسين ونظامه و«جرائمه ضد الإنسانية».

هؤلاء الديمقراطيون الراسخون، حراس حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، لم يرتكبوا أيّاً من «جرائم» الرئيس صدام، الحقيقية والمزوّرة، ضد شعوبهم!! ولذلك، لم يخطر لهم أن محاكمة نظام صدام، ستتضمن، بالحثم، محاكمة أفعال مشابهة اقترفها الأتراك بحق أكرادهم. . . والإيرانيون بحق العراقيين، عرباً وكرداً. . . ونكتفي بهذا لكي يكون بإمكان القارئ العزيز أن يطالع هذه المقالة منشورة! غير أنني أخص بالذكر الأمم المتحدة التي قتلت، بحصارها المديد للعراق، مئات آلاف الأطفال والنساء في البلد المنكوب، بالتجويع والأمراض.

حسناً! تجاهل المجتمعون، الاحتلال. . . فماذا عن ٢٣ ألف معتقل عراقي في سجونهم؟! ماذا عن تعذيب العراقيين حتى الموت في زنازن الديمقراطية الأميركية في

العراق؟ ماذا عن اغتصاب العراقيات؟ ومداهمة البيوت الآمنة ومحاصرة القرى والبلدات والأحياء؟ ومئات الجدران العازلة التي أنشأها المحتلون، باستشارة صهيونية، تقطع أوصال بغداد!

ودان المجتمعون، العمليات ضد الشرطة العراقية! ولكنهم لم ينبسوا بكلمة عن المهمات الإجرامية التي تضطلع بها هذه الشرطة ضد العراقيين. ولم يلاحظوا ما تقوم به الميليشيات الكردية والطائفية من اعتداءات تقشعر لها الأبدان على المدنيين الأمنين! وشكراً للمجتمعين أنهم لم يدينوا عمليات المقاومة العراقية ضد الأميركيين! سوى أن هؤلاء قد بدأوا بالفعل، الانسحاب من الشارع العراقي، وسيكونون خلال بضعة أشهر، في معسكرات محصنة، بينما يقوم رجال الشرطة والجنود العراقيون بالمهام الاحتلالية بالنيابة. هل تقف المقاومة العراقية، إذن، مكتوفة الأيدي؟! المشروع الأميركي الاستعماري في العراق يقوم على عملية سياسية - أمنية تتمحور حول نقل السلطة والمهام الأمنية إلى «عراقيين» موالين للاحتلال. إنهم يحاولون بناء نظام عميل مستقر في العراق. وإذا كانت المقاومة الوطنية للاحتلال الأجنبي مشروعة، فإن مقاومة أعوان الاحتلال وصنائه وأدواته، مشروعة هي الأخرى، واستبدال شرطة عراقية الهوية - أميركية المضمون وميليشيات إثنية وطائفية وعصابات. بقوات الاحتلال الأميركي! هو مطلب ملح للإدارة الأميركية قبل موعد الانتخابات الرئاسية، فهل يجلس المقاومون العراقيون بالانتظار؟! المقاومة العراقية سوف تضرب أدوات الاحتلال الأميركي بقوة، وسوف تعرقل، بنجاح، استقرار نظام عميل في العراق. وهذه استراتيجية رشيدة بالرغم من أنها مؤلمة، وقد تتضمن - على الهامش - وقوع ضحايا مدنيين وأبرياء. ولكنها الحرب! وأساليبها ليست جديدة. ولعل الأخضر الإبراهيمي، مندوب الأمين العام للأمم المتحدة، يعرف جيداً أن مقاتلي حرب التحرير الجزائرية قتلوا من الجزائريين أكثر مما قتلوا من الفرنسيين! وهذه صورة طبق الأصل عما حدث في فيتنام. فالاستعمار يحقق وجوده الدائم من خلال نظام محلي عميل وقاعدة اجتماعية محلية، ما يجعل حرب التحرير، في النهاية، تشتمل، حكماً، على الحرب الأهلية ضد أعوان الاستعمار!

إن التكتيك الأميركي القائم على الانسحاب من المدن والتجمعات السكانية إلى معسكرات آمنة، سوف يسقط حتماً حين ينجح المقاومون - كما حدث في الفلوجة

أمس الأول - بالسيطرة على مراكز الشرطة والسلطة المحلية، والإفراج عن السجناء، وإظهار قوتهم في عز النهار. وبالنتيجة، سيكون الأميركيون أمام احتمالين؛ الانسحاب النهائي من العراق، أو العودة إلى الشارع. . . وتلقي ضربات المقاومة! وبالمقابل تريد الإدارة الأميركية سحب ٧٥٠٠٠ جندي من العراق قبل الانتخابات الرئاسية! ولن يكون ذلك ممكناً، فإمّا الانسحاب الشامل، أو المزيد من التورط. . . لم يظهر المجتمعون، ولا مندوب المنظمة الأمية، أي تعاطف مع الشعب العراقي، بل الخضوع لإرادة الاحتلال وأعوانه. ولو كانوا، بالفعل، حريصين على وحدة العراق وسيادته ووقف آلام شعبه، لكانوا أصدروا بياناً بسيطاً ولكنه يتطابق مع المصلحة الجوهرية للعراق والعراقيين: دعوة الأميركيين إلى الانسحاب الفوري والكامل، وتسليم السلطة إلى الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر، يتم خلالها بناء قوات عراقية وطنية مستقلة، وإجراء انتخابات حرة، ونقل السيادة إلى حكومة وطنية. . . باستثناء هذا الحل. . . سيظل العراق والعراقيون، تحت وطأة المأساة. فلا شرعية لشرطة أو جيش أو هيئات سياسية أو حتى انتخابات. . . تحت الاحتلال الأجنبي. . . ولا استقرار أو أمن أو إعادة بناء. . . من دون الشرعية الوطنية.

من يحاكم من؟
الشرعية القانونية الوحيدة في العراق، ما تزال للنظام العراقي «السابق». . . والشرعية السياسية الوحيدة في هذا البلد المحتل. . . هي للمقاومة التي يعود لها وحدها تحديد تكتيكاتها القتالية. وتظل عملية تأسيس شرعية قانونية وسياسية جديدة في العراق، مرهونة بزوال الاحتلال وأعوانه وكل ما نجم عن عملية السطو المسلح التي اقترفها مجرمو البيت الأبيض في البلد الشقيق.

٢٠٠٤/٢/١٧

إنها محرقة.. فحذار أيها السادة!

أصدر الحزب الشيوعي العراقي (الكادر) تقريراً مؤثقاً من مصادر إعلامية ورسمية وميدانية، عن إجمالي خسائر القوات الأميركية والحليفة في العراق، منذ مطلع أيار ٢٠٠٣ وحتى نهاية كانون الثاني ٢٠٠٤. ووجد الحزب أنها كالتالي:

القتلى ٣٨٥٧
 الجرحى ٤٥٢٠
 الآليات ١٢٤٤
 عربات قطار ٦٧
 هيلوكبتر ٦١
 طائرة قتالية ٣
 زورق حربي ٥
 صهريج وقود ٩

بالإضافة إلى ٩١ تفجيراً في خطوط النفط، و١٢٧ هجوماً على معسكرات، لم يتم التوصل إلى معرفة الخسائر الأميركية الناجمة عنها. ولا تشمل هذه الأرقام حالات الجنون (١٢٠٠) والانهيار النفسي (٤٠٠) والانتحار (٢١) بين الجنود الأميركيين. وهي أرقام شبه رسمية.

ويشير التقرير إلى أن المنظمات الفاعلة في المقاومة العراقية، هي: جيش السنة، كتائب الفاروق، كتائب الحسن، الحرس الجمهوري، فدائيو صدام، حزب البعث، كتائب ثورة العشرين، وأنصار الإسلام في كردستان. بالإضافة إلى منظمة فاعلة لم تعلن عن نفسها إطلاقاً.

ويؤيد التقرير المنشور على موقع «البصرة نت». معطيات متداولة هي: (١) إن عدد القتلى والجرحى في صفوف قوات الاحتلال، يزيد أضعافاً عن الأرقام المعلنة.

(٢) إن قوى المقاومة العراقية، اتسعت جداً منذ وقوع الرئيس صدام في الأسر. فبالإضافة إلى البعثيين والمجاهدين السنة، هناك الآن منظمات شيعية وكردية وعلمانية يسارية.

(٣) إن سعي الأميركيين الحثيث إلى تليفق ترتيبات سياسية وأمنية «عراقية» في وقت قريب، لا يرتبط، فقط، بالانتخابات الرئاسية الأميركية، ولكنه يعود أيضاً، وبالأساس، إلى العجز الميداني عن مواجهة العمليات المتصاعدة للمقاومة العراقية. فالقوات الأميركية في العراق، أمام خيارين؛ الأول، تكثيف الوجود العسكري إلى نصف مليون جندي. وهو خيار غير ممكن سياسياً وعملياً ومالياً. والخيار الثاني، تخفيض عدد القوات الأميركية العاملة في العراق إلى ٥٠ ألف جندي، وتحصينهم في

سنة معسكرات رئيسية، والاعتماد كلياً، على الشرطة وقوات الدفاع العراقية في مجابهة المقاومين. وقد ظهر فشل هذا الخيار مبكراً، حيث برهنت المقاومة العراقية على تفوق نوعي إزاء الأجهزة الأمنية «العراقية» التابعة للاحتلال. ويعود هذا التفوق، بالدرجة الأولى، إلى نظرة العراقيين إلى تلك الأجهزة بوصفها أجهزة عميلة تفتقر إلى الشرعية الوطنية. وإلى ذلك، فإن قدراتها التسليحية والتدريبية محدودة، وقدراتها مكشوفة. بل إن وظيفتها الأساسية كدرع بشري للمحتلين، تجعلها عرضة لخسائر فادحة.

وإذا ما نظرنا إلى أحداث الأسبوع الأخير في الفلوجة، فسوف نلاحظ أن الانسحاب الأميركي الجزئي من هذه المدينة، أدى، عملياً، إلى سيطرة فعلية للمقاومين على ميدان القتال. ونذكر هنا فقط بالهجوم الجريء على موكب قائد القوات الأميركية الوسطى، الجنرال أبي زيد. وبالهجوم الأجرأ على مركز الشرطة، وإطلاق سراح عشرات الأسرى.

وكل هذه التطورات تصب في ما توقعناه مبكراً من تراكم كمي ونوعي في عمليات المقاومة العراقية، وانتقالها الحتمي إلى انتفاضة مسلحة على المستوى الوطني، في الربيع أو الصيف المقبلين. وسوف يخوض بوش الصغير، الانتخابات الرئاسية مقانلاً في العراق، أو منسحباً ومهزوماً من المغامرة العراقية. وهنا، ألاحظ أنه إذا تراجع سماحة السيد السيستاني عن مطالبته بإجراء انتخابات عامة في العراق قبل تسليم السلطة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران المقبل، فهو سيكون مضطراً إلى إسباغ مباركته على صيغة معدلة لمجلس الحكم الانتقالي، غير الشرعي. وهو ما سيحصر الشرعية الوطنية في إطار قوى المقاومة المسلحة، ويساعدها على بسط هيمنتها الكاملة على الشارع العراقي بكل تكويناته الاجتماعية والطائفية والإثنية. وبالمقابل، فإن إلحاح السيستاني على إجراء الانتخابات العامة قبل ٣٠ حزيران المقبل، سوف يفجر الوضع العراقي مبكراً.

لذلك كله، فأنا أتعجب من أولئك الذين يعتقدون بأنهم قادرين على المبادرة إلى تحقيق مشاريع سياسية أو اقتصادية في العراق/المحرقة، حيث لا يستطيع المحتلون تأمين الحماية لجنرالانهم، وحيث لا يستطيع رئيس إدارتهم المدنية، بول برايمر، قضاء حاجته. إلا تحت حراسة أربعة ضباط من القوات الخاصة.

عشرون تهمة وأكثر لمحاكمة الغزاة

يضطر المحلل السياسي ، أسفاً ، أن يكظم غيظه ، ويضبط أعصابه ، ويسأل بهدوء : لماذا تلتذذ بعض المطبوعات الصحفية بتخصيص مانشيتها الرئيسي للهجوم على الرئيس صدام حسين وعهده؟! وتخبّرنا ، باعتزاز ، عن «توجيه ٢٠ تهمة إلى صدام» وتنفرد بنشر «وثائق» عن «عراقيين أعدمهم علي الكيماوي بدم بارد»؟! ولماذا يكرّس إعلاميون كبار جهودهم الثرية في سرد وقائع دموية من تاريخ العراق الفاتئ؟!!

نظام الرئيس صدام حسين لم يسقط في ثورة شعبية ديمقراطية ، بل جرى تدميره بالغزو الأجنبي . و الرئيس نفسه أسير حرب لدى المحتلين الأميركيين! وقائمة الاتهامات التي يمكن أن يوجهها الشعب العراقي للغزاة ، تتجاوز العشرين . . وإذا كان الماضي العراقي دمويًا . . فحاضره مأساوي ، ومستقبله غامض!

العراق واقع الآن تحت احتلال عصابة سطو مسلّح ، تهدّد كيانه ووحدته ومستقبله . ولا تخفي خططها لتحويله إلى مستعمرة نفطية تحت إدارة حكومة دمي ، ليس لدى وزارة الدفاع الأميركية ، أية شكوك في أنها سوف تطلب من القوات الأميركية ، البقاء في العراق لسنوات طويلة ! على الرغم من نقل «السيادة» إلى العراقيين في ٣٠ حزيران المقبل .

هناك ٢٣ ألف معتقل في سجون الاحتلال الأميركي في العراق ، يخضعون للتعذيب الهمجي المنظم الذي أودى - حتى الآن - بحياة ٦٠٠ ، وحوك أكثر من ١٠٠٠ إلى معاقين جسدياً أو نفسياً . عداك ، بالطبع ، عن آلاف الشهداء الذين سقطوا في الحرب العدوانية وما بعدها ، ومئات آلاف المسرّحين ، وحصار البلدات والقرى ، والإذلال والجدران العازلة والتجويع والقصف العشوائي للأحياء السكنية .

أكلُ ذلك لا يشكّل حدثاً . . بل محاكمة الرئيس صدام هي الحدث؟! أكل هذا الدم والخراب والموت في حاضر العراق المحتل ، لا يشكّل قصة . . بل انقلابات القصر في الماضي البعيد . . هي «القصة»!

كنا نحسب أن الهجوم الإعلامي الموجه مع قوات التحالف، صادر عن أقلام مضللة «بفتح اللامين» بأوهام المشروع «الديمقراطي» الأميركي في العراق . غير أن المشروع انضحت معالمه الآن بصورة لم تعد تقبل التأويل . إنه مشروع إجرامي بالكامل، تفكيكي، رجعي، استبدادي، يرمي إلى تحويل الدولة الوطنية العراقية إلى محمية نفطية تعيش على فوهة بركان الحرب الأهلية الطائفية الإثنية . فهل هناك عذر للذين لا يرون الجريمة الحاضرة . . . ليتحدثوا . . . و«الوثائق» ، عن الجرائم الفائتة؟!!

حسناً، هذه عشرون تهمة، وأكثر، نوجهها - وبالوثائق إن أردتم - للولايات المتحدة الأميركية حول جرائمها في العراق : (١) الغزو المسلح (٢) قتل المدنيين (٣) استخدام أسلحة دمار شامل تكتيكية (٤) تدمير البنى التحتية العراقية (٥) تدمير الأرشيف الوطني العراقي (٦) إسقاط نظام شرعي بالقوة الغازية (٧) إتاحة النهب العام للموجودات الوطنية والآثار والمصانع والمختبرات العلمية والجامعات والبنوك . . . إلخ (٨) السطو المسلح على الأموال العامة (٩) هدر السيادة الوطنية لدولة مستقلة والاستيلاء على ثرواتها الوطنية (١٠) تمكين عصابات مسلحة من الإدارة والأمن (١١) خطف آلاف العراقيين وزجهم في معتقلات وتعذيبهم (١٢) إعاقة إصلاح البنية التحتية، ونهب الموارد المخصصة لإصلاحها من قبل شركات أميركية وعملائها المحليين (١٣) اغتصاب ٢٠٠٠ امرأة عراقية (١٤) إطلاق النار عشوائياً على الأحياء السكنية (١٥) اقتحام حرمان المنازل وترويع الأطفال والنساء (١٦) تفكيك وزارات ومؤسسات وطنية وتسريح العاملين فيها (١٧) تفكيك البرنامج العلمي العراقي وهدر موارد العراق العلمية، وتسريح واعتقال واغتيال العلماء (١٨) تفكيك هيئة التصنيع الحربي العراقية وتسريح منتسبيها والسماح بنهب موجوداتها وتهريبها إلى دول أخرى (١٩) منح عقود والتصرف بموارد العراق بطريقة غير شرعية (٢٠) استخدام القوة لمنع العراقيين من التعبير عن أنفسهم بالوسائل السلمية فيما يخص التنديد بالاحتلال وجرائمه . . . (٢١) تمكين الموساد من اختراق السيادة والأمن في العراق (٢٢) بث النعرات الطائفية والإثنية، وتشجيع الاقتتال الأهلي (٢٣) و . . . و . . . إن هذه المساحة لا تكفي لتعداد التهم (التي تدعمها الوثائق والمعطيات والشهود . . .) ضد الغزاة الأميركيين الذين استفردوا بالعراق . . . وبالعراقيين .

ومن المفهوم بالطبع ، أن التركيز على «محاكمة صدام» ، ورواية قصص الماضي ، لهما هدف محدد . . هو التعتيم على الجريمة الحاضرة .

٢٠٠٤/٢/٢٦

رسالة خاصة جداً إلى نضال عربيات

أشعر بالفخر لأن نضال عربيات ، قد قاتل الغزاة الأميركيين ، واستشهد على أرض العراق . وقد كانت هذه ، وما تزال ، أمييتي التي لا يعزيني عنها القتال بالكلمة ضد عصابة الأوغاد الدوليين التي تحتل أرض الرافدين وتدعم الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين . فإلى جنات الخلد يا نضال ! وليتجذر اسمك المجيد في الضمير والوجدان .

وتبت يدا رامسفيلد يا نضال . . فأنت لست «مقاتلاً» أجنبياً في العراق ، وإنك - ورفاقك العرب المناضلون في صفوف المقاومة العراقية - لأشرف ظاهرة عربية في هذا الزمان ، تجسد روح الأمة ، ووحدتها ، وإرادتها الجبارة في مواجهة الغزو الاستعماري الأميركي اللصوصي الذي يظن أنه يستطيع أن يعود بعقارب الساعة إلى الوراء ! كلا ! فقد ولّى زمان الاستعمار والمستعمرين . . والإمبريالية الأميركية لن تستطيع سوى الفرق في وحول مشاريعها الرجعية .

هل حسب نبي الاستعمار الأميركي الجديد ، وولفوفيتز ، حساب الرجال والبنادق ، من الفلوجة . . . والسلط !؟ وهل فكر لحظة ، بحرقه القلوب الشجاعة على عاصمة الرشيد تغتصبها ، وتغتصب ماجداتها ، دبابات الغزاة !؟ وهل خطر له أن احتلال العراق مستحيل بأقل من نصف مليون جندي ، وبأقل من آلاف القتلى والجرحى والمنهارين نفسياً ، وبأقل من مئات المليارات !؟ هل كان يعرف أن رجلاً يخرج من هضاب السلط ، ليلاقي وجه الله في بغداد ، فيقاتل ، ويجابه الرصاص وجهاً لوجه . . ! محباً لتراب بغداد ، محبته لتراب الأردن !؟

مجداً مجدداً يا نضال ! مجدداً وأنت تستعيد صرخات الذين تناودا سنة ١٩٢٠ ، لنصرة يوسف العظمة في ميسلون ! وما وهنوا ، منذ ذلك ، عن معارك العرب في القدس والجولان والبصرة .

أشعر بالفخر يا شهيدنا لأنك لم تخذل أنسابك العراقيين ، ولم تخذل العراق ، أشعر بالفخر يا شهيدنا . . لأن تعطينا القدرة مجدداً أن نغني : والسلط يا أم الرجال . .

متباهية برجالها! أشعر بالفخر . . وأحسدك ! أه لو كنت أكثر شجراً وأقل أمراضاً وأملك الدرية لأقاتل الغزاة بيدي !! ولو أنني أستطيع أن أقبل الأرض التي سقطت عليها أو أمسح جيبني بدمك الطاهر!

واهناً يا شهيدنا . . فإن الاحتلال الأميركي في العراق ، مهزوم استراتيجياً: مهزوم لأن في العراق وفي العرب رجالاً صدقوا ما عهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً. مهزوم لأن الاستعمار الأميركي مغامرة غبية تصدر عن عجز مالي لا عن فائض، فهي لصوصية صرف لن يكون بإمكانها مثل الاستعمار القديم أن تبني قاعدة اقتصادية واجتماعية عليه.

ومهزوم . . لأن المشروع السياسي الأميركي في العراق ، ليس ممكناً من حيث الأساس، فليس في العراق فرصة إلا للدولة الوطنية المستقلة، أو لحرب الإثنيات والطوائف!

ومهزوم . . لأن الولايات المتحدة الأميركية لا تستطيع أن تتحمل الأكاليف البشرية والآلية لحرب شوارع مديدة.

ومهزوم . . لأن الدخول الأميركي في فييتنام جديدة يتطلب قيام نظام هتلري في واشنطن هو غير ممكن القيام موضوعياً ، على الرغم من المحاولات الموهوسة للمحافظين الجدد.

ومهزوم لأن واشنطن فقدت صدقيتها كلياً، على المستوى العراقي والعربي والدولي . . . ومعها «الأم المتحدة» الأداة الاستعمارية المثلثة من كوفي عنان . . إلى الأخضر الإبراهيمي!

ومهزوم . . لأننا لا نخشى الموت . . ونريد الحياة والحرية.

٢٠٠٤/٣/٣

الاحتلال الأميركي يؤسس للحرب الطائفية في العراق

يوم عاشوراء الدامي في كربلاء وبغداد ، أمس ، صنعتته قوى إرهابية لها هدف واضح هو إشعال الحرب الأهلية في العراق . ومروحة المتهمين واسعة جداً، لكن ليس من

بينها المقاومة العراقية التي ليس لها أي مصلحة في التفكك الوطني العراقي . بالإضافة إلى أن كل المتابعين للشأن العراقي ، أصبحوا يميزون جيداً جداً بين السياسات والتكتيكات القتالية للمقاومة العراقية ، وبين تلك التي يقوم بها إرهابيون لهم أجندات خاصة ، أو تستخدمهم قوات نحجم عن توصيفها أو تسميتها . بينما العامل العراقي الوحيد الذي يمكن أن تكون له مصلحة في اقتتال العرب العراقيين ، هو الانفصالية الكردية .

غير أنه كائناً من يكون الإرهابيون الذين يقترفون المذابح الطائفية المفجعة في العراق ، فإن المسؤولية السياسية عنها تقع ، كلياً ، على عاتق المحتلين الأميركيين .

(١) لقد حطّم الغزو الأميركي الهمجي ، الدولة العراقية ومؤسساتها العسكرية والأمنية ، والمدنية ، وخلق فراغاً لا يمكن سدّه بوجود الاحتلال ، هو المسؤول عن قيام حالة الفوضى الأمنية في البلد .

(٢) إن المشروع السياسي الأميركي في العراق يقوم على ما يسمّى «إعادة بناء» الدولة العراقية على أسس طائفية وإثنية صريحة في إطار عملية سياسية استعمارية ملزوزة ، موضوعياً ، إلى تصنيع هيئات سياسية غير شرعية وذات مضمون ما قبل رأسمالي ، وإنشاء «ديمقراطية» إثنية - طوائفية ، هي السبيل الوحيد لترتيب الوجود الاستعماري الأميركي في العراق الذي لا تلحمه سوى الدولة الوطنية المستقلة العلمانية .

(٣) لقد ظهر ، حتى الآن ، بوضوح كامل ، الفشل الحتمي للمشروع الأميركي في العراق ، ولكن المحافظين الجدد المهووسين في إدارة بوش الصغير ، ما يزالان مصرين على مجابهة الفشل بالعناد ، خالقين الأسس السياسية لإشعال الحروب الطائفية والإثنية في عراق لا يمكن تحويله إلى مستعمرة من دون تفكيكه .

(٤) يقول الخبراء الأمنيون الأميركيون أن ضبط العراق أمنياً يحتاج إلى نصف مليون جندي أميركي ، وهؤلاء لا تعوّضهم قوات عسكرية وشرطة عراقية ليس لها أي غطاء شرعي . الأمن لا تصنعه القوى العسكرية والأمنية ، بل المظلة السياسية . وهذه لن تكون شرعية إلا إذا كانت وطنية . ولن تكون كذلك ، في ظل الاحتلال الأميركي .

(٥) لعل الأحداث تؤكد ما قلناه دائماً من أن وجود الاحتلال الأميركي في العراق هو الذي يعرقل استقراره وإعادة بنائه ، ويؤسس للحروب الأهلية فيه ، وليس العكس كما يظن بعض العرب .

(٦) لقد باتت مهمة وضع حدّ للاحتلال الأميركي للعراق ، ليس فحسب مهمة وطنية

عراقية، بل عربية وإقليمية ودولية، إنفاذاً للشعب العراقي وللمنطقة من مصير أسود .
وللعرب - خصوصاً - مصلحة مباشرة في مبادرة مضادة للاحتلال الأميركي في
العراق، لم تعد ممكنة التأجيل، وسوف تحظى، ، لدى تبلورها، بدعم دولي .
(٧) والمطلوب، بوضوح ودقة، هو الانسحاب التام للقوات الغازية «الأميركية
والبريطانية» وتسليم كامل السلطات في العراق للأمم المتحدة والقوات الدولية في إطار
مشروع أممي حقيقي لإعادة البناء السياسي والمدني والعسكري في البلد المنكوب .
(٨) إن حلاً كهذا ما يزال ممكناً - اليوم - سوف يصبح أصعب فأصعب كلما تأخر .
فهل يواجه العرب مسؤولياتهم التاريخية في العراق؟! وسيكون ذلك دفاعاً - بالهجوم -
ضد التدخل الأميركي الفظ في النظام العربي؟! أم أن هذا النظام فقد، نهائياً، القدرة
على استدراك نفسه؟

٢٠٠٤/٣/٥

ماذا يريد العم سام؟

«المبادرة» الأميركية المسماة «الشرق الأوسط الكبير» هي فصل جديد من استراتيجية
للسادة بوش وشركاه من المحافظين الجدد واللكصوص الدوليين . . «الحرب» على
«الإرهاب» وغزو العراق . . والآن : «الإصلاح» و «الديمقراطية» في «الشرق
الأوسط»!

تأتي المبادرة، إذن في إطار الاستراتيجية الحربية نفسها، وهي تتضمن ثلاث ركائز
عدوانية استعمارية هي :

(١) «حق» الولايات المتحدة الأميركية في التدخل «الامبراطوري» في الشؤون الداخلية
للبلدان العربية .

(٢) فرض إطار جغرا - سياسي ، من منظور استشراقي استعماري، هو إطار «الشرق
أوسطية» بديلاً عن الحق الذاتي الطبيعي للعرب في تحديد هويتهم على أساس الرابطة
القومية، وتحديد الإطار الجغرا - سياسي الخاص بهم في حدود العالم العربي .

(٣) تحييد القضية الفلسطينية، ليس فقط عن العلاقات العربية - الإسرائيلية (مثلما هو
حاصل الآن جزئياً)، وإنما، أيضاً تشييد نظام إقليمي جديد تكون إسرائيل عضواً كاملاً
(ومهيماً) فيه ، حتى من دون أن يفرض عليها ذلك، أية قيود إزاء الفلسطينيين والجوار

العربي .
يطلب الأميركيون، إذن، وقبل أية تفاصيل، أن يتخلى العرب عن (١) السيادة (٢) الهوية (٣) والقضية الفلسطينية، وكذلك عن أراضي العرب والفلسطينيين وحقوقهم المغصوبة من قبل الإسرائيليين .
وتلي ذلك تفاصيل «المبادرة» المتعلقة فيما يسمّى بـ «الإصلاح» و «الديمقراطية» في البلدان لعربية، والمقصود بالطبع، هو الليبرالية الشاملة، وفرض الليبرالية: أولاً، في المجال الاقتصادي: الخصخصة الجذرية للمؤسسات العامة الإنتاجية والخدمية وبصورة خاصة للنفط، بحيث يتم إلغاء التأميمات الوطنية للثروة البترولية، وإخضاع إنتاج النفط (والغاز) وتسعيه وتسويقه للشركات الأميركية من دون شراكة أو رقابة محلية، وتقويض منظمة «أوبك» . إلى ذلك، تحرير الأسواق وشطب كل أشكال الحماية الجمركية أمام الاستيراد، وإعادة فرض الكمبرادورية من دون قيد أو شرط . . .

وثانياً، في المجال السسيوثقافي: تفكيك البنى الاجتماعية، الوطنية التقليدية، وفرض تفسير ليبرالي للإسلام (يركز خصوصاً على شطب فكريّ العدو والجهاد) وتحريم الأفكار الوطنية والقومية بوصفها اتجاهات متعصبة! وتوطين أيديولوجية مكافحة «الإرهاب» بحيث يشمل هذا المفهوم كل أشكال المقاومة الوطنية ضد الغزاة والمحتلين .
وثالثاً، في المجال السياسي، إيجاد آليات سياسية لتمكين النخب الحديثة (الليبرالية) من المشاركة في السلطة .

ويتم الترويج لهذا المشروع (الذي صاغه أحد منظري المحافظين الجدد، الغلاة، بول وولفوفيتز) أميركياً وأوروبياً، بصفته العلاج الجذري لاستئصال «الإرهاب» من مصادرة الاجتماعية - السياسية في «الشرق الأوسط» . أما على المستوى العربي، فإن هذه الطبخة المسمومة كلها تغلّف بسوليفان برّاق : «الديمقراطية» .
ولكن الديمقراطية هي آلية لاتخاذ القرار، ولا معنى للديمقراطية إذا كانت القرارات الكبرى الأساسية، متخذة مسبقاً وبصورة نهائية، وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعني إذا كنا نقر بالتخلي عن السيادة الوطنية والأراضي المحتلة وحقوق اللاجئين، ونعتبر الخصخصة الرأس مالية المتوحشة عقيدة رسمية، ونقبل بضياح الهوية والثقافة القومية، ونقبل بنسخة استشراقية عن الإسلام، ونرضى بتوجيه كل جهودنا إلى مكافحة المقاومة . . . إلخ، فماذا يبقى لنا لكي نقرر

بشأنه في الآلية الديمقراطية ، سوى تدوير «السلطة» - اللاسلطة بين النخب الليبرالية «الكمبرادورية»؟! وهذه قد تتخذ لبوساً إسلامياً أو «يسارياً» ولكن مضمونها سيكون دائماً ليبرالياً وكمبرادورياً .

سوى أن هذا هو الإطار النظري العام للمبادرة الأميركية ، والتي تشتمل على أجندة خاصة بكل بلد عربي على حدة ، وهي أجندات تخريبية إجرامية تذكرنا ، توأ ، بالمأساة العراقية .

مصر : صفقة مع الإسلاميين على نسخة معتدلة من نظام إسلامي ليبرالي يحول دون الثورة الاجتماعية ، ويدير الفقر المصري ، ويلجم القاهرة عن القيام بأي دور محوري في النظام العربي ، سوى الريادة في مكافحة «الإرهاب» .
السعودية : تفكيك المملكة نهائياً ! وواقعياً ، وإجبارها على خصخصة شاملة للثروة النفطية لصالح الشركات الأميركية ، وتفكيك الإسلام الوهابي ولبرلة المجتمع بالقوة ، والمصالحة الكاملة مع إسرائيل من دون شروط .

سورية : تفكيك البعث والأيدولوجية القومية ، خصخصة المؤسسات الإنتاجية والخدمية وشطب القطاع العام ، تحرير السوق السورية أمام الاستيراد ، الخضوع للشروط الإسرائيلية بالنسبة للجولان ، الانسحاب من لبنان ، تغيير تكوين النظام الاجتماعي - السياسي أو إسقاطه بالقوة .

لبنان : انقلاب في موازين القوى لصالح القوى الليبرالية الراغبة في المصالحة مع إسرائيل ، قفل ملف المقاومة ، توطين اللاجئين الفلسطينيين .

الأردن : الاستيعاب الكامل للمشكلة الفلسطينية ، ديموغرافياً وسياسياً ، وفق الخطة الشارونية ، إجراء تحولات اجتماعية - سياسية جذرية باتجاه حسم مسألة الوطن البديل تحت يافطة التنمية السياسية و«الديمقراطية» .

فلسطين ، تنفيذ الحل الشاروني .

العراق : توفير الشروط الإقليمية لنجاح مشروع بناء نظام سياسي مستقر يتيح تحويل العراق إلى مستعمرة أميركية دائمة .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن الميليشيات السياسية والإعلامية التابعة للاستعمار الأميركي ، لا تخجل من إطلاق حملة للقبول بالمبادرة الأميركية ، متذرة ، بالتطلعات الديمقراطية للشعوب العربية ، ولكن هذه الشعوب تريد الديمقراطية لتنظيم

مصالحها وحقوقها من أجل التنمية الوطنية ، والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقلال وتطوير الثقافة العربية - الإسلامية ، وتمتين التضامن العربي ومجابهة إسرائيل . . . وهي (الشعوب العربية) لا تريد «ديمقراطية» تخدم مصالح النخبة الليبرالية ، وتقوم على هدم الاستقلال الوطني وتدمير الكيانات العربية ، وجرحها إلى الحروب الأهلية والدمار .

غير أن الأخطر هو الموقف الضمني المتواطئ الذي تتخذه النخب العربية الليبرالية ، باتجاهاتها «الإسلامية» و«اليسارية» تجاه المبادرة الاستعمارية الأميركية ، إنها ترجو أن يتيح لها التدخل الأميركي ، المشاركة في نعيم السلطة التي ما تزال ، في معظم البلدان العربية ، احتكاراً كاملاً لعائلات أو طوائف أو فئات مغلقة . والحقيقة أن السلطوية المغلقة في العالم العربي ، أدت إلى استنقاع الحياة السياسية (تحويلها إلى مستنقع) بحيث أصبحت أوساط اجتماعية سياسية عربية عديدة ، ترجو عودة الاستعمار . . . على نحو ما رأيناه في العراق ، غير أن النتيجة ستكون الخراب المعمم والحروب الأهلية .

الأنظمة العربية أعجز ، ذاتياً وموضوعياً ، من أن تستجيب للتحدي المطروح ، وهي سستسوف ، على الأرجح ، بحيث تؤدي بها الأحداث أو تضطرها إلى استسلام شامل غير مشروط . سوى أن علينا ، في النهاية أن ننتبه إلى ما يلي :

(١) إن المبادرة الأميركية ، لفرض الوصاية الإمبراطورية على المستوى العربي ، تفترض أن واشنطن كسبت الحرب في العراق ، بينما المؤشرات تؤكد العكس .
(٢) إن الدرس العراقي عّلم الولايات المتحدة الأميركية ، أن تسير رفقة الشركاء الأوروبيين باتجاه العالم العربي ، وهؤلاء ليسوا جاهزين للخضوع للأوامر الأميركية ، ويمكن التفاهم معهم على درء المبادرة الأميركية ، ويتطلب ذلك - مثلاً - وقف الحملة العربية البلهاء ضد فرنسا بشأن الحجاب .

(٣) إن المبادرة الأميركية الراهنة ، تأتي في سياق الدعاية الانتخابية لإدارة بوش الابن ، المهتدة بالزوال من البيت الأبيض الشتاء المقبل .

إن الممانعة العربية الحازمة ، ودعم المقاومة في فلسطين والعراق ، والتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية ضد إدارة بوش الصغير . . . هي المهمات الملغاة الآن على عاتق العرب للخروج من المأزق الراهن ، في حين أن الخضوع لإدارة «المحافظين

الجدد»، سوف يعزز فرص بوش الصغير أو، أنها - في حالة خسارة بوش الانتخابات الرئاسية - سوف يغري الديمقراطيين بالسير في الاتجاه نفسه. - كما في هذا المثال، فإنه يتمتع بصفة الضرورة القصوى، ولكن على الضد من المشروع الامبراطوري الأميركي. - ما يحتاجه العالم العربي، بالفعل، هو برنامج وطني ديمقراطي يركز على الآتي: - المشاركة بين قطاع عام ديمقراطي وقطاع خاص وطني والقطاع الأهلي في مشروعات تنموية وطنية حديثة. - التأكيد على دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية. - تأكيد الهوية العربية، وإيجاد آليات فعالة للتضامن العربي السياسي والتنموي. - تطوير الثقافة العربية - الإسلامية على أسس تقدمية. - الديمقراطية المفتوحة على التغيير الشامل في إطار السيادة والاستقلال وتعدد الخيارات الاجتماعية. - توحيد الجهود لمقاومة الغزو الأجنبي والعنصرية العدوانية الصهيونية. - إيجاد شراكة دائمة وراسخة مع أوروبا، والصين، والهند، والعالم الثالث.

٢٠٠٤/٣/١٨

إسبانيا في القلب

هل صحيح أن الاعتداءات الوحشية ضد الكادحين الإسبان في قطارات مدريد هي التي أدت إلى الانقلاب السياسي ضد تابع بوش الصغير، أزنار؟! - كلا، فهذا الرأي يستند إلى مؤشرات سطحية (الاستطلاعات التي كانت ترجح فوز اليمين في الانتخابات البرلمانية من دون أن تحسب نسبة المشاركة)، ولكن يتجاهل الحقائق الأساسية التالية:

(١) التحشيد السياسي الجماهيري ضد سياسات أزنار المتحالفة مع البيت الأبيض، وضد الحرب العدوانية ومشاركة القوات الإسبانية في احتلال العراق. لقد كان هذا التحشيد منظمًا وواسع النطاق مثابراً منذ أكثر من سنة كاملة، بحيث أنه خلق كتلة سياسية جماهيرية مضادة للحكومة اليمينية والتي تجاهلت، بوقاحة، أغلبية الرأي العام الإسباني.

(٢) انتماء إسبانيا إلى أوروبا والثقافة السياسية الأوروبية، هو من العمق بحيث بدا أزنار متطرفاً وخارج السرب في إلحاحه على الالتحاق بالأميركيين، وسياساتهم العالمية.

(٣) كتلة التصويت التقليدية للحزب الاشتراكي - الديمقراطي . وهي ذات تماسك وأصالة تاريخية و تعبر الآن فعلياً عن مطالب اجتماعية مطروحة بإزاء سياسات اليمين .

(٤) الميل المعهود في الديمقراطيات الراسخة إلى تداول السلطة .

(٥) اغتنام الحزب الاشتراكي فرصة ارتباك أزنار، وتشديد الهجوم السياسي عليه، أي أنه كان هناك تأثير للاعتداءات من زاوية أسلوب إدارة أزنار للكارثة . فلقد تعمّد الغموض والكذب في اللحظة الحاسمة، وأصر على اتهام طرف محلي («إيتا» الانفصالية) لئلا يكون اتهام «القاعدة» أو سواها من المنظمات الرديفة، سبباً في خسارته للانتخابات . وقد عاقبه الإسبان على هذه الانتهازية الفظة اللامسؤولة . ولو أنه أظهر على الفور ردة فعل حاسمة، لربما كانت الاعتداءات، مفيدة له انتخابياً . وليس عندي شك في أن تلك الاعتداءات الأثمة المصممة في مطابخ السي آي إيه، كانت تحسب لخدمة أزنار . ولكن الحسابات تعثرت بسببين :

الأول : أن أزنار ارتبك وكذب وظهر ضعيفاً متردداً .

والثاني : إن هذه إسبانيا وليست الولايات المتحدة الأمريكية .

فالإسبان ذوو حساسية سياسية وثقافية عالية، ويتصرفون كأمة لها وجدان تاريخي لا كناخبين جيولوجيين تنطبق عليهم اختبارات فئران التجارب ! بحيث يهرولون - خوفاً - نحو الاحتماء بالإرهاب الحكومي، هرباً من الإرهاب الغامض!

هذا التوضيح الذي ستظهر ملامحه وتفاصيله لاحقاً، ضروري جداً لئلا نتحالف - ضمناً - مع الإرهاب أو نبيّض صفحته بالقول «رب ضارة نافعة» فالنضال الدؤوب لليسار، الإسباني، وليس الإرهاب، هو الذي حسم هذا الفصل من معركة الشعب الإسباني وأوروبا كلها، ضد الاستتباع الأميركي .

ونحن لا نكتفي هنا، بالإدانة الحازمة المبدئية ضد الأعمال الإرهابية التي تمثل الوجه الآخر للعدوانية الوحشية الأميركية، بل نؤكد على ضرورة الاستراتيجية الأممية للوعي القومي العربي .

فالغرب فليس واحداً . إنه متعدد أفقياً لاختلاف المصالح والثقافات القومية، وعمودياً، باختلاف الطبقات في كل أمة . العالم ليس بـ«الأسود والأبيض»، والصراع

العالمي ليس حضارياً أو دينياً أو إثنياً، بل هو في حقيقته، صراع البشرية ضد الإمبريالية الأميركية وضد الرأسمالية المتوحشة، ومن أجل التنمية والإخاء والسلام. . . فلا وهذا لا يعني بالطبع، الاستسلام أمام المحتلين، أو القفز إلى أحضان المعتدين. . . فلا فكاك من الاحتلال والهيمنة إلا بالمقاومة. . . والمقاومة لا تنتصر إلا في أفق أمني.

٢٠٠٤/٣/٢١

فلتهتف البشرية باسم العراق

لا بد وأن السفير الأردني لدى واشنطن، كان يشعر بالفخر المزدوج، وهو يشارك «الحلفاء» الـ ٨٤، الاستماع إلى بوش الصغير في احتفال الذكرى الأولى لغزو العراق. فخر مزدوج؟ نعم. فقد نال الأردن حظوة الاعتراف بأنه شريك الدولة العظمى الأقوى في العالم في «تحالف» الحرب. وهو ما لم تنله دول مثل فرنسا وألمانيا والصين وروسيا. . . والسعودية!

والسبب الثاني للفخر هو أن القضية المركزية التي تناولها رئيس الامبراطورية الأميركية، كانت تتعلق بكيفية حشد الجهود الدولية، العسكرية والأمنية والسياسية، لمواجهة مواطن أردني واحد، هو أبو مصعب الزرقاوي، ولقد ألح بوش الصغير - وهو سياسي يتمتع بالمصداقية والذكاء وبعد النظر - بأن العالم يقف على رجل واحدة. متحفظاً للقضاء على خطط الزرقاوي الشريرة المصممة على إفشال المساعي الأميركية الخيرة لدمقرطة الشرق الأوسط، وجعل أميركا وإسرائيل وأوروبا والكرة الأرضية بأسرها أكثر أماناً!

في مطلع القرن الحادي والعشرين، تظهر المحاولات الاستعمارية الامبراطورية، عجفاء وتافهة ومضحكة. ويظهر «الامبراطور» مهرجاً، لولا الدماء الغزيرة التي تسيل أثناء تلك المحاولات المجنونة.

لم يقل بوش الصغير، كلمة واحدة بصدد كذبة أسلحة الدمار الشامل العراقية - والتي كانت المبرر الرسمي لغزو العراق -، وصمت تماماً إزاء حلف السلام - الذي يضم أهم دول العالم وكل شعوبه -، وتجاهل، بالطبع، الفشل الأمني والسياسي في «العراق الجديد» و«الديمقراطي» حيث يتم قتل الصحفيين، وضربهم بأعقاب البنادق، إذا ما احتجوا!

منذ ٢٠ آذار ٢٠٠٣، جرى قتل آلاف العراقيين (لم يحصهم أحد حتى الآن). كم جندي وكم مدني، بين قتيل وجريح وأسير ومشرّد ومغتصبة، كلف هذا الاحتلال الهمجي والأبله للعراق؟ لم يقل بوش الصغير، شيئاً حول ذلك. ربما لا يعرف المجرم حقاً عدد قتلاه وجرحاه وضحاياه، ولا أسماءهم ووجوههم وصرخاتهم. لكنّه صمّت أيضاً عمّا يعرفه جيداً جداً: قتلى القوات الغازية وجرحاها ومخايلها - وهم بالآلاف أيضاً - لماذا يجب أن يموت كل هؤلاء العراقيين والأميركيين؟ لكي يحصل بوش الصغير وشركاه على المزيد من الأرباح عن حصصهم في شركات النفط والموت؟ من أجل إخضاع الصين العطشى إلى الطاقة في مسيرة نموها العظيم؟ من أجل استلحاق أوروبا واليابان؟ من أجل إخراج المشروع الصهيوني من مأزقه؟ حسناً إنّ الأجندة الأميركية لضمان الهيمنة على العالم.. . مكتظة بالمهمات، وهي، لهذا السبب بالذات، مستحيلة التنفيذ. إنّ سفينة الولايات المتحدة الأميركية، تغرق، بينما يقودها ربّان أخرق، نصف أبله ونصف عصابي، توجّهه عصابة من المهوسين المصمّمين على إغراق العالم كلّه مع الرأسمالية الأميركية المحتضرة. **أدلة منسوبة إلى بوش الصغير**

يخاصم بوش الصغير، مواطننا الزرقاوي، ويعلن عليه الحرب.. . مجهود ٨٤ دولة!! ألا يحقّ لنا أن نفخر ونضحك على الرغم من المأساة! وأساس هذه النكتة أن بوش الصغير لا يريد أن يعترف بأنّ المقاومة العراقية ليست عمليات إرهابية معزولة يخططها وينفذها «إرهابيون» أفراد.. . يأتمرون بأوامر «عقل مدبّر شرير» مثلما يحدث في الأفلام الأميركية الرديئة. **أدلة منسوبة إلى بوش الصغير**

وأنا لا أعرف إذا كان لدى بوش الصغير، القدرة العقلية على إدراك أنّ المقاومة العراقية، هي تعبیر أصيل عن وطنية متجدّرة وحرّاك اجتماعي تاريخي، يتنامى في السعي نحو استعادة نهضة الدولة الوطنية العراقية، ألم ترى يا سيد بوش، إلى مظاهرة بغداد (الشيوعية - السنيّة) المطالبة برحيل الاحتلال حالاً؟ هكذا ترد بغداد على مساعي الفتنة من «مجلس الحكم» و«دستوره» إلى التفجيرات الطائفية السوداء. **أدلة منسوبة إلى بوش الصغير**

بوش الصغير، بالطبع، أكثر غباء من أن يفهم صيرورة التاريخ في العراق المقاوم، ولكنّه، بالتأكيد، استلم تقريراً عن صواريخ المقاومة العراقية التي هزّت معسكرات جنوده في بغداد المحتلة، وهذا التصاعد الكثيف المنسق لعمليات المقاومة، في ذكرى الغزو الهمجي، ليس صنعة خلية بعثية أو أصولية.. . إنّه رد الشعب العراقي الذي يمدّ المقاومة باحتياجاتها المتنامية. في صفوف المقاومة العراقية اليوم، سنة وشيعة، عرب

وأكراد، بعثيون وشيوعيون وإسلاميون ووطنيون مستقلون، رجال ونساء، ولسوف تظهر في السنة الثانية للمقاومة، وحدة العراق المقاوم بجلاء، ولن تنعم قوات الغزو الأميركية بالخلود إلى قواعد آمنة على أرض العراق أبداً . لا الآن . . ولا في ٣٠ حزيران المقبل، حيث يخطط المحتلون لإنشاء حكومة عميلة تستلم «السلطة» لتشريع الاحتلال وتنفيذ مآربه في النهب المنظم لثروات العراق . يقول بوش الصغير إن إنجاز الرئيس يكمن في أن الزرقاوي بدأ يشكو من تعاضم قوة الاستخبارات الأميركية في العراق!! إنه إنجاز حقاً لو كانت المقاومة العراقية مرهونة بشخص أو حزب أو فئة . دعونا : إنها على كل حال ، مجرد بلاهة وقحة . ولنسأل - طالما أن بوش الصغير يرى في العراق جبهة القتال الرئيسية ضد «الإرهاب» - عما إذا كان العراق كذلك قبل ٢٠/٣/٢٠٠٣؟ من هو المسؤول عن تدمير الدولة العراقية، وتحويل البلد إلى ساحة مفتوحة للتدخلات الإرهابية والإقليمية؟ أم أن الخطة الأميركية هي تحطيم العراق واجتذاب الإرهابيين إليه، وخوض المعركة ضدهم في الميدان العراقي؟! أليست هذه نكتة أخرى؟! المجدل لبواسل المقاومة العراقية، الذين حوّلوا الغزوة الإمبراطورية الأميركية إلى مهزلة! المجدل للعراق وهو يقاوم الاحتلال المتداخلة على أرضه، من «التحالف» بقيادة أميركا إلى الميليشيات الطائفية السوداء التي تقودها إيران . . إلى البشمركة التي يقودها الموساد!! ويخوض حرب البشرية ضد الإمبراطورية الأميركية المهزومة تاريخياً، المجنونة في لحظة انهيارها ! فلتهتف البشرية باسم العراق .

٢٠٠٤/٤/٦

الانتفاضة العراقية : استحقاقات أردنية

في الفلوجة البطلة، وفي مدينة الصدر الثائرة، وفي سائر أنحاء العراق العربي، ينهض أسود الرافدين للمقاومة . لن يكون العراق العظيم، بروسيا العرب، أو مستعمرة أميركية، بل مقبرة للغزاة! ولن يكون الشعب العراقي المتحضر النبيل، فسيفساء طائفية (سنية وشيعية . . . و . . .) بل شعب واحد تلحمه الوطنية العراقية العصية على الكسر

والانكسار، وبغداد الرشيد لن يحكمها العملاء المأجورون واللصوص! إنها الانتفاضة العراقية المنتظرة في ربيع الحرية، زرع بذورها مناضلون أباة لم يرهبهم جبروت القوة، وواصلوا المقاومة، يوماً تلو آخر، على مدار عام كامل، أحرقوا الأكاذيب، وبددوا الخطط الشيطانية هباء، إلى أن قامت الأرض قومتها.. الظافرة حتماً.

الشعب العراقي، إذن، مجمع على رفض الاحتلال وهيناته ومجلس حكمه وجيشه وشرطته، وقد أصبحت الصورة الآن، بالأبيض والأسود، وقد أن الأوان لكي نقف حكومة وشعباً في صف الشعب العراقي الشقيق. ومن كان يتوهم، وبين حساباته على الوهم القائل إن الأميركيين باقون في العراق طويلاً، عليه الآن أن يعيد حساباته، لن يبقى في العراق سوى العراقيين الأحرار. والآتون من الخارج على صهوة الدبابات الأميركية، سوف يفرون معها في يوم قريب. كفوا عن الأوهام، لا استثمارات ولا مقاومات من الباطن أو الظاهر، بل نار المقاومة وفجر الحرية، وهذه النار المقدسة التي أنضجت انتفاضة العراق الموحد، سوف تنضج أيضاً حركة التحرر الوطني العربية من المحيط إلى الخليج.

أعيدوا الحسابات، فالعراق عائد موحداً حراً، وسوف يسألنا جميعاً الحساب! وباللغة البراغمية التي يفهمها المتأمركون نقول: توقفوا! لئلا نخسر العلاقات الاستراتيجية الأردنية - العراقية إلى وقت طويل.

مطلوب الآن موقف أردني واضح على المستويين الرسمي والشعبي:

(١) يدين المجازر الأميركية والحليفة الإجرامية ضد شعبنا العراقي، ويطالب بوقفها فوراً، وإطلاق سراح الأسرى ووقف عمليات الحصار والاقتحام والتقتيل.

(٢) يفك الارتباط القائم من أي نوع مع مجلس الحكم وقواه وأجهزته السياسية العسكرية والأمنية.

(٣) يحدد شروط حل المسألة العراقية على أساس انسحاب الغزاة وحل الهيئات التشريعية التي أوجدوها، واستعادة المؤسسات الوطنية، وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ونحن لا نتحدث، هنا، عن دور لهاتين المنظمتين في خدمة الاحتلال، بل نتحدث عن كنس الاحتلال، وتكوين قوات دولية من البلدان التي لم تشارك في الحرب عسكرياً أو سياسياً لإدارة البلد مؤقتاً.

والمطلب الأول واجب وطني وقومي وإنساني. إنه مسألة ضمير لمن بقي عنده ضمير، أن يصرخ - أفلها - في وجه القتلة المجرمين. إن أطفالنا يذبحون، ونساءنا يغتصبن،

وعراقنا يدمر على أيدي لصوص دوليين وصهاينة حاقدين .
والمطلب الثاني عملي . فباندلاع الانتفاضة (الشيوعية) واستعادة اللحمة الوطنية العراقية ، لم يعد «مجلس الحكم» يمثل إلا الأحزاب الكردية والانفصالية العميلة . إنه ، بالأصل ، لا يمثل العرب السنة . والآن ، لم يعد يمثل ، أيضاً ، العرب الشيعة . والمنظمات الشيعة في «مجلس الحكم» هي الآن بين خيارين ؛ الانسحاب ، أو العزلة والانكفاء ، ثانية ، إلى إيران ، وبئس المصير .
لم تعد لـ «مجلس الحكم» وهيئاته وأجهزته أية شرعية ، ولم يبق له - أو لها - أي قيمة . . . سوى قيمة المرتزقة . وسيكون من العملي أن نتأني ، ونرى إلى القوى الحقيقية التي ستكون في سدة القرار في بغداد .
والمطلب الثالث سياسي . فالأصل أن يكون لدينا رؤية سياسية لحل الأزمة العراقية ، وأسس لمبادرة سياسية ، غير القول (الرسمي) إن «الاحتلال ضروري لمنع الحرب الأهلية»!! الحرب الأهلية ، الآن ، أصبحت خلفنا . . . و«الأهل» كلهم في خندق المقاومة ضد الاحتلال . والاحتلال في مأزق سياسي وأمني . وهو يفرق في الأخطاء التكتيكية ، واحداً وراء الآخر ، مستعجلاً حفر قبره ، لأنه ، بالأساس ، نجم عن خطأ استراتيجي أساسي : الحرب الامبراطورية . . . بينما الامبراطوريات أصبحت من الماضي .

وربما كان من واجب «الخليف الرسمي» للأمركيين أن يستعصم برؤية سياسية مستقلة واقعية تبدأ من مصالح الأردن الوطنية ، ودوره القومي ، وربما تنتهي إلى تفاهم مع واشنطن ما بعد بوش الصغير ، من موقع الند .

يظن الأبله برايمر نفسه ، سرجون أو صدام حسين ، يقرر ويهدد ويصعد ، دعوا الاستعماري الأبله يظن ما يريد . فهو لن ينجو من العقاب العراقي . وإذا نجأ ، فعلى حبال طائفة عمودية تفر به ، مثلما فر قبله المندوب السامي الأميركي من سايفون الحرّة . الاحتلال الأميركي في العراق يلفظ أنفاسه . وهو يعبر عن إفلاسه السياسي وفشله العسكري والأمني ، بسلسلة جديدة من المجازر ضد الشعب العراقي المقاوم . والمجازر - كما هو معهود - تقود إلى المزيد من المقاومة . لقد دخل الأميركيون حلقة مفرغة ، لن يخرجوا منها إلا إذا خرجوا من العراق . فليكن الله في عون العراقيين على ما احتملوا ويحتملون من أنهار الدم ، فداء للوطن . . . والأمة .

العراق الجريح يقاتل .. وأنت؟!

عاد الغزاة الأميركيون إلى استخدام وسائل الحرب التقليدية على نطاق واسع في كل أنحاء العراق العربي . الغزاة يشنون حرباً حقيقية كاملة ضد المدنيين ، بالدبابات والطائرات والقصف المدفعي والصاروخي ، ويضطرون إلى مجابهة المقاومين في اشتباكات قتالية . إنهم يطلبون المزيد من الجنود والآليات من خارج الميدان . هذا يعني ، باختصار ، أن الاحتلال قد فشل ميدانياً . وهذه نتيجة حتمية لفشله السياسي . إنه الاحتلال المستحيل لبلد في حجم العراق وإمكاناته وقدرات شعبه ، في مطلع القرن الحادي والعشرين .

غير أن الغزاة لن يتعلموا الدرس سريعاً . سيتورطون أكثر فأكثر في حرب مفتوحة مع الشعب العراقي ، وهي ، بخلاف الحرب مع النظام العراقي ، معروفة النتيجة مسبقاً : هزيمة الغزاة!

علينا أن نلاحظ أنه في يومين اثنين من الانتفاضة الشعبية الموحدة في كل العراق العربي ، سقطت جهود سنة من الترتيبات السياسية الأميركية : أين «مجلس الحكم» .. و «الجيش» .. و «الشرطة»؟ هذه الهياكل الكرتوية انهارت ، توأ ، عندما تبادلت الفلوجة والنجف ، بغداد الأعظيمة وبغداد الكاظمية ، التحية والعهد على المقاومة . أين «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» و «حزب الدعوة» و «الأخوان المسلمون» ومدعو الشيوعية .. وسواهم من المنظمات و «الشخصيات» التي تشكل القاعدة السياسية للمشروع الأميركي الاستعماري في العراق؟! أين إيران ونفوذها وميليشياتها؟ كل ذلك سقط بضربة واحدة من قبضة الشعب الموحد!

إنها انتفاضة العراقيين - العراقيين ضد الدبابة الأميركية ، ومن أتوا من مهاجر العمالة على ظهرها ، ومن سهلوا للغزاة ، درب العار ، فمقاومو الفلوجة مثل مقاومي مدينة الصدر ، مثل كل مقاومي العراق .. كانوا ، عند الغزو ، على أرضهم ، وعانوا الحروب والحصارات ، ولم يفتحوا خطوطاً دولية أو إقليمية ، وهؤلاء جميعاً لا يعرفهم الغزاة .. ولن يعرفهم .. إلا في الميدان!

وماذا يبقى للأميركي بعد ، سوى أن ينزع عن وجهه قناع «الديمقراطية» ، ليظهر ، على حقيقته ، وجه المجرم ، الكاذب ، اللص ، السفاح .

وسقوط الاحتلال وإفلاس الغزاة ميدانياً وسياسياً، لا يترك لهم من ممارسة، سوى ارتكاب المذابح. وها هم مجدداً، يلغون في دماء الشعب العراقي. إنهم يشنون حربهم الأخيرة على العراقيين: اللص في مواجهة صاحب الدار.

كان الغزاة يتعذرون بأسلحة الدمار الشامل وعلاقة بغداد بالإرهاب. . . وحين انكشفت الكذبة، أخذوا يتعذرون بإقامة نظام ديمقراطي في العراق. هذه هي «الديمقراطية» بالدم القاني ولحم الأطفال المحترق.

ولسوف يخسر الغزاة الحرب، وسيفرون من العراق. . . والمنطقة، غير أن صراخات المعذبين في المدن العراقية، المذبوحة، تستصرخ ضمائرهم. . . لنلا أقول نخوتكم.

أنت - يا قارئ العزيز - لا تنتظر الصحوة الجماهيرية، ولا تنتظر الأحزاب النائمة، والسياسيين المفرغين من الداخل. أنت: قل كلمتك الآن. افعل شيئاً! اغضب! اكتب واحتج. أ برق واغرق البريد الإلكتروني بغضبك؛ راسل أصدقاءك حول العالم. اعط العراق نصف ساعة من يومك. إن العراقيين يخوضون عنا الآن معركة المصير والمستقبل، فلنفع شيئاً.

ألا توجد هيئات مدنية تنظم مسيرات تضامن مع العراق الجريح المقاوم. . . مسيرات تدوي باسم العراق، ولا يستخدمها أحد لأجندته الخاصة؟! مسيرات من أجل الله. . . وأجل العراق!

هل فقد بلدنا حميته، وخسر شعبنا حيويته؟ وإذا كنا قد استقلنا من صنع التاريخ. . . أفلا تهز ضمائرنا صرخات النساء والأطفال تحت قصف الآباتشي؟! لا تستصغروا أي فعل سياسي. البيانات، الرسائل، المذكرات، النشاطات. . . كل محاولة - مهما كانت صغيرة - تلزم العراقيين الآن. كل مشاركة ضرورية. . . كل تبرع ضروري. . . للعراق المقاوم الذاهب، حتماً، نحو النصر المؤزر. وحينها سيعلم الذين ظلموا. . . أي منقلب سينقلبون!

٢٠٠٤/٤/١١

السنة الأولى من حرب طويلة

في ٩/٤/٢٠٠٣ شاهدنا فيلماً أميركياً عن «سقوط بغداد»، وبالعودة إلى أرشيف نيسان الحزين ذاك، نستطيع أن نلاحظ وجود ثلاثة اتجاهات في الفكر العربي حيال

للمظاهر! تظن أنك «تفكر»، ولكنك تعيد إنتاج أفكار الآخرين! إن دورك كمتقف هو أن تساعد على الرؤية النقدية، وعندما ينحصر دورك في إنتاج فكر أو فن يكرّر اللحظة الراهنة فأنت إذن، مجرد أداة مسلوّبة الإرادة. *بعض الناس يظنون أنهم متقّفون، لكنهم في الحقيقة مجرد أدوات للآخرين.*

حسناً. لقد كنا نعرف جيداً جداً أن بغداد عصيّة على السقوط، أولاً لأنّ الحملة الاستعمارية الأميركية مأزومة بنيوياً وتاريخياً. وثانياً لأنّ الدولة الوطنية العراقية الحديثة ذات حضور تاريخي متجذّر، ولا يمكن إلغاؤها بجرّة قلم. *بعض الناس يظنون أنهم متقّفون، لكنهم في الحقيقة مجرد أدوات للآخرين.*

إنّ الجبروت العسكري للغزاة الأميركيين والضعف البيوي لنظام الرئيس صدام حسين وضعنا المجابهة الأميركية - العراقية في مسارات متعرّجة غامضة، أتاحت للأميركيين، أحياناً، الحصول على مشاهد سينمائية مؤثرة، غير أنّ المعرفة المادية - التاريخية بالصراع وطبيعته وفرقائه، تعطي للمتقف النقدي، القدرة على الاكتشاف المبكر لمسار الصراع. لقد كان الرسميون الأردنيون ينطلقون من أنّ «أميركا باقية في العراق»، بل إنهم أيّدوا بقاءها للحيلولة دون وقوع حرب أهلية! مطمئنين كلياً ومن دون تحفّظ إلى أنّ المشروع الأميركي في العراق ماضٍ إلى غاياته، وكانوا يسخرون من تحفظاتنا باعتبارها «غير واقعية»! وربما أصبح بمقدورنا الآن أن نسألهم: من هو «غير الواقعي» حقاً؟! *بعض الناس يظنون أنهم متقّفون، لكنهم في الحقيقة مجرد أدوات للآخرين.*

تميّزت السياسة الرسمية الأردنية خلال السنة الأولى من الاحتلال الأميركي للعراق، بقصر النظر، وضيّعت الكثير من الفرص، ليس فقط للحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الدولة العراقية، بل وللحصول على موقع خاص واستثنائي في مسار الأحداث العراقية. وكان الأمر - وأرجو أنّه ما يزال - يتطلّب بعض الذكاء وبعض الشجاعة لبناء سياسة أردنية مستقلة إزاء العراق، كنا دعونا إليها مراراً، وتقوم على:

- (١) موقف ثابت يدعو إلى انسحاب الأميركيين لصالح الأمم المتحدة والجامعة العربية.
- (٢) إقامة علاقات سياسية مع كل القوى العراقية على الأرض، وليس فقط «مجلس الحكم».
- (٣) تقديم مساعدات إنسانية وسواها إلى الشعب العراقي بصورة كثيفة ونزيهة ومؤثرة سياسياً. *بعض الناس يظنون أنهم متقّفون، لكنهم في الحقيقة مجرد أدوات للآخرين.*

ولطالما قلنا إنّ هذه السياسة المستقلة من شأنها أن تحول الأردن إلى لاعب رئيسي، ولكن هيهات! *بعض الناس يظنون أنهم متقّفون، لكنهم في الحقيقة مجرد أدوات للآخرين.*

في ٩/٤/٢٠٠٤ ما يزال الغزاة يخوضون حرباً يائسة ضد العراق، وهو ما سيجعلها أكثر فأكثر، إجرامية. لكن ليس أمام الأميركيين، عاجلاً أم آجلاً، سوى الرحيل عن

أرض الرافدين يجرون أذيال الهزيمة ، فليس لدى الولايات المتحدة الأميركية القدرة العسكرية الميدانية أو القدرة المالية أو السياسية على تكاليف المجابهة مع المقاومة العراقية التي تزيدها الأيام صلابة وقدرة وانتشاراً .

(١) لقد تجاوز العراقيون ، المحاولات اللثيمة لشق صفوفهم على أسس طائفية . إنهم الآن موحدون في ظل المقاومة ، ولم تعد الحرب الأهلية سوى أمنية في أوهام الإمبرياليين .

(٢) ولقد أظهر الشعب العراقي قدرات متنامية على تصعيد المقاومة المسلحة بصورة غير متوقعة ، وأثبت المجتمع العراقي أنه قادر على استيعاب الخسائر والصمود والقتال حتى الموت كما هو الحال في الفلوجة البطلة ، وهو ما فرض وسيفرض على الأميركيين إعادة حساباتهم العسكرية والسياسية .

(٣) أسقطت التطورات الأخيرة ، صيغة «مجلس الحكم» ، ومجمل الترتيبات السياسية الأميركية في العراق ، مثلما أظهرت أنه لا يمكن للمحتلين الاعتماد على الشرطة العراقية التي انضمت هياكل عديدة منها للمقاومين لدى أول مواجهة .

إذن ، عاد الغزاة إلى المربع الأول ، إلى الحرب العدوانية المفتوحة ، ولكن هذه المرة في مواجهة شعب موحد مصمم على القتال والنصر ، وقد تتمكن المؤسسة الأميركية ، وخصوصاً إذا قدمت إلى البيت الأبيض إدارة ديمقراطية ، من لجم عصابة المحافظين الجدد ، والنظر بواقعيته إلى ضرورة الانسحاب العاجل من العراق ، فإذا لم يحصل ذلك فستكون هذه السنة الأولى من حرب طويلة .

وفي كل الأحوال ، فقد أن الأوان لكي تعيد السياسة الأردنية حساباتها ، وتنتظر بواقعية إلى أن السفينة الأميركية تغرق في العراق ، وأنه علينا أن نقفز من السفينة الغارقة وبالسرعة اللازمة لإنقاذ صورة الأردن ودوره وعلاقاته الاستراتيجية مع الشقيق والحليف . . . والجار .

٢٠٠٤/٤/١٣

فرصة ذهبية أمام النظام العربي .. سوف يضيعها!

ينصح المجرم الميداني الأميركي الجنرال مارك كيميت ، العرب ، بتغيير المحطات التلفزيونية التي تنقل فظائع حرب الإبادة الاستعمارية في الفلوجة الصامدة . حسناً :

يظهر أن المسؤولين العرب قد قبلوا هذه النصيحة، إنهم يشاهدون المحطات غير الإخبارية أو المحطات الخاصة بهم، حيث تلتهم نشاطاتهم البروتوكولية ٩٠ بالمئة من وقت «الأخبار»، وربما يكون هذا هو السبب في أن ٦٠٠ شهيد وأكثر من ١٠٠٠ جريح و ٥٠٠٠ عائلة مشردة في الفلوجة لم تدفع بحكومة عربية واحدة إلى إصدار بيان استنكار. الشعوب العربية هي الأخرى في حالة سكون، ولكنها على الأقل تشاهد ما يحدث في الفضائيات، إنها تختزن المرارة والحقد والقهر، المرجل يغلي وسوف ينفجر. إنها مسألة وقت. وبالنسبة للمقاومين في الفلوجة، فإنهم يكتبون بصنع الأحداث. القتال حتى النصر. يركع الجنرالات الأميركيون على أعتاب الفلوجة. هؤلاء الذين يروعون العالم العربي، يطلبون مجرد هدنة من الفلاحين المقاتلين، أليس هذا درساً؟! هو كذلك بالطبع للشعوب العربية التي تتعلم باللمس من أسود الرافدين كيفية التعامل مع الوحش الأميركي.

إنه إذن درس تاريخي يهم صنّاع التاريخ، ولكن أين هم صنّاع السياسة العرب من الفرصة الذهبية التي تتيحها لهم الانتفاضة العراقية، للخروج من الشلل والدونية؟! لقد قوّضت انتفاضة ربيع بغداد، كلياً، الأطروحة السياسية العربية بشأن العراق، ولعل النظام العربي الرسمي مطالب الآن، لإنقاذ ذاته وشرعيته وصدقيته، أن يعيد الحسابات حول الأزمة العراقية، وإذا كان هناك أصوات عديدة تقول - وربما عن حق - إن ذلك لم يعد ممكناً، وإن الأنظمة العربية اهترأت وفقدت الحد الأدنى من استقلاليتها ومن قدرتها على المبادرة، فإن توضيح البدائل الواقعية، ربما يكون ضرورياً لدحض الفرية القائلة إن موازين القوى لا تتيح شيئاً سوى الخضوع الأعمى للأميركيين، كلا.

لقد منح مجلس الجامعة العربية، المقعد العراقي لهيئة غير شرعية تمثل المحتلين الأميركيين هي «مجلس الحكم الانتقالي». وقد تمّ تبرير هذا الاعتراف الضمني بالاحتلال الأميركي لبلد عربي، بالحرص على الحفاظ على الصلات معه، بيد أن «مجلس الحكم» ذلك، لم يعد فقط غير شرعي قانونياً، لقد أصبح بلا مضمون سياسياً. إنه هيئة عاجزة مفككة لا تمثل سوى أعضائها مثلما ظهر جلياً في الأسبوع الأخير من التطورات.

لقد صيغ «مجلس الحكم الانتقالي» على أساس التمثيل الطائفي والإثني، وقد تجاوز العراقيون، في انتفاضتهم الوطنية الموحدة هذا المنطق برمته، ومع ذلك، علينا أن

نلاحظ أن الأعضاء الذين عينهم الحاكم المدني الأميركي في العراق بول برايمر لكي يمثلوا العرب السنة لم يحصلوا أبداً على أي اعتراف من الذين «يمثلونهم» ، وكانوا دائماً معلقين في الهواء بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين الذين تنطحووا للعب دور مشين هو الوساطة مع مقاومي الفلوجة ، بدلاً من الاستقالة من «مجلس الحكم» ، علماً أن المحتلين الأميركيين فضحوا عدنان الباججي ، عندما أعلنوا صراحة أنهم وضعوه في صورة خططهم بشأن الفلوجة مسبقاً!

وفيما يتصل بممثلي العرب الشيعة في مجلس الحكم ، وهم الذين كانوا يحظون بقدر أكبر من الصدقية من حيث توفر قواعد جماهيرية وراءهم ؛ فقد بينت انتفاضة حركة الصدر أن التيار الصدري هو الذي يشكل الأغلبية الجماهيرية في صفوف الشيعة في العراق كله ، ولم يترك هذا التيار لقيادات «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» قوات بدر «المرتبطة بإيران» أو لقيادات «حزب الدعوة» سوى القيام بدور ذليل هو دور الوسيط بين المحتلين الأميركيين والحركة الصدرية ، لقد سقطت ورقة التوت عن عورة الحكيم - الجعفري وظهرت كما هما فعلاً موظفين لدى برايمر .

صحيح أن ممثلي الأكراد ما يزالون يحظون بالصدقية من حيث أنهم يمثلون فعلاً قواعد جماهيرية ، لكن العراق في النهاية بلد عربي ، ولا يمكن تمثيله كدياً علماً بأن ممثل المسيحيين في مجلس الحكم الانتقالي لا يمثلهم ، ولا يمثل التركمان بقادر على أن يضبط الحركة السياسية للأقلية التركمانية المتحالفة مع العرب في الصراع المشروع مع العدوان الكردي في كركوك والموصل .

على كل حال لقد تجاوز الشعب العراقي نفسه ، وحقق في بضعة أيام ، إنجازاً ضخماً من شأنه أن يغير الصورة السياسية في البلد ، جذرياً ، بدلاً من «المخاوف» حول الحرب الأهلية ، أظهر العراقيون علواً غير مسبوق على الانقسام الطائفي ، وتأكيداً أصيلاً على الوحدة الوطنية والتضامن الأهلي ، وقد تجلّت وحدة الدولة الوطنية العراقية ووحدة المجتمع العربي العراقي في صور مجيدة من المقاومة التي عمّت كل أنحاء العراق ، وفي مظاهرات التضامن مع الفلوجة ، وأخيراً في الصلوات المشتركة وسواها من المظاهر التي وضعت حداً للغربان السود الناعقة بالتحليلات حول الحرب الأهلية الممكنة في العراق .

الصمود البطولي للفلوجة ، وعمليات المقاومة النوعية ، والاشتباكات في كل المحافظات العراقية العربية ، مؤشرات على ما يختزنه العراق من نيران سوف تحرق

المحتلين وتضطربهم إلى الجلاء عن أرض الرافدين ، غير أن المعركة طويلة طويلة ، والنصر الحاسم للشعب العراقي لم تبلور عناصره بعد ، لكنها تتكون وتتكاثر وسيكون هناك خطوات إلى الأمام وأخرى إلى الوراء في عملية تاريخية حتمية نحو التحرير واستعادة الدولة الوطنية العراقية ، أعني أنه لا بد لنا أن ننظر إلى المقاومة بوصفها سياقاً متعرجاً صعباً ، ولكنه سياق حتمي في ميله العام ، وهو ما يتطلب منا المشاركة السياسية والإعلامية والإنسانية في سياق رديف من إعادة استنهاض حركة التحرر الوطني العربية .

يبقى أن الشعب العراقي استطاع خلال أسبوع واحد من الانتفاضة الشعبية أن يحقق إنجازين كبيرين ؛ أولهما إظهار وحدة المجتمع العربي العراقي في مواجهة مؤثرات ومؤامرات الحرب الأهلية ، وثانيهما إسقاط الهياكل السياسية والأمنية التي أنشأها المحتلون .

وهاتان الحقيقتان لا بد أن تنعكسا على السياسة العربية إزاء العراق ، أولاً بسحب الاعتراف من مجلس الحكم المقبور ، وثانياً بالكف نهائياً عن التعامل مع مخاوف الحرب الأهلية وصولاً إلى مبادرة سياسية عربية تسمي الأشياء بأسمائها ، وتعلن وجود فراغ سياسي وأمني في العراق ، وتسعى إلى حل دولي عربي للأزمة العراقية على أساس جلاء المحتلين وضمان استعادة الدولة الوطنية العراقية لكل العراقيين بغض النظر عن المكونات الطائفية والإثنية .

صمت الأنظمة العربية عن مذابح الفلوجة ليس معيباً فقط ، إنه غيبي ، فقد قدمت الفلوجة البتلة وحركة الصدر ومجمل الانتفاضة العراقية فرصة ذهبية للنظام العربي لكي يلتقط أنفاسه ، ويستعيد مكانته ودوره ، ويدراً عن نفسه التسلط الأميركي ، فإذا لم تغتنم الأنظمة العربية هذه الفرصة ، تكون قد أصدرت بنفسها على نفسها حكم التاريخ النهائي . . انعدام الشرعية .

٢٠٠٤/٤/١٥

الدور الإيراني الأسود في العراق ، أصبح علنياً

لم يعد التواطؤ الأميركي - الإيراني في العراق ، سراً ، فقد أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن الولايات المتحدة الأميركية طلبت من طهران مساعدتها في

«تسوية الأزمة العراقية»، وقد أرسلت الأخيرة بالفعل، وفدأ إلى العراق وبدأ يقوم بجهود تهدف إلى التأثير على الشيعة العراقيين باتجاه «التهدئة»، أي في الحقيقة، حل «الأزمة الأميركية في العراق». منذ الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ لعبت إيران دوراً انتهزياً أسود في المسألة العراقية، وسعت بانتظام إلى مقايضة دعمها للمحتلين الأميركيين بتحسين علاقاتها مع واشنطن.

غير أن السياسة الإيرانية في العراق المحتل لها ثلاثة أهداف استراتيجية تتطابق مع السياسة الأميركية موضوعياً، وتؤسس للتحالف الإيراني-الأميركي في المنطقة. وهذه الأهداف هي:

(١) تصنيع الطائفة، أي تحويل الشيعة العراقيين من مواطنين إلى طائفة مغلقة. وهو ما يضمن، نسبياً، تحويلهم إلى امتداد إيراني. وتستخدم إيران في تحقيق هذا الهدف، وسائل دينية وإعلامية، أي أن وسيلتها الأهم تتمثل بالوجود الأمني الكثيف في جنوب العراق، تحت يافطة «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» فيلق بدر، ويشارك قادة هذه الهيئة التابعة للمخابرات الإيرانية، في «مجلس الحكم» والهيئات السياسية الأمنية الأخرى التي أنشأها المحتلون الأميركيون، بينما تقوم ميليشيا بدر بعمليات إرهابية منظمة ضد المواطنين العراقيين الشيعة، مستخدمة كل الوسائل بما فيها القتل والاعتقال وإرهاب المدنيين وترويع ومطاردة الوطنيين العراقيين، من التقدميين والقوميين الشيعة، بحيث تتم تصفية كل الخارجين عن مشروع تصنيع الطائفة. وتغدق طهران الأموال بكثافة لخدمة هذا المشروع.

(٢) ضمان عدم نهوض الدولة الوطنية العراقية، وهي التي تشكل تهديداً استراتيجياً للنفوذ الإقليمي الفارسي، وتعرقل الأطماع الفارسية في أرض الرافدين، ومما لا شك فيه أن تصنيع الطائفة وتدعيم المشروع السياسي الأميركي في العراق يصبان في طاحونة تدمير الدولة الوطنية العراقية.

(٣) ضمان النفوذ الإيراني في بغداد، بحيث يكون لطهران رجالها المؤثرون في الهياكل السياسية العراقية، ولذلك كانت إيران هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي اعترفت رسمياً بـ «مجلس الحكم الانتقالي» الذي أسسه الغزاة، وسقط سياسياً، في انتفاضة ربيع بغداد.

ولا يريد الإيرانيون من العراق فقط، تحقيق أهداف سياسية وأمنية وطائفية، فهم

مستضعفة ولها مصلحة مباشرة في جلاء المحتلين وإسقاط ترتيباتهم السياسية. والعراق كما أثبتت الأحداث هو خزان وطني وثوري لن تستطيع المساعي الإيرانية أو سواها لجمه.

هل يثبت الإسلاميون الأردنيون مرة أخرى، انتماءهم العربي وعداءهم للاستعمار الأميركي، بإصدار إدانة صريحة للدور الإيراني الأسود في العراق.

٢٠٠٤/٤/١٨

امثولة العراق : الدفاع هو إرادة الدفاع،

غلبني التأثر وأنا أستمع إلى اثنين من الضباط العراقيين، استضافهما أحمد منصور في فضائية «الجزيرة» كانا يذودان عن شرف الجيش العراقي، ويفندان الشائعات المريبة التي تم ترويجهما حول خيانات حصلت في صفوف هذا الجيش الباسل.

ولهذه الشائعات، في رأيي، مصدران : الماكنة الإعلامية الأميركية، وأولئك الذين أرادوا تبرئة الرئيس صدام حسين من كل التبعات عن سقوط بغداد في ٩/٤/٢٠٠٣.

لقد قدم أحمد منصور لنا ضابطين من سوية مهنية وأخلاقية عالية جداً، مارسخ لدي الاعتقاد بأن النظام العراقي السابق كان في حالة تناقض تاريخية بين حرصه وقدرته على التمسك برفعة الدولة الوطنية العراقية وأهدافها الاستراتيجية، والمستوى المهني والأخلاقي لمؤسساتها، وبين وقوعه في برائن أساليب سياسية متخلفة واستبدادية، وقد هاجم الامبرياليون الأميركيون وعملاؤهم، تخلف النظام العراقي واستبداديته، لكي يخفوا أحقادهم على الدولة العراقية الحديثة، وقدرتها المؤسسية على تجنيد طاقات الشعب العراقي العظيمة في مشروع تنموي تقدمي.

أوضح الضابطان الباسلان أن الإدارة العسكرية العراقية كان لديها تصور ملموس ودقيق عن سير وقائع الحرب قبل وقوعها، وكانت نتيجة الحرب معروفة مسبقاً، بينما تكفلت الأخطاء الجانبية للقيادة العراقية (ومنها تسليم قيادة الدفاع عن بغداد للشهيد قصي صدام حسين - وهو ليس عسكرياً محترفاً) بتسريع تلك النتيجة، ولكن هذه كانت في الأخير، محصلة التفوق التكنولوجي الكاسح للغزاة على بلد منهك بالحصار والعقوبات، وجيش لا يملك من معدات القتال إلا ما عفا عليه الزمن.

ومع ذلك ، لم يركع العراقيون ، وقرروا خوض الحرب بشرف ، مؤملين بانتفاضة شعبية عربية ضد الغزو ، لم تحدث ، بينما كان النظام العربي الرسمي مشاركاً ، علناً أو سراً في العدوان .

لقد قاتل الجيش العراقي حتى الرمق الأخير ، في معركة معروفة النتائج مسبقاً ، وهو ما ينم عن بطولة فدائية ملهمة للوطنيين العرب ، على نحو الدلالات الكبرى لبطولة يوسف العظمة وجيشه في معركة ميسلون الخالدة ضد الغزاة الفرنسيين سنة ١٩٢٠ ، وهي المعركة التي ألهمت الثورة السورية ، وجعلت من دمشق قلب العروبة النابض .

لقد صنع الجيش العراقي في معركة ربيع ٢٠٠٣ ، ميسلون أخرى عظيمة ، والجديد هنا أن ضباط وجنود الجيش العراقي ، الذين لم يعودوا قادرين على استخدام دباباتهم القديمة التي تصهرها الأسلحة النووية التكتيكية الأميركية ، واصلوا القتال في عمليات فدائية نوعية لم تترك للمحتلين ، فرصة الاسترخاء لحظة واحدة ، واستقطبت في النهاية القسم الأساسي من الشعب العراقي للالتحاق بالمقاومة .

أعني أن استبسال الجيش العراقي في خوض حرب نظامية خاسرة ، ومواصلة أفراده القتال الفدائي بعدها ، هما اللذان أطلقا المقاومة الوطنية العراقية التي لا يمكن هزيمتها ، وهذا خيار تاريخي نضالي هو الأكثر عقلانية على المدى الاستراتيجي ، من الخيارات الأخرى الاستسلامية .

لقد استطاع الغزاة الأميركيون ، بالتفوق التكنولوجي الكاسح ، تدمير القوى الضاربة للجيش العراقي ، ولكنهم لم يستطيعوا أبداً تدمير روحه المعنوية وإرادة أفرادها على مواصلة القتال بوسائل أخرى تحيد التفوق التكنولوجي .

لقد فرّت الدمعة من عيني ، وأنا أرى بريق عيني الضابط العراقي الشهم الذي يستذكر بيباء لقاءه مع «السيد الرئيس» ، قبل يومين من سقوط بغداد الذي لم يكن ممكناً تجاوزه من الناحية العسكرية ، ولكنه المستحيل بعينه من الناحيتين المعنوية والسياسية .

لقد ارتكب الرئيس صدام حسين أخطاء وخطايا ، ولكن حسن العدالة والإنصاف ، يدعونا إلى القول إنّ همّه كان منصباً على تعزيز المؤسسات المدنية والعلمية والعسكرية للدولة العراقية ، وإنّ إرادته التاريخية الصلبة والنضالية الأصيلة ، هي التي شكّلت الحلقة الحديدية الأساسية في إطلاق المقاومة العراقية التي بدأت بعثية ومعزولة ، ولكنها وازلت حتى أصبحت وطنية عامة ، ومرجعية سياسية تعزل العملاء وتخرج المترددين . وإذا أصبح صدام حسين ، الآن ، من الماضي ، فإنّ العراق المقاوم هو المستقبل ، وهذا ما

ستدركه الشعوب العربية شيئاً فشيئاً ، وتتعلّم الدرس : المقاومة .
لقد أدى الغزو الأميركي المسلّح للعراق إلى فراغ سياسي ، فشلت وستفشل جميع
الجهود الاستعمارية لملئه ، وملأته المقاومة العراقية . وفي السياق نفسه ، فإنّ الهجمة
الامبريالية الأميركية السياسية على المنطقة العربية ، ابتداء من محاولات فرض الأمركة
وانتهاء بإعلان التحالف الشامل مع المجرم الصهيوني شارون ، خلفت وتخلّف فراغاً
سياسياً لن تملأه سوى ولادة جديدة لحركة التحرّر الوطني العربية .
لم تعد الآن هناك «عملية سلام» ولا أية مصداقية لجهود دبلوماسية لتحريكها ، والنظام
العربي الرسمي عاجز كلياً عن الحركة أمام الاحتلالين الهمجيين في فلسطين والعراق .
وفي مواجهة استحقاقات الركوع العلني النهائي للامبريالية والصهيونية ، هنا ، تظهر
أمثلة العراق : خوض المعركة المفروضة بغض النظر عن موازين القوى . . ما يؤدي ،
استراتيجياً ، إلى تعديل الأخيرة لصالح القوى المناضلة المدافعة عن وجودها وحرّيتها
وحقها في التقدم . إنّ الدفاع - مثلما كان يقول الجنرال ديغول - هو «إرادة الدفاع» .

٢٠٠٤/٤/٢٦

ساقط استراتيجياً

يقول تجّار أردنيون قادمون من العراق إنّ قيمة الرشاوى التي يتقاضاها الضباط والجنود
الأميركيون لقاء تسهيل المهمات ، قد انخفضت من ١٠٠ دولار بالمتوسط إلى خمسة
دولارات وعشرة دولارات ، ولكنها مع ذلك ما تزال مكلفة بالنظر إلى تزايد أعداد
المرتشين بين أوساط القوّات المسلّحة للدولة العظمى «الوحيدة» في العالم ، صاحبة
رسالة نشر «الديمقراطية» و«التحديث» .

وهذا الانخفاض في «الأسعار» ، يعكس بالطبع ، درجة الانخفاض في قيمة حياة
الجندي الأميركي في العراق ، خصوصاً منذ مطلع نيسان الحالي . جنود بلا قضية ،
أغليبتهم بالأساس مرتزقة ، ويتعرّضون للموت ، بالعشرات يومياً . . وهم بحاجة ماسة
إلى المزيد والمزيد من النقود ، سواء لتحسين ثمن بقائهم في الجهنم العراقية ، أو لمجرّد
التزوّد بالمخدرات وتسديد بدل الزيارات السريعة لبيوت الأسويات التي أصبحت تجارة
رائجة في العراق «الديمقراطي» ! وللمرء بالطبع أن يتصوّر القدرة الفظيعة لدى هذه
الحثالات البشرية على ارتكاب الجرائم بحق المدنيين ، وخصوصاً النساء والأطفال ،

وكذلك الجبن الذي يتملكهم و «رهاب المعركة» الذي يهبط على أمعائهم حين يواجهون أسود العراق .

أميركا في أرض الرافدين ليست فقط مفلسة أمنياً وسياسياً، إنها كذلك مفلسة أخلاقياً، لقد شنت إدارة بوش الصغير، الحرب على بلد آمن بذرائع من الأكاذيب سريعة الذوبان، وهي ملزوزة إلى الاختراع المستمر لأكاذيب جديدة، سيكون آخرها «إعلان النصر» والمغادرة حسبما يتوقع الكاتب الأميركي كريستوفر ديكي (نيوزويك، ٢٧/٤/٢٠٠٤).

الضباط والجنود الأميركيون في العراق فقدوا العزيمة والصبر مبكراً جداً، وهذه نتيجة طبيعية لشحنهم بأكاذيب النصر الحاسم والحرب الآمنة والعودة السريعة إلى الوطن. الآن يدرك هؤلاء أنهم سيغادرون، في النهاية مهزومين. لقد خسروا الحرب، وهم مضطرون لخوض معارك يائسة، والموت مجاناً، وهذا الوضع، بحد ذاته، يدمر أفضل الرجال وأكثرهم شجاعة، أخلاقياً ونفسياً، فما بالك بالنفائيات الاجتماعية والمرتزة؟!

الجندي الأميركي هو في الحقيقة، إحدى نقاط الضعف الأساسية في آليات الهيمنة الأميركية. فمن دون ضباط وجنود أذكياء، ويمتلكون الجلد على القتال الميداني الطويل، والصبر، والمناقبة العسكرية. لا يمكن، أبداً، إقامة امبراطورية عالمية، ولا تمتلك الولايات المتحدة الأميركية مثل هؤلاء المقاتلين، بل إنها لا تمتلك العدد الكافي من العسكريين. ومن المعروف أن القوات الأميركية تعاني من مشكلة رئيسية في العراق هي نقص عددها. لقد تجاهلت إدارة بوش الصغير، نصائح خبراءها الذين أوصوا بأن فرض الأمن والاستقرار في العراق، يحتاج إلى نصف مليون جندي على الأقل، بينما ألح الأيديولوجيون من المحافظين الجدد على أن خوض الحرب لا يحتاج لأكثر من ١٥٠ ألف جندي، مفترضين، وهمياً، أن الشعب العراقي سوف يتعاون مع الاحتلال الأميركي لبناء «ديمقراطية» صديقة.

ولم تصغ إدارة بوش الصغير «بالطبع» إلى الخبراء، ذلك أن تحشيد نصف مليون جندي كان سيعصف بقرار الحرب بالنظر إلى: (١) الكلفة المالية الباهظة (٢) والكلفة الاستراتيجية الناجمة عن إفراغ عدة جبهات من الجيوش، وتقييد قدرة الولايات المتحدة الأميركية على الحركة في مواجهة نقاط ساخنة مستجدة (٣) أو الاضطرار إلى التفاهم مع حلفاء يفضلون الحلول السلمية.

لقد كان قرار الحرب، بحد ذاته خاطئاً - من منظور أميركي - بينما يلاحظ المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية جون كيري - محقاً - أن الاستمرار في العراق يحتاج إلى المزيد من القوات . ولكنه يقدم ، هو الآخر حلاً وهمياً - أو على الأقل فات أوانه - وهو الاستعانة بقوات أطلسية وحليفة تحت مظلة أومية . وهذا الحل وهمي أو فانت لأن أرض الرافدين تحولت إلى مستنقع لن يرغب أحد بعد ، بالغرق فيه . وفي معادلة كهذه نستطيع أن ندرك حجم الصفعة التي تلقتها إدارة بوش الصغير بانسحاب إسبانيا وحلفائها من العراق .

في معركة الفلوجة ارتكبت القوات الأميركية مجازر بشعة ، ولكنها لم تستطع مع ذلك التغلب على المقاومين . وهؤلاء لم يصمدوا فقط ، بل أوقعوا القوات المهاجمة في كمين كبير ، لم يتم الخلاص منه إلا بالوساطة المشبوهة للحزب الإسلامي المشارك في «مجلس الحكم» . ومع ذلك فإن الخلاصة الوحيدة الممكنة من تجربة الفلوجة هي النقص الفادح في عدد القوات الأميركية في العراق ، خصوصاً إذا اضطرت هذه لمواجهة أكثر من جبهة في آن واحد ، كما حصل في النصف الأول من الشهر الجاري ، حين كان الأميركيون يقاتلون في الفلوجة ومدينة الصدر والجنوب ومواقع أخرى في الوقت نفسه .

لقد ظهرت الهشاشة الاستراتيجية للوجود العسكري الأميركي في العراق على الملأ . وبغض النظر عن التبجح التي يظهرها القادة في مؤتمراتهم الصحفية ، فإن المعطيات على الأرض تجزم بأن الجيش الأميركي في العراق «ساقط استراتيجياً» بينما رديفه العراقي لم يعد سوى تجربة فاشلة . فلقد تفككت الأجهزة الأمنية العراقية الجديدة في الدقائق الأولى من المواجهات .

على هذه الخلفية ، قررت إدارة بوش الصغير أن تبتلع الموس وتدعو كبار ضباط الجيش العراقي السابق ، «البعثيين» ، إلى إدارة وبناء القوات المسلحة للعراق «الديمقراطي» ، فهل سينجح هؤلاء في إنشاء أداة عراقية فعالة تحافظ على استقرار الاحتلال؟ لا بالطبع . فهؤلاء مجرد تكنوقراط . . بينما كانت قوة «البعث» ، بالدرجة الأولى ، سياسية .

المشكلة ستبقى هي نفسها . . بهذا العدد من الجنود لا يمكن حفظ الاستقرار في العراق . . بينما تحشيد نصف مليون جندي أميركي هو - إذا ما كان ممكناً أصلاً - ورطة تاريخية قد تنتهي بتفكيك الهيمنة الأميركية على العالم .

لم يبق إلا الرحيل

التقط الرئيس السابق لفريق التفتيش في العراق، ديفيد كاي، المغزى السياسي الجوهري لنشر صور الانتهاكات الأميركية والبريطانية ضد الأسرى العراقيين، حين أعلن أن هذه الفضيحة «عززت فرضية سحب قوات الاحتلال من العراق».

لقد أعطى الغزاة ثلاثة مبررات لغزو العراق واحتلاله: (١) تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية التي ظهر أنها غير موجودة. (٢) الإرهاب وقد تبين أنه قدم إلى العراق، فقط، بعد تدمير الدولة العراقية على أيدي المحتلين. (٣) صون حقوق الإنسان العراقي التي لم تنتهك أبداً، مثلما حدث خلال السنة الأخيرة من الغزو والاحتلال، وأصبح لدينا الآن عشرات التقارير الدولية ومئات الصور التي توثق التعذيب الجسدي والاعتداءات الجنسية وامتهان الكرامة الإنسانية، وسواها من الممارسات التي اقترفها ضباط وجنود الاحتلال الأميركي - البريطاني على نطاق واسع.

لقد صنع الأميركيون خلال ٤٨ ساعة في الفلوجة مقبرة جماعية لأكثر من سبعمائة طفل وامرأة ورجل، وأدخلوا إلى السجون، أساليب تعذيب حديثة لم تخطر على بال أي مستبد شرقي، وهم يحتجزون عشرات الآلاف من العراقيين والعراقيات من دون أي أسس قانونية، وفي ظروف اعتقال لا إنسانية.

بالإضافة إلى أنهم اقترفوا ٢٠٠٠ حالة اغتصاب موثقة، وقتلوا تحت التعذيب، أكثر من ٦٠٠ رجل وامرأة، وفوق كل ذلك، فإن عمليات التعذيب الرهيبة في سجون الغزاة، اشتملت بصورة اعتيادية ودائمة على ممارسات جنسية سادية.

وهذه الجرائم البشعة ضد حقوق الإنسان العراقي، ليست سوى هامش على جرائم الحرب والقصف العشوائي واستخدام أسلحة نووية تكتيكية، وتخطيط البنى التحتية، وتدمير مؤسسات البلد، وإطلاق أيدي العصابات الإيرانية والكردية، للنهب والسلب وترويع الوطنيين ومناهضي الاحتلال.

سقط المشروع الأميركي في العراق، أخلاقياً وسياسياً وأمنياً، ولم يعد أمام الأميركيين سوى الرحيل، وربما تكون قناعة كهذه قد بدأت تتبلور فعلاً في أوساط صنع القرار الأميركي. وقد يكون نشر الصور الفظيعة في وسائل الإعلام الأميركية، وإن على

نطاق محدود، جزءاً من صراع سياسي داخل الماكينة السياسية الأمريكية، إلا أن الاحتلال، وفي كل الأحوال، لم يعد يملك أية ذريعة بما في ذلك «الأمن» ودرء «الحرب الأهلية»!!

- الأمن؟

يقول الأستاذ عبد الجبار الكبيسي الشاهد الشجاع على انتفاضة نيسان العراقية، إنه في اللحظة التي نزل فيها ألوف المقاتلين من أنصار المقاومة العراقية إلى الشارع، اختفى السراق والزعران وتراجعت كل مظاهر الخروقات الأمنية التي يتلظى منها المواطنون العراقيون تحت حراسة الاحتلال! إن الجنود الأميركيين هم الذين يحمون الزعران في بغداد والمدن العراقية لمعاينة هذا الشعب الأبوي العظيم!

- و«الحرب الأهلية»؟

ننقل، مرة أخرى، عن الأستاذ الكبيسي تصحيح الاعتقاد السائد بأن الفلوجة مدينة سنّية خالصة، بل هي مدينة مختلطة من كل المكونات العراقية، أما المقاتلون العراقيون الذين خاضوا المعارك البطولية في المدينة، فهم من كل أنحاء العراق، وبينهم العرب والأكراد، السنة والشيعة، والمسيحيون والصابئة. . والأزيديون، وكذلك البعثيون والإسلاميون والتقدميون! فتحت راية المقاومة العراقية تتحد كل العناصر والمكونات والاتجاهات العراقية في وطنية واحدة جبّارة. . وتحت راية الاحتلال و«مجلس الحكم» ينفسخ العراق الكبير إلى طوائف وإثنيات، حاول المحتلون الأميركيون - دون جدوى - إشعال الفتنة بينها، ولكنهم باؤوا بالفشل الذريع!

- إعمار العراق؟!

بالسلب والنهب وسوء الإدارة والفساد والعجز المخجل عن توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمواطن العراقي خلال سنة كاملة من «الإعمار»!!

لم يعد أمام المحتلين الأميركيين وأذنابهم سوى الرحيل عن أرض الرافدين عاجلاً. لقد تبدلت موازين القوى في العراق، بحيث أصبحت كل الأفكار والمشاريع والوساطات السياسية مهما كان لونها ومهما كانت أهدافها تصب مباشرة في المحاولات البائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المشروع الأميركي الاستعماري في العراق، ولذلك فإن المقاومة العراقية لن تقبل، وهي محقّة واقعيّاً، أية تسوية لا تتضمن الجلاء التام لجيوش الاحتلال عن أرض العراق، وأغلب الظن أن هذا الاتجاه موجود بالفعل على الأجندة الأميركية الآن، ولكنّه، للأسف، خارج النقاش العربي. . المشلول.

العار للمتمركين والمجد للأسيرات

الصور الفظيعة لمشاهد تعذيب الأسرى العراقيين على أيدي جنود أميركيين وبريطانيين، وما شاهدناه من صور مخجلة على شبكة الإنترنت لمشاهد اغتصاب أسيرات عراقيات، تدعونا إلى التأمل في الفضاء الثقافي الحضاري لهذه المشاعر المرضية «بفتح الميم والراء» لدى العسكري الأنكلوساكسوني.

العنف الجسدي والنفسي ضد الآخر؛ الأسير أو السجين، معروف في كل الثقافات والحضارات القديمة. وأساس هذا العنف سياسي. إنه وسيلة قهر مادي للسجين من الفئات الشعبية المتمردة على الاستغلال الطبقي، أو المناضلين ضد الاحتلال والاستعمار والقهر الأجنبي، أو المخالفين في الرأي والعقيدة.

غير أن التقاليد الرومانية واليهودية، تميّزت عبر التاريخ، بأنها الأكثر همجية ومنهجية في التعذيب الجسدي والنفسي، وكمثال فإن التعذيب الدموي المدمر الذي تعرّض له السيد المسيح على أيدي الرومان واليهود، هو مجرد أمثلة لما كان يتعرّض له المعارضون السياسيون والطبقيون والعقائديون في ظل الامبراطورية الرومانية.

وقد ورثت الثقافة الأنكلوساكسونية التقاليد الرومانية واليهودية في العنف الجسدي والنفسي ضد الآخر. إنها ثقافة القوة الممزوجة بالعقيدة اليهودية حول «الأغيار» الذين لا يعدون من الجنس البشري.

ويستطيع القارئ أن يقارن بين الممارسات العنيفة ضد المدنيين والأسرى من قبل الإسرائيليين في فلسطين، والأميركيين في العراق مع اختلاف واضح، هو أن المحتلّين الأميركيين في العراق يشعرون بأنهم أحرار من كل القيود القانونية والدولية. فهم لذلك أكثر عنفاً ودموية، خصوصاً وأنهم بمواجهة حركة مقاومة جبارة.

في هذا السياق، يمكننا القول إن الممارسات العنيفة ضد الأسرى العراقيين، كانت متوقعة تماماً من قبل الجنود الأميركيين والبريطانيين، لكن الشيء اللافت هنا هو امتزاج العنف الجسدي والنفسي في هذه الممارسات بالعنف الجنسي وجنون السادية وليست صحيحة إطلاقاً ادعاءات بوش الصغير وتابعه بلير أن الصور المنشورة لمشاهد التعذيب المقزّزة هي حالات فردية معزولة. كلا، أنها جزء وتعبير عن ثقافة العنف الأنكلوساكسونية، وهي متضمنة خصوصاً في خطابات بوش الصغير وهوسه الديني

والعنف، ممتزجة ، بالهوس الجنسي لدى جنوده ومرترقته .
إن الثقافة الأنكلو ساكسونية - اليهودية في انحطاطها الأميركي هي المسؤولة عن مشاهد التعذيب اللاأخلاقية في معتقلات الاحتلال الأميركي - البريطاني في العراق . فالثقافة الأميركية تقوم بالأساس ، على العنف والسادية الجنسية والعنصرية واحتقار الآخر ، وهذه كلها تظهر في لحظة جنون يمكن للمرء أن يشاهدها بوضوح في ابتسامه جندي أميركية تعذب أسرى عراقيين جسدياً وجنسياً في لحظة نشوة تلخص انحطاط حضارة بأكملها .

لقد قدم الضباط والجنود الأميركيون والإنجليز إلى العراق ، مشحونين بمشاعر العداة للعروبة والإسلام ، بمشاعر انتقامية عنصرية ، و سادية جنسية تظهرها بوضوح مخجل صور الاغتصاب المخزية للأسيرات العراقيات في سجون الاحتلال الأميركي .
لسنا ، هنا بإزاء حالات اغتصاب يقوم بها جنود محرومون جنسياً يستغنون إشباع غرائزهم ، بل أمام ممارسات عنصرية حاقدة مقصودة لإهانة الأمة العربية ، وسط العريضة الفاجرة ، وجرى تصويرها للاستمتاع بها ، ونشرها لكي يستمتع بها الأميركيون كجزء من ثقافتهم المرضية .

إن الصمت العربي على الاستباحة الجنسية السادية العنصرية الوقحة للأسرى والأسيرات في العراق ، هو على المستوى الرسمي ، إسفاف في الخضوع المذل للامبريالية الأميركية ، لكنه على المستوى الشعبي قد يعكس الشعور بالخزي والرغبة في تلافى إثارة قصة تجرح الكرامة الشخصية لكل عراقي وكل عربي ، إلا أن الخزي الحقيقي يكمن في الصمت . . فلنكسر الصمت .

إنني أتوجه بالخصوص إلى نشيطات الحركة النسائية الأردنية ، أن يرفعن أصواتهن عالياً للتنديد بجرائم اغتصاب أخواتهن العراقيات ، والمطالبة بفتح تحقيق دولي في هذه الجرائم والإفراج عن جميع الأسيرات العراقيات فوراً ومن دون قيد أو شرط . . .
أما الرجال !! الذين ليست لديهم الحمية لفعل شيء ما ضد الأميركيين ، فإنني أنصحهم بالأشاهدوا صور المغتصابات ، فهي مهينة . . مهينة مهينة إلى درجة الإعياء .

الدم والشرف

عندما تقرأ، يا عزيزي، هذه الكلمات، فمن المتوقع أن يكون الرئيس الأميركي، بوش الصغير، قد وجّه إليك عبر فضائتي (العربية) و (الحرّة) خطاباً لاستعادة ثقتك؟! بعد افتضاح الانتهاكات الفظيعة ضد الأسرى العراقيين.

ولكن! ما عليك، سواء أشاهدت سحنة الرئيس الغيبة أم لا، فإنّ المتحدث باسم البيت الأبيض، سكوت ماكيلان، كشف عن الجوهر في خطاب بوش الصغير، فقد صرح الأول بأن هذه (فرصة) للثاني للحديث مباشرة إلى الدول العربية، ليبين لها أن الصور التي شاهدها العرب (بخصوص تعذيب الأسرى العراقيين) غير مقبولة ومعيبة، وأنها «لا تمثّل فيم أميركا، ولا المثل العليا التي تلتزم بها قواتنا».

وهكذا، فإنّ الولايات المتحدة الأميركية تكون قد قامت بما عليها إزاءك أيها العربي، وهي (تتوقع) منك، أن تستقبل قواتها الغازية بالورود! وإذا لم تفعل، فسيكون مصيرك ماثلاً لمصير الأسرى العراقيين، فلا تنس أن هؤلاء تعرّضوا للمعاملة (غير المقبولة والمعيبة) لأنهم قاوموا الاحتلال الأميركي، أو عارضوه، أو كانوا - حتى - موضع شبهة في مقاومته أو معارضته، أو أنهم لم يظهروا تأييداً ملموساً (بما في ذلك التلويح بالأعلام الأميركية وتقديم المعلومات) للغزاة الذين يتجشّمون العناء والتضحيات لإقامة (الديمقراطية) في البلاد العربية.

عليك، أيها العربي، أن تفهم جيداً، إذن، أنّ الغزو (الديمقراطي) كمبدأ ليس مطروحاً للمناقشة بالطبع، كذلك، عليك أن تفهم جيداً أنّ الديمقراطية الأميركية المصدّرة إلى العالم العربي لها أسنان حادة، ولكنها تكون، أحياناً حادة بصورة (غير مقبولة ومعيبة)، ولكن ذلك هامشي كلياً أمام المشروع الأساسي: بناء (الديمقراطية) والديمقراطية - كما هو معلوم - تواجه (أعداء الحرية والإرهابيين) وتضطر، أسفة لاستخدام القوة العنيفة، وتدمير الأحياء السكنية، وقتل الآلاف من الأطفال والنساء والرجال، وكذلك، فإنّها بصورة بدهية، تضطر إلى إقامة المعتقلات وأسر الآلاف من الذين يريدون وقف التقدّم الديمقراطي، وستكون القوات الأميركية، صاحبة المثل العليا المعروفة، مضطرة، أحياناً، إلى تعذيب (أعداء الديمقراطية) ولكن ليس بصورة (غير مقبولة ومعيبة).

بالطبع ، لن يقول بوش الصغير لك ، أيها العربي ، أبداً إنَّ الغزو نفسه غير مقبول ومعيب ، إضافة إلى أنه انطلق من مبررات كاذبة جملة وتفصيلاً ، ولن يعتذر حتماً عن احتلال عاصمة الرشيد وتدمير الدولة العراقية ، وإذلال العرب . . ولن يعتذر عن استخدام القنابل النووية التكتيكية ولا عن المقابر الجماعية للغزو (الديمقراطي) ولا عن نهب بغداد وتراثها الحضاري !

بوش الصغير ، كما تعلم ، زعيم عصابة لصوص متخصصة بالسطو على النفط العربي ، بـ (النفوذ) أو بالقوة ، ومع ذلك ، عليك أن تتناسى هذه الحقيقة (الهامشية) ، مثلما عليك أن تتناسى أن بوش الصغير يضمن ، على الضد من القانون الدولي والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، جرائم الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة ، إسرائيل ، ويؤيد احتلالها للأراضي العربية والاستيطان ، وإلغاء حق العودة ، وحدود الـ ٦٧ . عليك أن تتناسى ذلك وتذكر أن الفلسطينيين (إرهابيون) ويعرقلون (السلام) ، و (الديمقراطية) في (الشرق الأوسط الكبير) ، فلا تكن ، أنت أيضاً ، من هؤلاء الذين يستحقون الموت أو الأسر في المعتقلات (الديمقراطية) حيث تحدث ، أحياناً ، ممارسات (غير مقبولة ومعيبة) !!

لن يدرك بوش الصغير ، بغبائه المعهود ، إنَّ ما بيننا نحن العرب وبين الولايات المتحدة الأميركية لم يعد صراع سياسي أو عسكري ، بل عداء تاريخي يتعلّق بالدم والشرف . . لقد اقرتف الغزاة الأميركيون في العراق (وكذلك حلفاؤهم الإسرائيليون في فلسطين) الكثير جداً من الجرائم (غير المقبولة والمعيبة) بحيث لم يعد أمام العرب فرصة لتلافي استحقاقات الثأر !

ويستطيع بوش الصغير أن يسأل الأتباع المتأمرين في العالم العربي ، عن ذلك التقليد العربي غير (الديمقراطي) . . المترسخ في وجدان العرب : الثأر !
والثأر لم يعد استحقاقاً مرحلياً أو إرهابياً أو شخصياً أو قبلياً . إنه استحقاق تاريخي يثقل كاهل أمة مخيرة بين احتمال أن تكون . . أو لا تكون !

تغيّر عميق في موازين القوى

أظهرت الأزمة الناجمة عن انكشاف فضيحة الانتهاكات الأميركية ضد حقوق الإنسان في العراق ، مدى ضعف إدارة بوش الصغير . فلم تعد هذه الدمية الغبية التي يتلاعب بها المحافظون الجدد تتوعد أو تبشّر ، بل تكرر الأسف كالبيغاء .

أين هو بوش الصغير الذي هبط بكامل عدّة الجنديّة على إحدى حاملات الطائرات في أيار ٢٠٠٣ ليعلن «النصر» في العراق؟ أين هي غطرسته وتهديداته ومشروعه لدمقرطة وإصلاح الشرق الأوسط الكبير؟ كأنه صحاح من سكرة قديمة لازمته حتى بضعة أيام خلت ليعلن أن الولايات المتحدة الأميركية تواجه أوقاتاً صعبة في الشرق الأوسط ، بينما يترنّح وزير دفاعه دونالد رامسفيلد ويسقط سياسياً أمام هجمات الكونغرس .

ولا يتعلّق الأمر أبداً بما يسمّى «الديمقراطية الأميركية» أو بالاستيقاظ المفاجئ لضميرها الميت إزاء تدفق الصور والأفلام التي لا يمكن تصديقها حسب رامسفيلد نفسه ، حول التعذيب الهمجي للأسرى والأسيرات في العراق . دعونا من ذلك لنلاحظ أنه صراع القوى داخل المؤسسة الأميركية التي تشهد انقلاباً ديمقراطياً جمهورياً ضد المحافظين الجدد وسياساتهم .

لقد قلنا دائماً إن المؤسسة الأميركية ليست مجمعة على حرب العراق ، وإنها تفتقر إلى العزم والتصميم لإنجاح مشروع هو مجرد مغامرة غير مدروسة كان وراءها بضعة مهووسين اغتروا بالقوة العسكرية الأميركية ، ولم يحسبوا موازين القوى على الأرض . وكان همهم الأول ليس نجاح المغامرة ، بل تدمير الدولة العراقية لحساب المشروع الصهيوني في طبيعته الشارونية . ومن الواضح أن لحظة انهيار المحافظين الجدد كانت هي بالذات ، لحظة نجاحهم في توجيه دميّتهم ، بوش الصغير ، نحو منح شارون «خطاب ضمانات» مضاد للشرعية الدولية في قضايا رئيسية مثل حدود ١٩٦٧ والمستوطنات ، وحق العودة .

في هذه اللحظة بالذات تحرّكت القوى المناوئة في المؤسسة الأميركية ، ودفعت باتجاه نشر الصور الفظيعة لانتهاكات حقوق الإنسان في العراق . ومن المعروف أن هذه الصور والتقارير التي تساندها موجودة في تصرف المؤسسة الأميركية منذ بضعة أشهر . ولكن جرى استخدامها على نحو مؤثّر وعاطفي ، في توقيت انقلابي ، أطلق رصاصة

الرحمة على المشروع الامبراطوري الأميركي في العراق والشرق الأوسط .
لقد تابعنا بانتباه شديد، الكتابات الأميركية على مدار العام الماضي، ولاحظنا، دائماً
أن النخبة الأميركية تنظر بارتياح وانعدام يقين إزاء الحرب في العراق . وكانت تتوقع
مبكراً، الأوقات الصعبة في مواجهة المقاومة البطولية الاستثنائية التي شنها العراقيون
مباشرة بعد احتلال لم يكن وليس له أية مقومات سياسية .

نحن العرب نعرف بالطبع ماذا يريد الأميركيون من العراق؟ النفط . . . وتغيير موازين
القوى لمصلحة إسرائيل، سوى أن الحرب كانت تحتاج، أميركياً إلى أساطير أسلحة
الدمار الشامل، علاقة بغداد مع الإرهاب، وحقوق الإنسان . . . وبالنسبة إلى منظر
المحافظين الجدد، بول وولفوفيتز، كان الأمر ببساطة إزاحة جدار برلين . . . الفاصل بين
الولاء لأميركا وقيمها، وبين الشعب العراقي الذي يمنعه الرئيس صدام حسين من
الارتقاء في الأحضان الأميركية .

لقد سقطت هذه الأساطير واحدة تلو الأخرى، وفي اللحظة المناسبة تحركت قوى
أساسية في المؤسسة الأميركية لكي تحطم الأسطورة الباقية: «حقوق الإنسان» في
العراق، تلك التي انتهكها الأميركيون على نحو «لا يصدق» . . . ولم يعد لبوش الصغير
ما يقوله سوى الأسف على نفسه! لقد وضع غطرسته جانباً ووقف مستجدياً أمام الملك
عبدالله الثاني وتحرك لاستجداء زعماء عرب آخرين، بينما مستشارته الفاشستية للأمن
القومي كونداليزا رايس، تلحس بصاقها وتستعد للقاء رئيس الوزراء الفلسطيني هي
التي كانت تصرّح قبل ثلاثة أيام أنه لن تكون هناك رسائل تطمينات لأية دولة عربية!
لا بد أن نلاحظ الآن المشهد الأميركي بدقة. لقد فقدت سياسة بوش الصغير، العراقية
والشرق أوسطية، كل مقوماتها، وهناك ما يشبه الإجماع الديمقراطي الجمهوري على
نبذ المحافظين الجدد الذين أوقعوا الولايات المتحدة الأميركية في المستنقع العراقي .
إن إدارة بوش الصغير هي الآن معلقة في الهواء، وضعيفة إلى درجة مخزية، وقد
هزمها أسود الرافدين وأثخنوها في مقاومة ضروس، شجاعة، جبارة ينبغي أن نعترف
الآن بالذات، إن الرئيس صدام حسين كان القوة الرئيسية في تحضيرها وإطلاقها .
وعلى الرغم أن الرئيس صدام الآن في أسر الأميركيين فإنه يستطيع أن يفتخر بصحة
سياساته وقدرات جنده ودقة توقعاته، بينما يطأطئ بوش الصغير رأسه .
هذه إذن أوقات الضغط على إدارة بوش، واستنزافها في الأشهر القليلة الباقية للقوات
الأميركية في العراق . ولعلّ الحكومة الأردنية تدرك أنه أصبح من المناسب الآن أن

تستدرك الموقف وتعلن ، مثلما فعل الرئيس بشار الأسد ، شرعية المقاومة العراقية .
فالسبب في السياسة على المستوى الإقليمي والعربي والدولي تحدث في العراق لا خارجه ،
وأسود المقاومة هم القادمون إلى سدة العراق ، وهم الذين سيحددون المسار اللاحق
للقضية الفلسطينية ، وللجامعة العربية ، وللتبدلات السياسية في الإقليم .

٢٠٠٤/٥/١١

إنها «رؤية» .. لا «رؤيا»!

أشكر الزميل العزيز ، الأستاذ جميل النمري ، أنه في تقليد جديد حضاري غير معهود
بين أصحاب المهنة الواحدة ، قد أنصفتني حين أشار ، بوضوح ، إلى أنه من حقي
كمحلل سياسي أن أفخر بأنني بشرت بالمقاومة العراقية في وقت مبكر حين كان
الاحتلال الأميركي في العراق ما يزال يعيش ذروة انتصاره ، وقد لاحظ الكاتب أيضاً
أن احتفاء نادي خريجي الجامعات والمعاهد العراقية بكتابي «العراق ومأزق المشروع
الامبراطوري الأميركي» قد استقطب جمهوراً عاد . . . وعادت إليه الروح بعد فترة
انسحاب وقنوط» وهذه العودة كانت بالنسبة لي مؤثرة جداً وأنا أقر هنا بأن استقطاب
النخبة الوطنية الأردنية إلى الالتفاف حول فكر المقاومة هو هدفي الأساسي الدائم ، فأنا
لست مجرد «مهني» .

ومع ذلك ، فقد كانت تحليلاتي المبكرة للفشل الحتمي للاحتلال الأميركي في العراق
أمام المقاومة العراقية ، مهنية مئة بالمئة . وليست «رغائية» ، وقد صدرت عن «رؤية»
. . لا عن «رؤيا» . . والفارق بينهما كبير . فالأولى خلاصة منهجية . . والثانية
خلاصة حلم ونبوءة ورغبة .

في هذه اللحظة «الشخصية» أريد التأكيد على أنني لا أفخر بنفسي ، بل أشدد على أن
صحة توقعاتي السياسية ، هي بالنسبة لي دليل إضافي على فعالية المنهج الماركسي
«المادي التاريخي» الذي علّمني أن أنفذ من الظاهرة إلى الباطن ، وأن أرى السياسة في
إطار التاريخ الاجتماعي ، وأن أحلل - حسب لينين - المعطيات الملموسة .

على الرغم من المظاهر فإن الامبريالية الأميركية هي في وضع ميثوس منه من حيث هي
تعاني من كل أمراض الشيخوخة : الولايات المتحدة تعيش على حساب الآخرين ،
وهو وضع طفيلي «بضم الطاء» لا يمكن أن يستمر من دون تحويل الهيمنة الأميركية

المشروطة بالتحالفات الدولية والتفاهمات مع القوى المحلية، إلى امبراطورية وهذه هي بالذات أطروحة المحافظين الجدد. ولكن هذا الحل لأزمة الهيمنة الأميركية، الحل الامبراطوري، محكوم عليه بالفشل:

اولاً: لأن الولايات المتحدة الأميركية تعاني عجزاً مالياً، وليس لديها وفورات مالية تمكّنها من تمويل قوات امبراطورية ومشروعات تنموية في المستعمرات مثلما كان حال الامبراطورية البريطانية.

ثانياً: ومن أبسط مظاهر هذا العجز أن تأمين استقرار الامبراطورية في العراق يحتاج فقط إلى نصف مليون جندي، حسب تقديرات الخبراء العسكريين الأميركيين وهذا فوق طاقة الولايات المتحدة الأميركية، وقد تجاوز المحافظون الجدد، تقديرات الخبراء على أساس أوهام أيديولوجية ترى أنه لا حاجة إلى أكثر من قوات تؤمّن إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، وبعد ذلك فلن تكون هناك حاجة إلا لعدد محدود جداً من القوات المسلحة الأميركية في الميدان طالما أن الشعب العراقي سيكون متعاوناً وراغباً في الاستعمار «الديمقراطي» الأميركي!.

ثالثاً: إن هذه «النظرية» تتجاهل الواقع العياني للدولة الوطنية العراقية المتجزّرة. لقد رأى المحافظون الجدد في ملاحظة استشراقية بلهاء أن «الشيعة» العراقيين يمكن أن يكونوا قاعدة اجتماعية للاستعمار الأميركي، مفترضين أن الانقسام السنّي - الشيعي عميق ولا يمكن تجاوزه، بينما العارف بالتركيبة الاجتماعية السياسية العراقية يدرك أن الوطنية العراقية والقومية العربية هما أكثر حضوراً في العراق من الانقسام الطائفي. كما يدرك أن جمهور الشيعة هم من الفقراء الذين تضررت مصالحهم الاجتماعية مباشرة بإحلال الكمبرادورية محل دولة القطاع العام في العراق.

رابعاً: استهان المحافظون الجدد ومن ورائهم جيش «الباحثين» الإعلاميين الأميركيين والمتأمركين، بالإجازات الفعلية لنظام الرئيس صدام حسين ومدى تجذّره وقوته وقدرته على تنظيم مقاومة مسلحة مثابرة. وإذا كانت المقاومة العراقية قد تجاوزت الآن هذا الإطار، فلا بد من الاعتراف بأن المقاومة البعثية المثابرة شكّلت «حلقة النار» الضرورية لانتشار المقاومة المسلحة في كل أنحاء العراق واستقطاب القوى الاجتماعية الوطنية للانخراط في صفوفها.

خامساً: عندما تجاهل المحافظون الجدد «الرابطة العربية» وقعوا في خطأ استراتيجي وهو أن التحالف الأميركي - الإسرائيلي يجعل من الأميركيين في الوعي الوطني العراقي،

صهاينة تلف كل خططهم في العراق شبهات الصهينة . وهي كذلك . **سادساً** : على الرغم من كل ما فعله المحافظون الجدد من ترهيب المجتمع الأميركي ، والتضيق على الحريات العامة في الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ فإن الرأي العام الأميركي ما يزال مصاباً بعقدة فيتنام ، وهو غير قادر على تقديم خسائر بشرية كبيرة في حروب امبراطورية ، وكذلك فإن «المؤسسة الأميركية» ما تزال تملك القدرة على إعادة تصحيح السياسات المغامرة .

سابعاً : بدأت إدارة بوش الصغير الحرب على العراق ، في ظل تفسّخ تحالفاتها الدولية ، وبمبررات كاذبة ، بينما ظهر مبكراً أنّ النخبة الأميركية تفتقر إلى الإجماع والعزيمة والتصميم على إنجاح المغامرة العراقية ، وهكذا كان المحافظون الجدد بحاجة إلى إعلان الأحكام العرفية في الولايات المتحدة الأميركية إذا ما أرادوا شل المعارضة الداخلية إزاء تطورات الوضع في العراق ، وقد بيّنت فضيحة صور تعذيب الأسرى العراقيين وتفاعلاتها أنّ هذه المعارضة فعالة للغاية . **ثامناً** : هل نذكر بالحقيقة البسيطة التي أعلنها كلاوفتس منذ زمان قديم ، وهي أنّ الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى . . ألا يقود ذلك إلى الاستنتاج البسيط القائل إنّ السياسة الفاشلة تقود حتماً إلى حرب فاشلة .

٢٠٠٤/٥/١٦

عبيد أميركا

فضيحة انكشاف الانتهاكات الأميركية الهمجية والسادية الجنسية ضد الأسرى والأسيرات في العراق ، لم تخرج الميليشيات الإعلامية التابعة ل«الامبراطورية» . فما هي إلا برهة من الصمت ، حتى انطلق عبيد أميركا في حملة مضادة منسقة كأنها تعبیر عن توجيهات «كونغرس حزبي» .

لقد بشرنا هؤلاء - من دون ملل - بـ «ديمقراطية» الغزو الأميركي . واستخدموا ، لوقت طويل ، أسطوانة الحديث عن وحشية صدام حسين . لكن الأسطوانة انشروخت ، بينما أظهرت الصور الفظيعة لتعذيب واغتصاب العراقيين والعراقيات على أيدي الغزاة «الديمقراطيين» ، ما هو أكثر من الوحشية . إنّ الغزاة يتقصّدون إهانة الشعب العراقي والأمة العربية .

إنها صور تظهر العنصرية والسادية والانحرافات الجنسية . نحن ، إذن ، أمام فظائع تختلف ، نوعياً ، عن مظاهر الوحشية المعتادة لدى المستبدين الشرقيين . لقد جاءت الصور تلك ، بعيد إجبار الأميركيين ، أهالي الفلوجة ، على تأسيس مقبرة جماعية لأكثر من سبعماية طفل وامرأة وشيخ ، في ملعب رياضي ! العقوبات الجماعية . القتل . القصف العشوائي . الآلاف والآلاف من الأسرى والأسيرات ، وأخيراً - وليس آخراً - غرف التعذيب والاعتصام والإهانة .

والمشهد كله تغير الآن . لم يعد هناك خطة انفجار الانقسام الطائفي في حرب أهلية . الشعب العراقي كله - باستثناء مجموعات العملاء من مثل «قوات بدر» و «البشمركة» - يقاتل المحتلين . ولن نتوقف عند التفاصيل . . إلا أن الخلاصة هي أن الشعب العراقي يثور على الاحتلال .

وعلى الرغم من كل ذلك ، شن أعضاء الميليشيات الإعلامية التابعة للغزاة ، حملة ، كالتالي :

- انظروا إلى ديمقراطية أميركا ! هذا هو الكونغرس يحقق مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وكبار الضابط الأميركيين ! هل هذا ممكن في العالم العربي ؟! هذه هي الديمقراطية .

- فضيحة أبو غريب مردّها - فقط - إلى أن الولايات المتحدة بلد ديمقراطي يتمتع بالإعلام الحر الموضوعي والمهني .

- لم يكن هناك فضل للعرب ، إعلاميين أو سياسيين ، في كشف الفضيحة . الفضل يعود للإعلام الأميركي . . والديمقراطية الأميركية !

- العرب ليسوا مؤهلين لمحاكمة أميركا على هكذا أفعال . . لأنهم يفتقرون إلى الوسائل الديمقراطية لمحاكمة قياداتهم .

- السجون العربية ليست أفضل حالاً من سجن أبو غريب الأميركي .

- لماذا لم تحاسب صدام حسين على جرائمه كما نحاسب الأميركيين الآن ؟!

- و . . علينا أن نخجل - كعرب - من وليمة ذبح الأميركي على أيدي أبو مصعب الزرقاوي . إنه ليس مجرد اجتهاد خاطئ . لا أبداً !

لا أبداً ، كلا ، إنها حضارتنا الهمجية . افتقارنا إلى «الديمقراطية» ! ثقافتنا «الإجرامية» ! إعلامنا غير المهني وغير الموضوعي . نحن العرب علينا أن نخجل . . ونستقبل الغزاة بالورود لأنهم أملنا الوحيد في الانتقال إلى جنة الديمقراطية الغربية . وذلك يمكن أن

يحدث بالركوع الكامل . . أو بالغزو المسلح . وإذا كان لا بد من بعض القصف
بالأسلحة النووية التكتيكية . . والقصف العشوائي للمدنيين . . وتدمير البنى
التحتية . . وقتل بضعة عشرات الآلاف من المواطنين . . واعتقال آلاف أخرى . .
والتعذيب السادي والاعتصاب . . فهذه كلها تتم على هامش عملية تاريخية
«ديمقراطية» . . الديمقراطية والتحديث لهما ثمن . وقد يكون الثمن قاسياً بعض
الشيء . . ولكن الآليات «الديمقراطية الأميركية» و«الإعلام الحر» . . سوف يتكفلان
بتصحيح الوضع !

يتغافل عبيد أميركا، بضع حقائق بسيطة ، هي الآتية :

(١) الديمقراطية عملية اجتماعية - سياسية وطنية «محلية» لا يمكن استيرادها أو فرضها
من الخارج ، بالضغط السياسية أو بالقوة؛ إذ لا بد أن تتوافر قوى اجتماعية سياسية
ديمقراطية داخلية قادرة على بناء الآليات الديمقراطية .

(٢) الديمقراطية هي في النهاية ، آلية لاتخاذ القرار الوطني . فإذا لم يكن القرار وطنياً ،
أي حراً وصادراً عن المصالح الوطنية ، فلا معنى للآليات الديمقراطية . إنها تصبح ،
بذلك ، ديكوراً . وكمثال : إن الولايات المتحدة الأميركية تريد من البلدان العربية أن
تكون ، في الوقت نفسه ، «ديمقراطية» وحليفة لإسرائيل ، وتعتمد الخصخصة الشاملة
وحرية السوق . . إلخ ، فإذا كانت الخيارات السياسية والاقتصادية «بل والاجتماعية
والثقافية» مقررّة مسبقاً . . فما الذي يبقى للقرار «الديمقراطي» بشأنه!!

(٣) هل يريد الأميركيون ، بالفعل ، إقامة «الديمقراطية» في البلدان العربية ، أم أنهم
يريدون إعادة صياغتها ، استراتيجياً ، لضمان النفط . . وأمن إسرائيل؟

(٤) ينسى عبيد أميركا أن الأميركيين في العراق هم غزاة أجنبي ، يفرضون وجودهم
بالقوة في مجابهة مقاومة شعبية واسعة النطاق . إنها حالة استعمارية أنموذجية . إنها
الديمقراطية بعينها . . والانتهاك الأكثر بشاعة لحقوق الإنسان والأوطان . إن الجريمة
الأميركية الأساسية في العراق . . هي القيام بغزوه وتدميره وإلغاء سيادته . . وأما
الانتهاكات السادية في المعتقلات ، فهي عارض للجريمة الأساسية .

(٥) لم تنكشف فضيحة الانتهاكات البربرية في سجن أبو غريب وسواه من المعتقلات
الأميركية في العراق ، جرّاء «الديمقراطية الأميركية وإعلامها الحر» . فهذه صمّمت عن
هذه الانتهاكات شهوراً وشهوراً . وهي التي روّجت الأكاذيب عن أسلحة الدمار
الشامل العراقية ، والأكاذيب عن علاقة بغداد بـ «الإرهاب» . . وهي التي لم تجرؤ

حتى اليوم على نشر الأرقام الفعلية للقتلى والجرحى الأميركيين في العراق .
 إنه رئيس كذاب ، «ديمقراطية» عنصرية استعمارية كذابة . . . وإعلام شمولي سيطر
 عليه من قبل العسكر . فكيف تسربت الصور الفظيعة المخبأة في مكاتب الضباط
 الأميركيين إلى وسائل الإعلام الأميركية؟ فلأنهم يحتاجون إلى «فاصل بذيء» يحضر
 الرأي العام الأميركي للانسحاب المهين من العراق .
 (٦) لا يستطيع عبيد أميركا أن يروا الصراعات داخل المؤسسة الأميركية، ولا
 يستطيعون أن يتصوروا أن ولاية نعمتهم أميركا ، على شفا الهزيمة في العراق . ومن
 علامات الهزيمة انكشاف المخبأ، وتسويد صفحة أصحاب قرار الحرب الغبية . والهزيمة
 الأميركية في العراق ، يصنعها الأسود العراقيون . . . وليس الآليات الديمقراطية
 الأميركية .
 (٧) ذبح الأميركي على أيدي جماعة سلفية في العراق . . . بهذه الطريقة ، ليس
 حضارياً بالطبع ، ولكنه لم يجر بقرار مركزي عربي كما هو حال تدمير العراق واحتلاله
 وتعذيب أبنائه واغتصاب نسائه . فكل ذلك جرى بقرار رئاسي أميركي وافق عليه
 - على الإجمال - الكونغرس الأميركي وشجعه الإعلام الأميركي . . . وصدرت به
 أوامر مكتوبة من وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد .
 أخيراً ، دعوني أذكر عبيد أميركا بأنني أكتب هذه الكلمات في ١٥ / ٥ / ٢٠٠٤ ، ذكرى
 اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها . . . وتأسيس الكيان العنصري الذي يحتل ما بقي من
 أرضها . . . انظروا إلى المقاومة الفلسطينية . . . ما تزال مشتعلة . . . وهي تجدد نفسها . .
 بينما يقاتل العراقيون القوات «الامبراطورية» . . . ويوشكون على هزيمتها نهائياً على
 أرض الرافدين . . . وفي المشرق العربي كله .
 العبيد هم العبيد .
 والأمراء هم الأمراء .
 و«الحوار» بين عبيد أميركا . . . وأحرار المقاومة ، يشتعل الآن في النجف وكربلاء
 والناصرية وسامراء وغزة وليس من عجب أن ميليشيات «بدر» و«البشمركة» تخوض
 معركة الاستعمار على الأرض . . . بينما تخوض الميليشيات الإعلامية التابعة
 لرامسفيلد ، الحرب ضد وعي الأمة ، في الصحف والفضائيات !! إنها معركة واحدة .

رأس غربي في رمال ساخنة!

نقلت صحيفة «الواشنطن بوست» الأميركية عن رئيس الولايات المتحدة الأميركية، جورج دبليو بوش، زعيم الدولة الأعظم في العالم، إنه «لا يقرأ الصحف، ولا يشاهد نشرات الأخبار التلفزيونية، لكي يحافظ على نظرتة الواضحة للأمور! وكان بوش الابن قد سُئل لماذا لا يستشير والده، بوش الأب، بشأن العراق والأزمات الدولية الأخرى، فأجاب بأنه يستشير «أباه السماوي»!!

بوش الصغير مصمم على العيش في عزلة كاملة عن العالم الواقعي، لأن الأخبار والمحطات المتحركة والآراء والتحليلات، تريكه وتشوش عقله المركب على أساس المعادلة البسيطة حول انقسام العالم إلى خير وشر، الولايات المتحدة الأميركية خير مطلق، والآخرون، كل الآخرين الذين لا يصطفون وراءها شر مطلق، الخير ينتصر بوعد إلهي مدعوم بتكنولوجيا الدمار، وهذه العقلية المتحجرة البلهاء الانعزالية هي تعبیر عن انحطاط الثقافة الأميركية في لحظة الأفول التاريخي للامبريالية الأميركية.

لقد وجدت مجموعة (المحافظين الجدد) الساعية إلى إنقاذ الامبريالية الأميركية عن طريق إشعال الحرب الدائمة، في شخص معوق عقلياً، مثل بوش الصغير، الرئيس المثالي لفرض دكتاتوريتها وتنفيذ مشاريعها، وأهمها الحرب على العراق، بوش الصغير هو أداة، والأداة لا تفكر ولا تقرأ ولا تطلع على سير الأحداث... إلخ، فهي بذلك، تتحول إلى ذات وتفقد وظيفتها التنفيذية المبرمجة.

لكن بوش الصغير ليس أداة لمؤسسة راشدة - كما يظن بعضهم - بل أداة لمجموعة من المهوسين الفلسين الذين توصلوا إلى قناعة نهائية بأن الحفاظ على الهيمنة الأميركية، في عالم اليوم، لم يعد ممكناً إلا بالوسائل الحربية، وهذا الاستنتاج صحيح تماماً، ولكنه غير واقعي.

تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، تدمير الكرة الأرضية وتحويلها إلى غبار فضائي، وصولاً إلى قدرتها على شن حروب مدمرة بالنطاقات التي توفرها التكنولوجيا العسكرية الفائقة التي يمتلكها البنتاغون، غير أن ذلك - تدمير الكرة الأرضية أو معظمها أو بعضها... إلخ - لن ينقذ الامبريالية الأميركية من أزمته التاريخية المتمثلة في الآتي:

(١) إن الولايات المتحدة الأميركية تستهلك أكثر مما تنتج، فهي تعيش عالة على العالم، وهو وضع لا يمكن أن يستمر طويلاً.

(٢) إن الولايات المتحدة الأميركية تواجه منافسة موضوعية متنامية من قبل عدة أقطاب دوليين يهددون احتكارها للثقافة والمال والتجارة والإعلام، تهديداً حقيقياً، ولكنهم ليسوا قادرين بعد، على تحدي احتكارها للقوة العسكرية (وهذا هو السبب في أن المحافظين الجدد يريدون استثمار هذه الميزة حتى النهاية في استراتيجية الحرب الدائمة).

(٣) إن العولمة الرأسمالية تتفكك من الأمركة بسبب التشابك غير المسبوق للأسواق العالمية، وهو وضع يهدد مركزية الولايات المتحدة الأميركية على المدى المتوسط، خصوصاً وأن قوة العمل الأميركية تتراجع، من حيث مستوى الإنتاجية، أمام قوة العمل في القارة الآسيوية وخصوصاً الصين.

(٤) وينتج عن كل ذلك تناقض حاد كارثي بين مصالح الرأسمالية الأميركية وبين ضرورات التقدم التكنولوجي والحفاظ على البيئة وتطوير الديمقراطية والثقافة والفنون والحضارة الإنسانية بصفة عامة.

الولايات المتحدة الأميركية، إذن، تتراجع، استراتيجياً على كل صعيد، ما عدا القوة التدميرية وليس القوة العسكرية التقليدية اللازمة، بصورة حتمية، للقيام بالاحتلالات، هنا، أيضاً يعاني الجيش الأميركي من مصاعب بنوية تجعله عاجزاً بصورة تدعو إلى الرثاء عن القيام بالمهام الأمنية ومواجهة حرب العصابات والعصيان المدني، وهذا ما نشهده جلياً في العراق، حيث استطاعت تكنولوجيا الدمار الأميركية، تحطيم الجيش العراقي والبنى التحتية العراقية، ثم وقفت القوات الأميركية عاجزة عاجزاً مزريراً، عن مواجهة المقاومين الذين يستخدمون وسائل عسكرية تقليدية وأحياناً بدائية، وهكذا، لم تمض سنة على انطلاقة المقاومة العراقية، حتى انقلب الوضع الاستراتيجي في العراق، رأساً على عقب. لقد تبين أن الآليات الأميركية المصممة لخوض حرب سريعة حاسمة، ضعيفة التصفيح أمام الـ «الآربي جي»، مثلما تبين أن الجندي الأميركي المدلل المدجج بالمعدات وباهظ التكلفة، مكشوف تماماً أمام احتمالات الموت الجسدي أو النفسي. إنه ليس عسكرياً تقليدياً، ولا يستطيع القيام بمهام تقليدية، وهذا تناقض انتحاري لا يترك أمام القيادة العسكرية الأميركية خياراً سوى التخطيط للانسحاب من أرض المعركة وفي غضون بضعة أشهر إذا لم تأت النجدة من جيوش تقليدية صديقة.

فإذا قرأنا، باستفاضة ، كل أبعاد هذه الأزمة التاريخية التي تعيشها الامبريالية الأميركية، ابتداء من العجز المالي إلى العجز المتوقع عن المنافسة الدولية، إلى تناقضات القوة، إلى الانحطاط الثقافي الشامل، استطعنا أن ندرك لماذا يفضل اليمين الأميركي رئيساً مثل بوش الصغير، ولماذاي يفضل هذا الرئيس أن يغلق عينيه وأذنيه وعقله . إنه كالنعامة البلهاء يدس رأسه في الرمال، ولكنه يختنق!

إذا سارت الولايات المتحدة الأميركية مجدداً وراء المحافظين الجدد فهي تحكم على نفسها بالانتحار العاجل، المؤسف أنها قد تنحر معها البشرية، أو قسماً من البشرية والحضارة الإنسانية.

ولكن الطريق أمام الولايات المتحدة الأميركية ليس مقفلاً، إذ أنها تستطيع القيام بإعادة هيكلة جذرية لاقتصادها وسياساتها والتأقلم مع عالم متعدد الأقطاب، أي القبول بالتراجع عن (النصر) الكبير على الكتلة السوفياتية والانخراط في سياق التفاهم مع القوى الدولية والإقليمية، والخضوع لاشتراطات التطور العالمي.

وفي كل الأحوال فإن مصير الولايات المتحدة يحدده الآن مصير الصراع العسكري والسياسي في العراق الذي كان مبتدأ الحضارة القديمة، وربما غداً مبتدأ الحضارة الجديدة!

وعلى الهامش، يلعب العرب في الوقت الضائع!

٢٠٠٤/٥/١٩

تصفية العملاء

بادرت السيدة أسمي خضر الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية ، في غضون دقائق معدودات ، إلى إدانة اغتيال الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي التابع للاحتلال الأميركي في العراق، عز الدين سليم .

لم تنتبه السيدة خضر، خلال الشهر الماضي كله، إلى إدانة المذابح الأميركية في الفلوجة، أو إدانة الانتهاكات السادية الفظيعة ضد الأسرى والأسيرات في المعتقلات الأميركية في العراق .

وهذا يدل على أن الحكومة الأردنية ما تزال عاجزة عن إدراك المشهد العراقي . لقد خسر الأميركيون الحرب، أيها السادة، وهم يخوضون ، الآن معارك يائسة، سواء

على الجبهة العسكرية، أو - وهو الأهم - على الجبهة السياسية. والمشهد واضح تماماً لمن يريد أن يراه: - لقد وضعت المقاومة العراقية، القوات الأميركية، في وضع دفاعي. وليس لدى الأميركيين قوات كافية لفرض السيطرة الأمنية في العراق. ومن الواضح أنهم إذا ما أرادوا السير في هذا الطريق، فلسوف يستنزفون إمكانيات مالية وعسكرية فوق طاقتهم. مما يهدد قدرتهم على الحركة على مستوى العالم، ويستنزف، بالتالي، هيبتهم الجيو سياسية.

- خطة الأميركيين السياسية في العراق كانت تقوم على مساندة أحزاب حليفة، ظهر أنها هامشية . . . وعلى الانقسام السني - الشيعي - الذي تبين أنه وهم استشراقي. لقد كانوا يأملون بأن يتحوّل الشيعة إلى قاعدة اجتماعية - سياسية للاحتلال.

وهم يواجهون الآن انتفاضة شيعية موجهة، بالدرجة الأولى، إلى الأميركيين . . . ولكنها تحصد، في طريقها، الأحزاب والمرجع الشيعية الحليفة للاحتلال أو الرغبة في التفاهم معه.

- يستخدم الأميركيون الآن، الأخضر الابراهيمي، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل إنشاء حكومة عراقية تحظى بقدر من الصداقة والشرعية. ولعل ذلك من سابع المستحيلات، فلن يحظى عراقي - أي عراقي - بالصدقية والشرعية، لا بد أن يكون معادياً للاحتلال الأميركي وللهيمنة الأميركية في العراق.

- وإلى جانب «الحكومة العراقية» التي يشكّلها الإبراهيمي، يسعى المحتلون إلى التسريع بإنشاء تشكيلات عسكرية وأمنية، بحيث يمكن تشكيل نظام عميل قبل ٣٠ حزيران المقبل، يحظى بـ «الاعتراف»، ويعترف - مسبقاً - بالوجود العسكري الأميركي في قواعد أمنة في عراق خاضع للهيمنة الأميركية.

وبالمقابل، تعمل المقاومة العراقية، وفق استراتيجية مضادة، تعتمد على الآتي:

(١) تصفية أعضاء مجلس الحكم الانتقالي التابع للاحتلال الأميركي، بل والأعضاء الأساسيين في الطبقة السياسية العراقية المستعدة للتعاون مع الأميركي.

ولذلك، فلسوف نشهد، من الآن وحتى ٣٠ حزيران، تركيز المقاومة العراقية على عمليات نوعية ضد السياسيين والعسكريين العراقيين الذين يخطط الأميركيون للاستعانة بهم.

وهذا ليس «إرهاباً» بأي معنى من المعاني، بل جزء من المعركة التي يخوضها الشعب

العراقي ضد المحتلين، وفق استراتيجية وطنية تهدف إلى إجبار الأميركيين على العودة دائماً، إلى المربع الأول، وإفشال ترتيباتهم السياسية والأمنية، واضطرابهم إلى ممارسة احتلال مكشوف في الشارع، تحت نيران المقاومة، وهو وضع مستحيل على المدى الطويل، وسوف يجبر المحتلين على الهروب عاجلاً أم آجلاً.

(٢) تصفية القوى الشيعية المتعاونة أو المتفاهمة مع الاحتلال الأميركي في العراق، وذلك لمنع الأميركيين من تحقيق استراتيجية الانقسام الطائفي، وتحويل الشيعة إلى ركيزة اجتماعية - سياسية للهيمنة الأميركية.

والقوى الشيعية المطلوب، من وجهة نظر المقاومة العراقية، تصفيتها هي: حزب «الدعوة» و«المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» ومرجعية السيستاني. ولحسن الحظ، فإن تياراً شيعياً وطنياً عروبياً وعلنياً هو الذي يتكفل بهذه المهمة، هو تيار الشهيد الصدر الثاني.

ومن هنا علينا أن ننظر إلى المعارك البطولية التي يخوضها جيش المهدي في النجف وكربلاء والناصرية والبصرة... لا من وجهة نظر عسكرية محدودة، ولكن بفهم استراتيجي للنتائج السياسية للصراع ضد الأميركيين في الساحة الشيعية.

لقد حول هذا القائد الشاب، مقتدى الصدر، الأحزاب والمرجع الشيعية الأخرى، إلى الهامش السياسي، ووضعهم في زاوية حرجة بصفتهم ممثلين للاحتلال الأميركي أو وسطاء بينه وبين الوطنيين العراقيين.

مقتدى الصدر، بحركته السياسية الملمغة، أحرق الأوراق الشيعية أميركية الولاء، وحسم المعركة شعبياً، أولاً بالتفاف العرب الشيعة وراءه، وثانياً بتحالفه العضوي مع قوى المقاومة في الوسط العربي السني.

وإذا ما أردنا أن نقيس مدى نجاح الصدر، علينا أن نلتفت إلى إعلان إيران تنصلها من العلاقة مع «المجلس الأعلى - قوات بدر». لقد أصبحت العلاقة مع هذه الجماعة معيبة لدى الشيعة العراقيين، وهي تضعف النفوذ الإيراني. إن إيران ملزومة إلى الوقوف إلى جانب الصدر، أو على الأقل - الوقوف على الحياد.

(٣) تعزيز الوحدة الوطنية العراقية، وقد أنجزت الأطراف السياسية للمقاومة، الكثير في هذه الطريق، وألفت الانتباه - خصوصاً - إلى المؤتمر العراقي الوطني للقوى المناهضة للاحتلال الذي انعقد في بغداد قبل أسبوعين، وتجاهله الإعلام العربي.

(٤) إقصاء العامل السياسي الكردي من المعادلة السياسية . لقد استخدم الأميركيون ، «البشمركة» في القتال ضد الفلوجة وكربلاء معاً . وهكذا سقط العامل السياسي الكردي من تلقاء نفسه .

٢٠٠٤/٥/٢٠

تضامن غامض مع العراق

غداً، الجمعة، سوف تخرج مسيرات من الشيعة اللبنانيين «اللابسين أكفانهم» ، احتجاجاً على الانتهاكات الأميركية في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين . هذه المسيرات دعا إليها الأمين العام لحزب الله ، حسن نصر الله الذي هدّد، أمس الأول، بانتفاضة شيعية لا يعلم إلا الله مداها إذا استمر الاحتلال الأميركي بانتهاك الحرمات المقدّسة في العراق .

غير أنّ هذه المبادرة لم تبدّد الغموض الذي يكتنف الموقف السياسي لحزب الله وأمينه العام من المسألة العراقية . المبادرة نفسها لها لون طائفي واضح . أفليس من العجيب أن حزب المقاومة في لبنان ، بل الحزب الذي تمحور ، أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً ، حول فكرة المقاومة ، لا يحرك ساكناً ، في التضامن مع العراق ، إلا من المدخل الطائفي؟ واحتجاجاً على الانتهاكات ضد النجف وكربلاء . . . بينما الانتهاكات ضد العراق كلّها ما تزال مستمرة منذ ٢٠ آذار ٢٠٠٣!؟

لم نفهم من السيد نصر الله ، ما إذا كان يقف ، سياسياً ، إلى جانب حركة الصدر ، أو إلى جانب الأحزاب الشيعية المتعاونة مع الاحتلال الأميركي ، أو المرجعية - المتفاهمة ، ضمناً ، مع الأميركيين . وهذا الغموض لا يساعد ، أبداً ، المقاومة العراقية ضد المحتلين . ففي العراق ، الآن ، ثلاثة تيارات شيعية أساسية . الأول «المجلس الأعلى - قوات بدر وحزب الدعوة» يتعاون مع المحتلين ، سياسياً وميدانياً ، في إطار مشروع يستقوي بالاحتلال الأميركي لتحقيق إنجازات طائفية ، والثاني «التيار الصدري وحلفاؤه» يناهض الاحتلال الأميركي ، سياسياً وعسكرياً ويؤكد على عروبة العراق ، ويتحالف مع الأطراف السنية في المقاومة ، ويفكّر عراقياً لا طائفيّاً ، والثالث «مرجعية السيستاني» الحذرة ، الغامضة ، المتفاهمة مع التيار الأول ، وبدأت بالهجوم السياسي على التيار الثاني «الصدر» حيث طالبت بانسحاب المحتلين والمقاومين معاً من النجف

وكربلاء!! ما يعني سيطرة عملاء الأميركيين على المدينتين المقدستين . . . (1)
فأين يقف السيد نصر الله من هذه اللوحة المعقدة؟ إنّه يزيد موقفه غموضاً حين يميّز بين
ما أسماه «المقاومة الشريفة» . . . وبين أولئك الذين يقتلون العراقيين وسماهم
«عملاء». أهو يتأسّف إذن، على مصرع الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي التابع
للاحتلال الأميركي في العراق، عز الدين سليم؟ ولماذا؟ لأنه أحد قادة حزب الدعوة
الشيوعي؟ أيغفر له ذلك التواطؤ مع المحتلين، والتعامل معهم، وتقديم نفسه وحزبه
لخدمتهم؟!!

ألم يكن حزب الله يقاتل ميليشيات لحد العميلة في جنوب لبنان؟ أولم يكن أعضاء
هذه الميليشيات، لبنانيين؟! أو لم يكن قتالهم ضرورة للمقاومة والتحرير؟
ما يريده الغزاة الأميركيون، في النهاية، هو إقامة نظام عراقي عميل يحظى بشيء من
«الشرعية»، ويمتلك الأجهزة العسكرية والأمنية القادرة على بسط هيمنته، ومن ثم
تجسيورها إلى الأميركيين على شكل قواعد عسكرية دائمة ونفوذ سياسي واقتصادي
وثقافي، والتحكّم بالثروة النفطية العراقية، ملكية وإنتاجاً وتسويقاً . . . عداك،
بالطبع، عن المصالحة مع إسرائيل .

إنّ المشروع الاستعماري الأميركي في العراق، هو غير الوجود الاحتلالي الصهيوني
في جنوب لبنان، إنّه مختلف من حيث الأهداف والوسائل، وهذا المشروع لا يمكن أن
ينجح إلا إذا استطاع تكوين نخبة سياسية عراقية متعاونة وجيش عراقي خاضع .
وهكذا، فإنّ من البدهي أن تكون استراتيجية المقاومة العراقية هي حرمان الغزاة
الأميركيين من هذه الإمكانية، وهو ما يتطلّب - للأسف - «قتل عراقيين» من الساسة
والعكس المتعاونين مع المشروع الاستعماري الأميركي .

الهدف الأساسي للمقاومة العراقية هو تحرير العراق . ولكن تحقيق هذا الهدف لا يتم،
فقط، بقتال الأميركيين، وإنّما، أيضاً، وبالضرورة، إفشال مشروعهم السياسي
والأمني، ومنعهم من تنظيم وإقامة نظام عراقي «مستقر» وخاضع لأكبر سفارة أميركية
في العالم! وهو ما يجعل المقاومة العراقية، مضطرة إلى خوض حرب أهلية وطنية ضد
القوى والشخصيات العراقية المتعاونة مع «أو العاملة في إطار» المشروع السياسي
والأمني الأميركي في العراق .

في إطار التطوير الموضوعي للمقاومة العراقية، من حركة يقودها ويديرها حزب
البعث، إلى حركة وطنية عامة، تراجعت المؤثرات الطائفية في العراق، وبرزت،

بصورة متنامية، وطنية عراقية لا - طائفية، تجمع العراقيين سنة، وشيعة ومسيحيين وصابئة وأيزيديين . . . وأكراداً، تحت راية المقاومة، كما حصل في الفلوجة، وكما يحصل الآن في النجف و كربلاء، حيث يقا تل السنة والشيعه معاً، أعداء العراق الغزاة وحلفاءهم الطائفيين والإثنيين «بدرأ» وبشمركة! -

العراق المقاوم الموحد، يقف الآن في مواجهة مشروع استعماري - طائفي، وما زلنا ننتظر من السيد حسن نصر الله، أن يحدد في أي المعسكرين يقف.

٢٠٠٤/٦/٥

تأخرتم كثيراً!

علاوي «ملائم» للعبة الأميركية الجديدة في العراق. فهل ينجح . . . أم أن الأحداث العراقية تجاوزت الألعاب الاستعمارية جميعاً؟

من وراء ظهر الأمم المتحدة ومندوبها في العراق، الأخضر الإبراهيمي، رتب المحتلون الأميركيون، لقاء سرياً لأعضاء «مجلس الحكم» التابع لهم، وأوصلوه، أو توصلوا معه، إلى قرار - بالإجماع - بترشيح إياد علاوي لرئاسة الحكومة الانتقالية في العراق.

والقرار أميركي - مدعوم بريطانياً - مئة بالمئة، لكنّه، بالطبع، تعبير عن انتصار الخط الواقعي لوكالة المخابرات المركزية «السي أي إيه»، على الخط الأيديولوجي لوزارة الدفاع (البنجاجون) وقد كان علاوي - دائماً - رجل «السي أي إيه»، في مقابل أحمد الجلبي، رجل (البنجاجون) - الذي احترقت ورقته.

علاوي (الشيوعي) علماني، فكرياً وسياسياً، أي أنه لا يرتبط بما يسمّى «البيت الشيعي» حيث تدور الآن معركة أهلية مستعرة جمّدت الأطراف الشيعية المتعاونة مع الاحتلال سياسياً (المرجعية، والمجلس الأعلى - قوات بدر، وحزب الدعوة) بينما تنتزع حركة الصدر، تحت راية المقاومة، التمثيل والقرار الشيعيين. وأيدت الأطراف الشيعية في «مجلس الحكم»، علاوي، لأنها مشلولة عن الحركة، بانتظار ما ستسفر عنه المعركة السياسية مع الصدر.

وعلاوي قيادي بعثي قديم. كان متقدماً في حزب البعث عندما كانت الميول اليمينية المعادية للشيوعية مسيطرة عليه في انقلاب العام ١٩٦٣. وكان علاوي جلاًداً بارزاً في معتقل «قصر النهاية» لتصفية الشيوعيين العراقيين. غير أن علاوي وجد نفسه خارج

المسار التنموي والتقدمي للسياسات البعثية في السبعينيات، فأصبح معارضاً للرئيس صدام حسين . ويقال إن الأخير تخلّص منه في إطار سياسة التعريب بالنظر إلى أن علاوي هو، حسب بعض المزاعم، مستعرب من أصل بلوشي .
انشق علاوي عن نظام الرئيس صدام حسين في النصف الثاني من السبعينيات، وغادر إلى المنفى البريطاني، حيث وثق علاقاته مع المخابرات البريطانية ووكالة المخابرات الأميركية (السي أي إيه)، وهو أقرب المعارضين العراقيين السابقين إليها . كذلك، أقام علاوي علاقات ممتازة مع الكويت والسعودية والأردن، بعد الحرب الأميركية الأولى على العراق العام ١٩٩١ .

خرج علاوي من الصورة، جزئياً، في الأربعة عشر شهراً الأخيرة من الغزو الأميركي للعراق . وهو الغزو الذي خططت له، وأدارته، وزارة الدفاع الأميركية، وفق «ماكيت» أيدولوجي صممه المحافظون الجدد - و«بطلهم» أحمد الجلبي - ويقوم هذا «الماكيت» على فكرة استئصال حزب البعث من الحياة العراقية، وتدمير الدولة القديمة، وإعادة بنائها وفقاً لأنموذج «غربي» يستند إلى التقسيم الطائفي للبلد، على أساس استبعاد العرب السنّة - الذين يمثلون عصبية النظام البعثي السابق - وتكوين قاعدة اجتماعية - سياسية للعراق الأميركي مكونة من تحالف طائفي - إثني بين الشيعة والأكراد .

وقد سقطت هذه السياسات في مجابهة مقاومة عنيدة واسعة النطاق أدت إلى شلّ القوة العسكرية الأميركية في العراق عن القيام بحفظ الأمن والاستقرار أو تركيب هياكل سياسية وأمنية محلية قابلة للحياة . وقد ترافق الفشل العسكري والأمني والسياسي، مع الضغوط الدولية، وانقسام الرأي العام الأميركي حول إدارة الأزمة العراقية، وأخيراً جاءت فضيحة انتهاكات حقوق الإنسان في «أبو غريب»، ضربة قاضية لمشروع المحافظين الجدد في العراق، وبدأت المؤسسة الأميركية، التفكير الجدّي لاسترضاء العرب السنّة، وإعادة استيعاب الكادرات البعثية في الإدارتين المدنية والعسكرية . وكان المثال الأبرز على ذلك صفقة الفلوجة . وبينما اضطرت الولايات المتحدة الأميركية إلى سياسة التسويات في الميدان، ووقف نهج استئصال البعث، جرى الاعتراف بأنّ تصورات وولفوفيتز الاستشراقية لا مكان لها في العراق، وتجلّى ذلك سياسياً بإحراق ورقة أحمد الجلبي .
أثناء كل ذلك، كان علاوي، يتابع - بدعم من (السي أي إيه) - سياسة مضادة .

فعلاوي مؤسس وزعيم «حركة الوفاق الوطني» التي تضم بعثيين سابقين من دون تمييز طائفي، فتح صفوف حركته، بعد الاحتلال، أمام البعثيين الراغبين في الحصول على الحماية من «الاجتثاث» والاحتفاظ بالوظائف التي كانوا يشغلونها. وهكذا، تمكن علاوي من تحويل حركته، إلى منظمة للبعثيين «المتعاونين» في مقابل البعثيين المقاومين. لقد نأى علاوي بنفسه عن الخطاب الطائفي خلال الأربعة عشر شهراً الأخيرة من الاحتلال الأميركي للعراق، ووقف ضد حل الجيش العراقي، واستقال من رئاسة اللجنة الأمنية في «مجلس الحكم» احتجاجاً على قصف الفلوجة. ويأمل الأميركيون أن يحظى علاوي، بالنظر إلى كل ذلك، بشيء من «الإجماع الوطني» على سياسة تصالحية تقوم على استيعاب البعثيين المتعاونين أو الراغبين في التعاون من المدنيين والعسكريين وأعضاء الأجهزة الأمنية للنظام السابق.

علينا أن ننظر إلى ترشيح علاوي، باعتباره اعترافاً أميركياً بفشل السياسات الأيديولوجية للبتتاجون في العراق، إلا أن السؤال يظل قائماً فيما إذا ما كانت السياسة الأميركية الجديدة قادرة على إنقاذ المشروع الأميركي في العراق؟

يظل علاوي، في نظر العراقيين والعرب والعالم، عميلاً للمخابرات المركزية الأميركية. وهو - كالجلبلي - لعب دوراً في أكذوبة أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهو لن يحظى بثقة الشعب العراقي، أبداً، بالنظر إلى سمعته كجلاد بعثي قديم متعاون مع المحتلين. إنه يجمع أسوأ جوانب الصورة السابقة وأسوأ ما في الحاضر الاستعماري. وفي الأخيرة، فإن اللعبة الأميركية الجديدة جاءت متأخرة عن موعدها سنة كاملة، تكون، خلالها، واقع عراقي جديد، هو واقع المقاومة الوطنية العراقية المتحدة، بإنجازاتها العسكرية والسياسية المتتالية.

إن القوى العراقية الجديدة على الأرض، تجاوزت النظام السابق ومعارضيه في آن معاً. وحزب البعث نفسه لم يعد هو نفسه حزب السلطة القديم. لقد تحرر البعث الآن من جيش المرتزقة، وتحول إلى منظمة مقاومة متجذرة، ترفد المقاومين الوطنيين والإسلاميين (سنة وشيعة) وجيش المهدي، بخبراتها وإمكاناتها. ولم يعد بالإمكان إصلاح العلاقة بين الأميركيين والعراقيين، لأن بينهما، الآن، حرب الدم والشرف. ولكي ينجح علاوي، فلا بد له من الحركة الحرة في أوساط العراقيين والمناطق العراقية، وهذا صعب طالما أن رصاص المقاومين وقنابلهم في الانتظار.

الحرب مستمرة

أولاً بأول ، يحرق الوضع الأمني في العراق ، «الإنجازات» السياسية التي تنوهم إدارة بوش الصغير أنها تحققها أو تسعى إلى تحقيقها ، عبر تقديم تنازلات سطحية ، عراقياً ودولياً .

ما الذي تغير ، جوهرياً ، من «مجلس الحكم» إلى «الحكومة المؤقتة» ، ومن أحمد الجلبي إلى إياد علاوي؟! وحتى القرار الدولي الذي يشرع الاحتلال إلى القرار الدولي الذي يمنح «السيادة» للعراقيين تحت الاحتلال؟! تدور إدارة بوش الصغير حول نفسها ، في مواجهة الفشل الكبير في العراق ، بالإصرار على (١) «التعاون» مع شخصيات وقوى معزولة وضعيفة وغير شرعية (٢) الاحتلال .

ولذلك ، فالعملية السياسية الخاصة بالعراق ، تعلق بالفشل المتجدد . إنها لا تعكس ميزان القوى الفعلي على الأرض ، بل تتحايل عليه . وهو ما يقوِّض أية تسوية . القوى العراقية التي تملك الآن ، العناصر اللازمة لحل الاستعصاءات الأمنية والسياسية في البلد المنكوب ، هي قوى المقاومة التي تحوز (١) الشرعية الوطنية (٢) القدرة القتالية (٣) القدرة على التفاوض وتنفيذ الالتزامات وبالتالي تأمين انبثاق دولة عراقية جديدة ، هي ضرورة ملحة لاستقرار الإقليم والعالم ، وهي بالأساس ، ضرورة ملحة لحياة الشعب العراقي وازدهاره ، وكذلك فهي تشكل الإمكانية الوحيدة للتوصل إلى تسوية عراقية - أميركية ، تكفل المصالح المتبادلة .

إلا أن عملية سياسية من هذا النوع تتطلب إلغاء الاحتلال ومنظوره وبرامجه ، وهو ما يرفضه - حتى الآن - بوش الصغير وأعضاء إدارته الذين يلتفون على الحقائق الاستراتيجية ، بمناورات بدائية تهدف إلى تقطيع الوقت الانتخابي ، وتوليف طبخة حصى توهم المواطن الأميركي بأن الإدارة الجمهورية ، لديها خطة خروج من العراق . كلا : إنها عالقة في المستنقع . فهي ، من جهة ، عاجزة عن تسديد الفاتورة السياسية لمفاوضات حقيقية تتجه مع الحركة الوطنية العراقية ، وهي ، من جهة أخرى ، عاجزة عن إقامة نظام عراقي تابع ، يكون مستقراً وفعالاً وقابلاً للحياة . وبالمحصلة ، فإن الوجود الأميركي في العراق ، سوف يتفكك ويغادر - من دون شروط - وهي لحظة انفجارية ستؤدي إلى تقويض الهيمنة الأميركية على الإقليم . . والنفط ، وإعادة بناء

النظام الدولي على أساس تعدد الأقطاب . لذلك ، يبدو لي «الإجماع» الدولي على الخطة الأميركية بشأن العراق ، وكأنه ، في جوهره ، إجماع على استمرار الولايات المتحدة في ورطتها الاستراتيجية هناك . وما يزيد تعقيد الصورة ، أن «الإجماع» الدولي ذاك لا يعكس ، هو الآخر ، ميزان القوى الفعلي في العلاقات الدولية بعد الفشل الأميركي في العراق .
ثمة تواطؤ حاصل بالفعل على منح إدارة بوش الصغير ، أوراقاً انتخابية لقاء تسويات مختلفة ، وفي مجالات مختلفة ، ولكن ما يحدث في العراق واضح تماماً لكل الأطراف : (١) الاحتلال مستحيل . فالقوة العسكرية الأميركية على الأرض عاجزة عن البقاء من دون ترتيبات سياسية عراقية . (٢) وهذه «الترتيبات» محكوم عليها بالفشل الحتمي لأنها تتم بوساطة شخصيات وقوى «غير ذات صلة» !
ماذا سيحدث في المرحلة المقبلة التي يتوقع رئيس الوزراء البريطاني توني بليير ، أن تكون «صعبة»؟ .

السيناريو التالي هو الأرجح :

- منذ الآن وحتى نهاية حزيران ، موعد استحقاق نقل «السيادة» إلى الحكومة العراقية المؤقتة ، سوف يستهلك الانفلات الأمني الشامل ، «الإنجازات» السياسية .
- وهناك معطيات تؤكد أن لحظة نقل «السيادة» . . ستكون أيضاً لحظة انطلاق «انتفاضة بغداد» المتوقعة ، والتي ستشمل العاصمة العراقية بأسرها ، بينما سيكون مركز ثقلها الأساسي في أحياء مدينة الصدر «الشيعية» وأحياء الأعظمية «السنية» ، ولا نعرف بالضبط ، كيف ستتجه التطورات الميدانية ومداهها . . إلا أن الأرجح هو التوصل إلى تسوية ميدانية كما حدث في الفلوجة . والنجف ، سوف تخرج قوات الاحتلال من بغداد .

- التطورات الأمنية والمواجهات ، سوف تحرق ، سياسياً ، الحكومة المؤقتة برئاسة علاوي . هل سيكون الأميركيون جاهزين لإعادة تشكيل الحكومة المؤقتة بسرعة على أساس تعديل مواقع الأطراف المشاركة؟ أعني لصالح «قوات بدر» و «البشمركة» القادرتين على تأمين «مقاتلين» لحرب الشوارع الأميركية ضد المقاومة؟
- الاتجاه الحاسم لدى الجنرالات الأميركيين هو سحب قواتهم إلى الصحراء الآمنة ، وتقديم الدعم العسكري لجهود الحكومة المؤقتة ضد المقاومة . ماذا يعني ذلك سوى شن الحرب الأميركية الثالثة ضد الشعب العراقي بالوسائل الأميركية المتفوقة ، أي بالقصف

الجوي والصاروخي للمدن العراقية «المتمرّدة»، والأرجح أن الانتخابات الرئاسية الأميركية سوف تجري على خلفية هذه الحرب المشتعلة. «الأميركيون سيختارون» هل سينتخب الأميركيون . . «رئيس الحرب» الداعي إلى «الإجماع الوطني» . أم يطيحون به لصالح المرشح الديمقراطي، جون كيري . . الذي لا يظهر أن لديه، هو الآخر، خطة للخروج من الورطة العراقية .

٢٠٠٤/٦/١٣

البوم بوش الصغير

أصبح لدى بوش الصغير، الآن، البوم حاشد بالصور التي يمكن استخدامها في إعلانات الحملة الانتخابية الرئاسية المقبلة المحتمدة: صور مع البابا، والرئيس الفرنسي شيراك، المستشار الألماني شرودر، والرئيس الروسي بوتين . . بالإضافة إلى الصور الجماعية المرحّة مع زعماء الـ ١٨ . . وكذلك - وهنا قصب السبق - عدة لقطات مع «رئيس العراق الديمقراطي» غازي الياور، باللباس العربي .

بالنسبة إلى خبراء الدعاية، سوف يتم حذف المناقشات غير السارة، والاكتفاء بالصور بليغة الدلالات. فهي تقول إن جورج دبليو بوش ليس معزولاً - كما يدعي خصمه المرشح الديمقراطي جون كيري - عن الأوروبيين والعرب والمسلمين والعالم. كلا . بوش الصغير شخصية دولية كبيرة وموقرة من باريس إلى برلين، ومن الفاتيكان إلى أنقرة، ومن الجزائر إلى قطر، والصور . . برهان قاطع!

الصور لا تقول - مثلاً - إن الحلفاء الأطلسيين وروسيا والصين، وكل أولئك الذين أجمعوا على القرار الدولي الخاص بالعراق، لن يرسلوا جيوشاً إلى البلد العنيد المقاوم، ولن يتحمّلوا التبعات السياسية والمالية الباهظة للورطة الأميركية في أرض الرافدين .

أما «مشروع الشرق الأوسط الكبير» فقد تكرّس في لقطة موحية، على الرغم من أنها ناقصة . . ويظل النصر اللامع في تلك اللقطات الناجحة مع «رئيس» العراق! الأثمّوذج (أقصد العراق الأميركي لـ «الإصلاح» و«الديمقراطية»). انظروا أن تضحياتنا لم تذهب هدراً .

ألا يشبه «رئيس» العراق الجديد، بدشداشته وعباءته وحطته وعقاله، الزعماء

الديمقراطيين في الخليج! لقد نجحنا! وبشكل أصيل. عربي مئة بالمئة. **سأنا في حياطة** توليفة الصور سوف تأخذ مكانها في الأشرطة التلفزيونية الدعائية. وسنرى مع ذلك، إذا ما ظل بوش الصغير يخسر، بالنقاط، أمام كيري! وبالنسبة لي، كعربي شرير معاد للقيم الأميركية، فإن ما يهمني هو أن الولايات المتحدة تحشد، بالنقاط، مؤكداً، أمام الاستحقاقات القاسية للحرب على العراق. **علاء الدين القاسبي** «ماذا؟» - يقول الرئيس - «لسنا وحدنا! اسألوا البريطانيين!» فهل ستكون، لدى كيري، إجابة أخرى؟ إن الخروج من العزلة الدولية والعربية، بالنسبة للولايات المتحدة، مرهون بخروجها من العراق. وربما يكون بوش الصغير - الذي احترقت يده في بلد الأسود - أكثر جرأة على الانسحاب من كيري الذي سيأخذ وقتاً أطول للمحاولة مع الحلفاء. وأثناء فشله، سوف يرسل المزيد من القوات إلى المستنقع. **سأنا في حياطة** أمل بوش الصغير، الآن، يتركز على «رئيس الوزراء إياد علاوي» و... «أوه... هذا رئيس وزراء شجاع - يقول بوش الصغير - «وهو يريدنا، وفي الوقت نفسه يريد أن يأخذ الأمر (الأمن) بنفسه. إنه واجب العراقيين». نعم. إنه واجب «هم» حسب الخطة الجديدة التصدي للمقاومة العراقية. **علاء الدين القاسبي** ولكن ماذا إذا فشل علاوي بالمهمة يا سيد بوش؟! ستخوض الانتخابات الرئاسية بين الجنود الأميركيين الذين يخوضون حرب الشوارع في بغداد! **علاء الدين القاسبي** إياد علاوي - الذي عينه الاحتلال الأميركي البريطاني رئيساً لوزراء العراق - «شجاع حقاً»، بحيث أنه يتباهى - علناً - بعمالته لو كالة المخابرات الأميركية (C.I.A) ولكن ليس لوحدها. فالرجل - مثلما يقول - تعامل مع ١٥ جهازاً مخابراتياً آخر، للتجسس على وطنه، ونظم أعمالاً تخريبية ضد المؤسسات الوطنية العراقية، واتصل بضباط عراقيين لكي يقنعهم بالتعاون مع الغزاة - قبل الحرب - أو أقله عدم المقاومة، عند نشوبها. وكل ذلك، بالطبع، من أجل الخلاص من «الطاغية» وجلب الحرية للشعب العراقي!

بهكذا رئيس وزراء، بهكذا «زعيم»، يريد بوش الصغير أن يحكم العراق، ويخلق منه «أمموجاً» للشرق الأوسط الكبير!! إنها ورقة محروقة أخرى ولا تنتظر سوى القطف! هل يعتقد بوش الصغير حقاً أن العراقيين، الذين برهنوا له وللعالم، عن تجذّرهم الوطني العميق، سوف يقبلون بموظف في «السي أي إيه» زعيماً؟ استمعوا - فقط - إلى مقتدى الصدر، وهو يطرح على علاوي، الأحجية الساحرة الآتية: «أقبل بحكومتمكم

إذا طلبت من المحتلين مغادرة العراق، ووفق جدول زمني». نعم . أية قوة سياسية عراقية . . أية حكومة عراقية - منتخبة أو غير منتخبة - سوف تنال شرعيتها - فقط - عندما تطلب من المحتلين المغادرة فوراً . وعندها - فقط - يصبح الأمن ممكناً . . وإعادة البناء ممكنة . وسوى ذلك . . فالانفجار العظيم آت .
إلا أن هذه الحقيقة البسيطة تساوي إعادة بناء النظام العالمي على أساس تعدد القطبية . ولذلك ، فإن بوش الصغير يتجاهلها ، مكتفياً بالصور . . بينما جون كيري يقبع مكتئباً . لا الرئيس . . ولا منافسه يملكان خطة للخروج الآمن من العراق . إنه المأزق الأميركي في «الشرق الأوسط الكبير» . . وفي العالم .
على وقع الفشل الأميركي المتجدد في العراق ، اتضحت ، اليوم ، ثلاث حقائق : الأولى : إن الانشقاق الحاصل في التحالف الغربي ، ما يزال قائماً ، وإن الولايات المتحدة ما تزال معزولة .
الثانية: إن الأقطاب الدوليين الذين خرجوا من القمم لن يعودوا إليه ثانية .
الثالثة: إن الولايات المتحدة أعجزت من أن تفرض برنامجها الشمولي على «الشرق الأوسط الكبير» ، مربط الفرس في حلم الاستمرار - فترة أخرى - في موقع القطب الأعظم الوحيد .
وتعتمداً على كل هذه الحقائق ، اكتفى بوش الصغير . . بألبوم من الصور التذكارية!

٢٠٠٤/٦/١٤

قومية صغرى تضطهد قومية كبرى في العراق

يشكل الأكراد ١٨ بالمئة من العراقيين . وهم ، على خلاف أبناء جلدتهم في تركيا وإيران ، يتمتعون ، تقليدياً ، بامتيازات حقيقية ، فالدولة العراقية تعترف بالقومية الكردية وحقوقها ولغتها ، وبالحكم الذاتي في كردستان العراق . ويعيش في بغداد مئات الآلاف من الكرد المستعربين وغير المستعربين . ولطالما تسنمت شخصيات كردية ، منذ العهد الملكي ، مواقع رئيسية في السلطة والمجتمع .

وقضية الأكراد القومية هي قضية عادلة . وأنا من بين تيار عربي واسع ، أؤيد قيام دولة كردية متحدة على أراضي كردستان التاريخية في العراق وتركيا وإيران . . غير أن انفصال كردستان العراق وحدها ، تحت قيادة الأحزاب الإقطاعية الرجعية ، لن يحل

القضية القومية الكردية، لكنه سينشئ كياناً انفصالياً يكون قاعدة دائمة للاستعمار الأميركي والتسلل الإسرائيلي.

لم يرض أكراد العراق أبداً، بالحقوق المكتسبة في إطار الدولة العراقية. وهم قاتلوا جميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على العراق منذ ٨٢ عاماً، وخصوصاً منذ ثورة ١٩٥٨، وكانت كردستان العراق، دائماً، الخاضعة للضعيفة للدولة العراقية. وقد استغل زعمائها، بانتظام لحظات الضعف الاستراتيجية في العراق، للتمرد المدعوم بقوى استعمارية أو إقليمية مثل إيران الشان «الملالي» وإسرائيل. وكانوا في كل مرة، يحصدون خيبة الأمل ويخسرون. ومأساتهم الأساسية أنهم رفضوا، دائماً، التفاهم مع العرب العراقيين في إطار السياسة العراقية الداخلية، مفضلين المشاركة في اللعبة الدولية - الإقليمية المتجددة حول عراق منكوب بقدراته الاستراتيجية «من الموقع إلى النفط، ومن الكثافة السكانية إلى المجتمع الحديث إلى إمكانات القوة العسكرية والسياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية...».

لقد استخدم الأميركيون، الورقة الكردية، ضد عراق صدام حسين، خصوصاً منذ العام ١٩٩١. وكانوا يلقون بالكرديين «الغزاة» الذين يشغلونهم في العراق، والآن، بعد ١٤ شهراً من احتلال العراق، أدت القوى الكردية ما عليها في خدمة الغزاة، وأصبحت عبئاً على المعادلة الأميركية التي لا بد وأن تأخذ بالاعتبار، بالدرجة الأولى، تعقيدات الأغلبية العربية في العراق.

احترقت الورقة الكردية، أميركياً، وعمماً قريب، عندما تنسحب القوات الأميركية، في مرحلة أولى، نحو الصحراء الغربية، فسيواجه الأكراد، انتقام قوى المقاومة والعشائر العربية والتركمانية.

اعتبرت القوى الكردية الرجعية، في تعبیر عن قصر نظرها السياسي، أن الاحتلال الأميركي للعراق، يتيح لها الخروج من كردستان العراق لكي تطالب بضم مناطق عربية مثل كركوك والموصل، بل إنها تواصل الأطماع حتى ريف بغداد! وقد بدأت الميليشيات الكردية، البشمركة، في اليوم التالي لاحتلال بغداد في ٩/٤/٢٠٠٣، عمليات تطهير عرقي ضد العرب والتركمان في كركوك، وضد الإيزيديين في سنجار، واستقبلت مكاتب ومراكز للموساد الإسرائيلي، وسهلت بيع الأراضي لليهود، وسعت وما تزال، إلى تكريد كركوك بمهاجرين أكراد من تركيا وإيران. وإلى ذلك ساهمت البشمركة في القتال ضد الفلوجة، وعملت، كجهاز أمني، لصالح

المحتلين ضد المقاومة العراقية . وسوف يدفع المواطنون الأكراد - ويا للأسف - ثمن كل ذلك .

على المستوى السياسي ، فرضت القوى الكردية ، ما يسمّى بـ «قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية» ، والذي ينص على امتياز خاص بالأكراد ، وهو حق الفيتو ضد الإجماع العراقي . إلا أن الولايات المتحدة ، رضخت للمرجعية الشيعية ، فلم يلحظ القرار الدولي الخاص بنقل «السيادة» إلى العراقيين في ٣٠ حزيران المقبل ، ذلك «القانون» ونستطيع القول إنه قد أصبح من الماضي .

يصر الأكراد على فيدرالية قومية في العراق ، بحيث يتألف البلد من دولتين ؛ كردية «تضم أيضاً كركوك والموصل» ، وعربية . وهو ما يشكل تقسيماً واقعياً وسياسياً للعراق ، ترفضه أغلبية العراقيين الذين يطمحون إلى دولة مركزية وفيدرالية إدارية .

لقد حصل الأكراد في العراق على حصة تتجاوز نسبتهم العددية ووزنهم النوعي . ومع ذلك ، واصلوا سياسة «قومية صغرى تضطهد قومية كبرى» معتقدين أن اللحظة الأميركية مناسبة للانقضاء ، واقتسام البلد لحساب الأقلية الكردية ! والأرجح أن الغزاة الأميركيين المطمئنين إلى الحليف الكردي ، كانوا يخططون لمنح الأكراد - أصدقاء إسرائيل - حصة الأسد في عراق ما بعد صدام . ولكن المقاومة العراقية ، المسلحة والسياسية ، قلبت المعادلة .

والآن ، ربما حان الوقت لكي يأخذ الأكراد ، العبرة التاريخية ، وأن يعيدوا حساباتهم من أجل الحفاظ على منكسباتهم وتلافي الصراع مجدداً مع الأغلبية العربية . ويتطلب ذلك أولاً ، وقبل كل شيء ، تعريف «الفيدرالية» بصورة واقعية تحافظ على ذاتية الأكراد ومصالحهم في كردستان العراق ، من دون أن تضر بالوحدة الجغرافية والسيادية للدولة العراقية . ولا بد أن يعلن الأكراد - بوضوح - أنهم ملتزمون بالحكم الذاتي في حدود كردستان العراق ، ووقف إثارة المطالبات غير الشرعية بأراض خارجها مثل كركوك . وهي مدينة متعددة القوميات . وليست جزءاً من كردستان العراق . كذلك ، فإذا كان من حق الأكراد ، الإقامة في بغداد ، فمن البدهي أن يكون من حق العرب ، الإقامة في كردستان سواء بسواء .

ومن البدهي أنه على «الأكراد» أن يقرروا إذا ما كانوا جزءاً من الحركة الوطنية العراقية أم لا ، وجزءاً من السيادة العراقية أم خارجها . فليس من حق الحكم الذاتي في كردستان العراق أن يقيم علاقات مع إسرائيل أو أية قوة إقليمية . . خارج نطاق

السياسات الرسمية للدولة العراقية الموحدة .
ونحن لا ننكر أن الشعب الكردي في العراق ، تعرض للآلام . لكن لا بد من التحقيق في صحة «الجرائم» المنسوبة إلى نظام الرئيس صدام حسين . هل كانت مجزرة «حلبجة» - مثلاً - من صنع العراقيين أم من صنع الإيرانيين؟ هذا سؤال من بين أسئلة عديدة مطروحة حول الماضي ، والإجابة عنها ضرورية من أجل المستقبل .

٢٠٠٤/٦/٢١

.. بالأرقام الأميركية!

في استطلاع للرأي أجرته سلطات الاحتلال الأميركي في العراق - وليس غيرها - تمنى ٣٧ بالمئة من العراقيين ، عودة نظام الرئيس صدام حسين ، بينما رشّح ٢٢ بالمئة منهم ، مقتدى الصدر لرئاسة العراق ، وهذا يعني بالحسابات الديمقراطية ، أن القوتين الأساسيتين المناهضتين للاحتلال الأميركي في العراق ، تحظيان بتأييد أغلبية الشعب العراقي (بنسبة ٥٩ بالمئة) وإذا ما أضفنا القوى الصغيرة الأخرى ، الإسلامية واليسارية من خط المقاومة - ربما كنا نتحدث عن نسبة تصل بين ٧٠ و ٧٥ بالمئة من العراقيين تؤيد الحركة الوطنية العراقية .

وهذه الأرقام ، بالطبع ، تحتاج إلى تدقيق ، أولاً لجهة أنها أرقام استطلاع رأي في ظروف غير طبيعية ، ما يجعلنا نتوقع أنها في ظل انتخابات حرة ستكون أكبر ؛ وثانياً لجهة أننا نتوقع أن الأكراد والمشاركين في الاستطلاع ، قد أدلوا بأرائهم على أساس حسابات إثنية . وبالنتيجة فإننا نستطيع القول إن ائتلافاً بعثياً - صورياً ، يمكنه أن يحصد الأغلبية الحكومية في انتخابات ديمقراطية ، أما إذا تم توسيع ذلك الائتلاف ، بحيث يضم قوى الحركة الوطنية العراقية كلها ، فلا بد أن ائتلافاً كهذا سوف ينال أغلبية ساحقة لحكم العراق المستقل .

ومع ذلك ، ففي الثلاثين من حزيران الحالي ، سوف يسلم الأميركيون ، السلطة في العراق إلى أصدقائهم الذين يمثلون ٨ بالمئة فقط من العراقيين «غير الأكراد» . إنها سلطة الأقلية التي تحتاج ، حتماً ، إلى بقاء القوات الأميركية على الأراضي العراقية ، وإلى الاستعمار الأميركي ، لكي تؤمن استمرارها في السلطة .
لقد توصل ٥٦ بالمئة من العراقيين - حسب الاستطلاع الأميركي نفسه - إلى أن رحيل

قوات الاحتلال نهائياً هو الإجراء الوحيد الذي يضمن استتباب الأمن في العراق .
وهذه الحقيقة يعرفها الأميركي من العراق ، وهذا سوف يؤدي ، أوتوماتيكياً ، إلى انهيار
«الحكومة المؤقتة» . . بل وإلى انهيار كل الأحزاب والهيئات العراقية - غير الكردية -
الموالية لواشنطن في البلاد .
وقد دفع هذا الواقع محللين استراتيجيين أميركيين إلى إغلاق الملف بالحصول على
«نصف انتصار» . كيف ؟

(١) بالانسحاب إلى المنطقة الكردية بعد توسيعها بحيث تشمل كركوك ٦ بالمئة من
الاحتياطي النفطي العالمي .

(٢) ضممان تفكيك العراق العربي إلى دولتين «بعثية وسنية» بحيث يتلاشى الخطر
الاستراتيجي الذي تشكله الدولة الوطنية العراقية على المصالح الامبريالية في المنطقة .
غير أن هذا الخيار ما يزال نظرياً ، وقد يتم اللجوء إليه في أية لحظة يشعر فيها الأميركيون
بأن مشروعهم العراقي يعيش عشية الفشل النهائي . الآن ، يريد الاستعمار الأميركي أن
يحتفظ بالعراق كله بوساطة حكومة أقلية دكتاتورية لا تمثل سوى المرتزقة وأوساطهم ،
والمطلوب من هذه «الحكومة» أن تمارس سلطاتها بالحديد والنار ، وأن تفوز في
الانتخابات ، وأن تؤسس النموذج الأميركي لـ «ديمقراطية الحكم الذاتي» المقترحة
لبلدان المنطقة .

ولكن الجدار الذي تواجهه مثل هذه الترتيبات الاستعمارية ، أن الأغلبية السياسية في
العراق ، تحمل السلاح ، ولن تكف عن إطلاق النار طالما أنها لم تحصل على حقها
- الشرعي - في السلطة .

وليس لدى الولايات المتحدة ما يمنعها من عقد صفقة كهذه مع ممثلي الأغلبية ، سوى أن
هؤلاء يمثلون الأغلبية لأنهم يرفضون الاحتلال والمشروع الاستعماري برمته ،
ويشترطون ، أولاً ، حرية العراق ، من أجل تسوية ملفات العلاقات
الأميركية - العراقية ، في إطار مفاوضات بين دولتين .

ونتيجة الاستطلاع الأميركي لآراء العراقيين ، متوقعة في اتجاهاتها العامة ، فقوة المقاومة
العراقية ونجاحاتها المتصاعدة ، هما نتيجة بطولات بالطبع ، ولكنهما ، بالأساس ،
محصلة للتعاطف السياسي من قبل أغلبية العراقيين مع المقاومة المسلحة ، كذلك فإن
أي مراقب محايد يستطيع أن يتوصل إلى إدراك مدى العزلة التي تعيشها أحزاب
المعارضة السابقة في البلاد ، بينما أصبح متفقاً عليه الاستنتاج بأن حل المشكلة الأمنية

العراقية، يتوقف على حل المشكلة السياسية، وهو حل يبدأ بانسحاب المحتلين الأجانب من البلاد.

٢٠٠٤/٦/٢٢

رئيس العراق بالحسابات الديمقراطية!

حللنا، أمس، الدلالات السياسية العامة لنتائج الاستطلاع الذي أجرته سلطات الاحتلال الأميركي لآراء العراقيين. وتوصلنا إلى أن هذه النتائج، تحدّد، بالأرقام، مآزق المشروع السياسي الأميركي في العراق، والذي يحظى «أصداؤه» من كل الطوائف والاتجاهات السياسية. بنسبة ٨ بالمئة فقط من تأييد العراقيين (خارج المنطقة الكردية).

غير أن المدهش في هذه «النتائج» هو أن نظام الرئيس صدام حسين، ما يزال يحتل موقع القوة السياسية الرئيسية في العراق. إنه يتمتع بتأييد ٣٧ بالمئة من العراقيين، متقدماً على أبرز القوى السياسية العراقية وأكثرها شعبية (حركة الصدر) بـ ١٥ نقطة! ألا يعني هذا، بالحسابات الديمقراطية، أن الرئيس صدام حسين ما يزال، بالمعنى السياسي - إضافة إلى القانون - هو الرئيس الشرعي للعراق. وأن اختطافه ومنعه من مزاوله سلطاته، بل وتقديمه إلى المحكمة. هي، كلها، إجراءات غير قانونية وباطلة وتستند إلى القوة المجرّدة.

لقد سبق لنا وأن لاحظنا أن حكومة بعثية - صدرية، يمكنها أن تستند، حسب الأرقام الأميركية، إلى أغلبية قوية تؤلّف نسبة ٥٩ بالمئة من العراقيين، إلا أنه لا يفوتنا أن هناك من ينظر إلى أرقام «الاستطلاع» الأميركي لاتجاهات العراقيين، بعين التحليل الطائفي، فيرى أن نسبة الـ ٣٧ بالمئة من العراقيين المؤيدين للرئيس صدام هم من العرب السنة والمسيحيين. وربما بعض الحزبيين من الطوائف الأخرى.

حسناً! إن ذلك يعني، أولاً، أن الادعاء بأن العرب السنة في العراق هم أقلية، ليس صحيحاً البتة، إذا كانوا يؤلفون حوالي ٣٤ بالمئة من العراقيين، بينما يشكل العرب الشيعة ٤٥ بالمئة، والمسيحيون والطوائف الأخرى ٣ بالمئة، والأكراد ١٨ بالمئة. وهو يعني، ثانياً، أن منظمات المقاومة المسلّحة (السنية) هي، بالأساس، بعثية وصدامية.

فالتحليل - على هذا المستوى - أيضاً - لا يمكنه أن يتجاهل قوة نظام الرئيس صدام حسين في تركيبة العراق ، الحاضرة والمستقبلية . إذ كيف يمكن تجاهل ٣٧ بالمئة من العراقيين الذين يدعمون حركة مقاومة مسلحة ، في أية خطة للاستقرار . في العراق . ومن يجرؤ ، أمام هذه الوقائع ، على محاكمة الرئيس صدام . . من دون أن يغامر بانفجار سياسي وأمني غير مسبوق .

سوى أننا نريد التأكيد ، ثانية ، على أن نسبة الـ ٣٧ بالمئة التي حظي بها الرئيس صدام ، ذات دلالة وطنية عامة . فمؤيدو الرئيس الشرعي للعراق موجودون - بنسب مختلفة - بين كل الطوائف العراقية . وسوف يصبح لزاماً على القوى السياسية العراقية والعربية والدولية ، والحكومات والصحافة أن تأخذ بالاعتبار ، منذ الآن ، أن الرئيس الأسير يستند إلى قاعدة اجتماعية سياسية رئيسية - بل الرئيسية - في العراق . إنها الحقيقية الغائبة - أو المغيبة - بركام الأكاذيب .

من من الرؤساء العرب يحظى بتأييد ٣٧ بالمئة من أبناء شعبه . . أعني تأييداً فعلياً ، حتى لو كان البلد محتلاً . . والرئيس في الأسر؟!

إن الحكومة الديمقراطية - أي التي يمكن تأليفها على أسس ديمقراطية - في العراق ، هي حكومة بعثية - صدرية ، سوى أننا نطرح ذلك ، فقط ، للكشف عن زيف الادعاءات الديمقراطية الأميركية ، فالمهمة الملحة الآن في العراق هي تطوير جبهة وطنية متماسكة وفاعلة للمقاومة ، تضم كل أطراف الحركة الوطنية العراقية (البعثيون واليساريون والإسلاميون والوطنيون المستقلون) وصولاً إلى برنامج سياسي وطني يحدد الإطار العام لإعادة بناء الدولة العراقية بعد التحرير - وليس قبله - وعلى هذه «الجبهة» أن تتوصل ، إلى طريق عراقي لبناء نظام وطني ديمقراطي تنموي . وكذلك ، إلى حل سياسي ملائم للمشكلة الكردية ، وصولاً إلى التفاهم مع الجماهير الكردية ، واستقطابها إلى أطر الحركة الوطنية العراقية .

٢٠٠٤/٦/٢٩

♦ اتاوة التاريخ ♦

كلا . فمثلما يفعل اللصوص المرعوبون ، سلم الحاكم المدني الأميركي للعراق ، بول برايمر ، «السلطة» إلى رئيس الحكومة الانتقالية إياد علاوي ، في مخبأ - وقبل يومين من

الموعد الرسمي المعلن - ثم فرّ، عاجلاً غير مصدّق أنّه نجح، أخيراً، من نيران المقاومة العراقية التي أخطأته مراراً، ولكنها قيّدت إقامته في العراق، بالرعب، فلم يعد يقضي حاجته إلا تحت الحراسة!

وبالنسبة لعلاوي (الذي وعده الأميركيون بتقديم حماية شخصية له، ولكن ليس له أعضاء فريقه الوزاري؟) فهو يواجه الآن قدره. إنه أسير الرعب والمطاردة، مثلما هو أسير العجز بين القيود الأميركية والرفض العراقي.

لن يجادل أحد بأن تقديم موعد «نقل السلطة» في العراق، من المحتلين إلى عملائهم فجأة ومن دون احتفالات «كان مخططاً أن يحضرها بوش الصغير للحصول على صور للدعاية الانتخابية) هو مؤشر ملموس على مدى افتقار السلطة الاحتلالية بغلافها العراقي، للسيطرة الأمنية أو للتأييد السياسي. إنها حكومة من كرتون تواجه مهمة مستحيلة.

سوى أن هناك من يجادل في ضرورة تسهيل مهمة علاوي، ويقترح على البعثيين المشاركة في «العملية السياسية»، اقتداء بالصدرين! ووقف المقاومة بحجة تخفيف آلام العراقيين. وربما كان لهذه المجادلة وجاقتها لو كانت عملية «نقل السلطة» ذات مضمون فعلي وترتبط بجدول زمني لجلاء قوات الاحتلال نهائياً، عن الأراضي العراقية، عندها يصبح الحديث عن وقف المقاومة والانخراط في عملية سياسية وطنية لإعادة بناء الدولة العراقية، في وقته، لكن هذا الوقت لم يحن بعد. فالحكومة المؤقتة - المؤلفة من عراقيي الاحتلال الأميركي - تخضع، سياسياً وإجرائياً، لأوامر المحتلين الذين ما تزال قواتهم في مواقعها الميدانية، وما تزال سجونهم تكتظ بالعراقيين المعتذبين، وما تزال طائراتهم تقصف الأحياء السكنية، ودورياتهم تقتحم المنازل الآمنة.

لم يتغير شيء أساسي في الوضع العراقي، بحيث ننصح المقاومين بالكف عن المقاومة والمشاركة في اللعبة السياسية.

وأما الآلام التي يتكبدها الشعب العراقي جرّاء هذه المواجهة الكونية الشرسة مع الاستعمار الأميركي، فهي حصيلة الغزو، وسوف تستمر باستمراره. الولايات المتحدة هي المسؤولة، قانونياً وسياسياً وأخلاقياً، عن كل المآسي العراقية منذ عدوان ١٩٩١، مروراً بالحصار، وانتهاءً بالاحتلال وتدمير بنى الدولة العراقية، المادية والإدارية والأمنية، وإغراق الشعب العراقي بالدماء والعذاب والإهانة. ومن دون

انسحاب الغزاة عسكرياً وسياسياً، من العراق، فلن تحظى أية عملية سياسية بالشرعية الوطنية اللازمة للنجاح وإعادة البناء. هل يتطّلب ذلك مرحلة انتقالية؟ بالطبع. ولكن تحت إشراف قوات أممية محايدة، لا تحت بساطير المحتلين. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة، حملة دعائية واسعة ومكثفة في الفضائيات والصحافة العربية، لتشويه سمعة المقاومة العراقية، وتجريمها بالإرهاب بحجة أنها تستهدف عراقيين. والهدف من هذه الحملة، هو عزل المقاومة المسلّحة سياسياً، وإضفاء الشرعية على الحكومة العراقية المؤقتة. الحملة الإعلامية معادية ومكثفة في الفضائيات والإخبارية، مرة أخرى، حملة أكاذيب، وتقوم على التلاعب الإعلامي والفترة الإخبارية وتهيبج العواطف الساذجة الصغيرة البلهاء. فمن بين ٤٠ - ٥٠ عملية عسكرية تشهّنها المقاومة العراقية، يومياً، لا تنقل الفضائيات ووكالات الأنباء سوى تلك العمليات التي يقع ضحيتها مدنيون عراقيون إلى جانب النزر اليسير عن القتلى الأميركيين. ولكن الحقيقة هي أنّ الجهد العسكري الأساسي للمقاومة العراقية، ينصب على المحتلين، ويلحق بهم خسائر فادحة. وعلى سبيل المثال، فإنّ وسائل الإعلام التي ركّزت على انفجار «الحلة» الذي أوقع مدنيين عراقيين، تجاهلت كلياً، العملية الجريئة التي نفذتها المقاومة في اليوم نفسه في «الرمادي» وأوقعت ٣٨ قتيلاً وجريحاً في صفوف الجنود الأميركيين. إنّه مجرد مثال فقط. ومع ذلك فإننا إذا ما استثنينا التفجيرات المشبوهة التي تستهدف المدنيين فعلاً، وهي تحدث على كل حال في ظل الانفلات الأمني الناجم عن الاحتلال، فإنّ المقاومة العراقية تستهدف، بالطبع عراقيين من الفئات التالية: (١) الكادرات الحكومية والسياسيون (٢) الجواسيس (٣) الشرطة وأفراد الجيش، المنتسبون أو المتطوعون. وهذه أهداف مشروعة سياسياً وأخلاقياً، لأنّ ضربها ضروري من أجل منع الاستعمار الأميركي من تشكيل نظامه السياسي والأمني في العراق. ففي النهاية، لا تستطيع الولايات المتحدة الإبقاء على حوالي ١٥٠ ألف جندي في حالة قتالية في عراق مقاوم. والمشروع الأميركي في العراق، يستهدف إنشاء نظام سياسي مستقر يحظى بالشرعية، ويملك القدرة على السيطرة الأمنية على البلاد، ويديرها في إطار المصالح الاستراتيجية والنفطية الأميركية. يريد الأميركيون قواعد عسكرية دائمة، ولكنهم يريدونها، في الصحراء البعيدة، بينما يحكمون العراق من خلال عراقيين «هم».

ولا ريب في أنّ المقاومة العراقية تستهدف هذا المشروع، وتقوم استراتيجيتها على منعه

من التحقق وتحطيمه ، لكي يسترد العراق استقلاله الحقيقي ، ويعاود بناء مشروع الوطني الخاص .

إنها معركة كسر عظم بين أميركا والعراق ، فالهزيمة الأميركية سوف تهبط بالولايات المتحدة من موقع القوة العظمى الوحيدة في العالم ، إلى موقع آخر تكون فيه عضواً في نادي الأقطاب الدوليين في إطار نظام عالمي جديد حقاً ، وبالمقابل سيرتفع العراق إلى موقع القوة الإقليمية الأكبر في الشرق الأوسط ، وسوف يلعب عندها دوراً عالمياً بالنظر إلى تتضافر ثرواته النفطية وقدراته السياسية والعلمية والعسكرية وبخلاف ذلك ، سيحول الانتصار الأميركي ، العراق ، إلى مستعمرة متخلفة .

إنه إذن صراع تاريخي كوني بين قوة العراق الناهضة ، وقوة أميركا الآفلة ، وإذا كانت آلام العراقيين في هذا الصراع كبيرة ومؤسفة ، فإن للتاريخ أتوة ، يدفعها الشعب العراقي ، ببسالة ، من أجل العراق والعرب والعالم .

* «أتوة التاريخ» عنوان مقال كتبه الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي . يقول فيه إن الآلام والتضحيات التي دفعها الروس في ثورة أكتوبر العام ١٩١٧ وما تلاها من الحرب الأهلية ، هي أتوة التاريخ من أجل نهضة روسيا . إن العراق المعاصر المقاوم يلعب الدور نفسه على المسرح الدولي . إن انتصار العراق الآن سوف يفتح صفحة جديدة في السياسة الدولية ، وبأذن بعودة العرب إلى التاريخ .

٢٠٠٤/٧/١

من يحاكم من

لم يقدم الرئيس صدام ، استقالته ، ولم يخسر انتخابات رئاسية ، ولم يطح به انقلاب داخلي أو ثورة شعبية . لقد وقع أسيراً في حرب شنها غزاة أجنبية من دون تكليف دولي . وكونه أسير حرب ، لا يغير هذا من وضعه القانوني من حيث هو الرئيس الشرعي للعراق ، وعنوان سيادة البلد . ومحاكمته هي محاكمة للشرعية والسيادة العراقيتين ، على أيدي عملاء نصبهم غزاة .

ومن الناحية السياسية ، ما يزال الرئيس صدام يحظى بتأييد ٣٧ بالمئة من العراقيين مقابل ٨ بالمئة لجلاديه . ومحاكمته هي محاكمة لهؤلاء العراقيين الذين يدعمون خطه . ومع الأخذ بالاعتبار أنه لا توجد قوة سياسية تملك التأييد الداخلي نفسه ، فإن القول إن هذا

التأييد يأتي من العرب السنة والمسيحيين، يزيد الطين بلة، إذ تغدو محاكمة الرئيس صدام، بوضوح، محاكمة طائفية، وفي أفضل الأحوال استمرار في سياسة اجتثاث البعث.

وإذا ما وضعنا كل ذلك جانبا، فإن السياسات العراقية المقررة، طوال فترة حكم الرئيس صدام، ومنها الحرب مع إيران واحتلال الكويت، هي نتاج قرارات سيادية، ولا يمكن محاكمتها إلا في إطار السيادة، وسياسياً لا قانونياً كذلك، فإن حكومة سجن أبو غريب، ليست مؤهلة، قانونياً أو سياسياً أو أخلاقياً، لمحاكمة الرئيس صدام في الادعاءات حول انتهاكات حقوق الإنسان.

حصانة الرئيس صدام، قانونياً وسياسياً، أو تقديمه للمحاكمة، هو قرار تتخذه حكومة عراقية سيّدة منتخبة بعد زوال الاحتلال وجلاء كل القوات الأجنبية عن أرض العراق. وبخلاف ذلك، فإن الرئيس صدام حسين، يمثل سيادة العراق، ومحاكمته ليست سوى إجراء معاد للشعب العراقي والدولة العراقية والمشروع الوطني العراقي.

والاستعمار الأميركي يريد محاكمة الرئيس صدام لأنه حول العراق إلى قوة إقليمية كبرى، ولأنه وضع النفط في خدمة التنمية الوطنية، والعلم، والتصنيع، وفي خدمة قضايا الأمة العربية. كذلك لأنه لم يعترف بإسرائيل، وظلّ ينادي بـ«فلسطين من النهر إلى البحر»، في زمن الاستسلام. وأما انتهاكات حقوق الإنسان، فهي آخر ما يعني الغزاة الأميركيين وعملاءهم، الذين أذاقوا الشعب العراقي، في ١٤ شهراً، ما لم يعرفه من العذاب، في تاريخه كله.

وفي الثمانينيات، نشأت علاقات وطيدة بين واشنطن وبغداد، على الرغم من السياسات القمعية الداخلية المعروفة في الثمانينيات العراقية. وهذه السياسات لم تزعج وقتها الأميركيين الذين كانت أولوياتهم احتواء الخطر الإيراني، ولكن الذي قض مضاجعهم إدراكهم أنهم لا يتعاملون مع حاكم نفطي تابع، بل مع رئيس مستقل ومعتدّ وله طموحات كونية. وهذه الطموحات التاريخية المجيدة لإحداث اختراق تنموي شامل، ينتقل بالعراق إلى مصاف الدول الكبرى، هي التي يريد الغزاة وعملاؤهم، محاكمتها الآن.

ومحاكمة الرئيس صدام حسين، هي محاولة لإحداث انقسام بين العراقيين على أساس طائفي وإثارة الجدل، مرة أخرى، حول فترة حكم الرئيس صدام، بدلاً من التركيز على فترة الاحتلال الحالي، وإشاعة أجواء مسمومة تضع «الديمقراطية» في مواجهة

السيادة، وإطلاق المشاعر المريضة والأنانية، وعزل المقاومة المسلحة في إطار «طائفي». غير أن هذا التكتيك ساذج تماماً. وقد جرّبه الغزاة وأعدوانهم في العراق والعالم العربي، وسال في تأجيجه الكثير من الحبر، وخصصت له الفضائيات ساعات بث طويلة، إلا أن كل ذلك سقط أمام واقع الاحتلال الذي يولد موضوعياً، المقاومة. وطالما أن هذا الواقع لم يتغيّر فعلياً، فإن محاكمة الرئيس صدام، سوف تخلق تأثيرات معاكسة، وهي أسوأ بداية ممكنة لحكومة الدمى الأميركية، أن تقرر الاضطدام - وهي الحكومة الكرتونية - بجوار السيادة والشرعية، والمقاومة المتمثلة في شخص الرئيس صدام، وسوف تكشف حكومة علاوي، بذلك، ضعفها التكويني، وعزلتها ولا شرعيتها وطائفيتها وعمالقتها للغزاة، وتسرع - بالتالي - في انهيارها الذاتي. سوف تشدّ محاكمة الرئيس صدام، وتحفز مجموعات «محايدة» من القاعدة الاجتماعية - السياسية للمقاومة، إلى تفعيل دورها، والصدام مع الحكومة المؤقتة، وسوف تعزّز دور حزب البعث في قيادة المقاومة المسلحة، وفي لحظة تالية قريبة من تطوّر الصراع، سوف تضطر القوات الأميركية إلى التدخل الكثيف في مواجهة انفجار يكرّس الانشقاق السياسي على أساس المعادلة الوطنية (مقاومة الاحتلال) بينما تتراجع إلى الوراء، المؤثرات الأخرى.

وإذا ما لاحظنا التطورات في شمال العراق، واتجاه الأحزاب الكردية الرجعية إلى الانفصال، وغزو كركوك وتكريدها، والتعامل السياسي والأمني والتجاري مع «إسرائيل»، سيشهد الصراع بين الوطنية العراقية والانفصاليين أشده، وصولاً إلى تفكيك «التحالف» الذي تستند إليه الحكومة المؤقتة التي ستكون أمام خيارين؛ فإما الخضوع للمطالب الكردية، وإما الصدام مع الأغلبية العربية.

ورقة الباور - علاوي محروقة مسبقاً. استخدامها من قبل الأميركيين دليل ملموس على أن جعبتهم فرغت من الأوراق، ولن يعود أمامهم، قريباً، سوى مجابهة حرب شاملة طويلة في العراق، أو الرحيل - مهزومين - عن أرضه، وعندها سنرى من يحاكم من؟

بتقديم الرئيس صدام حسين إلى «المحكمة» استبعاد الغزاة الأميركيين أجواء الانقسام الطائفي في العراق. فهل يمكن لهذا «النجاح» أن يستمر! .

حدّد ممثلو التيار الصدري ، بدقة ، الهدف الأميركي من وراء التعجيل بتقديم الرئيس صدام حسين ورفاقه إلى «المحكمة» إنه «إلهاء العراقيين عن واقعهم» ، لكن جمهور التيار الصدري و«شيوخه» ، كانوا هم أيضاً أسرى «الإلهاء» . لقد حقق الأميركيون مؤقتاً ، هدفهم ، إذ تمّت استعادة الأجواء الطائفية اللاواعية التي سادت في العراق في الأشهر الأولى من الاحتلال الأميركي ، حين كان العراقيون ، باستثناء المجموعات المقاومة ، منشغلين بالنقاش حول الرئيس صدام ونظامه وفترة حكمه .

لقد رأينا مسيرة في «الكوفة» تطالب بإعدام الرئيس ، وأخرى في سامراء تهتف : «حامي الشرف ما ينعاف» أي لا يترك ، إشارة إلى ما قاله الرئيس حول الكويت . وهذان أنموذجان متعاكسان مئة بالمئة . ويظهران الانقسام الطائفي إزاء نظام البعث العراقي . فجماهير العرب السنّة معه ، وجماهير العرب الشيعة ضده ، وعلى الرغم من أن العرب العراقيين ، بالإجمال ، ضد الغزاة الأميركيين وعمالئهم ، إلا أن النجاح الأميركي هنا ، لم يكن كاملاً ، إذ لم تتكرّر مظاهر تنبؤ باستعادة أجواء «التحالف» الشيعي الكردي ، وهذا «التحالف» هو الذي كان يعول عليه الغزاة لإقامة نظام عراقي عميل ومستقر ويحظى بالتأييد الداخلي .

إلا أنّ هذا الرهان الأميركي كان قد سقط ، فالقسم الأساسي من العرب الشيعة ، انضم ، عملياً وسياسياً ، إلى المقاومة ، خصوصاً في انتفاضة نيسان الماضي ، بينما ألحّت الأحزاب الكردية على مطالب متعصّبة وغير شرعية ، أدّت بها إلى الاصطدام الحاد مع العرب العراقيين ، بكل طوائفهم .

والانقسام السنّي - الشيعي إزاء تقديم الرئيس صدام إلى «المحكمة» هو ضربة سياسية موجهة إلى حركة المقاومة ، غير أنّها تبقى ضربة مؤقتة ، لأنّها مفبركة ولا يوجد لها أساس واقعي . ولا نعرف كم ستستمر هذه الموجة اللاواعية ، إلا أنّ التجربة السابقة والمعطيات على الأرض ، تجعلنا نتوقّع عودة الوعي العراقي بسرعة ، ربما سوف تذهل الغزاة مرّة أخرى .

الحكومة العراقية المؤقتة المؤلفة من قوى وشخصيات عميلة للغزاة، لا تحظى بقاعدة شعبية . إنها حكومة معزولة وضعيفة التكوين ومهزوزة بتناقضاتها الداخلية . وهي إلى ذلك لا تستطيع أن تستر على حقيقة أنها مجرد حكومة دمي أميركية ، بينما يستمر الاحتلال الأجنبي للبلاد ، في وجوده العسكري والسياسي معاً .

ولذلك ، فلن تنجح حكومة علاوي بتقديم نفسها إلى العراقيين ، ميدانياً ، وسياسياً ، على أنها حكومة وطنية ، فما يزال الاحتلال الأميركي هو الواقع الميداني والسياسي في البلد . وهو واقع يجعل من المقاومة المسلحة المضادة ، القوة الرئيسية المقابلة ، بحيث لا يكون أمام القوى العراقية الأخرى - مهما كان حجمها - سوى البقاء على الهامش .

ولقد راكمت المقاومة العراقية - التي بدأت معزولة سياسياً - نجاحات سياسية مؤثرة في سنتها الأولى ، أولاً من حيث تجاوز الانقسام الطائفي في البلاد وبناء نواة لحركة وطنية متسعة ، وثانياً من حيث تأزيم الوجود العسكري والسياسي للغزاة ، وثالثاً من حيث منع التشكّل الفعلي لـ «دولة» عراقية على المقاسات الأميركية .

إن الغزاة وعملاءهم لا يسيطرون على العراق الذي تتحكم فيه فوضى أمنية لا يمكن ضبطها إلا بالتوافق الوطني الداخلي على إعادة بناء الدولة الوطنية . وهذه العملية المعقدة تفترض ، بالضرورة ، جلاء المحتلين وعملائهم عن العراق . هذه هي العقدة التي تتلم المستشار الأميركي «سواء تمثل بالقصف الصاروخي أم بالقصف الإعلامي» ولسوف نكرسه في النهاية .

لا يمكن تحقيق الأمن في العراق من دون زوال الاحتلال الأجنبي ، وخطأ حل الجيش العراقي لا يمكن إصلاحه بإعادة ضباطه وجنوده إلى مؤسسة عسكرية غير شرعية ، فشلها الحتمي باد للعيان كذلك ، فإن تلوين قوات الاحتلال بألوان عربية إسلامية ، لن يغيّر الحقائق الأساسية ، طالما أن القرار العسكري والسياسي هو بيد الغزاة الأميركيين .

فـ «محاكمة» الرئيس صدام سوف تلهب العمليات المسلحة ضد الغزاة وحكومتهم المؤقتة ، بينما تتراجع خطط الانتفاضة الموحدة بعض الوقت لاستنفاد الموجة اللاواعية . وفيما يتصل بالتيار الصدري فقد أثبت مرة أخرى ، أنه لون مختلف عن التيارات الشيعية الأخرى . إنه واع للعبة الأميركية سياسياً ، وهو يدرك أن وجوده لا يتحقق إلا بالمقاومة ، إلا أنه ما يزال أسيراً لنوعين من القيود : الأولى طائفية ، وتتعلق بالحسابات الشيعية والعلاقة الحساسة مع «المرجعية» الدينية ، والثانية تتعلق بالضعف التكويني للحركة التي تجعل قياداتها السياسية الواعية تخضع أحياناً للمزاج الجماهيري الغوغائي .

رسالة الرئيس

تقول المحللة النفسية الأميركية «باتي وود» إن التحدي الذي أظهره الرئيس صدام حسين في جلسة «التحقيق» العلنية الأولى، لم يكن «تلقائياً»، بل كان مدروساً ومصمماً بصورة مسبقة لاستغلال المناسبة. وهذا صحيح وبدهي. فهل كانت «وود» تريد من زعيم بقامة الرئيس صدام حسين أن يطلق لنفسه العنان، ويتحدث بصورة «تلقائية»؟

نعم. إنه كان يكبت في داخله مشاعر حزينة ومريرة. إنه أسير في أيدي أعداء العراق، عرف على مدار سنة كل أشكال الضغوط الاستخبارية، صامداً مترفعاً عن آلامه الشخصية كاظماً أحزانه على استشهاد ولديه وحفيده، متعالياً على أحقاد الصغار والخنونة والجواسيس والعقول الطائفية الصغيرة. إنه يخوض معركة العراق. . وينوي أن يواصلها حتى النهاية.

لاحظوا أن الرئيس سجين معزول عن الأخبار والمعطيات، إنه لا يعرف. مثلاً - أن المقاومة العراقية ازدهرت بعد أسره، وليست لديه معلومات عن المأزق العسكري والسياسي والأخلاقي الذي يتخبط في مستنقع العدو الأميركي، لكن الرئيس المؤمن بالعراق لا يحتاج إلى «الأخبار» فقلبه - قلب الأسد - يدلّه.

تقول «وود» على موقع BBC الإلكتروني، إن الرئيس استخدم تقنيات التخويق للسيطرة على الجلسة، ومنها «الأصابع الموجهة» «إطلاق النار الرمزي» وتحريك القلم «السيف الرمزي» و «تشبيك أصابع اليدين» و «التفكير الداخلي» في «تكتيك يستخدمه ذوو النفوذ لبعث عدم الارتياح لدى الآخرين»! وبالمحصلة، لاحظت «وود» أن هناك رجلاً كان يجلس قرب الرئيس واضعاً رجلاً فوق أخرى وتغطي يديه أجزاء السفلى وهي - حسب «وود» - «علامة على أنه يشعر بضرورة حماية نفسه من صدام على الرغم من أنه سجين»! لقد كان هذا الرجل مرعوباً مثل القاضي وهيئة المحكمة والحكومة المؤقتة والأميركيين وعمالئهم أجمعين، ليس لأن الرئيس يتقن فنون التخويق والسيطرة، بل لأن حضوره هور تعبير حسبي عن الحقيقة العراقية الأساسية: المقاومة.

أحد الكتاب الأردنيين الأخصائيين في الترويج لخطط الاستعمار الأميركي في بلادنا،

لم يستطع أن يعيب على الرئيس سوى قوله للمحقق «من فضلك» والحقيقة أن الرئيس كان مهذباً - كعادته - في الكلام، وكان حزيناً، ولكنه مصمم على خوض المعركة. وقد خاضها، بحيث أن الأميركيين لم يجرؤوا على قبول التحدي أو بث النص الكامل لحديث الرئيس في «جلسة التحقيق».

لقد رأيت الدموع في مآقي الطيبين والطيبات من أبناء شعبنا، قهراً على الرئيس. إنه الحزن النبيل على مشهد العملاء يحاكمون الأمة وأحلامها وعزتها وطموحاتها. ولكنه حزن يفتقر إلى الإدراك السياسي للحظة: انظروا إلى مجد المقاومة، إلى فارس الأمة وهو يخوض معركة جديدة. هذا هو الدرس الأساسي: اختيار الرفض والمقاومة في القوة والضعف، في سدة الحكم وفي الزنزانة!

«... ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون، إن كنتم مؤمنين». بالله، بالحق، بالمطلق، بالشعب!!

«إن يملأ الحق قلبك...»

تندلع النار... إن تتنفس

ولسان الخيانة يخرس!

درس صدام يقول لما نحن العرب المقهورين... لا يلزنا الكثير لكي نتحدى! لا نتحجج - بعد - بالعيال وبضعف الحال وبالخوف من النتائج، فهذا رئيس العراق الجبار انتقلت به المعارك من السدة إلى الأسر، ولكنه يتحدى، يخوض معركة جديدة في شروط جديدة وبمقاييس جديدة، ولكنه يخوضها حتى النهاية.

يقول الصحفي البريطاني روبرت فيسك صحيفة «الإنديبندنت» إن «تقديم صدام إلى المحاكمة في بغداد هو آخر ورقة في أيدي الولايات المتحدة!» ولكنها خابت مقصداً، ولم تفعل سوى أنها أعطت الرئيس الفرصة لكي يحرّض أحرار الأمة على النهوض ضد المشروع الاستعماري الأميركي في العراق وتالياً في المنطقة.

الغزاة الأميركيون وعملاؤهم في حالة إفلاس شامل. وها هي حكومة الدمى الأميركية في بغداد، تسعى، بوقاحة قل نظيرها، إلى اتهام سورية وإيران بأنهما تقفان وراء المقاومة العراقية! هل ينوي الأميركيون التورط في حروب جديدة ضد هذين البلدين؟ ألم يتعلموا الدرس العراقي؟ نعم، ولكنهم أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما الهرب إلى الأمام بتوسيع نطاق الغزو والعدوان... وإما الهرب إلى الخلف بالجلاء!

لكن - بالنسبة للمقاومة العراقية - فهي، بالدرجة الأولى، حقيقة عراقية لا يمكن

الالتفاف عليها أو تجاهلها، أو نسبتها إلى أية قوة أو دولة . . سوى العراق . يتساءل هوشار زبياري وزير خارجية الحكومة العراقية المؤقتة، بشيء من خفة الظل الثقيلة: «إذا لم يكن هؤلاء (المقاتلون) يأتون من البلدان المجاورة . . فهل يهبطون من السماء؟» . كلا يا سيد زبياري، إنهم يخرجون من الأرض! وبما أنك عضو في «مجلس الأمن القومي» التابع للاحتلال، لا بد أنك عرفت بالجندي العراقي من «الجيش الجديد» الذي كان يصحب دورية أميركية في تكريت . . وحالما تمكّن، قتل جنود الدورية الأربعة، قبل أن يلتحق بالمجاهدين! لا أمل لكم يا سيد زبياري . . من الجندي العراقي . . إلى الرئيس العراقي، حرب لن تنتهي إلا بجلاء المحتلين وعملاء المحتلين .

هذه هي رسالة الرئيس . . وقد وصلت!

٢٠٠٤/٧/٦

الزاركاوي

أبو مصعب الزرقاوي هو أثنى مواطن أردني حتى الآن . لقد بلغ سعر رأسه، عند الأميركيين، ٥ ملايين، ثم ١٠ ملايين، ثم ٢٥ مليون دولار . ومن يدري . . ربما يصل قريباً إلى ٣٠، ٤٠، ٥٠ مليوناً وأكثر، خصوصاً عندما تشتد المنافسة في الانتخابات الرئاسية الأميركية، ويضطر بوش الصغير إلى القبض على «الزاركاوي» بأي ثمن، لكي يثبت صلابته وقدرته في الحرب ضد «الإرهاب» . . على الجبهة العراقية . اسم «الزاركاوي» هو الأكثر تردداً في خطابات بوش الصغير وأركان إدارته، إنهم يحملونه الآن مسؤولية الفشل الأميركي في العراق .

ووفقاً لادعاءاتهم، فإن «الزاركاوي» يقود «تنظيماً إرهابياً لا يمكن اختراقه»، وهو «متفوق على الاستخبارات العراقية الصدامية» ويستطيع، من خلال شبكته المحكمة، القيام بعدة هجمات «منسقة» و«كبيرة» في ست محافظات عراقية في الآن نفسه . وهذه الادعاءات يؤكدتها موقع على الإنترنت يتحدث باسم الزرقاوي .

لقد بدأت المقاومة العراقية، قوية ومنسقة، في اليوم التالي للاحتلال الأميركي لبغداد . وظلت، لعدة أشهر، بعثية الطابع، تستند إلى الإمكانيات العسكرية والبشرية والتقنية والتنظيمية الضخمة لنظام الرئيس صدام حسين . . إلا أن هذه كانت الحلقة الضرورية

لتفجير قوى المقاومة لدى كل القوى الحية في المجتمع العراقي . . وعلى الهامش ، نشطت ، بالتأكيد ، خلايا «القاعدة» وربما يكون الزرقاوي أحد قادتها الميدانيين . وتقول: ربما . . لأن الرجل قد يكون في ذمة خالقه ، أو في مكان ما خارج العراق . ولكننا سنفترض أنه يقيم في العراق ، وأنه يقود ، بالفعل ، منظمة جهادية ، لنجد أن هذا الاحتمال لا يخرج عن أن يكون الزرقاوي واحداً من آلاف القادة الميدانيين للمقاومة في العراق . ثم إنه لا يستطيع أن يخفي في بلد ، وينظم أعمالاً عسكرية من دون حاضنة عراقية .

قوة المقاومة العراقية لا تكمن في عملياتها العسكرية ، أو قادتها الميدانيين ، أو تكتيكاتها القتالية . . إلخ ، بل في أن القسم الرئيسي من الشعب العراقي يحتضنها ، ويحميها ، ويقدم لها العون الاستخباري واللوجستي . وبالعودة إلى التشبيهات الماركسية التقليدية لحرب العصابات ، فإن أسماك المقاومة العراقية تسبح في بحر الشعب . ولذلك ، فإنها تعيش وتنجح .

ومشكلة الأميركيين مع المقاومة العراقية لا تكمن في «الزرقاوي» ، أو المئات غيره من المجاهدين . . ولا تكمن في «الاستخبارات» أو التدريب الكافيين لمجابهة المقاومين ، بل إنها تكمن في أن الشعب العراقي يرفض الاحتلال ، ويؤيد المقاومة المسلحة سياسياً ، وفي هذه الحالة ، يصبح الانتصار على هذه المقاومة ، مستحيلًا . فطالما أن الشعب وراءها ، فإن مواردها من السلاح والرجال والأموال والمعلومات ، لن تنضب أبداً . وهكذا تظهر أسطورة «الزرقاوي» كورقة انتخابية ساذجة تلائم سذاجة السياسة الأميركية .

«الزرقاوي» ، من جهة أخرى ، هو عنوان حالة اجتماعية - سياسية ، أبرز الزميل ياسر أبو هلاله بعض ملامحها في برنامج ممتاز عرضته فضائية «الجزيرة» مساء الخميس الماضي . لقد صنع أبو هلاله ، قصة خصبة المعطيات والدلالات ، من مواد أولية بسيطة ، بل من لا شيء تقريباً ، لكنها عرفتنا بـ «الحالة» . . على الرغم من أنها لم تملك التفاصيل ، لكي نعرفنا بالرجل .

كان أبو مصعب فتوة زرقاوية قبل أن يهتدي إلى التيار السلفي الجهادي ، وينتظم في سلكه مطلع التسعينيات . وغادر إلى أفغانستان بعد انتهاء الحملة الجهادية «الأميركية» ضد السوفييات . أي أنه لم يذهب إلى بلد المجاهدين ، في إطار الترتيبات الغامضة لتصدير الجهاد ضد الشيوعية في الثمانينيات ، ولكنه سار وراء أشواقه الخاصة ، بدوافع

محلية بالأساس . سجن الزقاوي في العام ١٩٩٥ حين غادر ، مرةً أخرى ، إلى أفغانستان ، ثم شمالي العراق . . فالعراق ، هل أصبحت له ، بالفعل ، منظّمته الخاصة؟ هل انتقاه أسامة بن لادن ، لكي يترأس تنظيمًا أردنيًا في حركة «القاعدة» ، أم أنه بلور خطه خارج «القاعدة»؟

أستلّة مطروحة على هامش السؤال الرئيسي الذي يتمحور حول المضمون الاجتماعي السياسي لتبلور تيار سلفي جهادي في الأردن . وأهم ما نلاحظه ، هنا ، ما يلي :

(١) إنّ هذا التيار لم ينشأ داخل صفوف الحركة الإسلامية التقليدية «الإخوان المسلمون» ، ولم يمثل انشقاقاً عنها ، بل نشأ في ظروف مختلفة ومواقع عدّة ، على شكل مجموعات صغيرة غير مترابطة ، وعضوية ، وبمبادرات فردية .

(٢) وقد تشكّلت هذه المجموعات ، بالأساس ، في المحافظات ، وبين أبناء العشائر في التسعينيات . وهو العقد الذي شهد انفكك التحالف الاجتماعي - السياسي الداخلي لصالح السيطرة الكمبرادورية .

٢٠٠٤/٧/٨

رد بليغ

استهدفت المقاومة العراقية ، أمس ، بالهاونات ، مواقع «السفارتين» الأميركية والبريطانية ، ومكاتب الحكومة المؤقتة في المنطقة الخضراء ، وكذلك ، مقر حزب الوفاق الوطني ، حزب رئيس الوزراء المؤقت إياد علاوي . والقصف الذي تم التكتّم على نتائجه ، أصاب أهدافه السياسية مئة بالمئة . إنّ رد بليغ على إعلان علاوي ، «قانون الطوارئ» الذي يمنح الحكومة المؤقتة ، صلاحيات استثنائية تمكّنها من مجابهة المقاومة ! حسناً . فليحجم علاوي مقرات حزبه أولاً!

لقد حرق علاوي نفسه بنفسه ، حين أعلن أنّ المحتلين الأميركيين استشاروا حكومته في القصف الدموي لمنزل في الفلوجة ، هدم على سكانه الأبرياء وخلف ١٢ شهيداً معظمهم من النساء والأطفال . لقد كان علاوي ملزوماً إلى هذا الإعلان لكي يبرهن على أنّ حكومته «ذات سيادة» ، ثم اكتشف أنّه وقع في مأزق سياسي ، فأوضح لاحقاً ، أنّ الغارة الأميركية تمّت بالتنسيق مع القوات العراقية ، على أساس معلومات استخبارية «مقنعة» بأنّ المنزل المقصوف كان مقرّاً لجماعة الزرقاوي ! ولم يكتف بذلك ،

بل أخرج من جرابه ، بضعة ملثمين يهددون الزرقاوي - والذين يأوونه - بالويل الذي لم تستطع «قوات التحالف» أن تنزله بهم! نستنتج ، إذن ، أن فزاعة الزرقاوي أصبحت اليافطة التي تبرر قتل المدنيين العراقيين ، والتحشيد الطائفي ضد العرب السنة . علاوي يريدنا حرباً طائفية . وهي الإمكانية الوحيدة لبقاء حكومته وحصولها على قدر من التأييد الداخلي . لقد يئس ، سريعاً ، من نجاح مشروعه الأصلي في تفكيك البعثيين . . بـ «الحوار» معهم واستقطابهم ، والنفوذ إلى «قلب المقاومة» والتعامل مع الإغراءات والاستخبارات . فماذا حصل في بضعة أيام لا غير ؟ هل ألهب ظهور الرئيس صدام حسين المقاومين؟! هل انقلب السحر على الساحر؟ أم أنها كانت لحظة انتظار قصيرة قبل التصعيد غير المسبوق في العمليات العسكرية المؤثرة ضد القوات الأميركية وهياكل الحكومة المؤقتة وقواتها . . وخطوط النفط والغاز ، بل وإدامة اشتباك مسلح علني في قلب بغداد .

وأمام هذا الفشل السياسي والأمني ، بدأ علاوي يلعب على المكشوف بالورقة الطائفية ، ساعياً إلى تحشيد الشيعة وراء حكومته وبرنامجهما في تعريق الاستعمار الأميركي . إن شريط الفيديو الذي سجله مقاتلو ما يسمى «حركة الإنقاذ» يهدد ، ضمناً ، باستخدام وسائل المقاومة نفسها ضد التجمعات السنية . وتأمل العقول الحاقدة أن يستجر ذلك رداً متشجعاً لكي تفرق المقاومة في الانشقاق الطائفي .

وعد علاوي أسياده بعمل كل ما يستطيع ليس لحفظ الأمن ، ولكن لتحطيم المقاومة العراقية سياسياً . تفكيكها من الداخل أو تفكيك طابعها الوطني العراقي ، وعزلها بصفتها «قوة سنية» متمردة على «الحكومة الشيعية» ، وهكذا تستطيع هذه أن تجر وراءها «الطائفة» . . . بـ «الموالة» وبالمعارضة الطائفية التي تتمثل في حركة الصدر! والأخيرة ملزوزة ، موضوعياً ، إلى السير في حقل الألغام هذا ، ولكنني أراهن بأنها ستفلس ، عمماً قريب ، من هذا الشرك ، تحت ضغط جماهيرها من أبناء العشائر العربية الفقراء .

مشروع علاوي ، إذن ، ليس عراقياً ، إنه ضد عراقي ، ولن «ينجح» إلا على جثة عراق مقمم تشله الحرب الطائفية وتغرق شعبه بالدماء والتأخر . ولذلك ، فإن إفشال هذا المشروع والتعامل معه بحزم وذكاء ، هو الهدف الرئيسي للمقاومة الوطنية العراقية الآن .

وإذا كانت «وسائل الهاونات» ضرورية لشل الحكومة المؤقتة واستنزاف «هيبتها» ، ومنعها من المبادأة ، فإن أكثر ما يحاصر المشروع الطائفي - بالإضافة إلى التصعيد

العسكري ضد قوات الاحتلال - هو التقدم نحو إنجاز المشروع السياسي المضاد، مشروع المقاومة العراقية لبناء الدولة الجديدة، وهو، للأسف مشروع ما يزال عالقاً، فالبعث - وهو القوة الرئيسية في المقاومة المسلحة - لم يطرح، حتى الآن، تصوراً جديداً للدولة العراقية الجديدة، وأدبياته تركّز على استراتيجية التحرير، وتغفل استراتيجية البناء المستقبلي. وهذه الأخيرة هي التي تحول دون الانقسام الطائفي، وتفتح الباب واسعاً أمام تجديد الحركة الوطنية العراقية، وتعزيزها، وانتصارها. لا بد من صيغة سياسية قادرة على تحشيد قوى المقاومة من كل المناطق والاتجاهات والمشارب الفكرية والسياسية العراقية، وهذه الصيغة التي قد تتجسد في «جبهة للمقاومة الوطنية» تبدأ ببرنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يقدم تصوراً ملموساً للعراق الآتي، وقادر على منح الأمل لكل العراقيين الأحرار.

٢٠٠٤/٧/١٢

كسب الجولة

من الطبيعي ألا يهتم المواطن العربي بالانتخابات الرئاسية الأميركية، طالما أن التجارب السابقة علمته أن الخلل أخو الخردل، وأن الخلافات بين الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، في السياسة الخارجية، خصوصاً إزاء القضية الفلسطينية، هي في التفاصيل. ومن جهته، فإن المرشح المستقل للرئاسة الأميركية رالف نادر (٥ بالمئة من الأصوات المحتملة) يؤكد أن ترشيحه مبني على أن الخلافات بين هذين الحزبين، ضئيلة أيضاً، في السياسات الداخلية، ما يجعل بناء تيار ثالث في السياسة الأميركية، ضرورة استراتيجية للتعبير عن مصالح الفئات الشعبية.

النظام الأميركي رئاسي أو توقيراطي، يمنح الرئيس صلاحيات واسعة جداً لمدة أربع سنوات، يارسها باسم الطبقة الحاكمة التي تتنافس «ديمقراطياً» في ما بينها، لكنها لا تسمح، بالطبع، للمحكومين بغير الإدلاء بأصواتهم!

«الديمقراطية» الأميركية، تجري، بكل فصولها، إذن، داخل مؤسسة الحكم، وهذه تعبّر عن الرأسمالية الامبريالية الأميركية في إطار استراتيجيات موحدة وتحكمها عقلانية معينة تضبط الانزياحات. غير أن الانزياح الحالي الحاصل في السياسة الأميركية منذ استيلاء بوش الصغير وأعضاء فريقه اليميني المتطرف على البيت

الأبيض، يعصف بالمؤسسة الأميركية، ويمزق الإجماع داخلها. وهو ما سمح للنخبة أن تصطف، علانية، في مجابهة إدارة بوش الصغير. الهدف الاستراتيجي للمؤسسة الأميركية هو تأمين استمرار الهيمنة الامبريالية عن العالم كله. تعزيزها وتخفيف هذا الهدف يحتاج، أولاً، إلى ضمان التفوق العسكري الكاسح على المستوى الدولي، لكن ذلك، يظل، في النهاية، مجرد عنصر من عناصر عديدة للسياسة الخارجية الأميركية، أهمها بناء التحالفات الدولية والإقليمية، والجهود الدبلوماسية الاستخباراتية والدعائية، واستخدام آليات الهيمنة المالية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، والهيمنة الاقتصادية (منظمة التجارة العالمية...)، وأخيراً استخدام الآليات الدولية (الأمم المتحدة)، والاستعداد، دائماً، للتفاوض مع القوى الحليفة والمناوئة بصورة واقعية.

ومن المعروف أن هذه التكتيكات استقرت بعد حرب فيتنام، حين أصبح استخدام القوة العسكرية هو الخيار الأخير، وعلى أساس توجيه ضربات موجعة سريعة، تستهدف تدمير الخصم، ولكنها تتلافى التورط في وجود عسكري مديد في مناطق معادية. وهو وجود مكلف مالياً وبشرياً وسياسياً وأخلاقياً.

نقضت إدارة بوش الصغير، هذه «العقلانية» المتبعة في تحقيق استراتيجية الهيمنة الأميركية، واختارت الأسلوب الامبراطوري القائم على استخدام القوة العسكرية، كخيار رئيسي، للهيمنة، وهو أسلوب سقط في العراق. كيري (المرشح الديمقراطي) مثل بوش الصغير (الجمهوري) يريد مواصلة الهيمنة على العراق ونهب ثرواته، لكنه يتحفظ على الأسلوب الامبراطوري، وإذا ما نجح في الانتخابات الرئاسية، فسيحاول مدعوماً من النخبة الأميركية، بناء تحالف دولي وإقليمي لإحراق العراق بالهيمنة الأميركية، بوسائل «عقلانية». وبطبيعة الحال، فإن نهجاً كهذا، يفترض تسويات سياسية دولية وإقليمية وعراقية، وسينشأ بذلك سياق مختلف للتطورات داخل العراق، وأهمها الاستعداد للتفاوض الجدي مع المقاومة العراقية.

وهذه - كما فهمنا مباشرة من عراقيين مقربين منها - لا تريد أن تدخل، من حيث المبدأ، في التعويل على نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية. ونحن نفهم هذا الموقف ونؤيده. فاستراتيجية المقاومة الفعالة، تقوم على مواصلة الضغط، من دون أية مساومات أو توقعات أو مفاوضات، حتى تحقيق الهدف الرئيسي، وهو انسحاب

القوات الغازية من دون قيد أو شرط . ولا تريد المقاومة العراقية أن تحلّل نفسها أو تثبط من عزيمة مناضليها بالتفاعل مع آليات السياسة الأميركية وهي ، بذلك ، تتوخى عدم الوقوع في المطب الذي وقع فيه الفلسطينيون .

إلا أن قرار المقاومة العراقية الصائب ، بعدم الالتفات إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية ونتائجها ، والإحاح على القطيعة مع مستجداتها ، لا يعينان ، بالتأكيد ، أن نجح المرشح الديمقراطي (كيري) لن يؤثر على تطوّرات الأحداث في العراق . وسيكون حسناً جداً أن تقدّم الإدارة الديمقراطية ، «تنازلات» تواجهها المقاومة العراقية بالتصعيد .

إن هذه الجدلية سوف تسرع بهزيمة الاحتلال الأميركي .

إن سقوط بوش الصغير سيخلق موجة سياسية معادية للحرب في الولايات المتحدة ، وسيكون هذا السقوط رمزياً ، وسيعزز مواقع القوى «العقلانية» في المؤسسة الأميركية . وهذه تطرح - على لسان كيري - إشارات قوية إلى استراتيجية عدم الاعتماد على نفط الشرق الأوسط . وهو ما يشكل إطاراً لتبلور سياسة الخروج من العراق .

بالمقابل ، فإنه يتوجّب على المقاومة العراقية أن تطرح وثيقتين استراتيجيتين لتأمين انتصارها . الوثيقة الأولى تتعهد إقامة نظام ديمقراطي في العراق ، على أساس المصالحة والوثيقة الثانية تتعهد إدارة الموارد النفطية على أساس يلحظ المصالح الأميركية - كما الأوروبية والآسيوية - من دون أدنى تفریط بالسيادة الوطنية على الثروة النفطية .

الصراع بين العراق . . والإمبريالية الأميركية ، طويل ومعقد ، غير أنه يمكن إدارة المعركة الآن من أجل «كسب الجولة» الحالية .

٢٠٠٤/٧/١٤

المقاومة .. والنفط

أدخل النمو الانفجاري في الصين غير النفطية ، عاملاً استراتيجياً جديداً على سوق الطاقة الدولية . إن حاجة الصين إلى النفط تتزايد يوماً إثر يوم في متواليه هندسية . والصين هي قاطرة اقتصادية إقليمية بالنسبة لآسيا ، ودولية - خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة - إنها تقود الطلب المتوقع على النفط ، وتضغط على الأسواق المتوترة أصلاً بالطلب الأميركي والياباني والأوروبي . وطالما أنه لم يتم التوصل ، بعد ، إلى بديل عملي عن النفط ، فإن المعادلة هي الآتية : المزيد من النمو يساوي المزيد من

الطلب على النفط . وهو ما يرسم - بغض النظر عن العوامل الأخرى - الخط البياني الصاعد لأسعاره .

هل تستطيع الولايات المتحدة - الأكثر استهلاكاً للنفط - أن تتعايش مع سعر ٥٠ أو ٦٠ وربما ٧٠ دولاراً للبرميل . وهذا الاتجاه سوف يبهظ اقتصادها ويرهقه . أما البلدان المتوسطة وضعيفة النمو . . فإنها ستواجه كارثة .

ومصادر النفط الدولية ما تزال في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة في السعودية والعراق . ويتمتع هذان البلدان في هذا المجال ، بثلاث ميزات استراتيجية . الاحتياطيات الضخمة ، انخفاض تكاليف الإنتاج ، والموقع - وبالتالي انخفاض تكاليف التصدير وسهولته - وتحمل السعودية ، المكانة الأولى في سوق النفط الدولية . إنها تسيطر على حاضر هذه السوق ، بقدرتها على إنتاج ١٠ر٥ مليون برميل يومياً ، الأمر الذي يعطي للرياض ، القدرة على التدخل للسيطرة على سقف الأسعار . لذلك ، فإن الصراعات الاجتماعية السياسية في السعودية ، اليوم ، لها طابع دولي .

إلا أن البلد الذي سيسيطر على مستقبل السوق النفطية ، هو العراق . وهذا هو الاستنتاج الرئيسي الذي يتبناه الخبير النفطي الإيطالي ليوناردو موغيري «نيوزيك ١٣ تموز ٢٠٠٤» وألخص ، تالياً أطروحته :

(١) لا يمكننا أن نتحدث ، بعد ، عن حجم الاحتياطي النفطي العراقي . فالعراق يملك احتياطيات نفطية هائلة لم يتسن قياسها ، لا بل لم يتم سبرها .

(٢) من بين ٨٠ حقلاً مكتشفاً في العراق ، هناك ٢١ حقلاً فقط ، تم تطويرها ، وبصورة جزئية لا غير . و ٧٠ بالمئة من القدرة الإنتاجية الحالية «ثلاثة ملايين برميل» ناتجة بشكل أساسي عن ثلاثة حقول نفطية فقط !

(٣) إن العراق ، بالتالي ، هو البلد الوحيد - عدا السعودية - القادر على إنتاج النفط بمعدلات تضاهي حجم الإنتاج السعودي «أكثر من ١٠ ملايين برميل يومياً» بكلفة دولار إلى دولارين للبرميل الواحد .

(٤) الاحتياطيات النفطية العراقية الحالية هي ضخمة جداً . الموثقة ١١٠ بلايين برميل ، والمرجحة تزيد عن ٢٠٠ بليون برميل . أي ما مجموعه ٣١٠ بلايين برميل ، ما عدا الحقول غير المكتشفة وغير المسبورة !!

تكشف لنا هذه المعطيات بالذات ، سر الأسرار في الحملة الاستعمارية الأميركية على

العراق ، وكذلك المعارضة الأوروبية الصينية الروسية ، ففي العراق تدور المعركة الكونية الرئيسية حول مستقبل الاقتصاد العالمي ، والقوى الدولية ، وأفاق العالم الثالث . إذا هزمت الولايات المتحدة في العراق فستحوك إلى قوة من الدرجة الثانية ، وبالمقابل إذا ما تمكّن العراق من إعادة بناء دولته الوطنية ، وتطوير مشروعه الوطني القائم على زواج النفط والتنمية ، فهو مرشح لكي يصبح قوة دولية .

العراق (بسبب ثرواته النفطية وقدرته المجتمعية الوطنية على تطوير هذه الثروة) هو مفصل استراتيجي دولي بامتياز ، وهو ما يعطي للمقاومة العراقية ، وزناً دولياً لم تحظ به حركة تحررية سابقة .

وعلى هذه الأرضية بالذات ، اقترحت على المقاومة العراقية إصدار وثيقة تحدّد التزامات العراق المتحرّر القادم إزاء السوق العالمية للنفط ، وباعتقادي فإنّ هذه الوثيقة سوف تخلق إطاراً دولياً ملائماً لانتصار المقاومة .

أفترض أن يلتزم العراق بالآتي :

- (١) تطوير حقوله الحالية للوصول إلى قدرة إنتاجية بمعدّل لا يقل عن إنتاج السعودية . وهو يحتاج في سبيل ذلك إلى استثمارات دولية غير احتكارية ، تحت إشراف وسيطرة الشركات الوطنية .
- (٢) التأكيد على استيعاب المصالح النفطية الأميركية غير الاحتكارية ، سواء لجهة المشاركة في الاستثمارات النفطية الجديدة أم لجهة التعاملات التجارية .
- (٣) التأكيد على أنّ النظام الوطني الديمقراطي في العراق ، سوف يلعب دوراً رشيدياً في الحفاظ على أسعار عادلة للنفط ، ويمنع الاحتكار والمضاربة ، أخذاً بعين الاعتبار مصالح الأطراف .

على المقاومة العراقية أن تتصرّف منذ الآن ، بصفتها السلطة القادمة في العراق ، وتعرب عن التزاماتها الدولية ، وتبدأ حواراً مع المستهلكين «أوروبا ، والصين ، واليابان . . .» والمنتجين الأساسيين «روسيا والسعودية» لتأليف تحالف دولي ضد الاحتلال . كذلك ، عليها أن تمنح تيار السلام الأميركي ، الحجّة على الانسحاب الأميركي من العراق ، وإعادة البناء الوطني ، والمشاركة الدولية العادلة في تطوير الاستثمارات النفطية ، هو مسار أكثر جدوى من البقاء في مواجهة حرب طويلة من شأنها عرقلة الإفادة من الثروة

ملحق

واقع اليسار العراقي .. ومستقبله

بقلم : عبدالأمير الركابي

بسبب الشعور العميق بانعدام الشرعية ، يردد المتحدثون باسم أحزاب مجلس الحكم الانتقالي ادعاءات تقول إنهم يمثلون غالبية أطراف الحركة السياسية العراقية وأكثرها عراقية وأغزرها تاريخاً . . . وكأمثلة ، تُردُّ عادةً أسماء الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة ، بالإضافة إلى الأحزاب الكردية ، كدليل وعينة لا يرقى شك إلى قوة وصدقية تمثيلها الشعبي والتاريخي . ومعلوم أن وجود بعض هذه القوى قد قوبل ، وما يزال (خصوصاً في الخارج ، وبين القوى الأوروبية التي تخاف من طغيان التيارات الدينية والعشائرية) باهتمام وتأييد قَلَّلاً إلى حد ما من درجة رفض هذه القوى لفظاعة الغزو والاحتلال ، ولم تتسن الفرصة بعد حتى يتم تحري مدى صدق التمثيل الذي تدعيه هذه الأحزاب ، أو حقيقة ودرجة انتسابها إلى الماضي الذي لا تتوانى عن التذكير بانتمائها إليه .

ويحدث هذا عند لحظة تتسم بالتشويش العام ، مما جعل التركيز على دلالات حضور هذه القوى منذ الغزو إلى اليوم ، مؤجلاً . والأدبيات السياسية العراقية أصلاً ما تزال لم تحدّد موضوعاتها وجدول قضاياها الجديرة بالاهتمام ، من جهة ، لأن اللوحة العامة لم تستقر بعد ، ومن جهة أخرى ، لأن المشهد العراقي شديد التقلّب وسريع الإيقاع ، وتحيط به مروحة هائلة من المعطيات غير الثابتة والمتبدّلة ، وهو ما حال حتى الآن دون أن تتبلور ملامحه الأساسية ، خصوصاً على مستوى الأفكار أو الموضوعات الجديرة بالتنويه أو التوضيح . وعلى سبيل المثال ، فإن ظاهرة السطو على الدلالات الرمزية والتراث ، لم تلاحظ بضوء صلتها بالاحتلال وخطوته وقوة حضوره ، وما يزال موضوع عودة القوى التي قبلت العودة تحت مظلة الاحتلال غير خاضع للتحليل ، ولم يكشف عن جانب هام من دوافعها الأعمق باعتبارها دليلاً على موت تاريخي ، بالإضافة - بالطبع - لدوافع أخرى كثيرة ربما كانت تصب بمجملها ضمن خانة الخروج من التاريخ .

ثمّة ، بالدليل ، وقائع لا تقبل الجدل على وجود توافق مصيري مع الاحتلال ، هو الذي يحكم مواقف قوى لم تعد تستطيع الحياة عبر صلتها بالجمهور ، وهي لم تكن أصلاً لتعيش إلا بالارتكاز إلى فعل داعم خارجي ، وهذا وضع يطابق حقيقة وتاريخ حزب يساري معروف يدعي - الآن بالقوة ، وبدعم وحماية الاحتلال والمتحالفين معه من

القوى النافذة - تمثيل حركة عريقة وتمتع بتاريخ وطني حافل بالتضحيات، مع أن هذا التيار بالذات كان من أكبر أعداء ذلك التاريخ، ولعب دوراً مشهوداً في تصفية الحركة الشيوعية العراقية، فتواطأ عليها، وساهم مساهمة مباشرة بعد انقلاب عام 1968 في تصفيتها بالتحالف والتعاون مع حزب البعث، وكان هو البديل الحكومي الذي برز في حينه، وجعل تصفية القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ممكنة، مع أنها كانت تمثل حزب الأغلبية، وضمّت في حينه ما يقرب 85% من الشيوعيين العراقيين، كوادر وقواعد على امتداد العراق.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ فمن التحضيرات المعروفة للاندماج في الحزب الحاكم، إلى سياسات التفرد والمحسوبية واغتتيال السمعة والتعدي على الحرمات والأعراض في الخارج بعد أن قرّر الحزب الحاكم طرد حلفائه وتصفيتهم في الداخل، وإلى الخطط المخادعة والتصفوية باسم مهزلة «الكفاح المسلح» في بداية الثمانينيات، إلى الهيمنة الفئوية والارتباط بأجهزة الدول المجاورة، وصولاً إلى الانضواء في (المؤتمر الوطني العراقي) عام 1992، وتأييد الحصار على الشعب العراقي، وإبقاء الأبواب مشرعة في جميع الأحوال على الأميركيين. وهو نهج أصبح مشهوداً ومفضوحاً، ويمثل صفحة سوداء مليئة بالوقائع والأمثلة المثيرة والضحايا والقصص المأساوية والمشينة المتداولة، مما يمثل خروجاً فظلاً على أبسط قواعد العمل السياسي والأعراف والقيم الاجتماعية والإنسانية، ناهيك عن مبادئ الاشتراكية واليسار والوطنية بكل أشكالها.

وبشيء من الفحص، يظهر للمدقق أنه، وكما على المستوى الوطني العراقي العام، كانت هنالك، وما تزال، ظاهرة (صدامية) أكثر ابتداءً وفجاجة وفساداً، حكمت حياة الحركة الشيوعية على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتحديداً منذ نهاية السبعينيات، قادتها ومثلتها مجموعة دولية مناهضة للشيوعية العراقية، وخصوصاً لتعبيراتها الوطنية المحاكية للأصالة التاريخية، وليست هذه بالطبع ظاهرة شخصية، وهي بالتأكيد إحدى أخطر وأسوأ الظواهر التي عرفها تاريخ العراق وحركته الوطنية في العقود الأربعة التي أعقبت ثورة 14 تموز 1958.

فمنذ ذلك التاريخ، والحركة الشيوعية العراقية تواجه عملية تصفية من الداخل كما من الخارج. ومن يومها، وهي تخضع لمحاولات قتل منظم ومخطط أسهمت فيها قوى دولية، واضطلعت بها مباشرة أجهزة دولة (اشتراكية) كبرى سعت لإخضاع هذه الحركة لهيمنة ثلّة من الأشخاص المرتبطين بأجهزة وتوجيهات تلك الدولة ولحساباتها

الاستراتيجية ولتفصيلات وحساسيات وصفقات وتسويات صراعها مع الولايات المتحدة والغرب . ومع أن الشواهد على هذه العملية غزيرة جداً ، والقرائن والأدلة عليها لا تكاد تحصى ، إلا أن غالبية الشيوعيين الساحقة ، لا بل الشيوعيين بأجمعهم (ومنهم المعارضين ، ومن قاموا بالانشقاقات على التيار التصفوي) لم يحاولوا النظر لها من هذا المدخل ، وظلّوا على العموم - بسبب من شروط حقبة الأيديولوجيا - يحصرّون همّهم بالجوانب النظرية من المشكلة ، مما أضعف كثيراً حجّة هؤلاء ، وأثر على طريقة معالجاتهم للقضايا التي واجهتهم ، كما أدّى إلى حراجة موقفهم ، وجعلهم في الغالب عرضة للتصفية السهلة . لقد قاتل هؤلاء غالباً ، ومارسوا السياسة بالمبادئ ، بينما كانوا يواجهون سياسات ومؤامرات وألاعيب الدول الكبرى والدبلوماسية المحسوبة والأجهزة العاملة في الخفاء .

ويمكن للدارسين في المستقبل أن يعملوا على إماطة اللثام عن الأسباب والشروط التاريخية والموضوعية التي كرّست هذا النقص ، وإذا كان هؤلاء من الماركسيين والمؤمنين بالمادية التاريخية ، فإنهم سوف يذهبون على الأغلب إلى تذكر مسألة التراكم الكمي والتحوّل الكيفي . وبالتدليل على الوقائع الملموسة ، سيرى هؤلاء حتماً بأن ما يجري حالياً هو ذروة التحوّل الذي يقرره مسار التاريخ ، فوجود حزب يدعي الشيوعية في المكان الذي يشغله اليوم تحت راية الغزاة المحتلين ، يعد بلا أدنى شك أقسى لحظات تجلّي مآزق التيار الدولي التصفوي المعادي للحركة الشيوعية . وادعاءاته ، وسعيه المحموم لمصادرة التاريخ الوطني للشيوعيين لا يخرج عن إجمال سلوكه على مدى تاريخه ، مع أنه قد سقط الآن في فخ التاريخ ، وربما يكون أخطأ خطأ عمره وبدأت نهايته .

فالوضع الناشئ عن الغزو والاحتلال ولّد شروطاً إجبارية فرضت على المحتلين وأعاونهم التعامل مع حالة عامة من غياب الدولة ومن عجز المحتلين الأميركيين الذين يمارسون احتلالاً مستحيلاً لا يملك أي رغبة أو أمل في إقامة نظام بديل يستجيب للحد الأدنى من المتطلبات الوطنية ، مما يتيح للحركة الوطنية العراقية وتعبيراتها الناشئة ، فرصة إعادة بناء نفسها من جديد ، وهو ما يحدث بأطراد ، فصورة اللوحة العراقية الحالية (خصوصاً في الواجهة ، وكما تتبدّى من خلال مشهد القوى المنتمية لأحزاب مجلس الحكم) هي في الغالب ركّام منفصل عن الواقع وعن نبض الحياة وتطوّر واقع العراق في العقود الأربعة الماضية . والعملية السياسية والفكرية في العراق تسير بالضد مما تمثله هذه الكتلة ، وفي مواضع لا علاقة لها بالواجهات المتصلة بجهد الاحتلال

وترتيباته المستحيلة ، وعلى سبيل المثال - وبما يخص الحركة الشيوعية العراقية بالذات - فإن بدايات عودة تنظيم القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أصبحت معروفة ، وقام هذا التيار الناشئ خلال الأشهر الثلاثة الماضية بإصدار عدة بيانات ومواقف . كما تظهر تيارات يسارية وطنية يبدو أنها واسعة التأثير وتستقطب غالبية نشطاء اليسار والحركة الديمقراطية ، ومع وجود قوى يسارية وماركسية وشخصيات منفصلة أصلاً عن تيار التصفية التاريخي المعادي للحركة الشيوعية الوطنية ، فإن الاحتمالات ، أو ما يدعى بلغة الفلسفة «الممكنات» ، على صعيد تطوّر الحركة اليسارية الوطنية ، تبدو هائلة ، وهي تعطي انطباعاً أكيداً بأن وجود أحد هذه التيارات في عداد قوى المجلس وتحتم حماية المحتلين وأعدائهم المنتفذين لن يمنحهم ما يحتاجونه من حصانة أو موقع يتخيّلونه أو يأملون به .

وقد تعددت مقرات القيادة المركزية المفتتحة في بغداد والعديد من المدن العراقية ، وقام هذا التيار بإعادة تأسيس اتحاد نقابات العمّال العراقي ، وهو يعمل على إعادة تنظيمات شعبية ومهنية ، مثل اتحاد الطلبة العام وتنظيمات مهنية أخرى . وفي يوم 6 كانون الثاني 2004 حاصرت قوة كبيرة من الدبابات والعربات التابعة لقوات الاحتلال الأميركي مقر اتحاد نقابات العمّال ودخلته واعتقلت 11 شخصاً من الموجودين في المقر ، ومن أعضاء الاتحاد ، وقد أصدر تنظيم القيادة المركزية بياناً عن الاعتداء وعن إغلاق المقر من قبل قوات الاحتلال ، وُزِع على نطاق واسع ، وحمل احتجاج وإدانة القيادة للاعتداء ، وتأكيداً للعزم على مواصلة طريق إعادة بناء وإحياء المنظمات والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني بالضد من نهج الإرهاب الذي تمارسه قوى الاحتلال دعوية الديمقراطية . وفي بيان آخر ، أكدت القيادة على رفضها الاتفاق الذي عقده جلال الطالباني مع الحاكم المدني الأميركي برايمر خلال فترة رئاسته لمجلس الحكم ، وتقرر بموجبه إقامة صيغة تؤدي - حسب ادعاء الأميركيين - إلى تسليم السلطة للعراقيين . وأعلن التنظيم عن تأييده شعار المجلس التأسيسي المنتخب ، وأشاد بموقف المرجع الديني السيد السيستاني من هذه المسألة . ويركّز التنظيم جهده الأساسي على مناهضة الاحتلال ورفض إجراءاته من جهة ، وعلى إعادة إحياء المنظمات والنقابات المهنية العراقية ، ويلاحظ على نشاط التنظيم ميله إلى عدم تكرار تجربة القيادة المركزية القديمة بحذافيرها ، وانفتاحه على التطورات والمتغيرات الفكرية العالمية والعراقية ، وعدم حزمه بخصوص مسألة وضع البرامج الجاهزة والعاجلة .

يقوم تنظيم يساري آخر ، هو حزب العمّال الشيوعي ، بجملة من النشاطات ، برز

منها تبني قضية العاطلين عن العمل ، وهو تكتيك ذكي فتح للحزب - خصوصاً في الجنوب - أفقاً جيّدة جعلت نشاطه ملحوظاً خصوصاً في الناصرية و البصرة ، مما تسبّب في احتكاكات بينه وبين بعض التنظيمات والحركات الإسلامية ومنها حركة الصدر ، غير أن الاختلافات واضحة بين طريقة عمل هذا الحزب ، وبين طريقة عمل القيادة المركزية ، فالتنظيم الأخير يبدو أكثر نضجاً من الناحيتين السياسية والعملية ، وهو ينبئ عن عمق جذوره ورسوخ تاريخه مقارنة بتنظيم حزب العمال المشكل في الخارج والحديث العهد بالعمل في واقع العراق ، وأيضاً المتصلّب والنصبي . وهناك نشاطات أخرى مهمة لليسر تتمثل في الكتابات والبيانات التي تصدر عن الشخصيات اليسارية والشيوعية التاريخية وتندّد بالاحتلال وتؤيد اتجاه المقاومة الوطنية للوجود الأجنبي .

كما توجد تجمّعات كبيرة من اليسار الديمقراطي ظهرت مباشرة بعد سقوط النظام ، وعكست اتجاهها واسعاً بين اليساريين ، خصوصاً في جنوب البلاد ، تركّز على رفض العودة للعمل تحت راية التنظيم التقليدي ، وتفضيل العمل باستقلال ، وتلمّس الطريق بداية تحت راية أكثر انفتاحاً تكون ديمقراطية يسارية لاشيوعية . وهذه التيارات تفكّر منذ فترة بعقد اجتماع واسع ، وهي تضم الآلاف من الكوادر اليسارية السابقة ، كما يقوم تنظيم الحزب الشيوعي - الكادر بنشاطات هامة في مجال متابعة وتأييد المقاومة المسلحة ، وفي النشاطات المتصلة بالعمل على بلورة شعار المجلس التأسيسي المستقل ، وقد شارك هذا التنظيم في الوفد الذي التقى السيد عمرو موسى في القاهرة نهاية صيف 2003 لهذا الغرض مع بقية ممثلي التيارات الوطنية ، وكانوا حاضرين في كل النشاطات اللاحقة الخاصة ببلورة وتحقيق هذا الشعار ، وهم الأقرب من بين القوى اليسارية والماركسية إلى تبني التعامل الإيجابي مع الشعار الوطني الرئيسي .

ولهذه الظواهر دلالات تشير إلى أن الوضع السياسي العراقي لم يستعد ، بعد ، تشكّله الفعلي ، والغريب أن بعضهم ، خصوصاً من خارج العراق ، يحكمون على هذا الوضع أو على اللوحة السياسية العراقية حكماً ساكناً قاعدته إعلامية وأنية لا تنم عن معرفة بالآليات التاريخية للعراق أو بخصائص العملية الوطنية فيه ، وهناك اعتقاد شائع بأن ما هو قائم حالياً يعكس حقيقة الحركة السياسية العامة أو الحركة الوطنية ، وهذا المنظور غريب ، وهو على الأرجح يعكس سكونية يميّز بها واقع هذه الساحات التي تميل إلى إسقاط منظورها على الواقع العراقي ، متجاهلة حقيقة أن الحركة السياسية والوطنية العراقية تعيش حالة مخاض شامل وعميق . وهذه الحركة تعرّضت لمتغيّرات وتحوّلات قاسية ، وهي اليوم تمر بحالة إعادة تشكّل صعبة تجري في ظروف

خاصة، وبظل انتقال عميق وفريد من طور تاريخي إلى طور تاريخي آخر، ناهيك عن حصول هذا التغيير التاريخي في ظروف مواجهة استثنائية مع احتلال من نوع خاص له أبعاد جديدة لا تشبه تلك المعروفة في الماضي، وبالأخص المتصلة بالاستعمار الكولونيالي القديم، إضافة إلى أن معطيات الوضع العالمي الحالي لا تشبه إطلاقاً الإطار الاستعماري السابق. وتدرجات واحتمالات التصور العالمي الراهن تنبئ عن تحديات فكرية وسياسية جديدة وفريدة سوف تنعكس من دون شك على واقع الحركة الوطنية وحركة التحرر العراقية الناهضة والصاعدة الآن.

لقد أثار أحد الأحداث الأخيرة سخرية الكثيرين، فلقد تأكدت مؤخراً واقعة ذهاب تنظيم جماعة حميد مجيد المنتسبين إلى مجلس الحكم إلى (المسطر) في ساحة الطيران، حيث يتجمع عمال البناء عادة عند الفجر لكي يعرضوا قوة عملهم على متعهدي البناء، وليس للتهريج والتزوير السياسي. ومن هناك جاء من يدعون زوراً لتمثيل الطبقة العاملة، بعدة عشرات من العمال، بعد أن عرضوا عليهم مبلغ ثلاثة آلاف دينار للفرد، وساووهم جيداً على المبلغ بشرط أن يشتركوا في مظاهرة ادعى المنظمون أن حزبهم سيرها، والمظاهرة تم نقلها عبر الفضائيات والتلفزيونات، وتقول المعلومات إن أحد الحزبين الكرديين الأساسيين هو الذي دفع ثمن تلك المظاهرة الخادعة البائسة المدعى تمثيل العمال الذين استعملوا العمال في عملية تهريج تمثل قمة التردّي، وتعبّر عن واقع وأخلاق ونمط ممارسة هذا الجمع من الأشخاص.

ويشهد الواقع السياسي وواقع حركة اليسار تبلورات جديدة تستوجب المتابعة، خصوصاً من ناحية تسارع وتيرة وإمكانات إعادة تأسيسها وتشكلها قبل انتقالها إلى قوة فعل جديدة تأخذ مكانها مرة أخرى في غمرة العملية الوطنية المناهضة للاحتلال، وهو ما نظن أن الوقت قد حان لبدء التعامل معه على المستوى العملي قبل النظري والسياسي، ولا بد من وجود موشور قياس لاتجاهات تطور الحركة ضمن اللوحة العامة للوضع العراقي، كما ينبغي أن نعتد وجهة محددة تجمل اليوم كل حركة ونشاط الحركة الوطنية العلمانية واليسارية العراقية. ويبدو لنا أن المقياس الأكثر صواباً على هذا الصعيد هو الموقف من شعار «المجلس التأسيسي العراقي المستقل» باعتباره السبيل إلى خلق قاعدة مشروع وطني عراقي يشمل عموم الحركة الوطنية العراقية، ويمكن أن ينتقل بها من حالتها الراهنة المتغيرة وغير الموحدّة إلى الانتظام في إطار موحد من حيث الشعار الأساسي والمنظور، ومن ثم الممارسة العامة بغض النظر عن تعدّد أشكال المواجهة.

وهنا تتمثل حالياً المهمة التاريخية الأكبر ، بغض النظر عن بعض المواقف أو التصورات أو حتى الظواهر الهامة الطاغية على المشهد سلباً أو إيجاباً ، فالجوهر الحقيقي لحركة تبلور ونهوض الحركة الوطنية العراقية يلتقي تماماً ، وبصورة حاسمة ، فقط ، مع شعار «المجلس التأسيسي العراقي المستقل» ومن خلال الموقف من هذا الشعار والعمل به ستكتسب سائر القوى مكانتها ويتحدد دورها . إن بعض القوى ، ومنها تلك التي تحمل السلاح ضد الاحتلال وتنزل به الخسائر الموجهة حالياً ، أو سواها من القوى ومراكز التأثير الإسلامية ، سواء الحوزة في النجف أو تيار الصدر الثاني ، لن تكتسب مكانتها من خلال ممارستها الخاصة أو الموضوعية ، وموقعها من اللوحة العامة للعملية الوطنية سيحدد في سياق عملية تحوّل طويلة ومعقدة ، وصولاً نحو وحدة العملية الوطنية ، وبما ينتقل بها كي تصبح حركة تحرر وطني موحدة وشاملة ، وهذا يقرره مدى تجاوب كل من هذه القوى مع الضرورة الوطنية الأساسية . وبرأينا أن بعض التيارات سوف تتراجع ، أو هي قد بدأت تفقد شيئاً غير هين من مواقعها ، بسبب عدم استجابتها للضرورة التاريخية وتأخر مبادراتها ، وترددها في النقاط الحلقية الأهم . وقد دعيت علناً - على سبيل المثال - كلاً من الحوزة في النجف وحركة الصدر الثاني ، لتبني شعار المجلس التأسيسي الجامع والمستقل عن الاحتلال ، وقمنا بذلك علناً ، وفي وقت مبكر يعود إلى ما بعد سقوط بغداد بأيام ، كما فعلنا مع تيار الصدر ، ووجهنا رسائل بهذا المعنى للسيد مقتدى الصدر ، إلا أن هاتين الجهتين لم تستجيبا ، وتأخرتا عن المبادرة التي كانت ستعطيها مكاناً حاسماً في قيادة العملية الوطنية وعملية المقاومة الوطنية الناجحة للاحتلال .

وهنا ينبغي على تيار اليسار الديمقراطي أن يتلمس دوره ويركّز جهوده ويؤطر استراتيجيات تحركه في الداخل ، وبالانفتاح على الحركة العالمية والعربية والإقليمية المناهضة للحرب والاحتلال ، وبهذا يمكن أن يتحوّل مرة أخرى إلى رافعة للعملية الوطنية ، ويعود إلى اختراق الواقع السياسي والموقف الشعبي . لقد سبق في الأشهر المنصرمة أن تلقينا إشارات ورسائل من الأخوة في القيادة المركزية ، ونحن على صلة بتيارات الحركة الشيوعية الوطنية الأخرى ، مثل تنظيم الكادر وشخصيات وقيادات شيوعية تاريخية ، وسعينا للتواصل مع التيارات الديمقراطية اليسارية في الداخل ، ومع قوى يسارية ماركسية محلية ، ولكننا اكتفينا حتى الآن بالمتابعة والمراقبة ، إلا في الحالات التي كانت لنا فيها مع هذا التغيير أو ذلك صلوات مباشرة وأشكال من التنسيق والعمل المشترك ، لكننا أصبحنا أكثر اقتناعاً بأن ثمة جهداً ما ينبغي القيام به حتى ينتقل

وضع هذا التيار الواسع من قوى اليسار والقوى الماركسية الوطنية ، نحو عتبة أخرى تقربه من أن يغدو قوة حاضرة وفاعلة في العملية الوطنية المناهضة للاحتلال .

وثمة حاجة لأن يتم العمل على تشكيل هيئة تنسيق لعمل التيارات اليسارية ، لكي تضطلع بمهمة تقريب وجهات النظر وتوحيد المواقف في القضايا الممكن اللقاء حولها ، ولا بأس من أن تنهض - إذا كان ذلك متاحاً - بما هو أبعد ، وبالأخص في ميدان إعادة بناء المنظور واستراتيجيات قوى اليسار الوطني ، وهناك ما يبرر مثل هذا التوجه على جميع الصعد ، ومنها الصعيد الوطني العام ، فاليسار العراقي كان ، وما يزال ، قوة أساسية وفعالة في الحياة الوطنية ، وهو كتلة لها وزن كبير ، وتمثل عنصر توازن ضرورياً لعموم الواقع السياسي والفكري والاجتماعي ، ولا توجد أسباب تحول بين هذا التيار وبين أن يعود إلى احتلال دوره ومكانته إذا توفرت له الآن الأفكار وقوة المراجعة والإبداع . وكل هذه العناصر تصبح فعالة مع اكتشاف زاوية النظر الأساسية للأزمة التاريخية التي عانى منها هذا التيار طويلاً ، وكشف مسبباتها الفعلية .

ولا شك أن من يريدون اليوم النهوض بقوى اليسار عليهم أولاً أن يتسهبوا إلى أن الصراع داخل التيار الأساسي من اليسار العراقي كان بين الوجهة الوطنية الموافقة للشروط التاريخية للعراق وخصائصه وتكوينه ، وبين التيار الدولي المرتبط بالخارج . ومن حيث الأساس فإن ما كان يميّز غالبية محاولات التصويب أو الاعتراض أو الانشقاق في تاريخ الحركة الشيوعية العراقية كان هذا العامل بالذات ، وإن لم يتلمسه أو يبلوره من قاموا بتلك الاعتراضات ، أو أغفلوه لأسباب موضوعية تتعلق بتكوينهم الفكري والسياسي . ففي الإجمال كان هؤلاء محكومين إلى قوة دفع الواقع وزخمه ، وهم وجدوا كحصيلة وتعبير عن الضرورة ، وتطورت مواقفهم ووجودهم السياسي في غمرة التصادم والصراع بين متطلبات الواقع الوطني ، وبين الإطار الدولي المضبوط على إيقاع سياسات ومصالح الدولة الاشتراكية الأكبر .

ليس ما كان يحدث في العراق على هذا الصعيد مجرد حالة من حالات معروفة في العالم أجمع ، فالتصادم بين الإطار الدولي المرتهن لسياسات الدولة الروسية ، وبين المقتضيات الوطنية العراقية تميّز بالحدة والشمول ، ولا توجد الكثير من أشكال الاعتراض أو الانشقاق في سجل الأحزاب الشيوعية في العالم وفي العالم الثالث تناظر تلك التي حدثت في العراق ، خصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار نوع الموقف السياسي الذي ميّز الانشقاق الذي حدث عام 1967 إضافة إلى الجانب الكمي ، فلقد ذهب موقف الشيوعيين العراقيين وقتها إلى حد اعتماد طريق العمل المسلح ، وتكرّر

مرة أخرى في تاريخ العراق حضور قوة دفع من أسفل ظلّت تذهب دائماً بالعملية الوطنية واليسارية خارج الأطر الدولية المرسومة وأعلى منها، وهذه ميزة أساسية من ميزات الحالة العراقية ينبغي أن تُحسب بضوء صلتها من حيث الحساسية والأهمية بقضية جوهرية أخرى لا تقل أهمية.

فالعراق له موقع خاص في الاستراتيجيات وأشكال الصراع الدولي، وبالأخص استراتيجيات الامبراطوريات المعاصرة، والوقائع اللاحقة والحالية أصبحت حاسمة وقاطعة الآن، وهي قد أنهت الجدل بخصوص الموقع الاستراتيجي الفائق الأهمية للعراق، الأمر الذي جعل القوتين العظميين تولى انهماكاً غير عادي لهذا البلد. واعتبر العراق، خصوصاً بعد ثورة 14 تموز 1958، مصدر قلق وتوتر استثنائي في سياق الصراع بين القطبين، فأخضع هذا البلد للتواطؤات المتبادلة ورُسمت له ولحركته الوطنية المتمردة حدود تعاون على صياغتها الأميركيون والروس كل في مجاله، وهذا المسلسل توجد عليه أدلة ووثائق اكتشفت بين سجلات السياسة الروسية مؤخراً، ناهيك عن أن تاريخ الحركة اليسارية نفسه ينبيء بوضوح عن هذا السياق الطويل والمتداخل والقاسي من عمليات التصفية.

لقد تدخل الاتحاد السوفياتي مباشرة في الصراع الذي نشب داخل الحزب الشيوعي العراقي بعد ثورة تموز، متخذاً جانب التيار المعادي لـ (سلام) عادل، وقام السوفيات بحجز السكرتير الأول للحزب في موسكو ومنعه من العودة للعراق، كما أن الحكومة السوفياتية تدخلت عبر أعضاء في قيادة الحزب لكي تبلغ عبد الكريم قاسم بنوايا بعض الشيوعيين وتمنع سيطرتهم على الحكم، وهي قد ساهمت بقوة في توجيه سياسات الحزب الشيوعي نحو التراجع وأدت إلى إرباكه وهبأت الظروف لتصفيته، وبما قد يكون له دلالة كبيرة هنا أن يكون (سلام عادل) الذي احتجزه السوفيات، بعد ثورة تموز، قد أعدم على يد انقلابي شباط 1963، فهذه ثنائية ستظل قائمة لاحقاً لتفسر أهم آليات الشطر الأخير من تاريخ العراق بعد ثورة تموز 1958، وهي لم تكن مجرد صدفة عابرة، بل تكررت لاحقاً بعد انقلاب 1968 عندما تضافرت جهود البعث والتيار النصفوي - بدعم من الاتحاد السوفياتي - على ذبح حزب القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. واليوم تتجه مجموعة مزوري تمثيل الحركة الشيوعية إلى عقد مؤتمر تقول إنه سيكون مؤتمرها العلني الأول متناسية مؤتمرها الذي انعقد عام 1973 وهو المؤتمر العلني الأول، والثالث في تاريخهم، مؤتمر تكريس تعبير كاسترو العرب. وها هم يهربون غريزياً من الحقيقة، ومن دلالات التاريخ، كمن يهرب من ذنب شنيع،

ولا بد أنم يرتعبون من المقارنة ويخشون يقظة الذاكرة والجمع بين مصادفة عجيبة
وتعييسة لمؤتمرين علنيين، الأول تحت ظل نظام صدام حسين، والثاني تحت ظل
الاحتلال والغزو الأميركي!!! .

لقد لاحظ الروس ومعهم الأميركيون، برعب، الصعود الهائل والخارج عن كل
التوقعات لليسار بعد تموز 1958، واقتنعوا بأن حركة اليسار العراقية مرشحة بقوة لأن
تشكل سبباً من أسباب التوتّر الخطير غير القابل للحل بينهما، وظلّ هذا الاحتمال
قائماً بحيث استوجب وضع قواعد تعامل طويل الأمد ومديد لأدواته ووسائله،
ومنها، وأولها، اصطناع أسباب الضبط والتصفية، لا من الخارج فقط، بل من
الداخل، سواء عبر أشخاص قياديين مسلكيين ومتوافقين طوعاً مع ما يريد الاتحاد
السوفييتي باسم ذرائع الأهمية المزورة، أو عبر أشخاص واعين لمهمتهم، وهؤلاء لا غنى
عن وجودهم ضمن عملية طويلة حساسة وشاملة تتطلب أحياناً مبادرات وجهوداً
مخططة وموجهة، مع الاستدراك بأن ذلك كلّه لا يعني طبعاً بأن قيادة هذا الحزب كانت
تخلو كلياً وعلى طول الخط من بعض المخلصين أو أصحاب الدوافع الوطنية، حتى
إن كانوا غير مؤهلين للتعبير بوضوح عن تطلعاتهم وأهدافهم، غير أن تاريخ اليسار
العراقي والحركة الشيوعية الوطنية، وتضحيات وآلام مناضليها، وما تعرضت له من
قمع رهيب وسياسات اجتثاث منظمة، لم تكن ناجحة فقط عن فعل الأنظمة المتعاقبة،
ولا من فعل جهات أو قوى مناهضة لليسار والشيوعية، بقدر ما كانت حصيلة جهد
وتحالف قوى تصفية وجدت داخل الحركة الشيوعية، وتلقت الدعم والتهيئة والإدارة
المباشرة من الدولة الروسية.

واليوم بالذات، أصبح هذا التقدير متداخلاً بقوة مع حيثيات الصراع مع الغزو
الأميركي. وليس من قبيل الصدفة، بل بالاتفاق مع مسار الصراع التاريخي داخل
العملية الوطنية، أن تكون قد برزت، بقوة، ظاهرة السطو على التاريخ الوطني من
ضمن حالة من تصرف الغزاة والمتعاملين مع البلاد كغنيمه حرب. فمع اللصوصية
العادية، تتداخل في المشهد السياسي الحالي لصوصية أخرى كان أولها الادعاء بحق
حكم البلاد، كما فعل أحدهم في الموصل مجادلاً بأن له الحق في حكم المدينة لأنه
(حررها) بالدبابات الأميركية، أو محاولات بعضهم فرض أنفسهم ممثلين للعراقيين أو
حكاماً، وفي النهاية الادعاء بأنهم ممثلو الحركة الوطنية العراقية، وحملة تراثها
وتاريخها، وهذا برغم أنهم قد طردوا في كل مناسبة أرادوا فيها فرض أنفسهم،
والدليل الصارخ هو ما حدث في الناصرية مع أول أيام الاحتلال حين اضطر

الأميركيون إلى نصب خيمة خارج مدينة الناصرية على مشارف الصحراء بعد أن هبّت المدينة في مشهد فريد واستثنائي تتظاهر بالآلاف رافضة نية الأميركيين عقد اجتماع للمعارضة الآتية من الخارج داخلها، والشيء نفسه تكرر في الموصل وفي العديد من المدن العراقية .

وليست ادعاءات ما يسمى بـ «الحزب الشيوعي» بصدد التاريخ والتراث فريدة، فمعظم أحزاب المجلس هي من هذا النمط، وهناك خارج المجلس أحزاب قامت على المبدأ نفسه، منها تجمّعات قومية كان بعض من أقاموها مؤخرأً - بالصدفة - مطرودين منذ سنين طويلة لأسباب تتعلق بالسرقة العادية، وعادوا بحماية القوات الأميركية وبعض النافذين الأكراد، ليسرقوا بالتعاون مع لصوص آخرين اسم تيار معروف قاده مناضلون مشهود لهم ما يزالون يعيشون خارج العراق .

هكذا تصبح لدينا الآن أكبر ظاهرة سرقة تتداخل فيها اللصوصية العادية لأشخاص معروفين بهذا السلوك ومن كل الاتجاهات، مع محاولات سرقة أخرى للتاريخ، مما لا يمكن أن يكون مجرد صدفة، أو من دون دلالة أساسها عملية غزو ولصوصية أكبر تمارسها قوى الاحتلال الأميركي ضد الوطنية العراقية ومصير العراق ومستقبله، ضد تاريخ هذا البلد وأمجاد شعبه وقواه من كل التوجهات والتيارات، وهذا أساساً وبالأصل، ما جعل الولايات المتحدة تقوم بما قامت به حتى الآن وعلى مدى عقود من تدمير وغزو ومحاولات إبادة للشعب العراقي الحي العنيد والمثابر في طلب المستقبل، الأمر الذي يجعل من الصراع على هذا الصعيد بالذات من أهم مجالات وتحديات العمل الوطني في الطور الراهن من أطوار نضالنا ضد المحتلين، ومن أجل عراق ديمقراطي حر .

لا بد من نزع الشرعية والادعاء بها عن هذه الهياكل الفارغة الميّنة والمتواطئة تاريخياً مع القوى الدولوية والأجنبية، وينبغي على مناضلي الحركة الوطنية ومفكرّيها أن ينتزعوا صفاء وعظمة تاريخ الحركة الوطنية العراقية وتضحياتها الكبرى واستقامة مبادئها ومصادر مصداقيتها من يد من يريدون السطو عليها وتوظيفها لخدمة العدوان والاحتلال، ومن المهم أن تعرف المحافل النضالية على مستوى العالم أجمع، وفي العالم العربي، من هم الممثلون الحقيقيون للحركة الوطنية وليسار وللشيوعيين العراقيين

. . . . المستقبل ينتظر إسقاط هذا الوهم المخادع بلا إبطاء .

